.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر2 ـ أبو القاسم سعد الله ـ

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

النظام السياسي وأثره على التطور الاقتصادي في الجزائر 1962 - 1978

The political system and its impact on economic development in Algeria 1962-1978

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر

إعداد الطالب: لكحل عبدالكريم

إشراف: أ. د. بوعزة بوضرساية

اللجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الصفة	الجامعة الاصلية
أ.د /عبد القادر كرليل	رئيسا	جامعة الجزائر2
أ.د /بوضرساية بوعزة	مقرر	جامعة الجزائر2
دة /فضيلة علاوي	عضو	جامعة الجزائر2
د /الحاج صادوق	عضو	جامعة الجزائر2
أ.د /أحمد بن جابو	عضو	المدرسة العليا للاساتذة
دة /سلوى لهلالي	عضو	جامعة سطيف2

السنة الدراسية:2021-2022

.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Université d'Alger 2– Abou El Kacem Saâdallah –

Faculty of Humanities

Department of History

The political system and its impact on economic development in Algeria 1962-1978

A dissertation submitted for the degree of Doctor of Science in Contemporary History

Prepared by the student: **LAKEHAL EL KARIM** Dr Supervised by: **Bouazza Boudarsaya**

discussion committee

The members of the committee	status	University
Prof. Dr. Abdelkader Karelil	President	The University of Algiers 2
Prof. Dr. Boudarsaïa Bouazza	Rapporteur	The University of Algiers 2
Dr. Fadila Allawi,	member	The University of Algiers 2
Dr. Hajj Sadok, member	member	The University of Algiers 2
Prof. Dr. Ahmed ben Jabo	member	ENS BOUZAREA
Dr. Saloua Lahlali	member	University of Setif 2

Academic year: 2021-2022.

.

بسم الله الرحمن الرحيم .

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون [1]

صدق الله العظيم

الشكر و التقدير

[1]- الآية 105 من سورة التوبة

.

أبدأ الشكر والثناء لله القدير، الذي انعم علينا بنعم لا تعد ولا تحصى، ومنها نعمة الإسلام ونعمة الصحة. والحمد الله الذي وفقني في مسيرتي العلمية.

ومن باب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم **"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"**

أتوجه بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع واخص بالذكر إلى الأستاذ الدكتور **بوعزة بوضرساية**، فله أسمى اعتباري وأصدق دعواتي، كما أدعوا الله القدير أن يجزيه عني خير الجزاء لكل من أعطاني معلومة أو كلمة جعلتني أمضي قدما في مسيرة أسطر هذه الدراسة .

والشكر أجزله والثناء أجمله للزملاء الأساتذة الأفاضل في جامعة المدية خصوصا الدكتور مياد رشيد أستاذا وأخا كريما وصديقا وفيا، ذلل لي الصعاب وكرس في حب العلم من أجل العلم، فهو لم يتوان عن تقديم النصح والمساعدة والرأي للوصول بالبحث الى ما خطط إليه قدر الإمكان.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الكرام، وإنني على ثقة تامة بأن ملاحظاتهم الدقيقة سوف تسهم بالارتقاء بمستوى البحث إلى ما هو أحسن وأرقى ان شاء الله.

الإهداء

.

إلى من كان سبب وجودي في هذه الدنيا، إلى من علمني كيف أحب ما أومن به وكيف أثابر للحصول على طموحي، إلى من رباني صغيـرا ورعاني كبيرا حتى مماته ... إلى (والدي الغالي رحمه الله)

إلى من غمرتني بالحب والحنان إلى من كانت دعواتها ليلا نهارا، سبب توفيقي ونجاحي إلى من دثرت أيامها في تربيتي وفنت عمرها في تذليل المصاعب في طريقي، إلى من أمرني المولى جل جلاله أن أرفق بها إلى(أمي أطال الله في عمرها)

إلى زوجتي الفاضلة التي غمرتني بحلمها وكرمها، إلى أولادي: عبد الحق ، آدم ، نوح، طه نبراس، أويس، إلى إخوتي، وأخواتي، إلى كل الأصدقاء، أهدي هذا العمل.

لكحل عبد الكريم

المقدمـــــــــــــــة

المقدمـــــــــــــــــــــة.

ساهمت الظروف التاريخية الموروثة عن الاستعمار، والتي تشكلت في خضم حرب التحريرية في بلورة نظام سياسي واقتصادي يحمل في طياته العديد من التناقضات الجوهرية، كما ساهم عامل الفراغ الايديولوجي الرهيب، وانعدام مشروع مجتمع بيّن وواضح، خصوصا خلال الفترة سبقت الاعلان عن الاستقلال، ففي الوقت الذي كان من المنتظر أن تستمر و تتواصل المسيرة في ظل ما يسميه مالك بن نبي بالاطراد الثوري حدثت قطيعة مزدوجة معرفية وتاريخية، فأما القطيعة المعرفية فتتمثل في التخلي عن تراثنا القيمي والفكري والذي وضع أسسه بيان اول نوفمبر، وأما القطيعة التاريخية هي تخلينا عن الإيديولوجية الجامعة التي وحدت كل الأطياف السياسية و التيارات الفكرية وتعايشها وانسجامها، و مشاركة الجميع في تحقيق الاستقلال الوطني، واستئثار فئة واحدة أو جماعة واحدة بالحكم تحت عباءة واحدة هي عباءة حزب جبهة التحرير، جر البلاد الي العديد من الصراعات الشخصية وتصفية حسابات ضيقة قبيل الاستقلال، وإساءة استخدام السلطة، مما نتج عنه انفصال واضح بين السلطة والجماهير، وحصول تحول اقطاعي في الفكر، وتفشي النفسية البرجوازية، حيث ستصبح هذه الميزات الملامح الأساسية التي ستسير بها الجزائر حتى بعد الاستقلال .

ففي المجال السياسي وبالرغم من الرؤية السياسية التي أرسى دعائمها برنامج طرابلس والتي شكلت القاعدة الصلبة والمرجعية الايديولوجية لمنظومة الحكم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الا أنه من جهة أخرى أسهم هذا البرنامج في سيطرة القوى السياسية الفعلية ذات المنشأ العسكري والمنبثقة عن حرب التحرير باسم الشرعية الثورية، وتحكمها في السلطة، مستغلة في ذلك ضعف وانقسام الطبقة السياسية وتشتتها، الأمر الذي نتج عنه بروز العديد من الازمات السياسية، والتي كادت ان تتحول الى حرب أهلية بين الاخوة الفرقاء بين قيادة الاركان أو ما يسمى بالتيار العسكري والحكومة المؤقتة أو ما يسمى بالتيار السياسي، لولا روح التعقل، وتدخل الشعب برفضه لمثل هذه الصراعات الشخصية، وتغليب انصار الحكومة المؤقتة لمصلحة الوطن على المصلحة الشخصية ، وتغييب دور النخب السياسية والمثقفة عن المشهد السياسي والتنموي، وبالتالي تغييب الدور المحوري الذي تلعبه هذه الفئة في توجيه وتحريك مسار التنمية والتحديث بلد.

أما في المجال الاقتصادي فقد شهدت الجزائر قبيل الاستقلال مجموعة من المصاعب الاقتصادية التي عرقلت مشروع التنمية، والمتمثلة أساسا في القيود الاقتصادية التي وضعتها فرنسا في نصوص اتفاقيات إيفيان واحتكارها للثروات الوطنية، اختلال البنية الاقتصادية نتيجة الثنائية القطاعية، وانعدام الموارد المالية والتدمير شبه كلي للمعامل والمصانع على قلتها، وهجرة الكوادر الفرنسية بعد الاستقلال، وضعف الاطارات الجزائرية اذا لم نقل انعدامها، الأمر الذي ترك فراغا كبيرا في مختلف الادارات الجزائرية، استغلته البرجوازية البيروقراطية التي استولت على قطاع التسيير مستغلة الصراعات

السياسية والنخبوية التي حالت دون بلورة مشروع سياسي وتنموي واضح المعالم، ودعم السلطات الاستعمارية لهؤلاء، والتي كانت قد خططت لتنصيبهم عبر العديد من المشاريع والاتفاقيات كمشروع قسنطينة 1958 واتفاقيات إيفيان 1962.

ولمواجهة تلك التحديات حاولت الجزائر سلطة حاكمة و شعبا مجابهة هذه الظروف منذ اللحظات الاولى للاستقلال وذلك بالمصادقة على برنامج طرابلس والذي نص على ضرورة انتهاج النظام الاشتراكي القائم على التأميم، كما قامت جماهير الفلاحين والعمال بالاستلاء على الاملاك الشاغرة وشكلوا لجان للتسيير الذاتي .

سايرت السلطات الحاكمة هذه الخطوات التي بادرت بها فئات العمال والفلاحين بشكل عفوي وقامت بإصدار مجموعة من المراسيم التنظيمية أهمها مراسيم مارس 1963 التاريخية والتي افتتحت بها الدولة مسيرة التأميمات التي استمرت مع نظام 19 جوان 1965 ، وتوجت بتأميم المناجم سنة 1966 ثم البنوك ثم المحروقات سنة 1971 ، هذا بالإضافة الى اطلاق العديد من المخططات الثلاثية والرباعية والقائمة خصوصا على سياسة التصنيع، والتي خصصت لها الدولة امكانيات مادية وبشرية معتبرة.

ولكن بالرغم من تلك الاجراءات المبذولة الا انها النتائج كانت خائبة ولم ترق الى تطلعات الفئات الواسعة من الشعب الجزائري باعتراف صناع القرار.

والاشكالية المطروحة **الى أي مدى وفقت النخب السياسية المتعاقبة على السلطة في بلورة المشروع الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1962-1978 ؟**

تتفرع عنها مجموعة من الاسئلة الفرعية وهي: وفق أي مرجعية استمدت الجزائر بناء مشاريعها الاقتصادية؟ وهل الاشكالية تكمن في الخيارات الايديولوجية أم في صراع القوى والعصب الحاكمة ؟ وإلى أي مدى وفقت هذه السياسة في تحقيق الأهداف المسطرة ؟ سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى الرسمي ؟ وما هي العراقيل التي واجهتها ؟ وما هو موقف السياسيين والخبراء من هذه السياسة الاقتصادية المنتهجة ؟

المقدمـــــــــــــــــــــة.

احتل القطاع الاقتصادي منذ 1962 صدارة اهتمامات السلطات الجزائرية، و تم اعتباره بمثابة حجر الزاوية في التنمية للبلاد، فغداة الاستقلال حدّد الرئيس أحمد بن بلة في أول رسالة له إلى الفلاحين يوم 22 اكتوبر1962 ملامح السياسة الاقتصادية الجزائرية، بجعل القطاع الفلاحي يحتل مركز الصدارة في سياق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. وكان طبيعيا أن يشمل البرنامج الإصلاحي العام الذي رسمه النظام في مستهل العهد الجديد، الميدان الفلاحي و كان لابد أن يوجه قسطا كبيرا من الاهتمام إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بترقية حالة الفلاح، و رفع مستواه المعاشي و الاجتماعي.

لكن مع مجيئ الرئيس هواري بومدين عرفت السياسة الاقتصادية تطورا واضحا مس كل الهياكل الاقتصادية سواء الزراعية او الصناعية او حتى التجارية وأطلق عليه الكثير من الساسة والنقاد إسم القرارات الثورية .

أسباب اختيار الموضوع:

علاوة على الرغبة الشخصية في المساهمة في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر خاصة الجانب الاقتصادي هناك سببان متكاملان وراء اختياري لهذا الموضوع، وهما على التوالي:

1- الوقوف عند أول محاولة للتنمية الاقتصادية في الجزائر الاستقلال ومحاولة إبراز نجاحاتها وانتكاساتها.

2 ـ يعود اهتمامي بالموضوع إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يكتسيها القطاع الاقتصادي من جهة، سواء بالنسبة للمنتج أو المستهلك الجزائري ، إلى جانب توفيره لمناصب الشغل ومدا خيل للفلاحين، وتحقيقا لاستقرار الأفراد .

2 -المشكلات التي واجهت القطاع الاقتصادي قبل هذه الفترة، و التي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها لمحاولة إبرازها.

3 -إبراز الهفوات التي وقع فيها القطاع الاقتصادي منذ الاستعمار إلى الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، ومجهودات الدولة لاستدراك ذلك، خصوصا خلال فترة الرئيس هواري بومدين

4 ـ التعرف وفهم حقيقة القطاع الاقتصادي وتبيان مدى قدرة الدولة على تطبيق سياستها، ومعرفة العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة ومحاولة إيجاد حلول لتجنب تدهور هذا القطاع.

5ـ قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة في موضوع السياسة الاقتصادية الجزائر، لاسيما باللغة العربية.

6 ـ حالة شبه الإهمال التي تخيم على تاريخ الاقتصادي في الجزائر أثناء الفترة القائمة بين 1962 ـ 1978رغم الآثار البعيدة المدى التي نجمت عن القرارات والتدابير المتخذة آنذاك.

ب -الأسباب الذاتية:

علاوة على الرغبة الشخصية في المساهمة في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر، هناك سببان متكاملان وراء اختياري لهذا الموضوع.

1- إن هدف أي بحث علمي هو محاولة الإفادة به وبنتائجه لمعرفة واقع ومدى واقعية السياسات التي تتخذها الدول، ولمعرفة ما تم الوصول إليه وما بقي على السلطة عمله.

2- الاهتمام بموضوع التنمية خصوصا في شقها الاقتصادي الذي عاني خلال الفترة المراد دراستها 1962– 1978 .

حدود الدراسة :

إن مساحة الفترة الزمنية للموضوع تدور ما بين سنتي 1962 –1978 م ، وحتم طبيعة الموضوع الرجوع إلى الفترة الزمنية السابقة ، خاصة فترة حرب التحرير باعتبارها تشكل الأرضية الممهدة فكريا وسياسيا لمنظومة الحكم سياسيا واقتصاديا ، خصوصا والكل يعلم بان الحدث التاريخي لا يولد من فراغ ، كما لا يصنع فجأة وبصورة آلية ، بل يأتي في سياق إرهاصات ومقدمات تتفاعل فيها عناصره، مهيأة أجواء ومناخ حضوره .

من جهة ثانية، فإننا تجاوزنا وتتبعنا التطورات والتداعيات الحد الزمني 1978 قليلا، لنبين مدى تأثير هذا النظام على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائريين .

منهجية الدراسة:

يحتاج الموضوع الذي أتطرق إليه إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي تمكننا من التقرب منه، وتسهيل دراسته، وتمكننا من التحقق من الفرضيات المقدمة.

ولقد اعتمدت في دراستي على المنهج التاريخي الوصفي لحاجتي إلى سرد بعض الأحداث والتحولات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية للجزائر حسب ترتيبها الكرونولوجي ولجأت إلى تحليل ووصف المعطيات الإحصائية والنصوص القانونية التي تختص بالموضوع للوصول إلى إجابات علمية للإشكالية المطروحة .

كما استعنا بالمنهج المقارن، وذلك بمقارنة النتائج التي حققتها السياسة الاقتصادية بالنظر إلى ما هو منتظر منها، وكذلك مقارنتها بالمرحلة السابقة أو اللاحقة.

وباختصار التجأت إلى التعددية المنهجية لفهم الوضعية الاقتصادية في الجزائر إبان الفترة الممتدة من 1962 ــ 1978 ، دون التقيد بأحادية المنهج .

هندسة الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع ارتأيت تقسيمه خمسة فصول وفصل تمهيدي ، فبعد التقديم للموضوع تطرقت إلى ما يلي:

- في الفصل التمهيدي عنوانه: **الارث الاستعماري وانعكاساته على المنظومة السياسية والاقتصادية الجزائرية،** حاولنا تقديم حصيلة شاملة حول الاثار المترتبة عن الفترة الاستعمارية والتي أدت الى تشكل منظومة الحكم خلال فترة حرب التحرير الجزائرية والتي شملت خاصة المجال السياسي أو الاقتصادي والتي ترجمت الى نصوص نظرية وايديولوجية من خلال برنامج مؤتمر طرابلس ماي - جوان 1962، حيث تم اختيار النظام الجمهوري ذو النزعة الرئاسية، أما في المجال الاقتصادي فقد تم اختيار النموذج و النهج الاشتراكي كأفضل وسيلة للتنمية .
- الفصل الاول، عنوانه **ملامح النظام السياسي خلال فترة الرئيس احمد بن بلة** فقد تطرقنا لسيرورة بناء منظومة الحكم السياسية للدولة الجزائرية خلال الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة الى غاية انقلاب 19 جوان 1965، من خلال تحليلنا لطبيعة النظام القائم بقيادة الرئيس أحمد بن بلة، وذلك بالتعرض لأهم الأطروحات التي ناولت هذا الموضوع ، ثم انتقلنا الى دراسة منطلقاته الايديولوجية ومحدداته السياسية و وختمنا هذا الفصل بإبراز وقائع هذه المرحلة وخصائصها .

- **الفصل الثاني**: عنوانه **المنظومة السياسية للجزائر خلال مرحلة هواري بومدين 1965 ــ 1978**انتهجنا فيه نفس المنهجية المتبعة مع الفصل السابق بحيث استهل بإبراز طبيعة هذا النظام انطلاقا من 19 جوان 1965 الى غاية ديسمبر 1978 وذلك باستعراض أهم الطروحات التي عالجت الموضوع مثل **أطروحة فاتان ولوكا، وأطروحة ناير،** و **أطروحة عدي الهواري** ...ثم انتقلنا بعدها الى دراسة أهم المنطلقات الايديولوجية والمحددات والاسس السياسية لهذا النظام، وختمنا هذا الفصل بإبراز أهم وقائع هذه المرحلة وخصائصها.

- **في الفصل الثالث:** عنوانه **السياسة الاقتصادية خلال مرحلة حكم بن بلة 1962ـ 1965**، تناولنا فيها معالم السياسة الاقتصادية خلال مرحلة حكم الرئيس أحمد بن بلة 1962ـ 1965 والتي ركزنا فيها على ابراز طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة والقائمة على نموذج التسيير الذاتي، ثم عرجنا على منطلقات هذه السياسة واهدافها وكذا القوانين المنظمة لها وذلك بعرض أهم المراسيم والقرارات التي أصدرتها الحكومة الجزائرية المنظمة للنشاط الزراعي وعلى رأسها مراسيم مارس 1963 ، ومراسيم أكتوبر 1963، و كيفية و مدى تطبيقها على ارض الواقع ، وكذا إبراز أهم المنظرين لهذه القوانين والمراسيم سواء في الداخل أو الخارج، وأهم الأيديولوجيات التي أطرت لفكرة التسيير الذاتي سواء الإيديولوجية اليوغسلافية أو السوفيتية ، ثم انتقلنا الى عرض شامل حول الانتاج الاقتصادي خلال هذه المرحلة، وختمنا الفصل بتقييم هذه السياسة .

- **الفصل الرابع**: عنوانه **السياسة الاقتصادية خلال مرحلة هواري بومدين 1965 ــ 1978.** عالجنا فيها ابراز طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة والقائمة على نموذج الاقتصاد الممركز ، وكذا المنطلقات الايديولوجية لهذه السياسة، ثم انتقلنا الى ابراز اسس هذه السياسة وقواعدها والمبنية خاصة على التأميم والتخطيط المركزي، والثورات الصناعية والزراعية، وعرجنا على الانتاج الزراعي والصناعي والخدماتي خصوصا التجارة خلال هذه المرحلة وأنهينا هذا الفصل بتقييم هذه السياسة.

- **في الفصل الخامس**: وهو الفصل الختامي والذي عنوناه **مدى تأثير الجانب السياسي على التطور الاقتصادي**، حيث ركزنا على ابراز محددات السياسة الاقتصادية في كل مرحلة وتحليل مدى تأثير القرار السياسي على سيرورة وتطور القطاع الاقتصادي خلال الفترة المدروسة ثم عرجنا على الاثار والانعكاسات التي انجرت وختمنا هذا الفصل بتقييم التجربة الاقتصادية خلال هذه الفترة مع ابراز مواقف بعض الشخصيات التي عايشت التجربتين سواء من النظام أمثال أحمد بن بلة والهواري بومدين عبد السلام بلعيد وبشير بومعزة أو من المعارضة أمثال فرحات عباس ، البشير الابراهيمي، أو حتى بعض المفكرين أمثال مالك بن نبي، ومحمد اركون وبلقاسم نايت بلقاسم.

نقد المصادر والمراجع:

فيما يخص المادة التاريخية التي اعتمدت عليها في إعداد هذه الأطروحة، فقد اجتهدنا أن تكون متنوعة وثرية بالقدر الذي يمكن من الإحاطة بمادة البحث، حيث سعيت إلى جمع ما أمكن من المصادر مثل مواثيق الثورة أول نوفمبر- ميثاق الصومام - برنامج طرابلس، وكذا النصوص الأساسية الأربع والتي جاءت على رأس الأولويات لتحليل الخط السياسي والأيديولوجي للفئة الثورية الحاكمة كدستور 1963 والميثاق الجزائر1964، والميثاق الوطني 1976 ودستور 1976، وذلك لاستعراض المبادئ والاطروحات التي اعتمدها النظام القائم خلال الفترة المدروسة كما استفدنا من الوثائق سواء المأخودة من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية خلال الفترة المدروسة، أو المستمدة من كتاب الرئيس أحمد بن بلة يقول، الخطب التي ألقيت بين 28 سبتمبر 1962 و12 جانفي1963، أو المأخوذة من جريدة الشعب، وكذا العديد من الأوامر والمراسيم الصادرة خلال نفس الفترة، والمواثيق الرسمية للثورة، و**خطابات الرئيس بن بلة، خطابات هواري بومدين** في خمسة أجزاء، وكذا بعض الوثائق الارشيفية خصوصا النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية، جهود السنوات العشر.

كما اعتمدنا على العديد من المذكرات لشخصيات فاعلة خلال تلك الفترة سواء الذين كانوا في السلطة أو خارجها "المعارضة" حيث شكلت موردا هاما لتسجيل الأحداث والتي لها الاثر الكبير خلال هذه المرحلة، مثل **مذكرات أحمد بن بلة** لميرل روبير، أحمد محساس في كتابه **التسيير الذاتي في الجزائر**، محمد بوضياف في كتابه **الجزائر الى أين؟**، حسين آيت احمد **روح الاستقلال**، علي كافي **مذكرات الرئيس علي كافي**، محمد حربي في كتاب **جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع**، علي هارون في كتاب **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف، وكذا** حيدوسي غازي، **الجزائر التحرير الناقص**، شارل ديغول، **مذكرات الامل**، بول بالطا وكلودين ريللو، **استراتيجية بومدين**، براهيمي عبد الحميد ، **في أصل الازمة الجزائرية 1958 – 1999**، الخوري لطفي، **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع**

بومدين، الإبراهيمي أحمد طالب، **مذكرات جزائري الجزء 2** ، وكتاب مصطفي الاشرف، الجزائر **الأمة والمجتمع** ، فرحات عباس تشريح الحرب، وشارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة،** وكتابات محمد حربي خصوصا كتاب جبهة التحرير بين الاسطورة والواقع، حيث افادتنا كثيرا هذه المذكرات في الوقوف على التجربة السياسية والاقتصادية وكل الاحداث التي عرفتها البلاد بإنجازاتها وخيباتها سواء من قريب أو من بعيد.

أما فيما يخص الشهادات التاريخية باستثناء شهادة الدكتور حسين زهوان والتي افادتنا كثيرا في ابراز ملامح السياسة الاقتصادية للرئيس أحمد بن بلة والقائمة على سياسة التسيير الذاتي، وكذا شهادة أحد الفلاحين الذين عاصروا فترة تطبيق الثورة الزراعية والذي أبرز العديد من المعيقات التي حدت من تطبيق هذا النظام، ماعدا هاتين الشهادتين فلم يسعفنا الحظ فيها لعزوف العديد من الشخصيات السياسية نظرا لكبر السن والمرض وكذا لحساسية الموضوع وتشعباته.

كما توجهت إلى تنويع المراجع إلى أقصى حد ممكن، حتى نقف عند كل حدث سياسي كان أو اقتصادي سواء من الذين موالين للنظام أو من معارضيه مثل كتابات محمد العربي الزبيري في كتاب المؤامرة الكبرى وتاريخ الجزائر المعاصر بجزئيه، وكتاب مع الفكر السياسي والمجهود الإيديولوجي لعبد الله شريط، وتاريخ الجزائر بعد الاستقلال بنجامين ستورا كتاب جمعية العلماء المسلمين والثورة التحريرية الجزائرية لأسعد لهلالي والتي افادتنا في ابراز ملامح الفترة المدروسة ايديولوجيا وسياسيا.

أما في المجال الاقتصادي فقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب ذات طابع اقتصادي مثل كتاب اقتصاد الجزائر المستقلة الجزائر أحمد هني، المسالة الزراعية أو الوعد الراقد في الريف الجزائري لأحمد بعلبكي، وكتاب الثورة الزراعية في الجزائر الخالدي سهيل، وكذا التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1980- 1962 لابن اشنهو عبد اللطيف، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر بلقاسم حسن بهلول، تاريخ الجزائر المعاصر بشير بلاح ، الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض بن داهة عدة ، وكتابي التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية ، ومقدمة في دراسة المجتمع الجزائري للدكتور سويدي محمد ، حوصلة اقتصادية وهو مرجع هام للديوان الوطني للإحصائيات والذي استعرض فيه تطور الاقتصاد الوطني بالأرقام من سنة 1962 الى غاية 2011 ، وهي كلها مراجع كان لها الدور الكبير في معالجة الموضوع خاصة في الجانب الاقتصادي سواء من قريب أو من بعيد.

وبهدف تفادي الاقتصار على الاغتراف من مناهل جزائرية فقط لجأنا الى بعض الكتابات الاجنبية خصوصا الفرنسية والتي قدت تحليل وافي عن طبيعة النظام الجزائري سياسيا واقتصاديا بنظرة موضوعية حيث صورت لنا هياكل وأشكال التنظيم السياسي الجزائري، وكيفيات توزيع أدوار النخب السياسية والعسكرية، ولعل أهمها كتابات جيلبير ميني التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني، وهيرفي بورج في كتاب الجزائر في اختبار القوة، وجون ليكا وجون كلود فانتان في كتاب النظام السياسي الجزائري 1962- 1975، ومسألة السلطة في الجزائر لعبد القادر يفصح 1962-1970، ومارك رافينو وبيير جاكمو في رأسمالية الدولة الجزائرية، وميشال رابتيس ملفات عن التسيير الذاتي في الجزائر.

كما قمنا بتوظيف بعض الدراسات الجامعية الجزائرية التي تم إعدادها في السنوات الأخيرة مثل بن مرسلي أحمد : مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين 1965-1978، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، و شرف الدين رضوان : مشروع الدولة ــ الأمة العروبة عند النخب الجزائرية ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، عياش خديجة ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ورابح زبيري : الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره، رسالة ماجستير، وسلسلة من الجرائد والمجلات مثل جريدة الشعب، ومجلة إفريقيا الشمالية، وبعض الجرائد خصوصا الخبر والشروق عند تطرقهما لبعض الاحداث المتعلقة بصراعات النخب الثورية أثناء الثورة وبعد الاستقلال.

صعوبات الدراسة:

لاشك أن كل بحث تتخلله صعوبات، ولكن ينبغي تجاوزها ، وتتمثل الصعوبات التي واجهتني خاصة في قلة الدراسات السياسية لهذا الموضوع ، فالدراسات في معظمها تنظر للقطاع من الجانب الاقتصادي البحت، أكثر من تناوله من الجانب السياسي، لكن حتى الجوانب الاقتصادية يتم تحديدها عن طريق وضع سياسات، والصعوبات التي واجهت بحثي كما قلت تتعلق بقلة الدراسات المتخصصة بهذا الموضوع ،خصوصا تزامنها مع انتشار موجة الكورونا COUVID19 ، والغلق شبه الكلي لمعظم الادارات ودور الارشيف والمكتبات الكبرى وكذا حجب بعض الإدارات الاخرى للمعلومات، وطول الترتيبات الإدارية للدخول إلى البعض الآخر، لكن هذا لم يمنعني من إنجاز بحثي، والوصول إلى بعض النتائج التي أراها مفيدة، ولو أن لكل اجتهاد نقائص، سآخذ بها من خلال تدخلات الأساتذة الأفاضل.

الفصل التمهيدي

الإرث الاستعماري وانعكاساته على المنظومة السياسية والاقتصادية الجزائرية.

المبحث الأول:الجذور التاريخية لتشكل المنظومة السياسية للجزائر قبيل الاستقلال ومظاهرها.

المطلب الاول : صراع الاجنحة ومأسسة النظام .

المطلب الثاني : برنامج طرابلس وتعميق الصراع .

المطلب الثالث: آثار اتفاقيات إيفيان الثانية .

المطلب الرابع: أزمة صائفة 1962 .

المبحث الثاني: الجذور الاقتصادية.

المطلب الأول :طغيان الطابع الزراعي للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: مشروع قسنطينة وانعكاساته .

المطلب الثالث: هجرة الإطارات المسيرة للاقتصاد الجزائري.

المطلب الرابع: تهريب الأموال إلى الخارج.

المبحث الثالث: الاثار والانعكاسات

المطلب الاول: الآثار والانعكاسات السياسية .

المطلب الثاني: الآثار والانعكاسات الاقتصادية .

تعد الفترة التي سبقت الاستقلال من أهم الفترات تاريخ الجزائر المعاصر، حيث يعتبرها معظم المؤرخين مرحلة مفصلية هامة طغت بظلالها على الفترة التي أعقبت الاستقلال، إذ شكلت عاملا حاسما ومحوريا في تكوين الاستراتيجية التنموية التي سيطرت على أذهان النخب السياسية لما يقارب عقدين من الزمن بعد الاستقلال .

لذلك ارتأينا ان نتناول في هذا الفصل الأبعاد التاريخية التي ساهمت في تشكل البناء السياسي و الاقتصادي للدولة الجزائرية عشية الاستقلال، وتسليط الضوء على السياق التاريخي الذي تبلورت فيه الاطروحات السياسية والاقتصادية، وكذا تطور علاقات القوة أثناء حرب التحرير وغداة الاستقلال، وذلك لما لحرب التحرير من آثار عميقة على تشكل النخب السياسية والمشهد السياسي للبلاد، وتوجيه مسارات السياسة الاقتصادية .

المبحث الأول: الجذور التاريخية لتشكل المنظومة السياسية للجزائر قبيل الاستقلال ومظاهرها.

المطلب الاول : صراع الاجنحة ومأسسة النظام

الدارس للتاريخ تشكل الانظمة السياسية خصوصا المتقدمة منها يلاحظ انها دائما ما تنشأ عن طريق تصارع الفئات الاجتماعية بواسطة عملية الانتخابات، مما ينتج عنها نظام سياسي يطابق تصورات وأهداف الغالبية من المجتمع .

أما في الجزائر فقد أكد الكثير من الساسة والمؤرخين أن النظام السياسي الذي تشكلت أسسه الأولى خلال الفترة الانتقالية التي أثرت بأحداثها وتجلياتها وأثارها على طبيعة نظام الحكم وأشكال القوة التي صاحبت نشأته وتطوره ، إنما تشكل نتيجة أزمة سياسية تاريخية ناتجة عن صراع خارجي بين الامة الجزائرية الموحدة والاستعمار الفرنسي وفق اجماع فوقي باسم الشرعية الثورية، الامر الذي أحدث وجود صراع دائم على مستوى هرم السلطة، خاصة بين تيارين بارزين:

1ـ تيار القيادة الجماعية والذي يحرص دائما على تفضيل المشاركة الجماعية في صناعة القرار وتحرير العمل السياسي من التطلعات السلطوية والزعامات الشخصية.

2ـ تيار القيادة الفردية والذي يسعى دوما الى احتكار صناعة واتخاذ القرار وحصر عمليات القيادة في نطاق محدود .

والمتمعن لطبيعة هذا الصراع يلاحظ أنه ليس بالأمر الجديد بل له جذوره في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية الكبرى، حيث تعود البدايات الأولى وجذور هذا الصراع والتدافع إلى أزمة حركة انتصار الحريات الدمقراطية في مؤتمرها الثاني شهر أفريل 1953 حيث شكل بداية أولى لصياغة تقاليد محددة للعمل السياسي وإدارة الحكم في الجزائر الى يومنا هذا [1].

الثورة التحريرية حرص قادتها الاوائل على مبدأ الممارسة الجماعية، والتأكيد على أهمية وضرورة الاحتكام باستمرار لإرادة الجماعة، حتى تتجنب الثورة الانشقاق و التناحر ومحاولات التفرد بقيادة الثورة، حيث أكد في هذا السياق المرحوم بوضياف[2] في جريدة لوموند الفرنسية في 2 نوفمبر 1962 " ان انشاء اللجنة الثورية

1- محمد حربي ، **جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع**، تر كميل قيصر داغر، ط1 ، بيروت 1983، ، ص 85

2- **محمد بوضياف**: أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني ولد بالمسيلة في 23 جوان 1919 درس بمسقط رأسه ببوسعادة عمل كاتب مساعد محاسبة في مصلحة الضرائب، مناضل في حزب الشعب الجزائري من مؤسسي المنظمة الخاصة واحد قادتها في عمالة قسنطينة، تمكن من الافلات بعد اكتشاف التنظيم سنة 1950 كلف بعد

للوحدة والعمل CRUA كان استجابة لهذا الهدف الذي يرجى منه وضع حد لمفهوم القائد التاريخي، وتجنيب الثورة الانشقاق الذي أضل بعض قادة الاحزاب السياسية الجزائرية عن مهامهم الاساسية [1]

" ... سنتخلص من زعامة مصالي الفردية و نرشح دعائم قيادة جماعية ولن أفكر أبدا في الزعامة وكل من تسول له نفس الاستحواذ عليها فسيلقى نفس المصير الذي يلقاه كل أناني مغرور والثورة المنتصرة بالشعب ستبقى للشعب..."

وتم تأكيد هذه القاعدة في اجتماع الستة التاريخيين في 25 جويلية 1954، ثم بيان أول نوفمبر الذي أكد على تجاوز الانقسامات الداخلية للنخب السياسية واعلان القطيعة مع الاساليب والحسابات الحزبية الضيقة [2]

غير ان هذه الغاية الجماعية لم تكن لتتحقق باستمرار ، حيث شهدت عملية تشكل القوى السياسية الجزائرية اتجاها قويا لمركزة القرار والقوة في يد جهة او قوة ما ، وكانت البداية مع بروز ما يسمى بنزعة الولايات العسكرية لدى قادة المناطق وذلك لأسباب موضوعية متعلقة بظروف الحرب كضعف الاتصال والحصار الكبير الذي فرضه المستعمر على بعض المناطق مما نجم عنه انطواء كل ولاية على نفسها والاعتماد على قدراتها الذاتية في التموين والتمويل والتحضير القتالي، مما شكل سببا مباشرا لبروز نزعة الاستقلالية ، و أعاد الى الاذهان تيار التفرد بالقيادة والحكم من جديد ، وهدد مبدأ العمل الجماعي الثوري الذي الح عليه بيان أول نوفمبر[3] ، رغم بعض المحاولات التضامنية بين بعض المناطق. [4]

المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الدمقراطية بإعادة احياء نشاط التنظيم العسكري رفقة ديدوش مراد ، احد العناصر الاساسية المؤسسين للجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954، ومجموعة 22، ثم مجموعة 6، غادر الجزائر في 25 أكتوبر 1954 وتولي مسؤولية التنسيق بين الولايات والداخل والخارج بالناظور، التحق بالوفد الخارجي بالقاهرة في سنة 1956 القي عليه القبض في حادثة القرصنة الجوية في 22 /1956/09 ولم يطلق سراحه الا بعد وقف اطلاق النار، دخل في صراع مع بن بلة حول السلطة واسس حزب الثورة الاشتراكية في سبتمبر 1962 لجأ الى المنفى في المغرب الاقصى ولم يعد الا في سنة 1992، اغتيل بعد ستة اشهر من اعتلاءه السلطة في 29 جوان 1992. أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1945-1962**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر2007، ص 92-93.

1 - Amran Ahdjoudj,L**'Algérie état pouvoir et société 1962 1965** . ed pigraphe 1992 ,p 154 -168

2 - **بيان أول نوفمبر ـ النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 54، مؤتمر طرابلس، منشورات ANEP وزارة الثقافة 2008 ، ص10**

3 Abdelkader Yafsah , **La question du pouvoir en Algerie** ,Ed ENAP Alger ,1990, pp 43 - 44.

4 - هنا نذكر الدعم الذي قدمته الولاية الثالثة للرابعة أو الولاية الثانية للأولى والثالثة أثناء هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955

وتأكدت نزعة الصراع هذه في أعقاب انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 حيث برز خلاف عميق بين مختلف القادة خاصة بين قادة الداخل وقادة الخارج حول طبيعة وأسلوب الكفاح ، مما أدى الى بروز تصورين متناقضين :

التصور الاول في الداخل يتزعمه كل من عبان رمضان وكريم بلقاسم[1] وبن خدة[2]

ودحلب حيث يولي أولوية للكفاح المسلح في الداخل ويختزل دور الجانب الخارجي على الدعم والاسناد بالمال والسلاح .

التصور الثاني في الخارج يتزعمه كل من بن بلة وخيضر ومحساس وأيت أحمد[3] وبوضياف حيث يشدد على العمل السياسي في الخارج يرتكز على العزل الديبلوماسي لفرنسا دوليا .

1-**كريم بلقاسم:** 1922 –1970 : أسد الجبال، أبرز قادة الثورة التحررية الجزائرية وواحد من التسعة، ولد في ذارع الميزان ولاية تيزي وزو، تحصّل على الشهادة الابتدائية ولم يسمح له بدخول المرحلة الإعدادية، سنة 1945انضم إلى ح.ش.ج ثم ح.إ.ح.د سنة 1946 ، مسؤول في الحزب على كل منطقة القبائل سنة 1949 ، خاض غمار الثورة طيلة السبع سنوات والنصف، ومن ذلك الدور الكبير الذي لعبه خلال مؤتمر الصومام، أصبح وزير القوات المسّلحة في الحكومة المؤقتة الأولى و الثانية، أغتيل بعد الإستقلال بألمانيا سنة 1970. أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1945-1962**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر2007، ص 283

2 – **بن يوسف بن خدة** : سياسي جزائري من مواليد البرواقية سنة مناضل في ح ا ح د ،أمين عام اللجنة المركزية للحزب انظم للثورة مع مطلع 1955 عضو لجنة التنسيق والتنفيذ رئيس الحكومة المؤقتة سنة 1961 اعتزل النشاط السياسي عقب أزمة صيف 1962 . نفسه، ص236

3- **حسين آيت أحمد،** 1926- 2015ثاني رئيس للم.خ، سياسي قوي من أصحاب النفس الطويل، من مواليد متسلي بالقبائل الكبرى، حاصل على الجزء الأول من البكالوريا نظام قديم، وهو لا يزال طالبا بالثانوية انضم إلى حزب الشعب، كان من الشباب الثوري الذي أكد على أهمية العمل المسّلح كأنجح وسيلة للتغيير إلى جانب العمل السياسي، ولهذا قام بأدوار فعالة فهو ثاني رئيس للم.خ وأحد أعضاء الوفد الخارجي الممثل لجبهة التحرير الوطني بمصر، وعضو في المجلس الوطني للثورة، كان من الخمسة المختطفين، بعد الاستقلال يعيش حياة السجن والنفي، شارك في رئاسيات 1991 و1999 توفي سنة 2015.

لقد كانت للعوامل التاريخية دورا أساسيا في هذا الانقسام والصراع، حيث ساهم الاستعمار الفرنسي دورا رئيسيا في تعميق تلك الأزمة من خلال سياسته التي كانت تشجع الانقسام و التفرقة في المجتمع الجزائري الواحد وصعب من الاندماج السياسي ، كما ساهمت الظروف الداخلية للثورة قبيل واثناء وبعد مؤتمر الصومام في تكريس هذا الصراع واخراجه للعلن خصوصا بعد التأكيد على مبدأ أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري النقطة التي أسالت الكثير من الحبر بين السياسيين والجناح العسكري ولا تزال تداعيتها الى يومنا هذا، حيث كشفت رغبة دفينة بين قادة الداخل والخارج للسيطرة والهيمنة على الثورة وتوجيه سلطتها ، حيث يتهم قادة الداخل قادة الخارج " بأن كانت لهم نوايا تخطط على الورق وتضبط حساباتها السياسية على ضوء اعتبارات سلطوية من خارج دوائر المعارك " كما يؤكد ذلك الرائد لخضر بورقعة عضو مجلس الولاية الرابعة [1].

أما قادة الخارج بقيادة أحمد بن بلة [2] فقد أكدوا أن عبان رمضان يريد أن يتطلع إلى السلطة ولزعامة الثورة، وذلك بمحاولته اقناع قادة الكفاح بالداخل على ضرورة سيطرة قيادة الداخل على جميع شؤون الكفاح داخليا وخارجيا، واقتصار دورهم بالخارج على تنفيذ التوجيهات والتعليمات التي تصدرها قيادة الداخل، وأضاف بن بلة انه شرع في إجراء اتصالات سرية ببعض قادة الداخل موضحا لهم وجهة نظره في اتهامات عبان رمضان وابدى استعداده للاجتماع بهم داخل الجزائر ليقدم لهم كشف حساب عن فترة توليه المهام بالخارج ..." [3].

استمر هذا الصراع الى غاية أواخر ديسمبر1957 تاريخ اغتيال عبان من طرف الباءات الثلاثة (بلقاسم كريم ، بوصوف عبد الحفيظ ، بن طوبال) الذين سعوا الى شخصنة الحياة السياسية وضبطها ، وفق نظام المجموعات والزمر والاقطاعات ، المبنية على الولاء والزبونية السياسية ، كل واحد منهم له رجاله ومصلحة استخباراته وحاشيته الخاصة به ، حيث كانت الحياة السياسية تتشخص وتُسيّر وفق حلقات مقفلة

1 ـ لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة للترجمة والنشر، ط1 الجزائر 1990، ص 13.

2- **أحمد بن بلة** ولد في 25 ديسمبر 1918 بمغنية من اسرة فلاحية فقيرة تلقى دروسه الثانوية بتلمسان، شارك في الحرب العالمية الثانية ضمن الجيش الفرنسي برتبة مساعد ضمن الفرقة الرابعة عر للقناصة في اطار سياسة التجنيد الاجباري، بعد عودته الى الجزائر انضم الى حزب الشعب الجزائري / حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مسؤول المنظمة الخاصة في القطاع الوهراني سنة 1947، ثم المسؤول الاول للتنظيم سنة 1949 قاد عملية بريد وهران في نفس السنة، القي عليه القبض بعد حل التنظيم في ماي سنة 1950، فر من سجن البليدة في مارس 1952 برفقة أحمد محساس والتحق بالقاهرة وصار عضوا بارزا في الوفد الخارجي برفقة أيت احمد ومحمد خيضر لح إ ح د ، ثم الثورة، القي عليه القبض مرة ثانية على اثر حادثة القرصنة الجوية في 22 /09/ 1956 ولم يطلق راحه الا بعد وقف اطلاق النار لينتخب كأول رئيس للحكومة بعد الاستقلال ثم رئيسا للجمهورية في سبتمبر 1963، عزل من طرف مجلس الثورة على اثر انقلاب 19 جوان 1965 وسجن ولم يطلق سراحه الا في سنة 1980 توفي سنة 2012. ـأنظر: عاشور شرفي، **نفس المرجع**، ص 66-67.

3 ـ فتحي الذيب ،, **جمال عبد الناصر ثورة الجزائر** ,ط1 ، دار المستقبل العربي. مصر198 . ص235.

وضيقة ، يغلب علها طابع الجهوية (جماعة الشرق ، جماعة القبائل ، جماعة وجدة)، أما المؤسسات القائمة الممثلة في الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، فقد بقيت هيئات شكلية فارغة [1].

لقد ساهم الصراع بين الأطراف المتفاعلة والمشكلة للقوى السياسية أثناء الثورة التحريرية في النهاية إلى إنتاج قرارات استراتيجية و عملية، و التي تخص سير النظام السياسي في الجزائر، و هو الصراع بين السلطة الشرعية الرسمية و السلطة الفعلية، فحسب عدد كبير من المؤرخين الذين كتبوا عن الثورة و على رأسهم محمد الحربي، محمد بجاوي، عبد القادر يفصح...الخ، يؤكدون على أن اغتيال عبان رمضان في 27 ديسمبر1957 كان بداية لتدشين مرحلة جديدة من العمل السياسي في الجزائر تقوم على تغليب السلطة الفعلية على السلطة الرسمية.

ساهم هذا الوضع في تجدد الصراع مرة ثانية، ولكن هذه المرة بين الباءات الثلاثة ، كريم بلقاسم الطامح الى رئاسة الحكومة المؤقتة ضد خصميه بوصوف وبن طوبال ، ثم ما بين الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان بقيادة هواري بومدين[2] ، خاصة في اعقاب اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 16ديسمبر 1959 ، الذي طالب هيئة الاركان بعودة ضباط الجيش الى الداخل، لكن هذه الأخيرة رفضت الأمر، ولجأت الى تقديم استقالتها للحكومة المؤقتة في15 جويلية 1961 في أعقاب حادثة اسقاط طائرة فرنسية عسكرية بالأراضي التونسية. [3]

في ظل هذه الاجواء المتسمة بانعدام الثقة بين الجناحين المتصارعين وفي ظل التهديدات الفرنسية الهادفة الى امكانية تقسيم البلاد في حالة فشل المفاوضات، انعقد المجلس الوطني للثورة خلال الفترة الممتدة من 09 و27 اوت 1961 وخرج بعدة قرارات مصيرية أهمها حل حكومة عباس الثانية وتعويضها بحكومة بن يوسف بن خدة، ودراسة أوضاع جيش التحرير الوطني ، وأمر هيئة الاركان بالتراجع عن استقالتها. [4]

---

1 – حربي، **نفس المرجع** ، ص 201.

2– سياسي وثوري جزائري من مواليد قالمة سنة 1932 درس بمسقط رأسه بالكتاب قم التحق بمدرسة الكتانية التي درس بها خلال الفترة 1946-1949 ثم تونس واخيرا بالقاهرة ابتداء من سنة 1951، ناضل في صفوف القوميين الجزائريين والمغاربة ضمن مكتب المغرب العربي، انضم الى الثورة سنة 1955 في الولاية الخامسة قائد الولاية سنة 1957 ثم قائد الكوم الغرب 1958 ، قائد الاركان سنة 1960 وزيرا للدفاع في اول حكومة للجزائر المستقلة ، رئيسا لمجلس الثورة سنة 1965 ،ثم رئيسا للدولة سنة1976 الى غاية وفاته في 27 – 12 – 1978 .أنظر: عاشور شرفي، **نفس المرجع**، ص 98-99.

3 - عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962** ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997 ، ص 499.

4- حربي ، **نفس المرجع** ،ص 232.

ساهمت كل هذه الاجراءات في تثبيت سلطة هيئة الاركان وسيطرتها على قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية وحتى على بعض الولايات كالولاية الاولى والولاية الخامسة الحدوديتين، وتنصيب نفسها كقوة موازية للحكومة المؤقتة ، كما كثفت من مساعيها لدى أعضاء المجلس الوطني من أجل اقناعهم بضرورة تكوين مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني يكون هو المسؤول الاعلى للثورة .[1]

إن الصراع على السلطة الذي كان يطبع كل العلاقات التي تربط السياسيين بالعسكريين لم يكن وليد الاستقلال وإنما امتدت جذوره إلى ما قبل الاستقلال، وظهر هذا الصراع بصورة جلية خاصة بعد انعقاد الندوة السادسة للمجلس الوطني للثورة في طرابلس في أواخر ماي وبداية جوان من عام 1962، لم يكن لهذا الصراع أسس إيديولوجية، ولم يكن من أجل الدفاع عن الثورة ، وذلك فان كل المساعي باءت بالفشل وبذلك فان الصراع على السلطة قد أهمل الجانب الإيديولوجي وحرم الجماهير الشعبية الواسعة من المشاركة الفعلية في مناقشة مشروع المجتمع المزمع تجسيده على أرض الواقع.

المبحث الثاني: آثار اتفاقيات إيفيان

على الرغم من المكتسبات الكبيرة التي حققتها اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962، والمتمثلة في الاعتراف بالاستقلال التام للجزائر، وكذا الوحدة الترابية للجزائر، و وحدة الشعب الجزائري والاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد لها، إلا أن هذه الاتفاقية تحمل في طياتها العديد من المخاطر السياسية والاقتصادية والثقافية ، حيث تنبه العديد من المؤتمرون في لقاء طرابلس لهذه المخاطر التي تحاك ضد الوطن واستقلاله، حيث أكدوا على أن الحكومة الفرنسية تحاول توجيه استقلال بلادنا حسب مقتضيات سياستها الاستعمارية.

فبعد فشل وعدم نجاح مشروع قسنطينة، لجأ الاستعمار الفرنسي الى أسلوب جديد عشية الاستقلال بهدف استمرار هيمنته على مقدرات وثروات البلد، خاصة بعد اكتشاف البترول والغاز ، لذلك يمكن اعتبار اتفاقيات إيفيان أحد اهم المشاريع الرامية لتجسيد هذا التطلع الاستعماري الجديد خاصة بعدما ضحت بمصالحها الزراعية حيث كان الهدف الرئيسي والأساسي من ورائها بالنسبة للجانب الفرنسي هو إبقاء على الجزائر أرضا فرنسية اقتصاديا وثقافيا، رغم انتهاء الوجود السياسي الفرنسي منها، وهو الامر الذي أكده ميثاق طرابلس **"أن اتفاقيات إيفيان تمثل قاعدة للاستعمار**

1 ـ محمد العربي الزبيري،" **عشية وقف إطلاق النار في الجزائر"، (الفكر السياسي)**، السنة 03 ، العدد 06 ، دمشق، اتحاد الكتاب العرب 199، ص 178.

الجديد تحاول فرنسا استعمالها لتمكين هيمنتها وتنظيمها في شكل جديد إن المستعمرين الفرنسيين يحاولون أن يجعلوا من قبولنا التكتيكي لاتفاقيات إيفيان نكسة ايدلوجية تنتهي الى التخلي عن أهداف الثورة" [1] لذلك عملت على رسم صورة للدولة الجزائرية المستقبلية مثلما تريدها فرنسا وتتمناها، دولة تتوفر فيها كامل خصائص الدولة الليبرالية التي تكون جزء من فرنسا ومرتبطة بها حكومة على مستوى المؤسسات السياسية ككل لن تخرج عن الحدود التي ترسمها جمهورية فولتير، مثلما يؤكد ذلك الجنرال ديغول بأن" **الاتفاقية ورد فيها كل ما كنا نتوخاه ... تعاون وثيق بين فرنسا والجزائر في الشؤون الاقتصادية والنقدية ، بالإضافة الى التعاون العميق في المجالين الثقافي والفني ... وتقدم ضمانات كافية لأعضاء الجالية الذين قد يرغبون في البقاء في الجزائر وضمان حقوق ذات امتيازات لتنقيبنا عن بترول الصحراء واستثمارنا له "** [2]

كان الجنرال ديغول يدرك ان التعاون يكون بين دولتين من نفس الحجم السياسي والاقتصادي، أما ما دون ذلك فيتحول تدريجيا الى تبعية دائمة، وبهذا يؤكد على ضمان المصالح الفرنسية في الجزائر المستقلة ويكرس سياسة الاستعمار الجديد، وهو ما وقفنا عنده في الجزء الخاص بالجانب الاقتصادي للاتفاقيات كما هو موضح في (الملحق الاول ص313).

و تضمنت هذه الاتفاقيات عدة خطوات و إجراءات عملية بعد وقف القتال، أهمها: إحداث تنظيم مؤقت عن طريق إنشاء (هيئة تنفيذية مؤقتة) تتلخص مهامها في استفتاء الشعب الجزائري حول موضوع استقلال الجزائر في ظل التعاون مع فرنسا، فإن وافق الجزائريون على الاستقلال، تقوم الهيئة التنفيذية بإجراء انتخاب لمجلس تأسيسي وطني خلال ثلاثة أسابيع ثم تسلم هذه الهيئة سلطاتها للمجلس الوطني التأسيسي [3].

وللحفاظ على السير الحسن لمخططات فرنسا أصدرت هذه الأخيرة عدة مراسيم منها مرسوم 19 مارس المتضمن "تنظيم السلطات العامة في الجزائر" حيث خول هذا المرسوم عدة مهام رئيسية للهيئة التنفيذية كممارسة بعض الصلاحيات الإدارية تنحصر في ضمان تسيير الشؤون العامة، حيث يتمتع بالسلطة التنظيمية من حيث الإشراف على أجهزة الإدارة والمرافق المدنية وحفظ الأمن بمساعدة الشرطة الموضوعة تحت تصرفها.

1- **النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 54، مؤتمر طرابلس**، منشورات ANEP ، ص 62.

2 ـ ديغول ، مذكرات الامل ، تر سموحي فوق العادة ، منشورات عويدات، بيروت، ط 1، 1971، ص140 .

3 ــ د/ عبدالوهاب الكيالي : المرجع السابق، ص 602.

أما عمليا فقد كانت هذه الهيئة عاجزة عن ادارة شؤون البلد، بسبب ازمة صيف 1962 التي حالت دون ممارسة الهيئة التنفيذية لأية اختصاصات سياسية ، حيث خضعت القضايا الداخلية لسلطة المكتب السياسي، في حين عادت القضايا الخارجية لسلطة الحكومة المؤقتة ، ورغم ذلك استغلت فرنسا هيئة عبد الرحمان فارس[1] وحاولت أن تجعل منها القوة الثالثة في الجزائر، وتجعل منها جنين دولة جديدة معتدلة ، وقد حققت هدفها ، حيث يؤكد الامين شريطان هذه الهيئة لعبت دورا خطيرا في مستقبل الجزائر بما أصدرته من أوامر ومراسيم في مجال الوظيفة العامة ، بتوظيف آلاف الاطارات التي كونتها فرنسا لهذا الغرض والتي نتج عنها جهاز بيروقراطي سيقف حجرة عثر أمام أي محاولات اصلاحية ، واصدار نصوص في مجال الاملاك العامة والادارة والمؤسسات العامة والاقتصادية وفي مجال القضاء وتوقيع العديد من البروتوكولات التعاون مع فرنسا .[2]

العيب الثاني كان يتمثل في المسؤولية عن "جنين الجيش" الذي كان مفروضا تأسيسه من 40000 رجل بقيادة محامي من تلمسان وهو الاستاذ الحصار ويتشكل كوادره من ضباط جزائريون ضلوا في الجيش الفرنسي، ويستفيد من مساعدة مستشارين تقنيين فرنسيين، وكان وجود هذا الكيان بالإضافة الى قوة حفظ النظام بالنسبة لجيش التحرير برهانا على نية فرنسا بخلق منظومة عسكرية مناقضة لأهداف جبهة التحرير، وهو نفس الامر الذي اكده الدكتور حربي والدكتور عبد الحميد براهيمي حيث يقران بان معظم المصادر الفرنسية تؤكد عدد هذا الجيش والمشكل معظم افراده من الولايتين الثالثة والرابعة يطلق عليهم تسمية جنود 19 مارس كدلالة على حداثة تجنيدهم [3] .

أما العيب الثالث فيتمثل في ممثلي الجبهة داخل الهيئة التنفيذية المؤقتة الذين ينحدر معظمهم من التيار الاصلاحي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)باستثناء حميدو الحاج المنتدب للصحة، فان باقي المندوبين قد انتموا الى التيار المركزي

---

1 - هو موثق ينحدر من منطقة آقبوا ولد في 30 جانفي 1911، عمل ككاتب عدل بالقليعة ذو تاريخ سياسي يثير الحذر، عضو في فريق الليبراليين الذي كان يتزعمه جاك شوفاليي رئيس الجمعية الجزائرية كان يرمز الى المساومة، بعد احداث 20 أوت 1955 اقترب من اطروحات جبهة التحرير الوطني ثم ابتعد عنها بامر من عبان رمضان، في عام 1957 وضع نفسه في خدمة فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، وفي جوان1958 عرض عليه الجنرال دوغول دخول حكومته فأوعزت اليه الجبهة أن يرفض فنفذ الامر ، تورط في نشاطات شبكة نقل أموال فأوقف في نوفمبر 1961 ليطلق صراحه في مارس 1962 ليتم فرضه على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة، توفي 13 ماي 1991. أنظر حربي ، **جبهة التحرير بين الواقع والاسطورة**، ص 264.

2- الامين شريط ، **التعددية الحزبية في التجربة الحركة الوطنية 1919- 1962**،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1998، ص 114.

3- عبد الحميد براهيمي ، في أصل الازمة... ، **نفس المصدر** ، ص 85 . أنظر كذلك محمد حربي ، **جبهة التحرير**...نفس المصدر 359-363.

ويتعلق الامر بمصطفاي شوقي مندوب الشؤون العامة ، عبد الرزاق شنتوف مندوب الشؤون الادارية ،بلعيد عبد السلام مندوب الشؤون الاقتصادية ، محمد بن تفليفة مندوب البريد .[1]

ما يخص الاختصاصات السياسية فتمارسها الحكومة الفرنسية من خلال (محافظة سامية) وتنحصر في السياسة والدفاع والأمن والنقد والعلاقات الاقتصادية، وتساهم إلى جانب الهيئة التنفيذية المؤقتة في مجال التعليم والإتصالات والموانئ والمطارات، وفي حالة موافقة الشعب الجزائري على الاستقلال، تحول هذه الإختصاصات من الحكومة الفرنسية إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة.

وقد ساعدها في ذلك عدة ظروف ولعل اهمها :

ـ المنعرج الذي اخذته المعركة بعد ظهور منظمة الجيش السري (OAS)حيث اضحت المعركة ثلاثية الاطراف بين جبهة التحرير الوطني من جهة ومنظمة الجيش السري من جهة ثانية، والمخابرات الديغولية من جهة ثالثة الامر الذي احدث تعاطفا جزائريا كبيرا وواسعا مع السياسة الديغولية .

ـ ظروف الحرب التحريرية والتي انتجت العديد من الفئات الجزائرية الثرية، حيث عرفت كيف تتمركز وتُوفق في صون مصالحها مع جبهة التحرير الوطني بدافع وطني أو على الاقل تدفع الاشتركات الثابتة، دون ان تفقد مصالحها مع الاستعمار، مما مكن لها من احتلال مكانا ممتازا في جزائر الاستقلال في اطار اتفاقيات يحكمها منطق استعماري حديث .

ـ القصور الذي تميزت به جبهة التحرير الوطني من ناحية التنظير والتكوين الايديولوجي، حيث اضحت الجبهة بعد وقف النار عاجزة عن بلورة مشروع مجتمع متكامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا باستثناء بعض المبادرات الفردية لبعض المثقفين ولعل أهمها أفكار فرانس فانون وأفكار الشهيد العقيد لطفي، وذلك بسبب اهتمام الهيئات القيادية والكوادر السياسية بالصراعات التي عرفتها البلاد بعد وقف اطلاق النار[2] .

مثلت اتفاقيات إيفيان قاعدة للاستعمار الجديد، واعادت سيطرة البرجوازية المحلية على الحركة الشعبية كما استعملتها فرنسا لتمكين هيمنتها وتنظيمها في شكل جديد، و برز هذا الطرح في تصريحات العديد من الساسة، أهمهم الرئيس أحمد بن بلة حيث يقول في هذا الصدد **" ان اتفاقيات إيفيان كانت تشكل زواجا من طراز**

1– محمد حربي ، **جبهة التحرير...نفس المصدر** ، ص 265

2- محمد الميلي، **ورقات جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984، ص 207.

استعماري جديد ، وكان اذن التملص من مثل هذه الزيجات المغشوشة التي وجدها بعض أعضاء الحكومة المؤقتة مطمئنة لهم ، وكان لا بد من إعطاء الاستقلال مضمونا يدعمه ، لقد أعددنا في أولنوا منهاجا مرحليا تفترض كل اختياراته بأن الجزائر قد اختارت لنفسها أبنية اشتراكية " [1].

أما وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي في حكومة بن بلة الأولى عمار أوزقان بأن فرنسا واتفاقيات إيفيان[2] شجعتا على انتقال الأراضي من الكولون إلى الفئات البرجوازية أثناء فتنة صيف 1962 ، كما أكدوا إدراكهم نوايا الطرف الفرنسي، وأهدافه البعيدة في الجزائر، والمتمثلة في إفراغ الثورة من محتواها الإيديولوجي.

إن المستعمرين الفرنسيين يحاولون أن يجعلوا من قبولنا التكتيكي لاتفاقيات إيفيان نكسة إيديولوجية تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة ... إن رغبة الحكومة الفرنسية هي أن تتغلب النزعة المعتدلة داخل جبهة التحرير و جزائر الاستقلال على القوى الثورية، وهذا ما يجعل قيام تجربةـ تشترك فيها فرنسا مع جبهة التحرير الوطني في نطاق الاستعمار الجديد ـ ممكنا [3]

---

1 - أحمد بن بلة، **نفس المصدر**، ص 135.

2 – هي اتفاقية جرت بين الوفدين الجزائري والفرنسي في جولة مفاوضات جديدة خلال الفترة بين 7 و18 مارس 1962، انتهت باتفاق الطرفين على وقف اطلاق النار بداية من 19 مارس من نفس العام. وتضمنت اتفاقيات إيفيان ستة فصول، نصت على:

-إعلان وقف إطلاق النار والعفو العام.

-الاعتراف بوحدة الأراضي الجزائرية، وإجراء استفتاء يقرر فيه الشعب الجزائري مصيره في غضون مدة لا تزيد عن ستة أشهر.

-تسيير البلاد خلال الفترة الانتقالية بحكومة مؤقتة من ثلاثة فرنسيين وتسعة جزائريين تمهيدا لإجراء الاستفتاء.

-احتفاظ المستوطنين وعملائهم بالحقوق التي كانت لهم ثلاثَ سنوات قبل أن يختاروا جنسيتهم النهائية: إما الجزائرية فيصبحون مواطنين جزائريين أو الفرنسية فيعَاملون كأجانب.

-جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر خلال ثلاثة أعوام مع احتفاظها بالقاعدة البحرية العسكرية في المرسى الكبير غربي البلاد لمدة 15 عاما ومطارات عسكرية في عنابة شرق) وبوفاريك (وسط) وبشار (جنوب)، وقاعدة رقان جنوبي البلاد لمدة خمسة أعوام.

-تحتفظ فرنسا بمصالح اقتصادية وامتيازات ثقافية، وتعهد الطرفان بالتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية، مقابل حصول الجزائر على معونات مالية فرنسية.

للاستزادة اكثر أنظر: بنود اتفاقيات إيفيان في المسودة الموجود بالمركز الارشيف الوطني الجزائري التي كانت مطابقة للنسخة الأصلية التي تناولها موريس فايس ورضا مالك

Boite 172 :document sur les conclusions des pourparlers d'Evain,:
N :172-4-12 ,18 mars 1962 ,pp 1-77 et Maurice Vaisse ,op.cit. pp 381-411 et
Rédha Malek L'Algérie à Evian **, histoire des négociations secrètes(1956-1962)**,éd. Dahlab ,Alger,1995, pp 314-365

3- **محاضرة أوزقان في القاهرة** نقلتها عنه جريدة الشعب ، 9 - 10 - 1963 .

من جهة أخرى نصت نفس الاتفاقية على الإصلاح الزراعي في المادة 13 من الفصل الثالث، حيث تقول بأن فرنسا" **تتعهد بتقديم مساعدات لتعويض الذين تؤمم أراضيهم من المعمرين "**[1]

ان التصور الذي وضعته فرنسا من خلال اتفاقية افيان لمستقبل الجزائر المستقلة قد لعب دورا كبيرا وملموسا في حدة الصراع بين الفرقاء السياسيين الجزائريين من المكتب السياسي بمساعدة هيئة الاركان من جهة والحكومة المؤقتة من جهة ثانية نظرا لارتباط هذه الاخيرة بتلك الاتفاقية، كما شكلت حجرة عثر اصطدمت بها جل الاختيارات الجزائر السياسية والايديولوجية نظرا للمطبات التي حملتها في طياتها .

برنامج طرابلس وتعميق الصراع .

يعد برنامج طرابلس المنعقد خلال الفترة الممتدة من 27 ماي الى 7 جوان 1962 بمدينة طرابلس الليبية من أهم المواثيق الصادرة عن الثورة الجزائرية ويكتسي أهمية كبرى في تحليل بنية الدولة الجزائرية وطبيعتها الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال حيث تضمن هذا البرنامج معالم الدولة بعد الاستقلال وطبيعة نظام الحكم فيها مكون من 59 صفحة موزعة على محورين أساسين وملحق خاص بالحزب [2]:

حيث تؤكد معظم الدراسات التاريخية الى طرح مشروعين عرف المشروع الأول ببرنامج الحمامات ثم برنامج طرابلس أين كلف رضا مالك، ومصطفى الأشرف بتحديد طبيعة الثورة الجزائرية، ومحمد الصديق بن يحي ومحمد حربي، لرسم المحاور الكبرى للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي والسياسة الخارجية، وانفرد عبد المالك تمام بإجراءات كيفية بناء الحزب، ومنحت للجنة عشرة أيام خلال شهر ماي 1962 ، تحت إشراف أحمد بن بلة[3] .

أما المشروع الثاني اقترحته فيدرالية (FFLN) بفرنسا، وهو مجمل عمل المنظمات المنضوية تحت لواء الفيدرالية بما فيها المساجين الذين أخذ بآرائهم" بأولنوي "ثم اجتمعت هيئة التحرير مكونة من السادة بلقاسم بن يحي، عزيز بن ميلود، عبد الكريم

1- الزبيري ، **نفس المصدر،ج2** ،ص 238 – 239
2 - النصوص الاساسية للثورة الجزائرية ، **المصدر السابق** ، ص 55 .
3- حربي ، **نفس المرجع** ، ص 271.

شيتور، أبوبكر بلقايد، وعلي هارون لكتابة التقرير النهائي بداية ماي 1962 بفانسان بفرنسا[1]

وفي الاخير تم اعتماد ورقة المشروع الاول بالإجماع ودون ابداء أي معارضة ، عكس النقطة المتعلقة بتشكيل المكتب السياسي .

أما عن مضمون هذه الوثيقة فقد اشتملت على فصلين وملحق خاص بالحزب جبهة التحرير الوطني حيث يقدم البرنامج تحليلا موجزا لأحوال الجزائر الاقتصادية والاجتماعية منذ خضوعها للاستعمار الفرنسي ويوضح الخطوط العامة لشكل التوجه السياسي والاقتصادي لجزائر الاستقلال ومن بين أهم هذه الخطوط نذكر ما يلي :

1 ـ صورة مكتملة عن الوضعية العامة للبلاد :

حيث استهل برنامج طرابلس بقراءة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر المستعمرة منذ 1830 ، وخلص إلى أن الجزائر رهينة السيطرة الاستعمارية والأجنبية معا ، ثم عرج على حركة التحرير الوطني ومكوناتها وختم المحور بذكر المهام الاساسية للثورة الديمقراطية الشعبية وهي تحقيق الديمقراطية والامتداد الشعبي وتكوين قيادة واعية وبناء ثقافة جديدة.

2ـ تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية :

حيث تكلم في البداية عن اقتصاد الجزائر خلال الفترة الاستعمارية حيث أكد أنه اقتصاد زراعي مختل التوازن وغير متناسق ، يتعايش فيه قطاعان :

أ ـ قطاع حديث رأسمالي عصري مجهز، يسيطر عليه مستوطنون جشعون، همهم الربح والاستغلال ونهب الثروة الوطنية.

ب ـ قطاع تقليدي يحيى عليه السواد الأعظم من الجزائريين الفقراء، ومن الفلاحين والرعاة، أنتج حالة اجتماعية فردية يعاني في ظلها عموم الجزائريين عناء شديدا، وعليه يجب اعتماد مبادئ سياسية واقتصادية تقوم حسب البرنامج على:

1- علي هارون :**خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962** ،(تر)الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر2005 ، ص 67.

ـ رفض الهيمنة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية .
ـ العمل على إيجاد سياسة تخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية.
ـ منع احتكار الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعي .
ـ تحديد الملكية حسب الإنتاج والمحصول، ونزع الملكية الشاسعة إذا تجاوزت الحد الأقصى.
ـ تسليم الأراضي مجانا للفلاحين الذين لا يملكون الأرض، أو التي لا تنتج كثيرا.
ـ تنظيم الفلاحين تنظيما ديمقراطيا في تعاونيات الإنتاج.
ـ إنشاء مزارع حكومية في الأراضي التي تركها المعمرون بمشاركة العمال في تسييرها.

وعليه وجه برنامج طرابلس إلى جبهة التحرير الوطني عدة انتقادات كبيرة أبرزت مجموعة من النقائص التي يمكن القول أن بعضها استمر بصفة دائمة فيما بعد وتمحور في النقــاط التالية:

1 ـ سوء فهم القدرات الثورية للريف حيث نظرت الجبهة للكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني فقط وكانت تجهل المؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف، ولم تهتم بأن تتجاوز الهدف الوحيد المسجل في البرنامج التقليدي للحركة الوطنية وهو الاستقلال "كل هذا لم يسمح بظهور تساءل حول النظام الاجتماعي ومسالة الثورة الاجتماعية" وهكذا أصبحت الجماهير الشعبية أكثر شعورا ووعيا من الإطارات والأجهزة المسيرة حسب بعض المحللين السياسيين والباحثين.

2 ـ السماح بظهور انفصال بين السلطة والجماهير، مما أدى إلى تباعد واضح وخطير بين الوعي الجماهيري من جهة وبين ممارسة جبهة التحرير الوطني في كل المستويات من جهة أخرى .

3 ـ إساءة استخدام السلطة مما أسفر عن تحول إقطاعي في الفكر وهذا بسبب مفهوم المسؤولية المتطرفة وانعدام الثقافة السياسية، مما أوجد مجموعات فوضوية من القادة والرؤساء فوق متحزبة من الزبائن والأشياع.

4 ـ بروز النفسية البورجوازية الصغيرة نتيجة انعدام مذهب صارم عند الجبهة، مما نجم عنه بروز الروح الفردية في مناصب القيادة والناتجة عن الفقر الإيديولوجي

والعقلية الإقطاعية والت أوشكت أن تؤدي بالدولة الجزائرية المستقلة إلى بيروقرطية مترفعة ومعادية للشعب .

5 ـ إضعاف مفهوم الدولة والحزب بسبب الدمج بينهما حيث أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اندمجت منذ إنشائها في قيادة حزب جبهة التحرير الوطني، حيث ساهمت هذه الوضعية في تدني الوعي السياسي تدريجيا لدى في الهياكل الداخل والخارج وصعود تيارات سياسية متباينة، وتداخل بين العديد من الهيئات من حيث الصلاحيات والاعمال، الامر الذي أدى الى إضعاف مفهوم الدولة ومفهوم الحزب على حد سواء، إذ أن تداخل مؤسسات جبهة التحرير الوطني الجزائرية جعل هذه الأخيرة مجرد أداة للتسيير .

تلك هي الصورة التي رسمها برنامج طرابلس لجبهة التحرير الوطني والتي تبين أن الجبهة لم تكن موجودة ككل، فإن أعلى هيئة فيها تملك كامل السلطة وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية – كانت مجرد مؤسسة– وقد قال في هذا الصدد السيد مصطفى الأشرف أن جبهة التحرير الوطني لم تعد موجودة منذ 1958 كحزب معترف له بهذه الصفة فالسلطة السياسية التي كانت تمثلها والسلطة الوطنية التي كانت بحوزتها باعتبارها قائدة الأمة المحاربة قد ذابت تدريجيا بدون تمييز عضوي جدي، هذه السلطة المزدوجة المدمجة بهذا الشكل قد انحصرت في قطبين ضيقين لنشاط صوري بحت تمثلا في مؤسستين هما الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية بصلاحيتها الضعيفة والرمزية[1].

وبذلك وجدت الفئة البروليتارية الزراعية نفسها أمام سياسة الأمر الواقع، وتسلمت تسيير الأراضي الزراعية التي تركها الكولون بعد إبعاد برنامج طرابلس للعديد من الفئات، كالفئة البرجوازية التي أضحت غير مؤهلة سياسيا واقتصاديا لتشغيل المستثمرات الفلاحية، لأنها لطالما شكلت رمزا للاضطهاد الاجتماعي والقومي، كما استبعدت نفس الوثيقة العمال المهنيين، أما الدولة فإنها فلم تكن تملك التأطير اللازم للقيام بهذا الدور[2] .

1 ـ الأمين شريط : **المرجع السابق**، ص 118

2 ـ أحمد رضوان شرف الدين ، **مشروع الدولة ـ الأمة العروبة عند النخب الجزائرية** ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الجزائر ، قسم التاريخ ، سنة2005 .

كما ربط البرنامج معركة استعادة الاستقلال الوطني بالمعركة العقائدية الجديدة، مؤكدا على ضرورة ضمان استمرارية الثورة والتوجيه ، فجاء التنصيص على ذلك بالقول **(إن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعرفة العقائدية ، وإن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني)**[1]، ثم يوضح فلسفة هذه المعركة العقائدية و مبادئها الفكرية والسياسية بكونها ثورة اشتراكية تستمد شرعيتها من سلطة الشعب : **(إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب)** [2] ، وقد استمدت هذه الأفكار من التيار اليساري المفرنس، والذي قاده كل من محمد حربي ، وأمين عام الحزب الشيوعي الجزائري عمار وأوزقان ، والذي بدوره يستمد فكره من فرانز فانون، إذ تظهر بصمة الأفكار الفانونية واضحة جلية في صناعة مفاهيم ومحتوى البرنامج، وذلك بحكم موقعه السابق كأحد العناصر المحررة في صحيفة المجاهد ـ اللسان الفرنسي الناطق باسم الثورة ، حيث سرت أفكاره اليسارية في عقول بعض المناضلين سريان النار في الهشيم بسبب الفراغ الإيديولوجي الذي نبه إليه برنامج طرابلس نفسه، وها هو فانون وجد الفرصة مناسبة لملء هذا الفراغ، وتقديم ووضع أفكاره التروتسكية موضع التنظير للثورة .

أما السياسة الخارجية فستكون مبنية على محاربة الاستعمار والامبريالية ودعم حركات التحرر ، والعمل على تحقيق الوحدة المغاربية والعربية والافريقية ، والنضال من أجل التعاون الدولي لتحقيق السلم والامن الدوليين .

ومن خلال دراستنا لهذا البرنامج نلاحظ سيطرة توجهات التيار اليساري في الجبهة بقيادة مصطفى الاشرف ورضا مالك ومحمد حربي ومحمد الصديق بن يحيى وعلي هارون، وكان يعبر في مجمله عن وجهة نظر المتشددين حسب التعبير الاستعماري، وذلك لإدراج مصطلح الاشتراكية في أدبيات هذا البرنامج، المبني على تطبيق مبدأ الملكية العامة، واسترجاع الثروات الوطنية وذلك باعتماد سياسة التأميمات في المجال الاقتصادي وتقوية العلاقة مع الدول الاشتراكية وتفسير الاحداث على أساس طبقي، مركزين على طبقة العمال والفلاحين ونبذ طبقة البرجوازية والنظام الاقطاعي.[3]

1ـ **النصوص الأساسية المصدر السابق**، ص70.

2 ـ محمد العربي الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، مرجع سابق ج2، ص246.

3 ـ **نفسه** ، ص 65

لكن الواقع يضعف هذا التصور الشعبوي الذي تكتنفه عدة صعوبات أهمها ان الكثير من العملاء والخونة كانوا ينتمون الى فئة الفلاحين والمعدومين وهو ما يبرز تناقضا واضحا في تصور الميثاق .

والجانب الثاني هو معظم الاطارات السياسية للحركة الوطنية سواء قبل الثورة او بعدها ينحدرون من البرجوازية الصغيرة ، وهذا ما اقر به ميثاق طرابلس ذاته دون أن يتوقف عنده أو عند آثاره على بناء الدولة الحدثة بعد الاستقلال.[1] ، لذلك أُعتُبر بمثابة مشروع دولة مضادة لا مشروع مجتمع جديد ، طغى عليه صراع الاشخاص والمشيخات العسكرية والسياسية التي ميزت تلك الفترة ، لا بصراع الطبقات[2].

أما الجانب الثالث فقد جاء هذا البرنامج كرد عملي وايديولوجي على الطموحات الاستعمارية ومواجهة الرأسمالية والامبريالية ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وتفويت الفرصة على الاستعمار الهادف الى تكريس وجوده السياسي والاقتصادي بعد الاستقلال، لذلك رفض هذا البرنامج الايديولوجية الليبرالية، وبناء مجتمع اشتراكي يحقق تطلعات الجماهير الكادحة نحو المساواة والعدالة الاجتماعية ، كما أكد على أهمية تدخل الدولة لقيادة عملية التنمية وإرساء التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي مع اعطاء أهمية أكبر للزراعة كقاعدة للتنمية ، الا أن هذه القضية أي تدخل الدولة اسالت الكثير من الحبر وكثير من الانتقاد لدي العديد من المحللين أهمها انها أدت الى بناء رأسمالية الدولة خاصة في الجانب الاقتصادي .

كما نلاحظ تصويت معظم الحاضرين على مشروع البرنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية بالرغم من أنهم ليسوا كلهم اشتراكيين حسب تصريح بن بلة في حواره مع روبير ميرل بالقول **أن الاجماع على المشروع لم يكن لأن المؤتمرين كانوا جميعا اشتراكيين ، بل لان الذين لم يكونوا اشتراكيين كانوا بدون شك يفكرون بالبون البعيد بين المصادقة على منهج وبين تطبيقه**[3] .

وبالتالي رسم وصاغ ظاهرة سياسية سائدة في جزائر الاستقلال وهي صياغة البرامج ومختلف النصوص على يد مجموعة غير معروفة في كثير من الاحيان

1 ـ العياشي عنصر، **التطور الديمقراطي في الجزائر ، الواقع والآفاق**، مجلة رواق، العدد 17، سنة 2000 ، ص ص 73- 74.

2 ـ حربي ، **جبهة التحرير بين الاسطورة والواقع** ، ص 249.

3 ـ روبير ميرل ، **مذكرات أحمد بن بلة** ، تر العفيف لخضر ،دار الآداب ،ط2، بيروت 1979، ص135.

غريبة عن طموحات وقيم الشعب وثقافته ويؤكد مقولة ان الافكار والنصوص هي آخر ما يهتم به صناع القرار في الجزائر الى حد اليوم [1] .

كما أن فشل أعمال مؤتمر طرابلس كانت له تداعيات سلبية لأزمة مفتوحة دخل فيها الطرفين المتصارعين، فالتسابق غير المبرر من جهة أخرى نحو كرسي السلطة، وهكذا أفرزت التحالفات والتحالفات المضادة، وشهدت ج.ت.و في صيف وخريف 1962 انقساما خطيرا على مستوى القيادة الثورية، وما لبثت وإن امتد ضلالها على المستوى التطبيقي الميداني، ودخول الإخوة – الفرقاء في أزمة اقتتال حادة بين الطرفين أدى إلى وقوع مئات القتلى واستمر إلى غاية إعلان وقف الاقتتال يوم 2 أوت 1962 بين بن بلة وقيادة الولاية الرابعة.[2]

مبدأ الحزب الواحد وشخصنة السلطة

لقد كانت مسالة بناء الحزب وتركيبته، والدور المنوط به داخل الدولة من أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل خريطة القوى السياسية في الجزائر، وقد حددت نمط الحكم وشكل السلطة الجزائرية طوال المراحل التي تلت الاستقلال، لذلك خصص لقاء طرابلس محورا كاملا لمؤسسة الحزب حيث تم اقرار سياسة الحزب الواحد وذلك بطلب من أحمد بن بلة، وهي السياسة التي لم يتعود عليها الشعب الجزائري الذي مارس التعددية السياسية وهو تحت السيطرة الاستعمارية، ولم تتوحد تيارات الحركة الوطنية تحت غطاء الجبهة الا من أجل استرجاع السيادة الوطنية، كما تعد الهيئة الاساسية التي ستشرف على تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية ، كما تطرق على ابراز علاقة الحزب بالدولة والمنظمات الجماهيرية الشبانية والطلابية والنقابية.[3]

أما عن الاسباب التي دفعت الى تبني هذا الطرح فيلخصها عبد الحميد مهري في الاسباب والتأثيرات الثلاثة التالية:

ـ التأثير الاول هو المد القومي العربي الناصري الذي كان في الغالب يؤمن بان الحزب الواحد والتنظيم الواحد هما الطريق الى التنمية ومقاومة الامبريالية |.

ـ التأثير الثاني هو التأثير اليساري الماركسي الذي كان يصب في نفس الخانة مع اختلاف نقطة الانطلاق وكان يدعوا الى حزب واحد مصفى طبعا من العناصر المعادية التي تشكل البرجوازية الصغيرة .

---

1 ـرابح لونيسي ، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** ، دار هومة ،ص 58-59 .

2 -Abdelkader yefsah : **« L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962-1992 ». Revue: du monde musulmane et la méditerranée** N :65**, REMAM**, France,1992, P :81.

3 ـ النصوص الاساسية ، **نفس المصدر** ، ص 83 .

ـ التأثير الثالث وهو تأثير اسلامي فالحركة الاسلامية بصفة عامة كانت ترى في التعددية هي نقيض التوجه الاسلامي الذي لا يأخذ بالحسبان الا حزبا واحد، وهو حزب الله .[1]

كما يؤكد حربي ان اختيار الحزب الواحد يمتد بجذوره الى اندلاع الثورة نوفمبر 1954 تاريخ احتضار التعددية الحزبية، وكرد فعل ضد الوجه الديمقراطي المزيف للتعددية الاستعمارية هذا عن مبدأ الحزب الواحد [2].

فنتيجة هذه التأثيرات كلها تقمصت جبهة التحرير الوطني، التي كانت تتشكل من اتجاهات سياسية متعددة ، بلباس واحد ، وواكبت النظام الذي كان في الواقع يتخذها غطاء أكثر مما يتخذها سندا ، حيث وظفها الكثير من العسكريين لزيادة نفوذهم على جميع الاصعدة من اجل السيطرة على معظم الولايات واحكام الرقابة على سكانها، وكأننا أمام اقطاعيات أو ما أسماه ميني بالبايلك الجديد ، يمارس فيه العسكريون حكمهم المطلق [3]، وهناك من يقول بان سلطة الحزب لم لعد موجودة منذ عام 1958 انصهرت سلطته في الهيئتين الأساسيتين، وهما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية اللذان أخذا اختصاص الحزب، ولم يعد هذا الأخير حزبا له قيادة، ولا نشاط معين كما لم تهتم السلطة الثورية بنشاطاته ما دام أن نشاطها ارتكز على تحقيق الاستقلال مما غيب السلطة القومية للحزب على المناضلين، وجعلها محصورة بين الهيئتين السابقتين، سيكون هذا مآل الدولة الجزائرية الناشئة، حيث إن الكلمة الاخيرة للسلطة العسكرية. [4]

أما عن شخصنة السلطة فقد تجسد هذا المبدأ في الكثير من الوقائع والخطابات، فعلى المستوى الوقائع تجسد اثناء حرب التحرير في شخصية عبان رمضان في أعقاب مؤتمر الصومام 1956 ، ثم الباءات الثلاثة 1957-1959م ، ثم هيئة الاركان قبيل الاستقلال، أما على مستوى الخطاب السياسي فلا يوجد تعبير عن النهج التسلطي الذي انتهجته قيادة الثورة ابلغ من الخطاب الذي ألقاه بن طوبال في فيفري 1960 وهو يقدم عرضا لمبادئ القيادة التي وضعتها جبهة التحرير الوطني:

1- عبد الحميد مهري ، الازمة الجزائرية ... الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،1996. ص 179- 180.

2 - حربي ، نفس المرجع ، ص 248

3 - Meynier, **Histoire Intérieure du FLN**, p. 20

4- مصطفى الأشرف :**الجزائر، الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، 4449 ، الجزائر، ص 384.

1 ـ إن القدرة الكلية للقادة هي أساس السلطة ((**المسؤولون عنكم ينيرون لكم الطريق ويدلونكم ، ويتصلون بكم ، ويشرفون على نشاطاتكم ، ويحرصون على الا تكونوا في الضلال بالمقابل عليكم بطاعتهم**)).

2ـ معارضة القيادة جريمة ما بعدها جريمة ((**على ثورتنا أن تسحق بلا شفقة أي محاولة للمعارضة ، ليس لأنها تكره أبناءها ، بل لان عليها أن تتصرف هكذا**)).

3ـ القيادة لا تخطئ ابدا ، ومنشأ الصعوبات نقاط الضعف لدى المناضلين ، في وجه هؤلاء ، يكفل التذرع الدائم بالتهديد الابقاء على سلطة مستبدة ((**على من لا شجاعة لديه للاعتراف بنقاط ضعفه ، ويجد من المخجل الاعتراف بها ، ان يحذر كبح اندفاعتنا ... فهذا الانسان ... ستسحقه الثورة بصورة ماحقة**))[1]

رغم كل المحدودية وكل السلبيات التي افرزها نظام الحزب الواحد ، فقد تمكنت الجزائر في سنوات الاستقلال ، من تحقيق الكثير في ميادين التنمية .[2] كما أنه كشف عن الكثير من الخلافات التي ستلعب دورا كبيرا في التطورات الداخلية للبلاد بعد الاستقلال سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي ، والتي ستؤكدها عمليا أزمة صيف 1962 م والمشروع التنموي الذي انتهجه كل من بن بلة والهواري بومدين .

المطلب الثالث: أزمة صيف 1962 واستمرار صراع الاجنحة.

تعد أزمة صيف 1962 إحدى أهم الركائز التي رسمت معالم النظام الجزائري وخصائصه، حيث كان من المفروض أن تمر المرحلة الانتقالية في ظل تحكم شديد من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في كافة المؤسسات ، باعتباره أعلى سلطة لجبهة التحرير الوطني للدولة الجزائرية غير أن الذي حدث أن هذه أزمة كانت انفجارا حقيقيا لجبهة التحرير الوطني، وهيئته العليا ـ المجلس الوطني للثورة الجزائرية ـ

لقد بدأت هذه الأزمة في الاجتماع السادس والأخير لهذا المجلس بطرابلس 27 ماي إلى 7 جوان 1962 وكانت له أهمية قصوى حيث عمل قبل بضعة أسابيع من الاستقلال على توجيه الجزائر وجهة أساسية على المستوى السياسي والمؤسساتي ، وتضمن جدول أعماله نقطتين :

1 ـ محمد حربي ، **نفس المصدر** ، ص 251
2 ـ عبد الحميد مهري ، نفس المرجع ، ص 180

1 ـ المصادقة على مهام السلطة السياسية بعد الاستقلال التي نص عليها البرنامج.

2 ـ تعيين قيادة سياسية طبقا لتوجيهات البرنامج أو ما يسمى بالمكتب الوطني .

ورغم المصادقة بالإجماع على النقطة الاولى، فلقد بدأت الأزمة بخصوص النقطة الثانية، والمتعلقة بالتشكيلة التي يتكون منها المكتب، ولفهم هذه الأزمة والمراحل التي مرت بها وبالتالي انعكاساتها المؤسساتية يبدو من الضروري أولا الرجوع الى عرض تقييم مؤسسات الثورة وفق برنامج طرابلس[1]، حيث أكد أن السلطة الفعلية كانت متعددة ويجسدها في كل مكان جيش التحرير الوطني كهيئة سلطوية فعلية سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية ، كما تجلب جبهة التحرير من جهة أخرى في نهاية الأمر كقوة متعددة الرؤوس والتي كانت بدورها تتسابق من اجل الوصول إلى السلطة واحتلال أجهزة الدولة الاستعمارية، والتخلص من المستعمرين، وبعد توقيع اتفاقيات إيفيان ظهرت داخل الجبهة حسب الدكتور محمد حربي إلى إتجاهين أو استراتيجيتين حول مسألة السلطة :

1ـ استراتيجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: تتمثل في العمل على احترام اتفاقيات إيفيان بما تتضمنه من امتيازات للجالية الأوروبية، والبقاء كممثل حصري للشعب الجزائري والاستفادة من عملية الانتقال الطبيعي للسلطة من فرنسا إليها، بالتصور الليبرالي للدولة التي وضعت تلك الاتفاقيات .

2 ـ استراتيجية قيادة الأركان: وتتمثل في معارضة قيادة الأركان لملف اتفاقيات إيفيان، ووقفت ضد الحكومة المؤقتة باعتبارها صاحبة ذلك الملف، هذا التطور المفلت للعيان أدى إلى بروز قادة الأركان كقوة سياسية جديدة متميزة مؤسساتية وتفلت من رقابة الحكومة المؤقتة، وحولت العمل السياسي شيئا فشيئا إلى الجيش .

كما يرى فريق بن بلة ـ بومدين أن السبب الرئيسي هو الاختلاف الإيديولوجي بينهم وبين أعضاء الحكومة المؤقتة، حيث كان يترجم تناقضا حقيقيا في وجهات النظر حول الاختيار السياسي والتوجه الإيديولوجي الواجب إعطائه للدولة الجزائرية، كما أن استراتيجية قيادة الأركان حول مستقبل الجزائر السياسي والتنموي تختلف تماما عن استراتيجية الحكومة المؤقتة، حسب تصريح بن بلة والذي اتهم فيه انصار

1- الأمين شريط، **التعددية الحزبية في التجربة الحركة الوطنية 1919- 1962**،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1998، ص 116

الحكومة المؤقتة بأنهم ليبراليين كما لاموها على التنازلات التي قبلتها لحساب فرنسا في اتفاقيات إيفيان وانتقدوا طريقة إدارتها للأمور، في حين رد عليهم سعد دحلب **بان المسؤول الاول والاساسي عن هذه الازمة هو أحمد بن بلة، ويصر على أن خيبة الجزائريين كانت كبيرة فلم يأتي الزعماء الخمسة بشيء بناء، وعوض أن يدعو سلطة ج ت و في فجر الاستقلال ، وتجديد ثقة الشعب والبلدان الصديقة فقد أجبروا المجلس الوطني للثورة على مناقشة مسائل زائفة في مؤتمر طرابلس وانشغلوا بالنزاعات الشخصية**[1].

كما سانده في ذلك بن يوسف بن خدة بصفته أحد أطراف الازمة، حيث شخص الأزمة في أربعة عناصر وهي :

ـ العنصر الاول والمتعلق بتركز القيادة بالخارج الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني وجيش الحدود وتأثير كل من القاهرة وتونس على سير وعمل هذه المؤسسات .

ـ العنصر الثاني وهو مبدأ اولوية العمل العسكري على العمل السياسي والذي برز منذ سنة 1959 مع اللجنة الوزارية للحرب أو ما يسمى بالباءات الثلاثة بلقاسم وبن طوبال وبوصوف، ثم تأكد مع تشكيل هيئة الاركان .

ـ العنصر الثالث: يتمثل في غياب اخلاقيات الجهاد وفتح الباب امام الشيوعيين والانتهازيين والمغامرين الطامعين الى السلطة.

ـ أما العنصر الرابع: فيتعلق بغياب وانعدام برنامج لما بعد الاستقلال وخاصة المسائل المتعلقة بالتنمية لجزائر المستقبل لان ميثاق طرابلس أكد فقط على النهج الاشتراكي والاحادية الحزبية لقد تحول مسار الثورة عن الاهداف الاساسية المسطرة في بيان أول نوفمبر خاصة الهدف المتعلق بإنشاء دولة جزائرية ديمقراطية شعبية ذات سيادة في اطار المبادئ الاسلامية [2]

عرف الصراع حدة أكثر بعد انتقاله الى الولايات بوقوف كل من الولاية الاولى والولاية الخامة والسادسة وجزء من الولاية الثانية الى جانب تحالف هيئة الاركان ، ووقوف كل من الولاية الثالثة والرابعة وقيادة الولاية الثانية الى جانب الحكومة المؤقتة .

1 -Saad Dahlab , Pour l'indépendance de l'Algérie ,Mission Accomplie, éd ,DAHLAB, 1990 ,pp180 - 185

2 Ben Yousef ben khedda -**L'Algérie a l'indépendance**, la crise de 1962 , éd 10 Dahlab Alger 1997, pp 74 - 87.

لقد كان لتسارع الاحداث وحدتها بين المكتب السياسي والحكومة المؤقتة خاصة بعد قرار الحكومة بحل جيش التحرير وعزل قادته وكرد فعل عكسي من قيادة هذا الاخير، وذلك بإعلان عن ثلاث قرارات خطيرة وهي :

-عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

-إدماج جميع الهيئات الموجودة تحت سلطة جيش التحرير.

-اعتبار المجلس الوطني للثورة هو السلطة الشرعية والوحيدة في البلاد.

وفي 3 جويلية 1962 دخلت الحكومة باستثناء بن بلة وخيضر إلى العاصمة ، ورفض جيش الذي كان بالحدود الخضوع لقرار الحكومة المؤقتة ووقوفه الى جانب بن بلة، وتسبب ذلك في انقسام وتجزء القيادة ، أجبر الطرفين على الدخول في مفاوضات عادت في النهاية إلى إبرام اتفاق بين المعنيين في 2 أوت 1962 ، تراجع بمقتضى ذلك الاتفاق السيد بوضياف عن استقالته من المكتب السياسي[1].

في 3 أوت 1962 دخل بن بلة العاصمة ومعه أعضاء المكتب السياسي وأجلت الانتخابات بسبب الموقف العسكري للولاية الرابعة، وهو ما دفع بابن بلة وقيادة الأركان إلى إعطاء أوامر للقوات المؤيدة له بالسير نحو العاصمـــــة في 3 سبتمبر 1962، تلا ذلك مباشرة اتفاق بين المكتب السياسي والولايتين الثالثة والرابعة يقضي بوقف إطلاق النار ونزع السلاح من العاصمة وتنظيم الانتخابات في أقرب الآجال، و بذلك دخل الجيش الذي يقوده بومدين إلى العاصمة في 9 سبتمبر من نفس السنة، وفي 20 سبتمبر تم اجراء انتخابات المجلس التأسيسي الذي تمت تزكيته بقيادة فرحات عباس،[2] وفي أول اجتماع له في 26 سبتمبر 1962 تم الاعلان عن أول حكومة جزائرية بقيادة أحمد بن بلة [3].

1 -Mohamed Boudiaf **: où va L'Algérie** ?, éd TAFAT, Alger, 2013, p 19

2- **فرحات عباس**: ولد في 24أكتوبر1999 بالطاهير، درس مرحلته الابتدائية بجيجل والثانوية بسكيكدة والجامعية في جامعة الجزائر تخصص الصيدلة ، بدأ نضاله في فدرالية المنتخبين الجزائريين التي كان فيها نائبا للدكتور بن جلول، اتخب تائبا بلديا في سطيف عام 1937، تجند في صفوف الجيش الفرنسي سنة 1939، ارتبط اسمه اثناء الح ع 2 بالبيان الذي حرره باسم الجزائر الى الحلفاء في فيفري 1943، بعد الحرب اسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1946 ، وبعد سنتين من اندلاع الثورة انظم فرحات عباس اليها في 22 افريل 1956، ليصبح أول رئيس للحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 الى غاية أوت 1961، وبعد الاستقلال ترأس المجلس التاسيسي في 26 سبتمبر 1962، لكن سرعان ما اختلف مع بن بلة لينتهي به المطاف الى المعارضة في صيف 1963. عاشور ، نفس المرجع ، ص 234-235.

3- مولود ولد ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط1 ، الجزائر : دار النجاح، 2005 ، ص 331

ان غياب مشروع مجتمع وكذا الفراغ الايديولوجي الرهيب الذي شهدته الجزائر عشية الاستقلال ، أدى الى حدوث أزمة صيف 1962 التي كانت في حقيقة الأمر صراع أشخاص بين فريقين متصارعين عن السلطة، حيث عرفت الأزمة صعود العديد من الاقطاعات السياسية والمشيخات وزبانية الأنصار، كما أثبتت هذه الازمة مدى هيمنة الجهاز العسكري على القرار السياسي في جزائر ما بعد الاستقلال مستغلا الفئات البرجوازية والدخلاء الجدد والوصوليون والفئات البيروقراطية، وحتى الفئات العسكرية أو ما يسمى بالقوة المحلية والمشكلة من الالاف من المجندين الجزائريين الذي كانوا ضمن الجيش الفرنسي حيث جندتهم الهيئة التنفيذية المؤقتة للمحافظة على الامن الداخلي وبهذه الصورة يكون المستعمر الفرنسي قد ضمن عدة ادوات سياسية واقتصادية وإدارية وحتى عسكرية تضمن مصالحه ، وتساعد على توجيه الاستقلال في الاتجاه الذي تحبذه وتتمناه [1].

إن الصراع على السلطة الذي كان يطبع كل العلاقات التي تربط السياسيين بالعسكريين لم يكن وليد الاستقلال، وإنما امتد بجذوره إلى فترة ما قبل الاستقلال، وظهر هذا الصراع بصورة جلية خاصة بعد انعقاد الندوة السادسة للمجلس الوطني للثورة في طرابلس في أواخر ماي وبداية جوان من عام 1962 ، و لم يكن لهذا الصراع مبني على أسس إيديولوجية، ولم يكن من أجل الدفاع عن مصالح الثورة، وذلك فإن كل المساعي باءت بالفشل كما يؤكده الدكتور العربي الزبيري **بأن الصراع على السلطة قد أهمل الجانب الإيديولوجي وحرم الجماهير الشعبية الواسعة من المشاركة الفعلية في مناقشة مشروع المجتمع المزمع تجسيده على أرض الواقع[2] ،** وأكده عبد القادر يفصح حيث صرح **بأن الصراع آنذاك لم يكن ايديولوجيا أو فكريا كما يزعم البعض ، وانما كان صراع طموحات مختلفة تغذيها خصومات ونزاعات الاشخاص، فالصراع من أجل السلطة هو بين أجزاء نفس البرجوازية الصغيرة وليس ضد أي قوة أخرى، بينما بقي الشعب مغيبا في هذه الساحة السياسية من التنافس والصراع على الرغم من ان الكل يتكلم باسمه [3]**

كما كشفت أزمة 1962 عن عجز النظام عن حل القضايا و المشكلات المطروحة داخلها بصورة ديمقراطية بتغيير المجموعة المتحكمة، وكان يخضع هذا التغيير دائما في جو متأزم بقدر ما كانت الممارسات السلطوية لا تتيح المجال للمواجهة الديمقراطية،

1- محمد الميلي، **نفس المرجع** ، ص 212.

2 - محمد العربي الزبيري،" **عشية وقف إطلاق النار في الجزائر "(الفكر السياسي)** ، السنة 03 ، العدد 06 ، دمشق : اتحاد الكتاب العرب 1999ص187.

. 3 Abdelkader_Yefsah **, Op cit** , p67 -

وتصبغ بالصفة الذاتية كل مناقشة حول التعيين في مناصب المسؤولية، إن القوة وحدها هي التي حسمت دائما الصراع بين الأجنحة لصالح الجناح الذي كان أكثر تنظيما وأوفر عتادا وسلاحا، ويستطيع أن يمارس العنف ويستطيع أن يربح معركة الاستيلاء على السلطة، في ظرف غابت فيه الجماهير الشعبية عن ساحة الصراع واكتفت بالدعوة إلى إنهاء هذا النزاع هاتفة" سبع سنين بركات."

كما يعلق مصطفى الاشرف على هذه الازمة بأنها **"كشفت لنا الأحداث الانشقاق بين السلطة النظرية التي كانت من الممكن أن تعزز لو أنها اعتمدت على حزب قوي يؤازرها ويعطيها الطابع الشرعي ...وبين السلطة الفعلية التي انبثقت كنتيجة للتقصير في حل المشاكل وكنتيجة لضرورات الحرب ...وهكذا فقد كان حتميا على أن تنبثق عن وضعية سياسية غامضة فيما يتعلق بالاختصاصات الشرعية لاستلام القيادة"** [1]

أما الاكاديمي قاسيمي يوسف فيلخص عناصر الازمة وأسبابها ويؤكد بانها تعود الى تلك التركيبة الهشة بل المفككة لجبهة التحرير الوطني خاصة وغياب رؤية موحدة حول فكرة بناء الدولة والمجتمع لدى قيادتها الثورية ، وكذا تعدد الاقطاب والرؤوس الموجهة للثورة وتنافرها الى حد القطيعة ، وبالتالي فان توحيد هذه القوى كان امرا مستحيلا مما استوجب اللجوء الى الحسم عبر القوة ، وقد نقل عن بن بلة بأنه قال بشأن تحالفه مع قيادة الاركان : **(لم يتحالف معهم لأفكارهم ولكن لقوتهم)**، وبذلك كشف اللثام عن حقيقة الصراع والتحالفات القائمة والتي لم تكن يوما تنطلق من خلفيات وطنية أو ثورية أو مصلحة الجماهير ، بقدر ما كانت تعبر عن نزعة السيطرة على السلطة والحكم [2]

1 ـ مصطفى الأشرف، **الجزائر : الأمة والمجتمع**، ترجمة ، د .حنفي بن عيسى، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص486 .

2ـ د قاسيمي يوسف ، **مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962** ، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة الحاج لخضر باننة ،2009 ، ص 276 .

المبحث الأول :الظروف الاقتصادية .

المطلب الأول :طغيان الطابع الزراعي للاقتصاد الجزائري.

تميز الجانب الاقتصادي للجزائر قبيل عام 1962 بواقع مزر للغاية ، حيث كانت الجزائر وريثة اقتصاد موجه كلياً نحو الخارج، ومصمم للاستجابة لحاجات الاقتصاد الفرنسي والمستوطنين الأوروبيين الذين يعيشون فيها، ففي النصف الأول من القرن العشرين، أدى الاندماج التدريجي في الفضاء الاقتصادي الفرنسي إلى انهيار الصناعات اليدوية المحلية التي عانت من منافسة المنتجات الفرنسية المصنوعة، وتكون اقتصاد ثنائي تسيطر عليه الزراعة مقسم إلى قطاعين : قطاع حديث يمتلكه كبار المستثمرين من المستوطنين، و قطاع تقليدي ضعيف الإنتاج يلبي احتياجات السكان المحليين.

أما فيما يخص قطاع التجارة الخارجية، فحتى الحرب العالمية الثانية بقيت صادرات المنتجات الزراعية المحرك الوحيد للنمو في الجزائر، فقد فرض هذا الواقع الاقتصادي أن تكون معظم واردات السلع المصنوعة من فرنسا، وحظَّر أية حماية جمركية للصناعات الوليدة المحتملة.

وهكذا أصبحت حركة التصنيع الجزائرية شديدة البطء، وتوجب الانتظار حقاً حتى نهاية حرب التحرير لكي تطرح فرنسا عدة مشاريع اقتصادية الرامية إلى تصنيع الاقتصاد لمجابهة الاحتجاج الاجتماعي[1]، حيث ركز معظم المستثمرون الفرنسيون في استثماراتهم على قطاع استخراج وانتاج المواد الاولية الموجهة الى التصدير ، سواء كانت طاقوية أو معدنية أو غذائية وذلك لتحويلها في المصانع الفرنسية ، مما أدى الى توسيع القطاع التصديري ، وفق أسلوب انتاج رأسمالي ، كما أدى الى تزايد استغلال المزارع وتوسيع الانتاج الفلاحي مع زيادة عدد الصناعات الاستخراجية وتهيئة البنى التحتية الاقتصادية من أجل نقل المواد من الجزائر الى فرنسا ، وبالرغم من هذه المبادرة الأخيرة والمتأخرة، التي املتها ظروف الحرب ، وأهداف استراتيجية رأسمال الصناعي الفرنسي والمتمثلة في توزيع المخاطر على نطاق واسع ، بقيت الجزائر حتى

1ــ بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، 1962ـ 1988** ترجمة د صباح ممدوح كعدان دمشق 2012، ص 13.

عشية الاستقلال بلداً زراعياً، فالقطاع الصناعي لا يمثل سوى 27 % من الإنتاج الكلي، ونصف القطاع الصناعي ليس إلا تحويلاً بسيطاً للمنتجات الزراعية.

لقد نتج عن هذه السياسة الاستعمارية ، تحطيم البنية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري مع تفكيك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري والانفتاح على السوق الخارجية وجعلته أكثر ارتباطا بالاقتصاد الفرنسي ، أي انه اقتصاد ذو انتاجية خارجية، بحيث، أصبح الانتاج الجزائري موجه بالدرجة الاولى الى السوق العالمية دون السوق الداخلية ، سواء تعلق الامر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي ، أما الخاصية الثانية وهي اقتصاد الاستهلاك الذي يعتمد على إنشاء طرق توزيع للصناعة الاستعمارية والبحث عن اسواق لتصريف منتجاته ، ومحاربة أي مشاريع صناعية وخدماتية حقيقية في الجزائر ،وأما الخاصية الثالثة الازدواجية والتشويه ، حيث خلق المستعمر في جل القطاعات الاقتصادية نوع من الازدواجية، فكل قطاع مقسم الى قسمين، قطاع تقليدي ملك للأهالي ويتميز بانخفاض الانتاج ولا يسد حاجات المواطنين، وآخر حديث يتمتع بالحداثة يمتلكه المعمرون ذات انتاجية عالية يستخدم وسائل حديثة، أما الخاصية الرابعة فهي ميزة التشوه حيث اصيب الاقتصاد الجزائري باختلالات هيكلية أهمها [1]:

ـ اختلال بين النمو السكاني السريع والنمو الاقتصادي البطيء.

ـ اختلال بين القطاعات الاقتصادية حيث نجد نسبة القطاع الزراعي كبيرة في الناتج الداخلي الخام وكذا نسبة التشغيل مقارنة بالقطاع الصناعي الذي تبقى نسبته ضئيلة جدا دخلا وتشغيلا وهي سمة من سمات الاقتصاديات المتخلفة.

---

1 ـ سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012 ، ص25 .

2- **التبعية :** عبارة عن علاقة تطبعها القوة بين الأطراف، حيث إن الطرف القوي يكون في حالة تسمح له باستغلال الطرف الضعيف بما يضمن تقدمه على حساب تخلف الثاني؛ وعليه فإن التبعية تقوم على فكرة التلازم بين التقدم والتخلف، كما تُعرَّف التبعية بهذا الشكل على أنها اعتماد متبادل غير متسق أو غير متكافئ، ولا تعترف بالمصالح المشتركة. ويوضح (كيوهان وناي Keohane and Nye) أن الترابط غير المتوازن يفترض دائمًا حساسية مرهفة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق المصالح لكل الأطراف، بل إن ما يميز مثل هذه العلاقات هو غياب مصالح مشتركة؛ لذا تتميز التبعية بأنها علاقة لا تهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة.

ـ القاموس السياسيhttps://political-encyclopedia.org:

ـ اختلال في كبير في بنية التجارة الخارجية حيث عملت السلطات الاستعمارية على هيكلة هذا القطاع وفق استراتيجية تعتمد على اقتصاد المورد الواحد (المحروقات) مما كرس ظاهرة التبعية [1].

كما رافق هذه الظروف المتردية هجرة العمال للزراعة خلق فراغا رهيبا في اليد العاملة الزراعية، وفي نفس الوقت لم يعوض عنه بما فيه الكفاية لتعبئتهم في الصناعة، إذ فاق النمو السكاني قدرات الاستخدام المحلية، واتسمت سنتا 1961-1962بنوع من الفراغ الاقتصادي ، فقد غادر الجزائر نحو 900 ألف نسمة، منهم 300 ألف من الناشطين اقتصادياً الذين يؤمنون التأطير الإداري والاقتصادي في الجزائر، منهم مديرو المزارع و مديرون تنفيذيون ومهنيون ومديريون متوسطون ، و العمال المهرة، وأصحاب وظائف ذات خبرات فنية ومستوى أعلى و متوسط ، يزود هؤلاء الأوروبيون الجزائر بنصف إيراداتها الضريبية، ويستهلكون ما يقرب من 60 % من وارداتـــها و 40 % من إنتاجها المحلي، ومنذ عام 1959 لوحظ بالتزامن مع احتدام النزاع بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين، هروب رؤوس الأموال وتواصل هروبها على نطاق واسع حتى عام 1964 ، وزاد من حدتها اختلال الجهاز الإنتاجي. [2]

كما تزامن هذا التدهور في النظام الاقتصادي، مع خسارة عظمى في الرأسمال البشري هام : حيث عرفت البلاد استشهاد أكثر من مليون ونصف المليون من الجزائريين، وازدياد ظاهرة الهجرة، ورحيل تسعة أعشار الأوروبيين، أي معظم أصحاب المنشآت والكوادر والتقنيين، والموظفين والمدرسين والأطباء ...وفي شهر جويلية 1962 هجرت المزارع الزراعية الكبيرة، وأُغلقت المصانع ودمرت العديد من المؤسسات المالية ودخلت البلاد انهيارا اقتصاديا وإفلاسا ماليا حقيقيا [3].

انجر عن هذا الظرف المتردي ضخامة لظواهر التهميش والإهمال لجماهير صغار الفلاحين وإفقارهم، وأيضاً انتقال سكان الأرياف الى المدن ، كمـــا أدت الأزمة الزراعية التقليدية إلى إثارة الجدل حول" الروح الفلاحية"، والقطيعة بين الفلاحين والأرض، والرفض الجماعي لمهنة الفلاحة، حسب تحليل بيير بورديو و عبد الملك صياد في عام 1964 م.

1

2 ـ ـ جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر، قسنطينة، مطبعة جريدة النصر، 1964 ، ص 36

3 ـ بنجامين ستورا، **نفس المرجع** ، ص 14

لقد تحول الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي خاصة خلال السنوات الاخيرة من رحيله من اقتصاد الكفاف المغطى تماما بالاحتياجات الغذائية والصناعات الحرفية مكتفيا ذاتيا ، الى اقتصاد مختل و مشوه تابعا للخارج، خاصة للسوق الفرنسية، ينتج منتجات خارج احتياجاته الداخلية (محروقات ، خمور) تغطي احتياجات السوق العالمية .

إن مخلفات الثورة التحريرية المتمثلة على الأخص في تخريب جهاز الاقتصاد الوطني من طرف المستوطنين، ونهب خزائنه المالية ونسف القوى وتدميرها، وقتل مئات الآلاف من السكان ـ إذا لم نقول الملايين عبر تاريخ الاحتلال ـ زادت تلك الوضعية الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، وكان حتما على جزائر الثورة الشعبية أن تواجه هذه التحديات مهما كانت التعقيدات ، ورغم الإمكانيات المحدودة جدا في كل من المجال المالي لضمان التمويل، والمجال الفني لضمان تأطير سير التنمية 1.

لقد تولد اقتناع عام لدى طلائع الثورة التحريرية بأن أسلوب العمل المناسب والفعال للجزائر بعد الاستقلال هو الأسلوب الاشتراكي، وهو اقتناع يجسد الميول النفسية للشعب الجزائري وطموحاته في الحرية والاستقلال، والقضاء نهائيا على كل أشكال الاستعمار الذي عانى منه طيلة 132 سنة، خاصة ظواهر الإقطاع والاحتكار والاستغلال التي فرضتها أقلية أوربية على معظم الشعب الجزائري .

إن التناقضات الاجتماعية قد خلّفت رد فعل عنيف في تعبئة الإنسان الجزائري ضد الاستغلال مهما كانت طبيعته، وولدت فيه ميلا ذاتيا إلى العلاقات القائمة على التعاون و الاحترام المتبادل والعدالة الاجتماعية، ولن تتحقق تلك الغاية إلا بتطبيق نموذج يتماشى مع الموروث الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ألا وهو النموذج الاشتراكي، والذي كان آنذاك موضة العصر وفق نظام التسيير الذاتي، خاصة وأن خطواته الأولى كانت قد تحققت مع استيلاء العمال والفلاحين على الأملاك الشاغرة ومهدت لإقامة هذا النظام.

1ـ الميثاق الوطني 1964 .

مشروع قسنطينة وانعكاساته

يعد مشروع قسنطينة والمعلن عنه في 03 اكتوبر1958أحد أهم الأسس التي رسمت الاستراتيجية الاستعمارية، وأهم المشاريع الرامية لتجسيد هذا التطلع الاستعماري الجديد، كيف لا وأن عودة الرجل ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تمر بها فرنسا خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 1957-أفريل 1958 حيث عرفت البورصة الفرنسية انتكاسات متكررة متراجعة بنسبة 20% كما سجلت خسائر كبيرة في 31 مارس 1958 قدرت ب540 مليار فرنك، ودفعت بنخبة الاقتصاد الفرنسي ورجال الاعمال الفرنسيين الى الاستنجاد بشخصية كاريزمية ممثلة في الجنرال [1] حتى يتمكن من تدعيم قواعد السوق الداخلية وغزو الاسواق الخارجية خصوصا بعد التوقيع على اتفاقية روما 1957 ضمن استراتيجية ليبرالية قائمة على مبدأ ترك القوانين الطبيعية تلعب دورها لفائدة رقي البلد وحيويته في اطار الاستعمار الجديد.

لذلك نقول أن الجنرال

كان بالفعل مطلب رأس المال الفرنسي بقوة قبل أن يكون مطلب الاحزاب السياسية ، وكان جوهر سياسته اقتصادي بالدرجة الاولى، حيث كانت تطغى على سياسته الجوانب الاقتصادية، خصوصا تجاه الجزائر حيث كانت تهدف مجمل اطروحاته الاقتصادية و الاجتماعية الى امتصاص غضب الجزائريين، و التخفيف من شعور العداوة التي يكّنها تجاه الجزائريين من أجل إضعاف الثورة و تشويه صورتها داخليًا و خارجيًا على أساس أّنها ثورة خبز، إذ أن ديغول كان يعتقد أنّ قوة الثورة الجزائرية يمكن النيل منها من خلال مشروع اقتصادي و اجتماعي.

ونتيجة لذلك عمل ديغول على المراهنة بإضعاف الثورة و الثوار عن طريق استمالة عدد كبير من الجزائريين بالاندماج في المشروع فرنسا عن طريق توفر السكن، منصب العمل، فرصة للتعليم و غيرها من الحقوق و لاسيما أنّ ديغول عمل على استدراج الشعب الجزائري من أجل عزل الثورة و القضاء عليها عن طريق سياسة الإغراء، و هذا ما يتضح أساسًا في المشروع الذي قدمه ديلوفري

1- شارل ديغول : ولد يوم 22 نوفمبر 1890 م، في مدينة ليل الفرنسية، إلتحق عام 1908 م بكلية"سانسير " العسكرية و تخرج منها عام 1913 م برتبة ملازم ثاني، شارك ديغول في الحرب العالمية الأولى(1914-1918م)، ليصبح رائدًا عام 1927 م ثم عقيدًا عام 1939 م ثم عميد سنة 1940 م ثم جنرال، عاد إلى سدّة الحكم في فرنسا بعد أحداث 13 ماي 1958 م، ليصبح رئيسًا للجمهورية في الفاتح من جوان، توفي يوم 9 نوفمبر 1970 م، بعد أن استكمل كتابة مذكراته مذكرات الأمل.

(Delouvrier) في 1958 بوهران و القاضي ببناء 1000قرية، و هو يعلم أن 99 % من الجزائريين يعيشون في الأكواخ، و هذا دليل أنّ المجتمع الريفي كان يعيش في بؤس و لهذا كان لابدّ من إغرائهم حتىّ يصرفوا نظرهم عن الثورة، هذه القرى الّتي وصفها البعض بأّنها بمثابة محتشدات لأنها كانت شبيهة بمراكز S.A.S أقيمت لمراقبة الشعب و عزله عن الثورة [1].

أما عن المضمون البرنامج هذا المشروع فقد تضمنه الخطاب الذي القاه الجنرال ديغول يوم 03 أكتوبر1958م بقسنطينة، و قد صرح ديغول في هذا الخطاب عن برنامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هو مشروع قسنطينة الذي سينفذ خلال خمس سنوات، و أهم ما جاء فيه:

-إيجاد 400.000 وظيفة جديدة.

-توزيع 250.000 هكتار من الأراضي للمزارعين الجزائريين.

ـ تعليم ما يقارب ثلثي أطفال المسلمين الذين بلغوا سن التعليم .

- بناء 200.000 مسكن لإيواء مليون شخص.

- تسوية المرتبات و الأجور في الجزائر مع مرتبات و أجور فرنسا والذي انطلق بميزانية قدرها 15 مليار فرنك .[2]

ـ أن يستفيد الشباب المسلمون خلال خمس سنوات من نسبة 10 % من الوظائف المستحدثة لدى هيئات الدولة، في الإدارات والقضاء والجيش والتعليم، والخدمات العامة الفرنسية بصفة إلزامية سواء كانوا عربا أو من القبائل .[3]

وأمام التعثر الواضح لهذا المشروع كما كشفت عنه بعض التقارير على أن مشروع قسنطينة آل إلى الفشل و لاسيما السياسة الرامية إلى إقامة قاعدة تصنيع في الجزائر بسبب اعتراضها لعدة عقبات أهمها :

ـ محدودية القروض، قلة الإطارات المتخصصة.

1 ـالجندي خليفة و آخرون، **حوار حول الثورة**، ج1 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة، 1986 ، ص 104.
2- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي ،من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946- 1962 ، دار القصبة، الجزائر، 1999 ص 119
3 - شارل ديغول : مذكرات الأمل، ت رجمة :سموحي فوق العادة، ط 1 منشورات عويدات، بيروت، لبنان،1971، ص 72.

ـ اللاأمن في بعض جهات الوطن[1].

ـ عدم جدية الطرف الفرنسي، ومجابهته من طرف الثورة التحريرية.

إلا أنه حمل في طياته أهداف سياسية واقتصادية، فقد سطر الجنرال ديغول من خلال هذا المشروع عدة أهداف بعيدة رسمت صورة نمطية، وشكلت محورا أساسيا في تكوين الاستراتيجية التنموية للبلاد بعد الاستقلال على الاقل لعقدين من الزمن خاصة في المجال الاداري والاقتصادي وحتى في المجال العسكري .

في المجال السياسي عملت فرنسا على خلق مصطلح القوة الثالثة وهو مصطلح جديد في الدبلوماسية الفرنسية، حيث ارتبط خلال الثورة التحريرية بمحاولة فرنسا من خلال مشاريعها خلق طرف ثالث في الجزائر بغرض القضاء على الثورة مهمته التوسط بينها و بين الطرف الثوري، و هي السياسة الاستعمارية الجديدة التي راهنت عليها فرنسا في مستعمراتها مثل (الهند الصينية، المغرب الأقصى) في اطار ما يسهى بالاستعمار الجديد حتى تضمن جانبًا مساندًا لها، و الجنرال ديغول لم يذهب بعيدًا فهو الأخر راهن على خلق هذه القوة في الجزائر، خاصة الفئات الفلاحية في الارياف، فالمشروع ينص على توزيع % 6 من الملكيات العقارية التي تتجاوز 100هكتار توزع على الفلاحين خلال مدة 5 سنوات، أي أنّ مجموع ما يوزع لا يتجاوز 250 ألف هكتار و أُريد من هذا التوزيع خلق برجوازية تابعة لفرنسا، و من ثم تساهم في عزل جبهة التحرير الوطني سياسيًا عسكريًا، و هذا ما لا تخفيه فرنسا، إذ يقول في هذا الصدد السيّد بيليسيه (Pélissier) ، مدير الفلاحة و الغابات في ما يخص تحقيق الاصلاح الزراعي في الجزائر :"**إنّ حيازة ملكية فردية تشكل عاملا أساسيًا للتقدم الشخصي و للرّقي في الهرم الاجتماعي، و هي تسمح بتطوير نخبة متميّزة عن الجماهير(الشعب)و هذا هو السبب الذي جعل جبهة التحرير الوطني أن تقف سياسيًا ضد هذا الإجراء و الذي يُفسر تخوف بعض الفلاحين أن يصبحوا ملاكين صغار في أي ظرف كان** " كما أن فرنسا و سياستها في خلق قوة ثالثة راهنت على البرجوازية الفلاحية لطبيعية المجتمع الجزائري، و كذا الريف الجزائري الذي احتضن الثورة و ساندها، لذلك أراد ضرب هذا العنصر حتى تضمن حليفًا لها في الجزائر[2].

أما في المدن سمحت عمليا هذه السياسة بتطور شريحة مقبولة نسبيا من التجار وأصحاب الأعمال والمضاربين من بين الجزائريين، خلال السنوات1957 -1960

1 -**Revue de "L'action populaire"**, décembre 1959, Revue Mensuelle 133, (2) les édition ouvrières, Paris, p.1124.

2- عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1979 ، ص186 .

ويذكر جيلالي اليابس انه تضاعف عدد المؤسسات الفردية التي يملكها الجزائريون من7947 إلى 15000 مؤسسة تتركز أنشطتها بصفة خاصة في التجارة والحرف والخدمات، أما في مجال الصناعة فتكاد تكون منعدمة، وتطورت هذه المؤسسات بفعل سببين أساسيين:تواجد قوات الجيش الفرنسي والممونة من السوق المحلي من جهة إلى جانب سياسة اقتصادية توسعية مخطط قسنطينة، وقطاع المحروقات حديث النمو[1]

وبذلك تظهر هذه البرجوازية الناشئة التجارية أساسا وكأنها منتوج استعماري كونها نشأت وتطورت بفضل القدرة الشرائية للمستعمر وسياسته الاقتصادية نهاية الخمسينيات، فهي مرتبطة بالدولة المستعمر، وستستفيد هذه البرجوازية بعد الاستقلال من وضع مناسب: تضخم الإنفاق العام، توزيع متزايد للأجور في القطاع العام ، وهو ما أكدته احصائيات ما بعد الاستقلال، حيث وصلت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي سنة 1965 الى 68.2 % .

أما في المجال الاداري والعسكري فقد عملت السلطات الاستعمارية على تكوين المئات من النخب الجزائرية، المقطوعة عن الشعب والمرتبطة بالمنظومة الاستعمارية عبر العديد من أشكال الامتيازات في اطار خطة تشكيل القوة الثالثة والتي تتكون من مدنيين وعسكريين موالين لها، والتي بدأت بتنظيم عمليات تسلل واسعة الى جيش التحرير الوطني عن طريق موجات متتالية من الفارين من الجيش الفرنسي خلال الفترة الممتدة من سنة 1958 الى 1962، والذين سيشرفون على الجيش المستقبلي للجزائر تحت غاية التدريب والتحديث ، ويؤكد الدكتور براهيمي عبد الحميد **أن هؤلاء كانوا يعملون تحت الاوامر ، تسمموا بنزعة التغريب ، وتم استعمارهم ذهنيا ، وبقوا مرتبطين تقنيا وثقافيا بفرنسا وكانوا يشكلون مجموعة ضغط متآزرة من النموذج المافيوي .**

ولأجل ذلك فقد اتخذ مشروع قسنطينة تدابير من أجل تمهيد الدخول الى الادارة أمام فئات من جزائريين المنتقين بدقة، معظمهم من ابناء القياد والباشاغات والمتعاونين حيث تكونوا وفق القالب الاستعماري في مراكز متخصصة، مثل مصلحة تكوين الشباب الجزائري (Service de Formation des jeunes Algériens)، والمدى المتخصص في التكوين المهني المكثف (Cycle spéciale de Formation professionnel accéléré) ، استقطبت هذه المراكز لتكوين ما يقارب 110500 مكون سنة 1959 ، و32000 مكون سنة 1963، بالإضافة الى استهداف تكوين 100 دفعة من المتربصات النساء ، بعدد اجمالي يتراوح ما بين

1 -D.Liabes. *Capital prive et patrons d'industrie en algerie1962-1982*,CREA ,1984,p.220.

10000 الى 15000 في كل سنة على مدار خمس سنوات 1959- 1963، حيث عملت السلطات الاستعمارية على تكوين الالاف من الاطارات ورؤساء المؤسسات ومدراء الشركات [1]، سيشكلون هؤلاء عصب الادارة الجزائرية المستقلة[2] ، وتم تدعيهم بترسانة من القوانين التي ورثوها عن السلطات الفرنسية وذلك وفق قانون رقم 62 - 157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 والذي نص على ابقاء العمل بالنصوص والتشريعات الفرنسية ما لن تكون متناقضة مع السيادة الجزائرية في كل الجوانب [3].

وأما في المجال الاقتصادي وهو الهدف الثاني الذي سعت اليه السلطات الفرنسية فيتمثل في ربط الاقتصاد الجزائري بنظيره الفرنسي، حيث ركزّت فرنسا كل اهتمامها من خلال مشروع قسنطينة على ضمان تزويد الاقتصاد الفرنسي بالمواد الخام و انفتاح السوق الجزائرية أمام منتجاتها الاتية من الضفة الشمالية للمتوسط و بذلك تضمن استمرارا لمنتجاتها الصناعية الحديثة[4] .

و لضمان استمرار هذا الهدف عمل ديغول على دمج الجزائر بفرنسا اقتصاديًا، وتقدّم بثلاثة مشاريع إلى البرلمان الفرنسي و ذلك في النصف الأول من سنة 1959م ، يندرج في إطار الإدماج المالي و الاقتصادي للجزائر، يتعلق المشروع الأول بإلغاء الاستقلال المالي للجزائر و دمج الميزانية الجزائرية في الميزانية الفرنسية، بينما ينص المشروع الثاني على توحيد الشارات النقدية بين الجزائر و فرنسا، في حين نص المشروع الثالث على إلغاء الرقابة الجمركية على السلع و الأشخاص في حالة التنقل بين فرنسا و الجزائر أو العكس، و هذا ما أشارت إليه صحيفة الأصداء (Les Echos) الفرنسية في عدد الصادر يوم10 نوفمبر 1960 م ":أن مشروع قسنطينة يتوقع منه إدماج الاقتصاد الجزائري بفرنسا، و في حالة ذلك، فإنه يتوجب أن يؤدي إلى مشاركة فرنسية جزائرية ملائمة للمنافع و الفوائد الناجمة عنه و هكذا ليس بغريب على فرنسا أن تحاول دائمًا ربط اقتصاد مستعمراتها باقتصادها حتى تضمن المواد الخام، والأسواق و كلّ ما يجعلها تتفوق اقتصاديًا و تحقق أرباحًا في ميزانها التجاري[5]، و في هذه القضيـة بالذات اعترف ديغول و بول ديلوفري عدّة مرات أن مشروع قسنطينة كان يهدف أساسًا إلى دمج الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، و يرى البعض في نفس الوقت بأن هذا المشروع يعمل على بقاء فرنسا بالجزائر، حتى و لو أخذت الجزائر

1 - عكروم شهرزاد ، **مشروع قسنطينة : المضمون والاهداف 1959- 1963**. رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الجزائر 2 ،ص ص 45-46.
2 - عبد الحميد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية** ، ص ص 11-12 .
3 - **قانون رقم 62 - 157** المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 .
4 - الجنيدي ، **نفس المرجع** ، ص115
5- سعيدوني ، **نفس المرجع** ، ص 261

استقلالها ، ويؤكد هذا الطرح تصريح فيكير (Vicaire) المدير المكّلف الأشغال به" بأن مجمع الحديد و الصلب الحجار والذيً يقع بضواحي عنابة الذي صمم على أن يكون ملحقًا بالصناعة الفرنسية، هو جزء من مخطط فرنسي لا يمكن جعله ذا مردود اقتصادي مربح دون إدماجه في شكل تكاملي مع المركبات الفرنسية الملحق به [1] هذا بالضافة الى مشاريع صناعية أخرى كبرى كمصنع تمييع الغاز ومركب البتروكيماويات بكل من ارزيو وعنابة والعديد من الوحدات لصناعة الانابيب الكبيرة والصغيرة وصناعة المغلفات المعدنية.

كما أشارت التقارير الفرنسية أن الصناعات الزراعية، الغذائية و النسيجية و الجلود، التي لا تخدم الاقتصاد الفرنسي في الجزائر عرفت ضعفا كبيرًا في الإنجازات عكس ما حدّده مشروع ، من توقعات، فلهذا اعتبرت هذه القطاعات الأكثر تأخرًا في إطار إنجازات مشروع قسنطينة [2] ، وهو ما يؤكد النظرة المستقبلية لديغول ومشروعه المبني على ظاهرة التبعية وارتباط الاقتصاد الجزائري بنظيره الفرنسي في المستقبل .

لقد عمل الاستعمار الفرنسي على تحطيم كل الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجدت قبله، وظلت البرجوازية الجزائرية (الحضرية والريفية) ضعيفة ومحدودة أمام البرجوازية الرأسمالية الفلاحية والصناعية الكولونيالية، وعليه لم تتمكن من قيادة وتنشيط المطالب الوطنية أو التأثير فيها، لكن اندلاع الثورة التحريرية واكتشاف البترول، أعاد المستعمر صياغة سياسته بواسطة مشروع قسنطينة (1959 - 1963) والذي حاول إعادة صياغة الروابط الاستعمارية الجزائرية الفرنسية، وهذا عبر وسيلة أساسية وهي ترقية قوة ثالثة مشكلة من نخبة من إطارات وبرجوازية محلية، سياسية وعسكرية وادارية وحتى اقتصادية و حاولت السلطة الاستعمارية أن تجعلها طرفها المفاوض لتحديد طبيعة العلاقات المزمع إقامتها، فكان هذا المشروع الاقتصادي أحد اهم الاوراق الرئيسية التي انتهجها ديغول لدمج الاقتصاد الجزائري الناشئ في الاقتصاد الفرنسي وذلك عبر عدة آليات ولعل اهمها :

ـ المحافظة على الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا خصوصا في المواد الاستراتيجية حتى تضمن فرنسا تمويلها من المواد الاولية مقابل تصدير فائض الانتاج من المواد الغذائية والمصنعة، مع حظَّر أية حماية جمركية للصناعات الوليدة المحتملة.

1 ـ ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات و آفاق**، دار الغرب الإسلامي، بيروت،200 ص 292

2**Le plan de Constantine (1959-1963) et ses réalisations, 1 janvier1962,** p.60-

ـ الاقتصار على بعض الصناعات الغذائية والاستهلاكية ومواد البناء لسد حاجات الجزائريين وتوفير مناصب شغل قارة أما المواد الاستهلاكية الفاخرة فسوف تتبقى تنتج في فرنسا .

ـ تطوير قطاع المحروقات وذلك لتامين استقلال فرنسا من هذه المادة الحيوية وتامين منطقة الفرنك عن سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات .

وبالفعل كان هذا المشروع اللبنة الأساسية التي ستبنى عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية خاصة في المجال الاقتصادي، وقد نجحت فرنسا في ذلك الى حد بعيد .

إن ما يسمى بالعلاقات الفرنسية الجزائرية بعد الاستقلال، لا يدخل في اطار العلاقات الدبلوماسية التي تنشأ بين دولة وأخرى، بل تدخل في اطار العلاقة المبنية على التبعية والارتباط القصري، أو ما يسمى بالعلاقة الزبونية والسيطرة .

المطلب الثاني: هجرة الإطارات المسيرة للاقتصاد الجزائري إلى الخارج .

عندما لاحت في الأفق بشائر اقتطاف الشعب الجزائري ثمرة كفاحه المرير واضطرار فرنسا مرغمة على الاعتراف بحق الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال، راحت جموع المستوطنين الذين يستثمرون أخصب الأراضي الجزائرية وأغناها تغادر الجزائر إلى فرنسا متعمدة إهمال هذه الأراضي ، إما بسبب رفضها العيش في الجزائر الجديدة، أو بسبب رغبتها المقصودة في عرقلة عمل الجزائر المستقلة ، نتيجة لمؤامرة دبرتها منظمة الجيش السري الفرنسية بعد أن فشلت في تحقيق مخططها، وقصدت من ورائها بالدرجة الأولى تفريغ البلاد من الإطارات في القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و التعليمية، وبالتالي إحداث حالة عامة من الفوضى، حتى تظهر الدولة الجزائرية الفتية أمام الرأي العام العالمي بمظهر العاجز عن تسيير البلاد، الأمر الذي يساعد على تحقيق عودة الأسياد الموعودة.[1]

إذ أن تسعمائة ألف(900.000) من الأوروبيين الذين غادروا البلاد كانت اليد العاملة الفعلية منهم تقدر ب 300.000 نسمة، منهم 33000 اطار من ملاك المنشآت، و 15.000 من الإطارات العالية وذوي المهن الحرة كالأطباء و المحامين، 100.000 من الإطارات المتوسطة والموظفين، و35.000 موظف من اليد العاملة الأوروبية.

1ـــ محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها، الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999 ، ص 21

أثار هذا مشاكل عديدة سواء في مجال التعليم أو التعليم العالي أو التكوين المهني والفني، وهو ما طرح مشكلا عويصا في مجال التسيير والتأطير، لاسيما وأن الإطارات التي كانت تملكها الدولة الجزائرية سواء من ناحية نوعية الاختصاص، أو من ناحية العدد ، كانت غير كافية بالكامل، الأمر الذي جعلها غير قادرة على تعويضهم إلا في نطاق محدود جدا، وأمام هذا الوضع لجأ العديد من العمال إلى تسلم مشعل التسيير وفق القواعد التي يفقهونها، خاصة في المجال ألفلاحي، وذلك عن طريق تشكيل مجالس جماعية للتسيير وفق النموذج الاشتراكي، أطلق عليها اسم التسيير الذاتي [1].

كما لجأ العديد منهم إلى بيع ممتلكاتهم للعديد من المضاربين الجزائريين الذين استغلوا الوضع لشراء هذه الممتلكات، خاصة الملكيات الزراعية، ظنا منهم أن الظروف مواتية مادامت الحكومة في شغل شاغل عن أمثال هذه الصفقات، غير أن السلطة تصدت لهم، حيث أشار الرئيس أحمد بن بله إلى ذلك **"إن الذين يتخيلون أن حكومة الجزائر الثائرة ستبقى مكتوفة الأيدي أمام مناوراتهم التي لا تهدف إلى لشيء إلا الاستيلاء على الممتلكات الشاغرة ، إن هؤلاء مخطئون كامل الخطأ...إن الثورة لا تستطيع أن تترك هذه الأراضي بين أيدي الخواص من الجزائريين، إنه لا يمكن لأحد أن يجعلها ملكا له، يجب أن تبقى ملكا للجميع وتراثا اجتماعيا ، فهذه الأراضي اغتصبها المعمرون من الشعب ، والشعب هو الذي استرجعها ، فيجب أن تعود إلى الشعب " "... إننا رأينا احتكاريين كثيرين اغتنموا هذه المرحلة الانتقالية والأزمة التي وقعت بعد الاستقلال ليشتروا أملاك الكولون ، أو يستولوا عليها بعد ذهاب هؤلاء الكولون ، وانه لأجل هذا ، وقبل كل شيء اتخذت قرارات مارس 1963 التاريخية."[2]**

ونجم عن هذا الوضع تخريب بنية الاقتصاد الجزائري بسبب إهمال مساحات شاسعة من الأملاك الزراعية، وتدمير البنى التحتية ، وكان ذلك في الواقع أخطر مؤامرة واجهتها الثورة الجزائرية.

لقد تنبهت الحكومة إلى هذه الناحية واتخذت الإجراءات الكفيلة بوضع حد لهذا التخريب المبيت، واستنادا إلى هذا أصدرت الحكومة مرسوما خاصا يقضي بإلغاء الصفقات المعقودة منذ شهر تموز جويلية 1962 في الجزائر أو خارجها بشأن الممتلكات العقارية وغير العقارية، ويتجلى ذلك في الخطاب الذي ألقاه الرئيس أحمد

1– محمد بلقاسم حسن بهلول، **نفس المرجع**، ص 22

2– **خطاب الرئيس بن بلة في مؤتمر الفلاحين الأول:** 24 –10 –1963، جريدة الشعب العدد 275 ليوم 26 أكتوبر 1963.

بن بلة يوم 29 - 08 – 1963 حيث قال **"لقد قلت وكررت القول بأننا لسنا نحن الذين طردنا المستغلين القدامى الراحلين ، رامين أن يجعلوا من هجرتهم سلاحا لعرقلة والنيل من حظوظ بناء الجزائر المستقلة، ومن واجبنا أن نضع حدا في أقرب الآجال لعواقب هذا التخريب الفظيع"** [1]

لذا انتبه الجزائريون لهذا الموقف وسارعوا إلى الوقوف في وجه هؤلاء، خاصة الفلاحين الذين استلموا زمام المبادرة ورفعوا التحدي، وشكلوا لجانا لتسيير معظم الأملاك الشاغرة خاصة الزراعية منها، رافعين شعار الأرض لمن حررها ويخدمها، وردوا بذلك على الأقدام السوداء أحسن رد، لتبدأ الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها، مرحلة البناء والتشييد المبنية على المنهج الاشتراكي والقائم على التأميم.

وإظهارا لفداحة استغلال الشعب الجزائري وإفقاره، بلغ دخل المستوطنين الأوربيين السنوي في عملهم الزراعي مبلغا قدره 68 مليار فرنك، كما يصل دخل البعض منهم إلى 9 مليون فرنك، في المقابل لا يزيد دخل الجزائريين عن 500 دينارا، وأحيانا يصل إلى 200 دينارا سنويا وهذا نظرا لسوء توزيع الثروة .[2]

أما أهم المحاصيل التي كانت تنتج في الجزائر غداة الاستقلال، فبالإضافة إلى الحبوب نجد الكروم المنتجة للخمور، التبغ البنجر، الزيتون ، القطن وهي كلها منتجات تذهب للتحويل في المركبات والمصانع الفرنسية، ولتزويد السوق العالمية خاصة الخمور.

تساهم الزراعة بحوالي 35 % من قيمة الدخل القومي للجزائر، متفوقة على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة قطاع الصناعات الاستخراجية ب27 % ، الجزء الأكبر منه يذهب إلى الفئة المستوطنة [3] ، الأمر الذي انعكس سلبا على الفئات الريفية التي تمتهن النشاط الزراعي، والتي تضررت كثيرا من هذا الوضع، وكانت بمثابة العامل الأساسي نحو تغيير النمط الاقتصادي المتبع، والتوجه نحو التسيير الذاتي المنبثق من الأسلوب الاشتراكي واسترجاع الأراضي التي نهبت في وقت سابق .

1– عبد الرزاق الهلالي ، **قصة الأرض و الفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي**، دار الكتاب للنشر والطباعة والتوزيع ،ط 1 ،ص424.

2- محمد سويدي ، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب 1986 ، ص138.

3– محمد العيد مطمر، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع هواري بومدين نموذجا**، شهادة دكتوراه دولة 2005 ، ص 196

المطلب الثالث: تهريب الأموال.

عرفت الجزائر ابتداء من سنة 1960 وضعا اقتصاديا جد صعب ناتجا عن الوضع الأمني المتمخض عن السياسة الجهنمية التي باشرتها سلطات الاحتلال، خاصة مع تطبيق خطة الجنرال شال، ثم تلتها تصريحات الجنرال ديغول المتعلقة باعترافه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر1960، وما تلاها من تسارع الأحداث وخصوصا المحاولة الانقلابية الفاشلة واليائسة للمستوطنين وجنرالاتهم في أفريل 1961، وبعد استنفاذ كل محاولاتهم البائسة، لجأ هؤلاء إلى تشكيل منظمة الجيش السري OAS لضرب كل ما له علاقة بالشعب الجزائري، والانتقام منه وذلك بتطبيق سياسة الأرض المحروقة ، فأسقطت العديد من الضحايا ، وتهجير الالاف من السكان على نطاق واسع .حيث يقر بذلك الجنرال ديغول في مذكراته على أن المنظمة الارهابية وقادتها بعد ان تيقنوا من نتيجة الاستفتاء الذي ادلى به الشعب الفرنسي لصالح اتفاقيات ايفيان حملوا شعار**:(لنتركها كما وجدناها سنة 1830)** وفعلا شرعوا في عمليات الحرق والتدمير للمنشئات والمؤسسات العامة، الى جانب حملات القتل ضد المواطنين الجزائريين ولم يسلم شيئا من آلة الارهاب الاعمى لهذه المنظمة وختم قوله **"بان نهاية الاستعمار تعد صفحة من تاريخنا وفي هذه المرحلة كان يساور فرنسا في آن واحد شعور بالأسف لما حدث كما كان يخالجها الامل لما كانت تتوقعه في المستقبل"**[1]

لقد كان لهذه السياسة الأمنية، وكذا تخريب الاقتصاد الجزائري، وإفراغه من الإطارات المسيرة الأثر الكبير في فرار مئات الآلاف من الأوربيين من الجزائر نحو فرنسا ، وصاحب خروجها نزيف في رؤوس الأموال خارج الجزائر، الأمر الذي نجم عنه انخفاض في الودائع لدى البنوك و الحسابات البريدية يقدر ب 160مليارا فرنك قديم، ففي شهر جوان 1962 لوحده، تم تحويل أكثر من 750 مليون فرنك فرنسي عبر القنوات البنكية المتواجدة بفرنسا والناتجة عن عمليتي التصدير و الاستيراد [2]

لقد كانت الوضعية كارثية بالفعل على الاقتصاد ككل مع تنامي هروب رؤوس الأموال الأساسية ، حيث قدرها الباحثين ب 25 مليار فرنك فرنسي خلال الفترة الممتدة من 1956- 1964، وهو مبلغ كاف لشل الحياة الاقتصادية.

1 ـ شارل ديغول، **مذكرات الامل**، نفس المصدر ، ص ص 142- 146

2- Ahmed henni, Economie de l'Algérie indépendante, ENAG, Alger, 1991, P25.

هذا بالإضافة إلى 20 مليارا فرنك قديم هي قيمة الديون التي تركها الأوروبيون، فأدى ذلك إلى انخفاض كتلة النقود المتداولة، وبروز أزمة الائتمان ، وارتفاع الأسعار وانخفاض الاستثمار، وتراجع النشاط الاقتصادي عامة والنشاط التجاري خاصة ، وعجز المؤسسات الجزائرية عن تغطية حاجيات التجهيز لقطاعات الزراعة و الصناعة والتجارة، والتي قدرت على التوالي ب 60مليارا و 50 مليارا و 30 مليارا من الفرنكات القديمة، وحوالي 20 مليارا للحصول على القروض المختلفة [1]

وقد ترتب عن كل هذا اختلالات قطاعية واضحة مع سيادة النشاطات الفلاحية المعيشية في الأرياف حيث الغالبية من عدد السكان، وفي المدن انتشرت النشاطات الحرفية والتجارية البسيطة، والتي تفتقر إلى التنظيم، حيث لم يتبق في خزينة الدولة سوى مليار فرنك فرنسي قديم حسب تصريح الرئيس الأسبق للجمهورية الجزائرية أحمد بن بلة لإحدى القنوات التلفزيونية[2].

ومع هذا الاستنزاف المبرمج وأمام هذه الأوضاع القاسية والمتردية لم يعد أمام الدولة الجزائرية إلا المراهنة على المساعدات الخارجية لسد الحاجيات الأساسية. ، لجأت السلطات الجزائرية ومن ورائها جمهور الشعب وخاصة الفلاحين إلى جمع التبرعات ، والتوجه نحو الأراضي الزراعية كمصدر أساسي للتمويل، و خلق الثروة في البلاد وإنعاش القطاع الاقتصادي، وتسلم الأراضي الشاغرة، والإعلان عن بداية أول موسم حصاد ، ثم الحرث في خريف 1962 ، كما ساهمت هذه الظروف في انتهاج اسلوب التنمية المركزة والمبنية على التنظيم والفعالية والتعبئة الاجتماعية .

1 ـ الميثاق الوطني 1964، نفس المصدر 44.

2– برنامج شاهد على العصر، **مع الرئيس احمد بن بلة** ، الحلقة12 ، https://youtu.be/hF0s0xZ1-F0

المبحث الثالث: الاثار والانعكاسات

المطلب الاول: الاثار والانعكاسات السياسية

عملت الظروف التاريخية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي والتي نشأت اثناء فترة حرب التحرير الكبرى على بلورة النظام السياسي الجزائري، واتضح ذلك من خلال العديد من التدابير والسلوكيات التي حددت طبيعة النظام السياسي وآثاره على بقية القطاعات الاخرى ولعل أهم هذه التدابير نذكر ما يلي :

1- بالرغم من وجودها ككيان تنظيمي وسياسي ومرجعية وطنية، ظلت جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية تنظيما يغلب عليه الطابع العسكري وذلك بالنظر للظروف التي تأسست فيها (القمع الفرنسي والعداء الحاد للأحزاب الاخرى) وسيطرة وهيمنة العسكري على السياسي خصوصا بعد مؤتمر أوت 1957، وباءت جل محاولاتها بالفشل في تكوين حركة سياسية قائمة بذاتها، حتى وصل بها الامر الى تحولها لهيئة تابعة لوزارة الداخلية في عهد بن طوبال ثم كريم بلقاسم ، وهي القاعدة التي ستبقى تسير بها الجزائر لعقود طويلة بعد الاستقلال بحيث لا يمكن لاحد ان يحكم من دون دعم المؤسسة العسكرية وتحت رقابتها [1].

2- انقسام النخب الوطنية عشية الاستقلال والتي تطورت الى صراعات وانقسامات عنيفة، وهشاشة سياسة التلاحم والتآزر التي ميزت المشهد السياسي عند انطلاق حرب التحرير وذلك بسبب تباين في المنطلقات والمصالح وبروز النزعة الولائية وتأثير اتفاقيات إيفيان، خصوصا بين انصار الحكومة المؤقتة والقيادة الاركان .

3- ساهمت وثيقة برنامج طرابلس والتي تعتبر أول وثيقة سياسة في البلاد ببروز القوى السياسية الفعلية والمنبثقة من حرب التحرير الوطنية باسم الشرعية الثورية، وسيطرتها على المشهد السياسي.

4- تغييب دور النخب السياسية والمثقفة التي كانت تعيش فترة الضعف والتشتت والانقسام، وبالتالي تغييب الدور المحوري الذي تلعبه هذه الفئة في توجيه وتحريك مسار التنمية والتحديث في أي بلد.

5- الفراغ الايديولوجي الرهيب وانعدام مشروع مجتمع الذي شهدته الثورة الجزائرية، جعل من البلاد تشهد عدة صراعات شخصية وتصفية حسابات ضيقة قبيل الاستقلال،

1- صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، دار قرطبة 2006، ص 172.

وإساءة استخدام السلطة مما سينتج عنه انفصال واضح بين السلطة والجماهير، وحصول تحول اقطاعي في الفكر، وتفشي النفسية البرجوازية، وستجعل منه قاعدة أساسية تسير بها الجزائر حتى بعد الاستقلال .

6- لكن بالرغم من هذه السلبيات الا اننا سجلنا جانب ايجابي حققته الجبهة قبل الاستقلال وهو الحفاظ على وحدة الصف رغم تعد الازمات والصراعات، والظهور أمام الاشقاء والاصدقاء وحتى الاعداء بمظهر الكتلة الواحدة الصلبة، وتفضيل مصلحة الوطن على المصالح الشخصية .

المطلب الثاني : الانعكاسات الاقتصادية

لقد كان لطغيان الطابع الريفي للمجتمع الجزائري، وسيطرة الكولون على أهم وسائل الانتاج خاصة الأراضي الزراعية الخصبة ، وكذا السياسات الاستعمارية المتتالية خاصة مشروع قسنطينة واتفاقيات ايفيان دور كبير في سيطرة وتوجيه الاقتصاد الجزائري خصوصا مع انتشار بعض الصناعات الاستخراجية بعد اكتشاف البترول سنة 1956 بالصحراء الجزائرية، حيث اضحى هذا الاخير في خدمة للمتروبول الفرنسي، ويتضح ذلك من خلال توجه معظم الجزائريين الى القطاع الزراعي وشكلت النسبة حوالي 80 % ممن يمارسون النشاط الزراعي أي حوالي 8ملايين نسمة، وهم من أفقر الناس في كل الجزائر بسبب تحكم المستوطنين بهم وبخيرات بلادهم طوال سنوات الاحتلال ، ويتوزعون على النحو التالي :

ــ صغار الفلاحين والذين يقدر عددهم حوالي 630 ألف مستثمر يقتسمون حوالي5 ,7 مليون هكتار، أي 11,5 هكتار لكل أسرة.

ــ 10 % ممن يعملون بنظام الخماسة .

ــ 12 %ممن يعملون في قطاع الرعي

ــ 12 %عمال يعملون بأجور زراعية سواء كانوا دائمين أو موسميين[1].

ــ حوالي مليون1000000 بطال

في المقابل نجد 22000 مستثمر أوربي يقتسمون حوالي 2,7 مليون هكتارا من أخصب الأراضي الزراعية، أي 127 هكتار لكل مستثمر كما يوضحه الجدول التالي[1]:

1ــ محمد سويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ديوان المطبوعات الجامعية** ، الجزائر 1990، ص 77

مساحة الاستغلاليات	المساحة الإجمالية	بالآلاف	الهكتارات
	الجزائريون	الأوربيون	المجموع
أقل من 1 هكتار	37,2	0,8	38
من 1 إلى 10	1341,2	21,8	1363
من 10 إلى 50	3385,8	135,3	3321,1
من50الى 100	1096,1	186,9	1283
أكثر من100	1688,9	2381,9	4070,7
المجموع	7349,1	2726,7	10075,8

وهكذا نستنتج من خلال هذا الجدول أن الهياكل العقارية الموروثة عن الاستعمار كانت معروفة حينذاك بازدواجية حادة ، حيث نجد غداة الإصلاح الزراعي أقل من 0,03 % ما يعادل 22000 مستوطنا من مالكي الأرض، الذين كانوا متمركزين في ربع مساحة الأرض (23 % بالضبط)، بينما القطب الثاني (99 %) من المشتغلين في القطاع الفلاحي يتقاسمون بالتقريب 77 % من الأراضي الفلاحية.

شكلت هذه الوضعية عاملا رئيسيا لقيادة جبهة التحرير المجتمعة في طرابلس لوضع الخطوات الاولى للإصلاح الاقتصادي خاصة في المجال الزراعي الشريان الرئيسي لاقتصاد الجزائري حيث اوصت اللجنة بضرورة توزيع الأراضي لفائدة الفلاحين بدون أرض، أو لفلاحين صغار لا يملكون الكفاية، ومن جهة أخرى كانت الغاية هي تغيير شروط الإنتاج، وذلك بإدخال تعديلات ضمن أشكال تنظيم العمل وكذا في المحيط الفلاحي، وهو الامر الذي ركز عليه برنامج طرابلس، حيث تتحدث عن ثورة زراعية تقتضي القيام بإصلاحات زراعية، ثم العمل على تحديثها وصيانة الأراضي وتصفيتها من القواعد الكولونيالية، وتحديد الملكية، وضد الهيمنة الأجنبية الليبرالية والاقتصادية والعمل بشعار" الأرض لمن يخدمها."

كما طالب البرنامج بتأميم التجارة الخارجية والبنوك وشركات التامين، ولم يتعرض البرنامج للموارد المعدنية ومصادر الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي رغبته في عدم المساس بنصوص اتفاقيات إيفيان الخاصة بالحقوق المكتسبة، لكنه في الوقت نفسه جعل تأميم هذه الموارد من الاهداف الاساسية في الاجل البعيد .[2]

1 –Ahmed mahsas **,l'autogestion en Algérie** ,éd el maarifa,2010, p23

2ميثاق طرابلس،

في نهاية هذا الفصل نقول أن الجزائر ورثت عن الفترة الاستعمارية منظومة سياسية واقتصادية تحمل في ثنياها العديد من التناقضات الجوهرية مثلها مثل معظم دول العالم الثالث المستقلة حديثا ، ففي المجال السياسي فقد غلب عليها الكثير من الصراعات السياسية وحب الظهور خاصة على مستوى القيادة الامر الذي نتج عنه خلق بعض الفوضى السياسية والتي كادت ان تتحول الى حرب اهلية بين الاخوة الفرقاء من قيادة الاركان أو ما يسمى بالتيار العسكري والحكومة المؤقتة أو ما يسمى بالتيار السياسي، لولا روح التعقل وتدخل الشعب برفضه لمثل هذه الصراعات الشخصية، وتغليب انصار الحكومة المؤقتة لمصلحة الوطن على المصلحة الشخصية

لقد انجر عن هذا الصراع عدة نتائج طبعت منظومة الحكم في الجزائر ما بعد الاستقلال على الاقل لمدة عقدين من الزمن ولعل أهمها :

1- انحراف الثورة عن مبدأ القيادة الجماعية، وتوطيد نظام المجموعات والزمر، (مجموعة تلمسان ـ مجموعة تيزي وزو) المتميز بسيطرة بنى قديمة عليه مبنية على علاقات القرابة والجهوية والزبونية ، وجميعها تكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية.

2- بروز شرعية القوة بدل الشرعية الشعبية والذي كرسه تحالف بن بلة مع هواري بومدين ضد الحكومة المؤقتة والذي رسم استراتيجية جديدة للوصول الى الحكم والمبنية على تكريس العنف كأسلوب للوصول الى السلطة بدل اسلوب التداول السلمي بواسطة الانتخابات وتكريس حكم الاغلبية .

3- سيطرة الايديولوجيا الشعبوية ظاهريا والنزوع للشخصنة باطنيا، وذلك باستخدام الدين والحفاظ على الاصالة والتمسك بالتراث واحيائه على المستوى النظري عن طريق الخطابات السياسية الرنانة ، أما في الباطن فنجده حول الطبيعة العشائرية وسيطرة المصالح الفئوية الضيقة ، وتجميع السلطات .

أما في المجال الاقتصادي فقد واجهت الجزائر قبيل الاستقلال مجموعة من المصاعب الاقتصادية عرقلت مشروع التنمية واذا رجعنا الى جذورها فتعود الى الفترة الاستعمارية ورواسبها، وتتمثل أساسا في اختلال بنية التسيير نتيجة هجرة الكوادر الفرنسية بعد الاستقلال وضعف الاطارات الجزائرية اذا لم نقل انعدامها، الامر الذي ترك فراغا كبيرا في مختلف الادارات الجزائرية، استغلته البرجوازية البيروقراطية التي استولت على قطاع التسيير مستغلة الصراعات السياسية والنخبوية التي حالت دون بلورة مشروع سياسي وتنموي واضح المعالم، ودعم السلطات

الاستعمارية لهؤلاء والتي كانت قد خططت لتنصيبهم عبر العديد من المشاريع والاتفاقيات كمشروع قسنطينة 1958 واتفاقيات إيفيان 1962.

لقد ساهمت هذه المشاريع في إعادة صياغة الروابط الاستعمارية الجزائرية الفرنسية، وهذا عبر وسيلة أساسية وهي ترقية القوة الثالثة المشكلة من نخبة من إطارات وبرجوازية محلية، سياسية وعسكرية وادارية وحتى اقتصادية، و حاولت السلطة الاستعمارية أن تجعلها طرفها المفاوض لتحديد طبيعة العلاقات المزمع إقامتها، فكان بالفعل اللبنة الاساسية التي ستبنى عليها العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية خاصة في المجال الاقتصادي، واستمرار هيمنتها على أهم الثروات في الجزائر خاصة الطاقة.

الفصل الأول:

ملامح النظام السياسي للجزائر خلال مرحلة أحمد بن بلة 1962 -1965

الفصل الأول:

ملامح النظام السياسي للجزائر خلال مرحلة أحمد بن بلة 1962 -1965

1-المبحث الاول: طبيعة نظام الحكم

2-المبحث الثاني: ايديولوجية النظام ومنطلقاته

المطلب الاول: دستور 1963

المطلب الثاني: ميثاق 1964

3-المبحث الثالث: أسس النظام

المطلب الاول: مؤسسة الجيش

المطلب الثاني: الحزب

المطلب الثالث: مؤسسة الرئاسة

4-المبحث الرابع: وقائع هذه المرحلة وخصائصها

المطلب الاول: بن بلة والجمعية التأسيسية واستقالة فرحات عباس

المطلب الثاني: طبيعة الحزب جماهيري أم طلائعي والقطيعة مع خيضر

المطلب الثالث: حكومة بن بلة الثانية

المطلب الرابع: حركات المعارضة:

المطلب الخامس: حركة 19 جوان 1965 ونهاية فترة أحمد بن بلة

تحدثنا في الفصل التمهيدي عن الجذور التاريخية التي ساهمت في تشكيل المنظومة السياسية والاقتصادية للجزائر قبيل الاستقلال، والعوامل التي تركت بضلالها، والتي سيكون لها الاثر الكبير سواء من قريب أو من بعيد في رسم المشهد السياسي والتنموي لجزائر ما بعد الاستقلال خصوصا عامل الفراغ الايديولوجي الذي عانت منه الثورة التحريرية المجيدة، والذي ترك آثارا بليغة على المستقبل السياسي للبلاد على المستوى القريب أو حتى البعيد، ولعل أهمها قضية الصراع السياسي مع العسكري والذي اعلنت بدايته مع لقاء الصومام 1956 وتوج في الأخير بسيطرة رجل البندقية على رجل السياسة، وتأكيد مبدأ شرعية القوة على الشرعية الشعبية[96]، وانحراف الثورة عن أهم مبدأ بنيت عليه وهو مبدأ القيادة الجماعية ، مما فسح المجال لسيطرة نظام المجموعات، المبني على الشعارات الشعبوية والايديولوجيا المستوردة الفضفاضة.

في ظل هذا الفراغ الايديولوجي والصراعات الشخصية التي اندلعت بين الإخوة الفرقاء، كانت الآلة الاستعمارية شغالة في المجال الاقتصادي والتنموي وذلك من خلال طرحها لعدة مشاريع وآليات سياسية واقتصادية ذات اهداف بعيدة كمشروع قسنطينة واتفاقيات إيفيان التان كان لهما دورا كبيرا في اعادة تشكيل الروابط الاستعمارية بين الجزائر وفرنسا، وذلك عبر ما يسمى بالقوة الثالثة التي ستبقى العين الساهرة لضمان النفوذ الاقتصادي الفرنسي في الجزائر.

لقد حذر برنامج طرابلس وكشف النقاب على كل هذه المؤامرات التي اضحت تهدد مستقبل جزائر ما بعد الاستقلال، خصوصا المخاطر والمناورات التي كانت تخفيها البرجوازية البيروقراطية [97] .

والسؤال المطروح هو: ما طبيعة النظام السياسي الذي حكم الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 الى 1965؟ وما هي الاسس التي بني عليها هذا النظام؟ وما هي اهم مراحله؟ وهل استطاع تجاوز كل المخاطر والمناورات التي واجهته ؟

96- **السيادة الشعبية:** وفق هذه النظرية تعد السلطة ملكًا لجميع أفراد الشعب السياسي، ومن ثَم، تكون سلطة الدولة حقًا لكل الأفراد بالغي سن الرشد السياسي في ممارسة هذه السلطة سواء أكان ذلك بصورة مباشرة عن طريق الاستفتاء أو غير مباشرة عن طريق ممثليه المنتخبين.https://political-encyclopedia.org

97- **البيروقراطية:** اتجاه رسمي يهدف إلى تنفيذ الوظائف المرجوة مع التزام التخلي عن الإنسانية والتمسك بالشكليات دون أدنى اعتبار لما قد ينجم عن هذا الاتجاه من آثار ونتائج."

كما يُعرِّفها بعضُ المختصين البيروقراطية بأنها: "نمطٌ إداري يتمسك بالشكل دون المضمون ويتسم بالتخلُف الإداري وكُثرة التعقيدات والإهمال والتحيُز." https://political-encyclopedia.org

1ــ المبحث الاول: طبيعة النظام السياسي للجزائر 1962- 1965 و أسسه.

1- 1 ـ المطلب الاول: طبيعة النظام

غداة الاستقلال، وبعد تولي بن بلة السلطة، كانت الحياة السياسية لا تخلو من بعض المؤشرات التي كان من الممكن أن تحدث تصور لحكومة ائتلافية بحيث اقترح " بومعزة " أمام المجلس الوطني لائحة تنص على أن:

" رئيس الحكومة و الوزراء مسؤولون أمام المجلس الوطني الذي يمكنه سحب الثقة من الحكومة بأكملها، جزء منها أو لوزير من وزرائها " لكن هذه اللائحة التي تعطي طابعا برلمانيا لنظام الحكم لم يتم قبول نصها من قبل أعضاء المجلس الذين يعينهم أساسا الحزب الذي يسيطر عليه أعضاء تنفيذيين، وبالتالي كان شكل النص كالتالي : "إن المجلس يعين رئيس الحكومة الذي بدوره يعين أعضاء حكومته ويقترح برنامجه أمام المجلس"

وبناء على ذلك قدم بن بلة ترشحه الذي فاز ب 111 صوت من 155 صوت وبدأت حكومته ممارسة أشغالها في 29 سبتمبر1962 [1] .

تعاظم سلطة رئيس الحكومة كانت تظهر من خلال قراءة النظام الداخلي للمجلس الوطني بحيث تنص المادة 131 على امكانية رئيس الحكومة أن يطلب منح الثقة بالتصويت على نص أو برنامج.

وفي المادة: 132 " على النائب الذي يود استجواب الحكومة. أن يعلم رئيس المجلس الوطني خلال جلسة علنية ، وأن يحصل على توقيع 50 نائبا. "

ونلاحظ أن هذه المادة تهدف إلى جعل معارضة النائب للحكومة مهمة صعبة أو مستحيلة وقد كان المجلس يوافق على كل المشاريع التي تقدمها الحكومة ، وبذلك كرس تبعيته لها، وكرس ممارسة الوظيفة التنفيذية بكل حرية ، مما جعل النظام برلمانيا في الظاهر رئاسيا عمليا لما كان يتمتع به رئيس الحكومة من صلاحيات واسعة .

ازداد الصراع حدة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بعد عرض مشروع دستور 1963 مما دفع برئيس الهيئة التشريعية فرحات عباس الى تقديم استقالته احتجاجا على الممارسات المنافية للقانون والدستور ودفع ببن بلة الى

1 ــ السعيد بوشعير **" النظام السياسي الجزائري"** ص 43

التصريح: **"إنه ليس من المعقول أن يتحول هذا المجلس إلى ميدان دائم للنقاشات خاصة إذا كانت هذه الأخيرة قد سبق وأن دارت داخل الحزب "** فهذا التصريح يعني بوضوح أن الحكومة هي التي تتحكم في المسار العام لنشاط المجلس عن طريق هيمنتها على الحزب خاصة وأن بن بلة هو الذي يتربع على الأمانة العامة له، فالمجلس يخضع للحزب الذي يخضع بدوره لرئيس الحكومة[1] .

وبذلك نجد ان رئيس الجمهورية جمع كل من رئاسة الحكومة وأمانة الحزب وحتى الهيئة التشريعية والقضائية بصفة غير مباشرة، وإقصائه للمعارضة الحزبية التي اقامها كل من حسين ايت أحمد ومحمد بوضياف، وسيستمر الوضع على حاله مع فترة هواري بومدين خاصة بعد حل المجلس التأسيسي وامانة الحزب والحكومة في أعقاب المحاولة الانقلابية الناجحة في 19 جوان 1965.

وعليه يتضح من خلال هذه الواقعة أن النظام الجزائري من النوع البونابرتي بالمفهوم الماركسي كما يؤكد الباحث **عمور** حيث هذه الاطروحة، أي ان رئيس الدولة يضمن الاستقرار بين الطبقات والجماعات الاجتماعية الضعيفة، ويذهب هؤلاء الكتاب الى نعت الدولة الجزائرية بالدولة البرجوازية[2] ولكن بتحفظ شديد لان الجزائر لم تتحول بعد الى مجتمع برجوازي على الرغم من الصراعات الموجودة داخل طبقاته الاجتماعية وعلى رغم وجود طبقة برجوازية فان هذه الاخيرة مازالت شابة وتفتقد تقاليد تنظيمية وتعبيرا سياسيا ولديها تقاليد برجوازية ضعيفة، وهو ما يدفع بها الى البحث عن سلطة قوية لتأكيد هيمنتها تجاه باقي الفئات والطبقات الاجتماعية كطبقة متميزة ومهيمنة تحاول فرض ايديولوجيتها وتنظيمها كأداتين شرعيتين للمجتمع ككل[3].

كما يقر الباحث التونسي الهرماسي في تحليله لطبيعة الحكم في الجزائر بأن دراسته ليست بالعملية السهلة نظرا لغموضه الكبير، والطابع السري للمداولات

---

1 – **H . ADDI ". L'Impasse du populisme, l'Algérie, collectivité politique et l'Etat en construction, P 74.**

2 ـ **الدولة البرجوازية:** هي نمط من أنماط التسيير تعتمد على مبدأ تدخل الدولة للتوفيق بين الطبقات المجتمع خصوصا الطبقة المستثمرة (البروليتاريا) وخضوع طبقة الأقلية (البرجوازية) بشكل سلمي للأكثرية (البروليتاريا)**.**https revsoc.me,/theory

3ـ علي بوعناقة ودبلة عبد العالي، **نفس المرجع** ، ص 213

السياسية، ومع ذلك يؤكد على النظام الجزائري قريب كثيرا من النمط التعبوي كمبدأ سياسي واجراء نظامي على عكس النظام المغربي القريب من النظام المصالحي، في حين يزاوج النظام التونسي بين الاثنين، حيث يقوم النظام التعبوي هذا على استخدام الوسائل والشعارات الايديولوجية والشعبوية[1]، وحتى اساليب الاكراه في عملية البناء الوطني والتنمية الاقتصادية، كما انه الاكثر قدرة على ضبط وتخفيف وحتى كبت مصادر الضغوط الداخلية وحتى الخارجية، و يعمل على تدجين والغاء كل حركة مناوئة له باحتوائها أو إلغائها وافسادها ، أما عن الأساليب التي يستخدمها هذا النظام لتعبئة الجماهير فيركز على المؤتمرات والمسيرات الشعبية والحملات الدعائية[2].

وينظر النمط التعبوي الى الحكومة على أنها سلاح تنظيمي، يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع وتغيير اسسه مما ينتج عنه ظهور نظام جديد من الولاءات والافكار تصبح هي الاطار المعياري للمجتمع الجديد، فيقوى التأكيد على النفوذ التفاضلي، وعلى الولاء الكامل وعلى المرونة التكتيكية وتوحيد النهج الايديولوجي وتخصصه، في حين يتحول الحزب ومنظماته الى أدوات مركزية للتعبير والتغيير .[3]

أما من حيث علاقة السلطة بالشعب في نظام بن بلة، فكانت تصنعها الايديولوجية الشعبوية الحادة ، فبن بلة من حيث خطاباته يعتبر نفسه الحامل الوحيد لأمال الشعب الجزائري وتمنياته ، والرجل الوحيد الذي يمكنه تحقيقها ، فجعل من صفة الوطنية صفة "بن بلية "تتوقف عند شخصه فقط ، حتى أنه قال في أحد خطاباته: **" تريدون أن أقول لكم، إنني الأمل الوحيد للجزائر**[4] **"** حيث نجده يتجسد بشخصه داخل السلطة، ويجعل من الشعب النواة الرئيسية لخطاباته الموعودة .

1- **الشعبوية Populism** : تيار سياسي يقوم على "تقديس" الطبقات الشعبية في بلد ما، ويتبنى خطاباً سياسياً قائماً على معاداة مؤسسات نظامه السياسي ونخبه المجتمعية، ويستخدم السياسيون والأحزاب مفهوم الشعبوية لجذب الجماهير للوصول إلى السلطة والحفاظ عليها، وكانت بدايات الشعبوية مرتبطة بالتوجه السياسي الاشتراكي والمطالبة بحقوق الفلاحين، ثم تطورت إلى حركات اجتماعية سياسية ذات توجهات قومية ويمينية، ويركز الشعبويون على عواطف الناس وغرائزهم في كسب الشعبية، بإثارة موضوعات تتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية ليركزوا انتباه المواطنين والرأي العالمي حولها كقضايا جوهرية وأساسية، بالرغم من أنهم لا يقدمون الأدلة والوقائع التي تثبت صحة أفكارهم https://political-encyclopedia.org

2- الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1987 ص 87 -99.

3 - الهرماسي، **نفس المرجع** ، ص 100.

4 - **Le monde , du 17/9/1963 . P 63 .**

أما الاكاديمي الفرنسي ناير ينطلق في تحليله للنظام السياسي الجزائري على رفض الاطروحتين السابقتين خاصة **الدولة البونابرتية**، حيث يعتبر النظام الجزائري شديد التعقيد والوصف ولا يتماشى مع الاطروحة البونابرتية، فرئيس الدولة ليس سلطان تقليديا بالمعنى الفيبري، وإنما يرتكز تناوبا على مجموعة ضغط معينة وهي جماعة العسكر التي اتت به، لذلك يعتبره من النوع العسكري البيروقراطي، وهو شبيه في كثير من الحالات بالنظام الناصري في مصر.

أمَّا (يفصح)فينطلق في دراسته حول طبيعة السلطة في الجزائر من فكرة أساسية، وهي أن طبيعة الحكم من النوع البيروقراطي العسكري ويتفق في ذلك الى حد كبير مع الطرح النايري (ناير) حيث تدار البلاد بدكتاتورية بيروقراطية عسكرية، تعطل فيها كل الهيئات والسلطات وتجمع كلها في يد هذا الجهاز، حتى الحزب الذي من المفروض لعب دوره كوسيط بين الشعب والنظام، تم ابعاده وتحجيم دوره، فكل رئيـــس عند مجيئـــه يعتمد على جماعة عسكرية معينة، تخلف الجماعة والنظام السابق ، ليست بالضرورة تكون متجانسة ، الرابطة الوحيدة التي تجمعهم هي المصالح الضيقة في اغلب الاحيان [1]، أما عن مميزات نظام بن بلة فقد توفرت فيه جميع هذه الخصائص ، يضاف لها الطابع الشعبوي الذي يعد أهم خاصية ميزت هذا الحكم ويظهر ذلك في معظم تصريحاته وخرجاته الاعلامية ولعل أبرز هذه التصريحات ... "إن نضالنا الحالي موجه ضد البرجوازيين أمثال " بن قانة " **... هؤلاء نخصص لهم حمام ساخن يذيب الدسم الذي اكتسبوه عن طريق نهب الشعب "** ... [2] كما اكد في تصريح آخر **"...أعدكم بأنه خلال أربع سنوات ، الاشتراكية ستسمح لكل الجزائريين أن يعيشوا ، معيشة محترمة..."** [3]

إن الشعبوية ايديولوجية سياسية اقتصادية متناسقة تعمل على أن الطبقة الحاكمة تقرر باسم الشعب دون أن يشارك هو ذاته في القرار، فالشعب دوره هو التغذي بهذه الايديولوجية فقط حيث تعتمد هذه الايديولوجية على الأسس التالية :

1-الأسس الدستورية : أن السيادة هي سيادة الشعب.

1 Abdelkader Yafsah, **La question du pouvoir en Algérie**, Ed ENAP Alger ,1990, pp 326 -359.

2 -**Discours du 10 avril 1963 ,ministère de l'information et de la culture, Alger 1979**

3**-Discours du 11/01/1963 .**

2-الأسس الاجتماعية : تعميق قيم التشابه وإبعاد قيم الاختلاف ، نفي وجود الطبقات و التناقضات بينها.

3-الأسس المؤسسية : والمتمثلة في الحزب الواحد، فالمعارضة السياسية هي عدوة الأمة.

كل هذه المميزات متوفرة في النظام السياسي الجزائري وفي خطابات بن بلة، بحيث في كثير من الأحيان كان يسبق بالحديث عن المشاريع، بدون الاهتمام في الواقع بوسائل تحقيقها فالأهم هو مخاطبة الشعب بها واثارة حماسه وهتافاته الشيء الذي كان يسعده كثيرا، أكثر من مصير تلك المشاريع ذاتها[1].

أما ميدانيا فقد اوضحت خصائص هذا النظام في العديد من الممارسات ولعل اهمها محاربة ظاهرة ماسحي الاحذية الصغار، حيث لجأت سلطة بن بلة الى تجميع هؤلاء الاطفال من ابناء المجتمع المحرومين وتم ارسالهم الى مراكز تربوية متخصصة، ومحاربة ظاهرة البرجوازية التي استولت على تراث الكولون وذلك بإصدار مراسيم معظم الصفقات .[2]

تشخيص السلطة وهو اسلوب يقوم على تجميع وتركيز السلطات بشكل مفرط والتدخل في اختصاصات الغير من المؤسسات والاشخاص المسؤولين وتجلى ذلك من خلال استيلاء مؤسسة الرئاسة على العديد من العديد من الهيئات والمؤسسات مثل مديرية التخطيط ومديرية التكوين ومديرية الدراسات الاقتصادية والمكتب الوطني لتسيير الاملاك الشاغرة، والديوان الوطني للاصلاح الزراعي، بحجة تحسين الفاعلية في التسيير .

هذا على مستوى المؤسسات، أما على مستوى الافراد فقد جمع بن بلة بالاضافة الى الرئاسة ورئاسة الحكومة العديد من الوزارات الحساسة ولعل اهمها وزارة المالية والداخلية والاعلام ، والامانة العامة للحزب[3] .

كما يضيف الدكتور بلحاج بأن نظام بن بلة لم يكتفي بالشعبوية فقط، وانما تعداها الى الاستهانة واحتقار المؤسسات والعبث بها احيانا، ولعل من الامثلة الحية

1- A . YEFSAH, **La question du pouvoir en Algérie**, op cit , P 110, 111.

2- صالح بلحاج، **ازمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، دار قرطبة الجزائر 2006، ص 154.

3- صالح بلحاج، نفس المرجع، ص 164

على ذلك هو تجاهل المؤسسة التشريعية واصدار العديد من المراسيم الرئاسية ، تعطيل الدستور واعلان الاحكام العرفية منذ شهر اكتوبر 1963 الى غاية 19 جوان 1965.[1]

وخلاصة لهذا التحليل للنظام السياسي الجزائري، يمكن القول ان النظام الجزائري يغلب عليه النوع الشعبوي في الظاهر، العسكري البيروقراطي باطنيا، خاصة في سنواته الأولى من الاستقلال، تسيطر عليه طبقة الجيش التي تعد اللاعب الاساسي في هذا النظام، مثله مثل معظم الانظمة السياسية في دول العالم الثالث المستقلة حديثا، حيث بسط سيطرته على كل مفاصل الدولة ومؤسساتها .

فمنذ الفترة التي سبقت الاستقلال بقليل بسطت قيادة الجيش الممثلة في قيادة الأركان سلطتها على معظم مؤسسات الثورة الرئيسية خاصة المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة، ووضع بذلك اللبنات الاولى لهذه المنظومة بعد الاستقلال والتي أضحت واقعا ملموسا مع اعتلاء الرئيس أحمد بن بلة الذي استولى على معظم السلطات كرئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والامانة العامة للحزب، بحكم ان هذا الحزب يمثل الشرعية الثورية والتاريخية للبلاد، لكن دخول هذا الاخير في صراعات هامشية على السلطة أضعف دوره وابعده نهائيا عن الحكم في 19 جوان 1965.

المبحث الثاني: إيديولوجية النظام ومنطلقاته

تمثل الدولة وبناؤها في المخيال الجماعي للجزائريين محور الأمل لأي مشروع تنموي ونهضوي والهدف الاسمى الذي سعت اليه كل فئات المجتمع الجزائري بكل اطيافه ونخبه ، كيف لا وأن ثمن استرداد وبعث هذه الدولة الجزائرية كان غاليا، حيث سقطت في سبيله الملايين من الشهداء و الأرواح الزكية، على مدى 132 سنة من الاستعمار الغاشم .

وقد كان موضوع بناء هذه الدولة محل اهتمام الحركات الوطنية انطلاقا من عهد الأمير عبد القادر إلى برنامج طرابلس مرورا ببرامج معظم الحركات السياسيـــــة، و تجسدت في اكثر من ميثاق وبيان، مثل بيان أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، ميثاق طرابلس، وظل موضوع بناء الدولة وأهدافه حاضرا في الأنظمة

1- نفسه، ص 163.

السياسية المتعاقبة في حقبة الاستقلال، على الرغم من تنوع تصورات النخب لكيفية عملية البناء وأهدافها.

لقد تأثر واضعوا المؤسسات السياسية في الجزائرية بعد الاستقلال بالخلفيات الفكرية لمؤسسات الثورة وممارساتها، المتمثلة في جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، والحكومة المؤقتة، وكذا طبيعة العلاقات الموجودة بين هذه الهيئات وأنماطها.

كما تركت أنماط العلاقات تلك تأثيرات بارزة في الحقبة الأولى لبناء مؤسسات الدولة الجزائرية وقيادتها، كما تأثر أولئك المهندسون، من جهة أخرى، بالتراث السياسي العالمي وخصوصا منه اليساري مثل أفكار الثورة الفرنسية، والأنموذج السوفيتي والديمقراطيات الشعبية، والتجربة الصينية واليوغوسلافية والمصرية. وقد لوحظ ذلك جليا في أدبيات مواثيق ودساتير بناء الدولة الجزائرية والمؤسسات المنبثقة عنها.

والسؤال المطروح ماهي أهم النصوص والمواثيق التي بُنيت عليها أُولى فترات الاستقلال ؟ وكيف وضعت ؟ وماهي أهم مضامينها؟ وهل احترمت من طرف السياسيين؟

المطلب الاول: دستور 1963

تتطلب عملية بناء الانظمة السياسية مجموعة من الأسس والقواعد وحتى الاعراف المنظمة لها حتى تصيغ بدقة منظومتها القانونية، التي يخضع لها كل افراد الشعب من حكام ومحكومين يطلق على هذه المنظومة إسم الدستور الذي يعرف على أنه **" مجموعة القواعد القانونية التي تنظم أسس تكوين الدولة ومقومات بنائها ، والقواعد التي يقوم عليها نظامها ".**[1]

ويعود إنشاء الدساتير وصياغتها في العادة وكما هو متعارف في العموم إلى الجمعيات التأسيسية تخول لها صلاحيات القيام بتلك المهمة، وتتعين هذه العملية كلما رغبت أية دولة أن تتزود بنظام سياسي جديد.

أما فيما يخص النظام الجزائري فقد جاءت مسودة أول دستور جزائري بطلب من الرئيس أحمد بن بلة، حيث تم تقديم مشروعه داخل المجلس للمناقشة الشكلية يوم

1- د حسن البحري، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص 17.

24 أوت 1963، ثم التصويت الشكلي عليه يوم 28 اوت 1963 ، وذلك بعد تصويت 139 نائب بنعم وامتناع 23 نائب الذي صوت بلا والغاء 8 اصوات من أصل 170 ناخب[1] .

وقد افتتح نص هذا الدستور بديباجة تاريخية حول الظروف التي عاشها الشعب الجزائري طيلة 132 سنة تحت نير الاستعمار الفرنسين. ثم انتقل لتحديد المبادئ والمعالم الكبرى للجزائر التي اكد فيها على انها جزء من المغرب العربي والعالم العربي وافريقيا (المادة 2) وأن الإسلام دين الدولة (المادة 4) وأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة(المادة 5) وتبني الأيدولوجية الإشتراكية(المادة 26)، والقضاء على أشكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان بتحطيم الهياكل والبنى الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار وذلك بالقيام بإصلاح زراعي .[2]

كما حدد الدستور طبيعة المؤسسات السياسية الأساسية والعلاقات التي تحكمها وكيفية شغلها، وشكل الدولة والحكومة، حيث نص الدستور على بناء دولة موحدة قوية وفاعلة .ويتميز النظام السياسي بوجود ثلاث مؤسسات رئيسية تشغل المسرح السياسي وهي :الجمعية الوطنية المشكلة من غرفة واحدة، ورئيس الجمهورية، والحزب الوحيد : حزب جبهة التحرير الوطني.

ففيما يخص الهيئة الاولى تنخب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام السري، أما مهامها فتمثلت في التصويت على القوانين ومراقبة نشاط الحكومة ، ويمثل بذلك عن الارادة الشعبية (المادة 28)

أما الهيئة الثانية فتتمثل في رئيس الجمهورية حيث منحه الدستور صلاحيات هامة ومعتبرة بينما ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام السري، ويتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة، حيث يمسك كل خيوط الجهاز التنفيذي، فهو يعين أعضاء الحكومة، ويضع الجيش تحت تصرفه والإدارة ويوقع الاتفاقات والمعاهدات (المواد من 39 - 59) .

1- إبراهيم لونيسي :**الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 ، ص 99 .

2- دستور الجزائر 1963

وتمثل الهيئة الثالثة المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعد طليعة المجتمع دورا معتبرا في تعيين الشخص الذي يعرض على الاستفتاء العام ليتولى بعدها رئاسة الجمهورية .كما يقترح المترشحون للإنتخابات النيابية .

وقد نص الدستور كذلك على إنشاء بعض الهيئات التابعة الأخرى كالمجلس الدستوري، والمجلس الأعلى للقضاء، والمجل الأعلى للدفاع، والمجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي.[1]

وأهم الملاحظات المسجلة على بنود هذا الدستور نلخصها في هذه النقاط:

1 ـ يعد دستور 1963 المرجعية لمعظم دساتير الجزائر المستقلة خلال فترة الاحادية الحزبية باستثناء بعض التعديلات البسيطة التي صاغتها الظروف المحيطة للدساتير اللاحقة ، حيث كلها تعتمد النظام الرئاسي المشدد وتكرس نظام الحزب الواحد [2]

2ـ ضبابية وتداخل في الصلاحيات حيث نجد رئيس الجمهورية هو المسؤول عن الحزب وهذا الاخير هو مقرر سياسة الأمة ومراقب للهيئة التشريعية، وهذه الأخيرة تراقب العمل الحكومي المسؤول عنها والوحيد هو رئيس الجمهورية المسؤول عن الحزب في نفس الوقت، كما أن الحزب هو الذي يقدم ويرشح النواب. وبالتالي تبدو الامور غامضة كما يقر بها السعيد بوشعير .[3]

3ـ تداخل الصلاحيات في الهيئة التشريعية يبدو جليا في المادة (49) ، وتبين لنا مدى الترابط الوثيق، إن لم نقل سلبيات الترابط بين السلطة السياسية(الرئاسة)والسلطة التنفيذية، وأدى إلى سيطرة الرئيس على مهام السلطة التشريعية التي أصبح نوابها تحت رحمة الحكومة والحزب خوفا من مقصلة تطبيق المادة(30) بإسقاط النيابة عنهم باقتراح من الهيئة العليا لجبهة الممثلة في المكتب السياسي.وبالتالي السلطة التشريعية كانت مجرد هيكل بدون روح تحت رحمة السلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية الامين العام للحزب الذي يعين التشكيلة النهائية للغرفة التشريعية في الانتخابات القادمة .[4]

1- دستور 1963

2- رابح لونيسي، **نفس المرجع** ، ص 89.

3- سعيد بوشعير، **نفس المرجع** ، ص53.

4 - رابح لونيسي، **نفس المرجع** ، ص 89

4- عدم تعرضه لصلاحيات السلطة التنفيذية، ربما يعود إلى إهمال متعمد من طرف بن بلة لجعل سلطاته الواسعة والمطلقة على وزرائه ما دام أنه هو المسؤول الوحيد أمام الجمعية الوطنية، فهو مالك التصورات والنظريات، فليس هناك الأجدر منه بالتطبيق، ومن جهة يمكن الإيحاء إلى جعل وظيفة الممارسة واحدة من طرفه لسلطتين متطابقتين حسب مفهومه السلطوي الفردي للحكم[1].

المطلب الثاني: ميثاق 1964

يعد الميثاق الوطني لسنة 1964 الوثيقة الثانية حيث حمل جملة من التوجيهات السياسية والايديولوجية التي حددت مسيرة تطور المجتمع الجزائري وعلاقته بالسلطة وهو عبارة عن مجموعة من المحاور الكبرى والإرشادات السياسية والوصفات الإيديولوجية التي يستضئ بها قادة الدولة والمجتمع في عملية بناء الدولة الحديثة التي ينبغي أن تستجيب لطموحات الجماهير الواسعة المناصرة للثورة وبناء الاشتراكية .

وقد تمخض هذا الميثاق عن اجتماع مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في أفريل1964 والذي حضرته مختلف المنظمات الوطنية من جل المناطق الوطن . والذي تضمن ثلاثة اجزاء كبرى، والتي نستعرضها فيما يلي :

1- الجزء الأول: و تمحورت فكرته حول الثورة الاشتراكية ، حيث تم فيه استعراض نبذة تاريخية للبلاد في ظل الاستعمار الفرنسي طيلة 132 سنة واثاره على البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد واختتم بتحديد الاسس الايديولوجية للثورة الجزائرية التي عرفت تحولا واضحا نحو الاشتراكية فرضتها ظروف استلاء الفلاحين والعمال على مختلف وسائل الانتاج في اطار ما يسمى بالتسيير الذاتي بمقتضى مراسيم مارس 1963.[2]

2- الجزء الثاني: عالج مشاكل عملية الانتقال ومهام البناء الوطني حيث تم فيه حصر أهم المشاكل التي تحول دون تحقيق تنمية شاملة والتي حددها أساسا في الرأسمالية الوطنية المتحالفة مع الرأسمال الاجنبي أو ما يسمى بالبرجوازية البيروقراطية لذلك لا بد من وضع حد لهذا المشكل العويص الذي يحول دون تحقيق الثورة الاشتراكية، واستغلال الامثل للإمكانيات المتاحة وتشجيع الادخار الوطني وتطوير قطاع

1- جمال بلفردي، **نفس المرجع** ، ص 81.
2- رابح لونيسي، **نفس المرجع** ، ص 80

الضرائب بغية التخلص من المساعدات الخارجية ومواصلة الاصلاح الزراعي، وتشجيع التصنيع الثقيل، وتأميم التجارة الخارجية، وانتهاج التخطيط الاقتصادي التي هي من صلب الاهتمامات والمهام الاقتصادية للإنجاز الاشتراكي، وهذا كله من أجل تحقيق مطامح الجماهير .[1]

3- الجزء الثالث: ركز على تحديد ادوات إنجاز الاشتراكية والتي فيها على حزب جبهة التحرير الوطني ومنظماته الجماهيرية لقد كان هدف مقرري ميثاق الجزائر إقامة نظام حزب وحيد قوي، وتمكين الرئيس من صلاحيات كبيرة بجمعه بين منصب الأمانة العامة للحزب ورئاسة الجمهورية، وتمكينه من عناصر الاقتدار الرسمية التي حطمتها لاحقا عناصر الاقتدار الفعلية (قيادة أركان الجيش) أي أن رئيس الدولة الذي هو الرئيس والأمين العام للحزب في آن واحد، وتحقيق لقاعدة أولوية الحزب على الدولة كما أشار الميثاق كذلك إلى مهام المجلس الوطني الذي يمثل الشعب الذي يمارس سيادته خلاله وبواسطة الجماعات المحلية .[2]

لقد مثل الدستور والميثاق السندين السياسيين والأيديولوجيين للنظام السياسي الجزائري في هذه المرحلة لبناء الدولة الحديثة، التي افترض فيها تجسيد طموح الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين فرض عليهم الاستعمار الفرنسي حياة البؤس والحرمان والإذلال، وسيطرت على أذهان القيادة الجزائرية، عند وضعها الوثيقتين، فكرة التنمية وبأسلوب اشتراكي، وأن الآلية التي تقوم بذلك هي تجنيد الجزائريين تحت قيادة حزب وحيد طلائعي يسير الدولة والمجتمع معا، إنه حزب جبهة التحرير الوطني الذي ينبغي أن يقود ويوجه مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع وبلا منافس، وهكذا فقد رأت القيادة الجزائرية لفترة ما بعد الاستقلال أن بناء الدولة الحديثة يقتضي توحيدا أيديولوجيا تحت الاشتراكية وتوحيدا سياسيا تحت مظلة حزب جبهة التحرير الوطني، لأنه لا تحقيق لتنمية المجتمع الجزائري وتحقيق المساواة فيه، إلا بتحقيق الوحدة السياسية والوحدة الأيدولوجية.

المبحث الثالث: أسس النظام

1- رابح لونيسي ، **نفس المرجع** ، ص 82.
2- **نفسه** ، ص 83.

تعد المؤسسات السياسية الركائز الاساسية لبناء أي نظام سياسي وذلك لكونها تعطيه الديمومة وتمكنه من اداء وظائفه السياسية والادارية ، كما تمثل الترجمة العملية لقيم الفاعلين السياسيين الذين يديرون شؤون السلطة، بحيث لا يمكن تصور دولة بدون مؤسسات سياسية، ولا بمكن الحديث عن دولة مستقرة دون مؤسسات فاعلة ورشيدة وتحظى بقدر معتبر من الشرعية، تمكنها من كسب دعم الموطنين وتأييدهم لسياساتها.

ولما كانت الحاجة ماسة إلى بناء الدولة، لتلبية المتطلبات الضرورية لاستمرار الحياة الاجتماعية والوجود الإنساني وصيانة أمنه وبقائه، وازدهار تجاربه، اهتم الفكر الإنساني بأنماط هذا البناء، والتفنن في مكوناته وآليات عمله، لتحقيق المزيد من فاعليته، خصوصا في الدول حديثة الاستقلال، التي سلبت كرامتها و سيادتها وطمست شخصيتها، وغيبت هويتها وكينونتها كحالة الجزائر، التي تعرضت لاستعمار استيطاني استدماري، عمل على مسخ هويتها وضمها قهرا، واستولى على ثرواتها وممتلكاتها، ونفذ فيها مجازر وحشية وبشعة.

المطلب الاول: مؤسسة الجيش

تعد مؤسسة الجيش إحدى أهم المؤسسات الريادية التي ساهمت في تشكيل الانظمة السياسية في دول العالم الثالث حديثة الاستقلال، لذلك تعد دراستها المفتاح الاساسي لفهم معظم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميزت هذه الدول خصوصا في المراحل الاولى من الاستقلال، وعليه أيقنت فرنسا هذه الاهمية مبكرا وعملت على وضع برامج تدريبية لتكوين العشرات من الاطارات العسكرية مع نهاية فترة الخمسينات في تربصات قصيرة ومنحهم ترقيات سريعة لهم في كليات سان دهورت وسان سير حيث فتحت ابوابها للجزائريين بعد قيام الثورة بسنتين، ووصل عدد الضباط الأفارقة في هذه المدارس حوالي 500 ضابط،[1] وتم تدعيم هؤلاء بالآلاف من قوات المحلية ،[2] الامر الذي نتج عنه تضاعف تعداد الجيش الى ما

ـ مولود حمروش ، **الظاهرة العسكرية في افريقيا** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981 ، ص ص 23- 24 .1

2 ـ **القوة المحلية**: هي قوة عسكرية تتشكل من الجنود الجزائريين الذين سرحوا من الجيش الفرنسي أومن الحركة والقومية بلغ عدد أفرادها 40000 رجل يقودهم ضباط جزائريون ينتقون من داخل الجيش الاستعماري ، كلفت هذه القوة بالحفاظ على الامن ووضعت تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة بقيادة عبد الرحمان فارس ، أنظر : د محمد العرب الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر ، ج 2** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1999، ص 197.

يقارب 120 الف جندي، وإقصاء العديد من الضباط الوطنيين لأسباب واهية،[1] أحيانا بسبب مسالة التشبيب وأحيانا أخرى عوامل متعلقة بالإغراءات والاعتراف بالجهد المبذول الى غير ذلك من الحجج التي أبعدت الكثير من الوطنيين واحالتهم على التقاعد أو المعاش .[2]

لقد كانت الحكومة الفرنسية تراهن على أن تكون القوة المحلية هي نواة الجيش الجزائري بعد الاستقلال وتتحول تدريجيا الى واحدة من مصادر الاساسية للسلطة، خاصة بعد بروز الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان، وذلك في ظل الطموح الكبير لهذه الاخيرة في لع ب دور مستقل وقائد في النظام السياسي الجديد، اذ تسند الحكم لرجل مدني محدود الصلاحيات، لا يمكن التصرف دون الرجوع لها في كل صغيرة وكل كبيرة .

وعليه بعد تشكيل مجلس الثورة في 22أوت 1962 والزحف على العاصمة في 30 اوت من نفس السنة ، أعلن العقيد هواري بومدين عن تحويل جيش التحرير الوطني الى الجيش الوطني الشعبي، وذلك بعد دمج كل قوات الداخل مع قوات الخارج التي كانت مرابطة على الحدود الشرقية والغربية بما فيهم الضباط الذين عملوا ضمن الجيش الفرنسي الذين لم تكن لهم آنذاك طموحات سياسية بارزة، وبعد فوز بن بلة برئاسة الحكومة ، تفرغ الحليفان الى تنفيذ برنامج طرابلس، حيث اختص بن بلة بتوجيه السياسة الخارجية والاشراف على تجربة التسيير الذاتي واعادة بناء الحزب كقوة طلائعية ، في حين اختص هيئة الاركان بتنظيم البيت الداخلي وذلك بتطوير الجيش وتكوين جهاز الدولة حديث وثوري وفق ما نصت عليه نصت على: تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني و درع الثورة، في المحافظة على استقلال الوطن و سيادته، و القيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد و سلامتها، و حماية مجالها الـجوي و مسـاحتها الترابية و مياهها الإقليمية و جرفها القاري و منطقتها الاقتصادية الخاصة بها.[3]

1 - رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة ، ط2 ،2011، ص 66.
2 - **نفسه**، ص 198.
3- أنظر: المادة 82 من دستور 1976

لقد سيطرت قيادة الجيش وأضحت لها اليد الطولي في سياسة البلاد خلال هذه الفترة وهو أمر طبيعي، لأن بومدين وجماعته هم من استولوا على السلطة وأتوا ببن بلة الى الحكم على ظهر الدبابات فأضحى تحت رحمتهم، وبالتالي ازداد نفوذهم في الاجهزة الادارية مما جسد فكرة الاعتماد على الجيش في الهيئة التنفيذية، حيث حظي بسبع وزرات من ضمن 18 وزير في الحكومة الاولى وثمانية في الحكومة الثانية، خاصة الوزارات السيادية كوزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة التربية والسياحة ، مستغلا في ذلك الظروف ا لامنية والسياسية المتردية التي كانت تمر بها البلاد على الصعيد الداخلي (حركات المعارضة) ، أو الخارجي (حرب الرمال) [1].

فعلى الصعيد الداخلي كان للجيش دور كبير في القضاء على الصراعات الداخلية التي بدأت تأخذ طابعا جهويا وإثنيا يدفع على الفتنة والتقاتل المفضي على المآسي وتمزق الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماع، ليس في مقدور أي كان أن يضع حدا لتلك الانزلاقات، ما عدا جيش قوي منظم ومتماسك، وقد توفر ذلك في جيش التحرير الذي تولى المهمة بغض النظر عن الأساليب التي أدار بها تلك العملية.

أمّا على الصعيد الخارجي فهناك عنصر آخر ساهم في تعزيز مكانة الجيش في الجزائر، وهو دفاعه عن وحدة التراب الوطني وسلامته من الانتهاك والاغتصاب عشية الاستقلال، فقد رد الجيش الجزائري ببسالة منقطعة النظير الهجوم المغربي الظالم على الراضي الجزائرية وحافظ على آمالها ولامتها، وكذلك فعل مع انتهاك التونسيين لأجزاء من أراضي الجزائر الشرقي، وكان هذا الدور مدعاة لاعتزاز الجزائريين بدور جيشهم الوليد والناشئ، وعزز مكانة الجيش في تسيير أمور الجزائر وتوسع أدواره ووظائفه.

أما عن الاسباب التي جعلت من الجيش محورية في جهاز السلطة فقد لخصها الدكتور نور الدين زمام في النقاد الاربعة التالية :

أ - ضعف النخب والقوى والتنظيمات السياسية الأخرى التي كانت تدين بالولاء لمؤسسـة الرئاسة بوجه عام، وللرئيس من بلة بوجه خاص .

1- محمد بوضياف ، **مستقبل النظام الجزائري** ، اطروحة دكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2008 ، ص84.

ب - قدرة الجيش على درء أي محاولة للتقليص من نفوذه أو اللعب من دونه، وحرصه على التأكيد على أنه هو صاحب المرجعية في الحكم.

ج- قدرته على المناورة، وتعبئة مختلف الأجهزة والفئات الطبقية التي تبحث عن النفوذ تحت مظلته، وتفوقه في مضمار اكتساب التأييد اللازم لإنجاح مسعاه، فلم يقدم على الزحف على قصر الرئاسة إلا في اللحظة التي حصل فيها على دعم كل الجماعات المتميزة، قوى الأمن البرجوازية، البيروقراطية، وقطاع واسع من البرجوازية الصغرى.

د- وفي الأخير كشف هذا التحرك عن تفرد هذه المؤسسة بالقوة، وعن استقلاليتها فهي تتحرك وفق ما تمليه عليها مصالحها وتخوفاتها الخاصة، ولا تخضع لأية جهة كانت سياسية أو اجتماعية ولذلك أكدت الابحاث العلمية الاكاديمية على ضرورة دراسة المؤسسة العسكرية على أنها تشكل بنية هيمنة .[1]

استشاط بن بلة من هذا النفوذ المتزايد للجيش خاصة بعد بروز تعارض حول العديد من القضايا الوطنية المطروحة بين الطرفين كقضية التسيير الذاتي، وقضية اشراف سلطة الحزب على الجيش وقضية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وقضية كوطة الجيش في الحكومة الثالثة، حيث انتقل بن بلة من سياسة الدفاع الى سياسة الهجوم ضد الجيش ووضع حد لهذا التحالف الذي كانت قد املته الضرورات الظرفية، وانفجر الوضع خاصة في ظل الحالة الجزائرية التي نجد فيها دائما أن الطرفين الممثلين في الرئيس والجيش يتصرفان دائما بطريقة توحي ان الاخر تابع له، حيث يسعى الرئيس دائما الى تقليص نفوذ الجيش الذي كسب معركة المواقع عن طريق جماعة وجدة في المناصب الحساسة، وعندما تفطن الرئيس لذلك لجأ الى قص أجنحة هذا الجهاز وحماية نظامه ، فقام بتقليص صلاحيات هواري بومدين حليفه في السلطة وذلك بانتزاع هيئة الاركان منه وتعيين الطاهر زبيري مكانه، وتنحية أحمد مدغري من وزارة الداخليــة وعبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية، وكذا انشاء مليشيات تابعة للحزب تعمل على حماية الثورة ومسيرة البناء الاشتراكي، وكان في

1- نور الدين زمام ، **السلطة واشكالية التنمية بالبلدان النامية الجزائر كحالة 1962-1998** ، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2002، ص 284-285.

ذلك يهدف الى تكوين قوة عسكرية موازية للجيش لحماية نظامه ودرئ خطر الانقلاب عليه .[1]

لقد ساهمت كل هذه المناورات التي قام بها الرئيس وتحولت الى اسباب كافية لتنحيته من الرئاسة في فجر 19 جوان 1965 التي اطاحت به وبنظامه.[2]

بالرغم من قصر فترة الرئيس أحمد بن بلة إلا أنها تميزت بنظام سياسي مهتز وغير متجانس، حيث اسست لبداية نظام سياسي أساسه سيطرة قيادات الجيش على مقاليد السلطـــة في الجزائر .

المطلب الثاني: الحزب

شكلت قضية بناء الحزب وتركيبته، وكذا الدور المنوط به داخل منظومة الحكم من العوامل الرئيسية في التي ساهمت في تشكيل النظام السياسي الجزائري خصوصا في المراحل الاولى من الاستقلال، لذلك كان من الطبيعي أن تؤثر العوامل التاريخية لنشأته ومساره الثوري في بنائه وتركيبته والدور المنوط به ووظيفته، وعليه انتهج النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد، وذلك باقتراح من رئيس الحكومة أحمد بن بلة، حيث لعب هذا الحزب أدوارا بارزة في التعبئة السياسية والتوجيه والتأطير، ومراقبة المنظمات الجماهيرية ونشر الإيديولوجية التي حققت وفاقا اجتماعيا مقبولا في هذه المرحلة، وهكذا أصبح دور الحزب من الناحية العملية ولا سيما على صعيد المشاركة أقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى المشاركة، كما هيمن على جميع أوجه النشاط السياسي إلى غاية نهاية فترة بن بلة 19 جوان 1965، فهو الذي ينشئ الدولة ويشرف عليها ويراقبها، وقد أكد هذه الوظيفة الفعالة للحزب دستور1963[3] وهو ما أكدته المواد 23 :،24،25،26 من الدستور، وكذا ميثاق الجزائـر في 1964 [4]، وذلك عملا واقتداء بتوصيات ميثاق طرابلس 1962، الذي تحولت بمقتضاه الجبهة الى حزب سياسي جامع يستهدف تحقيق الديمقراطية الشعبية في الجزائــر، حيث جاء فيه **"أن الحزب هو الذي يضع الخطوط الكبرى لسياسة**

1- رابح لونيسي ، **نفس المرجع** ، ص67.

2ـالطاهر بن خلف الله، **النخب الحاكمة في الجزائر بين التصور الايديولوجي والممارسة السياسية 1962-1989** رسالة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2002 ، ص 213.

3 **- أنظر المواد: 23، 24، 26، من دستور 1963 .**

4 - انظر المادة: 95 من الميثاق الوطني 1964

الوطن ويقترح نشاطات الدولة ويضمن تحقيق برنامج الحزب في اطار الدولة وبواسطة مساهمة المناضلين في انظمة الدولة وبالأخص في الوظائف القيادية"[1].

استند قادة الحزب في أدائهم لهذه الوظيفة وخاصة الرئيس أحمد بن بلة إلى مبررات تقتضيها ضرورات تلك المرحلة، حيث ذهبوا إلى أن الشرعية التاريخية الثورية وضرورة البناء والتنمية تستدعيان توحيد الاتجاهات والإيديولوجيات من أجل تحقيق المسعى الوطني في قيادة الثورة كما اكدنا على ذلك في الفصل التمهيدي، حيث عبر في ذلك احمد بن بلة في مذكراته **"...ان تعدد الاحزاب عندنا لا يمكن أن يقود الا للبلبلة وتشتيت الجهود والفوضى أو الي ما اسوأ من ذلك التدخل المستتر من الاجنبي في سباق الاقتراع، لكي نعمل، ونعمل بسرعة، ولكن نتدارك تخلفنا، ولكن نصلح جذريا الابنية الاجتماعية والاقتصادية، ونحن نحتاج الى حزب وحيد يجمع ويدرب في قوى البلاد"[2]** وأكد ذلك في جريدة لوموند بقوله **" لا يوجد في الجزائر مكان للمعارضة ، لأن مواقفنا واحدة ولا تختلف "** [3] وبناء على ذلك تحول الحزب من حزب الامة اثناء الثورة التحريرية الى حزب الدولة بعد الاستقلال، وعلى هذا الأساس فقد جاءت النصوص الدستورية وكذا المواثيق الوطنية لتؤكد هذه المكانة للحزب بما يمنح له الشرعية الثورية - التاريخية في مواجهة الشرعيات الأخرى، وأضحى الحزب هو المعبر عن الإرادة العامة ورمز الوحدة الوطنية والشرعي في آن واحد، ويعتبر نفسه حزبًا ديمقراطيا يعبّر عن كل الشعب الجزائري (من الشعب و إلى الشعب)، يستمد شرعيته من ثورة التحرير الوطني لذلك فهو حزب ثوري وطني من حيث الطبيعة .

أمّا فيما يخص طبيعته فقد ورد في الملحق المخصص للحزب لبرنامج طرابلس ما يلي : **" لتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية لا بد من حزب جماهيري قوي وواع"** لكنه يستدرك فيما بعد ويناقض هذه الفكرة ،**" إن الحزب الذي هو طليعة القوى الثورية يبعد من صفوفه كل تواجد ايديولوجي مخالف "** وهو ما يكشف عن صراع واضح بين تيارين داخل المكتب الوطني ، بين أحمد بن بلة رئيس

1- **النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، برنامج طرابلس** ، ص 99.
2- روبير ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر العفيف الاخضر، منشورا دار الاداب - بيروت، ص 163.
3 - **Déclaration du jour, le monde du 17/ 09/1963.**

الحكومة ومحمد خيضر الامين العام للحزب، حيث كان هذا الاخير يرى ان يكون الحزب جماهيريا ، وان تكون له الاولوية في التسيير وهيمنة على الدولة حيث صرح ما يلي **" يجب ان يكون حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب القائم ، ولا يهم ما اذا ترك باب مفتوح لمعارضة دستورية ... إن الكارثة تكون في منع القوى أن تعبر عن نفسها و إجبارها على المعارضة السرية ، اتمنى أن تكون للحزب الشيوعي الجزائري حياة حرة ديمقراطية "**[1] أما بجاوي فيفصل في هذه النقطة أن **" حزب جبهة التحرير الوطني ليس حزبًا إيديولوجيا من النوع الغربي الليبرالي ، و لا طبقيا وفق التصور الماركسي ، و لا حزبًا أرستقراطيا محافظ فاشي ، وإنّما حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب ثوري عادل و ديمقراطي"** [2]

فيما يخص المهام التي اضطلع بها الحزب فنجده على مستوى القيادة فقد اهتم الحزب بتطبيق البرنامج الاشتراكي واقامة دولة شبيهة بالديمقراطيات الشعبية في اوروبا الشرقية التي كانت تدور في فلك المعسكر الشرقي ، كما يضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن، ويقترح نشاطات الدولة، ويضمن تحقيق برنامج في اطار الدولة ، بمساهمة المناضلين في انظمة الدولة وخصوصا في الوظائف القيادية كرئيس الحكومة واعضاء البرلمان، أما على مستوى المجالس المحلية والبلدية والولائية، حيث نجد في كل بلدية قسمة للحزب ، وفي الدوائر الفدراليات وعلى مستوى الولايات نجد المحافظات مهمتها وضع التصورات الاولية في اعداد البرامج والمحاور الاساسية للتنمية ، ومراقبة الادارة عند تنفيذ تلك التصورات والبرامج ، وذلك كما حددها ميثاق طرابلس 1962 والميثاق الوطني لسنة 1964 [3]

أما عن علاقة الحزب بالدولة فقد عرفت مسألة العلاقات بين الحزب و الدولة في أدبيات حزب جبهة التحرير الوطني و في مختلف المواثيق التي صدرت منذ الاستقلال، اهتماما خاصا، و اتسمت بعدم الاستقرار من الناحية النظرية و العملية ، فتارة نجد الحزب يحظى بأولوية واضحة وأحيانا نجد الدولة تحتل مكان الصدارة في

1 - عامر رخيلة ، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط1 ، ص 106

2 -A. Bedjaoui. "la révolution Algérienne et le droit" , ed . AIJD Bruxelles, 1961 .p. 88.

3 - علي سعيدان : **بيروقراطية الإدارة الجزائرية**، الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع، سنة 1981 ، ص ص 72 -75.

الأدبيات والقوانين التي تنظم المجتمع ، فجاء في ميثاق طرابلس جوان 1962 **" لكي لا تبتلع الدولة الحزب يجب أن يكون الانفصال و التمييز بينهما واضحا[1] "** ويعني بالانفصال بين الحزب والدولة التمييز بينهما من حيث الصلاحيات والمهام المسندة لكل منهما مع التأكيد على أولوية الحزب على الدولة ، حيث يضمن تحقيق برنامج الحزب " في إطار الدولة بواسطة المناضلين في هياكل الدولة و يظهر برنامج طرابلس نوعا من الريبة في تعامل الحزب مع الدولة محذرًا وهو شيء غير مستبعد من ابتلاع الدولة للحزب.

ويستمر التحذير من وقوع الحزب تحت سيطرة الدولة في ميثاق الجزائر لسنة 1964 **إن عدم تحديد العلاقة بين الحزب والدولة ...أدى إلى انتقال سلطة الحزب السياسية إلى الدولة وهي سلطة تميل للذوبان في الإدارة[2]..."** كما اكد هواري بومدين هذه القاعدة حينما أقر بعدم وجود الحزب رغم وجود هياكله **"هل كان الحزب موجود ؟ بكل اسف لم يكن له من الوجود الا الورق وفي اللافتات المعلقة على المباني ولا شيء آخر"[3]**

وعلى الرغم من تأكيد معظم الباحثين بمكانة الحزب، وتعاظم دوره في الواقع السياسي خلال فترة بن بلة لأسباب تطلبتها طبيعة المرحلة التي كانت تمر بها الدولة الحديثة ، وبحكم ترأس الرئيس لأمانته العامة بعد استقالة خيضر في جويلية 1963، إلا أن دور الحزب أضفي عليه الكثير من الغموض سواء على المستوى المؤسساتي أو على المستوى السياسي، فمن خلال تصفحنا النصوص الرسمية نلاحظ بأن الحزب له أولوية على الدولة بما أنّه يسطر له السياسية العامة التي تتخذها و يضمن الحزب هذا التطبيق بأن تسند الوظائف السامية للدولة إلى أعضاء من قيادة الحز ، إلى جانب هذا يمارس الحزب دور الرقابة على أجهزة الدولة.

لكن اذا رجعنا الى الجانب التطبيقي نجد أنّه لا توجد آليات واضحة تضمن هذه القاعدة على ارض الواقع ، حيث لا ينعكس مبدأ إسناد الوظائف السامية للدولة إلى

1- **ميثاق طرابلس ـ** النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 54، **مؤتمر طرابلس**، منشورات ANEP وزارة الثقافة 2008، ص 32.

2- عامر رخيلة، **نفس المرجع** ، ص 318.

3- لطفي الخوري، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين ، منشورات التجمع الجزائري البومديني قسنطينة 1975 ، ص 83.

أعضاء في الحزب ، بإسناد المناصب السامية في الحزب إلى أعضاء من الدولة ، كذلك الأمر بالنسبة للرقابة فقد نصت عليها المواثيق لكنها لم تنص على آليات ممارسة الرقابة.

المطلب الثالث: مؤسسة الرئاسة

تعكس مؤسسة الرئاسة ونمط الحكم المتبع فيها إلى حد بعيد، طبيعة النسق السياسي والأيديولوجي السائد في أي بلد وعلاقته بالمجتمع، ويجسد ذلك كله المشروع التنموي المختار والمطبق .حيث يعمل النظام السياسي على إيجاد أهداف كبيرة لتجنيد الناس خلفها، ويترجم تلك الأهداف في أنشطة متنوعة وأبنية ومؤسسات تعبر عن خصائص النظام الذي تشكله النخب الحاكمة أو الأقلية النافذة أو ما يطلق عليها القيادة ولا يخرج نمط الحكم في الجزائر عن أنماط الحكم الجديدة في الدول العالم الثالث حديثة الاستقلال، وذلك فيما يتعلق بالسياق الذي تجد نفسها فيه، والخلافات بين الفرقاء، والحالة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسة المزرية والمعقدة، وآليات الحل التي يتوجب اتباعها لرفع التحدي، وإنجاز متطلبات التنمية والسياسة والإيديولوجية والتوجهات المفضلة في هذا الشأن، وكذلك طبيعة المؤسسات التنفيذية ومهمتها وعلى رأسها الجهاز التنفيذي، أي الرئيس وحكومته التي تعين الأهداف التي يتوجب الوصول إليها، والوسائل التي ينبغي تسخيرها لذلك.

لقد خول دستور1963 لرئيس الجمهورية سلطات واسعة، تمثلت في تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها، تعيين الوزراء وتقديمهم للمجلس دون أن يكون لهذا الأخير سلطة الموافقة أو الرفض لذلك التعيين، إصدار القوانين ونشرها وتنفيذها، ممارسة السلطة التنظيمية [1].

حيث نصت المادة 39 : **تسند السلطة التنفيذية الى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية** ، كما نصت المادة 48 **: يتولى رئيس الجمهورية تحديد سياسة الحكومة و توجيهها، كما يقوم بتسيير و تنسيق السياسة الداخلية**

1- سعيد بوشعير، **المرجع السابق**، ص58 .

والخارجية للبلاد طبقا لإرادة الشعب التي يجسمها الحزب، و يعبر عنها المجلس الوطني. في حين نصت المادة 47 **: رئيس الجمهورية هو المسؤول الوحيد أمام المجلس الوطني، يعين الوزراء الذين يجب أن يختار الثلثي 2/3 منهم على الأقل من بين النواب و يقدمهم الى المجلس.**

أما في الجانب العسكري فقد نصت المادة 43 **: هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية.** أما المادة 45 : **يترأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للدفاع والمجلس الأعلى،** كما نصت المادة 54 :**يعين رئيس الجمهورية الموظفين في جميع المناصب المدنية و العسكرية للقضاء.**

كما نصت المادة 50 **: "يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من المجلس الوطني برسالة مبينة الأسباب خلال الأجل المحدد لإصدار القوانين، للتداول في شأنها مرة ثانية، و لا يمكن رفض طلبه هذا"** [1]

وبصفة عامة يحظى رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة خوله إياها الدستور وطبيعة النظام السياسي والإيديولوجي، الذي رسخته القيادة النافذة والمتمكنة، فهو نظام سياسي يمكن تصنيفه ضمن فئات النظم الرئاسية المتشددة، والتي تتميز بوجود حزب سياسي وحيد يمثل واجهة وستارا لنظام سياسي وإداري يديره ويحركه رئيس دولة مستند إلى حزب وحيد وجهاز بيروقراطي وتكنوقراطي ومؤسسة أمنية وعسكرية قوية ومنظمة ويروج لفكرة الوحدة السياسية والأيدولوجية تحت ذريعة وحدة الصف من أجل مواجهة التحديات الهيكلية والنسقية التي تعرقل سير العملية التنموية، وتضر بالاستقرار الاجتماعي والسياسي وتتهدد الوحدة الوطنية والسلامة الترابية، ومن ثم يتوجب أن تتوحد كل القوى وراء سلطة واحدة يقودها رئيس يمتلك صلاحيات واسعة تتولى إنجاز المهمات الأساسية للتنمية والتحرر[2].

حيث يمكننا تصور بنية السلطة ، فهي بنية هرمية شديدة التركيز في يدٌ بن بلة الأمين العام للحزب، رئيس الحكومة المسيطر على المجلس الوطني ورئيس الجمهورية في سبتمبر1963 وإلى جانب هذا ولتركيز بنية الهيئة التنفيذية أكثر، قام بن

1 - وزارة الإعلام والثقافة، **نصوص أساسية**، المصدر السابق، ص50

2 - أندري هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج2 .**، ترجمة علي مقلد وآخرين بيروت :الأهلية للنشر والتوزيع، 1977 ص ص164 – 168.

بلة بربط مجموعة من الهيئات مباشرة برئاسة الجمهورية وهذه الهيئات هي :التكوين المهني، المديرية العامة للتخطيط و الدراسات الاقتصادية ، المكتب الوطني لتنشيط القطاع الاشتراكي ، الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ، حتى أنه كان يرأس مجلس الإدارة للمدرسة الوطنية للإدارة.

لقد جمع الرئيس أحمد بن بلة سلطات واسعة مكنه منها الدستور، والنظام الحزبي، والمجموعات التي أوصلته إلى سلطة، وحاولوا تبرير ذلك بإنجاز مهمات الثورة الاشتراكية والتنمية والوحدة الوطنية وأصبح الرئيس يتصرف كذلك، حيث استحوذ على مناصب حكومية عدة، فهو يجمع سلطات رئيس الدولة والحكومة معا، وهو الأمين العام للحزب من جهة أخرى، وسعى إلى توسيع صلاحياته لتشمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية كما عمل على التخلص من الوزراء الذين كانوا يبدون معارضة لسياساته وأساليبه في التسيير وقد استعان في ذلك بالتيار اليساري لتحقيق تصوراته الاشتراكية، كما تبنى نظام الحزب الوحيد لأداء المهمات القيادية والتجنيدية في تحقيق ذلك، مما ترتب عليه منع أي تعددية حزبية وسياسية من شأنها تقسيم وحدة الصف وتشتيت الجهود، التي ينبغي أن تتوحد خلف قيادة جبهة التحرير الوطني وزعيمها الرئيس أحمد بن بلة حسبما يراه أنصار هذا التيار ومؤيدوا الرئيس بن بلة.

لقد اعتمد الرئيس بن بلة على نظام سياسي شعبوي بشكل مثير، وعمل على شخصنة السلطة وتوسيع نفوذه عبر الخطب الكثيفة التي تستثير حماسة الجماهير، باستخدام شعارات الثورة والمساواة والعدالة ومعاداة الإمبريالية، وكشف أعداء الشعب وأنصار الثورة المضادة من البرجوازيين، والظهور بمظهر المجسد لطموحات الشعب، وأنه الرجل الأمة الذي تحت قيادته تتحقق آمال الجزائريين وطموحاتهم في الحرية والتنمية والعيش الكريم، وحرص أنصاره على تسويق صورته في أحسن حلة، كما عمل هو من جانبه على تقوية مركزه بضم وزارات عدة إلى صلاحياته وربط هيئات تنفيذية بمؤسسة الرئاسة مقلصا بذلك صلاحيات وزارات عدة، وحاول أن يمد نفوذه إلى المؤسسة العسكرية، ليضعف دور قائدها القوي والمتفطن العقيد هواري بومدين، وذلك باستمالة بعض قادة الجيش وضباطه وإبعادهم عن بومدين.

ومن جهة أخرى سعى إلى تكوين ميلشيات يوازن بها سلطات الجيش التي تمثل القوة الضاربة الفعلية، ولكنها بمنأى عن سيطرته، إلا أن العقيد بومدين وأنصاره كانوا يراقبون تحركات الرئيس بن بلة ويحسبون خطواته القادمة، التي ستكون انعكاساتها سلبية على مواقعهم ومصالحهم ومسيرهم المستقبلي، لذلك بادروا بالانقلاب عليه والإطاحة به، لقد كانت هذه النتيجة لمقدمة اشترك فيها بن بلة فيما سبق مع قيادة أركان جيش التحرير المرابط بالحدود الذي يتزعمه العقيد بومدين في اجتماع تلمسان الذي أوصل بن بلة على سدة الحكم[1]

عموما تميزت هذه الفترة القصيرة من حياة الدولة الجزائرية وعملية بنائها، باضطرابات وتوترات وصراعات على السلطة والنفوذ واختلافات إيديولوجية وسياسية بشأن الأنموذج التنموي الواجب اتباعه ، ومن ثم الأبنية التي ينبغي أن تشكل لتجسيده، وهو ما سنؤكده من خلال الوقائع التي ميزت هذه الفترة في المبحث الموالي.

4- المبحث الرابع: وقائع هذه المرحلة وخصائصها

تحدثنا في المبحث السابق عن أسس النظام السياسي في عهد الرئيس بن بلة وأهم منطلقاته الايديولوجية خاصة ميثاق طرابلس 1962 ودستور 1963 والميثاق الوطني لسنة 1964 ، وخلصنا في الأخير الى مجموعة من النتائج ولعل أهمها : نظام شمولي ذات حكم رئاسي مشخصن للسلطة يتميز بسيطرة الجهاز التنفيذي على الجهاز التشريعي والقضائي، يعتمد على مبدأ الحزب الواحد الذي يشكل أهم أعمدة النظام السياسي، وفق نظام شعبوي، حيث يعتبر الشعب بأكمله القوة الثورية، في حين تعتقد السلطة الحاكمة وتقر بأنه كيانا سياسيا متجانسا وجسما غير متباين لا تخترقه الانقسامات ولا الصراعات، مستغلا المرجعية التاريخية والرمزية لتكوين الدولة الحديثة ، أساسها الايديولوجية الوطنية .

والسؤال المطروح الى أي مدى ترجمت هذه الاسس والمبادئ الى وقائع ملموسة ؟

المطلب الاول: بن بلة والجمعية التأسيسية واستقالة فرحات عباس

بعد انتخاب الجمعية التأسيسية في 20 سبتمبر 1962 عقد هذه الاخيرة أول اجتماع لها في 26سبتمبر حيث انتخب أحمد بن بلة اول رئيس للحكومة الجزائرية ،

1 -Yefsah, Abdelkader ***, op. cit*** ,p p 107- 138.

وفي اليوم الموالي قدم بن بلة قائمة وزرائه الى الجمعية التأسيسية التي وافقت عليها بالإجماع، وفي يوم 28 سبتمبر 1962 عرض بن بلة قائمة وزرائه، دون السماح للنواب بالمناقشة الحرة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها البلاد حسبه وفق تصوراته.

إلا أن النائب آيت أحمد تدخل وعارضه محاولا التأثير على رأي الكتل البرلمانية عن طريق التشكيك في عمل بن بلة وقدرته على تطبيق برنامج طرابلس، فآيت أحمد لم يجد في خطاب بن بلة من حلول جذرية مشاكل الجزائريين مستقبلا، بل لاحظ اختلافات كبيرة بين المقترحات ووجهات النظر، بل و وصل إلى قناعة أنها استذكار لما جاء في برنامج طرابلس، كما أكد النائب أثناء تدخله بممارسة صلاحيات الحكومة داخل الجمعية الوطنية التأسيسية المكلفة بتوجيه السيادة الوطنية من خلال تنظيم آليات السلطة بين الجمعية والحكومة[1]

لم تنقص انتقادات النائب آيت أحمد من أهمية خطاب رئيس الحكومة، والإعلان العام لسياسة الحكومة كمقترح برنامج المنسجم داخل أروقة سلطة الجمعية التأسيسية، حيث تحصلت الحكومة على موافقة غالبية أعضاء الجمعية بواقع 158 صوتا من أصل 178 صوتا لنواب حضروا الجلسة الثالثة لتنصيب أول حكومة جزائرية وامتناع 19 عضوا عن التصويت، وصوت واحد ضد تنصيب الحكومة ووزرائها، وهو صوت حسين مهداوي الذي اقر بانه سوء فهم ،[2] ورغم الفوز الساحق لها اختتم النائب آيت أحمد بالدور المنوط للجمعية الوطنية في المستقبل[3].

شكلت هذه الحادثة بداية الصراع بين الهيئة التنفيذية الممثلة في رئيس الحكومة والمكتب السياسي من جهة وبعض نواب المجلس التأسيسي المحسوبين على تيار المعارضة بسبب تدخلات الحزب ومكتبه السياسي المتعددة في صلاحيات الجمعية التأسيسية والمناقشات غير الديمقراطية داخلها [4]

---

1 William Quandt, **revolution and political leadership Algeria**,1954-1968, Cambridge, London 1969,p 209

2- علي هارون ، **خيبة الإنطلاق أو فتنة صيف 2694** ،(تر)الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 214.

3 - Abdelkader Yafsah **: op-cit**, P98-99.

4- جمال بلفردي ، **تصورات السلطة والحكم عند النخبة الثورية الحاكمة 1962- 1978** ، اطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر 2 ، 2014، ص 53.

أما الأمر الثاني فتتعلق بكثرة المراسيم التي انتهجها الرئيس بن بلة مستغلا في ذلك المادة الثالثة من القرار التأسيسي للجمعية والتي تسمح للحكومة بالتشريع عن طريق المراسيم ذات الطابع الاستعجالي بشرط موافقة المجلس التأسيسي، حيث كرس هذا الامر هيمنة السلطة التنفيذية وادراج جل القضايا ضمن خانة الطابع الاستعجالي وكانت النتيجة تحييد وتعطيل نشاط الجمعية التي اضحت جسما بلا روح، ولعل من الوقائع التي برهنت على ذلك اصدار مراسيم التعيينات الوزراء والكتاب والمدراء التنفذيين ومدراء المؤسسات الوطنية ، وكذا إصدار مراسيم هامة ومصيرية مثل مراسيم مارس 1963 المتعلقة بالتسيير الذاتي، حيث أحست الجمعية التأسيسية بمدى التهميش والابعاد الذي لاقته من طرف الرئيس بن بلة وحكومته، والتعدي على صلاحياتها وهو ما يؤكد مبدأ شخصنة السلطة من طرف الجهاز التنفيذي، وبدعم من اطراف لا يهمها سوى مصالحها الضيقة، خاصة قيادة الجيش التي كانت ترى أن رئيس الجمعية التأسيسية ضد افكار الاشتراكية ، لذلك لابد من إبعاده. [1]

أما النقطة الثالثة فتتعلق بمسودة الدستور التي كانت محطة من السجال السياسي بين الجهاز التنفيذي والمعارضة البرلمانية، ففي الوقت الذي كان المجلس يرى نفسه المسؤول عن وضع تصور أولي لمشروع الدستور واعد لذلك عدة مشاريع دستورية، مثل مشروع الذي تقدم به رئيس الجمعية التأسيسية فرحات عباس، ومشروع تقدمت به فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، أبلغ رئيس الحكومة رئيس المجلس التأسيسي أن دور المجلس يتمثل في مساعدة الحكومة لإعداد النصوص المتعلقة بالدستور الجديد [2]، وفي 31 جويلية 1963 باغت بن بلة الجمعية التأسيسية بالمسودة النهائية لمشروع الدستور بعد اجتماع اطارات الحزب برئيس الحكومة بقاعة ماجستيك التي تم فيها تحرير هذه المسودة .

لم يستسغ فرحات عباس هذه الخرجة لبن بلة وآثار استغرابه وامتعاضه، خاصة بعد ان لمس ان بنود المسودة هي عبارة عن تجميع للسلطة لصالح الجهاز التنفيذي، الأمر الذي دفع به الى تقديم استقالته يوم 12 أوت 1963 ، حيث اعتبر ان

1 - Ferhat Abbas :**l'indépendance confisquée 1962-1978**, ed Flammarion, France, 1984, P65

2 - quandt : **op-cit**, P194.195

مثل هذه الاساليب هي استفزاز وإهانة للمجلس، وإهانة لشخصه من طرف الحزب ومسؤوليه بن بلة وبن علا، وتحولت توصياته من مجرد اقتراحات إلى اعتداء سافر على مؤسسة قانونية قائمة بذاتها [1].

ويضيف عباس في رسالة الاستقالة إن استلهام قيم المجلس يتحدد في معرفة عمل لجنة الدستور المخول لها قانونا إعداد قوانين الحزب الأساسية، وتحديد مذهبنا واتجاهنا الاشتراكي، وإعداد برنامج معين للحكومة، وعقد مؤتمر وطني للحزب وفتح نقاش واسع لدراسة كل النقاط العالقة .[2]

حيث يستذكر بخصوص هذا الموضوع في كتابه غدا سيطلع النهار فيقول في هذا الصدد: **"اتذكر بعد استقالتي من المجلس الوطني عندما هاجمني في اوت 1963 بن علا، أحد اتباع بن بلة الاوفياء خلال ندوة صحفية وتجرأ آنذاك على التذكير بماضي السياسي وكان جيله كان له الحق في الحكم على جيلي ... لقد بلغ به الصلف والفضاضة ما جعله يطردني من جبهة التحرير الوطني التي تحولت الى حزب شمولي، اقل ما يقال عن ذلك ، انه لم يكن لهذا الطرد أي فائدة طالما أنني لم انخرط قط في حزب لم يعد له أي وجود قانوني منذ 1962 ، وقد ادار ظهره للحرية والاسلام ، وغدا هذا الحزب بين أقلية من المناضلين الطموحين أداة للمساومة بالاشتراكية لإرواء عطشهم للسلطة"** .[3]

المطلب الثاني : طبيعة الحزب جماهيري أم طلائعي والقطيعة مع خيضر.

تعود جذور الصراع بين احمد بن بلة ومحمد خيضر الى مؤتمر طرابلس خاصة المتعلق بطبيعة الحزب أي حزب جبهة التحرير الوطني ، حيث خصص الميثاق كما هو معروف قسم خاص للحزب ، وبعد المناقشات برز هناك طرحين متناقضين :

1- الطرح الأول: يمثله الامين العام للحزب السيد محمد خيضر حيث يرى ضرورة تشكيل حزب جماهيري قوي جامع يشمل مختلف الفئات العريضة من المجتمع الجزائري خصوصا الفئات التي كان لها الدور الفعال اثناء الثورة والتي

1- Ferhat Abbas: **op-cit**, P62,63

2 - **Ibid,** P65 .

3- فرحات عباس، **غدا سيطلع النهار**، تر حسين لبراش، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية الجزائر 2008، ص 42.

تشمل الفلاحين ذوي التوجه البرجوازي الصغير والمتوسط والنخبة المتوسطة والمسؤولين السابقين للجبهة، والزعامات الدينية والمنظمات العمالية والطلابية، حزب مستقل عن الدولة والحكومة لذلك بعقد مؤتمر لتصحيح مسار العلاقة بين الحزب والدولة ورفض التداخل في الصلاحيات ، وتحويل هذا الحزب الى كيان استراتيجي للتخطيط وبنية سياسية خالية من سيطرة الجيش، وذلك وفق ما نص عليه الملحق المخصص للحزب لبرنامج طرابلس ما يلي: **" لتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية لا بد من حزب جماهيري قوي وواع"** ولأجل ذلك بدأ خيضر منذ نهاية أوت 1962 في اجراءات عملية تمثلت في تحويل اجهزة الحزب الخاملة إلى كائن حي، أو ما عرف بالهيكلة البنيوية، كما أمر المسؤول الأول عن الحزب بتطهير الحزب من الفاسدين وأصبحت الجبهة من ناقل للاقتراحات والمطالب إلى أداة لتكوين قادة القمة والممارسة العملية الحقيقية [1].

2- الطرح الثاني : يمثله احمد بن بلة رئيس الحكومة، حيث كان ضرورة تشكيل جزب طلائعي يتألف من العسكريين والمدنيين على حد سواء ، فالطليعة الثورية المنبثقة من أوساط الثوريين الفلاحين والعمال والجيش تشكل في مجموعها البنية الاساسية للحزب الطلائعي في تصور بن بلة كما نص على ذلك برنامج طرابلس **" إن الحزب الذي هو طليعة القوى الثورية يبعد من صفوفه كل تواجد ايديولوجي مخالف "**

ويعزز بن بلة موقفه ذلك بتفسيرات ضمان فاعلية حكومته وذلك باتخاذ تدابير لتحريك عجلة التنمية بمشاركة الحزب الثوري في مرحلة البناء والتشييد .

عرف الخلاف اتساعا بين الطرفين مع اواخر عام 1962 ومطلع عام 1963، ولكن هذه المرة بسبب عدة قضايا مطروحة على الساحة الوطنية وعلى رأسها قضية تدخل الجيش في السلطة، وكذا قضية المستشارين الشيوعين للرئيس بن بلة ، وقضية التسيير الذاتي وقضية التعددية الحزبية في مسودة الدستور الجديد للبلاد ، حيث كان خيضر يؤمن بنظام متعدد للأحزاب، خاصة حزب الثورة الاشتراكية بقيادة محمد بوضياف، كما كان يؤمن بفكرة إبعاد الجيش عن السياسة، وتقليل عدد الشيوعيين الذين نصبهم بن بلة كمستشارين له، وهو الأمر الذي أباح به لفتحي الذيب في ديسمبر

1- William quandt : **op cit**, P211 -212.

1962[1]، أما فيما يخص قضية التسيير الذاتي فقد كان خيضر يقر بصعوبة تطبق مراسيمها على أرض الواقع، الامر الذي جعل الكل يحقد عليه، وفتح بذلك على نفسه عدة جبهات عداء شديدة، من الجيش والشيوعيين وأنصار التسيير الذاتي.

أما المناسبة التي أدت الى نقطة اللارجوع بين الطرفين فهي انعقاد مؤتمر إطارات الحزب خلال الفترة الممتدة من 4- 6 أفريل 1963، حيث تدخل بن بلة مدافعا عن أطروحته المتعلقة بطلائعية الحزب، حيث أقر بعدم التراجع عنها، خاصة وانه يجمع ما يقارب 150 مناضل يؤمنون بمبادئ الحزب .

ورغم محاولات الصلح والوساطة بين الطرفين خاصة من طرف السفير المصري الا ان خيضر قدم استقالته يوم 17 أفريل 1963 ، بعد ان فشل في عقد مؤتمر وطني عام لشرح اطروحاته، وبذلك ينتهي فصل من تاريخ الافلان تخت قيادة خيضر الذي سيختار المنفى والمعارضة من الخارج .

المطلب الثالث: حكومة بن بلة الثانية

بعد صياغة بن بلة لمسودة الدستور و الدوس على صلاحيات الجمعية الوطنية المخولة قانونا بالتشريع وسن دستور للامة قبل انتهاء مدتها القانونية المحددة بسنة برلمانية، أقدم فرحات عباس رئيس الجمعية على تقديم استقالته ، الامر الذي أعطى لبن بلة مبررا لتقديم مشروعه وتسريع تمريره داخل المجلس للمناقشة الشكلية يوم 24 أوت 1963 ، ثم التصويت الشكلي عليه يوم 28 اوت 1963 ، وذلك بعد تصويت 139 نائب بنعم وامتناع 23 نائب الذي صوت بلا والغاء 8 أصوات من أصل 170 ناخب .[2]

وبعد موافقة الجمعية الوطنية على محتوى الدستور انتقل الحزب في حملة انتخابية واسعة لكسب الدعم الشعبي وذلك من خلال تسطير عدة تجمعات شعبية وزيارات وخرجات للوزراء، وبرامج دعائية مدافعة عن بنود الدستور، وفي 8 سبتمبر 1963 تم استفتاء الشعب، وفي 10 سبتمبر1963 تم الاعلان عن النتائج وكانت على النحو التالي : (أنظر الملحق 04 ص 314)

1 ـ جمال بلفردي ، **نفس المرجع** ، ص 66 .

2- إبراهيم لونيسي :**الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 -1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 ، ص 99 .

ـالمسجلون 6391818.

ـالمصوتون 5287229.

ـالمصوتون بنعم: 5271056

ـ الأوراق الملغاة: 16173 .[1]

شكل هذا الدستور النظام الرئاسي المشدد وكرس نظام الحزب الواحد وزرع ضبابية وتداخل في الصلاحيات حيث نجد رئيس الجمهورية هو المسؤول عن الحزب وهذا الاخير هو مقرر سياسة الأمة ومراقب للهيئة التشريعية، وهذه الأخيرة تراقب العمل الحكومي المسؤول عنها والوحيد هو رئيس الجمهورية المسؤول عن الحزب في نفس الوقت، كما أن الحزب هو الذي يقدم ويرشح النواب مما جعل بن بلة يوسع سلطاته المطلقة على وزرائه ما دام أنه هو المسؤول الوحيد أمام الجمعية الوطنية، فهو مالك التصورات والنظريات، فليس هناك الأجدر منه بالتطبيق، ومن جهة يمكن الإيحاء إلى جعل وظيفة الممارسة واحدة من طرفه لسلطتين متطابقتين حسب مفهومه السلطوي الفردي للحكم[2].

وفي 18 سبتمبر 1963 تم اعلان عن الفريق الحكومي الجديد أو ما يسمى بحكومة بن بلة الثانية وذلك بمقتضى المرسوم رقم 63 /373 حيث تم تقديمها الى الجمعية الوطنية للمصادقة عليها، واضحى بمقتضاها احمد بن بلة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، بعد استفتاء 15 سبتمبر 1963 الذي استطاع كسب ثقة 5085103 من أصوات الشعب الجزائري، ويدشن بذلك مرحلة جديدة من تاريخ الجزائر المستقلة، منتهجة للنظام الرئاســـي [3](أنظر التشكيلة الكاملة الملحق 04 ص 317).

وأهم الملاحظات التي نسجلها على طبيعة هذه التشكيلة الحكومية هي سيطرة فئة الجيش على أهم الحقائب الوزارية: نائبين للرئيس وهما بومدين ومحمدي السعيد، وأربعة رواد وزراء وهم: مدغري للداخلية، وشريف بلقاسم للتخطيط، وبوتفليقة للخارجية وقايد احمد للسياحة، وذلك على حساب العديد من الشخصيات السياسية مقارنة بالحكومة الاولى، حيث ابعدت نتيجة عدم رضى بن بلة عنهم أو الجيش،

1 **الجريدة الرسمية ، 13 سبتمبر 1963، ص 911.**

2 - جمال بلفردي ، **نفس المرجع** ، ص 81.

3- **الجريدة الرسمية**، العدد68، ليوم 18 - 09- 1963، ص 976.

وهناك من استقال، وهناك من قضى نحبه مثل أحمد فرنسيس، عمار بن تومي، موسى حساني، خليفة لعروسي، محمد خميستي، كما نسجل دخول أسماء جديدة كأحمد محساس، وبشير بومعزة .[1]

المطلب الرابع: حركات المعارضة:

لقد كان لتداعيات أزمة صيف 1962، وكذا الممارسات السياسية المتعلقة بطبيعة الحكم التي انتهجها رئيس الحكومة أحمد بن بلة وحليفه قائد الاركان هواري بومدين الاثر الكبير في بروز عدة حركات معارضة، اتخذ العديد منها صفة العنف وأخرى الطابع السياسي نذكر منها :

حركة حزب الثورة الاشتراكية:

تزعم هذه الحركة محمد بوضياف، أما عن جذور هذه الحركة فيرجعها حربي إلى بداية شهر أوت 1962 تاريخ الاتفاق المبرم بين بوضياف وكريم بلقاسم من جهة ومحمد خيضر من جهة ثانية والذي ينص على إنهاء مهام المجلس الوطني للثورة والاعتراف بالمكتب الوطني والعمل على احياء دور الحكومة المؤقتة بعد مرور اسبوع على الانتخابات الجمعية التأسيسية لدراسة مشكلة المكتب السياسي [2].

وبعد مرور شهر ومع بداية التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي انسحب بوضياف من المكتب السياسي ، وأعلن معارضته الصريحة بسبب اقصائه من وضع ترشيحات النواب في هذه الهيئة، كما أردفها بعدة أسباب أخرى تمثلت في عمق الخلافات الإيديولوجية بينه وبين بن بلة وكذا قضية مشاركة الجيش في السلطة التي يمقتها بوضياف .[3]

وفي 20 سبتمبر 1962 وفي الوقت الذي كانت البلاد تنتخب اعضاء المجلس التأسيسي ، قرر محمد بوضياف رفقة ابو بكر بلقايد ومحمد علي عمار تأسيس حزب الثورة الاشتراكية سريا . وشرع في نشر مطويات للتعريف بمبادئ حزبه واهدافه ، المبني على الاشتراكية العلمية القائمة على وعي نظري للممارسة سياسة ناجحة تنطلق من مفاهيم فكرية ومنهج تحليلي تقوم به طليعة ثورية، تنطلق من الواقع

1- لمعرفة التشكيلة الحكومية ارجع الى الملحق الرابع ص 319.

2 محمد حربي ، **نفس المرجع** ، ص 333.

3- Mohamed Boudiaf **: où va L'Algérie** ?, éd TAFAT, Alger, 2013, p 19

الجزائر الاجتماعي والاقتصادي ، واستهدف الحزب في البداية فئات الطلبة والعمال والنقابيين ، حيث كشف فيها عيوب الاشتراكية الشعبوية التي انتهجها خصمه بن بلة حيث وصفها بالاشتراكية الديماغوجية التي تجمع خليط من الاشتراكيات الاسلامية العربيـــة، والقومية [1].

لقد كان للظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي خصوصا الحرب التي باشرتها المملكة المغربية على الحدود الغربية للوطن في أكتوبر1963، وكذا غلو وصعوبة الافكار الاشتراكية العلمية التي لم تجد طريقها الى عقول الكثير من الجزائر

ريين، كلها عوامل عجلت بفشل هذه الحركة في المهد والقاء القبض على زعيمها الذي وضع رهن الاعتقال في الاقامة الجبرية ابتداء من 21 جوان 1963[2] ولم يطلق سراحه إلا في ربيع 1964 تاريخ لجوئه الى الخارج بالمغرب، لينظم بعدها الى المبادرة التي اطلقها كل من آيت احمد والعقيد شعباني ويؤسسوا المجلس الوطنـــي للدفــاع عن الثــورة (CNDR) يوم 30 جوان 1964 .

جبهة القوى الاشتراكية

تعد جبهة القوى الاشتراكية ثاني التشكيلات السياسية التي تبنت نهج المعارضة، حيث تبنى مؤسسها حسين آيت أحمد منذ البداية موقف معارض للمكتب السياسي المعلن عليه في 02 أوت 1962 بسبب التشكيلة المكونة له وعددها ، حيث كان يسعى الى تشكيل مكتب سياسي متكون من 14 عضو من العناصر الفاعلة[3] .

وبالرغم من معارضته للمكتب السياسي الا انه دخل انتخابات المجلس التأسيسي وفاز بمقعد نيابي، ليتحول الى ابرز معارضي نظام بن بلة من الغرفة البرلمانية، منتقدا غياب الحس الديمقراطي، وغياب الاداء السياسي للجمعية وخمول اعضائها، حتى لقب بزعيم المعارضة ، واستطاع جر العديد من النواب وتشكيل لوبي معارضة داخل الهيئة البرلمانية يتقدمهم علي يحيى عبد النور وأحسن محيوز وبوعلام أوصديق .

1- **Ibid** , p79

2 -Mohamed Boudiaf ,**OP CIT, P23 .**

3- لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة مذكرات سي لخضر**، ط1، دار الحكمة للنشر الجزائر ،1990، ص ص 134 -

لقد شكلت القضايا السياسية والاقتصادية الداخلية التي مرت بها الجزائر في النصف الاول من سنة 1963 لبنة للعديد من الخلافات بين الافافاس والنظام ولعل أولها قضية التسيير الذاتي التي انتقدها الحزب بشدة كونها صدرت بمراسيم رئاسية ولم تناقش في الجمعية الوطنية ، أما النقطة الثانية فمتعلقة بحملة الاعتقالات والإبعاد التي طالت العديد من الوطنيين ولعل أهمهم محمد بوضياف في جوان 1963 ومحمد خيضر أفريل 1963، وأخيرا فرحات عباس أوت 1963 .

وأدى تسريع الأحداث إلى تشكيل جبهة القوى الاشتراكية في 29 سبتمبر 1963 وإعلانها علنا معارضة نظام بن بلة، واشتد ساعدها بعد انضمام كل من العقيد محند أولحاج والعقيد سليمان دهيليس، حيث تركزت الأهداف كما لخصها لخضر بورقعة في النقاط التالية:

1- تحذير المواطن من الاستغلال السياسي .

2- تنقية الجيش الوطني الشعبي من المندسين وعملاء فرنسا .

3- وقف أعمال المداهمة والاعتقال قصرا.

4- إرساء قواعد ديمقراطية صريحة.

5 - إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.[1]

وبعد وضع التحضيرات الاخيرة اعلن آيت احمد ومحند اولحاج بتيزي وزو عن بداية عمليات التمرد ضد زبانية النظام، كما دعى الشعب الجزائري عن دعم هذه الحركة، حيث اكد ان حركته وطنية ليست جهوية ولا انفصالية كما يدعي نظام بن بلة

وأمام تطور الامور وتعفنها والتي اوشكت على اندلاع حرب أهلية، تدخل رئيس الجمهورية أحمد بن بلة في 03 اكتوبر 1963، واستخدم صلاحياته الدستورية التي تنص عليها المادة 59 من الدستور، وأعلن حالة الطوارئ كما أعطى أوامر للجيش للتحرك باتجاه منطقة القبائل ومحاصرتها .

تزامنت هذه الاحداث مع الهجوم المغربي على الحدود الغربية للوطن خلال الفترة الممتدة من فجر09 اكتوبر الى 2 نوفمبر 1963، الأمر الذي حتم على الطرفين انتهاج الاسلوب السياسي الديبلوماسي للتهدئة، حيث أوفد النظام بعثة بقيادة الرائد

1- لخضر بورقعة، **نفس المصدر**، ص ص 135 -136.

سعيد عبيد وبعد إجراء جولتين من الحوار اتفق الطرفان على مجموعة من النقاط أهمها:

وقف إطلاق النار، إبعاد المندسين في الجيش الوطني الشعبي وإسناد قيادته للعناصر الوطنية، وتم ترسيم هذه البنود في اللقاء الذي جمع كل من بن بلة وحسين آيت أحمد وعمر بوداود وبورقعة يوم 19 اكتوبر 1963 الامر الذي اوقف العمليات رسميا، حيث دعى العقيد اوعمران نائب عن منطقة القبائل قوات جبهة القوي الاشتراكية للالتحاق بالجبهات الحربية لمساعدة قوات الجيش الشعبي الوطني في منطقة بشار، وانضمامها انتهت حركة العصيان التي انتهجتها الافافاس على حكومة بن بلة.[1]

الحزب الشيوعي:

شكل الشيوعيون عشية الاستقلال قوة ضاربة ومؤثرة، احتكرت عناصره العديد من المناصب المتقدمة في الادارة والاعلام، ففي المجال الاداري كان للشيوعيين الفضل الكبير في تحرير ميثاق طرابلس وتزكيته للمكتب السياسي أمثال، محمد حربي زهوان عبد المالك تمام، أما في المجال الاعلامي فقد كانت جريدة الجمهورية الصحيفة الاكثر اصدرا وصنع وتأثيرا للراي العام الوطني حيث كانت تسحب يوميا أكثر من 30 ألف نسخة يوميا، ضف الى ذلك مجلتي الثورة الافريقية لمحمد حربي واسبوعية الحرية لفرجيس، واستهدفت خاصة الفئات المتعلمة من طلاب الجامعات ونقابات العمال في المدن الكبرى كالعاصمة ووهران وقسنطينة [2].

وفي 23 نوفمبر 1963 اعلنت الحكومة وفي خطوة مباغتة عن تعليق نشاط الحزب وتوقيف منشوراته ، والحاق عناصره الفاعلة كمستشارين لدى الرئيس كحربي وزهوان وعمار آوزقان، حيث كان لهم دور فعال في مراسيم وقرارات مارس 1963، أما باقي العناصر والممثلة في البوهالي، بشير حاج علي، أحمد عكاش، بن زين، الصادق هجرس، بوعلام خالفة، هنري علاق .

رغم الاحترام الذي تكنه هذه الجماعة لبن بلة وخيضر إلا أن الأول لم يسلم من نقد هؤلاء في نقطتين هامتين ترتكز الأولى على طريقة المعاملات داخل حزب

1- نفسه 140 - 149 ، انظر كذلك جمال بلفردي نفس المرجع ، ص 94

2- Hervé Bourges **: L'Algérie à l'épreuve du pouvoir 1962-1967,** (préface) Jaques Berque éd Bernard grasset, paris, 1967,P 81

(ج.ت.و)وتغلغل أشخاص لا يريدون سوى الحصول على امتيازات السلطة، واستعمال الارتجالية وأساليب التهييج والإجراءات الديماغوجية، والقرارات العشوائية لقيادة السلطة القائمة في نظام بن بلة وغياب التنسيق التنظيم والتعبئة الواعية للجماهير وطلائعها والانضباط الثوري هي الوسائل الحقيقية للعمل الثوري كلها سبل لتحقيق الاشتراكية الحقة ، واختلال دراسة القرارات وانعدام الرقابة وتذهب الثانية إلى إعلاناته المتكررة في خطبه لعبارة العربية الإسلامية والاعتماد على الجماهير الفلاحية الرجعية[1].

حركة شعباني المسلحة :

تعود جذور هذه الحركة الى صيف 1962 وذلك بعد دخول قوات جيش التحرير المرتبط بالحدود عبر اقليم الولاية السادسة ، اين وقعت احتكاكات بين مواطنين من المنطقة و عناصر هذا الجيش خاصة بعدما حاولوا الاستلاء على العديد من سيارات خاصة ، مما أدى إلى استياء العقيد شعباني الذي انتقد تصرفاتهم واتهمهم بالغطرسة وعدم احترامه كمسؤول للولاية .

أدت هذه الحادثة الى توتر العلاقات بين شعباني والهواري بومدين، حيث اتهم هذا الاخير شعباني وقادة الولايات بالأمراء ووصفهم بالولائيين، وطلب منهم فورا حل الولايات وتحويلها الى نواح عسكرية ، ازدادت عمق الخلافات بين الطرفين بعد استقالة خيضر، الشخصية التي كان يستند اليها كثيرا شعباني في صراعه ضد بومدين، كما كان لها محاولات عديدة لتعيين لتعيينه على راس قيادة الاركان ، حيث بعد ايفاد بومدين للضابطين بوتلة وزرقيني وهما من الجنود الفا رين من الجيش الفرنسي إلى الولاية السادسة لتأطير المناطق التي كانت تحت حمايته لكن شعباني رفضهما. [2] كان ذلك أول عصيان صريح لأوامر العقيد بومدين، وهنا عرفت العلاقة بين الرجلين توترا جديدا، اشتد اكثر اثناء انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني في 16 - 21 أفريل 1964، عندما طالب شعباني بضرورة تنحية الضباط الفاريين من الجيش الفرنسي من المناصب الحساسة واقتصار دورهم على الجوانب التقنية فقط، فرد عليه هواري بومديــن **"من الطاهر ابن الطاهر الذي سيطهر"**، وهنا وصلت

1 ـ جمال بلفردي **نفس المرجع** ، ص 86
2- الطاهر زبيري ، **نفس المصدر** ، ص 52

العلاقة بين شعباني والنظام الى نقطة اللارجوع ، حتى بالرغم من تعينه في هيئة الاركان كنائب للعقيد الطاهر الزبيري .[1]

وفي 04 جوان1964 اصدر الرئيس أحمد بن بلة مرسوم يتضمن إلغاء الولايات وتعين قادة النواحي ومطالبة شعباني بالالتحاق بمنصبه الجديد بقيادة الاركان الأمر الذي رفضه شعباني ، بالرغم من عدة وساطات قادها العقيد زبيري ، عندها هاتفه بن بله متوددا **"تعالى بقربي لنتعاون "**، فرد عليه شعباني بقسوة **"انت طمأنتني كثيرا في بعض الامور لكنك بقيت تتصرف تصرف السياسيين المتعفنين"** حسب شهادة الطاهر زبيري[2] كانت هذا آخر اتصال بين الطرفين حيث رأى فيه بن بلة اهانة لشخصه ، لذلك اعطى الامر لإلقاء القبض عليه حيث تم القاء القبض على شعباني يوم 07 جويلية 1964 واقتيد الى السجن في وهران ليعدم فجر يوم 2 سبتمبر 1964 بعد اصدار مرسوم 201/64 المؤرخ في 07 جويلية 1964 [3].

حرب الرمال 9 اكتوبر1963 - 2 نوفمبر 1963

مع مطلع سنة 1963 زار الملك المغربي الحسن الثاني الجزائر في محاولة منه إيجاد حل لقضية الحدود المطروحة بين البلدين منذ عام 1960 ، وذلك وفقاً لاتفاق موقع بين ملك المغرب محمد الخامس والحكو مة الجزائرية المؤقتة، الا ان الزيارة فشلت في اقناع الطرف الجزائري بأطروحة المغرب ، فتطور النزاع بين الجزائر والرباط واتخذ أبعاداً أكثر خطيرة، وأدى إلى اندلاع ما يسمى "حرب الرمال "في شهري أكتوبر ونوفمبر، فبينما كانت تجري المفاوضات في وجدة، بالقرب من الحدود، وقعت صدامات في فجر9 أكتوبر بين جنود الجيش الوطني الشعبي، و وحدات القوى المسلحة الملكية، فقرر الملك الحسن الثاني إرسال وزير الإعلام عبد الهادي بوطالب إلى الجزائر، في حين أُرسلت قوات عسكرية إلى الحدود الصحراوية، وبعد فشل مهمة بوطالب في 10أكتوبر، تجددت الصدامات بين الطرفين وأعلنت الحكومة الجزائرية التعبئة العامة للجنود الاحتياطيين.

1 - **نفسه**، ص 56. أنظر كذلك .Hervé Bourge : opcit, P112
2 الطاهر زبيري ، نفس المصدر ، ص 58.
3-**الجريدة الرسمية**، العدد 13 بتاريخ 10 /07/ 1964، ص199 .

وأدت وساطة العاهل الاثيوبي في مؤتمر باماكو في الفترة الممتدة من 29 - 30 أكتوبر إلى اتفاق لوقف النار، على أن يجري وقف المعارك في 2 نوفمبر على الساعة الصفر، وحددت لجنة مختلطة منطقة منزوعة السلاح بالنسبة لقوات الطرفين.

رغم وقف إطلاق النار، استمرت المعارك بين الجزائريين والمغاربة حتى 2 نوفمبر حول واحة النخيل في فيغيغ، وفي 5 نوفمبر، أصبح وقف النار محترماً لتنتهي "حرب الرمال "على أساس الوضع الراهن[1].

أما محمد بوضياف فيعلق على هذه الحرب واثارها فيقول "بدون الذهاب إلى حد إلقاء المسؤولية على هذا الطرف أو الطرف الآخر من الشركاء في اندلاع الحرب، سنكتفي بالتشديد على أن النظامين عرفا الاستفادة منها في محاولة كل منهما تعزيز نفسه في المستوى الداخلي .ففي حا ل أن هناك تحريضاً من جانب الجزائريين، فبإمكاننا ملاحظة أن القادة المغاربة لم يفعلوا شيئاً للحيلولة دون أن تأخذ هذه المسألة الضخامة المعروفة. باستغلال حاذق لهذه الحرب، استطاعوا، من جهة، ضم المعارضة اليمينية إليهم، ومن جهة أخرى، تصفية المعارضة اليسارية المتورطة بشدة في تحالفاتها مع نظام أحمد بن بلة[2].

مؤتمر ج ت و 1964 وانشقاق تحالف بن بلة بومدين

بعد تخلص بن بلة من خصومه السياسيين وتربعه على رئاسة الجمهورية والحكومة والامانة العامة للافلان، ونهاية حرب الرمال ، كان لزاما عقد مؤتمرا جامعا لجبهة التحرير الوطني ، ينبثق عنه ميثاقا وطنيا يحدد ويشرح طبيعة ومنهج النظام الجزائري وآلياته.

وعلى اثر ذلك نصبت لجنة تحضيرية للمؤتمر متكونة من 44 عضو ، حيث أعلن بن بلة أثناء تدخله أمام الصحافة الوطنية الوطني للحزب يوم 16 نوفمبر 1963 عن قرار عقد المؤتمر، لتباشر اللجنة عملها في اليوم الموالي [3]

1- بن يامين ستورا ، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962- 1988**، تر صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب 2012، ص 30.

2 -Mohamed Boudiaf ,**OP CIT, PP** 143 -145.

3- William Quandt, **opcit**, P288

وبعد خمسة اشهر من التحضير، انطلقت الاشغال يوم 16 أفريل 1964 وذلك برئاسة بن بلة وبحضور ما يقارب 1900 مندوب تتقدمهم العديد من الاسماء الثقيلة سواء في المعارضة أو الموالاة ، يتقدمهم كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف لخضر بن طوبال، امحمد يزيد، سعد دحلب، توفيق المدني، وأمحند أولحاج، رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي، ويوسف الخطيب، وغياب كل من بوضياف وحسين آيت أحمد وبن يوسف بن خدة ، وكذا حضور 200 مندوب من الجيش منهم 60 ضابط [1]

وبعد الخطاب الافتتاحي للرئيس بن بلة والذي دام ساعتين حيث رحب فيه بالحضور وعرض القانون الداخلي انطلقت الاشغال التي استمرت الى غاية 21 أفريل 1964 ، حيث تدخل اكثر من 50 شخصية .

وأهم القضايا التي استوقفت المؤتمرين وأسالت الكثير من الحبر داخل اروقة المؤتمر، وكانت سببا مباشرا في انشقاق تحالف بن بلة الهواري هناك قضيتين اساسيتين: القضية الاولى : وهي محاولة بن بلة وحربي إنشاء المليشيات الشعبية بقيادة محمود قنز ونائبه قنان [2] تستند إليها الحكومة لإبعاد الضغوط الداخلية وحتى الخارجية ومساعدة الجيش في الظاهر، لكن باطنيا فقد كانت موجهة لصد محاولات الجيش في حالة ما إذا حاول الانقلاب على الحكومة، الامر الذي اوجد معارضة شديدة من طرف ممثلي الجيش، وعلى رأسهم العقيد بومدين الذي لم يكن مرتاحا للفكرة من الأساس، حيث يرى الأستاذ الباحث عامر رخيلة أن بن بلة استطاع فرض فكرة الميليشيات التي سارع إلى تنظيمها في الوقت المناسب .

في طرح غير متفق لما ذهب إليه كوانت من أن المشكلة حلت باتفاق الطرفين بومدين و بن بلة، وتشكلت الميليشيات ولكن تدريبهم سيكون على يد القوات النظامية للجيش، وفي حالة حدوث نزاع خارجي ، توضع تحت سلطة الجيش الوطني الشعبي[3]

أما القضية الثانية التي كانت محل جدل بين بن بلة ومن ورائه قادة الولايات ضد العقيد بومدين ، حيث ابلغ بن بلة الهواري بأن قادة الولايات التاريخية غير راضين ويشعرون بنوع من خيبة الأمل، وهي رغبة مبيتة لبن بلة لترسيخ الانقسام بين قادة

1- عامر رخيلة ، **نفس المرجع** ، 153.
2 - الطاهر زبيري ، **نفس المصدر**، ص 103.
3 - عامر رخيلة، **نفس المرجع** ، ص 153 انظر كذلك : William Quandt **: opcit**, P112

الولايات والجيش رغم مشروعية الطرح الذي قدمه العقيد شعباني بتطهير صفوف الجيش من العناصر الفارّة من الجيش الفرنسي، ووقف الجميع في القاعة باستثناء مندوبي الجيش منادين بصوت واحد طيلة ربع ساعة" التطهير، التطهير في جيش التحرير[1]

وفي اليوم الأخير للمؤتمر تدخل العقيد بومدين مجيبا على تساؤلات قادة الولايات والشخصيات التاريخية حول مغزى اعتماده على الضباط العسكريين الفارين من الجيش الفرنسي، مقرا على أن اعتماده عليهم كان ذو بعد استراتيجي بعيد وذلك لتفوقهم التقني وانضباطهم التكتيكي، ومن جهة أخرى ذكر أن اعتماده على الجزائريين دون اللجوء إلى الخبرة الأجنبية وتحدى في الأخير الحاضرين بقوله" :ترى من الطاهر بن الطاهر الذي يريد تطهير الجيش، ومن يطهر من؟ ."ورد عليه بن بلة بقوله أقول لأخي بومدين" إذا كنت بداخل الحزب فإنك موجود، أما خارج الحزب فإنك غير موجود، وما علينا إلا تسوية الأمور داخل الحزب[2]

وبالرغم من محاولة لتهدئة بلة وابداء رغبته في التفاهم مع القيادة العسكرية الا أن الوقائع اثبتت العكس، حيث سيطرت العناصر الموالية له على الهيئات الرئيسية للحزب كالمكتب السياسي واللجنة المركزية، حيث ضم مثلا المكتب السياسي 17 عضوا 8 منهم من الموالين لبن بلة وهم: محمدي السعيد، الحاج وابن علا ، بومعزة بشير، أحمد محساس، عمر بن محجوب، حسين زهوان، وآيت الحسين، ومحمد الصغير النقاش، هذا بالإضافة الى العقداء محند أولحاج، يوسف الخطيب، شعباني محمد، ورئيس هيئة الأركان العقيد الطاهر زبيري الذين كانت علاقاتهم فاترة مع بومدين خصوصا شعباني ويوسف الخطيب .[3]

المطلب الخامس: التصحيح الثوري ونهاية فترة أحمد بن بلة

بعد انتهاء جلسات مؤتمر جبهة التحرير الوطني في أفريل 1964، أضحى الشرخ واضحا بين رئيس الجمهورية أحمد بن بلة ونائبه ووزير الدفاع هواري بومدين بسبب استئثار الاول بمعظم المقاعد في المكتب السياسي والهيئة التنفيذية،

1 - لخضر بورقعة :**المصدر السابق**، ص22

2 -Hervé Bourge : **opcit**, P112

3 - William Quandt **: opcit**, P226

وتأكد هذا النهج بعد إجراء الانتخابات النيابية في 20 سبتمبر 1964 وفوز 138 نائب معظمهم موالين لبن بلة، والاعلان عن حكومة جديدة في 12 ديسمبر 1964 وفق المرسوم 64 /333[1]. حيث حملت تشكيلتها العديد من المفاجآت أهمها: إلغاء العديد من الوزارات السيادية والحاقها بسلطة رئيس الجمهورية في شكل مديريات، كوزارة الداخلية، ووزارة المالية، والتخطيط والاتصال، وتعيين سبعة وزراء جدد وهم عبد الرحمن شريف، ومحمد يحياوي، ونور الدين دلسي، والصافي بوديسة، وصادق بطل، وسعيد عمراني، وتيجاني هدام، واستحداث منصب نائب لكاتب الدولة للأشغال العمومية أسندت لأحمد غزالي [2]

في حين لم يحصل جماعة وجدة سوى على أربعة وزراء بومدين للدفاع وبوتفليقة للخارجية، وشريف بلقاسم للتربية الوطنية، ومحمدي السعيد كنائب لرئيس المجلس الوزراء .

وللي ذراع بقايا هذا اللوبي والتخفيف من وطأته عمل بن بلة على استمالة محمدي السعيد الى صفه، واستغل زيارة بومدين الى القاهرة مع مطلع 1965 لحضور اجتماع رؤساء الحكومات العربية حول القضية الفلسطينية وقام بتنحية عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية وابقائه كاتب دولة تابع لرئاسة الجمهورية الامر الذي أثار غضب هذا الاخير ورفض رفضا قاطعا القرار، حيث رد عليه بأن المخول للعزل هو المكتب السياسي.

وبعد عودة بومدين من القاهرة في 03 جوان 1965 انعقد اجتماع طارئ بين رئيس الجمهورية ونائبه هواري بومدين في فيلا جولي حيث حاول بومدين اقناع بن بلة بضرورة العدول عن قراره بعزل بوتفليقة الى ما بعد الاجتماع الأفرو- آسيوي المزمع عقده بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 22- 29 جوان 1965، إلا أن هذا الأخير أصر على موقفه، وهنا خلص بومدين الى استحالة العمل مع بن بلة، ولم يبق أمامه سوى خيار القيام بحركة ثورية، لإنقاذ الجزائر من الانحرافات التسلطية لحكم بن بلة [3]، حيث يؤكد ذلك بومدين في حواره مع لطفي الخولي **"أنه طرح على رئيسه**

1- **الجريدة الرسمية**، ع 55 ، بتاريخ 03/ 12/ 1964 ص820.

2 - William Quandt **, opcit**, P231.

3- Hervé Bourge **, opcit**, P12

حرية اتخاذ القرارات مادام أنه في أعلى هرم الدولة، ومن حقه اختيار معاونيك في الوزارة وان تبعد من تريد، ولكن ذلك محكوم بالسياسة العامة المقررة للدولة والمجتمع وبالتالي لابد من ان تبدي الأسباب الموضوعية التي من اجلها تعزل وزير الخارجية..." كما ألح عليه عرض القضية على الحزب وهيئاته القيادية خاصة المكتب السياسي واللجنة المركزية[1]. كما عدد أسباب حركة 19 جوان 1962 في ثمانية أسباب في نفس التصريح ، وكذا في بيان الذي تلاه صبيحة ذلك اليوم وهي :

1- الحيلولة دون تكوين حزب طلائعي.

2- تجميد كل محاولة لإحداث اصلاح اداري وتكوين الدولة الجزائرية الثورية .

3- ابعاد وتصفية العناصر الوطنية والنضالية، والتمكين للعناصر الانتهازية، والسياسيين المحترفين ذوي الولاء الشخصي له.

4- اهدار الحريات المواطنين والقبض عليهم بدون مبررات واسباب .

5- تبذير اموال الدولة والشعب في مشاريع وهمية ، خدمة لحكمه الديكتاتوري .

6- فشل السياسات الاقتصادية عامة والزراعية خاصة.

7- القيام بعمليات تخريبية متعمدة ضد القوى الثورية والوحدة الوطنية ووحدة الجيش.

8- الانحراف عن خط الثورة ومبادئها خاصة مبدأ القيادة الجماعية.[2]

كما قدمت فيه مذكرات العقيد الطاهر زبيري شهادة قيمة حول انقلاب19 جوان 1965 التي يرى فيها أنه من الأسباب التي دعت إلى ذلك، وعجلت في خلع بن بلة قراراته الارتجالية اتجاه دور المؤسسات في بناء الدولة، والعشوائية التي تخبط فيها قبل وبعد مؤتمر(ج.ت.و)أفريل 1964 أين انتقد العقيد بومدين كيفية تحضير المؤتمر الذي جاء على مقاس الرئيس، لذلك أجمع قادة الجيش أجمعوا على إنهاء الحكم الفردي وذلك بعد أن تحولت انتقادات سياسة الرئيس أحمد بن بلة إلى إجماع بضرورة الإطاحة به والقضاء على سياسة الحكم الفردي التي يتبناها، وجاء هذا بعد جس النبض الذي قام به العقيد هواري بومدين وما يعرف بجماعة وجدة للإطارات السياسية والعسكرية للدولة، وتزامن ذلك قبل أيام معدودة من انعقاد المؤتمر الآفروآسيوي دخل ما أسماهم

1- لطفي الخولي، **عن الثورة في الثورة وبالثورة**، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، دار الهدى، عين مليلة، 1975 ، الجزائر، ص 86 87.

2- لطفي الخولي، **نفس المصدر**، ص 88-89.

العقيد الطاهر زبيري بالستة زائد كل من سعيد عبيد ويحياوي والعقيد عباس (6 + 3) دار بومدين، وعبر الباب السري ولجؤوا إلى منزل الطيبي العربي في غرفة سرية خاصة بهذه الاجتماعات، ولم تكن عائلة العربي تقيم في هذا البيت بعد تعيين هذا الأخير سفيرًا في دولة في أمريكا اللاتينية، حيث اتفقوا في هذا الاجتماع على أن تكون ليلة 19جوان 1965 تاريخًا لإنهاء الحكم الفردي للرئيس أحمد بن بلة[1].

كانت الخطة وباقتراح من سعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى تعتمد على استبدال حرس بن بلة بالطلبة الضباط المتدربين بالأكاديمية العسكرية بشرشال ليتم تأهيلهم ليكونوا قادة فيالق وكان من بينهم العقيد علي تونسي المدير السابق للأمن الوطني على حد ما رواه للعقيد زبيري شخصيًا في مكتبه. وأضاف الطاهر زبيري في شهاداته أن أحمد دراية مسؤول وحدات الأمن الوطني أخذ في يوم 18 جوان 1965 ضباط الأكاديمية العسكرية بشرشال معه وأعطاهم ألبسة خاصة بوحدات الأمن الوطني، استعدادًا لتغيير الحراسة على التاسعة ليلًا بحرس ليسوا حقيقيين ولكنهم من رجال الجيش وليسوا من الأمن الوطني، فمن طبيعة أفراد الجيش أن يتضامنوا مع مؤسسة الجيش، ومن جهة أخرى عقد بومدين اجتماعًا مع قادة النواحي العسكرية قبل أقل من 24 ساعة من تنفيذ العملية[2].

فقد جاء سعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى (البليدة)، والشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية (وهران)، وصالح السوفي قائد الناحية العسكرية الثالثة (بشار)، أما أحمد عبد الغني قائد الناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة) فكان قادة الجيش يخشون من ولائه لبن بلة فأرسلوه في مهمة إلى الصين وكوريا ش لمدة شهر ولم يعد إلا بعد انتهاء العملية، وفي هذا الاجتماع وضع بومدين قادة النواحي العسكرية أمام حقيقة الوضع فلم يلق منهم سوى الاستجابة، ولم يبق في الجيش أي ضابط سامي يقف ضد التصحيح الثوري وحتى وإن كان هناك ضباط يتعاطفون مع بن بلة إلا أنهم كانوا أفرادًا ولم يكن بإمكانهم القيام بأي شيء بعد أن اتفق كبار ضباط الجيش على تنحية بن بلة من الحكم. بعد تأكد جماعة بومدين من تحضير جميع الترتيبات العسكرية اعلنوا بداية سياسة الحسم بتكليف قائد الاركان الطاهر الزبيري

1 ـ الطاهر زبيري، **نفس المصدر**، ص112

2- الطاهر زبيري، **نفس المصدر** ، ص 118

بالقبض على بن بلة، أما عن حيثيات العملية فنجد توافق كبير بين شهادة الزبيري مع شهادة هيرفي بورج، حيث طرح الزبيري السيناريوهات الأولى للإطاحة بالرئيس بن بلة، أول هذه السناريوهات هي إلقاء القبض على الرئيس بن بلة عندما يذهب لوهران لمشاهدة مباراة ودية في كرة القدم بين الفريق الوطني الجزائري ونظيره البرازيلي، ولكن اعتقاله في مطار وهران من شأنه أن يخلق لنا مشاكل، لأن قادة الجيش خشوا أن يهجم الشعب عليهم ويحبط العملية، خاصة وأن الرئيس بن بلة كان يتمتع بشعبية كبيرة، ولم تتفق الجماعة في تحليلها على تبني هذه الخطة في وهران، ولكن بالمقابل لم يكن أمامهم الكثير من الوقت لذلك اتفقوا على اعتقاله مباشرة من مقر إقامته في فيلا جولي[1].

كان الرئيس بن بلة يتجول مع سائقه الخاص في قلب العاصمة قبل سويعات من صبيحة العملية العسكرية بشارع باب عزون ثم النفق الجامعي ثم توجه مباشرة إلى فيلا جولي "، وعلى الساعة الواحدة والنصف صباحا من يوم 19 جوان 1965 توجه الطاهر زبيري مرفوقا بالعقيد عباس والرائد محمد الصالح يحياوي، ولحق بنا كل قائد الناحية العسكرية الأولى سعيد عبيد، أحمد دراية حيث تم القاء القبض على بن بلة دون مقاومة تذكر[2].

وفي نفس الوقت تم القاء القبض على العناصر الموالية له أمثال الحاج بن علا والوزير نقاش ووضعهم في السجن وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه وليام كوانت الذي أكد أنه لم يعتقل مع بن بلة من المكتب السياسي سوى عضوين هما بن علا ونقاش، والوزير عبد الرحمن شريف

وبذلك تطوى صفحة من أهم صفحات تاريخ الجزائر المستقلة بكل ايجابياتها وسلبياتها ، مرحلة تميزت بمحاولة بناء دولة وارساء أسسها ومدها بالنصوص السياسية والايديولوجية وكذا محاولة التصدي لكل المخلفات التي تركها المستعمر رغم ثقلها وخطورة أهدافها ، ولكن كثرة الصراعات والمؤامرات وبروز المجموعات ذات المصالح الضيقة، وثقل الادارة البيروقراطية حال ولايزال يحول دون تحقيق أهداف وغايات أمانة الشهداء للأسف.

1- **نفسه** ، ص 112.

2 - **نفسه** ، ص124 .

انظر كذلك: Hervé Bourge, opcit, P 142, 14

وختاما نستنتج العديد من الخصائص والميزات العامة التي اتصف بها النظام الجزائري في عهد أحمد بن بلة والتي نلخصها فيما يلي :

ـ نظام شمولي ذات حكم رئاسي مشخصن للسلطة يتميز بسيطرة الجهاز التنفيذي على الجهاز التشريعي والقضائي فهو رئيس البلاد ورئيس الحكومة والامين العام للحزب ووزير المالية والاعلام و يرتكز تناوبا على مجموعة ضغط معينة وهي جماعة العسكر التي اتت به ، لذلك يعتبره الكثير من النقاد من النوع العسكري البيروقراطي.

ـ عدم قبوله لأي منافسة سلمية كانت أو عسكرية وهذا ما وقفنا عنده عند دراستنا لاهم حركات المعارضة التي عرفتها البلاد خلال هذ المرحلة كحركة بوضياف في الحضنة والهضاب، وحركة الافافاس في منطقة القبائل وحركة شعباني في بسكرة .

ـ نظام شعبوي، حيث يعتبر الشعب بأكمله القوة الثورية، وينظر اليه على أنه كيانا سياسيا متجانسا وجسما غير متباين لا تخترقه الانقسامات ولا الصراعات والتي جسدتها خطابات بن بلة ، بحيث في كثير من الأحيان كان يسبق بالحديث عن المشاريع، بدون الاهتمام في الواقع بوسائل تحقيقها فالأهم هو مخاطبة الشعب بها، واثارة حماسه وهتافاته الشيء الذي كان يسعده كثيرا، أكثر من مصير تلك المشاريع ذاتها، مستخدما في ذلك خصوصيات النمط التعبوي الذي يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع وتغيير أسسه مما ينتج عنه ظهور نظام جديد من الولاءات والافكار تصبح هي الاطار المعياري للمجتمع الجديد، فيقوى التأكيد على النفوذ التفاضلي، وعلى الولاء الكامل وعلى المرونة التكتيكية وتوحيد النهج الايديولوجي وتخصصه.

ـ مبدأ الحزب الواحد الذي يشكل أهم أعمدة النظام السياسي، حيث يقوم الحزب بوضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن، ويقترح نشاطات الدولة، ويضمن تحقيق برنامج في اطار الدولة، بمساهمة المناضلين في أنظمة الدولة وخصوصا في الوظائف القيادية

كرئيس الحكومة وأعضاء البرلمان، وذلك انطلاقا من مرجعيته التاريخية والرمزية لتكوين الدولة الحديثة، أساسها ايديولوجي وطن

الفصل الثاني:

المنظومة السياسية للجزائر خلال مرحلة هواري بومدين 1965 – 1978

الفصل الثاني:

1- المبحث الاول: طبيعة نظام الحكم

2- المبحث الثاني: ايديولوجية النظام ومنطلقاته

المطلب الاول : ميثاق 1976

المطلب الثاني: دستور 1976

3- المبحث الثالث: أسس النظام

المطلب الاول: الجيش الوطني الشعبي

المطلب الثاني: مجلس الثورة

المطلب الثالث: الحكومة والادارة

المطلب الرابع: الحزب والمنظمات الجماهيرية

4- المبحث الرابع: وقائع هذه المرحلة وخصائصها

المطلب الاول : الفترة الاولى 1965- 1976

المطلب الثاني: الفترة الثانية 1976- 1978 عودة الشرعية الدستورية

المنظومة السياسية للجزائر خلال مرحلة هواري بومدين 1965 – 1978

على عكس المؤرخين الجزائريين التي تعتبر المواضيع السياسية المتعلقة بطبيعة الحكم في الجزائر ومعظم الدول العالم الثالث خلال فترة ما بعد الاستقلال إلى وقت قريب، من المواضيع المحرمة، نظرا لقربها منا زمانيا ولحساسيتها كونها تعالج موضوعا يتعلق خصوصا بشرعية السلطة الذي يعد من المواضيع الحساسة جدا ، وقلة البيانات والمعلومات المتداولة التي تبقى في كثير من الاحيان سرية ولم يرفع عنها الحجر.

فقد شكل النظام السياسي في الجزائر ومنظومة الحكم بصفة عامة خلال فترة الرئيس هواري بومدين مادة خام للعديد من الدراسات الاكاديمية لباحثين فرنسيين وعرب وعلى رأسهم ليكا وفاتان وناير، عدي الهواري والهرماسي وعبدالله العروي، حيث ركز معظمهم على إبراز طبيعة الدولة والسلطة خصوصا، كأداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب ما من خلال المؤسسات كما حددها المفكر محمد شحرور، الذي يعتبر الدولة كمصطلح سياسي، تعد قمة الوعي المعرفي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي السائد في أي مجتمع كان ، لذا فهي بنية فوقية لبنية تحتية تمثل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة، والمستوى المعرفي، فإذا كانت هذه العلاقات ضعيفة ومتذبذبة تكون الدولة متخلفة، واذا كانت هذه العلاقات قوية وصلبة تكون الدولة متقدمة.

كما أكد على وجود علاقة تأثير وتأثر متبادل بين المؤسسات والمجتمع، فكلما كان التأثير البنية التحتية للمجتمع على البنية الفوقية وهي المؤسسات كبيرا، كانت الدولة أكثر ديمقراطية، وكلما كان تأثير البنية الفوقية للمؤسسات على البنية التحتية للمجتمع كبيرا اتجهت الدولة باتجاه القمع والدكتاتورية. [1]

والسؤال المطروح: الى أي مدى حقق النظام الجزائري في عهد الرئيس هواري بومدين هذه القاعدة على ارض الواقع ؟ وما هي الآليات التي اعتمدها لتدعيم اسس حكمه ؟

1- محمد شحرور، **دراسات اسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع**، الاهالي للطباعة والنشر، 1994، ص 180.

طبيعة النظام:

شكل النظام السياسي في عهد هواري بومدين مادة دسمة للعديد من الدراسات والاطروحات السياسية لما اتصف به من خصائص ومميزات تتمحور حول الطبيعة البيروقراطية العسكرية المشددة، حيث يعرف بكونه نظام لا يقبل أي منافسة سياسية بطرق سلمية ، في كثير من الاحيان يتجه الى التغير بطرق عنيفة تصل الى حد القضاء الجسدي، حكمت عليه الاحداث التاريخية المتعاقبة بأن يكون نظاما عسكريا برجوازيا قهريا، وهكذا تكونت هذه التقاليد وترسخت مع الايام لتصبح سمة تميز النظام السياسي الجزائري.

لقد كان لهذه الخصائص والميزات الاثر الكبير في بروز عدة نظريات وبناء عدة اطروحات التي تناولت بالتحليل لطبيعة النظام السياسي الجزائري خصوصا الفترة الثانية 1965– 1978 فترة الهواري بومدين ولعل أهمها :

أطروحة لوكا وفاتان : الدولة السلطانية

تقوم هذه الاطروحة على تعاظم الوظيفة الرئاسية كما حددها دستور 1976 ، و تتلاءم مع التحليل الفيبري للسلطة في الجزائر، باعتبارها سلطة تقوم على استقلالية الرئيس عن أي جماعة ضغط معينة ، سواء كانت سياسية أو ادارية أو اجتماعية ، فالرئيس يبدو كعاهل يتمتع بحرية الحركة يريد أن يكون أسير جماعة ضغط ، لذلك فهو يستند اليا أو بالتناوب الى مجموعة أو مجموعات معينة من دون ان يقع في التبعية لأي منها.

ويرى كل من كلود فاتان وجون لوكا أن الصلاحيات التي خولها دستور 1976 للرئيس في مستوى الوظيفة التنفيذية أعطت له سلطة السلطانية الرئاسية، فيما يضطلع من مهام(المادة 111) كمحدد لسياسة الأمة وحماية الدستور، وتحديد صلاحيات أعضاء الحكومة، ورئاسة مجلس الوزراء والسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات مما أدى إلى تراكم السلطات ووظائف الرئيس وتركيزها في يد العقيد هواري بومدين[1].

كما يلاحظ الكاتبان أن السلطة السياسية في الجزائر تعود كلها للشعب في الظاهر، لكن لا يمارسها فعليا إلا من خلال القنوات والاساليب التي تحددها له السلطة الثورية التي تتشكل من نواة ثورية متجانسة رسميا، ومتباينة ومتناقضة في الواقع . [2]

1 _ leca et Vatin , **le système politique algérien** in AAN ed ,CNRC 1977, p40.

2– علي بوعناقة ودبلة عبد العالي، **الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر ، الازمة الجزائرية** ، نفس المرجع ، ص 213

غير أن وصف النظام السياسي الجزائري بالسلطاني فيه نوع من المبالغة خصوصا النقطة المتعلقة بالاستقلالية النسبية للرئيس في مقابل الجيش والادارة وجماعة الضغط الاخرى، حيث كان الرئيس يخضع لجامعة محددة (جماعة وجدة) جمعتهم مقاربة ثورية واحدة وايديولوجيا موحدة حتى وإن كانت تفرقهم بعض الخلافات الايديولوجية و الرؤى الاقتصادية مثل الثورة الزراعية ، ولكن سرعان ما يستطع الرئيس التغلب عليها ، اذ ان فرضية وجود جماعات ضغط متصارعة داخل النظام السياسي صحيحة نسبيا ، الا أنها في الوقت نفسه موحدة حول مشروع مشترك خصوصا في الجانب التنموي ، فالريع النفطي وحد بين كل الجماعات رغم تناقضها وهذا ما سهل على الرئيس عملية القيادة والتسيير.

أطروحة عمور وآخرون : الدولة البونابرتية

إن أهم ميزة تميز النظام الجزائري هي عدم اكتمال بناء الدولة الجزائرية كدولة وطنية، وعدم اكتمال نمو البرجوازية الجزائرية بوصفها طبقة مهيمنة، فالبرجوازية الجزائرية مازالت في المرحلة الاولية لتأكيد هيمنتها السياسية والاقتصادية، ويذهب هؤلاء الكتاب الى أن الصراعات لا توجد أيضا داخل السلطة نفسها، حيث كثيرا ما تحدث ضغوطات ومعارضات مصلحية وايديولوجية بين البيروقراطية السياسية القديمة والادارية والفئات التكنوقراطية الصاعدة، وقد يؤدي هذا الى تهديد النظام في حد ذاته، مثل الازمة السياسية التي حدثت سنة 1974، وعلى الرغم من غموضها إلا أنها تفسر بمحاولة تأكيد رأسمالية الدولة، فالبرجوازية الخاصة يمكن أن تذهب إلى حد محاولة القيام بانقلاب وإيجاد تواطؤات مختلفة في القطاعات المهمة في الجيش والدرك الوطني وأجهزة الدولة، إن كل هذا يؤكد القوة التي اصبحت تحظى بها البرجـــوازية المعتمدة على قواعد اقتصادية صلبة، وعلى عملية التصنيع. [1]

حتى أن الرئيس في تلك الفترة كان يقوم بإيجاد حالة من التوازن بين الفئات المتصارعة والمختلفة على المستوى الداخلي، وتعدته حتى الى الجانب الخارجي، وهذا ما أكدته الزيارتين المتعاقبتين في خريف 1974 لكل من جورج مارشيه (رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي)، وجسكار ديستان (الرئيس الفرنسي) في ذلك الوقت .

تعد هذه الاطروحة كسابقتها السلطانية ولا تتماشي مع مجتمع تنعدم فيه طبقات حقيقية وهذا ما كانت تفتقده الجزائر في ذلك الوقت التي كانت تحتوي فئات اجتماعية لم تصل بعد إلى مستوى الطبقات، فئات تكونت على هامش برنامج التنمية المعتمد أساسا على الصناعات الثقيلة والريع النفطي الذي سمح لكل الفئات بالاستفادة منه .

1 - علي بوعناقة ودبلة عبد العالي، **الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، نفس المرجع** ، ص213

أطروحة ناير : الدولة البيروقراطية العسكرية :

ساهمت السياسة الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1966-1978 ، وكذا الاصلاحات السياسية التي باشرها النظام ابتداء من سنة 1968 بظهور مجموعة من العناصر الفاعلة شملت المقاولين الجدد أو ما يسمى بالتكنوقراط الذين اعتبروا الحلفاء الدائمين والمؤيدين للسلطة السياسية، حيث عملت السلطة تحالفا قويا معهم وشكلت فئات عريضة للبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الممثلة في التكنوقراط المسيرين والذين تركزوا في الادارة والحزب، والجهاز العسكري وحتى قيادة النقابة وفئات النخب الجامعية[1].

لقد ساهمت البيروقراطية العسكرية للسلطة التي تعتبر القوة الوحيدة المحددة للتوجهات الاستراتيجية واشكال توزيع الريع ، في تحول فئات اجتماعية نوعية الى طبقات برجوازية تمثل جماعات ضغط على النظام السياسي ذاته ، بعدما سمح لها النظام بتحصين مواقعها حفاظا منه على التوازنات بين مراكز القوى الاجتماعية ، حيث حصلت هذه الفئات على تنازلات اقتصادية مهمة في قانون الاستثمار لسنة 1967 ، كما تم استقطاب فئات العمال والفلاحين في تحالفات باستخدام وسائل عديدة ممثلة في الشعارات الشعبوية وحتى المكاسب المادية مستفيدين من الريع البترولي الذي عرفت اسعاره ارتفاعا ملحوظا خصوصا مع نهاية السبعينات ، وتصل احيانا الى استخدام القوة والعنف ضد العناصر المتمردة. [2]

اطروحة عدي الهواري :

ينطلق عالم الاجتماع عدي الهواري من فكرة محتواها أن الجزائر ومنذ الاستقلال تتضمن سلطة شخصية وأبوية جسدها الرئيس هواري بومدين خاصة، وهذه الابوية لا تعني أن السلطة متجانسة، حيث عمل الرئيس هواري بومدين وبهدف ضمان التوازن على خلق سلطتين احداهما ظاهرية أو ما تسمى بسلطة الواجهة، والاخرى خفية وفعلية وتتمثل أساسا في سلطة جهاز الامن العسكري الذي يعد في نظره السلطة الوحيدة المتحكمة في ادارة دواليب الحكم الفعلي في الجزائر، وذلك عن طريق خالق شبكة من الولاءات والزبانية التي استهدفت العديد من السياسيين والمنظمات الجماهيرية والطلابية واجهزة الاعلام وغيرها من المؤسسات والاجهزة الفاعلة، التي تغلغل اليها وسيطر عليها ، وبذلك رسم ووطد

1 - Nair, **L'Algérie , 1954 - 1982 Force sociales et blocs au pouvoir**, pp21 22.

2 ـ مخلوف بشير ، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر 1989- 1995**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي ، جامعة وهران السانيا ،سنة 2013 ،ص 121.

بومدين شخصيته وكاريزميته ووضع نفسه في منأى عن أية محاولة انقلابية، وتفادى الاخطاء التي ارتكبها سلفه بن بلة.

لذلك نجح بومدين في ايجاد استقرار للجيش وجعله لا يشكل خطرا على سلطة الدولة وبالتالي استقرار البلاد وتحويل جيش التحرير الى جيش وطني شعبي، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تحولت معظم تلك المؤسسات والمنظمات شيئا فشيئا الى أجهزة ضيقة لا تخدم سوى مصالحها ومصالح سيدها، الأمر الذي أنتج رداءة في كل المجالات وأبعد الشعب عن السلطة، واختيار ممثليه في المجالس المنتخبة والمنظمات الجماهيرية، ويستشهد الكاتب بقول انتليز ان حجم ومركز النخب يتأرجح بحسب نموذج دائري خلال الفترات الانتقالية مدتها عشر سنوات تقريبا، فان مركز هذا النخب يبدا واسع ثم ما يلبث ان يتقلص الى جماعة صغيرة متجانسة تحافظ على نفسها الى غاية التغيير القادم لرئيس الدولة، وبالتالي رسخ هذا الاسلوب تقاليد خاصة بالحكم في الجزائر ستبقى تسير بها الى وقت متأخر[1].

عبد المنعم عمار وعبد القادر بليمان :

أما عبد المنعم عمار فيعتبر أن النظام السلطوي هو الاقرب انماط النظام السياسي لحالة الجزائر منذ حصولها على استقلالها ، وقد اعتمد هذا النظام لترسيخ سلطته على ركيزتين هما:

1 ــ شخصية السلطة والمتمثلة في شخصية الرئيس وما يتمتع به من كاريزما سيوظفها لتأكيد سيطرته على مقاليد السلطة وبرزت هذه الخاصية في عهد أحمد بن بلة لما جمع بين يديه العديد من المناصب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والامين العام للحزب ووزير الداخلية والمالية والاعلام ، واستمر هذا النهج مع سلفه بومدين

2ــ الحزب الواحد والمتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها الميثاق الوطني المؤسسة الرسمية الاولى ، بل هي الدولة بعينها الا ان هذا الدور تراجع خلال فترة هواري بومدين مقارنة بفترة احمد بن بلة .[2]

ولفهم أكثر طبيعة النظام السياسي للجزائر خلال هذه الفترة لا بد من التعريج على إبراز ايديولوجيته ومنطلقاته في المبحث الثاني وكذا أهم الفاعلين فيه وخاصة طبقة الجيش والرئاسة و الحزب ، وهو ما سنتعرض له بالتحليل في المبحث الثالث.

أما عبد القادر بليمان ينطلق من فكرة أن طبيعة النظام الجزائري يميل نحو تركز السلطات بيد الرئيس وبقوة القانون مما أدى الى تسميته بالحكم (الموثوقراطي)[1] أي

---

1 - Addi , **op cit, pp99 – 119.**

2 ـ علي بوعناقة ودبلة عبد العالي، **نفس المرجع** ، ص 219

مؤسسات متعددة لأمر واحد، بحيث اصبح ذلك عائقا سياسيا جوهريا أمام قيام الحزب والمجلس الشعبي الوطني بدور فعلي ومستقل في الرقابة على الجهاز التنفيذي ، بمعنى ان الرئيس هو مصدر القرار السياسي ولا تنافسه في ذلك أية قوة أخرى في المجتمع ، سواء كانت مؤسسة البرلمان أو الحزب التي بقي دورها رمزي فقط .[2]

المبحث الثاني : ايديولوجية النظام ومنطلقاته

المطلب الاول : ميثاق 1976

تميز النظام السياسي الجزائري في عهد الرئيس هواري بومدين بتغليب البعدين الأيديولوجي والسياسي على البعد المؤسسي ، لذلك اولت القيادة السياسية الجزائرية اهتماما بالغا لصياغة برنامج سياسي وإيديولوجي مفصل جاد في صيغة ميثاق أطلق عليه الميثاق الوطني، حيث أوكل تحرير هذا المشروع إلى مجموعة من الإطارات البيروقراطية والتكنوقراطية يتقدمهم كل من بلعيد عبد السلام، بن يحي رضا مالك، الأشرف ، بعدها عرضت مسودة هذه الوثيقة للنقاش الشعبـــــي لمدة شهــر ابتداء من 1 نوفمبر 1976، وتبع ذلك بعض التعديلات الطفيفة، ليعلن الرئيس بومدين في 19 جوان 1976عن مشروع هذا الميثاق، ثم عرض على استفتاء شعبي حيث تم تبينه بأغلبية ساحقة، وأُقر في أمر رئاسي في جويلية 1976[3].

احتوى نص هذا الميثاق على مقدمة وسبعة أبواب وصيغت نصوصه في 280 صفحة وتمحورت بنود هذا الميثاق حول الأطر السياسية والأيدولوجية التي ينبغي أن تقود عمليات بناء الدولة في أبعادها الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والآليات التي يتوجب تسخيرها لأداء تلك المهام، حيث حددت هذه الوثيقة برامج العمل والسياسات الكبرى والاستراتيجيات التنموية، التي ينبغي أن تجند لها كل الطاقات لإنجاز مهمات بناء الدولة الاشتراكية الحديثة والعصرية[4].

حيث أقر في الباب الاول على ضرورة بناء المجتمع الاشتراكي وعلى ضرورة اعطاء الشرعية لهذا الاختيار، كما حدد الأهداف المسطرة للاشتراكية في ثلاثة عناصر، وهي :تعزيز الاستقلال الوطني الذي يتجسد في القضاء على جميع أشكال النفوذ الاجنبي الرأسمالي وسيطرة الاستعمار الجديد، وذلك من أجل مواجهة متطلبات التنمية، التي يتوجب النظر إليها على أنها كل متكامل تقوم به الجماهير ولصالحه، وتشييد المجتمع المتحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتطويره وتفتحه وتحسين مستواه الاجتماعي والثقافي، كما

1- الموثوقراطية: هي تسخير مؤسسات الدولة الهشة لخدمة الحاكم الفرد والدائرة النفعية المرتبطة به.

2- **نفسه**، ص 220.

3- جمال بلفردي ، **نفس المرجع** ، ص 317.

4- رابح لونيسي ، **نفس المرجع** ، ص 196

حرص في هذا الباب على ابراز أن الاختيار الاشتراكي في الجزائر هو من صميم الاسلام ولا يتناقض مع المادة التي تنص على أن الاسلام دين للدولة ، إن أساس الإسلام الذي عبر عنه الميثاق هو إسلام التقدم والرفاه بدلا من الخرافات والعقلية المتخلفة التي ألحقها الاستعمار، وبعض أذنابه من بعض الطرق الصوفية والمشعوذين ، والدعوة إلى تحديد معالم الإسلام منعتق من الإقطاع والاستبداد والعبودية، ويدعو إلى الإصلاح الأخلاقي، والالتزام بخط العمل الثوري كأولوية في الممارسة الواقعية لإصلاح المجتمع بما يتلاءم والمنظور التاريخي والحضاري للإسلام.

فالاشتراكية التي ينشدها الميثاق هي" اشتراكية الأداة النظرية والاستراتيجية التي تنبع من واقع الأمة، رافضة لكل تعصب مذهبي أو تزمت فكري"، وتعبر عن المصالح العميقة للشعب كاشتراكية الفكر التي تساهم في ترقية الانسانية، وتعطي الأولوية البالغة للإنسان واحترام حرية التفكير وحرية الضمير[1].

وشدد الميثاق الوطني في الباب الثاني الذي عنونه بالحزب والدولة على أحادية حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طليعي، وكقوة قائدة ومرشدة ومنظمة للشعب، وذلك لتحقيق أهداف الثورة التي سطرها الميثاق الوطني، كما يحدد الوسائل الكفيلة بذلك، وتقوم قيادة الحزب بتوجيه سياسة البلد ومراقبتها، كما قرر الميثاق تحديد خطوط التمايز بين الدولة والحزب والعلاقة العضوية بينهما، ودعوة كل جهاز إلى احترام حدود اختصاصاته دون التداخل والاندماج، والعمل على تحقيق التكامل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، والإقراربالدور السياسي للحزب دون الخوض في المسائل الإدارية، أي انه لا يعطي أولوية الحزب على الدولة مثل ما نص عليه ميثاق 1964 ، بل هناك قيادة واحدة تتجسد في القيادة السياسية للحزب والدولة.[2]

أما في الباب الثالث فقد حدد الميثاق المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية، والتي تتلخص في خمس محاور وهي الثورات الثلاث الكبرى والمتمثلة في تحقيق الثورة الثقافية والثورة الزراعية والثورة الصناعية بالإضافة الى التوازن الجهوي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات .[3]

أما الباب الرابع فقد خصص للدفاع الوطني وتحديد دور الجيش الوطني الشعبي المتمثل في الدفاع عن سلامة التراب الوطني وحدوده الثابتة والمساهمة في تنمية البلد وتشييد مجتمع جديد.[4]

---

1 - حزب جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني** 1976، ص27-41.
2- **نفسه**، ص **59-67.**
3- نفسه، ص 116**.**
4- نفسه، ص146.

الباب الخامس فقد خصص للسياسة الخارجية حيث اكد الميثاق على أن هذه السياسة يجب أن تكون مبنية على أسس مبادئ قائمة على ابراز مكانة الجزائر إقليميا وجهويا وعالميا، ووقوفها على جانب حركات التحرر وإنجاز مهمات حركة عدم الانحياز، وبناء نظام اقتصادي دولي جديد، ومحاربة الاستعمار والميز العنصري لقد أضفى الميثاق الشرعية على الاختيارات السياسية والأيدولوجية للنظام السياسي.، تأخذ هذه المبادئ بعين الاعتبار خدمة مصالح العليا للشعب الجزائري وثورته مع السهر على مقتضيات الامن والدفاع عن السيادة الوطنية .[1]

أما الباب السادس والسابع فقد خصصا الى قطاع التنمية واتجاهاتها الرئيسية وأهدافها الكبرى واتجاهاتها الرئيسية المبنية على الثورات الثلاث الثقافية والزراعية والصناعية والتي لا تتم الا برفع المستوى التعليمي والثقافي لأبناء الجزائر وتمكينهم من اكتساب قدرات تقنية ومهنية ومعرفية، ومكافحة الأمية والجهل والخرافة، ورفع مستوى المرأة التعليمي والاجتماعي، واكتساب التكنولوجيات الضرورية للتنمية الاقتصادية، وتحقيق ثورة زراعية من شأنها القضاء على الحرمان والطبقية والاستغلال، وإنجاز مهمات العدالة الاجتماعية المتمثلة في توزيع الأرض على الفقراء وعلى من هم أحق بها، وإقامة ثورة صناعية من شأنها إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الوطني، وتحفيز القطاعات الأخرى وعصرنتها، وكل ذلك من أجل تحسين مستوى معيشة الجزائريين، والقضاء على أشكال التخلف والتبعية الضاغطة والمعرقلة[2].

المطلب الثاني: دستور 1976

شكل الميثاق الوطني لبنة هامة في أسس البناء الايديولوجي والسياسي للسلطة الحاكمة الأمر الذي دفع بها الى تكريس الصبغة القانونية عليه وإعادة صياغته في شكل مسودة دستور لبعث الحياة الدستورية للنظام الجزائري والعمل وفقه لاستكمال الهرم المؤسساتي الذي توقف منذ 11 سنة خلت ، وإعادة الوظيفة بالعمل التشريعي بما يتماشى واختصاصاتها مع مبادئ هذا الميثاق.

ففي شهر اكتوبر1976 تم تشكيل لجنة متخصصة في السياسة والقانون الدستوري من طرف قيادة جبهة التحرير الوطني وذلك لوضع مسودة الدستور، وفي 02 نوفمبر انعقدت ندوة وطنية لمناقشة مشروع المسودة والموافقة عليه وفي 14 نوفمبر صدر المشروع الدستوري رسميا ليعرض على استفتاء شعبي يوم 19 نوفمبر1976 ، أين تم تنظيم إستفتاء شعبي عام على مشروع الدستور المقترح، حيث تمت تزكيته بنسبة أكثر

1- الميثاق الوطني، ص 157

2- **نفسه**، ص 171-280

99% ، وبذلك أصدر الدستور رسميا وبصورة نهائية يوم 22 نوفمبر 1976 بموجب أمر رئاسي، وقد تضمن هذا الدستور تمهيدا وثلاث أبواب.[1]

1- الباب الأول ويشمل المواد من 01 الى 93 ، حيث عالج فيه المبادئ الاساسية للتنظيم الاجتماعي وكذا ابراز مفهوم الإشتراكية، طبقا لما ورد في الميثاق الوطني نصا و روحا، هو تعميق لثورة فاتح نوفمبر 1954 و نتيجة منطقية لها كما ان الثورة الجزائرية ثورة اشتراكية تستهدف إزالة استغلال الإنسان للإنسان، شعارها : "من الشعب و إلى الشعـــب" و نظام الحكم ، وسيادة الدولة الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن ـ ومهام الجيش الوطني الشعبي كما وردت في الميثاق الوطني والمبادئ العامة للسياسة الخارجية خاصة المواد 89 ، 90 92 حيث تنص على احترام الجزائر للمواثيق والشرعية الدولية وتبنيها لمبدا الحياد الايجابي المبني السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومحاربة الاستعمار والامبريالية .[2]

2- الباب الثاني فقد تطرق إلى الوظائف الأساسية للدولة والفصل فيما بينها وجاء ذلك في المواد(94 - 196) ، حيث تم توزيع السلطة العامة بين الهيئات الثلاثة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ففي المجال التنفيذي اسند السلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية في نص المادة 111 ، وكذا تعيين اعضاء الحكومة وتحديد صلاحياتهم وفق المادة 113 ، وتعيين الموظفين السامين في القطاع المدني والعسكري وحق اقتراح تعديل الدستور وحق التشريع وإصدار القوانين وفق(المادة 153)، وحق إقرار حالة الطوارئ أو الحصار، كما له حق إقرار التعبئة العامة ، وإعلان الحرب إذا ما هددت البلاد بخطر وشيك الوقوع وفق (المواد 119- 123)[3]

3- الباب الثالث فقد تضمن أحكام مختلفة، وورد ذلك في المادتين 197 - 198.

لا شك أن التمعن في مواد دستور 1976 يقودنا رأسا إلى الجزم أنه لا يختلف كثيرا عن دستور1963 سواء في الوظائف المتعلقة بالسلطات الأساسية المخولة دستوريا للحزب الواحد الموجه العام لسياسة الدولة، والمحدد لبوصلة النظام السياســـــي في مادته 98 والسلطة التنفيذية التي اضطلع فيها الرئيس بمهمة قيادتها في المادة 104 ، أو السلطة التشريعية التي

1- **دستور 1976**، تم الاطلاع عليه من موقع مجلس الأمة على الرابط: http://www.majliselouma.dz بتاريخ 14 ماي 2020.
2- **نفسه**.
3- **دستور1976، نفس الموقع**

يمارس صلاحياتها المجلس الوطني الشعبي، وذلك بسن القوانين في حدود نطاق اختصاصاته حسب المادة 126. [1]

المبحث الثالث: أسس النظام

يعرف المفكر محمد شحرور الدولة بأنها أداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب ما من خلال مؤسسات ، وتعتبر الدولة قمة الوعي المعرفي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع ، لذا فهي بنية فوقية لبنية تحتية تمثل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة، والمستوى المعرفي، فإذا كانت هذه العلاقات ضعيفة ومتذبذبة تكون الدولة متخلفة، واذا كانت هذه العلاقات قوية وصلبة تكون الدولة متقدمة.

كما أكد على وجود علاقة تأثير وتأثر متبادل بين المؤسسات والمجتمع، فكلما كان تأثير البنية التحتية للمجتمع على البنية الفوقية للمؤسسات كبيرا، كانت الدولة أكثر ديمقراطية، وكلما كان تأثير البنية الفوقية للمؤسسات على البنية التحتية للمجتمع كبيرا اتجهت الدولة باتجاه القمع والدكتاتورية.

لذلك يعد بناء الدول وإقامتها من أصعب المهام التي واجهت النخب السياسية وصناع القرار في الدول النامية و حديثة الاستقلال، كما تعد المؤسسات السياسية الركائز الاساسية لإقامة أي بناء لنظام سياسي وذلك لكونها تعطيه الديمومة وتمكنه من أداء وظائفه السياسية والادارية ، لأننا لا يمكن تصور دولة بدون مؤسسات سياسية، ولا بمكن الحديث عن دولة مستقرة دون مؤسسات فاعلة ورشيدة وتحظى بقدر معتبر من الشرعية، تمكنها من كسب دعم الموطنين وتأييدهم لسياساتها.

والسؤال المطروح هو الى أي مدى حقق النظام الجزائري هذه القاعدة على أرض الواقع ؟ وما هي الآليات التي اعتمدها لتدعيم أسس حكمه ؟

المطلب الاول: الجيش الوطني الشعبي

شكلت مؤسسة الجيش الحلقة الرئيسية لبناء الدولة وضمان سيرورتها خلال فترة الرئيس هواري بومدين اذ لم نقل قبل أي الى 1962، حيث تحولت هذه المؤسسة بحكم تنظيمها وانضباطها الى قوة ضاربة التي انكسرت امامها كل المحاولات الهادفة الى ضرب استقرارها وديمومتها ، وتحولت الى الحاكم الفعلي في البلاد.

والسؤال المطروح كيف تشكلت هذه المؤسسة؟ وماهي الاسس التي اعتمدها بومدين لتطوير هذه المؤسسة؟ وما هي المهام التي اوكلت لهذه المؤسسة؟

1- نفسه

المنظومة السياسية للجزائر خلال مرحلة هواري بومدين 1965 ــ 1978

يقر الكثير من المؤرخين والاكاديميين أن فهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميزت هذه الدول العالم الثالث حديثة الاستقلال خصوصا في المراحل الاولى من الاستقلال وكذا تشكيل الانظمة السياسية فيها، لا يمكن فهمها وتشريح خصوصياتها الا بالعودة الى دراسة دور الجيش الذي يعد بمثابة المفتاح الاساسي لفهم تلك التطورات وأسرارها.

تعود البدايات الاولى لتشكيل الجيش الوطني الشعبي الى 30اوت 1962 عندما أعلن العقيد هواري بومدين عن تحويل جيش التحرير الوطني الى الجيش الوطني الشعبي، وذلك بعد دمج كل قوات الداخل مع قوات الخارج التي كانت مرابطة على الحدود الشرقية والغربية، ذلك الجيش الذي يؤكد الكثير من الدارسين أن نواته الاولى تعود الى فترة الثورة المسلحة سنة 1954 مع تأسيس جبهة التحرير الوطني[1].

ثم عرف تطورا واعادة هياكله خلال مؤتمر الصومام، لكن مع تأسيس قيادة الاركان بغار دماو على الحدود الجزائرية التونسية سنة 1960أضحى جيشا قائما، حيث اختصت هيئة الاركان بتنظيم البيت الداخلي وذلك بتطويره وتكوين جهاز الدولة حديث وثوري، ثم جاء برنامج طرابلس الذي حيَّن ووثَّق هذه المهام للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني و درع الثورة، والمتمثلة في المحافظة على استقلال الوطن و سيادته، و القيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد و سلامتها، وحماية مجالها الــجوي و مســاحتها الترابية و مياهها الإقليمية و جرفها القاري و منطقتها الاقتصادية الخاصة بها، حيث عملت القيادة على اعادة تنظيمه وتدريبه وتجهيزه عكس القطاعات الوزارية الاخرى بالرغم من قلة النفقات المخصصة للقطاع والتي لم تتعدى 100 مليون دولار حتى في ظل حرب الرمال 1963بسبب التقشف[2].

نجح بومدين في الحفاظ على العقيدة الايديولوجية للجيش ومشاركته في الساحة السياسية الوطنية، وتسخير هذا الدور في تدعيم سلطته السياسية في قمة هرم الدولة الجزائرية وضرب أي حركة سياسية معارضة لحكمه وتزامنت هذه المشاركة للجيش في الساحة السياسية مع بداية عمليات البناء المؤسساتي للنظام الجديد، واقترحت على هذه المؤسسة الوظيفة المؤقتة التي ترافقت مع مشاركة واسعة النطاق مع جماعات المصالح المدنية جنبا إلى جنب ، وعلى جميع المستويات.

حيث عملت قيادة الجيش الشعبي الوطني خلال الفترة الممتدة من سنة 1965 وإلى غاية ديسمبر 1967 على تحديث الجيش ومصالح الأمن المختلفة، أين كانت حصة الضباط

1- احسن بومالي، **استراتيجية الثورة في مرحلتها الاولى 1954-1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص ص 25-26

2- جمال بلفردي ، **نفس المرجع** ، ص 263.

الفارين من الجيش الفرنسي وبتدعيم مباشر من العقيد بومدين دون شروط مسبقة في مناصب هامة في المديريات المركزية لوزارة الدفاع، في مقابل تسريح ضباط الولايات التاريخية التي كان إشراكها محدودا ورمزيا في السلطة الثورية" مجلس الثورة "والتي تبدو وكأنها أقوى نظريا، خصوصا بعد المحاولة الانقلابية التي قادها الطاهر زبيري وضباط الولايات التاريخية في ديسمبر 1967[1].

بعد هذه المحاولة الانقلابية استطاع العقيد بومدين كمؤسس للجيش الوطني الشعبي إنهاء فترة الولايات التاريخية المعروفة وذلك بإبعاد عناصرها الثوريين، وتلقين أيديولوجية جديدة مستوحاة من أيديولوجية جيش التحرير الوطني على الحدود المبنية على الانضباط العسكري، كما تزامن ذلك مع اطلاق اولى عمليات الاصلاح الاداري وبداية المخططات الاقتصادية والثورات الزراعية والصناعية وهو ما تجسد أكثر في الخطاب الذي ألقاه في خطابه يوم 27 فيفري 1968 أمام قادة الفيالق بأكاديمية شرشال" **بأن مهمة إطارات الجيش لا تقتصر على الجانب العسكري فقط بل والعامل الثوري التحرري الذي لا تكتمل أركانه إلا بتحقيق العامل الفني التقني بإرسال البعثات إلى المدارس العسكرية إلى الاتحاد السوفياتي وأوروبا"**.[2]

وبناء على ذلك اعتمد بومدين مجموعة من الاسس والمعايير لاستكمال بناء هذه المؤسسة الاستراتيجية خصوصا سنوات السبعينيات ولعل اهم هذه الاسس نذكر ما يلي :

1 ـ استبعاد الجيش عن السياسة إلا في القرارات الاساسية والحاسمة، وتوجيه نشاطاته الى خدمة الثورة الاشتراكية خاصة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية مثل بناء السد الاخضر وتشييد القرى الاشتراكية وشق طريق الوحدة الافريقية، وذلك عن طريق شباب الخدمة الوطنية، مقابل ضمان مصالح هذه الفئة وامتيازاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من طرف رئيس الدولة ووزير الدفاع وقائد الاركان والذي يشغله هواري بومدين[3] .

2ـ تعيين جل قادة النواحي العسكرية ومدراء المدارس العسكرية من الموالاة وتعيين معظمهم في مجلس الثورة، كما اعتمد على عنصر التناقضات داخل هياكل الجيش خصوصا التناقض الحاد بين عناصر الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وضباط الثورة، حيث استفاد كثيرا من هذا العامل في ضبط أي حركة ضده في صفوف الجيش خصوصا

1 -WILLIAM ZERTMAN ,**L'Armée dans la politique algérienne** , Annuaire de l'Afrique du nord ,année 1967 ,p 275

2- وزارة الثقافة والإعلام، **خطب الرئيس بومدين**، ج 2، المصدر السابق، ص442

3- حزب جبهة التحرير الوطني ، **الميثاق الوطني** 1976 ، ص 147.

بعد المحاولة الانقلابية للطاهر الزبيري والتي كان للضباط الفارين دور محوري في القضاء عليها [1].

3- اعتماده كثيرا على ضباط الفارين من الجيش الفرنسي كما يؤكده كل الدكتور براهيمي والدكتور رابح لونيسي حيث يؤكد هذا الاخير ان هؤلاء اضحوا موالين لبومدين أكثر من موالاتهم لأنفسهم كيف لا وهو الذي دافع عنهم أثناء الثورة وبعدها، حيث استغل بومدين فيهم عقدة النقص الموجودة في عمق الكثير منهم نتيجة عملهم في الجيش الفرنسي لسنوات أثناء الثورة المسلحة ليلحقهم بومدين بعد الاستقلال بالجيش بنفس الرتب العسكرية بل فتح لهم العديد من المناصب الادارية في الجيش كأمناء لوزارة الدفاع كشابو وعبد الحميد الاطرش، ومدراء للعديد من مديريات الجيش كسليمان هوفمان على راس مديرية السلاح الدبابات ، وبوزادة على راس مديرية سلاح العتاد ومديوني على راس مديرية سلاح الهندسة وسليم سعدي على راس مديرية النقل العسكري وعبد المجيد علاهم على راس مديرية التدريب وبقة على راس مديرية سلاح الدفاع المضاد للطائرات وخليل على مديرية الاحصاء[2]

4- تشكيل جهاز الامن العسكري بقيادة قاصدي مرباح والذي اوكلت له مهام الاشراف على العمل الاستخباراتي حيث كان ينتشر في الكثير من أجهزة الدولة ومؤسساتها حتى العسكرية منها، مما أثر تأثير كبير على الكثير من القرارات، كما لجأ في العديد من المناسبات الى صنع الرأي العام الوطني وتوجيهه، وتدخل في الكثير من الاحيان لنقل معلومات مغلوطة لتحقيق اهداف ومصالح ضيقة وضرب كل حركة معارضة مشبوهة، حيث عمل بومدين من خلال هذا الجهاز على دعم نفوذه وسلطته وذلك بفرض نوع من الخوف والرهبة على كل من تسول له نفسه بالتحرك ضده ، وهي سمة من سمات النظام الشمولي [3].

وعليه فإن تحديد الرئيس بومدين للتصور السياسي للجيش الوطني الشعبي كان دئما مرتبطا بمصلحة قيادته في الحكم، حيث بقيت طبقة الجيش هي الطبقة المسيطرة على جهاز الحكم رغم الهزات التي تعرضت لها والتحالفات التي اقيمت مع العديد من المؤسسات الاخرى كالحزب والمنظمات الجماهيرية ، حيث تحولت الى أجهزة تابعة ولا دور لها على الرغم من النصوص والمواثيق الايديولوجية التي كانت تصدر عن هذه المؤسسات ، كما استمر هذا النهج حتى خلال عهد الشرعية الدستورية في البلد بعد انتخابه كرئيس للجمهورية في 10 ديسمبر 1976 ، والذي منح شرعيته القانونية دستور 1976 حيث سجل الدور السياسي لمؤسسة الجيش باعتبارها القوة الثورية الطليعية في البلاد التي لها

1- رابح لونيسي ، **نفس المرجع** ، ص 190
2- **نفسه**، ص 191.
3 - **نفس المرجع** ، ص 192.

مركزها الأول في تشكيل قيادة جبهة التحرير الوطني[1] كما حرص قانون الانتخابات لنفس السنة على حفظ هذا الدور السياسي للجيش بضمان التصويت لأفراد الجيش على مستوى وحداتهم العسكرية تحت اشراف ضباطه ، ويتماشى هذا الطرح السياسي مع الاطروحات التي تقر باشتراكية الجيش الوطني الشعبي الذي يتشكل أساسا من طبقة أبناء الفلاحين والعمال المحرومين الذين كانوا الضحية الأولى لسياسة القهر الاستعماري [2].

المطلب الثاني: مجلس الثورة

يعد مجلس الثورة الهيئة العليا لنظام 19 جوان 1965 الذي حل محل المجلس الوطني للثورة وجميع المؤسسات الأخرى، وضم هذا المجلس لدى إنشائه 26 عضوا أسندت لهم اختصاصات مؤسسات الدولة الممثلة في رئاسة الجمهورية، الحكومة والحزب بما فيه اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام باعتباره مصدرا للسلطة المطلقة والمنشئ للمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها، لكنه لا يعتبر هيئة تأسيسية منتخبة ولا مؤتمر حزب، وإنما من مهامه التحضير لانتخاب جمعية تأسيسية وعقد مؤتمر حزب،

وفي تحليله لتركيبة هذا المجلس يقسم العقيد الطاهر زبيري [3]هذه التركيبة تتشكل من أربعة مجموعات متباينة الأهمية والنفوذ داخل النظام وهو التقسيم الذي يؤيده الدكتور رابح لونيسي وهي:

1- مجموعة الدرجة الاولى وتشمل جماعة وجدة وهي أهم مجموعة في المجلس يرجع لها الامر الاخير في اتخاذ القرارات المصيرية وتتشكل بالإضافة الى النواة الرئيسية العقيد هواري بومدين كل من أحمد مدغري وعبد العزيز بوتفليقة وقايد احمد وشريف بلقاسم.

2- مجموعة الدرجة الثانية وتتشكل من القادة العسكريين الذي يمثلون الجيش كقادة النواحي أمثال سعيد عبيد والشاذلي بن جديد ، وصالح السوفي ومحمد الصالح يحياوي وعبدالله بلهوشات وعبد القادر شابو وأحمد بن شريف وعبدالرحمن بن سالم وأحمد دراية وطيبي العربي، ومحمد بن أحمد عبدالغني ، العقيد عباس.

3- مجموعة الدرجة الثالثة وتضم قادة الولايات التاريخية أثناء الثورة المتبقين وتشمل كل من يوسف الخطيب ومحمدي السعيد ومحند أولحاج وصالح بوبنيدر والعقيد عثمان، ومنجلي والطاهر زبيري.

1- حزب جبهة التحرير الوطني ، **الميثاق الوطني** 1976، ص 69.
2-**الجريدة الرسمية** ، العدد 91 ، 1976/11/14، المطبعة الرسمية ،ص 1267.
3- الطاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان**، الشروق للاعلام والنشر،2011 ، ص 191.

4- مجموعة الدرجة الرابعة وتشمل أحمد محساس وبشير بومعزة وهما الشخصيتين السياسيتين في المجلس، ولم يبقيا فيه سوى عام واحد، حيث هربا الى الخارج وانضما الى المعارضة .

وبذلك نلاحظ ان التركيبة الاساسية والفعلية لهذا المجلس تتشكل عموما من أفراد الجيش، حيث نجد 24 من 26 عنصر المشكلين لمجلس الثورة غالبيتهم من جيش التحريربالحدود وهيئة الاركان وبذلك انتقلنا من دولة الحزب الى دولة الجيش.[1]

لكن إذا عدنا الى أسباب ودواعي ظاهرة عسكرة النظام نجد لها ما يبررها لكون المستولين على النظام هم من الفئة العسكرية والتي لها باع طويل في العمل الثوري أثناء حرب التحرير، ثانيا معظم هذه العناصر عانت خلال فترة الرئيس أحمد بن بلة التهميش أو حتى الإبعاد، ثالثا هناك الاسباب الاقليمية والدولية ولعل اهمها أن هذه الفترة تميزت بكثرة الانقلابات العسكرية مثل: مصر 1952، العراق وسوريا 1963، السودان 1958، اليمن 1962، السعودية1964.

أما عن نشاطات هذا المجلس فقد اصدر صبيحة 19 جوان البيان الأول أعلن فيه عن حماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة، وقد جمع هذا المجلس أغلب السلطات، هذه التركيبة تعكس عدم التجانس، حيث يقول البيان **"إن قائمة الأخطاء طويلة وإن مغزاها عميق، فقد أقيم نظام الحكم على تبذير التراث الوطني، والتلاعب بأموال البلاد وبرجالها، وارتكز ذلك على الفوضى والكذب والارتجال والديماغوجية، كما أقيم على التهديد تارة والمساومة تارة أخرى، وحجز الحريات الفردية، وانتهاك الحريات العامة، وقد إبتغى الحكم من الالتجاء إلى هذه الأساليب إخضاع فئة وإرهاب أخرى حتى يستكين إليه الجميع خشية بطشه"**[2] لكن بومدين استطاع أن يهيمن عليها و جمع في يده كل المناصب فكان رئيس مجلس الثورة، رئيس الحكومة، ووزير الدفاع في نفس الوقت، حيث دفنت المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للحزب والدولة، بحيث أضحت لعبة في يد شخص واحد يفعل بها ما يشاء ويمنح النفوذ لمن يشاء، ويفرض أهواءه على المنظمات والرجال حسب مزاجه.

وقد تميزت فعلا سنتا1965 - 1966بصدور الأوامر عن رئيس مجلس الثورة متضمنة توجيهات للحكومة والأمانة التنفيذية للحزب، مما يؤكد سيطرته على الجهازين بالرغم من فقدانها الطابع الإلزامي ولعل اهم هذه الأوامر نذكر أمر 10 جويلية 1965 والذي يتكون من ستة بنود تخص تنظيم المؤسسات السياسية والمستمدة اساسا من ميثاق طرابلس وميثاق الجزائر، وتشمل :

1- رابح لونيسي ، **نفس المرجع** ، ص 182- 188.

2- عمارقليل، **ملحمة الحزائر الجديدة**، ج3 ، دار الطباعة للنشر والطبع، قسنطينة، الجزائر،2662 ص ص 335-336.

مجلس الثورة الذي يعد الهيئة التشريعية التي حلت محل المجلس الوطني يتشكل من 26 عضو وأسندت له اختصاصات مؤسسات الدولة والحزب، باعتباره السلطة المطلقة، وقد أسندت لهذا المجلس مهمة مراقبة الحكومة، وتتمثل هذه الرقابة في سلطة تعديل الحكومة كليا أو جزئيا بموجب أوامر صادرة عنه وممضاة من قبل رئيسه، بعد التداول بشأن مضمونها، كما أن المجلس يتمتع بسلطة توجيه الحكومة، وإن كان دوره قد اقتصر في هذا المجال على إصدار توجيهات عامة في شكل لوائح .

مجلس الوزراء : طبقا للأمر – السابق الذكر -فإن الحكومة تضم 19 عضو في الشؤون التالية : الداخلية، الخارجية، المالية، التخطيط، الفلاحة، الإعلام، العدالة، التربية، الصحة، المجاهدين، الصناعة، البريد الأشغال، الإسكان، العمل، التجارة، السياحة، الشباب، مع وجود وزير واحد للدولة، أما عن مهام هذا المجلس تنفيذية صرفة، إذ يمارس ما يفوضه مجلس الثورة من صلاحيات وسلطات، وإستمرت هذه الأحكام حتى صدور دستور1976[1].

إن تشكيل مجلس الثورة من أغلبية عسكرية يوحي بأنه كان يهدف إلى تسييس الجيش، وجعل هذا الأخير المصدر الوحيد للسلطة والشرعية، غير أن الواقع لم يفند هذا الرأي، حيث أبعد كل الأعضاء عن السلطة الفعلية التي بقيت محتكرة بصفة كلية من طرف الرئيس بومدين فيما بعد إثر إعادة تلميع مجلس الثورة و تصغير عدد أعضاءه بصورة مستمرة، فإن اجتماعاته سوف تعقد في وقت واحد مع اجتماعات الحكومة.

وقد كان من المفروض أن يجسد المجلس السلطة العليا في البلاد إلى أن يتم وضع دستور جديد، وإقامة مؤسسات للحكم تتماشى مع الوضع الجديد، ولهذا كانت مهمة المجلس مرحلية"

المطلب الثالث: الحكومة والادارة

شكلت الحكومة والادارة عند الرئيس هواري بومدين بمثابة السلطة الثورية المكلفة بصنع القرار السياسي بمعناها الواسع، فهي مصدر الأوامر للهيئات الادارية والحزبية والشعبية وصاحبة الدور الاول والاساسي في رسم سياسة البناء الاشتراكي ، فهي التي صاحبة التقرير في كل شيء، سواء كان القرارات السياسية المتعلقة بإعادة تنظيم الادارة الجزائرية ووضع قوانين البلدية والولاية والمجلس الشعبي الوطني أو القرارات الاقتصادية مثل قضية التأميم وسياسة المخططات والثورة الزراعية [2].

وبالتالي الحكومة هي كما جاء في مختلف خطابات الرئيس هواري بومدين هي السلطة الثورية التي تمثل قيادته ، وتقوم بالتقرير مكان المعنيين بالأوامر على الساحة

1- أنظر تشكيلة الحكومة في الملحق الخامس، ص 318,

2- وزارة الاعلام والثقافة، **خطب الرئيس بومدين**، ج2، ص ص266-284.

الجزائرية وفي جميع المجالات ، ولا تتحمل تبعات ما تقرره ، لكونها غير مسؤولة عن النقائص المسجلة في التنمية الاقتصادية وافلاس المؤسسات الاقتصادية بحكم تمثيلها لإرادة قيادته الثورية التي ترى نفسها على صواب فيما تؤمن به ، وبالتالي النقص الحاصل في تطبيق المشاريع التنموية مرده الى العمال والفلاحين ومسؤولو الحزب التي لم تقم بدورها على احسن ما يرام ، ولم تقم بمساعدة القيادة الثورية في تحقيق تصورها الخاص ببناء المجتمع الجزائري[1].

كما عمل أحمد مدغري وزير الداخلية الذي يلقب بأبي الادارة الجزائرية على بناء الادارة وجعلها العمود الفقري للدولة، حيث سخر كل جهوده لتحقيق مبدأ أولوية الادارة والدولة على الحزب الذي يجب أن يتحول الى إحدى المؤسسات التابعة لجهاز الدولة تنفيذا لما اقره بيان 19 جوان 1965، وتشييد دولة مستقرة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا، معلنا عدائه للحزب ومحتقرا لتركيبته البشرية حتى وصل به الأمر الى اتخاذ مبدأ كراهية النضال الحزبي مقياسا لترقية الاطارات الادارية [2].

ولأجل ذلك قام النظام الجديد بتعيين العناصر التغريبية على رأس المناصب الادارية والسياسية والتي تكونت في الادارة الفرنسية وحكمت مكانها بعد فرار الكادر الفرنسي عشية الاستقلال والتي قدر عددها بحوالي 23182 مدربين تدريبا خاصا وفق مشروع قسنطينة، وكذا إبعاد الحزب عن مصدر القرار وتجميد أيديولوجيته التي أثراها ميثاق الجزائر سنة 1964 وحصر دوره في حدود الشعارات فقط ، مما عطل مشروع التنمية في جميع مجالاته[3].

ولنجاح أهدافها على المستوى القاعدي تم تدعيم الحكومة بإنشاء المجالس التنفيذية القاعدية على المستوى المحلي ونخص بالذكر المجالس المحلية البلدية1967 والمجالس المحلية الولائية 1968، حيث سعت السلطة الجديدة الى ارساء واستكمال مسار بناء المؤسسات القاعدية ، وتكريس مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات التي كانت مطلب الكثير من الفئات الشعبية ، وتحقيقا للوعود التي لطالما اطلقتها السلطة الجديدة .

ونتيجة لذلك تأسست أول حكومة لهذه الفترة (فترة هواري بومدين)بعد حركة19 جوان، بأمر رقم182 / 65 المؤرخ في 10 جويلية 1965 ، هذا الأمر الذي صدر عن

1- وزارة الاعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين،ج2، **نفس المصدر** ، ص239

2- العربي زبيري، **المؤامرة الكبرى** ، نفس المرجع، ص51.

3- محمد العربي زبيري، **المؤامرة الكبرى أو اجهاض الثورة**، ص 52 -53. أنظر كذلك: عبد الحميد براهيمي، **في اصل الازمة الجزائرية، نفس المرجع**، ص 104- 112. وكذلك ابراهيم لونيسي، **حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد**، دار هومة ، 2005، ص 37.

رئيس مجلس الثورة باسم المجلس، الذي يعد مصدرا رسميا لقواعد دستورية مؤقتة حلت محل دستور1963 ، ونفس الشيء حصل مع الحكومة الثانية سنة 1970.

وعلى الرغم من أن الحكومة تستمد سلطاتها من المجلس، إلا أنها غدت أكثر فاعلية منه، وذلك لأن رئيسها هو رئيس المجلس، وبها وزراء يسيرون وزارات السيادة وهم كذلك أعضاء في المجلس، وهناك حقيقة ماثلة تجدر الإشارة إليها، وهي أن السلطة قد تركزت في يد فرد واحد، فهو رئيس مجلس الثورة، ورئيس الحكومة، ورئيس الحزب، ووزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث عملت الحكومة الجديدة على انتهاج سياسة جماعية ترتب عنها منح الوزراء استقلالا نسبيا، حيث أصبح بإمكان القيادة الجماعية الاعتماد على أفراد ذوي ولاءات طبقية متباينة للعمل من أجل مصالحهم، بينما ينظرون إلى الثورة باعتبارها الهدف الذي تنصهر فيه كافة المصالح[1]

وقد أدى التجانس الذي عرفته معظم حكومات بومدين إلى نوع من الاستقرار الذي كان في صالح القيادة العليا، والتي كثفت جهودها من أجل بناء دولة وطنية قوية، غير أن ذلك لم يمنع من وقوع العديد من الاخطاء التي وقع فيها سلفه حيث حاول الجمع في يده السلطات التنفيذية والتشريعية والسياسية، وعمل على مد نفوذه إلى القوة العسكرية التي أضحى ولاؤها لقائد أركان الجيش العقيد هواري بومدين.

وإذا كان بن بلة قد جمع المؤسسات الرسمية وشخصنتها، فإنه الرئيس بومدين جمع السلطات والمؤسسات الرسمية (الحكومة) والفعلية(الجيش) وشخصنتها، هوما أوقعه في بدوره في خلافات، وجعله يصطدم مع العديد من الشخصيات السياسية وحتى العسكرية ، كالخلاف مع شريف بلقاسم وصالح بوبنيدر عند تكليفهما بإعادة تنظيم الحزب، إضافة إلى مغادرة بعض الوزراء مثل وزير التعمير حاج اسماعيل في 10 أفريل 1966، وعلي محساس وعلي يحيى عبد النور في 24 سبتمبر 1966، والسيد بشير بومعزة في 6 اكتوبر 1966[2] وانتقلت هذه الظاهرة وتوسعت الى الحلفاء التقليديين لبومدين سنوات السبعينيات، اين عرفت انسحاب معظم جماعة وجدة النواة الصلبة للنظام.

لقد شكلت الحكومة والهيئات التنفيذية المحلية خصوصا الولاية الادوات الرئيسية التي اعتمد عليها الرئيس هواري بومدين في تكريس قيادته السياسية وزعامته الشخصية في بناء الاشتراكية في الجزائر، لما لها من مكـانة سياسية هامـــة لدى الشعب الجزائري .

1- مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، تر، سمير كرم، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت،1980 ، ص9 .
2- بادي أحمد، **ظاهرة عدم استقرار الحكومات الجزائرية1989 - 2000 رسالة ماجستير جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية، 2001** ، ص08 .

المطلب الرابع: الحزب والمنظمات الجماهيرية

شكل دور الحزب وتركيبته، وكذا المهام المنوط بها داخل منظومة الحكم خلال فترة الرئيس هواري بومدين وكذا العوامل الرئيسية التي ساهمت في إعادة تشكيله الكثير من النقد والمعارضة، حيث وجهت القيادة الجديدة منذ البداية نقدا لاذعا للحزب في عهد الرئيس السابق أحمد بن بلة، باعتباره جهازا ضعيفا وواهنا، تحول مع الزمن إلى أداة في يد الحكم الشخصي، وسيطرة البيروقراطية التي أضفت عليه طابع الجمود والانتهازية، فقد صرح الرئيس بومدين في 10 جويلية بمناسبة تنصيب الأمانة التنفيذية للحزب، من أن هذا الأخير يعد الآلاف من الموظفين وحظيرة سيارات معتبرة، ويسير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عددا ضخما من الورشات والمؤسسات الفاشلة، وهو بصيغة أخرى يكلف خزينة الدولة أموالا طائلة، وكل واحد من هؤلاء الموظفين يتقاضى أجرا يساوي خمسة أضعاف ما يتقاضاه أي عامل، لذلك ركز هواري بومدين في معظم خطبه خلال الفترة الممتدة من 1965-1966 على الدور الجديد للحزب ، وتحديد صلاحيات أجهزة الدولة، واعتبر نظام 19 جوان 1965 من المراحل التي كان للحزب أضعف دور له في الحياة السياسية بحيث كان واضحا من خلال الخطب الرسمية أن حركة 19 جوان تتجه نحو جعل (ج . ت. و) إحدى المؤسسات التابعة للدولة[1].

كما انتقدت القيادة الجديدة غياب التراتبية السلطوية على مستوى القيادة المركزية، ووجود ازدواجيات متناقضة، وانتشار القطاعات الطفيلية، وهيمنة أجواء الارتياب والكراهية والاقصاءات المتبادلة، والغياب الكامل لسياسة العمل الجماعي، وتعبر كل هذه المفاسد عن عدم قدرة القمة الحاكمة، وتبعا لذلك رأت هذه القيادة ضرورة إعادة تنظيم الحزب وهيكلته، وتحديد مهامه وإبراز أدواره ومكانته من بنيات النظام الجديد وتشكيلاتها، وعلى رأسها مجلس الثورة الذي يتولى مهمة عملية إعادة تنظيم الحزب، ريثما ينعقد المؤتمر الذي بقي توقيته إلى أجل غير مسمى[2].

وابتداء من 10جويلية1965وتمت إعادة صياغة مجموعة من المعايير استهدفت إعادة النظام للحزب، حيث عوض المكتب السياسي القديم الأمانة التنفيذية ، ونتج عنها تشكيل هيئة من خمسة أعضاء، وبدا أن هذه الهيئة الجديدة ستعمل على اعادة احياء مبدأ القيادة الجماعية، حيث كلفت بتحقيق مهمات ثلاث، وهي :

ـ إعادة ترسيخ المبادئ التي حكمت إنشاء جبهة التحرير الوطني وقادتها.

1- عامر رخيلة ، **نفس المرجع** ، ص 322.

2-

ـ إعطاء جهاز الحزب نفسًا جديدا عن طريق تطهيره من العناصر الفاسدة ومنحه الوسائل الضرورية للقيام بمهامه.

ـ إعادة التفكير في علاقات الحزب مع المنظمات الجماهرية، حيث يعود تأطير ذلك إلى إعادة تنشيط جهاز الحزب1.

وعلى الرغم من تلك الشعارات المعروفة بإعطاء دور للحزب، إلا أن الواقع كان غير ذلك، فحتى عام 1967 ، ظلت القيادة الجديدة تراوح مكانها ولم تقدم أي عمل جوهري يؤكد اهداف السلطة الجديدة، وبقي دور الحزب مقتصرا على التدخل على مستوى تشكيل القوائم الانتخابية للمجالس البلدية، ويعود ذلك حسب الباحث أحمد بن مرسلي الى عدم اهتمام بومدين بالحزب وتركيزه على السلطات الواقعة تحت سلطته خاصة الحكومة ، حيث تم إعفاء الحزب من أي دور قيادي على الساحة السياسية بعد أن ركز النظام على تشييد المؤسسات الادارية وإعطاء الاولوية لعملية الدفع الاقتصادي ، ترك الحزب تحت سيطرة الأجهزة التنفيذية المحلية المتمثلة في الولايات والدوائر والبلديات[2].

وبعد الهزات التي أصابت النظام الحاكم، خاصة بعد انسحاب أسماء ثقيلة من الهيئة التنفيذية، وكذا المحاولة الانقلابية التي قادها العقيد الطاهر الزبيري1967، توصل بومدين الى اقتناع أن الاعتماد على الجيش لوحده في عملية الاحتفاظ بالسلطة غير كاف ، و أعاد النظر في موضوع الحزب وأدواره وتنظيمه، وتم على اثر ذلك تعيين قايد أحمد وهو أحد المقربين منه كمسؤول للحزب، واعتبر ذلك التعيين بمثابة القيام بالمهمات التي تقتضي الإنجاز واستجابة للأهداف الثورية الجديدة، التي تستدعي إعادة تنظيم جهاز الحزب على قواعد وأسس جديدة، وهكذا وضع حد للأمانة التنفيذية والقيادة الجماعية في الوقت نفسه.

لقد اعتبرت سنة 1968 سنة الحزب، حيث أكد الرئيس بومدين أن نجاح الثورة يتوقف على الحزب وما يتوجب عليه أن يقوم به، ولذلك تمت صياغة برنامج العمل وتعليمات توجيهية ابتداء من 24 جانفي 1968 ، وكانت تستهدف الإعداد للمؤتمر الوطني لحزب جبهة التحرير .

حيث شهدت فترة نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين نوعا من إعادة تنشيط الوظيفة الحزبية لتتزامن مع القرارات التي اتخذها الرئيس بومدين والمتمثلة في قوانين والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وتأميم المحروقات سنة 1971 الثورة الزراعية في

1- وزارة الثقافة والإعلام :**خطب الرئيس هواري بومدين**، المصدر السابق، ص 46.

2- أحمد بن مرسلي ، **مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية**، 1965 -1978، أطروحة دكتوراه دولة في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر،1994.ص ص 145-146.

نفس السنة، بالرغم من الخلافات التي حدثت بين الرئيس بومدين والامين العام للحزب قايد أحمد حول المراسيم التطبيقية في المجال الزراعي .

كما عمل النظام السياسي على تنشيط الحزب من أجل تمكين ذلك النظام من التخلص من الصبغة العسكرية التي لازمته منذ انقلاب 19 جوان، لذلك تم تعزيز دور الحزب في الحياة السياسية، والاستجابة لتأثير التيار اليساري الداعي إلى تنقية الاختيار الاشتراكي، وانتقاء الطليعة القادرة على تجسيد ذلك الاختيار، وقد عملت السلطة من جهة أخرى على تقوية المنظمات الجماهرية المتمثلة في التنظيمات الطلابية، واتحاد النساء، واتحاد الفلاحين، واتحاد الشبيبة، ونقابة العمال.

لقد ركز برنامج إعادة تنظيم الحزب عام 1968 على تبعية المنظمات الوطنية للحزب، وغدت هذه التبعية قضية جوهرية يتوجب التمسك بها والتقيد بمستلزماتها، وقد صاحبت عملية إعادة هيكلة الحزب وتنظيمه، بإصلاحات بنيوية وتنظيمية في تلك المنظمات، بما جعلها أكثر ارتباطا بالحزب والتبعية له، وجاء الأمر الصادر عام 1971 الخاص بإنشاء الجمعيات لينص في المادة 23 على أن الجمعيات ذات الطابع السياسي تنشأ بناء على قرار من الهيئات العليا للحزب، وجاء الأمر الصادر في عام 1973 ليؤكد ذلك ويعزز أكثر دور الحزب وحده في تقرير إنشاء الجمعيات والإشراف على تسييرها وإدارتها[1].

وهكذا أصبح الهرم السياسي الذي يتألف من مختلف المنظمات والجمعيات والاتحادات تابعا للاختصاص السياسي للحزب الوحيد، وتعد تلك التنظيمات بمثابة هيئات تمثيل المصالح، والتعبير عنها، وتجميعها وتقديمها إلى الجهات المعنية بصنع السياسات، وإذا كان الحزب يحتكر العمل السياسي والإيديولوجي، فإن هذه التنظيمات تحتكر هي بدور تمثيل المصالح والتعبير عنها، بحجة أنها تمثل المصلحة العامة، وتقوم بوظيفة التنشئة والتجنيد والتحريض.

وتتولى عملية تمثيل المصالح وتجميعا منظمات وطنية خمس، هي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، والمنظمة الوطنية للمجاهدين. وكل تنظيم يمثل فئة من المواطنين ويعبر عن مطالبهم ومصالحهم لدى السلطة.

ويحلل " لوكا " و"فاتان هذه العملية خلال ثلاثة أمور أساسية أولها اختيار هذه المصالح يستند الى ضرورة تامين قاعدة اجتماعية للنظام الحاكم، وثانيها دعم السلطة لهذه المنظمات نابع من مبدأ الدفاع عن مصالحها المهنية كآلية لتحقيق المشروع الوطني، أما

1- فخر الدين ميهوبي، **اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي**، مكتبة الوفاء القانونية - الاسكندرية ، ط1، 2014 ، ص 104.

النقطة الثالثة فتتعلق في بنية وتشكيلة هذه الهيئات القيادية للمنظمات الجماهيرية حيث يجب ان يكونوا مناضلين في الحزب لتفادي الاستقلال الايديولوجي والسياسي.[1]

ولديمومة واستمرارية نظام الحكم ومنع بروز نخب مستقلة، أدت السلطة الحاكمة دوراً مهماً في جعل حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الوحيد في الدولة، و الوعاء الذي تصبّ فيه مختلف التنظيمات الاجتماعية، بهدف الدفاع عن سياسة الدولة، وليس التعبير عن مصالح أعضائها بصورة مستقلة، أي حزبا طلائعيا يضم في صفوفه المناضلين الاشتراكيين فقط ، وليس حزبا جماهيريا الذي سيخفي في طياته الكثير من الفئات الاجتماعية غير موحدة المصالح والاتجاهات مما سيهدد الوحدة الوطنية [2].

وبحكم المهام التي تم أسندت إلى حزب جبهة التحرير الوطني، ظلّ هذا الأخير في معظم الاحيان بمثابة جهازا تابعا للنخبة الحاكمة ذات الجذور العسكرية والبيروقراطية، و عجز عن بناء تصور مشروع مجتمع حديث ، واقامة الدولة الحديثة التي تقوم على فصل السلطات، وإرساء بنية سياسية ديمقراطية تتجاوز انقسامات المجتمع التقليدي، الفئوية منها والجهوية[3].

شكلت جبهة التحرير بالنسبة لنظام هواري بومدين مؤسسة سياسية على غرار المؤسسات السياسية والاقتصادية والادارية والعسكرية التي وجدت لخدمة الثورة بمحاربة ظاهرة تعدد الاحزاب في الجزائر والتكتلات السياسية داخلها التي تعد خطرا لا بد من التصدي له، لأنه يتناقض مع الارادة السياسية لزعامته الشخصية التي ترى أنها صاحبة الحق الثوري في ممارسة العمل السياسي مكان الاخرين في الجزائر واحتكار السلطة لنفسه.

وختاما لهذا المبحث نستنتج أن إقامة النظام السياسي المنشود الذي سعت الى تحقيقه مختلف شرائح الشعب الجزائري ونخبه خلال فترة هواري بومدين والمبنية على مبدأ تأثير البنية التحتية على البنية الفوقية للمؤسسات، وتحقيق مبدأ فصل السلطات كانت مجرد حلم سرعان ما برزت ورسمت ملامحه صبيحة الانقلاب، عندما قام مجلس الثورة بإعادة هيكلة مؤسساته، وذلك بحل الحكومة وأمانة الحزب وتعويضها بمجلس الثورة مكون من 26 عضو، معظمهم من فئة الجيش، كسلطة ظاهرية أو ما تسمى بسلطة الواجهة ، والتي سرعان ما بدأت تتلاشى مع مرور الزمن حتى انخفض عدد أعضائها الى حدود 11 عضوا، إضافة إلى إقامة مؤسسات حكم تنفيذية مثل الحكومة والهيئات التنفيذية المحلية

1- صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية الجزائرية عند "لوكا"، و"فاتان"** ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر : معهد الترجمة، 1987 ص 133.

2- عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962الى يومنا هذا**، دار البصائر الجزائر 2015 ، ص52.

3 - Kamel Bouchama, **Le FLN a-t-il Jamais en le Pouvoir, 1962-1992** (Alger: El-Maarifa éditions, 1997 p 33.

خصوصا الولاية كأدوات رئيسية التي اعتمد عليها الرئيس هواري بومدين في تكريس قيادته السياسية وزعامته الشخصية في بناء الاشتراكية في الجزائر، لما لها من مكـانة سياسية هامـــة لدى الشعب الجزائري تحت سيطرته، ضف الى ذلك مؤسسة الحزب لما لها من أهمية على غرار باقي المؤسسات السياسية والاقتصادية والادارية والعسكرية التي وجدت لخدمة الثورة بمحاربة ظاهرة تعدد الاحزاب في الجزائر والتكتلات السياسية داخلها التي تعد خطرا لا بد من التصدي له لأنه يتناقض مع الارادة السياسية لزعامته الشخصية التي ترى أنها صاحبة الحق الثوري في ممارسة العمل السياسي مكان الاخرين في الجزائر واحتكار السلطة لنفسه.

أما الحكم الخفي والفعلي فتمثل اساسا في سلطة الجيش الذي هو الحلقة الاساسية للنظام السياسي و الذي يحمي الثورة من خلال الدفاع عن سيادة الوطن وحدوده، والقضاء على المعارضة السياسية الداخلية، الى جانب المساهمة في انجاز المشروع الاقتصادي، كما يعد الاداة الرئيسية لخدمة الثورة الاشتراكية الى جانب الادارة والحزب.

كما تم توظيف جهاز الامن العسكري الذي يعد في نظره السلطة الوحيدة المتحكمة في ادارة دواليب الحكم الفعلي في الجزائر، وذلك عن طريق خلق شبكة من الولاءات والزبانية التي استهدفت العديد من السياسيين والمنظمات الجماهيرية والطلابية واجهزة الاعلام وغيرها من المؤسسات والاجهزة الفاعلة، التي تغلغل اليها وسيطر عليها ، استغل فيها بومدين شخصيته وكاريزميته لبسط هيمنته مستخدما في ذلك بعض اساسيات النظام التعبوي المعتمد على الشعارات الشعبوية الدعائية مثل شعارات الثورة الزراعية ، وحتى اساليب الاكراه بهدف الغاء كل اشكال الحياة السياسية التي يحتمل ان تفرز نخب سياسية منافسة ، وبذلك استطاع ضبط وتخفيف وحتى كبت معظم مصادر الضغوط الاتية من الداخل وحتى من الخارج ، وعمل على تدجين والغاء كل حركة مناوئة له باحتوائها أو إلغائها وإفسادها بواسطة الجيش الوطني الشعبي وفق تصورات الرئيس هواري بومدين ، وهو ما سنتوقف عنده في المبحث القادم من خلال وقائع وأمثلة حية شهدتها هذه المرحلة.

المبحث الرابع : وقائع هذه المرحلة وخصائصها

تعد فترة الرئيس هواري بومدين من أطول فترات الحكم التي ميزت جزائر الاستقلال خلال القرن العشرين حيث دامت قرابة 14 سنة ، حكم خلالها الرئيس بومدين فترتين متباينتين سواء من حيث الفترة الزمنية أو من حيث مميزات وخصائص الحكم ، الفترة الاولى وامتدت من 1965- 1976، ويطلق عليها المؤرخون اسم فترة الشرعية الثورية والفترة الثانية امتدت من الميثاق الوطني سنة 1976 الى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978 وتسمى بفترة الشرعية الدستورية .

المنظومة السياسية للجزائر خلال مرحلة هواري بومدين 1965 ــ 1978

المطلب الاول : الفترة الاولى 1965- 1976

1- أمرية 10 جويلية 1965 وتأسيس أول حكومة لمجلس الثورة:

بعد ثلاثة أسابيع عن عملية 19 جوان 1965 أعلن مجلس الثورة عن إصدار أمر 182/65 المؤرخ في 10جويلية 1965[1] حيث تضمن إعادة تشكيل الجهـــــاز التنفيذي (الحكومة) حسب ما نصت المادة 4 منه ، وذلك بهدف تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والقضاء على الهياكل التي خلفها الاستعمار .

وعلى إثر ذلك تأسست أول حكومة في عهد مجلس الثورة بقيادة هواري بومدين الذي جمع ما بين رئاسة مجلس الثورة ورئاسة الحكومة وتشكلت من 19 وزير ، حيث عرفت عودة رابح بيطاط كوزير للدولة بعد غيابه عن هذا المنصب منذ ماي 1963، استمرار الوزراء محمد بجاوي كوزير للعدل ومحمد الهادي الحاج إسماعين للتعمير والإسكان، ونور الدين دلسي كوزير للتجارة، وهي نفس المهام التي تقلدوها في آخر حكومة بن بلة، بينما استمر الوزيرين تيجاني هدام كوزير للصحة وعبد القادر زيبك كوزير للبريد والمواصلات والتحاق كل من بومعزة للإعلام ومحساس للفلاحة والاصلاح الزراعي بوعلام بن حمودة كوزير لقدماء المحاربين.

في حين عادت مجموعة ما يسمى جماعة وجدة بقوة وحصلت على معظم وزارات السيادة كوزارة الدفاع هواري بومدين ووزارة الداخلية مدغري ووزارة الخارجية بوتفليقة ووزارة المالية قايد أحمد ، كما عرفت دخول العديد من الماركسيين للحكومة فتحصل علي يحي عبد النور على وزارة الأشغال العمومية، وعبد العزيز زرداني على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والمعروفين بقربهما من الأوساط النقابية وسلطتهما المعنوية على الاتحاد العام للعمال الجزائريين[2] ، أما الاسلاميين فتمثل تمثيلهم في أحمد طالب الابراهيمي كوزير للتربية إرضاء لتيار العلماء وزعيمهم المرحوم البشير الابراهيمي المتوفى حديثا 1964 .[3]

ومن الخصائص التي ميزت هذه الحكومة هي زيادة الاعتماد على الإطارات الفنية داخل حكومة بومدين، و يرجع السبب في ذلك إلى رغبة الرئيس-العقيد إلى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تتحقق إبان عهد الرئيس أحمد بن بلة من جهة،

1- الأمانة العامة للحكومة :**الجريدة الرسمية**، العدد 55 ، بتاريخ 1965/07/13، ص831.

2- William Quandt , op cit, P246

3- أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري**، ج 2، دار القصبة للنشر، الجزائر 2008، ص 222.

ولا أدى على ذلك إلا تنصيب تلك الإطارات المثقفة على الدوائر الوزارية المرتبطة بتلك المصالح(الزراعة، الثقافة، التعليم، الصناعة)من جهة أخرى[1].

كما هناك ملاحظة اخرى وهي أن معظم وزراء الحكومة الجديدة أقل خبرة مقارنة بالوزراء السابقين، حيث نجد ثمانية وزراء جدد التحقوا لأول مرة بمنصب الوزير للجزائر في عهد بومدين، ولم يسعفهم الحظ أن يلتحقوا به في حكومة بن بلة، بل منهم من كان في معتقلات وسجون بن بلة على غرار "أحمد طالب الإبراهيمي"

أما من حيث توزيعــهم الجغرافي فنلاحـظ أن نصـف وزراء حكومة بومديــن(عشرة وزراء)ينحدرون من القطاع الشرقي الجزائري خاصة قسنطينة، وستة وزراء من الغرب لجزائري، وتأتي في المرتبة الأخيرة كل من العاصمة ومنطقة القبائل بأربعة وزراء، مع الإشارة إلى إن غالبية الوزراء لهم خلفيات ثقافية تتجه نحو الكفاءات الفنية والتقنية التي تسمح بالدخول في مجال التطور الاقتصادي مباشرة لتسريع عملية الإنتاج والقضاء على مخلفات النظام السابق، والأخذ بالفسيفساء الثقافية خاصة الذين تحصلوا على شهادات من الجامعات الفرنسية كطالب الإبراهيمي، بلعيد عبد السلام، هدام تيجاني، محمد بجاوي[2].

المجالس المحلية المنتخبة

تعد المجالس المحلية اللبنة الاساسية لبناء النظام السياسي على المستوى القاعدي، كما شكل أحد الاهتمامات الرئيسية لمجلس الثورة، وذلك لإقامة قاعدة تنظيم متينة وصلبة هيكليا وسياسيا وشعبيا على أساس مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار تحضيرا لاستكمال بناء دولة المؤسسات القوية خاصة على المستوى المحلي والمتمثلة في المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية التي ما فتئ يخاطب بها النظام الجديد في البلدية والولاية .

البلدية

تطبيقا لمبدأ اللامركزية، شرعت السلطة المركزية في تجسيد هذا الخيار ابتداء من مطلع سنة 1967 حيث سارعت ابتداء من 18 جانفي 1967 الامر 24/67 [3]، الخاص بقانون البلدية وذلك لخلق الظروف السياسية والتنظيمية المحلية للتنمية الاقتصادية ، حيث تعد البلدية هي خلية الثورة على المستوى القاعدي تضمن تطبيق قرارات قيادته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل تجنيد الشعب لصالح مشاريع القيادة السياسية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإنجاح المخططات الصناعية والثورة الزراعية[4] .

1- جمال بلفردي ، **نفس المرجع**. ص 383

2- **نفسه**، ص 197.

3- **الجريدة الرسمية** الأمر 24/67المؤرخ في 18جانفي1967 المتضمن القانون البلدي، ج ر 06، ص 90

4- وزارة الاعلام والثقافة، **نفس المصدر** ، ص ص 189- 199

ولأجل تسهيل مهامها تم تزويدها بجهازين رئيسين تمثلا في المجلس الشعبي البلدي والمكتب التنفيذي.

1- الجهاز لأول: فيتكون من اعضاء منتخبين بواسطة الاقتراع العام المباشر لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد ، يجتمع اربع مرات في السنة على الاقل أما بالنسبة لمهامه فتتمحور حول الوظيفة الوظيفة الادارية المنوطة بالبلدية وصيانة المصالح المتخصصة وإدارة وتسيير اموال البلدية وانشاء المرافق العمومية والادارية والتصويت على الميزانية .

أما بالنسبة للمجال الثاني فيخص الجانب الاجتماعي المتمثل في المساعدة الوقائية والصحية وانشاء المراكز الثقافية والمنشآت الرياضية وانشاء والاشراف على المرافق السياحية .

أما المجال الثالث فيخص الجانب الاقتصادي ويقوم بإنجاز أهداف المخطط الوطني للتنمية على المستو البلدي ويتم ذلك باللجوء الى التسيير المباشر أو بواسطة المؤسسات العمومية بعد موافقة الوالي .

2- الجهاز الثاني وهو الجهاز التنفيذي للبلدية حيث حدد القانون البلدي عدد نواب الرئيس بين نائبين اثنين إلى (18)نائب، حسب عدد سكان البلديات وزيادتهم(المادة 118) ويتراوح بين ثلاثة وتسعة عشرة عضو بحساب رئيس البلدية الذي هو عضو مترشح قبل أن يصبح رئيسا بالترشيح أو بالتعين، ويكون التصويت بطريقة سرية وبأغلبية مطلقة في الدور الأول وبأغلبية نسبية في الدور الثاني، وفي حالة تساوي الأعضاء يلجأ إلى طريقة تعيين الأكبر سنا من بين المترشحين(المادة 117) أما عن مهامه تتمثل اساسا في التنشيط والتنفيذ ، بحيث يتولى استدعاء المجلس للاجتماع ويتابع عمل اللجان ، ويقوم بتنفيذ قرارات المجلس كما يمارس سلطة الضبط العام والخاص ، وتنفيذ القوانين وتنظيمات الدولة ويحمل صفة ضابط الحالة المدنية [1]

الولاية

تعد الولاية همزة وصل بين السلطة المركزية والبلدية، وعنصر هام من عناصر اللامركزية في الحكم وبناء على ذلك تم اصدار الامر 39/69 [2]، حيث حرصت جل القوانين الصادرة حول الولاية على تقوية سلطة الوالي التنفيذية التي وجدت لتدعيم هذه السلطة، أمام الهيئات الشعبية (المجالس الولائية المنتخبة) التي لم تتعدى عتبة ابداء الرأي [3]، وبالتالي فان المشرع الذي سن هذه القوانين حرص دئما على جعل الولاية الهيئة التنفيذية

1- سعيد بوشعير ، نفس المرجع ، ص 78.
2- الامر 39/69 مؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية، ج ر 44، ص 520.
3- نفس المصدر، ص 513

الخاضعة لسلطة وزارة الداخلية التي لها سلطة تعيين الوالي كممثل للسلطة المركزية تقوم بالتطبيق الالزامي لقرارات الحكومة ، وبالتالي تأتي في الخطوة الثانية في بناء الدولة والنظام الاداري المتماشي مع الارادة السياسية والثورية كما هو الشأن بالنسبة للأدوات السياسية والادارية الاخرى التي اوجدتها السلطة الحاكمة [1].

لذا أولتها الدولة اهتماما بالغا في المجال التسيير و التنظيم ولعل من ابرز ملامح هذا الاهتمام نجد جانب التسيير والهيكلة ، حيث تقوم الولاية في هذا المجال على جهازين رئيسين هما المجلس الشعبي الولائي والمجلس التنفيذي .

1- المجلس الشعبي الولائي : هو هيئة تداولية على مستوى الولاية يتم انتخاب اعضائه الذين يتراوح عددهم ما بين 35 - 55 عضو عن طريق الاقتراع السري العام والمباشر لمدة خمس سنوات ، ويجتمع ثلاث مرات في السنة في دورات عادية وبناء على طلب من الوالي أو ثلثي اعضاء المجلس في دورة غير عادية تتخذ القرارات بالأغلبية المعبرة الحاضرة .

أما المهام المسندة له فتتمثل في مهام شاملة لمختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية ، والتنسيق بين نشاطات ومبادرات البلديات ، كما يقوم بوظيفة استشارية يقدم بموجبها اقتراحات حول مواضيع عدة منها اعداد المخطط الوطني للتنمية .

2- الجهاز التنفيذي : ويتشكل من مسؤولين لمصالح الدولة في جميع المجالات على مستوى الولاية تحت اشراف الوالي ممثل السلطة التنفيذية المركزية والممارس لسلطة الدولة على مستوى الولاية فهو حائز سلطة الدولة في الولاية، ومندوب الحكومة، والممثل المباشر والوحيد لكل الوزراء، ويعين بموجب مرسوم رئاسي(المادة 150) من قانون الولاية، ولتنسيق العمل وجب على الوالي ضرورة عقد الاجتماعات دورية شهرية مع مسؤول الحزب لتبادل الآراء، ومناقشات الأمور التي تهم الولاية.

ومن خلال دراستنا وتتبعنا واجراء مقارنة بين النصوص المنظمة للهيئتين والحكم الفعلي نلاحظ بين النصوص التشريعية والواقع الملموس للحكم المحلي وتطبيق ما يسمى بالحكم اللامركزي :

ففيما يخص البلدية نلاحظ أن شعار اللامركزية الادارية يتنافى مع ما جاء في ديباجة القانون البلدي الذي يرفض استقلالية الجماعات المحلية التي يؤدي تطبيقها الى تهديد النظام في وحدته السلطوية، كما أن تشكل نواة اللامركزية الإدارية لا يمكن اعتبارها انتقالا ولا تخليا للسلطة المركزية عن مجال اختصاصها لصالح القاعدة الشعبية لأن هذه الأخيرة ليست

1- وزارة الاعلام والثقافة ، **نفس المصدر**، ص ص 45-49.

حرة تماما في تحديد الاختيارات التي تراها ضرورية بل تركت بعض المشاكل للسلطات المحلية، ومراقبتها أثناء تأدية وممارسة سلطتها بشيء من التقدير والتأويل، حتى إذا كان هناك إخفاق أو فشل في تحقيق هدف السلطة المحلية تدخلت السلطة المركزية للتخلص من مسؤولية الفشل، ورفع الإحراج عن السلطة المحلية بمساعدتها أو رفع ديونها وغيرها من أشكال التدخل.

وبالتالي فإن القانون البلدي أراد تحقيق هدفين استراتيجيين الأول يتعلق بإدماج القوى الاقتصادية والاجتماعية المحلية، والثاني يخص إعفاء السلطات المركزية مع بعض المطالب التي بمقدور السلطة المحلية إيجاد حلول لها مع تحمل المسؤوليات كما أقر ذلك رئيس مجلس الثورة في خطابه1970/02/05[1].

أما الولاية فنجد غموض اختصاصات الوالي التي احتواها ميثاق الولاية (المادة 150 إلى المادة 165) قد ساهم في تأكيد سلطة الوالي في كل مجالات ومناحي التنمية داخل حدود ولايته، وجعله المهيمن على باقي المديريات داخل ولايته، فهو المحرك كما رأينا ذلك لكل من المجلس الشعبي الولائي، والهيئة التنفيذية للولاية، وسلطة الإقرار على الدوائر والرقابة على المجالس الشعبية البلدية .

أما عن تفسير هذا التفوق لسلطة الوالي بازدواجية الوظيفة التي تجعل منه ممثلا للولاية باعتباره جماعة محلية لا مركزية من جهة، وممثلا للدولة من جهة ثانية فهو صاحب السلطة على الهيئة التنفيذية للولاية والمجلس الشعبي الولائي بدءا بتحديد موعد انعقاد الاجتماعات إلى المداولات إلى التقارير التي ترسل إلى السلطة المركزية المباشرة(وزارة الداخلية) أو السلطة الخارجية(وزارات أخرى)لها مصالح إدارية في الولاية (المديريات الولائية) .

حركات المعارضة

شكلت طبيعة المنظومة السياسية لرئيس هواري بومدين بتناقضات أهدافها السياسية والاقتصادية بيئة مناسبة لبروز العديد من حركات المعارضة، خصوصا في ظل التركيز الشديد الذي اتصف به نظام بومدين، واستمرار وتصاعد الحركات اليسارية ، الأمر الذي أدى إلى ميلاد وتشكل العديد من حركات المعارضة مباشرة بعد حركة 19 جوان 1965 واستمرت حتي بعد انتخابات 1976، ولعل أهم هذه الحركات نذكر ما يلي:

1- وزارة الثقافة والإعلام، **خطب الرئيس بومدين**، 05 فيفري 1970،" الندوة الرابعة لرؤساء المجالس الشعبية البلدية"، ج 3، **المصدر السابق**، ص 285.

قضية محساس وبومعزة

تعد قضية انسحاب الوزيرين محساس وبومعزة من حكومة مجلس الثورة سنة 1966 وفرارهما الى الخارج وانضمامهما الى المعارضة أول امتحان ميز نظام مجلس الثورة بقيادة العقيد هواري بومدين، أما عن الاسباب التي دفعت بهذين الشخصيتين الى تبني نهج المعارضة تعود بالدرجة الاولى الى انتهاج السلطة الحاكمة، لنظام اتسم بنوع من التركيز الشديد للسلطة في يد بومدين وجمعه لسلطة الدولة والجيش والحكومة دون منا زع ومنافس له، واحتكار المبادرات السياسية ، ولم يكن من أمر آخر في مجلس الثورة إلا تنفيذ أوامر الرئيس، وكانت هذه الطريقة في التعامل مع المشاريع داخل مجلس الثورة التي لم تعجب الكثير حتى من المقربين لبومدين [1].

أما بومدين في حوار له مع الخولي في ديسمبر 1966 بالقاهرة، يؤكد أن هذين الشخصيتين هما من بادرا بالاتصال بقيادة الحركة التصحيحية، معلنان في نفس الوقت التزامهما بأهدافها رغم التباينات السياسية والاجتماعية واعتبارهما من الساسة المحترفين، وفرضت عضوية الوزيرين في مجلس الثورة رغما من اعتراضات الأعضاء العسكريين للمجلس، و أصبحا وزيرين للزراعة والاعلام في أول حكومة لنا من جهة، وعضوين في مجلس الثورة[2]، أما عن هروب هذين الوزيرين فيرجع إلى وجود تصرفات غير مشروعة من العضوين في مجلس الثورة، فعدم المحاسبة عن تجاوزات عناصر بن بلة لا تعني السلطة الثورية قبل 19 جوان 1965، أما ما بعد تلك الحركة فإن تصرفات المسؤولين أصبحت في حكم المحظور الذي يعاقب عليه القانون، فمحساس في نظر بومدين أنشأ هيئة بيروقراطية تحت اسم هيئة الاصلاح الزراعي تظم 9 آلاف موظف دون عمل، ويتقاضون سنويا 15 مليار فرنك قديم كأجور وعندما صارح مسؤول القطاع الفلاحي بذلك لم يقم بحسب بومدين بعملية الحساب للتصرفات غير المشروعة، وبعد مدة طلب من رئيس مجلس الثورة السفر إلى فرنسا للعلاج، وهناك التحق به بومعزة عندما أحس بالحسابات الواضحة والانضمام إلى المعارضة في باريس وجنيف [3].

في ظل تضارب الآراء حول الاسباب الحقيقية بين الطرفين والتي يمكن حصرها في استحالة تعايش الوزيرين والتعامل مع القيادة الثورية الجديدة لذلك لجأ الى فرنسا في ماي 1966 انظما إلى المعارضة السرية للمقاومة الشعبية، ليتم تعويضهما بمحمد الصديق بن

1- أحمد مهساس" :كان يمكن تفادي 19 جوان لو عقد بن بلة اجتماعا للمكتب السياسي"، **الخبر الأسبوعي**، العدد 381 ، ص08

2- لطفي الخولي، **نفس المرجع**، ص 153- 154.

3- لطفي الخولي، **نفس المرجع** ، ص152.

يحيى في وزارة الاعلام، وعلي يحيى عبدالنور على رأس وزارة الفلاحة، والذي عوضه الامين خان في وزارة الاشغال العمومية .

قضية علي منجلي

يعد علي منجلي من الرعيل الاول الذي التحق بالثورة المسلحة منذ بدايتها بالولاية الثانية التاريخية ، تدرج في المسؤوليات ، الى ان عين نائب لقائد الاركان في مارس 1960 ثم عضوا في مفاوضات إيفيان ، لينتخب بعد الاستقلال عضوا في الجمعية التأسيسية فنائب الرئيس في هذه الجمعية ، ثم عين بعد حركة 19 جوان عضو مجلس الثورة .

أما عن قضية معارضته لنظام بومدين فيرجعها زبيري الى الاجتماعات المغلقة داخل مجلس الثورة لجماعة وجدة، حيث يروي أنه في إحدى اجتماعات مجلس الثورة الأولى والأخيرة لسنة 1967 قدم قايد أحمد مشروع ميزانية 1967 باعتباره وزيرا للمالية، وأثناء المناقشات شرع علي منجلي في طرح الأسئلة على خبراء الميزانية، وبدأ حينها قايد أحمد بالإجابة على الأسئلة، وهنا ثارت ثائرة علي منجلي بقوله **" لا تجبني أنت، دع خبرائك فهم من يجيبوني "** وتحول النقاش إلى عراك وباعتباره الحكم بين أعضاء مجلس الثورة تدخل بومدين لصالح قايد أحمد قائلا لمنجلي**" أنت دوما متهور، وتخلق لنا الفوضى في الاجتماعات"** واعتبرها إهانة لشخصه بصفته رئيسا للمجلس فرفع الجلسة إلى يوم الغد، حيث تم عقد الجلسة التي لم يدعى لها سوى القيادات والضباط الذين شاركوا في التصحيح الثوري وعلى راسهم جماعة وجدة دون استدعاء آخر قيادات الولايات التاريخية وعلي منجي، الذي فصل من عضوية مجلس الثورة نهائيا.[1]

المحاولة الانقلابية للعقيد الطاهر زبيري

تشكل المحاولة الانقلابية 14 ديسمبر 1967 التي قادها العقيد الطاهر زبيري إحدى أهم حركات المعارضة التي ميزت النظام السياسي الجزائري في عهد هواري بومدين سواء من حيث عنفها أو من حيث طبيعة الاشخاص الذين قادوا هذه الحركة ، أو حتى من حيث نتائجها وآثارها القريبة والبعيدة، أما عن أسباب هذه الحركة فيلخصها الطاهر الزبيري في الاسباب التالية :

1- انفراد بومدين بالحكم واستحواذه على أهم المناصب القيادية كرئيس مجلس الثورة ورئاسة الحكومة وزارة الدفاع .

2- تبجيل بومدين للضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وابعاد قادة وضباط جيش التحرير جيش التحرير خاصة قادة الولايات .

1- الطاهر زبيري ، **نفس المصدر**، ص 190.

3- تعليق بومدين اجتماعات مجلس الحكومة، ودراسة القضايا الهامة للبلد في نواة ضيقة داخل مجلس الثورة ولا تتعدى جماعة وجدة.

4- تهميش وتعطيل بومدين لوظيفة هيئة الاركان، ومنح معظم صلاحياتها لأمانة العامة للوزارة الدفاع بقيادة الرائد شابو، وهو الأمر الذي فهمه العقيد زبيري بأنه هو المستهدف خاصة بعد الخلاف الذي برز للعلن بين الطرفين حول قضية الرائد علي منجلي، وغياب زبيري عن احتفالات الفاتح نوفمبر 1967، حيث فشلت كل محاولات الصلح التي بعث بها بومدين لزبيري [1].

أما بومدين فيرجع أسباب هذه الحركة الى تصفية الحسابات بين أعضاء مجلس الثورة العسكريين منهم أين وصف عناصرها بالمشاغبين والمتعطشين إلى المغامرات وإراقة الدماء كما وصفها بذلك في خطابه يوم 1967/12/15[2].

بعد فشل محاولات الصلح بين الطرفين أعطى زبيري أمر للرائد علي ملاح يوم 12 ديسمبر 1967 بتحريك الفيالق الى قيادة الناحية العسكرية الاولي في البليدة لكن هذا الاخير طلب التريث لان تحريك الفيالق يتطلب تحضيرات ووقت ، خاصة وانها متباعدة عن بعضها واحد في المدية مشاة وآخر في عين الدفلى ميكانيك واثنان في الشلف احدهما مدرع والآخر مشاة، عندها قام علي ملاح بتبليغ الاوامر لقادة الفيالق [3] .

اكتشف بومدين عن طريق أحد الضباط (سليمان لكحل)خيوط هذه العملية فطلب من قائد الناحية العسكرية الاولى سعيد عبيد بتوقيف الفيالق، فأعطى هذا الاخير أمر بتوقيف تحريف الفيالق العسكرية بالرغم من أنه كان من الضباط المعنيين بالحركة الانقلابية رفقة كل من العقيد عباس والعقيد يحياوي والعقيد بن سالم .

استجاب لأمر التوقيف فيلق شلف للمشاة في حين استكملت باقي الفيالق سيرها باتجاه البليدة اين جرت معركة كبيرة بين الطرفين في المنطقة الممتدة من العفرون غربا الى موزاية شرقا، تدخلت فيها الطائرات الروسية ميغ 17 وميغ15 ، والتي حسمت المعركة لصالح القوات النظامية وتراجع قوات زبيري الى حمام ريغة وانهزامها.[4].

أما عن النتائج والآثار المنجرة عن هذه الحركة، فقد ترتب عنها سقوط العشرات من الضحايا والجرحى حوالي 30 قتيل و130 جريح[5] ، تم القاء القبض على أكثر من 1000

1- الطاهر زبيري ، **نفس المصدر** ، ص 205

2- وزارة الثقافة والإعلام ، **خطب الرئيس بومدين**،، نفس المصدر ، ج 2 ، ص 113.

3- الرائد علي ملاح، حركتنا كانت انقلابا عسكريا، **جريدة الشروق اليومي** ع 3439 بتاريخ 2011/10/09

4- الطاهر زبيري، **نفس المصدر**، ص ص 238.-243.

5 - **نفسه**، ص 247.

جندي من المؤسسة العسكرية الذين شاركوا في المحاولة الانقلابية وسجن البعض منهم، وإبعاد الباقين وفرار زعيم المحاولة الانقلابية الفاشلة العقيد زبيري بمساعدة بورقعة الى الحدود الشرقية، ومنها توجه الى تونس أين طلب اللجوء السياسي، وانتحار قائد الناحية العسكرية الاولى سعيد عبيد بمكتبه والقاء القبض على القائد الميداني للحركة الرائد علي ملاح، كما لقي العقيد عباس حتفه في حادث سير يقال انه مشبوه مع مطلع1968، هذا على المدي القريب.

أما على المدى البعيد فقد انجر عن هذه المحاولة إبعاد تام للضباط الوطنيين وزيادة ثقة بومدين أكثر في الضباط الفارين من الجيش الفرنسي خصوصا هوفمان وزرقيني اللذان كانا لهما دور كبير في إعاقة وإفشال المحاولة الانقلابية الفاشلة، والقضاء عليها في المهد بمنطقة العفرون، كما أعادت رسم العديد من اولويات سياسة بومدين في الجيش والحزب، حيث لجأ الهواري الى تعيين قايد أحمد على رأس الامانة العامة للحزب سنة 1968 بغرض اعادة تنظيمه وهيكلته خاصة بعد ما اعترف بالتقصير الذي عاناه الحزب خلال الفترة الماضية في الخطاب الذي ألقاه في الذكرى ال18 لاندلاع الثورة [1].

تصدع جماعة وجدة

تعد جماعة وجدة النواة الرئيسية التي قامت عليها حركة 19 جوان 1965 وأساس المنظومة السياسية التي عرفها نظام هواري بومدين بتأكيد معظم الدراسات السياسية والتاريخية، كما لا يمكن فهم النظام الجزائري خلال هذه الفترة دون الالمام بدراسة وافية لأعضاء هذه المجموعة.

بدأت نواة تشكيل هذه المجموعة على الحدود الغربية بوجدة المغربية سنة 1958 بقيادة هواري بومدين واكتمل بعد تأسيس هيئة الاركان جيش التحرير الوطني سنة 1960 وضمت العديد من العناصر الراديكالية البارزة أمثال قايد أحمد[2] مدغري[3] شريف بلقاسم[1]

1- وزارة الثقافة والاعلام **خطب الرئيس بومدين**، ج 2، المصدر السابق، ص259.

2- **قايد أحمد** :يلقب بـ"سي سليمان"، وهو من مواليد تيارت بالغرب الجزائري، وكان عضوا في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان يرأسه فرحات عباس قبل التحاق هذه الجماعة إلى الثورة عام 1956، وترقى في المناصب حتى وصل إلى رتبة رائد، بعد ما أختاره بومدين لعضوية قيادة هيئة الأركان العامة عام 1960، وبعد استرجاع الجزائر استقلالها، تولى وزارة السياحة في حكومة بن بلة قبل أن يقيله هذا الأخير في إطار الصراع بين بن بلة وجماعة وجدة بقيادة بومدين، وكان عنصرا رئيسيا في عملية الانقلاب على بن بلة، ليكلفه بومدين بتولي وزارة المالية ثم التكفل بحزب جبهة التحرير الوطني، دخل في صراع مع بومدين بسبب تطبيق مراسيم الثورة الزراعية وقدم استقالته سنة 1974 توفي سنة1978 على إثر ازمة قلبية . رابح لونيسي ، **نفس المرجع** ، ص 178

3- يلقب بـ"سي الحسين"، فهو يشبه تماما قايد أحمد في العديد من الأمور، فهو من مواليد سعيدة بالغرب الجزائري، وهو أبن أحد الأعضاء البارزين في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس، بل حتى هو كان متعاطفا معه، والتحق مدغري بالثورة بعد إضراب الطلبة عام 1956، والتحق بمدينة وجدة المغربية، ليشكل مع آخرين هذا التكتل الذي سيقرر مصير الجزائر بعد استرجاع استقلالها، وعينه بن بلة وزيرا للداخلية في أول حكومة جزائرية بعد استرجاع الاستقلال، ويعرف عن مدغري تقديسه لفكرة بناء دولة قوية والعداء للحزب، وقد استقال من منصب وزير

بوتفليقة [2]، حيث تتهيكل على شكل عنكبوتي ومبنية على أساس الولاءات لأبرز عناصرها، فكل عنصر رئيسي وراءه مجموعة كبيرة من العناصر الموالين لها على شكل هرمي حسب أهمية كل موال، في شكل التنظيمات الحركية "بالنواة الصلبة"، فجماعة وجدة في حقيقتها هو تنظيم سري دون الإعلان عن اسمه، وتشكل العناصر التي ذكرناها نواته الصلبة، التي تدور حولها الكثير من الأشخاص داخل مختلف مؤسسات الدولة، خاصة مجموعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين وجدوا ضالتهم عند قائد هذا التنظيم هواري بومدين ، مما جعلها تتحكم في دواليبها.

استولت هذه المجوعة على السلطة بعد أزمة صيف 1962 وذلك بعد تحالفها مع أحمد بن بلة ، ثم انقلبت عليه في 19 جوان 1965 وأضحت الآمرة الناهية في السلطة الى غاية بداية السبعينات حيث برز أول خلاف بين العقيد هواري بومدين رئيس مجلس الثورة ، وقايد أحمد الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني حول طبيعة وتركيبة الحزب و مهامه ، حيث عمل قايد أحمد منذ توليه لمسؤولية الامانة العامة على بناء حزب جماهيري قوي ، في حين كان بومدين يسعى الى حزب طلائعي بمفهومه كحركة ثورية قادرة على استقطاب الشبيبة المثقفة مقتنعة في الوقت نفسه بأهداف الحزب، وإعطائه الدور المحدد له في تسيير البلاد لم يحن بعد.[3].

الداخلية في حكومة بن بلة، بعد ما حاول هذا الأخير تقليص صلاحياته، ويعد من أبرز العناصر المشاركة في الانقلاب على بن بلة، وعاد إلى منصبه كوزير للداخلية بعد عام 1965، ويستمر فيه حتى عام 1974، أين أنتحر في ظروف غامضة حسب الرواية الرسمية للنظام. **نفسه** ،ص 179

1 يلقب بـ" سي جمال"، ويعتبر أكثر عناصر جماعة وجدة ثقافة، وهو من مواليد عين البيضاء بالشرق الجزائري، لكنه عاش في الغرب الجزائري، والتحق بالثورة على إثر إضراب الطلبة عام 1956، وأقام في وجدة مثل زملائه الآخرين في المجموعة، وتولى وزارة التوجيه الوطني والإعلام عند الاستقلال، ثم أقاله بن بلة في إطار محاولته إبعاد حلفاء بومدين عن السلطة، ويعود إلى الحكم بعد إقلاب 19 جوان 1965، الذي كان أحد أبرز مدبريه، وكلفه بومدين بالتحكم في أجهزة حزب جبهة التحرير الوطني، واختلف مع بومدين في بداية السبعينيات حول العديد من التوجهات، وفسر البعض هذا الخلاف بنشر زوجته الفرنسية الأصل كتابا بعنوان "ليالي الجزائر المجنونة"، أين تفضح فيه بعض ممارسات رجال النظام الأخلاقية والسياسية، واضطرت السلطة إلى شراء الطبعة كلها من الأسواق، فاستقال شريف بلقاسم رسميا عام 1974، وانعزل عن العمل السياسي إلى حد اليوم، **نفسه**، ص 179-180.

2- يلقب بـ"سي عبد القادر"، فهو الوحيد الذي أستمر في الحكم حتى وفاة بومدين عام 1978، فهو من مواليد وجدة، التحق بالثورة في وجدة على إثر إضراب الطلبة عام 1956، وكلفه بومدين عشية استرجاع الجزائر استقلالها بالتحري عن السجناء الخمس في أولنوي، وهو الذي نصح بومدين بدعم بن بلة لتولي الرئاسة، وأصبح أول وزير للشباب والرياضة في الجزائر المستقلة، ثم تولى وزارة الخارجية بعد اغتيال محمد خميستي عام 1963، وبقي في هذا المنصب حتى عام 1979، وكان السبب الرئيسي في انقلاب بومدين على بن بلة عام 1965 بعد ما رفض محاولة بن بلة إقالته من منصبه كوزير للخارجية، وكان بوتفليقة من أبرز المرشحين لخلافة بومدين، لكن وجد معارضة من الكثير من قيادات المؤسسة العسكرية، وعين مستشارا للرئيس الجديد الشاذلي بن جديد قبل إبعاده نهائيا عن السلطة بعد اتهامه بالتلاعب في أموال وزارة الخارجية، وابتعد عن الأضواء لمدة عشرين سنة، ليعود رئيسا للجمهورية في منتصف عام 1999، **نفسه** ، ص 180.

3- عامر رخيلة، **نفس المرجع** ، ص 196. أنظر كذلك إبراهيم لونيسي، **نفس المرجع** ، ص 35

كما برز خلاف آخر بين الطرفين حول تطبيق مراسيم الثورة الزراعية خلال أواخر 1971 وبداية 1972 التي كان يرى فيها قايد أحمد بأنها فرضت بالقوة من طرف الرئيس لاستهدافه شخصيا من أجل أن ينتزع منه ثلاثة آلاف هكتار في نواحي تيارت كعقارات وأملاك تابعة للعائلة ، وبذلك لجأ كل طرف للدفاع عن اطروحاته في وسائل الاعلام التي عملت على زيادة الاحتقان بين الطرفين [1]، ودفعت بقايد احمد الى تقديم استقالته في صيف 1974، وينظم الى المعارضة في المغرب الاقصى الى غاية وفاته في مارس 1978.

وفي 10 ديسمبر 1974من نفس السنة توفي أحمد مدغري في ظروف غامضة وبذلك تخسر المجموعة عضوين بارزين في سنة واحدة، لتدخل هذه النواة منعرجا آخرا في أواخر السنة بتقديم شريف بلقاسم استقالته بعد خلافه مع بومدين حول آليات التسيير داخل وزارة التخطيط والمالية، وهناك من يربطها بقضية الكتاب الذي الفته زوجته "ليالي الجزائر المجنونة"، أين تفضح فيه بعض ممارسات رجال النظام الأخلاقية والسياسية[2].

هذه هي أهم عناصر جماعة وجدة التي تعد النواة الرئيسية في نظام بومدين، خاصة في سنواته الأولى قبل أن تختلف فيما بينها لأسباب أيديولوجية وشخصية لدرجة أنه لم يبق منها إلا بوتفليقة، ويقول بلعيد عبد السلام أن بومدين لم يكن يتفق مع هذا الأخير في العديد من القضايا، بل حاول تعويض النواة المشكلة من جماعة وجدة بنواة أخرى تضم كل من بوتفليقة وبلعيد عبد السلام وأحمد طالب الإبراهيمي، ويبدو حسب -بلعيد عبد السلام- أن بومدين أراد أن يواجه بهما العنصر الوحيد المتبقي من جماعة وجدة، و هو بوتفليقة، خاصة وأن الثلاثة لهم توجهات متناقضة تماما، وهو ما يدخل في إطار مبدأ بومدين بخلق التناقضات بين الأشخاص لدعم سلطته ونفوذه.

المعارضة اليسارية

شكل اليسار الجزائري قوة سياسية فاعلة في النظام السياسي الجزائري وأضحي لوبي يحسب له ألف حساب في منظومة الحكم الفعلية مستفيدا من نضاله السياسي المبكر واحتكاكه بالحزب الشيوعي الفرنسي وكذا الدعم الكبير من الكتلة الشرقية والاممية الرابعة الدولية والمناخ الملائم الذي وجده في الجزائر خاصة بعد انضمام قياديه الى الثورة والمنظمة النقابية للعمال ابتداء من سنة 1956 ، حيث أضحى الكثير منهم في المناصب العليا للحكومة المؤقتة عمار آوزقان ومحمد حربي وحسين زهوان، واستمرت هذه السيطرة بعد الاستقلال حيث فتح بن بلة الباب على مصرعيه للكثير من الشيوعين ليس الجزائريين فقط وانما امتد الى الكثير من قيادات الاممية الرابعة كرابسين وهيرفي بورج حيث تم تعيين العديد منهم مستشارين لنظام حكمه .

1- رابح لونيسي، **نفس المرجع** ، ص 178.
2- **نفسه**، ص 180.

وبعد قيام حركة 19 جوان 1965 انقسم الشيوعيين الى قسمين فهناك الكثير منهم عارض السلطة الجديدة ودخلوا في صف المعارضة السرية سواء في الخارج أو الداخل أمثال محمد حربي وحسين زهوان وبشير حاج علي ومنور مروش واتخذوا من المنظمات الجماهيرية والصحف والمطويات كوسائل لإيصال صوتهم [1]، وهناك القليل من رحب بهذه الحركة ودخل في مفاوضات مع السلطة الجديدة أمثال زرداني و زعموم ومعزوزي بهدف الحفاظ على مصالحهم وامكانية الحصول على اعتماد لتشكيل حزب سياسي لهم.

ومع زيادة انتشار نشاط الحركة الشيوعية خصوصا لدى الفئات الشابة العمالية والطلابية، قامت السلطات بحملة مداهمة واسعة ضد نشطاء هذه الحركة وتم القاء القبض علة محمد حربي حسين زهوان وبشير حاج علي يوم 28 جويلية 1965 وزج بهم في السجون حيث ذاقوا كل أنواع التعذيب طيلة فترة السجن والتي استمرت الى غاية 1970 ، حسب شهادة حاج علي بشير[2] .

استمر الأمر على هذا النحو الى غاية1970 تاريخ اطلاق سراح معظم قادة التيار الشيوعي وتزامن ذلك مع ميلاد التشكيلة السياسية للشيوعيين والمتمثلة في حزب الطليعة الاشتراكية، مما نتج تقارب كبير بين هؤلاء والسلطة وترجم إلى اطلاق العديد من حملات التوعية من طرف الحركة الطلابية الشيوعية لصالح الثورة الزراعية في سنة 1971 ، واعتلاء العديد من القادة الشيوعيين لمناصب هامة في الحزب والنقابة والمنظمات الجماهيرية، أمثال الهاشمي شريف وصالح لوانشي[3] .

المعارضة الإسلامية:

عرفت الحركة الاسلامية في عهد هواري بومدين ورفضت سياسته الاشتراكية بل واعتبرتها إلحادا، وقد شملت هذه الحركة كل من المعارضين عبد اللطيف سلطاني، ومحفوظ نحناح الذان يعدان امتداد لحركة البشير الابراهيمي الهاشمي تيجاني، حيث يعتبر هذا التيار أن الاشتراكية هي جزء من مشروع استعماري غريب ودخيل عن ثقافة المجتمع الجزائري مستمد من مشروع علماني تغريبي شيوعي، حيث حذر منه البشير الإبراهيمي في أول خطبة جمعة بعد الاستقلال من مسجد كتشاوة **"إن الاستعمار كالشيطان ... فهو قد خرج من أرضكم ولكنه لم يخرج من ألسنتكم ، ولم يخرج من قلوب بعضكم ..."4**، حيث كان البشير الإبراهيمي يقصد بكلامه إلى الفئة الشيوعية التروتسكية بقيادة بابلو التي استعانت

1 -Paul Balta et Claudine Rulleau : **L'Algérie des Algériennes**, op cit, P57.

2- بشير حاج علي، **العسف أو التعذيب الجديد في الجزائر**، ط 2،(تقديم)حسين زهوان ومحمد حربي(تر) العفيف الأخضر، منشورات الآداب، بيروت، 1967 ص ص 41-47.

3 -Jean Leca et Jean Claude Vatin : **op cit**, P411.

4 ــ أبو جرة سلطاني ، **نفس المرجع** ،ص 32

بها السلطة بقيادة بن بلة، كما أكد ذلك في 16 أفريل من سنة 1964 حين كتب الإبراهيمي في رسالته الشهيرة يقول **"في هذا اليوم... انه يجب علي ان اقطع ذلك الصمت" .**

ومن بين الاعمال التي قام بها هذا التيارهو تأسيس جماعة الموحدين، التي كانت وراء أعمال تخريبية ضد مصالح النظام بقطع خطوط الهاتف بالمقر الرئاسي، وقد حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة، حيث ركزت هذه المعارضة الاسلامية على الجانب الديني كما وزعت مناشير في البلاد سنة 1974 تندد بابتعاد بومدين عن تعاليم الإسلام، وتطالب بانتخاب مجلس تأسيسي يضع دستورا للبلاد على أساس مبادئ الإسلام [1].

حكومة بومدين الثانية وتكريس للطابع التكنوقراطي

بعد المحاولة الانقلابية التي قادها العقيد الطاهر الزبيري في أواخر 1967 ومطلع 1968 وتزايد وتيرة المعارضة التي اضحت تهدد أركان النظام السياسي الجزائري، ومع السبات والركود الذي ميز حركية الحزب خلال هذه الفترة وكذا قرب انتهاء المخطط الثلاثي، لجأ الرئيس هواري بومدين الى إعادة النظر في اسلوب سياسته المنتهج، وذلك بتعيين قايد أحمد على رأس الأمانة العامة للحزب سنة 1968، وبداية التحضير الفعلي لإطلاق المشاريع الاقتصادية خاصة في المجال الصناعي والزراعي وكذا اطلاق المخطط الرباعي الأول وتوسيع القطاع العام الاقتصادي وتدعيمه بمجموعة من إجراءات التأميم وذلك تحضير لإصدار قانون الثورة الزراعية تسريع عملية إزالة الملكية الخاصة ومصادرة أراضي الفلاحين الملاكين لتحقيق الثورة الزراعية من خلال عملية التأميم إلحاقا بركب الثورة الصناعية التي أشرف على إنجاح قطاعها وزير الصناعة والطاقة بلعيد عبد السلام .

لذلك كان لابد من تشكيل طاقم حكومي جديد لرفع كل هذه التحديات الجديدة ، طاقم حكومي يغلب عليه الطابع التكنوقراطي ، وعلى هذا الاساس أعلن رئيس مجلس الثورة عن تعديل وزاري جديد وفق الأمر رقم 182/70المؤرخ في 1970/07/21 المتضمن تأسيس الحكومة[2]

أول ملاحظة حملها الطاقم الحكومي هي ارتفاع عدد وزراء الحكومة الثانية ، حيث عرفت وجود زيادة منصبين عما كانت عليه الحكومة الاولى والتي كانت (18) منصبا وزاريا، فأصبح تعدادهم في الحكومة الثالثة (20) منصبا وزاريا، وكاتبين للدولة، يشغل منصب كاتب الدولة للتخطيط كمال عبد الله خوجة، وعبد الله عرباوي منصب كاتب الدولة للمياه وأضيفت للشخصية التاريخية الوحيدة في حكومة بومدين السيد رابح بيطاط إضافة

1- رابح لونيسي ، نفس المرجع ، ص 207.
2- **الجريدة الرسمية**، العدد 63، المؤرخة في 1970/07/24، ص 112.

لوزارة الدولة التي كان يشغلها منذ 1965 وهي وزارة النقل وأصبحت الوزارة تحمل اسما جديدا مركبا تحت صيغة وزارة الدولة المكلف بالنقل.

كما حملت التشكيلة الحكومية دخول عناصر وزارية جديدة ، ونخص بالذكر عمر بوجلاب وزير الصحة العمومية وإسماعيل محروق وزير للمالية، ومحمود قنز وزير لقدماء المجاهدين، وعين لوزارة البريد والمواصلات محمد قاضي، وآلت وزارة الشبيبة والرياضة لعبد الله فاضل.

كما حافظ أربعة عشر وزيرا على مناصبهم الوزارية، ويأتي في مقدمتهم العناصر المحسوبة على جماعة وجدة وعددها اربعة حيث حافظت على حقائبها الوزارية مثل عبد العزيز بوتفليقة، أحمد مدغري، محمد الطيبي، شريف بلقاسم، وكذا بقاء عشرة الوزراء ف دوائرهم الوزارية مع تغيير الوجهة نحو قطاعات أخرى، حيث انتقل كل من بوعلام بن حمودة من وزارة المجاهدين إلى وزارة العدل وحامل الأختام وأخذ عبد الكريم بن محمود حقيبة وزير التعليم الابتدائي والثانوي تاركا وزارة الشبيبة والرياضة لعبد الله فاضل الوجه الوزاري الجديد، وانتقل عبد القادر زيبك من وزارة البريد والمواصلات إلى وزارة الأشغال العمومية والبناء وفي الوقت الذي انشقت وزارة التربية إلى قسمين آلت فيه وزارة التعليم العالي لمحمد الصديق بن يحي واقترحت وزارة التعليم والثقافة على أحمد طالب الإبراهيمي، وكذا استحداث وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية تحت قيادة مولود بلقاسم، كما عرفت هذه الحكومة خروج قايد أحمد الذي كلف منذ بداية سنة 1968 على شؤون الحزب وإعادة تنظيمه.

كما نلاحظ انتماء معظم أعضاء التشكيلة الحكومية إلى فئة الطبقة المتوسطة وخلوها من فئات الجيش باستثناء جماعة وجدة التي بدأت تفقد دعائم التماسك والتجانس فيما بينها التي ميزتها طيلة الخمس سنوات الأولى من الحكم، وذلك بانسحاب قايد أحمد بسبب خلافات جوهرية حول تطبيق بنود الثورة الزراعية ، ووفاة مدغري سنة1974 وانسحاب شريف بلقاسم حول أساليب التسيير والتخطيط الحكومي وتحجيم دور مجلس الثورة، وانسحاب اسماعيل محروق لأسباب خاصة .

المطلب الثاني: الفترة الثانية 1976- 1978 الشرعية الدستورية

بعد الهزات السياسية التي عرفها النظام السياسي الجزائري خلال منتصف السبعينيات الناتجة عن انسحاب العديد من العناصر الفاعلة في نظام الهواري بومدين أمثال قايد أحمد 1974 ولجوئه الى المغرب ودعمه للمعارضة الخارجية، والوفاة الفجائية لأب الادارة الجزائرية أحمد مدغري 1974، والانسحاب كذلك لشريف بلقاسم وتوجهه للمعارضة، وبالتالي أضحت جماعة وجدة النواة الحقيقية للنظام الجزائري قاب قوسين أو

أدنى من التلاشي والزوال، ولم يتبق منها سوى العقيد هواري بومدين ووزير خارجيته بوتفليقة .

وأمام ازدياد أصوات المعارضة المنادية بالاصلاح الناتج عن فشل المشاريع الاقتصادية التي تم اطلاقها ولأجل ذلك وبغية استدراك الوضع وتصحيحه، أعلنت السلطات عن صياغة برنامج سياسي وإيديولوجي مفصل جاد في صيغة ميثاق أطلق عليه الميثاق الوطني، حيث أوكل تحرير هذا المشروع إلى مجموعة من الإطارات البيروقراطية والتكنوقراطية يتقدمهم كل من بلعيد عبد السلام، بن يحي، رضا مالك، الأشرف ، بعدها عرضت مسودة هذه الوثيقة للنقاش الشعبـــــي لمدة شهـــر ابتداء من 1 نوفمبر 1976، وتبع ذلك بعض التعديلات الطفيفة، ليعلن الرئيس بومدين في 19 جوان 1976عن مشروع هذا الميثاق، ثم عرض على استفتاء شعبي حيث تم تبينه بأغلبية ساحقة، وأُقر في أمر رئاسي في جويلية 1976[1]

لقد كانت نتائج الاستفتاء الشعبي على الميثاق الوطني كمحدد أساسي للنظام السياسي حيث منحه شحنة جديدة واضافية لبناء المجتمع الاشتراكي المأمول من طرف السلطة التي اتعبتها أصوات المعارضة في الداخل والخارج ، كما أرسى دستور 1976 قواعدها الأساسية بتحديد الوظائف الستة للسلطة فيها، ومنها الوظيفة التنفيذية التي ترمز بنود موادها إلى ضرورة وضع سياق عملها تماشيا مع متطلبات الظروف ودخول النظام السياسي في الجزائر عهد الشرعية الدستورية، وكانت أولى خطوات العمل الدستوري هو اجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية .

الانتخابات الرئاسية

كان أول تطبيق للدستور الجزائري الصادر في 1976 م ، على حد أحمد طالب الإبراهيمي، هو انتخاب الهواري بومدين رئيسا للجمهورية الجزائرية في 10 ديسمبر1976 م ، وهي تسمية التي غابت عن اللغة السياسية منذ الاطاحة بالرئيس أحمد بن بلة[2].

وقبل انتخاب الهواري بومدين رئيسا للجمهورية قام محمد الشريف مساعدية بصفته منسق للحزب بإعلان عن ترشيح المناضل هواري بومدين رئيسا الجمهورية ، وذلك في الندوة الوطنية التي اجتمعت يوم 06 و 07 نوفمبر 1976 م ، المنعقدة لدراسة المشروع التمهيدي للدستور[3]

1- جمال بلفردي ، **نفس المرجع** ، ص 317.
2- أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري**، ج 02 ، مصدر سابق ، ص 464 .
3- **العهدات الرئاسية في الجزائر**، 1963- 2009، الجزائر 2009 ص 26

لقد اقيمت مهرجانات وتجمعات شعبية عبر مختلف مناطق الوطن وبأشراف الهيئـات السياسية والإدارية وممثلي المنظمات الجماهيرية لتوعية مختلف فئات المجتمع وشرح أهدا ف و ابعاد الحدث السياسي، حيث شهدت مختلف مناطق الوطن تجمعات شعبية كبرى ومسيرات عبر من خلالها الحضور عن دعمهم ومساندتهم لمرشح الحزب هواري بومدين لرئاسة الجمهورية وذلك من اجل استكمال مشواره السياسي وتنفيذ البرامج السياسية والاقتصادية المأمولة خدمة للشعب والثورة [1]

وفي 10 ديسمبر 1976 اقيمت الانتخابات والتي شارك فيها أكثر من 08 ملايين ناخب (8197458ناخب) للإدلاء بأصواتهم والتي ستكون بصيغة لا أو نعم ، وبعد فرز الاصوات من طرف اللجنة المكلفة بنتائج الانتخابات برئاسة ابن باحمد مصطفى وبعد التأكد من المحاضر، أعلنت اللجنة فوز المرشح الوحيد هواري بومدين ب (7976568صوت) من أصل (8019822 ناخب) أي بنسبة تقارب 99.5% [2]

وبهذا حصل هواري بومدين نسبة ساحقة التي ستجعله رئيسا للجمهورية وتعطيه شرعية دستورية وشعبية لاستكمال مسار الاصلاحات السياسية والمتمثلة في انتخاب مجلس شعبي وطني ، واعادة تنظيم الحزب وفق ما نص عليه الميثاق الوطني وجسده دستور 1976 .

المجلس الشعبي الوطني

نصت عليه المادة 126 من دستور 1976 ويمارس مهامه في اطار الدولة الجزائرية، المتعلقة بالتشريع وإعداد القوانين والتصويت عليها، أما عن مدة النيابة فقدرت بخمسة سنوات قابلة للتجديد بناء على قائمة تقدمها قيادة الحزب، وتكون أغلبية الأعضاء من العمال والفلاحين حسب المادة 08 من الدستور.

وبناء على ذلك فقد جرت انتخابات المجلس الشعبي الوطني في 25 فيفري 1977 بعد احصاء عدد المنتخبين المسجلين للإنتخابات التشريعية، والتي قدرت قاعدتها الانتخابية ب 7960000 مسجل منتخب، صوت منهم 6037537 لصالح قائمة مترشحي النيابة التشريعية التي قدمها الحزب الواحد، وبعد عملية الفرز أسفرت النتائـــج التي بلغت نسبتها 78, % ، عن فوز (261 مترشحا) للعضوية والنيابة داخل المجلس الشعبي الوطني،

1- **نفسه** ، ص ص 27-29.
2- الجريدة الرسمية ، السنة 13، العدد 99 ليوم 1976/12/12 - .، ص ص 1368 1369.

منهم 09) نساء، وتسعة عشرة عضوا من الوزراء داخل الحكومة ترشحوا للنيابة البرلمانية[1]

أما عن توضيح وإبراز مهام الوظيفة التشريعية لسنة 1977 فقد توقف عندها الكاتبان جون لوكا وفاتان بكثير من التحليل و المناقشة ، حيث توصلوا الى أن العمل التشريعي للمجلس الوطني الذي لم يكن بحسبهما تنظيما مستقلا، ولم يحاول خلق آليات سياسية وبناء قواعد سلوكية خاصة به أمام الهيئات والمؤسسات السياسية الفاعلة خاصة أمام الحزب والدولة وأضحى الفاعل الوحيد في ذلك هو الرئيس صاحب سلطة القرار في الهيئة التنفيذية مستغلا ما أتيح له من هامش الحركة التي استمدها من الدستور وقوانين الجمهورية والتي ترجمت سلطته في شكل أوامر ومراسيم رئاسية ، فتجاوزت بذلك سلطة البرلمان الذي أضحى هيكل رمزي بدون روح شأنه في ذلك شأن معظم المؤسسات الاخرى[2].

أما مجموعة المواد والقوانين التنظيمية التي أصدرها المجلس خلال سنتي 1977 و 1978والتي شملت الهياكل والصلاحيات لم تعكس السلطة الفعلية لمؤسسة دستورية بحجم المجلس الشعبي الوطني التي خولها لها القانون حتى من حيث تأدية صلاحياته المخولة له من طرف الدستور .

فالنشاط البرلماني بقي شبه مشلول وفي حدوده الدنيا رغم انه صادق على عدة مشاريع قوانين ولعل أهمها، قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية خاصة صفقات الحبوب، والقانون الأساسي للعمل والضمان الاجتماعي وقانون الجامعة ، وقانون الإجراءات الجنائية، حيث أن أصل هذه القوانين كلها مشاريع قوانين حكومية عرضت على المجلس للمناقشة النسبية والمصادقة المباشرة من طرف البرلمان، كما أن هناك العديد من القوانين لم تعطى لها الوقت الكافي للمناقشة وابداء رأي النواب فيها، وهناك اسئلة تقدم بها النواب لم تجب عليها الحكومة على غرار ما حصل في الدورة الخريفية سنة 1977، حيث طرح النواب حوالي 15 سؤال للحكومة وبقيت دون رد لمدة 15 يوم المدة القانونية اللازمة التي نص عليها الدستور.

وامتد تقليص سلطة النواب حتى الى المستوى المحلي بحيث لا يمكن للنواب المشاركة في حل المشاكل والقضايا المحلية الا في اطار لجنة ولائية يرأسها السيد الوالي ويحضر فيها ممثل القطاع العسكري والامين الولائي للحزب، مما اثر سلبا على سلطته المعنوية ومكانته الاجتماعية .

1 - Paul Balta et Claudin rulleau : **La stratégie de Boumediene**, op.cit. P117

29 Jean Leca et Jean Claude Vatin: “le système politique algérien”, op cit, P-2

وبالتالي خلص الكاتبان الى أن النشاط البرلماني ظل مغيبا خلال سنتي 1977-1978 ولم تفعل الصلاحيات التي خولها له القانون الدستوري مما جعله يتميز بعدم الفاعلية في ظل النظام السياسي الجزائري [1]

حكومة بومدين الثالثة وعودة الشرعية

بعد المصادقة على الميثاق الوطني 1976 والتصويت على الدستور الجديد 1976 وإجراء الانتخابات الرئاسية وانتخاب الهواري بومدين كرئيس للجمهوري 10 ديسمبر 1976 والتي صوت فيها الشعب الجزائري بغالبية ساحقة لصالح للرئيس المرشح ، معلنا عن نهاية 11 سنة من الشرعية الثورية، ودخول البلاد عهد الشرعية الدستورية بعد اجراء الانتخابات التشريعية في 25 فيفري 1977.

ومن أجل إعطاء دفع لتقدم للسلطة التنفيذية أصدر الرئيس هواري بومدين المرسوم رقم 73/77 في 23 أفريل 1977 القاضي بتشكيل ثالث حكومة في عهده، حيث تم فيها إسناد الوظائف الحكومية المدنية منها إلى مجموعة التكنوقراط والمتخصصين البيروقراطيين لتكريس الدولة المركزية عن طريق توظيف الكفاءات ساعيا لتكرار تجربة بناء الجيش وإنجاحها في الجهاز الاداري الحكومي، بعيدا عن الصراعات والنزاعات القيادية ، وتكريس لمبدأ التجانس والتوافق لدى القيادة العليا [2].

ومن خلال ملاحظاتنا لتشكيلة هذه الحكومة الثالثة فقد حملت العديد من المفاجآت أهمها :

1 ـ احتفاظ الوزراء عبد العزيز بوتفليقة، محمد الطيبي العربي، محمد أحمد عبد الغني، ومولود بلقاسم، وسعيد آيت مسعودان بمناصبهم الوزارية مع التغيرات البينية للوزراء على رأس القطاعات المسندة إليهم في الحكومة الثالثة، كما استمر أحمد طالب الإبراهيمي بمنصبه الوزاري المستحدث من قبل رئيس الحكومة، وأصبح بذلك وزيرا مستشارا لدى رئيس الجمهورية، في الوقت نفسه حافظ كاتب الدولة للتخطيط كمال عبد الله خوجة بمنصبه ضمن حكومة بومدين الأخيرة.

2 ـ إلحاق العديد من العناصر الجديدة وإسنادهم مهمة الإشراف على الدوائر الوزارية لعناصر ساهمت في إثراء الجانب الأيديولوجي للميثاق الوطني 1976 وهما مصطفى الأشرف كوزير للتربية خلفا لعبد الكريم بن محمود المغادر وخلف رضا مالك الابراهيمي على رأس وزارة الإعلام والثقافة.

1 -Jean Leca et Jean Claude Vatin: “le système politique algerien”, op cit, P 33.

2- الجريدة الرسمية ، مرسوم رقم 73/77 المؤرخ في 23 /1977/04 المتضمن إعادة تنظيم الحكومة.

3 ـ دخول العديد من العناصر الوزارية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أثناء فترة الثورة التحريرية كعبد اللطيف رحال الذي كان في منصب ديوان رئاسة الحكومة المؤقتة، وعبد المالك بن حبيلس ممثل(ج.ت.و)بطوكيو، ومحمد زرقيني كعسكري محترف وعضو قيادة الأركان بعد الاستقلال وتقلد الثلاثة الحقائب الوزارية الآتية على التوالي : وزارة التعليم العالي، وزارة العدل، وزارة البريد والمواصلات.

4ـ وراثة الوزيرين أحمد غزالي، ومحمد لياسين تركة امبراطورية الصناعة والطاقة لبلعيد عبد السلام ، أحمد بن الشريف بوزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، وأحمد دراية وإسناده وزارة النقل، وهو ما دفع طالب أحمد الإبراهيمي الى التعليق بان بومدين حطم قلاع الأحمدين على رأس الدرك الوطني والأمن الوطني، وكذا تفكيك وتجزئة إمبراطورية عبد السلام بلعيد على رأس وزارة الطاقة والصناعة [1].

5ـ بعدما سارت الأمور مع الحكومتين السابقتين عن طريق الأوامر نظرا لغياب الدستور، تم الرجوع إلى التنظيم(المرسوم)بما أن انتخاب المجلس الوطني الشعبي ينص على ذلك، وبما يتوافق والدستور 1976[2].

6ـ ما يلاحظ على تركيبة الحكومة الثالثة والأخيرة للعقيد الرئيس بومدين هو تلاشي جماعة وجدة التي لم يتبقى منها سوى الرئيس العقيد، ووزيره للخارجية، وإبعاد العديد من الشخصيات الثورية وذات الوزن الثقيل التي غيبها الموت أو لجأت الى المعارضة في الخارج، وهناك من بقي ينشط في العمل السري في الداخل، وهناك من اعتزل النشاط السياسي ولجأ الى العمل الخاص والكتابة.

7ـ سيطرة العناصر التكنوقراطية حيث عرفت الحكومة إلتحاق خمسة عشرة شخصية جديدة بطاقم الحكومة، وذلك لتعزيز سيطرة الحكومة على الاقتصاد، وإدخال التخطيط الاقتصادي الشامل، والاستفادة من الريع النفطي، وكذا الاستفادة من إيرادات البترول والغاز بهدف تعزيز الاقلاع الاقتصادي والصناعي المأمول.

ومجمل القول فان الآليات التي انتهجها النظام الذي حكم البلاد خلال الفترة 1965-1978 نظام يغلب عليه الطابع العسكري يستمد شرعيته من الشرعية التاريخية التي اكتسبتها نتيجة مشاركته في الثورة التحريرية .

1- أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري، المصدر نفسه**، ص 204.

2 ـ **الجريدة الرسمية**، المرسوم رقم 73/77 المؤرخ في 1977/04/23 المتضمن إعادة تنظيم هياكل الحكومة.

تفرد المؤسسة العسكرية بالقوة واستقلاليتها مقارنة بالنسبة للقوى الاخرى، وقدرتها على تعبئة الاجهزة والفئات الطبقية الباحثة عن النفوذ، وقد برزت قدرة الجيش في التعبئة من خلال التحالف الذي قاده العقيد بومدين مع الفئات المثقفة ، خاصة الفئات التكنوقراطية والبيروقراطية في الادارة والجيش حيث شكل تحالفا استراتيجيا استطاع به استرجاع السلطة من الجناح السياسي الى الجناح العسكري، كما جعل منه الهيكل الاساسي لبناء الدولة والامة وصد أي محاولة لتقليص نفوذها أو لعب دور المتفرج في الاحداث، بل الصانعة لها، يقابلها في الجهة الاخرى ضعف النخب والتنظيمات والقوى الاجتماعية الموالية للقوى السياسية (الحزب).

تولي الجيش تحت سلطة بومدين مهمة البناء والتشييد للدولة والمجتمع، والحامي لخيارات النظام وتوجهاته من خلال الورشات التي تم فتحها في جل القطاعات والورشات السياسية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث عمل على تطوير قدراته العسكرية وتأطير كوادره في الداخل عبر الاكاديميات العسكرية أو في الخارج خاصة في الاتحاد السوفياتي والاشراك في بلورة مشروع دولة وارساء مؤسسات دستورية من خلال إثرائه للميثاق والدستور سنة 1976 ، والمشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة شق الطرقات مثل طريق الوحدة الافريقية وانجاز مشروع السد الاخضر .

كما فرض الرئيس بومدين من خلال هذه المؤسسة سيطرته على الكل مكونات النظام فهو رئيس مجلس الثورة ورئيس الدولة ورئيس الحكومة والامين العام للحزب ، ووزير الدفاع ، واستطاع التغلب على جل خصومه ومعارضيه، خصوصا السياسيين والضباط المنحدرين من جيش التحرير الوطني، وهو الأمر الذي جعله يتقرب ويعتمد أكثر على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي لكونهم لا يتمتعون بالشرعية الثورية التي تمكنهم من العصيان والتمرد، خاصة بعد المحاولة الانقلابية للطاهر زبيري في ديسمبر 1967.

في المقابل لم يكن يسعى بومدين إلى بناء حزب حقيقي وقوي ، له دور في صنع القرار السياسي بل سعى الى بناء حزب تابع لمجلس قيادة الثورة عموما ولرئيسه خصوصا وحصر دوره في تأطير مختلف القوى الفاعلة في المجتمع وتنظيمها وهيكلتها تحت لوائه حتى تسهل عليه مهمة التوجيه والتجنيد والتعبئة حول سياسات مجلس الثورة.

المنظومة السياسية للجزائر خلال مرحلة هواري بومدين 1965 – 1978

الفصل ثالث

السياسة الاقتصادية للجزائر خلال فترة أحمد بن بلة1962 - 1965

معالم السياسة الاقتصادية للجزائر خلال الفترة الرئيس أحمد بن بلة 1962– 1965.

1- المبحث الاول : طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة
المطلب الاول: مفهوم سياسة التسيير الذاتي
2- المبحث الثاني: منطلقات هذه السياسة وأهدافها.
المطلب الاول : دوافعها
المطلب الثاني : منطلقاتها
المطلب الثالث: أهدافها
3- المبحث الثالث: القوانين المنظمة لها
المطلب الاول: الأملاك التابعة للمعمرين
المطلب الثاني: الأملاك التابعة لبعض الجزائريين
4- المبحث الرابع: الإنتاج الاقتصادي خلال هذه المرحلة
المطلب الاول: الانتاج الزراعي
المطلب الثاني: الانتاج الصناعي
المطلب الثالث: التجارة الخارجية
المطلب الرابع: الجانب المالي
5- المبحث الخامس: تقييم هذه السياسة
المطلب الاول: في مجال التسيير
المطلب الثاني: مشاكل في مجال العقار
المطلب الثالث :مشاكل في التمويل
المطلب الرابع: مشاكل في التسويق:
المطلب الخامس: العراقيل التي وقفت في وجه تطبيق التسيير الذاتي

شكلت الظروف الاقتصادية المتردية التي عاشتها الجزائر عشية الاستقلال عبئا كبيرا على الشعب الجزائري عامة والسلطات الجزائرية خاصة ، والناتجة عن اتجاه معظم الجزائريين نحو الاقتصاد الزراعي و المتمثل في الثنائية القطاعية ، قطاع حديث يملك أحسن الأراضي وأخصبها يمتلكه الكولون ، وقطاع تقليدي يعيش عليه أغلب الجزائريين عيشة الكفاف ، وكذا تبعية كبيرة للاقتصاد الجزائري لنظيره الفرنسي خاصة في المحاصيل التجارية وعلى رأسها الخمور والتبغ .

بدأت القيادة السياسية الجزائرية خاصة منها فئة النخبة منذ السنوات الاخيرة لحرب التحرير في بلورة رؤية اقتصادية وطنية، حيث قدمت جملة من الاطروحات عبر جريدة المجاهد خلال الفترة الممتدة من سنتي 1960 - 1962 تضمنت مجموعة من التصورات تتعلق بأهداف التنمية الاقتصادية ووسائل تحقيقها غداة الاستقلال ، بالإضافة على التأكيد على ضرورة تهديم روابط التبعية ، وابطال مفعول الاستغلال وآلياته.

وتحقيق مفهوم الوحدة الاقتصادية المبنية على تثمين الثروات الوطنية، وبناء اقتصاد مكيف وفق المتطلبات المحلية، وذلك بالتركيز على القطاع الزراعي، وفق النظام الاشتراكي .

وأمام الشغور المفاجئ للأملاك والأراضي الزراعية من مستغليها الأوربيين لجأ العديد من سكان الأرياف إلى النزوح شبه الجماعي نحو المدن الكبرى وضواحيها، خاصة المتواجدة بالسهول الساحلية منها: متيجة، وهران ، عنابة ، قسنطينة، وذلك لاستخلافهم في القطاع ، لاسيما وأن الكثير منهم كان يشتغل في هذه الملكيات كأجراء أو خماسين وقد شكلوا لجانا لتسيير هذه الوحدات .

ولمجابهة هذه الظروف الجديدة، لجأت الحكومة الفتية في البلاد إلى مواكبة الموقف، وذلك بالإعلان عن قرار ثوري يتماشى والظروف الجديد واستكمالا لمسار الثورة في مرحلة البناء والتشييد، وذلك بإصدار قرارات تاريخية لتنظيم العملية وتقنينها وتمثلت في إصدار قرارات مارس ـــ أكتوبر 1963 م المتعلقة بتنظيم وتقنين التسيير الذاتي في المجال الاقتصادي خاصة المجال الزراعي الذي يشكل العمود الفقري للتنمية، في إطار سياسة عامة اتبعتها الدولة و المبنية على الاشتراكية منذ لقاء طرابلس ، وذلك لتحقيق الأهداف التي سطرتها الوصاية، والمتمثلة في استيعاب العدد الهائل من البطالين ورد الاعتبار لسكان الأرياف، والذين كان لهم الفضل الكبير في إنجاح الثورة ماديا ومعنويا وبشريا، ومجابهة ظاهرة النزوح الريفي من طرف القيادة الجديدة، وتثبيتهم في أطراف المدن الكبرى لممارسة النشاط

الزراعي، و كسب فئة الفلاحين من طرف القيادة الجديدة ضد قيادة الجيش المنظمة، وتعويض الفراغ الذي أحدثه انسحاب الكولون، والتخلص تدريجيا من قيود اتفاقيات إيفيان التي وجدت معارضة كبيرة من طرف قيادة الأركان ، و تقنيين الوضع القائم (التسيير الذاتي) .

فما المقصود بهذه التجربة ؟ وما هي منطلقاتها ؟ وما هي أهدافها؟ وما هي القوانين المنظمة لها ؟ وهل وفقت في تحقيق الآمال المسطرة ؟

1- المبحث الاول : طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة

تميزت الجزائر عشية الاستقلال بوضع سياسي طغت عليه كثرة الصراعات السياسية، خصوصا بعد الامضاء على اتفاقيات إيفيان من طرف الحكومة المؤقتة ، حيث شكل لقاء طرابلس حلبة لهذا الصراع الذي طغى عليه خلافات وصراعات العصب، خصوصا بين أنصار الحكومة المؤقتة وأنصار قيادة الاركان .

في ظل هذا الجو السياسي المشحون برز صراع آخر حول أسلوب التنمية المنتهج بين أنصار النظم الليبرالية وأنصار النظم الاشتراكية، وأنصار نظام التسيير الذاتي التجربة الجديدة التي بدأت تعرف انتشارا لدى العديد من الدول الشرقية، حيث يقدم أبوجرة سلطاني الصورة العامة التي ميزت المشهد السياسي بالتصريح التالي فيقول: **"إن تصور بناء الدولة العصرية الوطنية لم يكن واضحا ولا موحدا في عقول الكثير من القادة السياسيين أو العسكريين، فقد كانت تيارات فكرية واجتماعية متباينة بسبب اختلاف الثقافات وتنوع مصادرها**[1]

لكن عبد القادر يفصح كانت له نظرة أخرى حول طبيعة تلك الصراعات، والتي يرجعها الى صراعات شخصية مختلفة، وحسابات ضيقة، لان الصراع كان على السلطة آنذاك ولم يكن صراعا إيديولوجيا أو فكريا كما يزعم البعض، وإنما صراع طموحات متعددة، تغذيها خصومات مختلفة ونزاعات الأشخاص، فالصراع من أجل السلطة هو بين أجزاء نفس البرجوازية الصغيرة وليس ضد أي قوة أخرى، بينما بقي الشعب مغيبا في هذه الساحة السياسية من التنافس والصراع، على الرغم من أن الكل يتكلم باسمه[2]

في خضم هذا السجال، كان لا بد من تعدد الآراء تجاه معظم القضايا المطروحة آنذاك، لاسيما القضايا الأساسية، والتي لها علاقة كبيرة بشريحة واسعة من

1، أبوجرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**، ط2، دار الامة ، 1999 ، ص 17

2 – Abdelkader Yefsah , **La Question Du Pouvoir En Algérie** . Alger : E.N.A.L ,1992 , P67

الجماهير، ألا وهو القطاع الاقتصادي خاصة الزراعي لما له من أهمية بالغة لدى غالبية الشعب الجزائري خاصة وان أكثر من 80 %من الجزائريين ينتسبون إلى عالم الريف والفلاحة، لذا شكلت قضية الأراضي الزراعية التي تركها الأوربيين في إعقاب إعلان وقف إطلاق النار والاستقلال سجالا كبيرا لدى الطبقة السياسية، حيث برزت عدة تيارات لتسيير هذه الأراضي والتي انقسمت في ثلاث اقتراحات .

الاقتراح الأول : أسلوب التسيير الذاتي والمستمد من التجربة اليوغسلافية حيث تسير الاستغلالية من طرف العمال والفلاحين عن طريق الجمعيات العامة للعمال والفلاحين والتي تنتخب مجلس العمال ولجنة التسيير ورئيس منتخب يساعده مدير ومحاسب .

الاقتراح الثاني : أسلوب اشتراكية الدولة وهو أسلوب مستمد من التجربة السوفيتية السوفخوزات أو المؤسسات الوطنية وفق النموذج الغربي حيث تسيير هذه المؤسسات من طرف مسؤولين سامين تعينهم الدولة .

الاقتراح الثالث : وهو أسلوب التسيير الجماعي وهو أسلوب يعتمد على مزيج من أسلوب التسيير الذاتي ، وأسلوب التسيير الحر في الإنتاج والدخل [1].

في الأخير نجح أصحاب التوجه الايديولوجي الماركسي المشكل من تحالف النخب المثقفة والنخبة العسكرية خصوصا القادمة من المشرق، واختيار الأسلوب الأول أي التسيير الذاتي، لما لهذه التجربة من قبول سياسي وشعبي خاصة بعد الوضع الذي حصل في أرض الواقع بعد الشغور الفجائي للوحدات الانتاجية الناتج عن الانسحاب شبه الكلي للأوروبيين عشية الاستقلال، كما أنه النظام الاقرب للتصور الاشتراكي المنصوص عليه في معظم النصوص والمواثيق الرسمية للثورة الجزائرية خاصة ميثاق الصومام وبرنامج طرابلس، التي تهدف الى إقامة نظام اقتصادي قائم على ملكية الدولة لوسائل الانتاج والعدالة الاجتماعية، كانت هذه السياسة هي لواقع مفروض على الارض، فما هي طبيعة هذه السياسة ؟

المطلب الاول: مفهوم سياسة التسيير الذاتي

التسيير الذاتي Auto Management هو إدارة المؤسسة، أو الوحدة التنظيمية من قبل العاملين فيها، و«التسيير» أو الإدارة أو التدبير هو اتخاذ القرارات وإجراء عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لمختلف أوجه نشاطات المشروع في الإنتاج والتسويق والتمويل والموارد البشرية. أما «الذاتي» فتشير إلى أن الإدارة تتم من داخل الوحدة التنظيمية من قبل العاملين فيها أنفسهم لا من خارجها سواء كانوا مالكين (حكومة)، أو إدارة ممتهنة. وهكذا فالتسيير الذاتي هو

1 – J. GARELLO, **AAN** ,05 –02–1963 ,p 594

تعبير أطلق على الإدارة اليوغسلافية التي أرادت التميز عن الإدارة السوفييتية الشيوعية وعن الإدارة الغربية الرأسمالية لتعطي بعداً قومياً وحضارياً للتجربة اليوغسلافية والتي انتشرت فيما بعد بدرجات أقل في أقطار عديدة من العالم مثل بلغاريا وهنغاريا والجزائر وتشيكوسلوفاكيا (سابقاً) وفرنسا وسوريا.

وتتباين من الناحية العملية، تطبيقات التسيير الذاتي إذ يعده البعض فلسفة متميزة تستدعي ثورة ونظماً جديدة في السياسة والقانون والاقتصاد والاجتماع. في حين يرى فيه آخرون أسلوباً إدارياً يرتكز على أسس اللامركزية، والمشاركة، والديمقراطية، والعلاقات الإنسانية، والقرارات الجماعية.

أما عن الدوافع والمبررات بالإضافة إلى المحافظة على قيم ومبادئ الاشتراكية، وكذا رفض التام للمنهج الستاليني الذي شوه الغاية السامية للاشتراكية بالوسائل التطبيقية السلبية.

لقد كان القادة اليوغسلاف متأثرين بالنظريات والأفكار الاشتراكية التي ظهرت في المرحلة الأولى لثورة لينين البلشفية عام 1917، وبالنتائج السلبية لتجربتهم الاشتراكية[1] في سنواتها الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت هذه التجربة تعبيراً عن رغبة العمال وشعورهم بضرورة التحرر من سيطرة الدولة الصارمة على الاقتصاد، وتدخلها بأشكال مقيدة ومعيقة لحرية العمل والمبادرة والإبداع، إضافة إلى رغبة بعض المفكرين اليوغسلاف بانتهاج طرائق وأساليب خاصة بهم مستقلة عن النهج السوفياتي الستاليني، خاصة بعد أن تم فصل يوغسلافيا من منظمة الكومنفورم 1956، التي ضمت البلدان الاشتراكية وسيطرت عليها دولة الاتحاد السوفييتي آنذاك.[2]

أما عن مضمون النظرية الجديدة المتعلقة بالتسيير الذاتي هي انتقال الملكية من الدولة إلى الشعب على أساس أن ملكية الدولة بحد ذاتها هي عائق في طريق التطور والنمو وشكل بدائي للملكية الاجتماعية، فالتأميم لا يحقق إلا القاعدة المادية الأساسية لتحويل علاقات الإنتاج إلى علاقات إنتاج جديدة صحيحة، وهو شكل بدائي للاستغلال، ويؤدي إلى احتكار طبقة من الإداريين لوظائف الإنتاج والتوزيع بدون شراكة عمالية حقيقية مما يقود إلى تحويل شكلي صوري للملكية وتحويل فائض القيمة إلى رأسمالية الدولة دون أن يحصل العمال على حقوقهم الكاملة، ويصبح بهذا الشكل

1- **الاشتراكية**: هي نظام أو أيديولوجيا اقتصادية واجتماعية، تدعو إلى الملكية العامة بدلا من الملكية الخاصة، أي السيطرة على الممتلكات والموارد الطبيعية، ومن أبرز مفكري التيار العلمي: كارل ماركس (1818- 1883)، وفريدريك انجلز (1820-1895)، الذين أكدا المبدأ المادي للنظرية، حيث حللوا التاريخ في إطار الظروف المادية.https://political-encyclopedia.org

2ــ محمد عدنان النجار، **التسيير الذاتي**، الموسوعة العربية، المجلد السادس، ص425، http://www.arab-ency.com/ar ، تاريخ الاطلاع :15-12-2016 على الساعة 22:20

من أهم خصائص النظرية اليوغسلافية للتسيير الذاتي نقل الملكية من الدولة إلى المجتمع ومنح العمال حق استثمارها وإدارتها على أسس ديمقراطية وإعطائهم جزءاً من الدخل الناتج يتناسب وجهودهم والقضاء على البيروقراطية والمركزية الشديدة وكانت سنة1950 هي السنة الأولى لتطبيق هذا النظام في يوغسلافيا . 1

أما في الجزائر فقد طبق ابتداء من أكتوبر 1962، وتختلف تجربته في الجزائر عن التجارب العالمية، وذلك أنه طبق تلقائيا من طرف الفلاحين بعد مغادرة مئات الآلاف من المستوطنين الفرنسيين لمزارعهم ، هادفين من وراء ذلك تقويض البناء الاقتصادي والاجتماعي لجزائر ما بعد الاستقلال ، ولهذا بادر الفلاحون إلى تسيير هذه الوحدات الإنتاجية إيمانا منهم ووعيا بضرورة مواصلة عملية الإنتاج، خصوصا في تلك الظروف القاسية من جهة والتي تتم بالحماس والعمل الثوري من جهة أخرى2

وإذا عرفنا عبارة التسيير الذاتي من المنظور والتجربة الجزائرية «تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوربيون أو تم تأميمها "

كما عرف في المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي الرئيسية بأنه "نوع من التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي يمثل محتواه الإيديولوجي السبيل الرئيسية التي اختارتها الجزائر للإضفاء إلى الاشتراكية، والتي توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر المسؤول ، بمشاركتهم المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية واهتمامهم المعنوي والمادي بثمرة إنتاجهم، وبين مصالح المجموعة الوطنية بأخذ قسط من الأرباح المنشاة لفائدة المجموعة، وبإخضاع مخططات تنمية الوحدة لمخططات التنمية الوطنية والإقليمية"3.

وبناء على هذه التعاريف فإن التسيير الذاتي يقوم على ثلاث مبادئ ودلالات رئيسية :

1 ــ انتهاج أسلوب الانتاج الجماعي، ونبذ الملكية الفردية والخاصة .

2 ــ تبني مبدأ اللامركزية والاستقلال الإداري والاقتصادي للوحدة الإنتاجية في إطار أهداف الخطة العامة للوحدة الإنتاجية التي يسيرها العمال في إطار اللوائح التي تحددها الدولة.

---

1 ـ نفس الموقع، http://www.arab-ency.com/ar

2ـ محمد سويدي ، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999 ، ص120 .

3ــ **نفسه**، ص ص120- 121

3 ــ حصول العمال على أرباحهم من عوائد الوحدة الإنتاجية بعد خصم الحصة المقررة للمجموعة الوطنية [1].

وهكذا فإن التسيير الذاتي لا يتحقق إلا في حالة الاستقلال الاقتصادي والإداري الكاملين ، لأن الاقتصار في التسيير الذاتي على مجرد حضور العمال أو الفلاحين إلى الوحدة الإنتاجية في أوقات محددة، أو اهتمامهم بالتنظيم الداخلي للمنشاة ، أو حتى المشاركة العابرة في التسيير يعني عمليا إفراغا للفكرة من مضمونها وتحويلا للفلاحين من جديد إلى مجرد مشاركين في الإدارة تابعين للدولة .

ولهذا فإن التسيير الذاتي ــ كنوع من الديمقراطية الاقتصادية ــ لا يتطور إلا في الحالة التي يتزايد فيها تسيير العمال ويتناقص التدخل البيروقراطي.

وعليه فإن تجربة التسيير الذاتي في القطاع الاقتصادي تعتبر الأولى من نوعها في الوطن العربي، كما تعتبر أكبر تجربة اقتصادية واجتماعية تشهدها الجزائر بعد الاستقلال، وذلك سواء بالنسبة لمساحة الوحدات الإنتاجية المسيرة ذاتيا، أو بالنسبة لعدد العاملين فيها2.

المبحث الثاني: منطلقات هذه السياسة وأهدافها

المطلب الاول : دوافعها

ـ الدوافع العامة

إن تجارب الإصلاح الاقتصادي عامة والجانب الزراعي خاصة في الكثير من بلدان العالم الثالث لم تظهر أن الإصلاحات قامت بناءا على مجموعة من الدوافع أهمها:

القضاء على النظام الإقطاعي :

حيث ساد الاعتقاد منذ الثورة الفرنسية 1789 أن الإقطاع كنمط إنتاجي لم يعد مجديا، بل ويعيق تطبيق الإصلاحات الزراعية ، واعتبر إلغاؤه ضرورة حتمية لتنمية وتطوير القطاع الزراعي، وهذا ما أقرته العديد من تجارب الإصلاح الزراعي في أوروبا بعالميها الرأسمالي والاشتراكي ، وكان إلغاؤه يهدف إلى البحث عن العناصر

1 - Monique LAKS, **Autogestion ouvrière et pouvoir politique en Algérie (1962 -1965)** Imprimerie Marcel BON 1970,p16.

2ــ محمد سويدي، **نفس المرجع**، ص 122

الضرورية والبدائل المعاصرة ، كتوفير الطرق والمناهج الحديثة لتسيير وإدارة المزارع، وعصرنه تقنيات وعوامل الإنتاج الزراعي باستمرار .

إزالة النمط الاستعماري :

حاولت السلطات في البلدان المستقلة حديثا إزالة جميع الآثار الموروثة عن الاستعمار تعزيزا لاستقلالها السياسي والاقتصادي ، وبما أن القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الحساسة والاستراتيجية التي استولى عليها الاستعمار– إما بالتسيير المباشر أو إعادة هيكلتها على نحو يخدم أغراضه الاستعمارية– فإن السلطات في العديد من البلدان المستقلة لجأت إلى تأميم ممتلكات الأجانب، والقضاء على الملكيات الزراعية الكبيرة ، كما حدث في البلقان وايرلندا خلال القرن التاسع عشر بعد تراجع الخلافة العثمانية، وفترة ما بين الحربين العالميتين في دول أوربا الوسطى والشرقية[1] .

كما شهدت مناطق أخرى من العالم نفس الإجراءات والأحداث مثل كينيا ومصر في أعقاب نجاح ثورة 1952، والجزائر بعد الاستقلال في إفريقيا، وحتى في العديد من دول أمريكا اللاتينية، ومن ثم كان الدافع هو إزالة النمط الاستعماري وموروثاته .

القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية:

تستلزم العدالة الاقتصادية والاجتماعية إزالة الفوارق الكبيرة بين مداخيل الأغنياء من أصحاب المصانع والشركات وكبار ملاك الأراضي ومداخيل صغار الفلاحين والعمال، ولكي تتحقق المساواة في المداخيل تم إعادة توزيع تلك الممتلكات من مصانع وأراضي بالاعتماد على مؤشرات خاصة، أهمها نسبة الأراضي المزروعة من مجموع الأراضي الزراعية، ونسبة المواطنين الفلاحين الذين لا يحوزون على الأراضي من مجموع العاملين في الزراعة، ونوعية الأراضي المزروعة والموزعة ، لذلك تبني نظام الحكم في الجزائر النهج الاشتراكي كنتيجة منطقية لما كان للثورة التحريرية من مدى جماهيري[2]، فقيادة جبهة التحرير الوطني التي أدركت منذ الوهلة الأولى من بدء العمل الثوري قيمة الدعم الشعبي لمواجهة الاستعمار، لم تتوقف عن الاستثمار في هذا الاتجاه، بل عززته وطورته في شكل جديد ذو بعد اجتماعي يتناقض والاحتكار والانفراد بالثروة، وقد أشار إلى ذلك

1- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ج2، 1999، ص ص 229– 230.
2- **نفسه**، ص 233.

البرنامج المصادق عليه في المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني (طرابلس 1962) حيث نص البرنامج: **"إن حركة الجماهير قضت على المخطط الاستعماري، ووضعت حدا وبشكل نهائي لمؤسساته الرجعية، وسرعت في كسر كل الطابوهات والهياكل ذات الأصول الإقطاعية التي كانت تحول دون تطور المجتمع الجزائري"** [1]

2 ـ الدوافع الخاصة

إضافة إلى الدوافع العامة فهناك أيضا دوافع خاصة ترتبط بظروف كل بلد، فدراستنا لطبيعة الإصلاحات التي طبقتها الجزائر بالقطاع الاقتصادي عامة والقطاع الزراعي خاصة العمود الفقري للاقتصاد غداة الاستقلال تعود إلى الدوافع التالية :

ـ الشغور القانوني المفاجئ لحوالي ثلث الأراضي الزراعية من أجود الأراضي بعد الرحيل الجماعي للمعمرين، وكذا معظم المصانع والمخازن والمتاجر الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ قرار التأميم .

ـ المبادرة الإرادية للعمال والفلاحين الزراعيين لإدارتها واستمرار الإنتاج بها.

ـ القضاء على مخلفات الاستعمار من خلال الإجراءات التي قام بها السكان الأصليون والنتائج المترتبة عليها.

المطلب الثاني : منطلقاتها

1: البعد التراثي

تنطلق فكرة التسيير الذاتي من فكرة التنظيم التعاوني والتسيير الجماعي والتي لها عمق في الموروث الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعب الجزائري منذ القديم، كنظام التويزة، ثم أخذت مكانها لدى المسؤولين في القيادة قبل وبعد الاستقلال وذلك تطبيقا لسياسة اقتصادية تستهدف تغيير جميع مظاهر التخلف في البلاد في اقصر الآجال الممكنة، وهو عمل يستلزم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالتوجيه والاستثمار والإعانات، وهو ما نصت عليه أهم المواثيق التاريخية خاصة برنامج طرابلس **"إقامة أشكال جماعية للاستغلال الزراعي وتوزيع الأراضي من غير تجزئتها ... وتطبيق الانخراط التلقائي في تعاونيات للفلاحين لتفادي النتائج السيئة لأشكال الاستغلال الإلزامي "**2

1 - **جبهة التحرير الوطني، ميثاق طرابلس** 1962، ص70
2ـ **جبهة التحرير الوطني، نفسه، ص72**

ومن بين العوامل التي شجعت على التنظيم التعاوني في الجزائر ثلاث عوامل:

ـــ **العامل الطبيعي أو التويزة:** وقد وجدت هذه الظاهرة قبل الاستقلال بين الفلاحين، وهو تعاون يتم عادة بين الفلاحين الصغار والعمال المتجاورين في فترات العمل الكثيف كموسم الحصاد وفي أوقات الحرث، وأوقات جني الزيتون و التمور أو التين وهو تعاون موسمي معروف عند الفلاحين بالتويزة1

ـــ **العامل السياسي :**ويعد هذا العامل احد أهم العوامل الرئيسية التي كانت وراء اختيار النهج التعاوني في تنمية القطاع الاقتصادي خاصة الزراعي ، وكان هذا الاختيار مبني على معطيات تاريخية واجتماعية للبلد وذلك كون الجزائر كانت تخضع تحت نير الاستعمار الفرنسي الذي سيطر على كل الإمكانات الطبيعية والبشرية للقطاع الزراعي مما أنتج آثار خطيرة على البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر حيث برزت ظاهرة الإقطاع والاحتكار والطبقية، لذا كان تفكير المسؤولين الجزائريين قبل الاستقلال متجها نحو تنظيم القطاع الاقتصادي خصوصا الزراعي وفق التنظيم التعاوني وهو تنظيم كان قد طبق أثناء الثورة التحريرية في بعض المناطق المحرمة بالجبال من طرف جيش التحرير الوطني بعد ما وقع تهجير السكان بها من طرف الجيش الاستعماري.2

وكان هدفه هو رفع الإنتاج وتحقيق اكبر إشباع ممكن للحاجات الاجتماعية والفردية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو غاية السياسة الاشتراكية والتي وجدت صدى كبيرا من بين ثلاث اختيارات كبرى بخصوص أملاك الكولون، الذين فروا بعد الاستقلال وهي إما بيعها أو تأجيرها للفئات الغنية، وبذلك استبدلنا الكولون بالفئات الغنية وهو الاختيار الأول .

وأما توزيعها على العمال والفلاحين المعدمين أو صغار الفلاحين، ويعتبر ذلك حلا لفائدة الطبقات العاملة الفقيرة، ولكن المشكلة تكمن في كون هؤلاء يفتقدون للخبرة الفنية والاقتصادية وهو الاختيار الثاني .

أما الاختيار الثالث وهو الإبقاء على تلك الاملاك ذلك القطاع كما هي من غير تفتيتها إلى وحدات صغيرة مع ضمان تسييرها تسييرا جماعيا من طرف عمالها ،

1ـ محمد حسن بهلول ، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في قطاع الزرعة بالجزائر**، : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976 ص 293.
2ـ **نفسه**، ص300 -301.

وهو الاختيار الذي اتجهت إليه الأنظار قبل الاستقلال واستقر عليه الرأي بعده لأنه يستجيب في نفس الوقت للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها في البلاد، وكذلك أيضا للاستفادة من خبرة العمال الذين كانوا يعملون في هذا القطاع منذ كان تحت سيطرة الكولون ، وقد تم فعلا في هذا القطاع تأسيس نظام التسيير الذاتي الذي هو امتداد لنظام التسيير من طرف جيش التحرير الوطني وقت الثورة في المناطق المحرمة .1

العامل الاقتصادي :إن الهدف من كل سياسة اقتصادية هو رفع الإنتاج الاقتصادي وتحقيق الرقي الاجتماعي ، وهي الغاية التي سطرتها القيادة السياسية حيث كان الهدف من وراء إتباع النظام التعاوني هو تحقيق اكبر إشباع ممكن للحاجات الاجتماعية والفردية الأساسية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذا تحقيق الأرباح الممكنة على حد سواء حيث يتم توزيع الفوائد إلى ثلاثة أجزاء جزء يوجه لفائدة العمال في شكل مكافئات تشجيعية وجزء ثاني يذهب للاستثمارات الاجتماعية كبناء المساكن والحدائق ومدارس ... وجزء ثالث يوجه للاستثمارات الاقتصادية لتوسيع الطاقة الإنتاجية للوحدة والمجتمع. [2]

رأينا في المبحث الأول أن تجربة التسيير الذاتي انطلقت من القاعدة العمالية وأملتها مجموعة من الظروف والموروثات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري منذ القديم واعتبرناها تجربة فريدة من نوعها ، حيث سبق الجانب التطبيقي جانب التنظير ، أي بعد استيلاء الفلاحين والعمال على الأراضي الزراعية تدخلت الدولة بواسطة مجموعة من القوانين لتقنين هذا النشاط وتنظيمه من خلال إصدار مجموعة من المراسيم والقوانين التي تحدثنا عنها في القسم الأول من هذا الفصل أهمها مراسيم مارس 1963 سواء من حيث الأسس التي يقوم عليها النظام أو الأسس التي تقوم عليها المزرعة في حد ذاتها والسؤال المطروح هو: ماهي أهم المدارس النظرية التي اعتمدها المشرع الجزائري لتنظيم هذا القطاع؟

يعتبر مبدأ التسيير الذاتي للمؤسسات العنصر الأساسي في اشتراكية الرئيس احمد بن بلة حيث يقول في خطاب له في 29 مارس 1963 **"إن التسيير الذاتي للمؤسسات أساس اشتراكيتنا ... انه لا وجود لأي تردد حول ذلك، لان التسيير الذاتي للمؤسسات بواسطة العمال هو إحدى حقائق الثورة الجزائرية"3**

1ـ **محمد حسن بهلول، نفس المرجع**، ص 300 -301.

2ـ **نفسه**، ص303

3 ـ جريدة الشعب، العدد ، 93 ليوم 30 مارس 1963.

وهناك طرف ثاني يقول بان فكرة التسيير الذاتي مستنبطة من المجهود الإيديولوجي لميثاقي طرابلس1962، والميثاق الوطني 1964.

البعد الإيديولوجي من خلال برنامج طرابلس وميثاق 1964

1 ـ ميثاق طرابلس :

صيغت وثيقة طرابلس من طرف مجموعة من المثقفين الشباب الذين تأثروا في اغلبهم بالفكر الماركسي، وبالأخص أفكار فرانز فانون الذي يرى أن الثورة في الجزائر هي ثورة فلاحيه ريفية، ونادي بضرورة قيام اشتراكية جزائرية مبنية على طبقة الفلاحين، وعمال الأرض (البروليتارية[1]).

أما القوة المرشحة لتحقيق الثورة" **فهو الشعب وهو الفلاحون والعمال على العموم والشباب والمثقفون الثوريون "** واستبعدت البرجوازية أساسا بحجة عدم قدرتها على الوقوف في وجه الاستعمار الجديد، وتذكر المحررون ما أخذوه عن فانون، فطلبوا منها أن تخضع مصالحها الخاصة لوحدة الشعب لأن **"منطق الثورة والمصلحة العليا للشعب يجعلان من ذلك إحدى الضرورات وسوف تقاس وطنية البورجوازية عندنا بقبولها لذلك وتقيم دعمها لقضية الثورة وعدولها عن إرادة التحكم في مصير البلاد"2** كما حددت الوثيقة مهام الثورة الديمقراطية الشعبية في بناء اقتصاد وطني متحرر من الاقتصاد الاستعماري والرأسمالي المسيطر وضد الليبرالية الاقتصادية ،ولهذا سيعتمد على الاقتصاد الموجه والخطط الذي سيعمل على تحقيق الثورة الزراعية بداية بإصلاحات زراعية وعصرنة الزراعة وفق مبدأ "الأرض لمن يخدمها " 3

ثم يوضح فلسفة هذه المعركة العقائدية و مبادئها الفكرية والسياسية بكونها ثورة اشتراكية تستمد شرعيتها من سلطة الشعب **"إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب"** ثم يوضح فلسفة هذه المعركة العقائدية و مبادئها الفكرية والسياسية بكونها ثورة اشتراكية تستمد شرعيتها من سلطة الشعب **"إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد**

1- **مفهوم البروليتاريا :** ظهر مصطلح البروليتاريا في القرن التاسع عشر ضمن كتاب بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس Karl Marx -وفريدريك أنجلز Friedrich Engels-يشير فيه إلى الطبقة التي ستتولد بعد تحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري، ويقصد كارل ماركس بالبروليتاريا الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج وتعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري..**https://political-encyclopedia.org**

2 ـ **جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية**، ص76.

3 ـ رابح لونيسي، **نفس المرجع**، ص78.

واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب"[1] وقد استمدت هذه الأفكار من التيار اليساري المفرنس، والذي بدوره يستمد فكره من أفكار فرانز فانون، التي نادى بها في العديد من كتبه أهمها: الثورة في عامها الخامس، وكتاب المعذبون في الأرض وحتى في العديد من المقالات التي كان يكتبها في جريدة المجاهد، إذ تظهر بصمة الأفكار الفانونية واضحة جلية في صناعة مفاهيم ومحتوى البرنامج وذلك بحكم موقعه السابق كأحد العناصر المحررة في صحيفة المجاهد - اللسان الفرنسي الناطق باسم الثورة - وقد كان أفكاره تأثير في عقول العديد من المناضلين خاصة الشباب منهم بسبب الفراغ الإيديولوجي الذي نبه إليه برنامج طرابلس نفسه، وها هو فانون وجد الفرصة مناسبة لملء هذا الفراغ وتقديم ووضع أفكاره الاشتراكية موضع التنظير للثورة فيقول:" **إن الثورة الجزائرية لا يمكن أن تكون إلا ثورة اشتراكية يشكل الفلاحون قواها المسيرة "**[2].

ميثاق الجزائر 1964 :

يعتبر ميثاق الجزائر الوثيقة الرسمية الثانية التي زودت مبدأ التسيير الذاتي بالعديد من النصوص التنظيمية خاصة في علاقات العمل وكذا أهداف وأسس هذا التنظيم حيث نلاحظ تطور واضح للطرح الماركسي بشكل كبير عما كان عليه الأمر في برنامج طرابلس ويظهر ذلك فيما يلي :

في البداية يستهل الميثاق بدعوة الجزائريين للتحرر من كل السلوكيات السلبية التي ورثها بعض الجزائريين عن الاستعمار وفي مقدمتها الاستهلاك الذي يتجاوز المعقول والرشوة والاستغلال ومحاربة الفئات البيروقراطية الإدارية والطبقة البرجوازية وضرورة التهيؤ للمعركة القادمة التي يجب خوضها لتحقيق الحرية إلا وهي معركة الاشتراكية خاصة في مجتمع غالبيته من الفلاحين ولا تتحقق هذه الاشتراكية إلا عن طريق تطبيق مبدأ التسيير الذاتي خاصة بعد التناغم الكبير الذي حصل بين الفلاحين بعد استيلائهم على الأراضي التي تركها الأوربيين وتدخل الدولة بواسطة سلسلة من القوانين لتنظيم هذا الإجراء حيث يصف الميثاق بان التسيير الذاتي هو استمرار لسير الثورة.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى إبراز خصائص هذا النمط التسييري حيث يؤكد بان التسيير الذاتي في النظام الاشتراكي هو أصعب مرحلة تصلها الاشتراكية بالتدريج ، وهو يعتبر تتويجا لتلك المسيرة وليس من مراحلها الأولى ، انه يتطلب نضجا سياسيا وتدريبيا تقنيا لدى العمال لا يمكن أن يحصلوا عليه في المرحلة الأولى من التنظيم

1 – الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر ج2**، مرجع سابق ، ص246.

2 -Frantz fanon, l'an 5 de la révolution algérienne, 3 ed , maspero,1959, p 54 .

الاشتراكي ولذلك صادف صعوبات كبيرة حتى كاد أن يقع فريسة في قبضة البيروقراطية التي شوهت صورته وإصابته بكثير من السلبيات التي لا يمكن إن نتهم بها العمال والفلاحين أنفسهم .

بعدها حدد العديد من الايجابيات للتسيير الذاتي أهمها :

ـ يسمح للعمال والإداريين من التكوين والتدريب السياسي والاقتصادي ومن ثم تصبح هذه الفئات لها مكانتها في القوى المسيرة للبلاد.

ـ يعطي للقوى العاملة إمكانية احتلال مكانتها في العلاقات المتبادلة بين الدولة والحزب و النقابات وجماهير الشعب بصفة عامة .وهذا من أهم قواعد الديمقراطية في النظام الاشتراكي عكس الأنظمة الرأسمالية .

ـ إن التسيير الذاتي وأجهزة النظام الاشتراكي عندما تتم بهذه الصورة الديمقراطية الشعبية تكون عامل تطور متواصل تتمكن به الثورة الوطنية من أن تتحول إلى ثورة اشتراكية ،لان الطبقات الشعبية بواسطة هذه الأجهزة هي التي تطرح مشاكل الجماهير الحقيقية ولا تختفي وراء التقنيات التي يضعها الخبراء البيروقراطيين .

ـ إن الأجهزة الإدارية والديمقراطية عندما يسيرها العمال والفلاحون أو يباشرون مراقبتها الفعلية تجعل السلطة نفسها قائمة على أصول وقواعد شعبية جماهيرية تخدم مصلحتهم ومصلحة الوطن .

ـ القضاء على ظاهرة الطبقية خاصة الطبقة البرجوازية والبيروقراطية الإدارية .

ولكي تتحقق هذه المبادئ لابد أن يتحلى الأفراد بالشروط الموضوعية والابتعاد عن الذاتية وذلك بواسطة التربية السياسية والتكوين الإيديولوجي للعمال والفلاحين بوصفهم سلاح هذا النظام.[1]

ثم انتقل فيما بعد في الفقرة الموالية التي أكد فيها على إبراز الدور الذي يلعبه نظام التسيير الذاتي في إقامة النظام الاشتراكي حيث أكد على انه مرحلة أولى فقط لتحقيق الاشتراكية كما حدد الفرق بين نظام رأسمالية الدولة ونظام التسيير الذاتي وقال إن كل نظام اشتراكي لا بد أن يمر بمرحلة نظام رأسمالية الدولة قبل أن يصل إلى نظام التسيير الذاتي الذي هو تسيير الشعب ووحداته الإنتاجية لشؤونها بنفسها ، وليس للدولة من دور تؤديه في هذا التسيير إلا المراقبة والسهر على سلامة التسيير ، أما إذا بقيت الدولة هي الممسكة للتسيير بصورة دائمة وبقي العمال مجرد موظفين في مؤسساتها فهذا ما نسميه برأسمالية الدولة .

والفرق بين التسيير الذاتي والرأسمالية الدولة من حيث النتائج هوان نظام رأسمالية الدولة وان كان نوعا من الاشتراكية ، ومرحلة ضرورية للوصول إلى

1ـ د عبد الله شريط ، **مع الفكر السياسي الحديث والجهود الايديولوجي في الجزائر** ،المؤسسة الوطنية للكتاب 1986، ص ص 224 -229.

التسيير الذاتي إلا انه إذا أصبح هو النظام النهائي للدولة الاشتراكية فانه يوشك مع مرور الزمن أن يجعل من الإطارات المسيرة نوع من "الطبقية" الحاكمة تحول كثير من أوجه التسيير إلى خدمة امتيازاتها وتحرم العمال والمنتجين من النظر في مشاكل التسيير ومن المساهمة في التخطيط وتحديد الأهداف واستثمار البرامج إلى آخره ، كما يبعد نظام رأسمالية الدولة العمال والطبقات الشعبية عن شؤون الدولة والتي هي غاية النظام الاشتراكي ، وعدم ترك شؤونه في يد طبقة أخرى لها من الامتيازات ما يفصلها عن الشعب ويحرهما من الشعور بحاجاته ومشاكله وتطلعاته .

أما نظام التسيير الذاتي فهذه غايته الأولى والتي يقصدها كل نظام اشتراكي، حيث انه يضع التسيير الذاتي في يد العمال والفلاحين والمنتجين أنفسهم يسيرون ذاتيا وحداتهم والدولة تقف هناك لتنجدهم إذا كانوا في حاجة إليها في شؤون أكبر من إمكانياتهم ، أو تعينهم من حيث الإرشاد وتقديم المساعدة ولكن مهمة التسيير تبقى بين أيديهم ، وبذلك تتعدد الوحدات المسئولة وتشعر أنها تعمل لنفسها دون أن يستغل فيها واحد بقية العمال ودون أن تستغلهم الدولة وموظفوها ويتحقق ما يسمى بنظام دولة الشعب .

وعليه يؤكد الميثاق أن نظام التسيير الذاتي في الاشتراكية أفضل نظام، وهو المبدأ ذاته الذي يقوم عليه المجتمع الاشتراكي، ففيه تحل عقدة الاستغلال بكل أشكاله ووجوهه، وفيه يجد العمال مبررا للجهود التي يبذلونها في الإنتاج وفي الوظيفة الاقتصادية التي يمارسونها والوظيفة السياسية المصاحبة لها ومن ثم يصبح بداية لسيادة الديمقراطية الاقتصادية التي هي أساس الديمقراطية السياسية .[1]

وعليه نقول أن تجربة التسيير الذاتي هي تجربة تستنبط فكرتها الأولى من فكرة التنظيم التعاوني والتسيير الجماعي والتي لها عمق في الموروث الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعب الجزائري منذ القديم، ثم أخذت مكانها لدى المسؤولين في القيادة قبل وبعد الاستقلال وذلك تطبيقا لسياسة اقتصادية تستهدف تغيير جميع مظاهر التخلف في البلاد في اقصر الآجال الممكنة، وهو عمل يستلزم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالتوجيه والاستثمار والإعانات، وهو ما نصت عليه أهم المواثيق التاريخية، خاصة ميثاق طرابلس، كما تدعمت أبجدياتها من الفكر الاشتراكي القائم على التخطيط وإلغاء الملكية الفردية وتعويضها بالملكية الجماعية، والتسيير الديمقراطي لوسائل الإنتاج وقيام الدولة بالإشراف على هذا الإنتاج وتوجيهه لخدمة المجتمع ، وقد تبلورت هذه الأفكار والآراء من عدة مدارس سبقتنا إلى ذلك خاصة المدرسة اليوغسلافية والروسية والكوبية ،خاصة في المجال التنظيمي كما أكد الرئيس

1– عبد الله شريط، **نفس المرجع**، ص ص 245 -250

بن بلة في خطاب له في وهران حيث صرح **"إن الاشتراكية من صميم واقعنا أما فيما يتعلق بالقرارات المتخذة في العاصمة، فإنها نتيجة تفكير وتأمل ونضوج اقبلنا على دراستها طيلة اعتقالنا في السجون التي وضعتنا فيها فرنسا، والحمد لله إنها نتائج درست وتمخضت عن تجارب أقطار اشتراكية ناجحة في كوبا ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتي مع تميز بسيط، بأن عقلية فلاحينا وعمالنا تختلف عن تقاليد وعقليات أوروبا "** [1]

3 ـ تأثير المدارس الاشتراكية العالمية

تتعدد الآراء حول هذا الموضوع، حيث يرى البعض أنها جاءت تحت تأثر بن بلة بالتجربة اليوغسلافية وقد أرسل البعض إلى بلغراد لدراستها ثم نقلها إلى الجزائر، كما يرى آخرون بأنها جاءت مع العديد من التروتسكيين و تأثيرهم على بن بلة، وأنها من بنات أفكار **هرفي بورج** وزعيمهم الأممي **بابلو باتريس2، وميشال رابتيس3** حيث يقول هذا الأخير انه هو من اقنع بن بله بمبدأ التسيير الذاتي للمؤسسات و بضرورة تحويل الجزائر إلى مركز للثورة الاشتراكية العالمية قبل أن يعتلي السلطة في الجزائر وقد اكتشف في بن بله القناعات الثورية الاشتراكية مقارنة بالآخرين، مما جعله ينصح الأممية الرابعة بدعمه للوصول إلى السلطة، وقد جاء بابلو بالكثير من زملائه إلى الجزائر وتولوا الكثير من المناصب والمسؤوليات في الوقت الذي كان هو أحد المستشارين الرئيسيين لبن بله، ويبدوا أن للماركسيين تأثير كبير جدا في نظام بن بله فقد استحوذوا على أجهزة الإعلام آنذاك ،وتسيير المؤسسات الاقتصادية وهو الأمر الذي استمر مدة طويلة في الجزائر. كما يفسر البعض الكثير من القرارات التأميم العشوائية التي قام بها بن بله أنها كانت بتأثير من هؤلاء الماركسيين الأجانب الذين أرادوا تحويل الجزائر إلى قاعدة للثورة الشيوعية العالميـــة[4] .

ويوعز أصحاب هذا الطرح إلى المفاهيم التي أطلقها هؤلاء حول التجربة الجزائرية للتسيير الذاتي، حيث يعرف ميشال رابتيس التسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية بأنه" تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها

---

1 ـ **جريدة الشعب** ، العدد 101 ، 9 أفريل 1963 .

2ـ رابح لونيسي ، **رؤساء الجزائر... نفس المرجع** ، ص117

2 ـ **ميشال رابتيس** مستشار اقتصادي فرنسي انتدب للعمل في الجزائر سنة 1963 عمل كمستشار في الديوان الوطني للأملاك الشاغرة الذي تحول فيما بعد إلى الديوان الوطني لإنعاش القطاع الاشتراكي .

4ـ رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر... نفس المرجع** ، ص ص71 ـ72 .

الأوربيين أو التي تم تأميمها فهو يرى أن التسيير الذاتي حسب قرارات 22 مارس 1963 يقوم على ثلاث دلالات أساسية :

ـــ الاستقلال الاقتصادي للوحدة الإنتاجية في إطار أهداف الخطة العامة
ـ الاستقلال الإداري للوحدة الإنتاجية التي يسيرها العمال في إطار اللوائح التي تحددها
ـ حصول العمال على أرباحهم من عوائد الوحدة الإنتاجية يعد خصم الحصة المقررة على الوحدة .

وعليه فالتسيير الذاتي كما حلله رابتيس لا يتحقق إلا في حاله الاستقلال الاقتصادي والإداري الكاملين ، لان اقتصاره على حضور العمال إلى الوحدة الإنتاجية في أوقات محددة أو اهتمامهم بالتنظيم الداخلي للمنشأة ، أو حتى المشاركة العابرة في تسييرها يعني عمليا إفراغه من مضمونه وتحويل العمال من جديد إلى مجرد مستخدمين تابعين لإدارة الدولة.[1]

كما يظهر التأثير في نمط التسيير الوحدة الإنتاجية حيث تسيِّر الوحدة من خلال القرارات اليومية الخاصة بتنفيذ الخطة التي تقوم بها أجهزة مستقلة ذاتيا ، وخير مثال على ذلك ما وصلت إليه التجربتان السوفيتية واليوغسلافية من تمكين عمال الوحدات الإنتاجية من تسيير شؤونها الداخلية تسييرا ذاتيا، فهم يتخذون القرارات اللازمة لتحقيق الخطة بكامل الحرية ، أي أن أغلبية تلك القرارات ليست صادرة عن أجهزة إدارية بيروقراطية وإنما هي نتيجة لمبادرات على المستوى المحلي للوحدة الإنتاجية .أما اختيار الأشخاص الذين يقومون بالتسيير فيكون بطريقتين ،أما أن تعين الدولة مديرا للوحدة الإنتاجية ، أو أن ينتخب العمال في الوحدة مجلسا للتسيير له رئيس منتخب[2]

كما تستنبط فكرة التسيير الذاتي أبجدياتها من الفكر الاشتراكي القائم على التخطيط وإلغاء الملكية الفردية، وتعويضها بالملكية الجماعية ، والتسيير الديمقراطي لوسائل الإنتاج، حيث تقوم فيه الدولة بالإشراف على هذا الإنتاج، وتوجيهه لخدمة المجتمع ، وقد تبلورت هذه الأفكار والآراء نتيجة لكتابات العديد من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين، أمثال سان سيمون، وروبرت أوين، وشارل فوريه، ولوي بلان وماركس، أي أن الاشتراكية هي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، وتسييرها تسييرا ديمقراطيا لصالح المجتمع، وهذا هو المبدأ الذي يقوم عليه أسلوب التسيير الذاتي كما سبق تعريفه ، وبالتالي يكون التسيير الذاتي عبارة عن تجربة اشتراكية ألقت بظلالها

1 ـ محمد سويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية** ،ص 16
2 ـ **نفسه** ، ص 19.

على معظم المسؤولين الجزائريين وخاصة الرئيس احمد بن بلة وزيري والقطاع عمر أوزقان، احمد محساس، والذي تجلى هذا التأثير في معظم خطبهم .[1]

أما فيما يخص هرم التنظيمي للوحدة الإنتاجية أو المزارع الجماعية فنلاحظ تأثير كبير للمدارس الثلاث السوفييتية(الكولخوزات) و الصينية (الكومونة) واليوغسلافية، خاصة الأخيرة على الهرم التنظيمي لمزارع التسيير الذاتي في الجزائر، حيث تقوم الكولخوزات على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتمارس اقتصادها في الأرض التي تعود ملكيتها إلى الدولة والمسلمة لأعضائها لاستغلال مجانا والى أجل غير مسمى، ويباشر كل كولخوز وظائفه الاقتصادية والاجتماعية طبقا للائحة التي تقرها الجمعية العامة للعمال، وتتحدد فيها أهداف المزرعة ونظام استغلال الأرض وجميع وسائل الإنتاج الموضوعة تحت تصرفها، وكذلك تحديد الأسس التي يقوم عليها النشاط الإنتاجي والمالي والثقافي والمعيشي للمزرعة وهيئاتها الإدارية ، والملاحظ أن المشرع السوفييتي عندما قرر إقامة المزارع الجماعية زودها بنموذج من القوانين الأساسية لهذه المزارع للاسترشاد، وكانت مواده بسيطة تقع في سبع مواد تتلخص في: الأسباب والأغراض ، الأرض ،وسائل الإنتاج ،نشاط المزرعة المشتركة ، العضوية ،موارد المزرعة المشتركة ،تنظيم العمل ودفع الأجور.[2]

كما يتضمن هذا النظام العناصر التي تسيير بها المزرعة الجماعية، وكذا الشروط اللازمة للعضوية في المزرعة، نظام العمل وتقدير الأجور حيث يأخذ هرم التسيير الشكل التالي : 1 ـ الجمعية العامة للعمال 2 ـ مجلس العمال 3 ـ لجنة التسيير 4 ـ المدير 3

تعتبر التجارب الثلاث من التجارب الرائدة في تطبيق أسلوب التسيير الذاتي الزراعي، كما ساهمت في بلورة الدراسات النظرية حول هذا الموضوع وتحديد أسسه التنظيمية وتشريعاته القانونية ، حيث قامت نتيجة لتدهور حياة الفلاح وانخفاض مستواه المعيشي بعد احتكار طبقة من الإقطاعيين للأراضي الزراعية واستغلال الإنسان لأخيه الفلاح إلى ابعد الحدود ، لذلك كان لابد من تغيير الحياة الريفية، وذلك بتغيير البناء والاقتصادي الاجتماعي عن طريق الإصلاح الزراعي لقد كان لنجاح هذه التجارب الأثر الكبير لدى القيادة الجزائرية والممثلة في الرئيس احمد بن بلة والذي أعجب على ما يبدو بها والاستنجاد بالعديد من المستشارين

1 ـ ج ج د ش ، **الرئيس احمد بن بلة يقول** ، ص33.
2- محمد سويدي ، **نفس المرجع** ، ص ،ص 59 - 65 .
3- **نفس المرجع** ،ص 83

الفرنسيين واليوغسلاف وظهر جليا لدى الإجابة عن أسئلة النواب في اختتام المناقشات في المجلس التأسيسي في 12 –12 –1962 حيث صرح بأنه**" سيعين العديد من الأصدقاء الفرنسيين المتحررين وكذلك سيساعدهم بثلاثين من اليوغسلافيين الاختصاصيين في التعاضديات الفلاحية "** 1 وهذا احد الدلائل التي تؤكد تأثر النظام الجزائري بالفكر الاشتراكي عامة و اليوغسلافي خاصة، لاسيما في المجال التنظيمي للوحدة الاستغلالية ، كما أكد ذلك في تصريح له في قسنطينة يقول : **"لقد درسنا التجارب التي مرت بها يوغسلافيا وروسيا وكوبا واستخلصنا أفضل ما في هذه التجارب... وان الذي يميز تجربتنا هو أنها استطاعت أن تستخلص من هذه التجارب كلها تجربة ناجحة." [2]**

كما كان لزيارة وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي السيد عمار أوزقان إلى يوغسلافيا والاطلاع على التجربة عن قرب دور كبير في التأثر بهذه التجربة التي اعتبرها من أنجح التجارب الاشتراكية في البلدان المتخلفة .[3]

أما صافي بوديسة وهو احد النقابيين ووزير العمل في حكومة بن بلة الثانية سنة1964، فيذكر انه توجه بزيارة إلى العديد من الدول الاشتراكية وخاصة يوغسلافيا لدراسة دور العمال في التسيير عن كثب سنة 1959 ، كما كانت له قبلها دراسة مستفيضة عن التجربة نفسها سنتي 1957ـــ 1958 وتجربة أخرى عن مشاركة العمال في تسيير المصانع وفق التجربة الفرنسية لما كان على علاقة بالكنفدرالية الفرنسية للعمال.[4]

كما دعم هذا الرأي العديد من النقابيين من أعضاء تنظيم الاتحاد العام للعمال الجزائريين أمثال بوعلام بورويبة [5]،ومبارك الجيلاني[6].

أما الدكتور احمد محساس فيقول في هذا الإطار بان التسيير الذاتي هو حتمية سياسية واقتصادية نشأ نتيجة العديد من النقاشات والأفكار الإيديولوجية المختلفة داخل المدارس الماركسية ، حيث حاول الثوريون الجزائريون بناء تصور لنظام يأخذ بعين الاعتبار هذه النقاشات وبلورتها في نموذج تطبيقي حقيقي يؤدي إلى قيام اشتراكية

1- ج ج د ش ، **الرئيس احمد بن بله يقول** ، ص 86
2 – **جريدة الشعب** ، العدد 102 ، 10 أفريل 1963 .
3– **نفس الجريدة** ،العدد 114 ، 24 أفريل 1963.
4 – محمد عباس ، **رواد الوطنية** ، دار هومة 2012 ،ص 467
5 – نقابي سابق من مواليد القصر ب في 24 –02 –1923 .
6 – نقابي سابق من مواليد العلمة سطيف في 16 –01 – 1917 .

تتماشى مع قيم الشعب الجزائري ،كما انه جاء كنتيجة لمصطلح التلقائية التي قام بها العمال والفلاحون بعد شغور الأملاك العقارية والصناعية في أعقاب الرحيل الجماعي للأوربيين ، حيث أضحت الثورة الجزائرية بعد الاستقلال مركز نقاشات متجددة بين اتجاهات الحركة الماركسية وإبراز دور العمال والفلاحين فيها، من خلال تفعيل مجالس التسيير أو إنشاء حزب ثوري منظم تنظيما عسكريا هدفه قيادة البلاد والإطاحة بالرأسمالية ،كما كان للصراع السياسي والعسكري الذي دخلته البلاد في صيف 1962 الأثر الكبير في توجيه الحركة التلقائية للعمال والفلاحين خاصة وأنهم يشكلون غالبية المجتمع الجزائري، حيث عمل كل طرف على كسبها إلى جانبه ضد الخصم .[1]

المطلب الثالث: أهدافها

تهدف الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة إلى تطوير القطاع الزراعي، بحيث يصبح قادرا على الاضطلاع بالمهام المنوطة به في إطار التنمية الاقتصادية للبلاد، خاصة في الدول المستقلة حديثا التي يعتمد اقتصادها على الزراعة، ويمارس معظم سكانها النشاط الفلاحي، وعليه يمكن تلخيص الأهداف في النقاط التالية:

ـ تصفية الإقطاع بما له من امتيازات وسلطة ونفوذ وهو أهم الأهداف.

ـ تحرير الفلاحين والعمال من التسلط والاستغلال وتنشيط دورهم السياسي.

ـ تهيئة الشروط الموضوعية (بتوزيع الأرض والوحدات الصناعية على الفلاحين والعمال) للممارسة الديمقراطية، وهذا هدف معلن نادراً ما يطبق.

ـ توجيه فائض الانتاج نحو الاستثمار المنتج، خاصة الزراعي لأنه القطاع الوحيد الذي يعول عليه لخلق الثروة بعد تأكد ضعف القطاع الخاص التقليدي، وكذا ضعف القطاع الصناعي وقطاع المحروقات الذي لا يساهم سوى ب12 %.

ـ تصفية ملكيات الملاك الغائبين وهي مهملة وضعيفة الإنتاج.

ـ تحسين الإنتاجية الزراعية وتكثيف الزراعة وزيادة الإنتاج

ـ محاولة تعويض الفلاح الجزائري ما خسره من أراض شاسعة.

ـ تحسين دخل الفلاح والعامل خصوصا، والدخل الوطني عموماً.

ـ تحقيق توزيع أكثر عدالة للأرض وللأصول الإنتاجية الأخرى، مع ما يترتب على ذلك من تخفيف للتفاوت الصارخ في توزيع الدخل الزراعي.

ـ إيجاد فرص عمل جديدة.

1- Ahmed mahsas**, l'autogestion en Algérie** ,éd elmaarifa,2010. p p,103 - 104

ـ تحسين الخدمات التعليمية والصحية وغيرها ... ولاسيما في المناطق المحرومة التي هي أكثر حاجة إليها.
ـ تحقيق الاشتراكية على المدى المتوسط والبعيد.

وعليه نقول أن التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي التي بدأت بعد الاستقلال مباشرة، والتي جاءت بنظام التسيير الذاتي كان هدفها في البداية هو حماية الممتلكات الشاغرة من عمليات النهب والتعدي على ممتلكاتها، وضمان استمرارية الإنتاج فيها ليتحول بعد خمس سنوات إلى إقامة الاشتراكية، حيث ورد في الوثيقة التي أعدتها لجنة الثورة الزراعية بالحزب في أفريل 1968 بعنوان "مبادئ التسيير الذاتي "إن التسيير الذاتي تنظيم سياسي اقتصادي اجتماعي... يؤدي إلى الاشتراكية"

المبحث الثالث: النصوص القانونية المنظمة للتسيير الذاتي

سبق وأن ذكرنا في المبحث السابق أن العمال والفلاحين قاموا بعد إعلان الاستقلال مباشرة وتلقائيا بالإشراف على الوحدات الإنتاجية وتسييرها حتى لا تتوقف عملية الإنتاج، ومعنى ذلك أن تطبيق تجربة التسيير الذاتي سبقت وضع الأسس النظرية ـ التنظيمية لها عكس تجارب أخرى مثل الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات.

وهكذا يتضح أن الوضع بالنسبة للتسيير الذاتي مختلف، حيث بدأ التطبيق أولا ثم تلاه القانون المنظم بعد ذلك، والمتمثل في القرارات والمراسيم العديدة الخاصة به ، أهمها قرارات 22 مارس سنة 1963 التي تعتبر بمثابة اعتراف من الدولة رسميا بحق العمال في تسيير الوحدات الإنتاجية الزراعية.

إن الإبقاء على الوحدات الانتاجية كما هي من غير تفتيتها إلى وحدات صغير وضمان تسييرها تسييرًا جماعيا من طرف عمالها، هذا الاختيار هو الذي اتجهت إليه الأنظار قبل الاستقلال، و استقر عليه الرأي بعد الاستقلال، لأنه حل يستجيب في نفس الوقت للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها، و كذلك لأهمية الاستفادة من خبرات العمال الذين كانوا يعملون في مزارع هذا القطاع منذ كان تحت ملكية المستوطنين الأوربيين، و قد تم فعلا في هذا القطاع تأسيس نظام التسيير الذاتي.

لذلك سأتناول في هذا الفصل تأسيس التسيير الذاتي قانونيا وتنظيميا وفكريا، وذلك بعرض أهم المراسيم والقرارات التي أصدرتها الحكومة الجزائرية المنظمة للنشاط الزراعي وعلى رأســـها مراسيم مارس 1963 ، ومراسيم أكتوبر 1963، و كيفية و مدى تطبيقها على أرض الواقع ، وكذا إبراز أهم المنظرين لهذه القوانين والمراسيم سواء في الداخل أو في الخارج ، وأهم الأيديولوجيات التي أطرت لفكرة التسيير الذاتي الزراعي سواء الإيديولوجية اليوغسلافية أو السوفيتية .

والسؤال المطروح هو : ماهي أهم المراسيم والقرارات التي نظمت هذه المبادرة؟ وكيف تم تطبيقها على أرض الواقع ؟ وما هي أهم المدارس التي نظرت لهذه المبادرة ؟

اتسم التنظيم القانوني للأملاك التابعة للدولة خلال فترة ما بعد الاستقلال بطابع الهشاشة واللاستقرار، الذي أملته الموروثات السياسية المتأثرة بالاختيارات الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

فبالرغم من أن فكرة الإصلاح الاقتصادي عامة والزراعي خاصة كانت واردة حتى قبل الاستقلال، وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مضطرة بعد الاستقلال مباشرة للإسراع بمعالجة المسالة العقارية في القطاع الزراعي على غير المتوقع، نظرا إلى الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على ثلث مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، على إثر الرحيل الجماعي للمعمرين الأوربيين الذين بحوزتهم .

مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية ـ وتكريسا للمنهـــج الاشتراكي المطبق آنذاك ــ اعتمدت الدولة نظام التسيير الذاتي [1] الذي جعل من العمال منتجين ومسؤولين، لأنهم يستفيدون من انتاج عملهم ، حيث منحت الأملاك في شكل وحدات للعمال للانتفاع بها لمدة غير محدودة دون أن يكون لهم الحق في التصرف فيها، أو امتلاكها بالتقادم أو الحجز عليها .

فباستثناء الفترة الممتدة بين سنة1962 ــ 1963 التي طبق فيها المشرع فكرة التويزة "على الاملاك خاصة الأراضي الفلاحية الشاغرة والأراضي المهملة من طرف المستوطنين، فإننا نجده قد طبق نظام التسيير الذاتي،[2] ومعناه أن الأرض والوحدات الصناعية والخدماتية ووسائل الإنتاج المنقولة والعقارية الملحقة بأملاك

1– **الأمر رقم** 68 ـ653 . المؤرخ في 30 نوفمبر1968 ، ج.ر ليوم 15 فبراير 1969 ، ع 15 ، ص – 154 1.

2– بن رقية بن يوسف، **شرح قانون المستثمرات الفلاحية**، ط1 ، الجزائر، ديوان الوطني للأشغال التربوي 2001، ص115

الدولة تسير من طرف مجموعة من العمال ،[1] فمن أهم الأسباب التي أدت إلى تبني هذا النظام الرحيل الجماعي للمعمرين غداة الاستقلال، وترك أملاك واسعة تمثلت في الأراضي الفلاحية والمخازن والمعامل، والمبادرة الفردية لدى العمال الموجودين على مستوى تلك الوحدات دون إطار قانوني لاستغلالها[2].

مما يعني أن التسيير الذاتي نشأ تلقائيا في الجزائر ليصبح إحدى خصائص الاتجاه الاشتراكي فيها حسب رأي محمد سويدي ،[3] والذي يوافقه كل من حسن بهلول ومغنية الازرق وعبد العالي دبلة[4] ، وهو النموذج الوحيد الذي طبق في الجزائر دون غيرها من البلاد العربية، ويظهر من خلال قراءة نصوص هذا القانون أن المشرع الجزائري قد استفاد من تجربة يوغسلافيا، واستفاد أيضا من الدراسات النظرية التي تتناول هذا الموضوع، إلا أن الجزائر في تطبيقها للنظام لم تكن لها نظرية متكاملة واضحة المعالم، حيث طبق مباشرة بعد رحيل المستوطنين الفرنسيين تاركين المزارع والمتاجر بهدف إحداث فراغ يهز البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

كما رأينا أن السياسة الاستعمارية خلفت نظاما طبقيا استعماريا، لذلك كان تفكير المسؤولين في الجزائر قبل الاستقلال متجها نحو تنظيم القطاع الاقتصادي عموما بعد الاستقلال وفق التنظيم التعاوني، وذلك للقضاء على هذه الطبقية ، ولأن العمال والفلاحين قاموا تلقائيا غداة الاستقلال بتسيير الوحدات الإنتاجية التي خلفها المعمرون حتى لا تتوقف عملية الإنتاج ،[5] فقد صدرت بعد ذلك نصوص قانونية لتضفي الطابع الشرعي والتنظيمي على هذه التجربة التي سنتناولها في فقرتين:

1– (إن الوضع الزراعي في الجزائر غداة الاستقلال اقتضى اتخاذ عدة إجراءات ثورية عملية وقانونية وذلك على ضوء توجهات برنامج طرابلس، ومن أهم هذه الإجراءات :حملة الحرث في سنة 1962 ، التويزة، نظام التسيير الذاتي ومشروع الثورة الزراعية، حيث تعتبر حملة الحرث من أول المشاكل الاقتصادية التي واجهتها الجزائر بعد أن فر المعمرون الأوروبيون من المزارع ودمروا وخربوا الكثير من وسائل الإنتاج الفلاحية ...لكن الحل الثوري اهتدى إلى تشكيل كتائب للحرث، وانطلقت العملية في 15 سبتمبر 1962 ، وحل ثوري آخر تمثل في الاستيلاء على المزارع التي كان يستغلها المعمرون، وذلك وفق سرية تامة وبتدخل جيش التحرير الوطني الذي طوق المزارع المعنية وأنذر مالكيها لمغادرتها بهدف منع عمليات التخريب) .انظر :صدوق عمر، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص6

2– حسن بهلول ،**القطاع التقليدي** ... ، ص 291 وما بعدها.

3ــ محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص14.

4- مغنية الازرق، **نفس المرجع** ، ص102. أنظر كذلك عبد العالي دبلة :**الدولة الجزائرية الحديثة**، دار الفجر للتوزيع، القاهرة، 2004 ، ص29.

5 - عندما صدر ميثاق الجزائر سنة 1964 ، أعطى أهمية بالغة للنظام التعاوني ورأى فيه الطريق إلى التحول النظام التعاوني يشكل مهما كانت الأحوال نوعا من التنظيم الإعدادي بالنسبة للنظام : الاشتراكي، فنص على ما يلي« الاشتراكي الذي هو التسيير الذاتي والذي نرمي إليه هو التغيير تدريجيا لهذه التعاونيات إلى هيئات مسيرة ذاتيا...».

انظر :جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر**، قسنطينة، مطبعة جريدة النصر، 1964 ، ص-62 .

63

الأولى نتطرق فيها إلى مجال تطبيق النظام، والثانية تعرفنا على الأسس التي يقوم عليها النظام و الجوانب الأخرى المتعلقة بعملية تطبيقه:

إنطلاقا من المادة الأولى من الأمـــر رقم 62 /020 المؤرخ في 24 /8 /1962 و كذا الأمر رقم68 / 653 المؤرخ في30 -12- 1968الخاصة بالتسيير الذاتي في الفلاحة، والتي جاء فيها أن الأرض ووسائل الإنتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤممة تعد كأساس للوحدات الزراعية، فإن الأراضي المؤممة في الفتـــرة ما بين1962 – 1968 هي مجال تطبيق نظام التسيير الذاتي، وتضم أراضي المستوطنين وأراضي الجزائريين الذين كانت لهم مواقف معادية لحرب التحرير الوطني، أو للنظام الاشتراكي كما سيأتي بيانه:

المطلب الاول: الأملاك التابعة للمعمرين

مرسوم 24 – 08 –1962

كان التأميم هو الوسيلة القانونية التي لجأ إليها المشرع من أجل إدراج هذه الأملاك ضمن أملاك الدولة، وذلك في إطار حماية الأملاك الشاغرة وتسييرها، خاصة في ظل انتشار الفوضى التي عمت البلاد خصوصا في فترة أزمة صيف 1962، حيث استغل العديد من الأشخاص من الحزب أو الجيش للاستيلاء على أراضي المستوطنين والتصرف فيها بالبيع والشراء، خاصة الملتحقين بالثورة بعد وقف إطلاق النار في 19 – 03 – 1962، وفي وقت عرفت الثورة انتكاسة ناتجة عن تبدد الروح الثورية، وانتشار الفساد والفئات البرجوازية، والوصوليين وأغنياء الحرب الذين أرادوا سرقة الثـــــورة 1 فصدر بذلك الأمر رقم 62 – 020 المؤرخ في24 -08- 1962 المتضمن حماية الأملاك الشاغرة وتسييرها ،[2] حيث نصت مادته الأولى على ضرورة فسخ وإلغاء جميع المعاملات المتعلقة ببيع أو انتقال الأملاك بعد جويلية 1962.

مرسوم 22- 10 – 1962 :

صدر هذا المرسوم تحت رقم 62 – 02 في وقت تميز بانتشـــــــار فوضى التسيير، و لذلك لجأت الحكومة إلى إصدار هذا المرسوم الذي تنص مادته الأولى على إنشاء لجنة التسيير في كل مؤسسة منتجة شاغرة مكونة من10 عمال على الأكثر تنتخب من مجلس العمال .

كما تنص مادته الثانية على كيفية اختيار رئيس اللجنة و مهامه الإدارية والمالية، أما مادته الخامسة فقد نصت على طرق التسيير في اللجنة وكيفية تقسيم الأرباح .

---

1 - عمار أوزقان، **جريدة الشعب** ليوم 7 -10 – 1963 .

2 – **الجريدة الرسمية** ليوم 7–4 – 1962 ، ع12، ص132.

ورغبة من الحكومة في دعم هذا النظام والوصول به إلى بر الأمان، فقد أصدرت قبلها المرسوم رقم 62 ـ 561 الصادر في 21 ـ9 ـ1962 الخاص بإنشاء مكتب وطني لحماية وتسيير الممتلكات الشاغرة، حيث نصت مادته الأولى على ما يلي :يحمل المكتب الوطني لحماية وتسيير الممتلكات الشاغرة مستقبلا اسم "المكتب الوطني لإنعاش القطاع الاشتراكي " ويبقى ملحقا برئاسة الحكومة، ويتمثل دوره في التوجيه والإنعاش والتنسيق والمراقبة على القطاع الاشتراكي للاقتصاد الوطني، وذلك في إطار مخططات ومشاريع التنمية.

مراسيم مارس 1963[1]:

لقد كان لاستمرار ظاهرة شغور الأملاك العقارية من مالكيها الأوربيين، وبروز العديد من الأخطاء المتعلقة بالتسيير، والتداخل في السلطات بين المدير والرئيس وكيفية اقتسام الأرباح والمنح، لذلك أصدرت الحكومة العديد من المراسيم التنظيمية سميت بمراسيم مارس الثورية .

ولأن المشرع الجزائري قد مـــدد العمل بالقانون الفرنسي2، ولأن هذا الأخير يشترط أن يكون المالك شاغرا و غير معروف، أو لا يوجد له وارث3 الأمر الذي يتعارض مع هذه الحالة، حيث أن المالك معروف و إن كان غائبا، لذلك اضطر المشرع الجزائري ــ وتفاديا لأي نقص أو غموض ــ إلى إصدار المرسوم رقم 63 -88المؤرخ في18 مارس 1963 المتضمن تنظيم الأملاك الشاغرة، ليتكفل هذا القانون بتحديد حالات الشغور والجهة القضائية المختصة للنظر في مدى شرعية قرار الشغور من عدمه.

كما تنص المادة الأولى من الباب الأول من المرسوم رقم 63 -81 "تعتبر أملاكا شاغرة كل المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري وذات الصناعة التقليدية والمالية والمنجمية، وكذلك الأراضي الزراعية واستغلال الغابات وهي كما يلي :

أ ــ ما كان منها محل ملاحظة لشغور عند تاريخ نشر المرسوم الحالي، أو ما كان منها متوقفا عن النشاط أو غير مستمر بصورة طبيعية باستثناء الحالات المشروعة.

ب ــ ما توقف منها بعد تاريخ نشر المرسوم الحالي عن النشاط أو الاستثمار دون سبب شرعي.

المادة الثالثة: الأسباب الشرعية لعدم الاستثمار وهي:

1- أنظر نصوص المرسوم في **الملحق رقم 3** ص ص315-316.

2ـ **الأمر رقم62– 57** المؤرخ31 ـ 12 ـ 1962 المتعلق بمواصلة العمل بالتشريع الفرنسي باستثناء .الأحكام التي تتعارض مع السيادة الوطنية وقد بقي القانون المدني الفرنسي ساريا إلى غاية 1975.

3ـ **المادتين 539 و 713 من القانون المدني الفرنسي.**

أ ـ الفترة القانونية
ب ـ عدم القدرة البدنية لرئيس المؤسسة بسبب الوفاة أو المرض الذي تمت ملاحظته بدقة دون أن ينقطع الاستثمار أكثر من شهر .
المادة الرابعة عشر: الأملاك الشاغرة توضع تحت الوصاية الإدارية لرئاسة الحكومة حسبما هي محددة في النص الحالي .

كما نص المرسوم 63 ــ 90 على إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ومهامه، أما المرسوم رقم 62 ــ 95 الصادر في 22 ــ3 ــ 1963والمتضمن تنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية والمنجمية والصناعات التقليدية وكذا الأراضي الزراعية الشاغرة ، فقد نصت مادته الأولى من الباب الأول على الهيئات المعنية بالتسيير وهي :

أ ـ الجمعية العامة للعمال. ب ـ مجلس العمال. ج ـ لجنة التسيير. د ـ المدير.

أما الأبواب الفرعية الأربعة من الباب الأول فتحدد مهام كل هيئة من الهيئات المذكورة سابقا.

أما الباب الثاني : فخصص لهيئات إنعاش التسيير الذاتي، حيث تنص المادة 23 على إنشاء مجلس بلدي في كل بلدية مهمته إنعاش التسيير الذاتي، يتألف من رؤساء لجان التسيير الذاتي وممثل الحزب والاتحاد العام للعمال الجزائريين، والجيش الوطني الشعبي والسلطات المحلية للبلدية، كما نصت المادة 24 على مساعدة هذا المجلس على إنشاء وتنظيم هيئات التسيير في المؤسسات والمزارع ، كما يلفت نظر العمال والفلاحين إلى مشاكل التسيير الذاتي ويطالب بالمساعدة الفنية والمالية من طرف الوصاية ، كما يعطي موافقته بالنسبة للمدير المعين من قبل الوصاية .

أما المرسوم رقم 63 ـ98 الصادر في 28 مارس 1963 فقد اختص بوضع قواعد توزيع دخل المستثمرات والمؤسسات الواقعة تحت التسيير الذاتي ،حيث تنص مادته الثانية على ما يلي : يوزع الدخل السنوي للمزرعة كما هو محدد أعلاه إلى قسمين رئيسيين :

أ ــ منح المجموعة الوطنية .
ب ــ الدخل الخاص بالعمال في مكان الاستثمار أو المؤسسة الواقعة تحت التسيير الذاتي1.

1 –**République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n° 17,** imprimerie officielle Alger : 29, mars 1963, P 298 – 300.

ونظرا لتضارب الآراء حول الطبيعة القانونية للأملاك الشاغرة [1]، وبعد سلسلة من التطورات التشريعية[2]، صدر القانون الذي ينص صراحة على إدماج هذه الأملاك ضمن أملاك الدولة الجزائرية [3] ، والحامل لرقم66ـــ 102 الصادر بتاريـــخ06 - مـــــــاي1966 ، حيث نص في المادة الأولى على الآتي :

«تنتقل ملكية الأموال و العقارات الشاغرة إلى الدولة » .كما جاء في مادتـــــه الثانية «تلغى كل الأحكام المخالفة لهذا الأمر»

ولقد ألغيت النصوص المتعلقة بالأملاك الشاغرة، بحيث لا يكون لها أثر رجعي بمقتضى المرسوم رقم 80ـــ 78 المؤرخ في 29 -11-1980.

مرسوم 2 أكتوبر 1963:

صدر هذا المرسوم في ظرف تميز ببقاء عدة مزارع وأراض فلاحيه معتبرة مستغلة من قبل المستوطنين الذين لم يغادروا الجزائر بعد الاستقلال، ولم يختاروا بعد الجنسية الجزائرية 4. فقد أصدر المشرع الأمر رقم 388/63 المؤرخ في 01 أكتوبر 1963 المتضمن إدراج استغلال المستثمرات الفلاحية التابعة لبعض الأشخاص 5الطبيعية والمعنوية التي لا تتمتع بالجنسية الجزائرية، وقد حدد هذا القانون الشروط التي تتم بموجبها هذه العملية من خلال المادتين 01 و02 :

- أن لا يتمتع المالك بالجنسية الجزائرية ،ولا يتثبت أنه قدم ملفا للحصول عليها بتاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة.

- صدور قرار من عامل العمالة الوالي (المخصص) إقليميا [6] أو من طرف وزارة الفلاحة إذا كانت أراضي المزرعة موجودة في عدة ولايات، ويرى البعض أن هذا

---

1 – République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel: 22, mars 1963, P 298 .

2ـ عرفت السنة الثانية من الاستقلال صدور عدة مراسيم خاصة بتقنين القطاع الزراعي في الجزائر بصورة أو 1962، المتعلق بحصر الأملاك الشاغرة، والمرسوم 62 /10/ المؤرخ في – 23 بأخرى، نذكر منها :المرسوم رقم03 – 1963 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للأراضي الزراعية الذي حلّ سنة 63 /03/ 1968 .

3– ج.ر ليوم 6 مايو 1966 ، ع 36 ، ص42

4– ج ر ليوم 2 –12 – 1980 ،ع 49 ، ص 1750 .

5 **–République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel,** n° 73, imprimerie officielle Alger : 4 –10 –1963, P 1015

6 - هذا الشرط يتعارض مع اتفاقيات إيفيان، التي جاء فيها– البند المتعلق بحقوق وحريات الأشخاص -أن(الفرنسيين الذين أثبتوا إقامتهم لمدة 10 سنوات بالجزائر حتى يوم تقرير المصير وكان أحد الأبوين قد ولد بالجزائر ومستوفيا لشرط التمتع بالحقوق المدنية أو في إمكانه استفاؤها أو الذين أقاموا 20 سنة إقامة دائمة ومنتظمة بالجزائر حتى تقرير المصير، يتمتعون بجميع الحقوق المدنية الجزائرية لمدة 3 سنوات، ابتداء من يوم تقرير المصير .وبعد مضي هذه المدة، فإنهم يكتسبون الجنسية الجزائرية عن طريق طلب التسجيل أو تأكيد التسجيل في جدول الاستفتاء. وفي حالة تقديم الطلب يكون الشخص ضمن المستفيدين من الاتفاقية الخاصة بإقامة الأوروبيين في الجزائر.

القانون ذو طابع سياسي أكثر منه قانوني ، لأن هدفه الرئيسي كان وضع حد للوجود الاستعماري في الجزائر بصفة نهائية [1]

وبهذا وصلت مساحة الأراضي التي تم تأميمها الى أكثر من مليون هكتار وفق هذه العملية، وأكثر من 2,6 مليون هكتارا في كل العمليات .

المطلب الثاني: الأملاك التابعة لبعض الجزائريين

ونعني بها نوعين من الاملاك والأراضي:

1-الأملاك والاراضي الفلاحية التابعة للإقطاعيين والبرجوازية الجزائرية.

2-الاملاك والأراضي التابعة للأشخاص المتهمين بالمس بأمن البلاد واستغلالها لأهداف الثورة الزراعية.

يخضع النوع الأول من الأراضي التي تمت مصادرتها من طرف الإدارة لصالح القيادة، حيث أصدر المشرع الجزائري في شأنها القانون رقم 63 – 276 بتاريـــــــــــــخ 26 جويلية 1963 . 2

أما النوع الثاني من الأراضي فقد نظم أحكامه الأمر رقم 64 - 258المؤرخ في27 -9-1964 3.

والجدير بالذكر أنه ثمة بعض الاملاك التي دخلت حظيرة أملاك الدولة تطبيقا للمرسوم رقم 168 - 63 المؤرخ في 09 ماي 1963 المتضمن شروط وإجراءات وضع المال ، سواء كان عقارا أو منقولا تحت حماية الدولة 4، ولقد حددت المادة الأولى من هذا المرسوم شروط وضع الأراضي الفلاحية تحت حماية الدولة كما يلي:

1-أن يكون استعمال تلك الوحدات أو استغلالها من طرف المالك يؤدي إلى الإخلال بالأمن العمومي أو السلم الاجتماعي، أو يكون المالك قد حصل عليها عن طريق معاملات عقارية أثناء حرب التحرير الوطني، أو مخالفة للنصوص التي تمنع ذلك مثل المرسوم رقم 62- 63 المؤرخ في 23 أكتوبر1963 ، المتضمن تنظيم المعاملات للأموال المنقولة والعقارية الشاغرة، وفي هذا الإطـــــار تنص المادة الأولى من المرسوم رقم62-03 على أن المعاملات العقارية الخاصـــــة بالفرنسيين المستوطنين التي تمت من01 -07- 1962وما بعدها حالة لا أصل لها .

2 ـ صدور قرار -بعد التحقيق - من الوالي ويكون قابلا للطعن وفق إجراءات يحددها المرسوم رقم 63-222المؤرخ في 28 /1963/06 المتعلق بتنظيم الطعون ضد

1– بن رقية بن يوسف ، **مرجع سابق، ص57.**

2 – **–République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel**, n°53, imprimerie officiel Alger : 2–8 –1963, P 774

3 – **ebid**:n71 , 1 – 9 – 1964 , P958

4 – République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel – op cit :n 30, 14– 5 –1963, P450

القرارات الصادرة عن عامل العمالة(الوالي) ، حيث تحدد المادة 05 من هذا القانون تكوين اللجنة التي تنظر في الطعون1.

ولأن المشرع أخضـــع تسير الأموال الموضوعة تحت حماية الدولة لأحكام المرسوم رقم 63-88المؤرخ في 18 مارس1963، فيكون بذلك قد اعتبر هذه الأموال في حكم الأموال الشاغرة، حيث تمت هذه الإحالة بمقتضى المادة 04 من المرسوم رقم186-63 المتعلق بالأموال الموضوعة تحت حماية الدولة، مما يعني إدماج هذه الأراضي ضمن أملاك الدولة رغم أن المرسوم الأخير لا يدمج الأراضي الفلاحية الموضوعة تحت حماية الدولة ضمن أملاك هذه الأخيرة، بل هي ملك لأصحابها ولكنهم حرموا من التصرف فيها واستغلالها لمدة مؤقتة في انتظار صدور قرارات خاصة بتأميمها أو إعادتها لملاكها الأصليين، في حالة زوال السبب الذي من أجله وضعت الأراضي تحت حماية الدولة وبالفعل فقد صدر الأمر رقم95 – 26 المؤرخ في 25 سبتمبر - 1996 المعدل والمتمم لقانون التوجيه العقاري، حيث ينص في المادة 85 مكرر منه على إعادة هذه الأراضي لملاكها الأصليين2 ، وعليه بلغت المساحة التي تم الاستيلاء عليها وتطبيق نظام التسيير الذاتي حوالي 2,63 مليونا هكتارا.

أما التسيير الذاتي في القطاع الصناعي، فقد تكون من مؤسسات صغيرة الحجم، خلفها الفرنسيون المقيمون بالجزائر، بحيث انتظم العمال في شكل تعاونيات مسيرة ذاتيا لمتابعة النشاط في كل وحدة من هذه الوحدات، وأهم ما ميز هذه الحركة، أنها كانت ضعيفة وتكاد تكون هامشية، نظرا لضعف التركة التي ورثتها من المستوطنين إلى جانب صعوبات التموين والتسويق[3]

حيث يؤكد الكاتب الفرنسي Monique LAKS أن هذا القطاع اقتصر على بعض الوحدات التي تركها المستعمر الفرنسي والمقدر نحو 180 مؤسسة في نهاية عام 1963 العدد الى نواحي 430 وحدة بحلول ربيع 1964 ، يوظف ما يقارب 12000 عامل أي أقل من 10% من اليد العاملة المخصصة في قطاع الصناعة والبناء ككل [4].

---

1 – **ebid** : n 44,2 _7_1963 p,677 .

2– ج.ر ليوم 27 سبتمبر 1995 ، ع 95 ، ص95

3- ع. بن اشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، 1962 - 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 25.

4 Monique LAKS, **Autogestion ouvrière et pouvoir politique en Algérie (1962 -1965)** Ibid ,p17**.**

أما عن السبب الحقيقي لعدم اتساع حركة التسيير الذاتي في هذا القطاع كما حدث في الزراعة، فيرجع الى ضعف التركة الصناعية التي تم الاستلاء عليها، كما ان صعوبات التمويل والتموين والتسويق التي كانت تعرفها لم تجد حلا في السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا اقتصر التسيير الذاتي بعد ذلك على القطاع الزراعي، وتم وضع جميع الوحدات الانتاجية في الصناعة تدريجيا تحت اشراف شركات وطنية مع بداية ظهور القطاع العام وتكونه[1].

المبحث الثالث: الانتاج الاقتصادي

المطلب الاول: الانتاج الزراعي

شكل القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد الجزائري مباشرة بعد الاستقلال، وذلك لضعف بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى خاصة القطاع الصناعي، وتركز معظم الجزائريين في الأرياف وارتباطهم بالأرض وممارستهم للقطاع الزراعي ، لذلك أولت له الحكومة اهتماما كبيرا وتجلى ذلك في تخصيص اعتمادات كبيرة للقطاع قدرت ما يقارب 790 مليون فرنك فرنسي أي يعادل 36% ميزانية الدولة لسنة1963 [2]مما انعكس ايجابا على المدود الفلاحي خلال هذا الموسم والذي تجلى فيما يلي :

1 - الحبوب :

تعد الحبوب هي المحصول الرئيسي للزراعة في الجزائر حيث يزرع على مساحة تتراوح ما بين 2.8 مليون هكتار الى 3 مليون هكتار في مناطق الهضاب الداخلية ذات التربة الخصبة والمناخ المعتدل، اين يتراوح معدل التساقط حوال 600 ملم في حين اذا جئنا الى الانتاج فنلاحظ ان الانتاج سجل رقما جيدا خلال اول موسم بعد الاستقلال 1962-1963 بمنتوج فاق 23 مليون قنطار ، فيما لم يتعدى الموسم الموالي 15 مليون قنطار أما الموسم 1965/1964 فقد سجل 17,3 مليون قنطار ، ويأتي على رأس هذه المنتوجات القمح الصلب بمعدل 10 مليون قنطار ، ثم يأتي بعد ذلك الشعير بمعدل يقارب 5 مليون قنطار ، ثم القمح اللين بإنتاج 3 مليون قنطار ، والباقي عبارة عن خرطال 0,3 م قنطار، والذرة بنوعها 0,08 م قنطار والارز0,05 مليون قنطار كما هو موضح في الجدول التالي في (الملحق08 ص232)

1- ع. بن اشنهو، **نفس المرجع** ، ص 27.

2 - J. GARELLO, AAN op cit ,p 594

البقول الجافة :

وتشمل الحمص والعدس والفول والفاصولياء ، تزرع خاصة في المناطق الداخلية على مساحة زراعية لا تزيد عن 76 ألف هكتار في حين قدر معدل الانتاج لم يتعدى 0,4 مليون قنطار خلال الستينيات ويأتي الفول والحمص على راس هذه المنتوجات بإنتاج وصل الى 200 ألف قنطار بالنسبة للفول و154 ألف قنطار بالنسبة للحمص .[1]

الخضر :

شملت البطاطا والطماطم والبصل والفاصولياء الخضراء والجزر والبطيخ وانواع من الخضر الأخرى، حيث بلغ الانتاج السنوي أكثر من 6 مليون قنطار خلال موسمي 1964/1963 ، 1965/1964 وتركز الانتاج في المساحات المروية خاصة في المناطق الشمالية وحل السدود الكبرى على مساحة لا تزيد عن 86 ألف هكتار.

الزراعات الصناعية:

وشملت خاصة القطن والقطن والطماطم الصناعية والشمندر السكري خاصة ، حيث عرفت هذه الزراعات انتشارا واسعا قبل الاستقلال في مساحة تزيد عن 17 ألف هكتار خاصة في الشرق الجزائري ، حيث كان يصدر معظم الانتاج للأسواق الفرنسية ، أما عن الانتاج فقد بلغ انتاج التبغ حوالي 85000 قنطار في موسم 1964/1963، وانخفض خلال الموسم الموالي الى حدود 40000 قنطار ، أما انتاج القطن فقد بلغ انتاجه 26000 قنطار ثم 29000 قنطار خلال نفس الفترة ، في حين انتاج الشمندر خلال نفس الفترة 114000 قنطار و138000قنطار على التوالي.

الكروم :

تعد الكروم من الزراعات التي اشتهرت بها الجزائر خلال الفترة الاستعمارية خاصة الموجهة لإنتاج الخمور، حيث صدرت منتوجاتنا الى معظم دول العالم نظرا لجودتها، حيث بلغت المساحة المزروعة لهذه المنتوج بالإضافة الى عنب المائدة حوالي 350 ألف هكتار، في حين بلغ الانتاج السنوي حوالي 10 مليون هكل لموسم 1964/1963، في حين انخفض الانتاج في الموسم الموالي الى 4مليون هكل، أما إنتاج عنب المائدة فقد بلغ في الموسم الاول حوالي 183000قنطار وارتفع في

1- ع. بن اشنهو، **نفس المرجع** ، ص 132.

الموسم الموالي الى حدود 310000 قنطار كما هو موضح في الجدول في (الملحق09 ص 232)

الحمضيات :

تشكل الحمضيات إحدى أهم المحاصيل المتوسطية التي تتلاءم مع التربة الفيضية الخفيفة والمناخ المتوسطي الممطر المعتدل شتاء و الحار جاف صيفا لذلك يلجأ الفلاح الى تعويض هذا الجفاف عن طريق الري ، أما عن المساحة الزراعية فقد بلغت حوالي 40ألف هكتار تتركز خاصة في سهل متيجة وعنابة ومعسكر ، في حين بلغ الانتاج السنوي حسب أول احصاء لموسم 1964/1963 حوالي 4,6 مليون قنطار وانخفض الى حدود 4,15مليون قنطار في الموسم الموالي كما هو موضح في الجدول (الملحق09 ص 232).

الزيتون والتمور:

بلغ الانتاج السنوي للزيتون خلال الموسم 1964/1963 حوالي 600000 قنطار وهو نفس الانتاج في الموسم الموالي. أما انتاج التمور فقد بلغ حوالي 1,7 مليون قنطار خلال الموسم الاول ، وانخفض الى حدود 1,1 مليون قنطار خلال الموسم الموالي أما منطقة انتاجه بالواحات [1].

تربية المواشي :

بلغت الحضيرة الوطنية من الماشية حسب أول احصاء في سنة 1963 حوالي 3,8 م رأس للضأن ، و1,35 م رأس للماعز ، و0,52 م للبقر و 162 ألف رأس للابل ، في حين عرف ارتفاع طيف في السنة الموالية 1964 ليسجل حوالي 4 م رأس للضأن، و1,6 للماعز ، 0,53 م رأس للبقر، و175 ألف رأس للابل ليعرف ارتفاع ضئيل في سنة 1965 باستثناء الضأن الذي عرف زيادة محسوسة بلغت5,7 م رأس، أما مناطق تربية هذه الثروة فتتركز ثروة الضأن والماعز بالهضاب العليا في تتركز تربية البقر بالساحل ، والابل في الصحراء [2]

الصيد البحري:

1- الديوان الوطني للإحصائيات، **نفس المرجع** ، 132.
2- نفسه ، ص 147.

تمتلك الجزائر شريط ساحلي يفوق طوله 1200 كلم ، ورغم ضعف الامكانيات المادية والبشرية المؤهلة لهذا القطاع الا ان الجزائر استطاعت تحقيق منتوج مقبول مقارنة بالمكانيات المتاحة ، حيث بلغ الانتاج حسب أول احصاء حوالي 16,9 ألف طن وارتفع في السنة الموالية الى حدود 17,5ألف طن ووصل في سنة 1965 الى 18,2ألف طن واهم المنتوجات نجد السمك الازرق والسمك الابيض وأقل درجة القشريات [1].

تطور مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام

السنوات	1963	1964	1965	1966
تطور النسب%	24.7	20.7	19.0	12.3

المصدر World Development Indicators database

المطلب الثاني: الانتاج الصناعي

بعد الاستقلال ، عام 1962 وجدت الجزائر نفسها دون قاعدة اقتصادية صلبة تنطلق منها، بسبب مغادرة الأوربيين للبلاد بصفة جماعية و معهم رؤوس الأموال و الودائع لدى البنوك، كما حملوا معهم النقود المتداولة في البنوك و قد سجل عجز كبير في جميع قطاعات الدولة (قطاع الزراعة ، قطاع الصناعة ، قطاع التجارة.)

و لم يكن الأمر سهلا لتنشيط الوضع الاقتصادي خاصة في المجال الصناعي الذي كان يشتمل على 1300 مؤسسة صناعية صغيرة يغلب عليها الطابع الصناعي الحرفي الذي يعمل فيه حوالي 80000 عامل ، و هو عدد ضعيف جدا إذا ما قورن بعدد السكان الذي كان يبلغ حوالي 11 مليون و قد تطلبت هذه الوضعية مجهودات كبيرة لبناء قواعد لصناعة فتية و تدعيم الصناعة التي كانت موجودة ، و بناء على ذلك توجه العمل على استرجاع الثروات الوطنية و إقامة صناعات تهدف إلى تحويل المادة الأولية المتوفرة في الجزائر كالحديد و النحاس و الألمنيوم ... و تسمح بإنشاء منصب عمل.

وعلى هذا الاساس لجأت الحكومة الى تسيير المرافق العامة للغاز والكهرباء والنقل، وإنشاء المؤسسة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات ، " سوناطراك " في نهاية 1963 ، و التي أضحت فيها الجزائر مساهمة نسبة 50 % في سنة 1965 فما يخص عمليات البحث و التنقيب ، وذلك بعد المفاوضات التي أجرتها الحكومة الجزائرية لتعديل اتفاقيات إيفيان في بنودها الخاصة بقطاع المحروقات ، بحيث تم

1- الديوان الوطني للإحصائيات، **نفس المرجع** ، ، 149.

انشاء هذه الشركة خلفًا للجهاز التقني الصحراوي الذي كان لصالح الشركات الفرنسية ، وفي سنة (SNS) التي تكفلت (ASCOOP)الجمعية التعاونية و 1964 انشئت المؤسسة الوطنية للحديد والصلب بالاستثمار في هذا الميدان [1]

وعليه بلغ تعداد المؤسسات الصناعية الى غاية سبتمبر 1964 حوالي 343 مؤسسة شملت خاصة مؤسسات البناء بحصة الاسد ما بين31% و 33% ثم تليها مؤسسات الصناعات الغذائية ب83 مؤسسة26% والباقي يتوزعون على قطاعات الاخشاب بنسبة 17.5 % التعدين 14.5%والكهرباء ب49 مؤسسة والنسيج 8أي 3% مؤسسات والصناعات الكيماوية 17 مؤسسة أي 4%، تشغل هذه المؤسسات ككل عدد من العمال يقارب 10000عامل [2]، في حين يؤكد الباحث الفرنسي بأن عدد المؤسسات الصناعية تقدر ب 432 مؤسسة، تتوزع على ثلاث مناطق كبرى الجزائر 46% تليها وهران 34% ثم قسنطينة 20% [3].

المطلب الثالث: التجارة الخارجية

قطاع التجارة كبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى الخاضعة لسيطرة الدولة بالكامل والتي تتوافق مع الطرح الاشتراكي، حيث انشأت لذلك ثلاث هيئات كبرى للإشراف على هذا القطاع وتمثلت في الديوان الوطني للتجارة ONACO وظيفته الاشراف على التجارة الخارجية ، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA وظيفته الاشراف على التجارة الداخلية ، والديوان الوطني للنشاط التجاري OFALAC ووظيفته التحكم في الجودة والتغليف، بالإضافة الى العديد من المجموعات المهنية .[4]

و بلغت حجم التجارة الخارجية للجزائر حسب أول احصاء سنة 1963 حوالي 6,5 مليار د ج منها 3,6 مليار دج للصادرات و2,88 مليار دج للواردات، وارتفعت قيمتها في السنة الموالية الى 7 مليار دج مع تسجيل ارتفاع للواردات الى حدود 3,47 مليار دج وانخفاض طفيف للصادرات الى حدود3,59مليار دج ، أما في سنة 1965 فقد عرفت وتيرة التجارة تراجع واضح سواء في الصادرات التي بلغت قيمتها حوالي 3,14 مليار دج والواردات حوالي 3,31 مليار دج(الملحق10 ص 232)..

1- فخر الدين ميهوبي ، **نفس المرجع**، ص 168.

2- Maurice PARODI , **CHRONIQUE ÉCONOMIQUE, L'ÉCONOMIE ALGÉRIENNE EN 1964 ,** AAN , P 279 .

3 -Monique LAKS, **Autogestion ouvrière et pouvoir politique en Algérie (1962 -1965)** OP CIT ,pp31 -32 **.**

4 - Mutin Georges **, Le commerce extérieur de l'Algérie en 1964** , In: Revue de géographie de Lyon, vol. 40, n°4, 1965. pp. 345- 365;

فيما يخص مناطق التبادل التجاري فقد استحوذت فرنسا على معظم التجارة الجزائرية تصديرا واستيرادا حيث بلغت النسبة حوالي 70,31% استيرادا وحوالي 77,93% تصديرا سنة 1964، مما يؤكد فرضية احتكار السوق الجزائرية من طرف نظيرتها الفرنسية والتي كانت وضعت أسسها الأولى فرنسا الديغولية في مشروع قسنطينة .

أما طبيعة التجارة الخارجية، فنلاحظ تتميز بالازدواجية عكس ما هو ملاحظ حاليا، حيث تتكون الصادرات لسنة 1964 من البترول الخام بنسبة تصل الى 62,8% وفي المرتبة الثانية المواد الغذائية والتي عرفت تقهقرا من 66% سنة 1960 الى نسبة 37,2% سنة 1964كما هو مبين في الجدول الموالي ، وتمثل الخمور النسبة الكبيرة منها ، ثم تأتي بعدها الخضر والفواكه أخيرا الحبوب، أما الواردات و76% عبارة عن مواد مصنعة وآلات التجهيز الكهربائي ومواد استهلاكية ، و23% عبارة عن مواد غذائية(الملحق11 ص 232)..

المطلب الرابع: الجانب المالي

بغية تدعيم الصناعة والزراعة وكذا تمويل المشاريع في القطاعات الاخرى لجأت الدولة الى انشاء البنك المركزي في 31 ديسمبر 1962 ، وانشاء الصندوق الجزائري للتنمية بتاريخ 1963/03/07 كما تم اصدار عملة جديدة في 10 أفريل 1964 وهي عملة الدينار الجزائري ، واتخاذ العديد من الاجراءات قصد وقف تهريب الاموال الى الخارج.

من جهة أخرى لجأت الدولة الى حكومة بن بلة الى المساعدات الاجنبية رغم مخاطرها والتي قدرت 6,2 مليار دج قرابة النصف منها لفرنسا ب2,5 مليار دج.

المبحث الخامس: تقييم هذه السياسة

رأينا في بداية هذا الفصل أن نظام التسيير الذاتي هو نظام سياسي واقتصادي واجتماعي ، وتجربة فريدة من نوعها في العالم العربي و إفريقيا والعالم الثالث، خاصة في المجال النظري المأخوذ من الموروث الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع الجزائري، خاصة العمل الجماعي ، وكذا أهم النماذج الاشتراكية الكبرى كالنموذج السوفيتي والنموذج اليوغسلافي والنموذج الصيني، أو المواثيق التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال خاصة ميثاق طرابلس1962، ميثاق الجزائر1964 ، وترجمت هذه النظريات إلى سلسلة من المراسيم والقوانين التنظيمية أهمها قوانين مارس 1963، والتي رافقت الاندفاعات الجماهيرية للفلاحين منذ صيف 1962 .

ونظرا للزخم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي رافق هذا النظام، أطلقت الحكومة الجزائرية العديد من الشعارات أهمها، أن هذا النظام هو مرحلة ثانية من الثورة، وهي مرحلة البناء والتشييد، التي تعتمد على الثورة الزراعية، والتي تعتمد بدورها على التسيير الذاتي ، لخلق الثروة المحركة لكل القطاعات الاقتصادية .

ولأجل ذلك رصدت الحكومة الجزائرية كل الإمكانيات المادية و البشرية، والمتمثلة في سلسلة من القوانين والمراسيم التنظيمية، سواء في المجال التسيير، أو المجال العقاري، أو في المجال التمويل، أو في مجال التسويق.

لقد تمخضت عن تطبيق هذه السياسة العديد من الآراء بين مؤيد ومعارض لها ، فهناك من يقول أنها سياسة ناجحة على كل الأصعدة، وحققت تطلعات غالبية الشعب الجزائري خاصة الفلاحين والعمال ، وهناك من أطلق سهامه باتجاه هذه السياسة وأكد بفشلها، وكانت بداية لزرع العديد من الأدواء لجزائر ما بعد الاستقلال، أولها بروز ظاهرة البيروقراطية وسوء التسيير ، و إهمال القطاع الزراعي .

والسؤال المطروح هو: هل الجزائر ترجمة تلك النظريات والقوانين الى وقائع ملموسة على أرض الواقع في جميع المجالات وكيف كانت مواقف السياسيـــــــين

والخبراء المتعلقة بتطبيق سياسة التسيير الذاتي ؟ و هل كانت موضوعية ؟ وما هي العوامل التي استند عليها كل طرف ؟

هذه الأسئلة وأخرى سوف نحاول الإجابة عنها من خلال هذا المبحث بإذن اللـــــه.

المطلب الاول: مشاكل في مجال التسيير

لقد كان التسيير الذاتي يهدف إلى استحداث تنظيم سياسي واقتصادي واجتماعي يوصل محتواه الإيديولوجي إلى الاشتراكية ، التي توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر و المسؤول ، وإقامة دولة العمال ، ومبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والجماعية في التسيير، واللامركزية في التسيير، لكن الواقع شيء آخر من حيث تطبيق هذه المبادئ، أو من حيث طرق التسيير .

فالقوانين الخاصة بلجان التسيير الذاتي التي كانت تحدد مسؤولية كل من المدير و الرئيس و المرؤوس هي التي أدت إلى تداخل المسؤوليات، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل لمثل هذه المزارع ، لأن هذا القطاع كان يفتقد إلى اليد

العاملة المؤهلـــة والإطارات المختصة بالتسيير، كما أن القرارات و المراسيم التي صدرت في سنة 1963والتي أيدت التسيير الذاتي، أدت إلى تدخل الدولة في عملية التسيير لهذا القطاع بطريقة مباشرة بواسطة تنصيب مدير على رأس كل وحدة، و بطريقة غير مباشرة من خلال مؤسسات الدعم المختلفة في مجال التموين، أو التمويل[1]

كما نجد عدة جهات أو مؤسسات لها صلاحية التسيير أو التدخل في القطاع المسير ذاتيا كالمجلس البلدي لتنشيط التسيير، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي O.N.R.A في الجانب الزراعي، حيث أديا إلى تدعيم صلاحية الرئيس من الجانب النظري فقط إذ أصبح رئيس كل العمال بعد ما كان رئيس لجنة التسيير التي تنتخبه ، كما أن مدة الرئاسة أصبحت ثلاثة سنوات بدل سنة واحدة كما أعفى من ممارسة عمله في المزرعة بجانب بقية العمال، كما هناك تداخل وظائف هيئات التسيير وهي مشكلة تتعلق بالهيئات التي يقوم عليها نظام التسيير الذاتي، فقد كانت الاختصاصات غير واضحة بالنسبة لكل هيئة، نفس الشيء حصل في القطاع الصناعي حيث برزت العديد من المشاكل على مستوى العلاقات الداخلية في كل شركة صناعية، ضف الى ذلك غياب المحاضر والمعلومات المتعلقة بانتخاب لجان التسيير والتي عادة ما تكون برفع الايدي عوض الاقتراع السري، والتي تم اكتشافها والتفطن لها من خلال المتابعات والصور الصحفية [2].

إن تسيير العمال في القطاع المسير ذاتيا كان مجرد شعار خالي من مختلف الفعاليات، بل أن التسيير كان من طرف عدة جهات مختلفة أعطيت لها الصلاحيات الكاملة للتدخل في عملية التسيير و الإنتاج، و ذلك بهدف تحقيق الهدف الحكومي في ذلك الوقت و المتمثل في المخططات الوطنية دون النظر في مصلحة الوحدة و بالتالي مصلحة العمال، بل على العكس فإن اقتراحات العمال في بعض المنتوجات التي يمكن أن تعود على الوحدة بالنتائج الإيجابية كانت لا تأخذ بعين الاعتبار، بل على المزرعة تطبيق ما هو موجود في البرنامج الوطني الذي يعمل على تحقيق ما سمي بالمخططات الوطنية، و لو كان ذلك على حساب كثير من المزارع التي لا يمكن لها زراعة مثل هذه المنتوجات، لأن طبيعة أراضيها و مناخها لا يسمح لها بذلك، كما كان التعامل مع التجمعات الفلاحية والعمالية لا يتم بأسلوب ديمقراطي وقد عبر الفلاحون في العديد من المناسبات عن تخوفهم من برجوازية 404 البيروقراطية وقد

1 ــ شعباني إسماعيل :**المرجع السابق**، ص18 ،17.

2 Monique LAKS, **Autogestion ouvrière et pouvoir politique en Algérie (1962 -1965)** OP CIT ,pp20 -21 .

حاول هؤلاء لفت نظر السلطات العليا لهذا الخطر ولكن محاولاتهم باءت بالفشل ونستشف ذلك في التصريح الذي أطلقه ممثل عين تموشنت في مؤتمر العمال ديسمبر 1964 قائلا **" يجب أن يعيننا الاخ بن بلة ضد هؤلاء الوحوش اعطونا الديمقراطية وسنبين لكم كيف سننتصر عليهم ... لماذا تتربص بنا الدكتاتورية الى غاية اليوم ... اخواني إنا برجوازية 404 أرادت ان تشتريني ولكني رفضت "**[1]

أما في المجال الصناعي فقد عانى هو الاخر من مشاكل التسيير ناتجة عن بروز خلافات خطيرة بين العمال ومدراءهم أو ما يسمى ممثلي الدولة، حيث برزت خاصة في بعض الشركات الصناعية الصغيرة مثل الصناعات الغذائية والميكانيكية والاعمال التجارية الصغيرة ومستلزمات البناء والقرطاسية والتي توظف عدد عمال لا يزيد عن 200 عامل، أما الشركات الكبرى والتي هي جزء من القطاع الاشتراكي لا تخضع لنمط التسيير الذاتي وإنما تدار من طرف الدولة[2]

وعليه تم تحويل التسيير الذاتي إلى مجرد قول عن فعل ملموس حقا تمثل في الدولنة، كما أضحي التسيير الذاتي ولجانه على انه لجانا (لتسيير دون ذاتي) كما أكده الدكتور أحمد رضوان شرف الدين [3].

ففيما يخص جانب التسيير فانه يعتبر أحد العناصر التي أسالت الكثير من الحبر بين الكتاب والباحثين، وحتى العناصر الفاعلة فهناك من كان إلى جانب النظام واعتبره ثورة سياسية في التسيير، غلب عليها الجانب الديمقراطي، في حين رأى جانب أخر بان النظام كان قد زرع معظم الأدواء السياسية في جزائر ما بعد الاستقلال لازالت تتخبط فيها إلى يومنا هذا، أهمها البيروقراطية وسوء التسيير والفساد.

ففيما يخص الوصاية بقيادة الرئيس احمد بن بلة ووزير القطاع في الحكومة الأولى عمار أوزقان وعدد من الخبراء و الأكاديميين، فقد كانوا يؤمنون بتجربة التسيير الذاتي من طرف العمال والفلاحين، و المستنبطة من عدة مدارس اشتراكية خاصة اليوغسلافية ، والتي تعتمد على العمال في التسيير ، إذ صرح في خطاب له في قسنطينة يقول : "لقد درسنا التجارب التي مرت بها يوغسلافيا وروسيا وكوبا واستخلصنا أفضل ما في هذه التجارب ... وأن الذي يميز تجربتنا هو أنها استطاعت أن تستخلص من هذه التجارب كلها تجربة ناجحة، وهي الاهتداء إلى ضرورة وضع مصير العمال والفلاحين بأيديهم، وهذا يدل على ثقتنا الكاملة والعميقة في العمال

1 - Michel Raptis, **Le dossier de l'autogestion en Algérie *: LE CONGRÈS DES TRAVAILLEURS DE LA TERRE,*** éditions anrhropos, p152

2 - SABADELL , **L'AUTOGESTION EN ALGERIE**, **Cahiers d'études Anarchistes - Communistes** , N 34 , JUIN1966,P 17 .

3 – رضوان أحمد شرف الدين، **المرجع السابق**. ص 185.

والفلاحين وجعلهم المخططين الحقيقيين للمعركة الاشتراكية، وهذا هو الأسلوب السليم لإنعاش المزارع والمعامل1".

كما يعتبر مبدأ التسيير الذاتي للمؤسسات العنصر الأساسي في اشتراكية الرئيس أحمد بن بلة حيث يقول في خطاب له في 29 مارس 1963 "إن التسيير الذاتي للمؤسسات أساس اشتراكيتنا ... إنه لا وجود لأي تردد حول ذلك، لأن التسيير الذاتي للمؤسسات بواسطة العمال هو إحدى حقائق الثورة الجزائرية"

ـ إن التسيير الذاتي وأجهزة النظام الاشتراكي عندما تتم بهذه الصورة الديمقراطية الشعبية تكون عامل تطور متواصل تتمكن به الثورة الوطنية من أن تتحول إلى ثورة اشتراكية ،لان الطبقات الشعبية بواسطة هذه الأجهزة هي التي تطرح مشاكل الجماهير الحقيقية، ولا تختفي وراء التقنيات التي يضعها الخبراء البيروقراطيين .

ــ إن الأجهزة الإدارية والديمقراطية عندما يسيرها العمال والفلاحون أو يباشرون مراقبتها الفعلية، تجعل السلطة نفسها قائمة على أصول وقواعد شعبية جماهيرية تخدم مصلحتهم ومصلحة الوطن، حيث صرح في احد الخطابات بوهران "إن عمالنا ــ وليست الدولة ــ سيصبحون بفضل هذه الثورة المباركة مسؤولين عن المنشآت والمؤسسات الموضوعة تحت تصرفهم ،وان ما يميز تجربتنا هو أن العمال والفلاحين شعروا بأنهم أسياد أنفسهم ولم يستبدلوا سيدا بسيد آخر اسمه الدولة، خلافا لما وقع في بعض البلدان الاشتراكية الأخرى، حيث الفلاحون لم يساهموا في التخطيط..."[2]

كما ساند الرئيس أحمد بن بلة رغم المعارضة السياسية له زعيم حزب جبهة القوى الاشتراكية حسين أيت أحمد نظرا لتقارب الأفكار والأطروحات الاقتصادية خصوصا التسيير الذاتي [3]مناصرو التسيير الذاتي ذو التكوين الماركسي والمختلفين عن الحزب الشيوعي الجزائري أن يوجهوا حركة التسيير الذاتي محاولين تنظيرها وتنظيمها على أسس علمية ومستمرة، ويمثل هذا التيار كل من محمد حربي [4] وحسين زهوان[5] وتمام، وكذا العديد من أعضاء تنظيم الاتحاد العام للعمال

1 ـ **جريدة الشعب** ، العدد 102 ، 10 أفريل 1963 .

2ـ **نفس الجريدة** ، العدد 101 ، 9 أفريل 1963 .

3 – **AAN , op cit ,** 1967 ,p389

4 ـ من مواليد الحر وش سنة 1933 بسكيكدة تعلم بمسقط رأسه على يد والده ثم دخل الثانوية بسكيكدة وحصل على البكالوريا سنة 1952ستكمل دراسته بباريس ناضل في المنظمة العامة للطلبة المسلمين الجزائريين ثم مناضل في اتحادية ج ت و بفرنسا وفي ربيع 1958 استقر ببلجيكا و ألمانيا بعد استقرار المنظمة هناك ، وفي نهاية الخمسينات لجأ إلى القاهرة حيث اشتغل لدى ديوان كريم بلقاسم و خبيرا في مفاوضات ايفيان ، بعد الاستقلال اشتغل في ديوان (الأمانة العامة)وزارة الخارجية ـ ثم مستشارا في الرآسة 5 أبريل 1963 مستشارا تقنيا برئاسة الجمهورية مكلفا بالقطاع الاشتراكي.بعد الانقلاب 19 جوان 1965 القي عليه القبض وزج في السجون بعد معارضته لهذا النظام ،يعيش حاليا بباريس ، ألف عدة كتب تاريخية أهمها :ج ت و بين الحقيقة والسراب .

5 ـ سياسي جزائري من مواليد تيزي وزو، شغل بعد الاستقلال مستشار لدى الرئيس احمد بن بله.

الجزائريين أمثال بوعلام بورويبة [1] ومبارك الجيلاني[2] و صافي بوديسه[3] خاصة وان معظم مناضليه كانوا من أشد مناصري التسيير الذاتي، وحتى الهاشمي شريف قبل أن يلتحق بالشيوعيين4 ، يدعمهم العشرات من الضباط الوطنيين منهم عبد الرزاق بوحارة وكمال أوراتسي ، بدون أن يتخذوا شكل حركة بدعم تجربة التسيير الذاتي كل على حدة وبتعاطف كبير

أما التيار العسكري فيرون أن النموذج الذي اتبعه بن بلة نظام فاشل ولا يتناسب مع أهداف الثورة، لذلك كان هواري بومدين الناطق باسم هذا التيار ضد أسلوب التسيير الذاتي في الاقتصاد الجزائري ، وعليه كان لا بد من تجاوزه وتطبيق نموذج الدولنة المحضة للقطاع الاشتراكي، والمبني على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

وعليه نقول أن قضية التسيير في هذا النظام شكلت النقطة الأساسية في جوهر الخلاف بين أهم التيارات التي عرفتها الجزائر عشية الاستقلال، وأبرزت لنا موقفين أساسيين موقف مؤيد لهذا النظام وشمل التيار الوطني وسانده كل من الشيوعيين سواء كانوا تروتسكيين أو ماركسيين، أما الموقف الثاني وهو موقف معارض لهذا النظام وأسلوب تسييره ومثله كل التيار الليبرالي والإسلامي وقيادة الجيش والعديد من الشخصيات الوطنية والمفكرين والخبراء، حيث أكدوا أن هذا النظام غريب عن تقاليد شعبنا ولا يتناسب مع المرحلة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، خاصة مع ارتفاع الأمية ونقص التمويل، كما أن تسرب وسيطرة البرجوازية البيروقراطية وتسلقها الى أعلى مناصب التسيير واستلائها للحقول والمزارع والمنازل(250 ألف مسكن خلال سنتي 1961- 1963) والتي قدرها ميثاق الجزائر لسنة 1964 بحوالي 50 ألف [5]، مستغلة الصراعات السياسية ، حيث استطاعت خلال فترة وجيزة ان تجد لنفسها مكانة هامة في العملية الانتاجية خاصة، بعد تقنين التسيير الذاتي وفق مراسيم مارس 1963 وتوجيه الاقتصاد الوطني نحو رأسمالية الدولة والاشتراكية المبنية على تعظيم دور الدولة وتدعيم أسلوبها المركزي ، المستفيد الاكبر منه هذه الفئة ، فارضين وصاية على عموم الشعب الجزائري عامة والفلاحين خاصة.

المطلب الثاني: مشاكل في مجال العقار

---

1 – نقابي سابق من مواليد القصر ببجاية في 24 –02 –1923 .

2 – نقابي سابق من مواليد العلمة سطيف في 16 –01 – 1917 .

3 – نقابي ووزير العمل سابق من مواليد البيض في 22 –08 –1929 .

للمزيد أكثر عد إلى المرجع التالي :محمد عباس ، رواد الوطنية ، دار هومة 2004 ص - ص 435- 470 .

4 – **جريدة الخبر** 06 –3 –2010 .

5- نور الدين زمام، **السلطة واشكالية التنمية بالبلدان النامية ، الجزائر كحالة 1962-1998**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع ،جامعة الجزائر2،2002 ، ص296.

يعتبر المجال العقاري المجال الثاني الذي نال العديد من الانتقادات و آراء الساسة والخبراء أمثال الدكتور رابح زبيري المتخصص في الجانب الاقتصادي، حيث يؤكد أن هيكل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا لم يكن منسجم ، حيث كانت هناك استغلالات كبيرة لم يكن بإمكان عمال الاستغلالية تسييرها على أحسن وجه، مهما كانت القوانين الخاصة بلجان التسيير الذاتي، حيث نجد ثلثي المزارع المشكلة تفوق مساحتها 500 هكتار و37% منها تزيد مساحتها عن 1000 هكتار، وهي في اعتقادنا أحجام لا يمكن التحكم في تسييرها، بالنظر إلى العدد القليل من الإطارات المسيرة، والنقص الكبير في عدد المهندسين والتقنيين والمحاسبين اللازمين لتأطير هذه العملية .

أما النقطة الثانية فتخص علاقة الفلاحين بالأرض في ظل هذا التنظيم، حيث نجد نصوص التسيير الذاتي تقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، بما فيها الأرض، وعلى اللامركزية والجماعية في التسيير، واعتبار العمال منتجين ومسيرين يتقاضون أجور شهرية، تحولت فيما بعد إلى تسبيقات على عوائد الإنتاج ، ولكن القناعة التي ظلت راسخة في الأذهان رغم المراسيم الإصلاحية المتتالية لدى الفلاحين في هذه المزارع، هي أنهم من عمال إجراء يشتغلون في أراض ليست ملكا لهم، وما يؤكد ذلك عمليات النهب التي كانت تتعرض لها محاصيل المزرعة من طرف عمالها أنفسهم، واللامبالاة في استعمال وسائل الإنتاج، وغيرها من الممارسات التي كانت وراء العجز المالي الدائم لأغلب المزارع المسيرة ذاتيا رغم توفرها على إمكانيات النجاح من حيث جودة الأرض، ومعدل التساقط التي لا تقل عن 500 ملم .

هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أن هذا التفاوت كذلك اثر على مدا خيل كل مزرعة حسب المساحة، وكذا حسب موقع كل مزرعة وخصوبة تربتها ونوعية مناخها، بحيث تختلف المزرعة الموجودة في سهل متيجة عن نظيرتها الموجودة في سهل بني سليمان أو تيارت .

أما النقطة الثالثة فمتعلقة بعقود الحيازة للعديد من القطع الأرضية التي بقيت في حالة نزاع ولم تسوى وضعيتها، وتخص أكثر من 301 حالة حيازة عقارية بمساحة إجمالية تقدر ب16765 هكتارا في الشمال، و2120 نخلة في منطقة الواحات .[1]

المطلب الثالث :مشاكل في التمويل:

1 - رابح زبيري ، **المرجع السابق**، ص 19 .

يعد التمويل الحلقة الهامة في أي نشاط اقتصادي عامة والنشاط الزراعي خاصة والقطاع التسيير الذاتي الزراعي على الخصوص، حيث تم تخصيص مبالغ هامة من طرف الدولة الجزائرية طيلة سنوات فترة بن بله 1962 ــ 1965، وذلك بوضع خطط تنموية شاملة قصيرة المدى والتي تتمثل فيما يلي:

-برنامج التنموي لسنة 1962،وخصص له مبلغ 1,200 مليار فرنك قديم.

-البرنامج التنموي لسنة 1963 و خصص له مبلغ 2,165 مليار فرنك قديم.

-البرنامج التنموي لسنة 1964 ، وخصص له مبلغ 2,919 مليار دج.

- البرنامج التنموي لسنة 1965 ، وخصص له مبلغ 1,365 مليار دج.1

أما رئيس الحكومة السابق عبد الحميد براهيمي فكانت له رؤية مغايرة للباحث بوزيد قرين ، حيث يؤكد ان أهم مشكل عانى منه قطاع الاقتصادي والاستثمار الموجه له نقص حاد في التمويل ، بحيث بلغت 537 مليون د.ج في سنة 1963 ، كما وصلت إلى 1.63 مليار دج في1964 ، و 750 مليون دج في 1965 لتصل إلى 960 مليون دج في 1966 ، مقابل موارد مالية عمومية لم تتجاوز 3 ملايير دج من 1963 إلى 1966.[2]

أما مصدر هذا التمويل فيذكر الدكتور **رابح زبيري** ، انه باستثناء موسم 1962 ـــ 1963 الذي تم فيه تمويل قطاع الفلاحة من قبل الخزينة العامة للدولة التي عوضت الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطيةS.A.P.، فإن البنك المركزي كان هو مصدر تمويل الفلاحة، و قد اتبع في ذلك طرق و إجراءات تختلف حسب نوع التمويل، أما فيما يخص أساليب تمويل القطاع الفلاحي، فلقد عملت الدولة الجزائرية على تدعيم القطاع الفلاحي ليتمكن من تحقيق التنمية المنتظرة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتلبية الحاجات الغذائية الأساسية، وذلك بتمويل البرامج الفلاحية، كما لجأت الى الاعتماد على المساعدات الاجنبية خاصة الفرنسية منها والتي قدرت ب6,2 مليار منها 2,5 مليار دينار من فرنسا ، و1,7 مليار دج البلدان الشرقية [3].

وتم إسناد المهمة منذ عام 1963 إلى البنك المركزي، حيث كانت المبالغ تحدد من طرف الإدارة الفلاحية حسب معايير محددة، وطبقا لمخطط الإنتاج لكل مزرعة حسب مساحتها وتكاليف الإنتاج فيها، وهذه المبالغ توضع تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، الذي يقدمها للمراكز التعاونية للإصلاح الزراعي ، التي

1ـ بوزيد قرين ،**" دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني حول إنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية .2000. ص40 .

2 -Abdehamid Brahimi ; "**stratégie de développement pour l'Algérie** "; op cit ;p.62.

3- رابح لونيسي ، **نفس المرجع**، ص 123.

تقوم بتسديد نفقات الاستغلال للمزارع حتى تنتهي المبالغ المخصصة لها، وفي عام 1964أصبح البنك المركزي مكلف فقط بالتمويل القصير الأجل، في حين الخزينة العمومية تقوم بالتمويل المتوسط الأجل.

وأما طرق و إجراءات تمويل الاستغلال تتم في المزارع المسيرة ذاتيا على أساس المساحة المزروعة، و بيان تكاليف العمليات الزراعية كما تحددها الإدارة الفلاحية، استنادا إلى معايير تقنية محددة سلفا، و مخطط الإنتاج لكل مزرعة، حيث يضع البنك المركزي مبلغا إجماليا تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي كّلف بضمان تمويل ، و تسويق إنتاج القطاع الفلاحي المسير ذاتيا، و للقيام بوظيفته" المصرفية "استخدم الديوان هياكل الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية لإشعار المزارع المعنية بمبلغ القرض، و تسيير أقسامه وفق المخطط الزمني للعمليات الزراعية (حرث، بذر، تسميد....)

فيما يتعلق بطرق و إجراءات تمويل الاستثمار كان الديوان يقرر في مستواه حاجيات المستثمرة من المعدات ، و الآلات، و المواشي ...دون العودة إلى المسيرين المباشرين لمعرفة الاحتياجات الفعلية للمستثمرات، و يتحصل على موارد التمويل عن طريق حسم السندات الموقعة من طرفه، و المكفولة من وزارة الفلاحة لأمر البنك المركزي، و هنا نلاحظ أن " الأصل أن يجري تمويل الاستثمار من موارد حقيقية، أي من الادخار فليس هناك سبيل آخر أمام الدولة للتمويل دون الوقوع في أساليب تضخمية1

و لكن وزارة الفلاحة في هذه المرحلة لجأت إلى التمويل بالاقتراض من البنك المركزي و بشكل منتظم،" و رغم ذلك فإن ضخامة الأعباء بالنسبة للموارد بالإضافة إلى عدم تكيف شبكة هياكل الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية مع التوزيع الجغرافي للمزارع المسيرة ذاتيا، و قلة الإطارات المالية بها، جر مشاكل جدية للديوان الذي وجد نفسه في حالة انقطاع التمويل عنه ، و أصبح عاجزا عن مواجهة الاحتياجات المالية للمزارع، خاصة و أن البنك المركزي كان يقتطع مباشرة من حساب الديوان متحصلات و بيع المنتوجات الفلاحية لاستيفاء مبالغ القروض، كما أنه بالرغم من تخصيص معظم القروض الممنوحة التي كانت موجهة أساسا لتلبية احتياجات قطاع التسيير الذاتي الذي رأت السلطة العمومية آنذاك وجوب حمايته و بأي ثمن، فقد تميز تمويل الفلاحة خلال هذه الفترة على الصعيد التنظيمي

1- فؤاد مرسي، **نفس المرجع** ، ص80 .

بطول قناة التمويل (البنك، الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ،ثم وصولا المراكز الوطنية للإصلاح الزراعي) ، و تعدد المستويات التي يمر بها طلب التمويل صعودًا و نزولا و ما يتبعها من كثرة الإجراءات البيروقراطية التي تؤدي في كل موسم إلى تأخر إمداد المزارع بالقروض اللازمة في الوقت المناسب وبالتالي عرقلة تنفيذ العمليات الزراعية في وقتها كما تقتضيها طبيعة النشاط الزراعي لذلك، حيث يذكر في هذا الإطار **الدكتور احمد محساس** وزير القطاع في حكومة بن بلة الثانية**" شكل التمويل السبب الرئيسي والهام من ضمن الصعوبات التي عانى منها القطاع المسير ذاتيا والقطاع الاقتصادي بصفة عامة، حيث لن يستطع النمو بدون سياسة مالية مكيفة مع طبيعة النشاط وصيرورته، وبالرغم من المحاولات التي قامت بها الوزارة في العديد من المرات، أهمها المطالبة بإنشاء صندوق أو بنك وطني خاص بالفلاحة يكون تحت سلطة الوزير مباشرة وذلك لمعالجة قضية القروض المتعثرة بعد مؤتمر عمال الأرض نهاية أكتوبر 1963ومحاربة ظاهرة المركزية التي كانت تفرضها وزارة المالية وخبرائها إلا أن الرئيس بن بلة لم يكترث للأمر وبقي محتكرا من طرف العديد من التكنوقراطيين الماليين والمستشارين والاختصاصيين ".** 1

أما العتاد فيذكر الوزير أن الوصاية ورثت حظيرة عتاد معظمها معطوب وقطع غيار مفقود وغال إن وجد، وورشات إصلاح مفككة، معظم الميكانيكيين انضموا إلى الحزب أو النقابة، لذلك لجأت الوزارة إلى بذل مجهود كبير بغية وضع شبكة ورشات للعتاد ، وتكوين السائقين والميكانيكيين و مسؤولي العتاد بورشات المزارع ، كما عملت وحدات العتاد الفلاحي على إصلاح العتاد المعطوب، وشراء وحدات جديدة بالتعاون مع دول صديقة، وشيئا فشيئا تطورت هذه الوحدات حتى وصل عددها إلى 13 وحدة بعد ما كانت 03 وحدات سنة 1963، كما ارتفع عدد ورشات الإصلاح إلى 95 وحدة بالدوائر و أكثر من 560 وحدة على مستوى البلديات والمستثمرات ، إلا أن مشكل القرض ونقص العمال المتخصصين وصعوبات التمويل والنقص قطع الغيار أرهن مستقبل العملية .2

1 -Ahmed mahsas **, op ,cit** , p178
2-Ahmed mahsas **, op ,cit**, p180

المطلب الرابع: مشاكل في التسويق:

يعتبر نظام التسويق المرحلة الأخيرة والأساسية في دورة المنتوج الفلاحي خاصة ، وذلك أن عدم تمكن نظام التسويق من تصريف المنتوجات الفلاحية في ظروف ملائمة من حيث التعبئة النقل والتخزين وفي الوقت المناسب، سيعرضها إلى التلف، ويؤدي بالتالي إلى ضياع الجهود المبذولة طيلة موسم الإنتاج ، وقد حاولت الحكومة الجزائرية تنظيم وتسويق المنتوجات الفلاحية منذ السنوات الأولى للاستقلال .

لكن يجب التذكير بأن هذا القطاع الذي ورث دعما من الصندوق الاستعماري لم يستفد من المساعدات المالية ومن الفوائد التجارية التي كانت تمنحها الدولة الاستعمارية للمعمرين المزارعين منذ 1962، كما أن طلب الإنتاج الفلاحي الجزائري لم يصبح تسويقه مضمونا من قبل الشركاء الفرنسيين (الشريك الأول في استهلاك المحاصيل الزراعية الجزائرية)، وإثر ذلك ظهرت أزمة حقيقية للصادرات، ضربت بقسوة سوق المنتوجات الجزائرية عام 1965، حيث بلغت الكميات المجمعة للخمور غير المسوقة بمليونين من الهكتولتر عام 1963، و 16 مليون سنة 1967، و 22 مليون سنة 1968، وتسبب ذلك في انهيار الطاقات المالية لمزارع الكروم في المناطق الأكثر ثراء في البلاد، مما أجبر هؤلاء الفلاحين على استبدال زراعة الكروم بزراعات أخرى، واقتلاع الأشجار التي عانوا كثيرا في تربيتها وتهيئتها للإنتاج، وتم التخلي بشكل جماعي عن يد عاملة، غالبا ما كانت من الفئة الأكثر خبرة (قرابة 23000 عاملا دائما بين سنوات 1965- 1968).1

واعتمادا على فكرة -خاطئة- تتمثل في كون القطاع العمومي قد وصل مستوى من التطور التقني في تحسين الإنتاج، وجد القطاع العمومي الفلاحي نفسه بسرعة في مواجهة مشاكل التسيير، والتموين، والمالية، وتسويق المواد الفلاحية المنتجة2

إن قيام نظام إنتاجي زراعي مسير ذاتيا استلزم تعديل نظام التسويق في العديد من المرات لجعله متماشيا مع نظام الإنتاج ، وفي هذا الإطار منح الديوان الوطني للتسويق (ONACO)حق احتكار العمليات التجارية المتعلقة باستيراد وتصدير المنتجات الفلاحية، بينما أسندت للديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA)

1 - المصدر : **تقرير حول المردود في القطاع الفلاحي. كتابة الدولة للتخطيط**، جوان 1977.

1 - تصريح وزير الفلاحة عام 1966. أنظر Tidaf T. : **L'agriculture algérienne et ses perspectives de développement.**- Paris, François Maspéro, 1969.

مهمة التسويق الداخلي لمنتجات القطاع الزراعي المسير ذاتيا ، وقد كانت الأهداف المتوخاة من نظام التسويق الجديد هي :
ـ إحلال شبكة توزيع قصيرة محل الشبكة الطويلة، حيث يصبح هيكل نظام التوزيع العمومي هو الوسيط الوحيد بين المنتج وتاجر التجزئة، عوض الوسطاء الخواص.
ـ تحسين الإعلام والتنسيق بين هياكل نظام التسويق من خلال مركزية المعلومات المتعلقة بكميات الخضر والفواكه المتداولة وأسعارها... لرفع فعالية نظام التسويق.
ـ ضبط السوق بموازنة العرض الكلي مع الطلب الكلي عند اتساع نظام التسويق العمومي ليشمل منتجات القطاع الخاص وذلك بتحليل معطيات السوق مركزيا وإفادة المنتجين بها لأخذها في لاعتبار عند وضع خطط الإنتاج.

لكن الواقع كان غير ذلك، حيث نجد أن نشاط الديوان الوطني للتسويق تجاوز الصلاحيات المحددة له حسب الدكتور رابح زبيري ،حيث مارس تسويق مختلف المنتجات الفلاحية وعلى صعيد السوق الداخلية والخارجية وذلك من خلال فروع إقليمية وأخرى مينائية ، حيث يقوم بالتسويق الداخلي للمنتجات الفلاحية للمزارع المسيرة ذاتيا والمنتجات المستوردة عبر الموانئ الكبرى عن طريق هياكل وسيطية كتعاونيات التصريف وتجار الجملة وتجار التجزئة وكذا الوساطة بين المزارع المسيرة ذاتيا والفروع المينائية في حالة تصدير الإنتاج الوطني[1].
إن اتساع نشاط الديوان ليشمل التسويق الداخلي والخارجي لمختلف المنتجات الفلاحية لم يكن ليتناسب مع إمكانياته المادية والبشرية المحدودة ، فعلى الصعيد المادي لم يكن للديوان هياكل تخزين كافية ناهيك عن توفرها على الشروط اللازمة لتخزين منتجات الخضر والفواكه ، ونفس الملاحظة بالنسبة لوسائل النقل .
أما بشريا فان افتقار الديوان للكفاءات اللازمة ـ بحكم ظروف تأسيسه ـ سرعان ما تجلى في انعدام التحكم في التسيير خاصة في مجال التنسيق بين الإنتاج الوطني والاستيراد من ذلك تلف وضياع أكثر من2000 طن من البطاطـــــــا المستوردة خلال موسم 1964 ــ 1965 نتيجة عدم وجود منافذ لتصريفها بفعل استمرار الإنتاج الوطني.
وأمام هذا النقص أصبح الديوان يعمل بطريقة مركزية بيروقراطية لا تتلاءم مع المرونة التي يتطلبها نشاط التسويق ، وكمثال على ذلك أن تحديد الأسعار مركزيا كثيرا ما يجعلها دون مستوى تكلفة الإنتاج ،الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على إنتاج المزارع المسيرة ذاتيا، بسبب ارتفاع نسبة المنتجات التالفة بفعل ثقل إجراءات التسويق حيث يذكر حسين زهوان في هذا الإطار أن العديد من المنتجات الفلاحية

1- رابح زبيري ، **الإصلاحات الزراعية**، المرجع السابق ، ص116 .

كانت تباع بأرخص الأثمان أو ترمى في الكثير من الأحيان 1 ومن ثم أدى ذلك إلى ازدياد ظاهرة الاستهلاك الذاتي للإنتاج .2

كما أن الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بدأ عمليا في مجال التسويق في سنة 1964 عندما استكمل هياكله التسويقية، والمتمثلة في التعاونيات المحلية للتصريف والتعاونيات العمالية للإصلاح الزراعي، فأما الأولى تضطلع بالتسويق الداخلي للخضر والفواكه حيث تستقبل الإنتاج من المزارع المسيرة ذاتيا وتسوقه إما مباشرة للمستعمل (الجماعات العمومية والمصانع التحويل)أو عن طريق تجار الجملة والتجزئة بالنسبة للمستهلكين مقابل خدمات التسويق والتي تتراوح مابين 6 ــ8 % من إجمالي المبيعات ، أما الثانية فتختص بجمع وتكييف وتعبئة منتجات المزارع المسيرة ذاتيا وحتى الخواص .

أما بالنسبة لتقييم نشاطه فيذكر المؤرخ **رابح لونيسي** أن نشاط الديوان التسويقي لم يدم سوى سنتين تميز بنتائج سلبية على العموم سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، بالنسبة للتسويق الداخلي فالتعاونيات المحلية زيادة على افتقارها إلى وسائل النقل والتخزين اللازمة لنشاط التسويق كانت تعاني من عجز مالي جعلها لا تستطيع أن تدفع للمنتجين ثمن منجاتهم فور استلامها وإنما بعد بيعها ،الأمر الذي جعل المزارع المسيرة ذاتيا تتعامل معه مضطرة وذلك للحصول على التسبيقات التي يقدمها لها البنك المركزي في شكل قروض عبر الديوان لتمويل نفقات الموسم الفلاحي وبالتالي تحمل أعباء قروض كان من الممكن تجنبها لو استلمت إيرادات مبيعات منتجاتها في الوقت المناسب.

أما بالنسبة للتسويق الخارجي فان نقل المنتجات الموجه للتصدير تنقل إلى التعاونيات العمالية لمعالجتها لفرزها وتكييفها وتعبئتها من طرف المزارع نفسها، وبالتالي فان المزارع التي لا تملك وسيلة نقل يتعذر عليها تصدير منتجاتها حتى ولو كانت ذات قدرة تنافسية عالية ، في حين يقوم الديوان الوطني للنقل بنقل المنتوجات الجاهزة للتصدير من التعاونيات العمالية إلى موانئ الشحن مقابل سعر جزافي حسب الوزن يقتطع من إيرادات بيع المنتوج .

كما أن تسليم الإنتاج لا يتم على أساس عقود تتضمن تحديد سعر الإنتاج ، فالمنتجون لا يعلمون سعر إنتاجهم إلا بعد تسوية وخصم جميع نفقات التسويق من إيرادات المبيعات.

1ــ لقاء مسجل مع **الأستاذ حسين زهوان** ، يوم 14 - 02 – 2016 .

2 – رابح لونيسي، **نفس المرجع** ، ص . 116 .

إن الخسائر الناتجة عن تلف المنتوجات أثناء التسويق تتحملها المزارع حتى لو كان سببها ثقل إجراءات التسويق وهنا نتساءل أين هو دور الديوان التسويقي إذا كان لا يتحمل مخاطر التسويق.1

أما وزير القطاع فيذكر بان التسويق قبل أكتوبر 1964 شكل بمثابة حافز للعديد من القطاعات خارج القطاع الاشتراكي خاصة الإداري منه وعلى رأسه مؤسسة ONACO والعديد من لجان التسيير الذاتي ، لكن بعد هذا التاريخ لجأت الوزارة إلى الإشراف على المراكز التكييف وتصحيح نظام التسويق عل النحو التالي :

+إنشاء تعاونيات التصريف والتمويل .
+إنشاء مراكز التجميع .
+تنظيم شبكة التسويق في السوق الداخلية وذلك بتأهيل أماكن البيع في الأسواق الكبرى وطنيا ومحليا
+مشاركة العمال في جميع صفقات البيع المحلية .
+مرافقة التنظيمات نصف الجماعية لتصريف الإنتاج مقابل عقود .

لكن في المقابل صادفتنا العديد من المشاكل والصعوبات منها ما هو مرتبط بالجانب الإداري وأخرى بالجانب المالي، ففيما يخص الجانب الإداري فقد سجلنا نقص كبير في التأطير والتسيير وكثرة الانتقادات خاصة من طرف العسكر، حيث طالبوا في العديد من المرات بتطبيق الإصلاحات المقترحة في مؤتمر عمال الأرض أواخر أكتوبر 1963 ، واتهمونا بالتقصير والبيروقراطية والاستيلاء على التسيير الذاتي انطلاقا من مكاتبهم وعن طريق الجرائد .

أما في المجال المالي لاحظنا المركزية الكبيرة من طرف البنك المركزي ورفض القيادة في العديد من المرات مقترح الوزارة بإنشاء مؤسسة مالية أو بنك للإشراف على القطاع الاشتراكي .1

وحسب الخبير د عمر بسعود فقد تولت هذه المؤسسة العمومية تحديد المخططات السنوية للإنتاج، كالمخططات المتصلة بالمالية، والتسويق، وكانت الأجهزة الإدارية للقطاع تتدخل في تحديد أسعار المنتوجات الفلاحية، بحيث أفرغت هذه الممارسات مفهوم "التسيير الذاتي" من محتواه، وسرعان ما كانت هذه التجربة-التسيير الذاتي-

1- رابح لونيسي، **نفس المرجع**، ص 118 .

ضحية التدخل المستمر للدولة، بالإضافة إلى ما ورثه القطاع من العهد الاستعماري، لأن جهاز الدولة كان يشرف على تسيير القطاع حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية 2.

أما شعباني إسماعيل فيؤكد أن مؤسسات التسويق لعبت دورًا أساسيا في النتائج السلبية التي حققها القطاع الفلاحي المسير ذاتيا. هذا القطاع جعل العمال يهملون المزارع الحكومية و اتجهوا لاستغلال قطع الأرض الصغيرة التي يملكونها، و هذا خارج أوقات عملهم، كما ارتفع كذلك الاستهلاك الذاتي، فأصبح العمال يأخذون كميات هائلة من مزارع التسيير الذاتي لاستهلاكهم الشخصي، و تحولت مزارع التسيير الذاتي في نظر العمـــــال و أفراد المجتمع ككل إلى ملك الجميع.3

المطلب الخامس: العراقيل التي وقفت في وجه تطبيق التسيير الذاتي:

من خلال تتبع النتائج المحققة في المجال الفلاحي نلاحظ أن الإنتاج كان يسجل نقصا من سنة إلى أخرى، خاصة في المنتوجات الأساسية وعلى رأسها الحبوب والخمور والحمضيات، وانعكس ذلك سلبا على التصدير وانخفاض المداخيل، وفشل نظام التسيير الذاتي ككل، وهو ما دفع بالسلطة إلى إهمال هذا القطاع، والتوجه نحو قطاع المحروقات المصدر الجديد للدخل والثروة الريعية 4، كما دفع بالقيادة الممثلة في الرئيس احمد بن بلة إلى التصريح على أن النظام فشل لأن أهل الريف، رغم الدعم الذي قُدم لهم، إلا أنهم لم يحسنوا استخدام الإمكانيات التي وضعت بين أيديهم وكأنهم كانوا يريدون من المسؤولين أن يأتوا من الحواضر لخدمة الأرض بدلا عنهم 5، كما دللت كل الإحصائيات على ذلك :

وعليه نقول أن نظام التسيير الذاتي قد فشل بالرغم المبادئ السامية التي حملها وبالرغم من الاهتمام الذي أولته السلطة له، ومن أهم العوائق التي كانت وراء فشله نذكر ما يلي :

1- البيروقراطية التي مست كل المجالات الاقتصادية والتي أدت انخفاض مستمر في الإنتاج خصوصا الفلاحي لمختلف المواسم الفلاحية على العموم.

---

1 -Ahmed mahsas , **op ,cit** , p200

2 – د / عمر بسعود الفلاحة في الجزائر : **من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963 – 2002** م تر عبد القادر شرشار، مجلة اللسانيات http://insaniyat.revues.org .38-9 ,2003 | 22

3 – شعباني إسماعيل، **المرجع السابق** ، ص28

4 – شرف الدين رضوان ، **المرجع السابق** . ص186

5 – عدة فلاحي ، **بن بلة والأمن الغذائي**، جريدة الشروق العدد 2378ليوم 2015/12/07

2-انخفاض المردودية بالرغم من الزيادة المعتبرة في استعمال الأسمدة و المبيدات.
3- عدم الاستعمال العقلاني لمختلف وسائل الإنتاج كالجرارات و الأسمدة و غيرها، و ذلك بسبب نقصها، وانعدام الإرشاد الفلاحي العلمي نتيجة لقلة المهندسين و التقنيين المختصين في مختلف العمليات الإنتاجية.
4- نتيجة لتهميش العمال الفعليين في القطاع من طرف المدير المسؤول الأول على الوحدة أو الجهات الوصية، أصبح العامل يشعر بأنه أجير لا تهمه نتيجة عمله.
5- عدم توزيع الأرباح على معظم عمال الوحدات أدى بهم إلى الشعور بأن مختلف الشعارات و القوانين الخاصة بالقطاع المسير ذاتيا هي مجرد شعارات لا أساس لها من الصحة.
6- تبذير المنتوج عن طريق الاستهلاك الذاتي من طرف العمال أو مختلف المسؤولين في الدولة أدى إلى شعور المواطن بأن إنتاج الاستغلالية هو ملك للجميع.
8- مؤسسات التسويق لعبت دورًا أساسيا في النتائج السلبية التي حققها القطاع المسير ذاتيا.
9 ـ هذا القطاع جعل العمال يهملون الوحدات الحكومية سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدماتية ، و اتجهوا للقطاع الخاص، و هذا خارج أوقات عملهم، كما ارتفع كذلك الاستهلاك الذاتي فأصبح العمال يأخذون كميات هائلة من مزارع التسيير الذاتي لاستهلاكهم الشخصي، و تحولت مزارع التسيير الذاتي في نظر العمال و أفراد المجتمع ككل إلى ملك الجميع .
10 ـ أن المراسيم والتشريعات القانونية في حد ذاتها تحمل تناقضات جمة، بحيث لم تكن تحدد شروط العضوية في الوحدة المسيرة ذاتيا، ولم تفرق بين العمال الدائمين والموسميين، وهذا ما أدى إلى استغلال العمال تجاه بعضهم، حيث كان للعمال الدائمين امتيازات على حساب العمال الموسميين، رغم أن الفئة الأخيرة هي التي تؤدي أصعب الأعمال، كما أن العمال الدائمين كانوا يعملون كموسميين لتحقيق مكاسب أكثر، وكانوا يمارسون أعمالا تعسفية في حق الموسميين، كطردهم عند انتهاء فترة تجريبهم، ولم يكن مصطلح التسيير الذاتي أصلا مصطلحا مفهوما من طرف الشرائح الاجتماعية المعنية.
11- كانت القرارات تنص على منح نوع من الحرية للعمال في التسيير، لكن إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي قد أعاق ذلك، نظرا للصلاحيات الممنوحة له في تسيير الممتلكات.
12- لقد بقيت هيكلة الملكية كما كانت عليه قبل الاستقلال ، وما تغير هو أسلوب المستوطنين، الذي تحول إلى إدارة للتسيير الذاتي، وبقي العمال الذين كانوا يعملون لدى المستوطنين نفسهم الذين يعملون في القطاع المسير ذاتيا، ولم يستوعب النظام

العمال الآخرين والذين لم يتلقوا أي مساعدة من طرف الدولة، إلا إلى غاية عام 1966حيث منحتهم اعتمادات للتجهيز، كما برز هناك عدم توازن بين القطاع التابع للدولة والقطاع الخاص، فلقد ظل القطاع الخاص يتحمل عبء 5 ملايين من السكان، في حين القطاع
العمومي يتحمل 250 ألف عامل فقط، إلى جانب أن تدخل الدولة ومؤسساتها العمومية في تسيير شؤون، المزارع قد أعاق عمل المزارع.

13- ولقد كانت إلى جانب ذلك مشكلة البيروقراطية المعقدة التي عرقلت العمل، وأدت إلى خلق مجموعة تقوم بتسيير أجهزة الدولة والسيطرة عليها، وعلى رسم سياستها الاقتصادية، وهي تعمل كمجموعة من الخواص، تحت مظلة الدولة، ولا تهتم بالسير الحسن لأجهزتها، بل تطمح إلى تحقيق مصالحها، مدعية بأنها مصلحة الدولة حتى تتمكن من تكوين ثروة على حساب الشعب ، ولا يمكن لأحد محاسبتهم لأنهم ليسوا منتخبين فهم ليسوا مسئولين أمام المواطنين، وهم الذين تحولوا إلى إطارات سامية ومسيرين لأكبر المؤسسات العمومية والخاصة أو رجال أعمال أو إطارات سياسية أو عسكرية... الخ، ولقد كانت هذه الفئة تمارس ضغوطات على لجان التسيير، إلى جانب أن المسئولين الإداريين الذين تم تعيينهم لم تكن لهم خبرة حول تسيير المزارع، كما أن الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، قد سيطر على النشاطات وتدخل حتى في مهام التسيير والمهام النقابية، ولقد صعب ذلك من كشف الإدارة لبعض انحرافات الوحدات، كما أن هذه تعطلت أشغالها بسبب المركزية المشددة التي تتسم عملية اتخاذ القرار.

14- لقد أثبت الميدان العملي والتطبيقي عدم نجاعة برامج الخدمات، وعملية التشجير، وحملات التوعية مما أدى إلى فشل التجربة ذاتها، كما أن التجهيزات الفلاحية كانت تستعمل في غير مهامها، وبطريقة غير رشيدة، ناهيك عن مشكلة الصيانة ولقد تعطل العديد من العتاد في المزارع والوحدات الصناعية والخدماتية لقدمه وفقدان قطع الغيار، كما أن العمال لم يجدوا أي حافز يدفعهم للعمل، فلقد ظل أجر العامل الشهري دون أي تحسن، سواء ازداد الإنتاج أم لم يزد، وهذا أدى إلى تكاسل العمال عن أداء واجبهم، وأدى إلى تراجع حصص القطاعات الاقتصادية في الدخل الوطني وعلى رأسها قطاع الزراعة الذي انخفض من% 22 في عام1963 إلى % 20 عام 1965 ثم إلى % 15,8في عام 1966 .

15ـ لقد كانت البذور والأسمدة تتعرض للتلف في بعض المواسم الزراعية نتيجة وصولها متأخرة إلى المزارع، وكذا تأخر في الشروع في الأعمال، وجمع المحاصيل

في أحوال سيئة لسوء التخزين، وسوء التوجيه، ولم تنفذ البرامج العامة للتهيئة والتجهيز، خاصة المتعلقة بترقية قطاع المياه الذي يعتبر هاما في القطاع الفلاحي.
16- إن القائمين بتطبيق نظام التسيير الذاتي ركزوا على الإنتاج، في حين أهملوا التسويق والتموين، إلى جانب السلطة شبه المطلقة التي كان يتمتع بها ممثلي الدولة، وتحريم العمال من المشاركة الايجابية والفعالة بحجة ضعف تكوينهم وقلة تأهيلهم .
17- هناك عاملين خارجيين وقفا أمام تطور التسيير الذاتي وهما القطاع الرأسمالي الكبير خصوصا الفرنسي الذي سيطر على السوق الجزائرية وعدم ملاءمة هياكل وتشريعات جهاز الدولة لهذا النموذج الاقتصادي.

لقد كان للإطار السياسي الذي دخلته الجزائر غداة الاستقلال والمتميز بكثرة الصراعات السياسية والتي بدأت بأزمة صيف 1962، ثم الصراعات التي نشبت بين بن بلة معارضيه وحتى حلفائه الأقربين وعلى رأسهم خيضر وفرحات عباس، هذا بالإضافة إلى كثرة السجلات والنقاشات حول مستقبل التنمية في البلاد خاصة بين الشيوعيين والماركسيين وأنصار التسيير الذاتي وحتى الإسلاميين، الأثر الكبير في تعدد الآراء تجاه معظم القضايا المطروحة آنذاك لاسيما القضايا الأساسية والتي لها علاقة كبيرة بشريحة واسعة من الجماهير، ألا وهو القطاع الزراعي لما له من أهمية بالغة لدى غالبية الشعب الجزائري الذي ينتسب إلى عالم الريف والفلاحة، لذا شكلت قضية الأراضي الزراعية التي تركها الأوربيين في إعقاب إعلان وقف إطلاق النار والاستقلال سجالا كبيرا لدى الطبقة السياسية، حيث برزت عدة تيارات لتسيير هذه الأراضي والتي انحصرت في الأخير لصالح تيار أنصار التسيير الذاتي .

ولكن سوء التسيير، وبيروقراطية الإدارة، وكثرة الهيئات المسيرة لهذا القطاع، وتداخل الصلاحيات، والمركزية المشددة، ونقص التمويل والتموين، وقدم العتاد وضعف قنوات التسويق وضعف مستوى العمال والفلاحين واللامبالاة، كلها عوامل عجلت بتراجع هذا النظام والتخلي التدريجي للدولة عنه، خاصة بعد بروز مورد جديد للخزينة ألا وهو مداخيل المحروقات .

الفصل الرابع:
معالم السياسة الاقتصادية للجزائر خلال فترة الرئيس هواري بومدين 1965 – 1978

الفصل الرابع:
معالم السياسة الاقتصادية للجزائر خلال فترة الرئيس هواري بومدين 1965 – 1978.

المبحث الاول : طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة

المبحث الثاني : أسسها ومنطلقاتها

المطلب الاول: التأميم

المطلب الثاني: التخطيط

المطلب الثالث: الثورات الاقتصادية

1 ـ الثورة الصناعية

2ـ الثورة الزراعية

3ـ التسيير الاشتراكي للمؤسسات

المبحث الثالث: الإنتاج الاقتصادي خلال هذه المرحلة

المطلب الاول: الانتاج الزراعي

المطلب الثاني: الانتاج الصناعي

المطلب الثالث: التجارة الخارجية

المطلب الرابع: الجانب المالي

المبحث الرابع: : تقييم هذه السياسة

رأينا في الفصل السابق عند محطة من أهم محطات الجزائر المستقلة ، ألا وهي المرحلة الأولى ، في أهم تجربة اقتصادية وسياسية وحتى اجتماعية عرفتها البلاد، ألا وهي تجربة التسيير الذاتي ، من خلال التوقف عند منطلقاتها ومبادئها وأهدافها ونصوصها المنظمة ومنظريها وأهم النتائج المحققة في القطاع والصعوبات والمشاكل التي اعترضتها سواء من الداخل آو من الخارج، فبالرغم من المبادئ النبيلة التي يحملها هذا النظام خاصة كونه تنظيم سياسي واقتصادي واجتماعي يوصل محتواه الإيديولوجي إلى الاشتراكية ، وإقامة دولة العمال، و مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والجماعية في التسيير، واللامركزية في التسيير، و نقل السلطة من القمة إلى القاعدة، واعتماد وتدعيم مبادئ الديمقراطية واللامركزية في الحكم والإدارة، حاولت من خلالها التجربة تحرير العامل من الاستغلال الرأسمالي ووصاية أجهزة الحكومة البيروقراطية وتحقيق الحرية والديمقراطية الاقتصادية، حيث العامل ينتخب ويناقش ويقرر، يراقب ويتحمل المسؤولية ويسهم في المناقشات وأعمال التخطيط ويحصل على دخل يتناسب وقدراته، ويشعر أنه سيد نفسه وشريك منتج، يتمتع بقدرٍ رفيع من المسؤولية والسلطة، ويعمل في أجواء مريحة من المحبة والأخوة والتفاهم، وبالرغم من اعتناء القيادة الأولى في البلد والممثلة في الرئيس أحمد بن بلة والدعوة إلى ضرورة العناية بالفلاحة وباسترجاع الأراضي من المستوطنين وانتهاج سياسة التسيير الذاتي.

إلا أن هذه السياسة واجهت الكثير من الصعوبات والعقبات في شقها العملي، ذلك أنها في غالبيتها تأتي كسياسات جزئية تطرح كحلول لمشاكل معينة قائمة، وأنها غير مبنية على دراسات ميدانية مسبقة للواقع تبعا للاحتياجات الحقيقية للقطاع، ولم تسبقها دراسات علمية مسبقة لواقع القطاع واحتياجاته ، والتوجه أكثر نحو تشخيص المشاكل العملية التي قد تواجهه وهو ما دفع بن بلة الذي كانت له الشجاعة للاعتراف بأن هذه السياسة انتهت بالفشل، وهو المشكل الذي لطالما طالب المفكرون الجزائريون بضرورة تفاديه كما يقول شريط أن قيمة المواثيق ليست في نصوصها بل في فيما يصنعه الرجال بهذه النصوص.

لذلك وبغية استدراك الامر لجأت السلطة الجديدة بقيادة هواري بومدين الى اتخاذ مجموعة من القرارات التاريخية قصد كسب ثقة الشعب وتضييق الهوة الناجمة عن الاطاحة بالمؤسسات القائمة ، الى تبني مشروع اقتصادي وتنموي واعد وطموح ، وبعد عامين من الانقلاب بدأت تتشكل معالم سياسة تنموية جديدة قائمة على التخطيط المركزي .

فما هي طبيعة هذه السياسة الجديدة ؟ وماهي منطلقاتها واهدافها ؟وماهي أهم القوانين المنظمة لها ؟ وهل وفقت في تحقيق الاهداف المسطرة ؟

المبحث الاول: طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة

إن اعتماد نمط تنموي للرئيس هواري بومدين ليس وليد فترة رئاسته للبلاد، وإنما تجربة عميقة ترجع جذورها الى سنوات ترأسه للولاية الخامسة التاريخية وقيادته لهيئة الأركان نتيجة تأثره بفكر العديد من الاشتراكيين أمثال فرانز فانون[1]، ثم تعمقت تلك الخيارات أثناء مؤتمر طرابلس في 1962، حيث دعا صراحة إلى اعتماد المقاربة الاشتراكية كوسيلة ضامنة لتنمية متوازنة اجتماعيا، القائمة على التأميم والاصلاح الزراعي والتصنيع [2]

لكن المتتبع لنموذج التنمية الاقتصادية يلاحظ تركيزه على نموذج التسيير الممركز أو ما يطلق عليه باسم " الدولنة " لذلك كانت له مواقف معارضة لسياسة التسيير الذاتي، اتضح ذلك في العديد من المناسبات أهمها مؤتمر الفلاحين المنعقد خلال الفترة الممتدة ما بين 25 – 27 أكتوبر 1963عندما رفض وزير الدفاع هواري بومدين تسليم الأراضي التي استولت عليها وحدات جيش التحرير الوطني التابعة له سنة 1962 وإخضاعها لإشرافه الإداري من حيث التسيير في شكل تعاونيات خاصة بقدماء المجاهدين، وكذا الميثاق الوطني 1964، لذلك ركز بومدين على خيار التصنيع المصنع الذي يتيح خلق نسيج صناعي تكاملي مبني على قاعدة الصناعات الثقيلة، ويستمد خلفيته النظرية من النموذج السوفيتي.

وبناء على ذلك فقد اعتمد الرئيس هواري بومدين بعد اعتلائه سدة الحكم على نموذج اقتصادي جديد أساسه الدولنة أو ما يسمى بنموذج **التسيير الممركز**، بداية من سنة 1967، وهو أسلوب اقتصادي يساهم في تعظيم دور الدولة وتدخلها في تسيير دواليب الاقتصاد وتدعيم اسلوبها المركزي، القائم على عدة أسس وقواعد أهمها التأميم والتخطيط المركزي، والثورات الصناعية والزراعية ، والتخلي التدريجي عن سياسة التسيير الذاتي .

واستمد هواري بومدين أفكار هذا النموذج الاقتصادي من التيار اليساري المفرنس ، والذي يقوده المفكر ديستان دي برنيس(G.DESTANE DE BERNIS) الذي كان له تأثير كبير على النموذج التنموي لبومدين، فهو والذي كان يمثل التيار التحليلي في

1- رضا مالك حاوره حميد عبدالقادر نشر في **الخبر اليومي يوم 06 - 12 – 2012.**

2 - M. Raffinot et P. Jacquemont, capitalisme d’état algérien, maspero1 paris 1977, p13.

مدرسة التنمية ويتميز هذا النموذج في أن الدولة هي التي تمثل السلطة السياسية في العملية الاقتصادية، وذلك من أجل التمكن من تغيير البنية الاجتماعية قبل البنية الاقتصادية، لذلك اعتمد هذا النموذج على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو واعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار على المستوى المتوسط والبعيد، حيث يلخص "دي برنيس "جوهر الصناعة التصنيعية ومضامينها في الجزائر، قائلا:" **إن الصناعة التصنيعية، هي تلك الطاقات التي تستخدم منتجات صناعات التعدين، الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية و الصناعات الكهربائية، وأن قيام الصناعات المذكورة، هو في إطار التوجه لإنشاء قاعدة صناعية جزائرية، مترابطة القطاعات رأسيا وأفقيا، وجميعها حتما يؤكد توفر المبررات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي الكلي، حيث أن هذه الصناعات، تقدم التجهيزات الصناعية والآلات المنتجة للآلات و المحركات، والأسمدة الآزوتية، والألياف الصناعية، والكيمياء العضوية ومشتقات البترول من اللدائن، المواد البلاستيكية، المطاط الصناعي والتركيبي"**[1]

أما المفكر الثاني فهو **فرانسوا بيرو** François Perroux حيث ترتكز نظريته على النموذج التنموي الممركز القائم على التحليل الماركسي لمفهوم اعادة الانتاج الموسع ، وهو نموذج يؤكد على الدور المركزي الذي يلعبه قطاع الصناعة في اوروبا خلال القرن التاسع عشر وجر بقية القطاعات نحو تحقيق التنمية والتقدم .

فالتصنيع كما يؤكد **بيرو** هو سيرورة متكاملة تقوم من خلالها الصناعات الجديدة والمكونة من الصناعات الأساسية بالتأثير على القطاعات الاخرى حتى تنجذب نحوها ، لذلك لا بد من اعتماد الدولة على هذا النمط للتأثير على القطاع الخاص، واتخاذ التخطيط وسيلة لتحقيق التحول وانشاء اقطاب التنمية، وتنمية الادخار وتوجيهه نحو استثمارات منتجة، لاسيما تلك التي لها مردود بعيد المدى [2].

أما فرانز فانون، فقد ركز على العناصر البشرية، حيث لطالما ركز على عنصر الفلاحين والعمال لتحقيق الاشتراكية، واستبعاد فئة البرجوازية ، في كتاباته خاصة كتابي " الثورة في عامها الخامس" ، و"كتاب المعذبون في الأرض" وحتى في العديد من المقالات التي كان يكتبها في جريدة المجاهد، إذ تظهر بصمة الأفكار القانونية

1 -DE BERNIS, G.E., Industries, Industrialisantes et les options Algériennes, Revue tiers-monde, P.U.F., Paris, N° : 47, Juillet/Septembre, 1971.pp 545- 563.

2- بول باران وايف لاكوست ، **الاقتصاد السياسي للتخلف واسباب التخلف**، تر دار الطليعة بيروت 1970 ، ص ص 25-26.

واضحة جلية في صناعة مفاهيم ومحتوى هذا النموذج، وذلك بحكم موقعه السابق كأحد العناصر المحررة في صحيفة المجاهد ـ اللسان الفرنسي الناطق باسم الثورة ـ وقد كان لأفكاره تأثير في عقول العديد من المناضلين خاصة الشباب منهم، بسبب الفراغ الإيديولوجي الذي نبه إليه برنامج طرابلس نفسه، حيث وجد الفرصة مناسبة لملء هذا الفراغ وتقديم ووضع أفكاره الاشتراكية موضع التنظير للثورة فيقول: **"إن هذه البرجوازية عاجزة، إن نشاطها لا يتعدى التجارة والزراعة البدائية والمهن الحرة، فليس بينها أناس من الصناعة الذي يمتازون بالإقدام... إن البرجوازية الوطنية في البلاد المتخلفة ليست متجهة نحو الانتاج والابتكار والبناء والعمل ، تملك نفسية سماسرة... إن الثورة الجزائرية لا يمكن أن تكون إلا ثورة اشتراكية يشكل الفلاحون قواها المسيرة... "**[1]

وعليه يعتبر النموذج الجزائري ثمرة للتحليل الاقتصادي الذي تأثر بالتجربة الصناعية الأوروبية في القرن التاسع عشر، وهو التحليل الذي نظَر الى التصنيع بوصفه القوة المحركة الرئيسية التي بمقدورها تحريك عجلة التطور العام للمجتمع بفضل التوسع السريع في عملية الانتاج وما صاحبها من آثار اقتصادية واجتماعية .

ويمكن استنباط النموذج الاقتصادي للرئيس بومدين من نص الخطاب الذي ألقاه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة أفريل 1974.

أولا-استعادة جميع البلدان النامية لمواردها الطبيعية، وهو ما يتطلب في المقام الأول، تأميم استثمار هذه الموارد و السيطرة على الأجهزة و الوسائل التي تتحكم في تحديد أسعارها.

ثانيا -انطلاق كل بلد معني في عملية تنمية منسقة و متكاملة، تشمل بالخصوص استثمار كافة الإمكانيات الزراعية، واعتماد حركة تصنيع عميقة تسند أساسا كلما أمكن ذلك على عملية التحويل في عين المكان للموارد الطبيعية منجمية كانت أو زراعية.

ثالثا -تعبئة المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في اطار تضامن حقيقي بين الشعوب ترتكز هذه المساعدة أساسا على قيام البلدان الغنية و المصنعة بتقديم مساهمتها بالوسائل المالية و التكنولوجية و التجارية، الى تلك البلدان التي ينبغي تنميتها.

1- فرانز فانون، **معذبو الارض**، تر: سامي الدروبي ـ جمال الاتاسي، ط2، مدارات للأبحاث والنشر، 2015، ص 18.

رابعا -إلغاء الأعباء أو على الأقل تخفيضها و التقليل من حدة الظواهر، التي ترزح تحتها البلدان النامية في الوقت الحاضر، و التي تؤدي في معظم الأحيان إلى إبطال مفعول نتائج الجهود و التضحيات التي تخصصها هذه البلدان لتنميتها.

خامسا -إعداد و تنفيذ برنامج خاص قصد تأميم معونة أكبر إلى الشعوب الأكثر فقرا، و الأشد تخلفا، حسب التصنيف الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة[1]

المبحث الثاني : أسس هذه السياسة

المطلب الاول: التأميم

التأميم هو نقل ملكية قطاع معين إلى ملكية الدولة أي تحويله إلى القطاع العام، وهي مرحلة تمر بها الدولة المستقلة عادة في إطار عملية نقل الملكية وإرساء قواعد السيادة بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يراد تأميمه إلى نفسها.

والتأميم : " لفظة مشتقة من كلمة أمة ، وهي تعني عملية نقل الملكية والادارة المتعلقة ببعض أو كل وسائل الانتاج الى ملكية وإدارة الامة بمجموعها، وهي تستعمل عادة للإشارة الى الملكية العامة كمفهوم معاكس للتملك الفردي[2] " أي أن المصنع أو المنجم الذي يجري تأميمه لا يعود ملكاً لفرد او جماعة من الافراد، بل يصبح ملكاً للمجتمع بأسره وخاضعاً لإدارته من خلال سلطته المركزية (الدولة) أو السلطات المحلية خاصة البلديات بغية توفير رؤوس الاموال وتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، التحكم في القوى الاقتصادية لتنشيط العملية التنموية، باشرت الدولة بتأميم بعض وسائل الإنتاج الرئيسية، وذلك لأن التخطيط الذي يتجسد في دخل الدولة المباشر يكون ملكية عامة، بل أنه من الضروري البدء في تطبيق التخطيط أن تكون جميع هذه الوسائل ملكية عامة حتى يستطيع التخطيط أن يكون فعالا في قراراته، ويحدث التأثير المطلوب.

إن وجود الملكية العامة و الملكية الخاصة، كان نتيجة عمل الدولة من أجل إيجاد قطاع اقتصادي هام، تتحكم فيه مباشرة، وتم ذلك بفعل قرارات سياسية حازمة، اتجهت أساسا نحو أربع قطاعات هي القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، القطاع المالي، قطاع التجارة الخارجية.

1- من نص خطاب الرئيس هواري بومدين، رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، أفريل 1974 ، الطبعة الرسمية ، الجزائر، أفريل1974 ، أنظر: ج ج د ش ، **جهود السنوات العشر** ، الطباعة الشعبية للجيش ، ص ص62-63.

2- عبد المحسن ابو ميزر، ماهية التأميم، الرائد العربي ، العدد 12، أكنوبر1961.-source:http://al-hakawati.net

ـ القطاع الزراعي: استكمالا لمراسيم مارس وأكتوبر 1963 الخاصة بتأميمات لأراضي المستوطنين، اصدرت السلطات الجزائرية الأمر رقم 71- 73 المتضمن تطبيق الثورة الزراعية الصادر بتاريخ 8 نوفمبر 1971.

-القطاع الصناعي: بتأميمات رؤوس الأموال الأجنبية في فروع المناجم بتاريخ 1966/05/08 وشبكة توزيع وتخزين ونقل المحروقات في أوت 1968 و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية والأسمدة ومعدات البناء، و الصناعات الغذائية، في شهري ماي وجوان 1968 ثم تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971[1].

-القطاع المالي: بتأميم المؤسسات المالية الأجنبية في عام 1966 في شهر جوان 1967

- قطاع التجارة الخارجية: بتأميم الدولة كل الشركات النشيطة في هذا القطاع واحتكار كل العمليات التجارية ابتداء من سنة 1969.

لقد شكلت سياسة التأميمات القاعدة الاساسية للتنمية في الجزائر ما بعد الاستقلال، وكانت بمثابة الحلبة الرئيسية للصراع العنيف الذي اندلع وميّز معظم الدول الاشتراكية حديثة الاستقلال بين الإدارة الوطنية العازمة على التنمية وضغوط رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة العاملة بكل اجتهاد من أجل عرقلة جهود التنمية.

المطلب الثاني: التخطيط

يعد التخطيط الركيزة الثانية التي اعتمدها نظام هواري بومدين لتنشيط الاقتصاد الوطني، وتوجيه السياسات التنموية، حيث اشترطت استراتيجية الصناعات المصنّعة أن تتحكم الدولة في مقاليد القرار الاقتصادي، عن طريق توسيع القطاع العام من ناحية وعن طريق التخطيط الاشتراكي كأداة حيوية للاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، نظرا لارتباط القطاعات الاقتصادية و تكملتها لبعضها البعض.

وانطلاقا من هذا المنطلق الاساسي المرتكز على الاختيارات الاساسية، وتحديد استراتيجيات التنمية على المدي المتوسط والبعيد، **كان لزاما على الدولة انتهاج سبيل التخطيط المركزي وتعميقه على اساس أنه وسيلة لتسيير الاقتصاد، واطار لاتخاذ القرارات التي تتمخض عنها البرامج الاقتصادية وطريقة لتنظيم عوامل الاقتصاد، وتعبئة القوى الحية في الامة من أجل تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا** [2].

1- أنظر الامر 08/71 المتعلق بتأميم المحروقات في **الملحق 06** - ص 319-325.
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جهود السنوات العشر**، نفس المرجع ، ص 76.

فالتخطيط هو الأسلوب العلمي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف محددة بغية رفع المستوى المعاشي والثقافي للمواطنين، وهو يتضمن تعبئة الموارد البشرية والمادية واستخدامها بكفاءة عالية لتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة، كما يقصد به وضع مجموعة من التدابير و الوسائل من أجل الوصول إلى هدف معين، يشتمل على مشروع شامل يخص كل الحياة الإقتصادية والاجتماعية وله صفة الإلزام على الأجهزة الإدارية المعنية بتطبيقه فهو يحدد التوجهات العامة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني[1] .

ولكي يكون التخطيط قادرا على القيام بدوره والنجاح فيه ، يجب ان يطبق على كافة دواليب الدولة مع مراعاة اهتمامات جميع الخلايا الحية في الامة وتطلعاتها ، وهذا الامر يحتم أن يفرض التخطيط نفسه، فكرة وتطبيقا لا على مستوى الادارات المركزية فحسب، بل على مستوى الجماعات المحلية وخاصة البلديات [2].

وعليه فقد نصت المواثيق الرسمية للجزائر من برنامج طرابلس إلى الميثاق الوطني لسنة 1976 على ضرورة التخطيط، الذي يعني تجنيد الموارد الوطنية ومركزتها من أجل تحقيق أهداف التنمية، فلا يمكن بناء اقتصاد اشتراكي بدون الاعتماد على أداة التخطيط لأنّها الوحيدة التي تكرس مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج وإعادة التوزيع العام للإنتاج، وتحقق الدولة مراقبة وتنظيم عمليتي الإنتاج و التوزيع، كما تحدد الدولة عن طريق المخططات كل السياسات الإقتصادية والاجتماعية، حيث تختفي قوانين السوق من عرض وطلب فيما يخص الأسعار، الإستثمارات، الفوائد المالية، التشغيل، ويستبدل ذلك بتدخل الدولة بوضع نظام مستقر لكل هذه القيم التي تنعدم فيها المنافسة، ويتحقق فيها التكامل بين المؤسسات.

استند الرئيس هواري بومدين على المخططات الاقتصادية الثلاث وهي المخطط الثلاثي 1967-1969 والمخطط الرباعي الأول 1970- 1973 المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977[3]، حيث اعتبرها احدى الركائز الاساسية لمنظومته

1- غني ناصر حسين، **محاضرات مادة تخطيط وتنمية، فرع الاجتماع قسم الانثروبولوجيا:**

https://uomustansiriyah.edu.iq › media › lectures

2- ج ت و، الميثاق الوطني 1976، **نفس المصدر**، ص 183.

3- بلقاسم نويصر، **التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية، دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص ص 171-172.

الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية والايديولوجية كما يؤكدها الدكتور محمد العيد مطمر في ثلاث أسس كبرى :

أ-الأساس المذهبي الأيديولوجي: هي استقرار الدولة على النهج الاشتراكي في توجيه الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتسييره، ويعكس هذا الاختيار تطلعات الثورة التحريرية المعبر عنها من خلال النصوص الوثائقية الصادرة أثناء الثورة أو بعد الاستقلال والتي بنيت على تحليل الواقع التاريخي و الاجتماعي للشعب الجزائري.

ب الأساس السياسي: هي أن الدولة تشكل الجهاز القادر على حماية مصالح المجتمع الاقتصادية من استغلال رأس المال الأجنبي الذي ساعدته ظروف الاحتلال على غرس جذوره في الاقتصاد الوطني، و إحكام السيطرة عليه، أما رأس المال الخاص الوطني، يظهر ضعيفا أمامه، و يظهر عاجزا تماما على المنافسة، بل كان بصفة عامة واقعا تحت كابوس استغلاله و علاقة تبعيته.

ج-الأساس الاقتصادي :هي أن الجزائر لم تتكون فيها خلال عهد الاستعمار، طبقة رأسمالية وطنية، خاصة في القطاع الإنتاجي كالزراعة و الصناعة، فالطبقة الرأسمالية المسيطرة على الساحة الاقتصادية، كانت تتمثل في مالكي وسائل الإنتاج الأجنبي، أما مالكي وسائل الإنتاج الوطني، فكانوا في الزراعة، إما خاضعين لعلاقات الإنتاج الرأسمالي[1].

كما تعتبر هاته المخططات تنظيم للمنظومة بكل أبعادها التنموية لتشمل جميع دواليب الدولة وتوعية حول الاعمال الواجب القيام بها تماشيا مع مختلف مراحل تنمية البلاد[2]، كما يستند هذا الطرح محمد حسن بهلول ويوعز ذلك الى ثلاث معطيات تاريخية وهي فالفرد الجزائري خرج من عهد الاحتلال بثلاث خصائص هي:

-إنسان مستغل ، إما كمجرد عامل ، و هو الغالب ، و إما كمجرد مالك تابع.

-إنسان جاهل على صعيد التعليم و التكوين المدرسي.

-إنسان جائع بسبب سياسة الإفقار المطبقة عليه و التراكم الأولي للرأسمالية من هذا المنطلق أصبح تدخل الدولة و الاستناد إلى أسلوب التخطيط شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الشاملة، و التحكم في مسارها الاستعمارية تم التركيز فيها [3]وبناء على

1- محمد العيد مطمر ، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين نموذجا)** ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة باجي مختار- ، 2005، ص 207.
2- سليمان الرياشي وآخرون ، **الازمة الجزائرية نفس المرجع** ، ص 331.
3- محمد حسن بهلول، **سياسة التخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1 د م ج الجزائر1999، ص 18- 19.

ذلك ركزت الدولة على الإستثمار في قطاع الصناعات الوسيطية والتجهيزات، أي التركيز على وسائل زيادة انتاجية العمل الزراعي ووسائل تجهيز الصناعات ذاتها، وتكثيف الإستثمارات في هذه القطاعات ينفي مبدئيا إمكانية تحقيق استثمارات هامة في قطاع صناعة السلع الاستهلاكية، علمًا أن أسواق هذا القطاع مازالت في ركود نسبي، وتفترض سياسة الإستثمارات هذه وجود مركز للقرارات يملك السلطة السياسية القادرة على فرض منطقها على مختلف القطاعات أي وجود هيئة تقوم بإعداد ومراقبة تنفيذ القرارات، كما تهدف هذه الاستراتيجية تحقيق التنمية على المدى البعيد ، بحيث يضمن إيجاد نسبة معينة من مناصب الشغل سنويا، رفع المستوى العام للمعيشة ورفع القدرات التراكمية للدولة[1].

المخطط الثلاثي 1967 - 1969

يعد هذا المخطط أولى المخططات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في عهد مجلس الثورة ، حيث بدأت الأشغال الأولى لهذا المخطط في سنة 1966 لتحضير المخطط الثلاثي الاول (1967 -1969) الذي اعتبره العديد من الدارسين بمثابة برنامج تجريبي يرسم شكل الاستثمارات في هذه المرحلة، كما يعد مخطط أولي وتحضيري لمخطط الرباعي الاول ، حيث قدّر حجمها ب9,06 مليار دينار جزائري، في حين بلغت التكلفة الاجمالية حوالي 19,58 مليار دينار جزائري توزع على النحو التالي :

1- الاستثمارات الانتاجية المباشرة كالمنتجات الزراعية والصناعية، خصصت لها 6,79 مليار دج موزعة على: الزراعة 1,88 مليار دج، الصناعة 4,91 مليار دج.

2-الاستثمارات شبه الانتاجية : التجارة، النقل والمواصلات، خصصت لها 0,39 مليار دج.

3-الاستثمارات غير الانتاجية وتتمثل في البناءات السكنية والمدارس والمستشفيات ولمؤسسات الادارية: الطرق، الماء، الكهرباء وغيرها، خصصت لها 2,01 مليار دج[2]

بلغت نسبة انجاز هذا المخط حوالي 82 % ، وشمل العديد من المشاريع الصناعية خاصة الصناعات الثقيلة مثل قطاع المحروقات في كل من والحديد والصلب في الحجار والميكانيك بقسنطينة وشمل صناعة الجرارات ومواد البناء

1- محمد بلقاسم بهلول ، **نفس المرجع، 165**.
2- **نفسه**، ص ص 166- 169

والبتروكيماويات بأرزيو وصناعة الانابيب بالمدية هذا بالإضافة الى العديد من المصانع الصغيرة المختصة في المواد الغذائية [1]

واعتبر مشروعا تجريبيا من حيث المنهجية التقنية في صياغة المخططات، وبرنامج يتضمن اجراءات تنظيمية تهدف الى تهيئة الادارات الاقتصادية لأداء مهامها التنموية، وأسهم في توطيد الاندماج الوطني بداية من المناطق الاكثر حرمانا ، كما اكد على بعث حركية جديدة في البناء الاقتصادي للبلاد ، وكان بمثابة الارضية الاولى للمخطط الرباعي الاول(1970 - 1973) [2]

المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973)

شكلت الظروف السياسية والاقتصادية التي دخلتها البلاد في أواخر الستينيات والمتمثلة أساسا في تنصيب الهياكل الادارية والاقليمية الجديدة في الولايات والبلديات، وكذا تحسين الاوضاع الاقتصادية نتيجة لنجاح المخطط الثلاثي، وتأميم البنوك والمناجم أسس جيدة لإطلاق المخطط الرباعي الاول 1970- 1973 .

اكتسى هذا المخطط أهمية بالغة لدى الاوساط الرسمية، حيث تم اصداره في شكل أمر رئاسي صودق عليه رسميا وأُحيط بنشاط واسع لنشره ومناقشته في كل انحاء البلاد ، كما تم استحداث هيئات محلية ، جهوية ، وأخرى مركزية ذات طابع علمي وتقني وظيفتها جمع المعلومات الاقتصادية ومعالجتها، وتقديم تقارير دورية حول أعمال تنفيذ المخطط تودع في أعلى مستوى السلطات المشرفة على التخطيط أي مجلس الثورة والحكومة .

ومن ناحية الهياكل القانونية تميز تنفيذ المخطط الرباعي الاول بعد تنصيب الحكومة الجديدة بتعديل الهيئة المركزية للتخطيط وذلك في شكل كتابة للدولة، مما أكد على عزم السلطة الثورية على تنظيم إدارة الاقتصاد حسب منهج مخطط ومنح سلطة رسمية لوظيفة التخطيط في مستوى الهياكل المركزية للهيئات الحكومية، كما أن الجهات التي شاركت في صياغته توسعت إلى المؤسسات الإقتصادية إلى جانب الهيئات المركزية ، كما تم بالموازاة إنشاء جهاز جديد هو أمانة الدولة للتخطيط ، التي وأعطت صفة أكثر مركزية لعملية الاستثمار[3].

أما عن المضمون الذي حمله البرنامج فيندرج ضمن استراتيجية تنموية شاملة ترتكز على قطاعي الصناعة الثقيلة و المحروقات خاصة ، حيث تم تخصيص ما

1- ج ج د ش، جهود عشر سنوات **المصدر السابق** ، ص 175.
2- نفسه ، ص 86
3- ج ج د ش، جهود عشر سنوات **المصدر السابق** ، ص 86.

يفوق 36,3 مليار دينار جزائري لهذا المخطط، كان فيه لقطاع الصناعة حصة الاسد بما يفوق21 مليار دينار، في حين حصلت الزراعة على 4,3 مليار دج فقط ، والباقي لقطاع الخدمات والتربية والتكوين ب 10,5 مليار د ج كما يوضحه الجدول في (الملحق رقم 12[1])

أما فما يخص التمويل فقد قامت السلطات العليا بإحداث إصلاحات عميقة في هذا المجال، حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين :أحدهما للاستغلال ويتم تمويله بقروض قصيرة الأجل والثاني للاستثمار ، ويتم تمويله بقروض متوسطة أو طويلة الأجل، من طرف البنوك التجارية، أو الخزينة العامة، بالإضافة إلى القروض الأجنبية [2].

وأهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها بالنسبة لهذا المخطط هي التوزيع غير المنتظم حيث تم منح أهمية كبيرة للصناعة بصفة عامة و الصناعات الثقيلة بصفة خاصة، وذلك لقناعة أصحاب القرار أنّه لا مجال لتنمية حقيقية بدون تصنيع، كما اعتبرت الصناعة الثقيلة و الصناعة بصفة عامة كضمان لسيادة الدولة و استقلالها، خاصة وأنه تزامن مع طرح مبادرة الجزائر حول التحرر الاقتصادي في المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز عام 1973 ، هذا من جهة ومن جهة اخرى حصول اختلالات كبرى في التوازنات الاقتصادية وكذا تنامي الاختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد حيث استأثرت بعض الفروع بحصة كبرى على حساب فروع اخرى .

المخطط الرباعي الثاني(1974 - 1977)

يشكل المخطط الرباعي الثاني(1974 - 1977) انطلاقة ثانية مرحلة مهمة في نظام التخطيط من حيث ظروف صياغته، وتكملة للمخطط الرباعي الاول ، اما عن ظروف اطلاقه فتمثلت أساسا في ارتفاع مداخيل الدولة منذ أكتوبر1973 ، بحيث ارتفعت أسعار البترول وتدفقت العملة الصعبة على خزينة الدولة ، وقد خصصت في هذا المخطط نسب هامة للاستثمارات المحلية في إطار مخططات التنمية البلدية والمخططات الولائية . التي كانت إستثماراتها ذات طابع اجتماعي مثل إنجازات الطرقات ، توفير المياه ، البنى التجارية و الاجتماعية، لذلك حضرت أمانة الدولة للتخطيط ملف خاص بالمخطط الرباعي الثاني واستمرت فترة اعداده أكثر من

1- أنظر: الملحق رقم 12 ص 229
2- صغور عبد الرزاق، نفس المرجع ، ص160.

سنتين وعرفت مشاركة الدوائر السياسية والاقتصادية الجهوية تدعو فيه مختلف الهيئات الإدارية المركزية و اللامركزية و المؤسسات الإقتصادية لمناقشته ودراسته[1].

وتميز هذا المخطط بضخامة حجم الإستثمارات التي خصصتها السلطات العليا لهذا المخطط والتي زادت بشكل كبير وتضاعفت04مرات عن المخطط الرباعي الاول وحوالي 12 مرة عن المخطط الثلاثي حيث بلغت حوالي 120 مليار دج.

أما عن توزيع الاعتمادات المالية على القطاعات الاقتصادية الاساسية ، فنسجل استمرار هيمنة الصناعة ب 74 مليار دج ، ثم يليها قطاع الخدمات ب 40,2 مليار دج ، واخيرا الزراعة التي لم تحظى سوى 5,8 مليار دج كما هو موضح في الجدول[2]

أما فيما يخص التمويل فقد لجأت الدولة الى استحداث آلية للتمويل متعددة المصادر، داخليا وخارجيا .

فعلى الصعيد الداخلي فلجأت الى تمويل البنوك التجارية التي أوكلت لها عملية الاستثمار، وادخار المؤسسات العامة والخاصة وادخار الميزانية وكذا ادخار الاسر بفعل انخفاض الاستهلاك وتشجيع الادخار .

أما على الصعيد الخارجي فقد لجات السلطات العليا الى التمويل الخارجي لتغطية حاجياتها الاستثمارية عن طريق الاستدانة خاصة بعد العجز المالي الذي عرفته البلاد خلال الفترة الممتدة من 1967- 1978 بما يعادل 26 مليار دج لذلك تم اللجوء الى الاستدانة الخارجية حيث قدرت تعهدات الجزائر الخارجية سنة 1978 ما يعادل 22 مليار دولار [3].

أما الاسباب التي دفعت الحكومة الى الاهتمام بقطاع الصناعة عن باقي القطاعات الاخرى فيعود الى عدة أسباب أهمها :

- ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية في اعقاب سياسة التأميمات الكبرى التي انتهجتها دول الأوبيك، لذلك ركزت الدولة على هذا المصدر الاساسي لتراكم رأسمال حيث خصصت له ما يقارب 19,5 مليار دج .

1- بلقاسم نويصر، **نفس المرجع**، ص 174.
2- الملحق رقم 13 ص 229.
3- – براهيمي عبد الحميد ، **في أصل الازمة الجزائرية 1958 - 1999**، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.2001، ص ص 154-156.

ـ تنويع الانتاج الصناعي الوطني وتوفير مصدر جديد للتراكم ، وخلق تكامل بين فروعه خصوصا الصناعات التحويلية الاساسية مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة المعادن غير الحديدية كالألمنيوم، والصناعة البتروكيماوية والاسمدة والاسمنت والصناعة الميكانيكية والكهربائية حيث تم تخصيص ما يفوق 21,86 مليار دج.

ـ تلبية الحاجات المحلية من المنتجات الصناعية الخفيفة وإحلال المنتجات المحلية محل المنتجات الاجنبية، خصوصا الصناعات ذات الاستهلاك الواسع والخفيفة مثل مواد البناء والنسيج والجلود والورق والخشب، حيث تم تخصيص ما يقارب 5,7 مليار دج، و بذلك حقق هذا المخطط قطيعة مع الجانب الخارجي من خلال ايجاد منظومة انتاج موجهة لخدمة السوق المحلي وهذا بتوجيه أهم الاستثمارات نحو مواد التجهيز وليس مواد الاستهلاك[1].

وعليه نقول في الأخير أن سياسة المخططات التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1967 -1977 تميزت بمعدل استثماري متطور بلغ مستوى 45% من الناتج الخام وهي نسبة عالية مقارنة بالدول السائرة في طريق النمو والتي لم تتعدي 26 %، مما أكد عن ارادة قوية لتعزيز القطاع العام الاقتصادي عامة والنشاط الصناعي خاصة، الامر الذي انعكس ايجابا على ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي ب7%، ونمو الاستهلاك بنسبة 4% وتخفيض نسبة البطالة الى 22 % سنة 1977، خاصة وأنه سياسة التأمينات الكبرى التي اطلقتها السلطات العليا للبلد وتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن المتروبول الفرنسي [2].

ولكن بالرغم من هذه الآثار الايجابية للتخطيط إلا أنه رافقته بعض النتائج السلبية والتي نوجزها فيما يلي :

-الارتفاع الكبير لحجم الاستثمارات من مخطط إلى آخر.

ـ تهميش دور مديرية التخطيط واقتصارها على أدوار إدارية ثانوية كتسجيل المشاريع التي تقدمها مختلف القطاعات، هذا بالإضافة الى غياب انضباط اعضائها والاهمال وكذا اقديم تقارير تقنية مغلوطة، ووصل الامر الى اتهامهم بالعمالة لفرنسا من طرف رئيس الحكومة السابق عبد الحميد براهيمي [3]

-سوء تقييم ومبالغة في تقدير الإمكانيات التمويلية للمشاريع التنموية المبرمجة.

1- بلقاسم نويصر، **نفس المرجع**، ص 180.

2 - Marc Ecrèment. Op. Cit_ p 50.

3- عبد الحميد براهيمي، **في أصل الازمة الجزائرية 1985-1998**، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت 2001، ص 132.

-انعدام التوازنات القطاعية بصورة أحدث اختلالات كبرى في التوازنات الاقتصادية، حيث تم التركيز على قطاع الصناعة وإهمال قطاع الزراعة التي لم تستفد سوى بنسبة ضعيفة لم تتعدى 8,8% مما انعكس سلبا على انخفاض الانتاج الزراعي خاصة قطاع الحبوب وعلى رأسها القمح حيث انخفض من 16 مليون قنطار عام1967 ، ليصل الى15,3 مليون قنطار عام 1978 ، وادى هذا الى ارتفاع كبير لفاتورة الغذاء التي انتقلت من 824 مليون دج سنة 1967 الى أكثر من 5 مليار دج سنة 1978 [1] .

-تنامي الاختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد، حيث تستأثر بعض الفروع بحصة كبرى على حساب فروع أخرى خصوصا قطاع المحروقات في المخطط الرباعي الثاني.

-تزايد المشكلات التخطيطية المرتبطة بتقدير تكاليف المشاريع وإعادة تقويمها في العديد من المرات، خاصة مع ضعف التسيير ومراقبة المشاريع ونقص التمويل اللازم.

ـ الاعتماد على القطاع العام وإهمال القطاع الخاص وشل قدراته الانتاجية والتي كانت تساهم ب33% من الناتج الوطني، مما أهدر موارد مالية واقتصادية كبيرة وأوقع البلاد في مديونية خانقة والتي وصلت الى حدود 26 مليار دج سنة 1979، مما سيقع عبئها على الاجيال القادمة [2]

ـ التفاوت الجهوي بين المناطق الحضرية ذات الاقتصاد الصناعي خصوصا في المناطق الساحلية، والمناطق الريفية ذات الاقتصاد الزراعي في الداخل مما انجر عنه هجرة شبه جماعية للسكان نحو الشمال [3].

ـ استحالة توفير البيانات و المعلومات السليمة والمناسبة للمخطط المركزي مقارنة مع التقدم الاقتصادي تطور اساليب الانتاج واشكال السلع وتنوعها ، وتعقد حاجات المجتمع ، وهو ما أفقد التخطيط المركزي العنصر الاساسي للإعداد للمستقبل والمتعلق بالبيانات .[4]

المطلب الثالث: الثورات الاقتصادية

1- الديوان الوطني للإحصائيات، **المرجع السابق**، ص ص 172-173.
1 ـ مخضار سليم ، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ، 2018، ص117.
3- محمد بلقاسم حسن بهلول، **المرجع السابق**، ص 334.
4- حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، ط1 1998، ص 74.

لقد كان للمشاكل التي واجهت الحكومات الجزائرية بعد الاستقلال، سواء السياسية أو الاقتصادية نتيجة لنشوء صراعات عديدة بين مختلف القوى الضاغطة على تولي الحكم و تنظيم شؤون الدولة ، وكذا للظروف الإقتصادية و الاجتماعية التي ميزت البلد المستقل و التي توصف بالصعبة و بالمتدهورة من جهة أخرى، نتيجة للضعف القاعدة الانتاجية وضعف مستوى الكفاءة التسييرية، هذا فضلا عن استمرار قوة تبعيتها للخارج خاصة لفرنسا، الأمر الذي دفع بالسلطة الجديدة الى تبني برنامج اقتصادي وتنموي ثوري قائم على الزراعة والصناعة يقضي بإحداث تغييرات عميقة في النواحي الاقتصادي و الاجتماعية، خاصة تطوير البنى القاعدية، وتطوير القاعدة الانتاجية، واقامة نظام اداري قادر على تسيير الاقتصاد والمجتمع بكفاءة على حد سواء.

1– الثورة الصناعية

تعد الصناعة القاعدة الصلبة والحل الامثل الذي تم اعتماده من طرف الرئيس هواري بومدين وذلك لتحقيق الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الجزائري ، حيث كان اقتنع تمام الاقتناع ان الجزائر ليست دولة زراعية بالنظر الى عدة اعتبارات، ولعل أهمها ضعف المساحة الزراعية الخصبة والتي لا تتعدى 3% من المساحة الاجمالية للبلاد ضف الى ذلك عامل المناخ الجاف وسيادة التربة الرملية على مساحة واسعة ، لذلك كان الخيار الصناعي الخيار الأمثل للتنمية والقائم على استحداث مؤسسات وطنية تعنى بهذا المجال [1].

لقد تم تعريف التصنيع وفق التجربة الجزائرية على أنه " تلك السيرورة الاقتصادية والاجتماعية لخلق قوى منتجة وطنية بمكوناتها التقنية والانسانية وتدعيمها والتوسع فيها ضمن قطاع الدولة ، اقتصاد يحمي باستمرار طابعه الديمقراطي بغية فتح سبيل التقدم والتغيير أمام التشغيل الجماعي المنتج عن طريق تنمية فروع منتجة لوسائل الانتاج معدة لإنتاج وسائل أخرى وذلك وفق مقتضيات التحكم الفعال والمتسارع "[2]

وتجلت أهمية الصناعة بوضوح مع اطلاق المخطط الثلاثي 1967-1969 و الذي كان بمثابة تطبيق لما ورد في بيان مجلس الثورة (جوان 1965) و أبرز المعالم

1- Mahfoud Benoune , Ali Elkenz, Le hasard et l’histoire : entretien avec Belaid Abdeslam Alger : éd ENAG 1990, p10

2 ـ محمد الاخضر بن حسين ، دروس في الاقتصاد الجزائر، دار الشريفة للطباعة والنشر والتوزيع 1991، ص 90.

الأولى لنموذج التنمية الذي سيتضح فيما بعد، والذي كان يصبو الى تحقيق عدة اهداف رئيسية هي :

الهدف الاول : استغلال حقيقي للموارد الطبيعية التي تتوفر عليها البلاد عن طريق اتباع نظرية احلال الواردات، و المساهمة في المبادلات التجارية مع الخارج بتصدير المواد المصنعة او نصف المصنعة وضع حد للتخصص في ممارسة الاقتصاديات البدائية التي حاول الاستعمار فرضها على العالم الثالث كما أكدها الميثاق الوطني 1976 في الدور الاقتصادي التي تلعبه الصناعة المصنعة في الاقتصاد هو" **القضاء على الخطط الموروثة عن الاستعمار والتي تجعل بلدان العالم الثالث بلدان مصدرة للمواد الخام ومستهلكة للمنتجات المصنعة... وهكذا يتجلى ان الثورة الصناعية بانتشارها وتقدمها تمثل عملا تحرريا كاملا للفرد والمجتمع وعنصرا أساسيا للثورة الشاملة "**[1].

الهدف الثاني: بناء صناعة للتجهيز وللمواد الأساسية الضرورية لتنمية اقتصادية حقيقية وتوفير الشروط التي تمكن من خلق مناصب شغل، ورفع مستوى معيشة المواطن، وتوفير المنتوجات الضرورية للاستهلاك الوطني عوض استيرادها من الخارج[2].

الهدف الثالث: رفض الجزائر لمبدأ التقسيم العالمي للعمل الذي يجعل من دول الجنوب دول منتجة للموارد الاولية ودول الشمال دول مصنعة، لذلك كانت أولوية الجزائر هي استرجاع مواردها الطبيعية التي هي عناصر أساسية للسيادة الوطنية وعامل رئيسي ومحرك للجانب الاقتصادي[3].

حيث قال الرئيس هواري بومدين في هذا الصدد **: " إن التصنيع ليس مهمة سهلة، بل هو مشروع يتطلب تضحية كبيرة وصبرا وعنادا على الأمد البعيد، للتغلب على كل مخلفات العهد الاستعماري الاستغلالي، ولهذا فلم نرى بلدانا نامية استطاعت أن تحقق هذه الفوائد من أول وهلة، نظرا للصعوبات العديدة التي تعترضها، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وفي الواقع أن الصعوبات العديدة التي تعترضها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي وفي الواقع أن الصعوبات التي يجب أن يجابهها البلد المتخلف اقتصاديا ، على الصعيد الخارجي لا ينبغي أن تثبط عزيمته، بل بجب أن**

1- الميثاق الوطني1976, جبهة التحرير الوطني، المعهد التربوي الوطني، ص، ص، 111.

2- . 1) ج ج د ش ، **جهود... المصدر السابق**، ص 171

3 -*Amine Ait-Chaalat,* **La diplomatie algérienne et l'Occident de 1965 à 1991** ,AAN 2000 2001 ,P 485.

تشحذها وتدفع بالبلد إلى الكفاح من أجل التصنيع، وبالفعل، فإن هذه الصعوبات الخارجية، هي التي تجعلنا ننتقد المفهوم الحالي للتعاون الدولي، بين البلدان الصناعية والبلدان غير الصناعية، ونقترح مفهوما جديدا بموضعه :هو التوازن الدولي في هذا الميدان، وروح التعاون الحقيقي، بمساعدة البلدان الصناعية للبلدان النامية على استثمار موادها الخام محليا، وعدم عرقلة جهودها في الخارج"[1]

لأجل ذلك عمدت الدولة الجزائرية على استغلال مواردها الطبيعية الخام كالمحروقات والحديد لتطوير الصناعة الثقيلة خاصة أم الصناعات صناعة الحديد والصلب، وكذا صناعة البتروكيماويات وفق نموذج الصناعات المصنعة الذي ارتبط بالاقتصاديين فرانسوا بيروا (F.PERROUX)و ديستان دي برنيس G.DESTANE) DE BERNIS) [2]والذي كان يمثل التيار التحليلي في مدرسة التنمية ويتميز هذا النموذج في أن الدولة هي التي تمثل السلطة السياسية في العملية الاقتصادية، وذلك من أجل التمكن من تغيير البنية الاجتماعية قبل البنية الاقتصادية، لذلك اعتمد هذا النموذج على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو واعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار على المستوى المتوسط والبعيد، ويحدد دي برنيس هذه الصناعات في فروع الحديد والصلب، والصناعات الكيماوية، وانتاج الطاقة، والتي تقوم فيما بعد الى جر بقية الفروع و القطاعات الاقتصادية الاخرى، حيث يلخص" دي برنيس "جوهر الصناعة التصنيعية ومضامينها في الجزائر، قائلا:" إن الصناعة التصنيعية، هي تلك الطاقات التي تستخدم منتجات صناعات التعدين، الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية و الصناعات الكهربائية، وإن قيام الصناعات المذكورة، هو في إطار التوجه لإنشاء قاعدة صناعية جزائرية، مترابطة القطاعات رأسيا وأفقيا، وجميعها حتما يؤكد توافر المبررات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي الكلي، حيث أن هذه الصناعات، تقدم التجهيزات الصناعية والآلات المنتجة للآلات و المحركات، والأسمدة الآزوتية، والألياف الصناعية، والكيمياء العضوية ومشتقات البترول من اللدائن، المواد البلاستيكية، المطاط الصناعي والتركيبي"[3].

1- مقتطف من نص خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة افتتاح المعرض الدولي الثاني في الجزائر، 6 سبتمبر 1966

2 - M. Hocine Benissad , **La Reforme économique en Algérie** (ou l'indicible ajustement structurel)/ 2 ed , OPU 1991 , P 21.22.

3 -DE BERNIS, G.E., Industries, Industrialisantes et les options Algériennes, Revue tiers-monde, P.U.F., Paris, N° : 47, Juillet/Septembre, 1971.pp 545- 563.

إن اختيار هذا النموذج التنموي الذي يعتمد على الثورة الصناعية ليس وليد الصدفة وإنما كان نابع من عدة مبررات وعوامل، ولعل أهمها القطيعة مع نماذج المستعمر، والأخذ بعين الاعتبار تجارب الشعوب المستقلة في التنمية، وكذا نابع من النصوص المرجعية المطابقة تماما مع ما ورد في وثائق الثورة الجزائرية و كذلك ميثاق الجزائر 1964، وكذا ميثاق 1976، كما يأتي ضمن الاستراتيجية التنموية للعشرية (1967– 1977) ذات الابعاد الهادفة الى تحقيق اقتصاد مستقل ومتكامل القطاعات، يقوم على التوسع السريع في الانتاج من خلال التركيز على الصناعات الثقيلة والتجهيزية والمستنبطة مشروع قسنطينة (1959– 1963) الخاصة بالحديد والصلب بالحجار والبتروكيمياء في ارزيو وسكيكدة ، كما تأتي في ظل سياسة اقليمية عامة تقوم على التحرر الاقتصادي، وفرض الدول لسيطرتها على ثرواتها، وإبراز التجربة الجزائرية كتجربة رائدة في العالم الثالث، هادفة إلى توجيه الاقتصاد للداخل و كسر العلاقات التقليدية مع المستعمر، وذلك بالمطالبة بنظام دولي اقتصادي جديد يكون عادل ونزيه، يأخذ بعين النظر مصالح دول الجنوب تثمين ثرواتها، والتي لخصها الخطاب الشهير للرئيس هواري بومدين في المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز المنعقد في الجزائر في سبتمبر 1973 ، ثم في الدورة الطارئة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في شهر أفريل 1974 ودفع بالجزائر للعب الأدوار الأساسية فيما سمي بمعركة النفط و فيما بعد معركة المواد الأولية التي نتجت عنها ثلاث قضايا رئيسية:

1 - تأميمات البترول و الثروات الباطنية

2 - دور الجزائر داخل منطقة الأوبيك

3 - المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد.[1]

مراحل الثورة الصناعية

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة خلال المخطط الثلاثي الاول 1967- 1969 لإعداد الدراسات والمشاريع التي يتعين إنجازها ومنها المرحلة الاولى من مركب الصلب والحديد بعنابة والوحدات البترولية الاولى في ارزيو، وكذلك المعمل الاول للإسمنت ومركب صناعة الجرارات لقسنطينة، ووحدات أخرى في الصناعة الغذائية، في الوقت نفسه عملت الدولة على تجديد واعادة الصناعات الموجودة[2].

1 *Amine Ait-Chaalat*, **La diplomatie algérienne... : ibid ,P** 485.

2 جهود السنوات العشر، **نفس المصدر**، ص174.

المرحلة الثانية: ميزت هذه المرحلة فترة المخطط الرباعي الاول 1970- 1973 ، حيث عرفت إقامة الصناعات الأساسية والشروع في اعداد المشاريع الضخمة لاستثمار مواردنا الطبيعية، وانطلاق المشاريع الهامة في الصناعة الميكانيكية مع مواصلة تطوير الصناعات الخفيفة في قطاع الصناعات الغذائية والنسيج والجلود واقامة مركبات تحويل الخشب والورق وتوسيع صناعة مواد البناء.

المرحلة الثالثة: ميزت هذه المرحلة فترة المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977 واتسمت على العموم بتطوير صناعة الحديد والصلب، الصناعة الإلكترونية، ودفع فروع التنمية الصناعية المتصلة بأشغال البناء، وتطوير الصناعات البتروكيماوية، خصوصا صناعة الأسمدة والبلاستيك، وكذا التوسع الهام الذي عرفته الصناعات الخفيفة، كما اتسمت هذه الفترة بإعطاء اهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها عبر كامل التراب الوطني، في تحقيق مبدأ التوازن الجهوي بين ربوع الوطن وتحقيق ادماج الانتاج ضمن دواليب الاقتصاد الوطني [1]

تقييم نتائج الثورة الصناعية :

تعد الثورة الصناعية أهم ثورة ضمن الثورات الثلاث، حيث استند فيها بومدين على نظرية الصناعة المُصنعة، والتي تقوم على مبدأ اقامة الصناعات الأساسية الثقيلة كصناعة الحديد والصلب والصناعة البتروكيماوية التي بدورها تقوم بجر بقية الفروع و الصناعات، حيث تقوم الدولة بتعويض قاعدة تصدير المواد الاولية كالبترول أو الحديد كمواد خام وبأسعار بخسة، الى تحويلها وتصنيعها محليا كمواد صالحة للاستعمال، مثل صناعة الحديد والصلب التي ستؤدي إلى تطوير صناعة الآلات والعربات، وصناعة البتروكيماوية ستؤدي إلى إقامة الصناعة البلاستيكية، وقيادة عملية التنمية حيث تكون هذه الصناعة سبب هيكلة الاقتصاد، يؤدي هذا إحداث آثار على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كانت هذه منطلقات استراتيجية الصناعات المصنعة التي تبنتها الجزائر إلا أننا بالعودة الى تحليل هذا النموذج الصناعي ، نلاحظ أنه يبدو متكاملا و متوازنا من الناحية النظرية، يلبي الأغراض و يحقق الطموحات ، لكونه يعطي إطارا لتنمية البلاد في جميع الميادين، و يبرز الدور الريادي الذي أوكل للصناعات الأساسية الثقيلة التي تؤثر على الصناعات الخفيفة لتجرها إلى التطور و النمو، و تؤثر على قطاع الزراعة بإمدادها بوسائل إنتاج حديثة، تكون سببا في تطوير الزراعة و تحديثها ، ثم يسير بالقطاعات

1- ج ج د ش ، جهود السنوات العشر ، **المرجع السابق**، ص ص 175- 176.

المتأثرة نحو التطور والرقي لخلق ديناميكية حيوية و نشطة في عملية التنمية، يعتمد سياسة هدفها بناء قدرات انتاجية ذاتية والقضاء على التبعية للخارج وفق مخططات مدروسة ومحسومة مسبقا، تأخذ بعين الاعتبار حصر الامكانيات وتكييفها مع المتطلبات[1].

كما يرتكز على الصناعات الثقيلة والاساسية دون إهمال الصناعات الخفيفة، يهتم بقطاع الصناعة و في نفس الوقت يهدف إلى تطوير قطاع الزراعة، وهو ما تحقق منها الكثير خلال العشرية الممتدة من 1965 الى 1975 والتي عبرت عنها العديد من الاحصائيات و الارقام، وكذا حجم الاستثمارات التي انفقتها الدولة خلال هذه الفترة والتي ارتفعت من 110 مليون دينار جزائري سنه 1965 الى 7000 مليون دج سنة 1975 بضعف 66 مرة ، في الحين بلغ مجموع الرأسمال المستثمر خلال هذه الفترة حوالي 24, 5 مليار د ج ، يتوزع على اكثر من 200 مؤسسة صناعية التي دخلت الانتاج فعليا تشمل قطاعات الحديد والصلب والبناء الميكانيكي وقطاع الكهرباء ومواد البناء والكيمياء ، كما ارتفع عدد الوظائف الصناعية خارج قطاع المحروقات من 65000 وظيفة الى أكثر من 200000 وظيفة خلال نفس الفترة ، كما عرفت نسبة الاستهلاك للمنتوج الصناعي المحلي زيادة قدرت ما بين 12% الى 20% ، معظمه من القطاع العام ويشكل75% [2].

وبالرغم من هذه الايجابيات والنتائج الطيبة التي حققها هذا النموذج ، الا أننا سجلنا العديد من السلبيات التي رافقت تطبيق هذا النموذج، والتي أدت الى حدوث تبعية خانقة للخارج كلما تقدمنا في انتهاجه، وذلك بسبب انتقال سياسة البلاد من استيراد السلع الاستهلاكية بأنواعها إلى استيراد التجهيزات ذات التكاليف الباهظة، وهذا لا يؤدي إلى تغيير البناء الصناعي في البلد، لأنه تصعب الانطلاقة من الصناعات الاستهلاكية إلى إقامة صناعات الأساس، كما أن ضيق السوق الداخلية جعل مردود تلك المصانع محدودا في الزمان والمكان، ولم تتمكن مثل هذه الاستراتيجية من التخفيف من مشكل البطالة الذي تعانيه الدولة نظرا للطبيعة للتكنولوجيا المستعملة الا على نطاق ضيق نظرا للنقص الكبير في التأهيل، والتي توجهت الى البيئة الإنتاجية السائدة والمعتمدة على القطاعين الإستخراجي والزراعي[3]

.

1- ج ج د ش ، جهود السنوات العشر ، **المرجع السابق**، ص 177

2- نفسه ، ص ص178- 179.

3 - M. Hocine Benissad , **La Reforme économique en Algérie,** op cit, p 22.

أما من الناحية الفنية للنموذج فهو يعتمد على مستوى تكنولوجي عال في إنشائه للمؤسسات الصناعية التي تتطلب كثافة رأسمالية عالية، و هذا يضع المقرر الإقتصادي أمام معادلة صعبة الحل، نظرا لندرة رؤوس الأموال و المستوى العالي للبطالة، إذا افترضنا أن من بين أولويات التنمية هي القضاء على البطالة، وامتصاص أكبر عدد ممكن من اليد العاملة المتاحة و العاطلة، وهو الامر الذي دفع بالكثير من الدول المتقدمة التخلص من هذه الصناعات التي تعتمد تكنولوجيا بائرة، وهي النوع من التكنولوجيا التي أصبحت إمكانية تطوير تقنيا محدودة، وبالتالي فهي تحتاج لقوة عمل كثيرة العدد ذات كفاءة محدودة، وهو عنصر غير مرغوب فيه في ظروف قوة الحركة النقابية وازدياد مطالبها المادية والاجتماعية، وهذا يفرض على المؤسسات أجور عالية أكثر من البلدان المتخلفة، ينبغي عليه في مقابل ذلك أن يقدم إنتاجا يحتاج لمهارة توازي الأجور العالية نسبيا، لذلك يجب تحويله إلى صناعات أكثر تطورا، وان يحل محله عامل اقل كفاءة، بالإضافة الى مشاكل متعلقة بالبيئة والتلوث.[1]

وعليه نقول ان استراتيجية الصناعات المصنعة التي اتبعتها الدولة و المعتمدة على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة خلال المخططات التنموية الثلاث لم تحقق الأهداف المنشودة، ولم تتمكن الدولة من تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للصناعات الغذائية والصناعات ذات الاستهلاك الواسع اتسمت خلال هذه الفترة بعدة مميزات وخصائص جعلتها ضعيفة ومتأخرة عن التطورات العالمية في العديد من الجوانب ولعل أهمها :

ـــ النقص الحاد في اليد العاملة الفنية، والذي برز في العديد من القطاعات الاساسية كالمحروقات (50 وظيفة فقط من أصل 3710 وظيفة متوفرة) وقطاع سلع الانتاج (450 وظيفة من أصل 4342 وظيفة) وقطاع سلع الاستهلاك(350 من أصل 1068ارتفاع)[2]

ـــ ارتفاع واردات المواد الغذائية من 632 مليون دج سنة 1969 إلى أكثر من 5 مليار دج سنة 1978 ،كما ارتفعت ورادات السلع الاستهلاكية الأخرى من 541 مليون دج سنة 1969 إلى قرابة 1,8 مليار دج سنة وهو ما يؤكد قاعدة فشل الصناعات الغذائية والخفيفة 1978[3].

1- زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث العدد 8 2010، ص 168.
-- M. Hocine Benissad, op cit, p23.
2- الديوان الوطني للإحصائيات ، **حوصلة احصائية 1962- نفسه المرجع** ، ص 179.
3- نفسه ، ص ص 172- 173.

ـ ضعف نسبة الانتاج الصناعي خصوصا الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي والتي عرفت تقهقرا من 13% سنة 1972 الى 9% سنة 1978، واحتلالها المرتبة الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات وهي سمة من سمات الدول المتخلفة [1].

ـ ضعف النمو والاداء وانخفاض الانتاجية، حيث عرفت العديد من القطاعات نسبة نمو ضعيفة مثل النسيج والجلود والمناجم، حيث لم يتعدى أداء الصناعات القاعدية في ظل المخطط الرباعي الثاني 43,5 %.

ـ الحماية وضعفها على منافسة السلع الاجنبية ، بسبب تدني المواصفات وارتفاع في تكلفة الانتاج وتدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق .

ـ التبعية للخارج لتأمين المستلزمات من المواد الاولية والتجهيزات وتكنولوجيا الانتاج الخاصة بها ، وهو ما توضحه واردات التموين الصناعي والمعدات والآلات وسلع التجهيز، حيث ارتفعت واردات التموين الصناعي خلال الفترة 1968 -1978 من 1,04 مليار دج إلى 10,6 مليار دج، كما ارتفعت واردات الآلات والسلع التجهيزية من 1,03 مليار دج إلى 11,5 مليار دج أي أنها ارتفعت من 50% من نسبة الواردات الى أكثر من 66% خلال نفس الفترة [2].

ـ ضعف التمويل فباستثناء المحروقات التي كانت تستغل و تصدر لتكون مصدرا مهما لتمويل التنمية، الا ان أضحت غير كافية، ودفعت بالسلطات العليا للجوء الى الاستدانة من الخارج والتي ارتفعت الى حدود 26 مليار دينار هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد اعتماد و استغلال المحروقات و تصديرها هو نتيجة حتمية لتوجيه هذا النشاط للخارج مما أوقع هنا المنظر الإقتصادي في معادلة أخرى صعبة الحل وأوقعه في تناقض فاضح يكمن في كون الصناعات المصنعة كان يهدف من ورائها توجيه الاقتصاد للداخل، لكن استغلال هذا المورد و تصديره لإيجاد وسائل دفع ضرورية لتمويل عملية التنمية، و اعتبارها القاعدة الأساسية للتراكم، ويجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا جد متخصصا في تقسيم العمل الدولي.

1- الديوان الوطني للإحصائيات ، **حوصلة احصائية 1962- نفسه المرجع**، ص233 .
2- نفسه ، ص ص 172-173.

كما استخدمت الدول المتقدمة الرأسمالية المحروقات وسيلة لتعظيم سيطرتها على مصدر الربح و تراكم هامين ضد مصالح تنمية بلدان العالم الثالث، ومراقبة هذه المادة الأولية الهامة تسمح بمراقبة مسيرة التراكم و التصنيع، و من ثم التنمية في هذه البلدان ، من خلال رفع تكلفتها تدريجيا عبر قنوات عديدة كأسعار الواردات، و الزيادة الكبيرة في الكلفة للتكنولوجيا ، و إعادة تقدير كلفة المشروعات ...

ـ الاعتماد على القطاع العام واهمال القطاع الخاص وشل قدراته الانتاجية والذي تزد نسبته عن 33% من الناتج الوطني[1]

ـ التفاوت الجهوي بين المناطق الحضرية ذات الاقتصاد الصناعي خصوصا في المناطق الساحلية ، والمناطق الريفية ذات الاقتصاد الزراعي في الداخل مما انجر عنه هجرة شبه جماعية للسكان نحو الشمال، كما ذكرنا في أحد الفصول السابقة المتعلقة بالتخطيط ، وهو ما يتنافى مع أهداف التنمية وسياسة التوازن الجهوي [2].

وعليه نقول أن المبررات التي قدمها ج. دبرنيس التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لم تتماش والواقع الجزائري مما جعلها عرضة للانتقادات، وذلك لان التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا، والتكامل القطاعي لم يتحقق. بالعكس ظل استيراد المعدات الصناعية مستمرا مما زاد من الارتباط بالخارج أكثر، أي أن التبادل القطاعي ظل محدودا رغم مرور فترة طويلة عن تطبيق هذه الاستراتيجية، كما أن الصناعة الجزائرية لم ترق يوما إلى درجة التصدير، المبني على أسس اقتصادية بحتة بعيدة عن السياسة.

2ـ الثورة الزراعية [3]

عرف القطاع الزراعي خلال الفترة الستينيات تقهقرا وتراجعا كبيرا في الانتاج ، حيث أكدت معظم الارقام والاحصائيات هذا التراجع ، فالإنتاج الزراعي الخام الذي سجل 2300مليون دج عام 1963 انخفض سنة 1966 الى حدود 1677مليون دج ، وعليه فالزراعة التي كانت تمثل 22 % من الانتاج الوطني الخام سنة 1963 لم تعد تمثل منه سوى 15,8%سنة1966 ، ويأتي على رأسها

2 ـ مخضار سليم ، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ، 2018، ص117.

2- محمد بلقاسم حسن بهلول، **المرجع السابق**، ص 334.

3- أنظر الملحق 07 المتعلق بالنصوص التنظيمية للثورة الوراعية، ص ص326-328.

انتاج الحبوب مثلا التي احتلت زراعتها مساحة تقدر 80 % من الاراضي الزراعية في حين انخفض انتاجها من 23 مليون قنطار عام 1963 الى 8 مليون سنة 1966[1] ، بالرغم من الدعم الذي كانت توفره الدولة لهذا القطاع والمتمثل في تشجيع الطرق الحديثة في المجال الاستغلال الفلاحي، وكذا تقديم القروض والتي بلغ حجمها سنة 1968 حوالي 267 مليون دج، وإلغاء الديون خصوصا القطاع الفلاحي التقليدي[2] .

كما كان لسياسة اللامساواة في توزيع الاراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين الاثر البالغ في انخفاض المستوى المعيشي لهم، وعدم مقدرتهم على استخدام الاساليب الزراعية الحديثة ، حيث نجد أقل من(3%) من كبار مالكي الأرض والمقدر عددهم(16500 مستفيد) كانوا يحوزون على أكثر من 50 هكتار، متمركزين في ربع مساحة الأرض (23% بالضبط)، بينما القطب الثاني: اكثر من نصف المستغلين في القطاع الفلاحي والمقدر عددهم ب(310000 مالك) لا يحوزون سوى 10 % من الأراضي الفلاحية تقل عن 10 هكتارات [3] ، بينما كانت المداخيل المحصلة من كراء الملكيات غير المستغلة أصلا، أو التي هجر أصحابها أراضيهم تقدر بعشر الإنتاج الخام الفلاحي للقطاع الخاص، أي 500 مليون دينار، مما انجر عنه ركودا زراعيا واضحا [4].

ــ فشل تجربة التسيير الذاتي التي وصلت الى درجة الاختناق بواسطة البيروقراطية والنظام المركزي بالرغم من استحواذه على كامل جهود الدولة دون فائدة تذكر ، لذلك رأت الحكومة ضرورة تجاوز هذا النمط من التسيير الذي اضحى لا يتماشى ومتطلبات المرحلة الجديدة القائمة على تحرير طاقات الفلاحين في الانتاج [5].

ــ بقاء مساحات زراعية واسعة بور ومهملة وتشمل اراضي الدولة والعرش والبلديات والوقف العمومي وبعض اراضي التابعة للمزارع المسيرة ذاتيا [6].

ــ عدم مواكبة القطاع الزراعي لنظيره الصناعي الذي عرف انتعاشا كبيرا منذ سنة 1967 وتأديته لدور السوق الداخلية لاستهلاك المنتجات الصناعية لمركبات ارزيو

1- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 36-37.

2 _ HAMID TEMMAR, **Stratégie du développement indépendant**, OPU, Alger, 1983, p 113.

3- وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ، **مجموعة نصوص متعلقة بالثورة الزراعية** ، ص 15

4- عمر بسعود ، **الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)** مجلة انسانيات، العدد 22 ، 2003 ، ص 33.

5- ج ج د ش ، جهود السنوات العشر ، **المرجع السابق**، ص ص 154 - 155.

6- وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ، **مجموعة نصوص ...** ، **نفس المصدر** ، ص ص 22- 25.

وعنابة للأسمدة الفوسفاتية، ومصنع قسنطينة للجرارات ، والبرواقية للمضخات والحنفيات ، خاصة وأن النموذج التنموي الذي انتهجته الجزائر يتطلب مثل هذا التعامل بين القطاعين في ظل غياب أسواق جهوية او دولية لتصريف منتوجاتنا [1].

ــ تحويل أشكال الملكية واستغلال الاراضي والبنى الاجتماعية المرتبطة بها نحو توسيع السوق الوطنية لتحقيق معدلات نمو عالية من الانتاجية وتوفير الغذاء لسكان المدن العاملين في قطاعي الصناعة والخدمات .

وعليه في ظل هذه الظروف كانت الثورة الزراعية إجراء ضروري لا بد منه من أجل تحديد الملكيات الواسعة وإزالة الفوارق التي تسود العالم الريفي بين افراده من جهة ، وبين الريف والمدينة من جهة ثانية، والغاء كل استغلال غير مباشر لأراضي الملكيات العقارية الخاصة عن طريق التأميم أراضي المالكين المتغيبين وتمكين كل فلاح من الفرص المتساوية وتوزيع عادل للدخل الوطني ولفائدة القرويين، وإنجاح تجربة التصنيع الفتية التي باشرتها البلاد منذ المخطط الثلاثي 1967-1969، وامداد المزارعين بوسائل ومواد الانتاج بأسعار تعينها الدولة وتحديد المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي خصوصا الاسمدة الكيماوية والبذور الجيدة والمكننة المتطورة من أجل انتاج المواد الغذائية الاولية الموجهة للتحويل في القطاع الصناعي ، وبالتالي انفتاح الريف على المراكز الصناعية التحويلية وتحقيق تكامل اقتصادي بين الصناعة والزراعة [2] .

وحسب تصريح للرئيس هواري بومدين فإن الغاية من تطبيق الثورة الزراعية هو إزالة أسباب الجمود التي مست القطاع الفلاحي الخاص والذي لا يكون الا عن طريق هيكلة جديدة لأراضيه تسمح بمساعدته بوسائل العمل الحديثة مقابل رفع الانتاج الفلاحي ودمجه في مسار التنمية [3] .

أما عن طرح فكرة الثورة الزراعية فتعود الى شهر أوت سنة 1966 لتحضير مسودة الثورة الزراعية في اعقاب طرح فكرة المخطط الثلاثي الاول للتنمية، ثم اتبعت الخطوة بحل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) باعتباره رمزا للمركزية والبيروقراطية في 21 اكتوبر 1966حيث صب الرئيس هواري بومدين غضبه على نظام التسيير الذاتي و صرح في حفل بمزرعة سويداني بوجمعة ، **"... غير ممكن في الجزائر المستقلة وفي الجزائر الثورية وفي الجزائر الاشتراكية ان**

1- احمد بن مرسلي ، **مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية 1962- 1978** ، أطروحة شهادة الدكتوراه الدولة في الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1994، ص269.
2- احمد بن مرسلي ، **نفس المرجع** ، ص 270.
3- وزارة الاعلام والثقافة ، **خطب الرئيس بومدين** ، ج 5، مطبعة الكبيرة النصر قسنطينة 1973 ، ص222.

يكسب فرد 1000 هكتار والاخر كما قلت في عده مناسبات لا يكسب اين يبني كوخه في الجزائر لنا كلنا، وهي لجميع الشعب الجزائري وهي من الممكن ان تعيش طبقه في جنة وتعيش طبقة اخرى في الجحيم ..." [1] غير ان قيام الحرب العربية الاسرائيلية لسنة 1967 حال دون استكمال مسار الاصلاحات الزراعية الى غاية 1970 حسب تصريح للرئيس هواري بومدين [2].

وفي إطار المخطط الثلاثي 1968- 1969 قامت السلطات بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي المسير ذاتيا وذلك بتدعيمه بأجهزة ادارية صارمة قصد التحكم في نشاطه الانتاجي.

وفي أواخر سنة 1969 وصف الرئيس هواري بومدين الثورة الزراعية بالنظام الزراعي الذي تكمن غايته الاساسية في تطوير الفلاحة في اطار التنمية الشاملة للبلاد[3] هذا النظام الذي يقوم اساسا حسب ما حدده صاحب الخطاب سنة 1970 على اعادة النظر في انواع ملكية الاراضي في الريف الجزائري[4] ، وبناء على ذلك ناقش مندوبي العمال الزراعيين والسلطات المحلية وموظفي وزارة الزراعة المجتمعين في ندوة وطنية في شهر ماي 1970 مسودة المشروع .

أما الاعلان الرسمي للثورة الزراعية فقد تم الاعلان عنها يوم 8 0نوفمبر1971 في ظل المخطط الرباعي الاول للتنمية 1970 - 1973في اطار خطة اقتصادية شاملة للتنمية للبلاد تحت شعار **"الأرض لمن يخدمها ويحرثها "**[5]، وقد حرص الرئيس هواري بومدين في العديد من الخطابات والتصريحات الصحفية على إنجاح هذه العملية واعطائها الطابع الوطني والثوري حيث صرح للصحفي لطفي الخوري قائلا **:" ...الثورة الزراعية في الجزائر ،هي محاولة صادقة وواعية وجماهيرية في نفس الوقت للرجوع إلى الأصل التاريخي التي نبعث منها الثورة التحريرية**[6]".

كما صرح في خطاب له في مناسبة أخرى " ... تأكدوا أن إخوانهم الذين خاضوا معهم غمرة الثورة المسلحة وذاقوا مرارة الحرب وقساوتها ،لم ينسوهم أبدا، لأن نسيانهم يعني خيانة ثورة نوفمبر العظيمة، ثورة الفالحين والعمال، وسيصدر

1- ج ج د ش ، جهود السنوات العشر ، **المرجع السابق،** ص 204.
2- وزارة الاعلام والثقافة، **خطب الرئيس بومدين** ، ج 2، مطبعة الكبيرة النصر قسنطينة 1970 ، ص136.
3- **نفسه،** ص 456 .
4 - وزارة الاعلام والثقافة، **خطب الرئيس بومدين** ، ج 3، مطبعة الكبيرة النصر قسنطينة 1971 ، ص366.
5- بول بالطا وكلودين ريللو، **استراتيجية بومدين** ، تعريب :خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين ،ط1 ،دار القدس ، بيروت ، 1979 ، ص 104.
6- لطفي الخولي، **عن الثورة في الثورة وبالثورة ،هواري بومدين** ،دار الهدى ،عين مليلة ،د ت ،ص174.

خلال شهور قليلة قانون الثورة الزراعية الذي يجيب على كل المشاكل المطروحة اليوم في هذا القطاع..." [1]

مضمون الثورة الزراعية

تقوم الثورة الزراعية على استبدال انماط الملكية العقارية الموجهة للإنتاج الزراعي وتحسين طرق ووسائل الانتاج، وذلك بالتخلص تماما من انعكاسات وتداعيات الاستغلال الاستعماري والاقطاعي، وتبني **نظام اشتراكي يضع حدا لتلك الازدواجية المعهودة بين القطاع التقليدي والقطاع المتطور وتوجه بكيفية الخاصة الانتاج نحو تلبية الحاجات الوطنية وتزيل التغيب والخضوع لنظام عشائري مستغل وتقضي على الخماسة والاصناف المماثلة لها في المراعي كما انها تقضي في نفس الوقت على كل اشكال المضاربة التجارية المتعلقة بالموارد المائية وذلك بتأميم هذه الموارد** [2]

وتضمن القرار رقم 71- 73 الصادر في 8 نوفمبر 1971 أهم المبادئ الاساسية التي حددها ميثاق الثورة الزراعية وأهمها نذكر ما يلي :

المادة الاولى : الأرض لم يخدمها ، ولا يملك الحق إلا لمن يفلحها ويستثمرها ،وهذا يعني الثورة الزراعية تستهدف القضاء على استغلال الانسان لأخيه الإنسان ،وتنظيم الانتفاع من الأرض ووسائل زراعتها بشكل يتأتى معه تحسين الإنتاج، بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة وضمان التوزيع العادل للدخل الفردي.

المادة الثانية : لا حق في الارض للملاكين الزراعيين الذين لا يساهمون فعليا في الانتاج ، ويسقط حق كل مستغل سواء كان مالكا أو غير مالك يهمل فلاحة ارضه.

المادة الرابعة :تؤمن حقوق الفلاحين على الارض التي يحرثونها بأنفسهم وعلى نتائج عملهم.

المادة الثامنة : تحمي الدولة الفلاحين من آثار الاستغلال الخاص بوسائل الانتاج أو المنتجات الفلاحية .

المادة الثانية عشر : تحدث الدولة القواعد الآيلة لتحسين شروط المعيشة في الارياف ولا سيما في ميادين السكن والصحة والثقافة [3].

1- وزارة الاعلام والثقافة ، **خطب الرئيس بومدين** ،ج 2 **نفس المصدر** ، ص 425.
2- جبهة التحرير الوطني ،الميثاق الوطني 1976،المعهد التربوي الوطني ،الجزائر ،1976، ص 98.
3- وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ، **مجموعة نصوص ...** ، **نفس المصدر**، ص ص 59 - 61 .

مراحل الثورة الزراعية

المرحلة الاولى : مرحلة الارشاد والتوعية 1972 .

بدأت هذه المرحلة في 21 جانفي 1972 بإنشاء اللجنة الوطنية للثورة الزراعية وطغى عليها الطابع التوعوي، وارشاد و شرح أبعاد الثورة الزراعية، وتوضيح فكرتها تطوع لها قرابة 2000 طالب جامعي، والهدف من ورائها إصلاح جذري لهياكل الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي وكذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في التنمية، وكانت أول خطوة تطبيقية أشرف عليها الرئيس هواري بومدين يوم 17 جوان 1972 بخميس الخنشة على حفل توزيع رخص الاستفادة من أراضي الثورة الزراعية على مجموعة من الفلاحين وعممت نفس الخطوات كامل الولايات، استهدفت اراضي البلدية المشاعة والممتلكات الوقفية، حيث قدرت بحوالي 1.7 مليون هكتار، منها 0.6 مليون هكتار صالحة للزراعة تم تدعيمها بإنشاء تعاونيات زراعية بلدية متعددة النشاطات، [1] كما تدعمت هذه المرحلة بالإعلان عن بداية مشروع السد الاخضر .

المرحلة الثانية:1973- 1974

بدأت هذه المرحلة بتأميم اراضي المتغيبين عن الارض وتحديد الملكيات العقارية الواسعة ، واراضي الجماعات العمومية والخاصة، تضاف اليهم بعض اراضي التسيير الذاتي واراضي البور، واعادة توزيعها على صغار الفلاحين والعمال المقيمين عليها ، حيث شملت العملية تأميم 15271 مزرعة و5205 ملكية كبيرة تم تحديد مساحتها، والحصول في الاخير على مساحات مؤممة قدرت ب 537139 هكتار و 600000 شجرة نخيل، هذا بالإضافة الى بناء حوالي 62 قرية فلاحية نموذجية [2].

1- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 105.

2- احمد بن مرسلي ، **مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية 1962- 1978، نفس المرجع ، ص 271.**

المرحلة الثالثة: 1975

انطلقت هذه المرحلة في مارس 1975 بإعلان الحكومة نيتها في ضم قطاع التسيير الذاتي في شكل نظام التعاونيات وتطوير سياسة التجهيز، وفي 17 جوان 1975 أصدرت الحكومة في هذا الاطار قرارا في هذا الشأن ، هذا بالإضافة الى إيلاء واعطاء أهمية لقطاع الرعي وتربية المواشي في المناطق السهبية والهضاب العليا وفلاحي الجنوب تحت شعار **" القطيع لمن يرعاه "** بموجب قرار والذي يتضمن مجموعة من المواد أهمها :

المادة 2 :تعود الماشية لمن يقدمها ويقوم بتربيتها ويعيش مباشرة منها .

المادة3 :تنسحب صفة المربي الماشية والحقوق الناتجة عنها من المالكين الذين ال يستغلون قطعانهم مباشرة وشخصية.

وعليه عرفت هذه المرحلة انشاء 800 تعاونية رعوية على مساحة 1.6 مليون هكتار، وإقامة العديد من القرى الرعوية ، إنشاء حوالي 100 تعاونية متعددة الخدمات مهمتها توفير العلف وحفر الابار وتوفير الرعاية البيطرية وتسويق المنتجات الفلاحية [1].

تقييم نتائج الثورة الزراعية :

لقد كانت أهداف وطموحات بومدين كبيرة جدا في نقل عالم الريف من بساطته وطابعه التقليدي الى وضعية جديدة تتميز بديناميكية عالية الوتيرة، غيرت وحولت الفلاحين الى شبه أجراء وتحولت التعاونيات الخاصة بالثورة الزراعية الى مثيلتها في التسيير الذاتي وعليه تم تسجيل النتائج الايجابية التالية:

ـ إقامة الآلاف من التعاونيات الإنتاجية والتعاونيات فقد تم تثبيت ما يقارب 100000 فلاح (99776 فلاح بالضبط)منهم 12488 بصفة فردية وأكثر من 87 ألف مستفيد في تعاونيات جماعية مجتمعين في 3900 تعاونية إنتاج زراعية تابعة للثورة الزراعية، و600 تعاونية استغلال مشترك و800 تجمع شبه تعاوني للاستصلاح و200 تجمع للتعاضد الريفي، بالإضافة إلى 5500 مستفيد في التعاونيات الزراعية البلدية متعددة الخدمات والتي يقدر عددها بـ 750 تعاونية[2].

1- ابن التركي «**الثورة الزراعية وتطبيقاتها في الأرياف** "،مجلة أول نوفمبر" ،ع 23، مطبعة بن بولعيد ،الجزائر ، 1977 ص 39.

2- عمر بسعود ، **نفس المرجع** ، ص 19.

ـ بناء أكثر من مائة قرية من القرى الاشتراكية الجديدة .

ـ ضم ما يقارب 946747 هكتار من الأراضي إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية ، و337233 نخلة تابعة للقطاع العام، ومنها 691282 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، أي 72 % و 561316 هكتار تابعة للقطاع الخاص، و648081نخلة تابعة للمزارعين، وتم التنازل عن 9495 هكتار و27034 نخلة، كلها ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية.

ـ استصلاح حوالي 500000 هكتار وغرس 400000 هكتار من الاشجار المثمرة و500000 هكتار في اطار السد الاخضر .

ـ إنشاء 04 سدود .

ـ تخصيص 15000 جرار، 5000 جرار في المخطط الثلاثي و10000 في المخطط الرباعي ، وتوفير حوالي 9500 حاصدة وعدة آلاف من أدوات العمل ، وتعميم جهاز صيانة العتاد.

ـ بناء العديد من مراكز تخزين الحبوب و معاصر زيت الزيتون وأوعية تخزين الخمور والحمضيات والعديد من مجموعات الصناعية لتربية الدواجن ومراكز تسمين المواشي، ومركبات لإنتاج العلف، والالبان والحليب . [1]

وعليه حققت الثورة الزراعية قفزة في الجانب الاقتصادي وامتدت اثارها الإيجابية حتى الجانب الاجتماعي كما ورد ذلك الميثاق الوطني **" أن الثورة الزراعية استطاعت تفكيكها أوصال الملكية العقارية الكبرى، وتحديدها كل المساحات الزراعية ، وعدد النخيل ورؤوس الماشية أن توزع على الفلاحين بدون أرض، وعلى الرعاة المستغلين وسائل الإنتاج التي كانوا في حاجة ماسة إليها ليعيشوا حياة كريمة، وأن تعطي عملهم معناه كاملا وأن تساهم في ترقيتهم كأناس أحرار وبعملها هذا تمكنت الثورة الزراعية من تحطيم قيود النظام الاقتصادي القديم القائم على التبعية و الاستغلال العشائري مع إرساء قواعد لعلاقات اجتماعية جديدة في الوسط الريفي [2]"**

وبالرغم من هذه الانجازات والتي كانت تبدو جد معتبرة بقي التفوق لصالح القطاع الخاص التقليدي حيث أنه يزرع نفس الاراضي التي تركها له الاستعمار بالرغم من العوائق التي كان يواجهها بسبب اولوية قطاع الثورة الزراعية وقطاع

1- ج ج د ش ، جهود السنوات العشر ، **نفس المرجع**، ص ص 61-62.
2- ج ت و، **الميثاق الوطني 1976** ،المصدر السابق ، ص 98

التسيير الذاتي، مما جعل الحكومة تعيد حساباتها وتستغرب الأمر، حيث ان القطاع الخاص ينتج ثلثي من الانتاج، بينما ينتج القطاع العمومي الذين يستهلك ثلثي رأس المال المستخدم في الزراعة ويعملون في اخصب الاراضي الزراعية سوى ثلث من المنتوج الزراعي الوطني[1].

وتم تأكيد ذلك في المؤتمر الاستثنائي الأول لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد خلال الفترة الممتدة من 15 -19 جوان 1980 فإن الإنتاج الفلاحي خلال فترة السبعينات كان في دون المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات والبرامج المطبقة في هذا القطاع[2] وكمثال على ذلك انخفاض انتاج الحبوب من 20.58 م طن سنة 1970 الى حدود 14,8 م طن سنة 1974، و11,4 م طن سنة1977 [3].

المشاكل التي اعترضت الثورة الزراعية :

ـ مشاكل في التسيير والناتجة عن الاهمال واللامبالاة والاختلاس والرشوة وسرقة المنتوج وعدم الالتزام بالصرامة اللازمة في التطبيق الحرفي لبنود الثورة الزراعية، هذا بالإضافة الى غياب تام للمهندسين والتقنيين الزراعيين مما اثر سلبا على الانتاج والانتاجية للفلاح في المستثمرات الفلاحية .

ـ مشاكل في التسويق والتي برزت خصوصا بعد اطلاق اصلاحات 1974 وذلك بعد انشاء CAPCS والتي لها مهمة تسيير منتجات القطاع الاشتراكي والخاص والتجزئة على المستوى المحلي وكذا مؤسسة OFLA المكلفة بتسيير السوق الوطني للخضر والفواكه ما بين الولايات واحتكارها لاستراد المواد الغذائية من الخارج ، حيث وجدت نفسها عاجزة عن تحقيق أهدافها وتلبية الطلب للسكان من هذه المواد الاساسية ، بسبب عدم دراسة السوق ومتطلباتها في كل مدينة ومنطقة من هذا الوطن الواسع[4] ، هذا بالإضافة الى تثبيت الاسعار والاجور لمدة 19 سنوات.

ـ مشاكل متعلقة بالجانب التقني ونقص كبير في المكننة وكذا الاستخدام غير العقلاني للأسمدة، وغياب البذور، وانعدام وسائل التخزين، وهذا ما أدى إلى تعرض الإنتاج الزراعي الاهمال والتلف.

---

1 -Abdelhamid BRAHIMI, **l'économie Algérienne**, Op.Cit, 1991, p 102

2- حزب جبهة التحرير الوطني، **المؤتمر الاستثنائي الأول لحزب جبهة التحرير الوطني** 11 -17 جوان 1980 ، المؤسسة الجزائرية للطباعة وحدة بن بولعيد، الجزائر، 1987 ،ص26.

3- الديوان الوطني للإحصائيات، **نفس المرجع**، ص134.

4- براكتية بلقاسم ، **الزراعة والتنمية في الجزائر** ، **نفس المرجع** ، ص 164.

ـ عوائق طبيعية متعلقة بالظروف الطبيعية كالجفاف وطغيان الطابع الصحراوي والجليد

ـ مشاكل اجتماعية تاريخية وتتمثل أساسا في غياب طبقة الفلاحين خلال فترة طويلة من تاريخ الجزائر، وكذا معارضة الملاك الكبار وسلالة القياد والعملاء الذين تركهم الاستعمار الفرنسي لهذا المشروع حيث شنوا حملات عدائية ضد الثورة الزراعية، واعتبروها مشروع دخيل وغريب عن ثقافة المجتمع الجزائري، حتى هناك من حرمها واعتبروها مناقضة للدين الاسلامي [1]

في حين يرجع محي الدين عميمور أسباب فشل الثورة الزراعية الى المسيرين غير المؤمنين بهذا المشروع حيث يقول في هذا **"الصدد أن مأساة الثورة الزراعية هي أن تنفيذها أسند لغير المؤمنين بها، فما حدث، وهو ما يتحمل الرئيس بومدين مسؤوليته كاملة، هو أن المسؤولية الأولى كلف بها واحدا من الرفاق لم يكن في تاريخه السياسي ما يمكن أن يجعله قريبا من الفلاحة والفلاحين، ولجأ هذا الرفيق إلى مساعدين لم يكونوا أقرب منه للريف، ولعل مما يؤكد هذا أن مستشار بو مدين، الذي أسندت له مهمة التنظير، لم ينطق بحرف واحد دفاعا عن الثورة الزراعية منذ وفاة الرئيس، وهو تناقض رهيب لأنه مهما كان المشروع سيئا فلا بد أنه كانت له إيجابية واحدة على الأقل، سياسية كانت أم اقتصادية، وما ينطبق عليه ينطبق على رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، والتي كانت تجتمع دوريا، إلا إذا غابت كاميرا التلفزة، فكانت تؤخر أو تؤجل، وتنهال عبارات اللوم والتنديد على الرجل الفاضل الذي كان يدير التلفزة الجزائرية، الوحيدة آنذاك[2]**

وهو الامر نفسه نكتشفه في هذا الحوار مع احد الفلاحين الذين عاصروا فترة تطبيق الثورة الزراعية .

"أنا واحد من الذين عاشوا مع الفلاحين و تغلغل في وسطهم وعرف حياتهم عن قرب و وقف إلى جانبهم في السراء و الضراء وعرف كثيرا من مشاكلهم التي سلطها عليهم أعداء الثورة الزراعية الذين أقسموا جهد أيمانهم بأنهم لن يتركوها تنجح مهما بلغت المخاطر ، وفعلا نجحوا في ذلك أيما نجاح .

هؤلاء الأعداء أغلبهم من سلالة القياد و من سلالة الحركى الذين كانت لهم مساحات شاسعة تقدر بآلاف الهكتارات إبان الوجود الاستعماري، كما أن الاستعمار

1- عمر بسعود ، **نفس المرجع** ، ص 20

2 محي الدين عميمور ، **الهروب إلى الماضي: قصة الثورة الزراعية جريدة رأي اليوم، 4 جانفي 2016**
https://www.raialyoum.com/wp-admin/post.php?post=368540&action=edit

قبيل خروجه من الجزائر ترك لهؤلاء مساحات أخرى من الأراضي التي كانت في يد الكولون كإغراء ليبقوا على اتصال دائم به.

ومن المنكرات التي عاشها الفلاحون من طرف هؤلاء الأعداء المندسين في الإدارات الجزائرية على جميع المستويات ، فقد كانوا يزورون المستثمرات الفلاحية و يأخذون منها ما أرادوا من مواد فلاحية دون أن يدفعوا مليما واحدا. وإذا جاءت المناسبات يأخذون من هذه المستثمرات جميع رؤوس الماشية من دون مقابل و الفلاحون يتفرجون على ذهاب مجهوداتهم سدى ، و لا يستطيعون أن ينطقوا ببنت شفة ، و إذا ما تجرأ أحدهم على الاحتجاج و تقديم شكوى للمسؤولين المعنيين فجميع الأبواب يجدها موصده في وجهه ، وإذا صمم على الاحتجاج فمصيره الطرد و ربما السجن.

إن الثورة الزراعية تم إفشالها عمدا من هؤلاء الرهط عن سبق و إصرار، و لو وجدت الثورة الزراعية أيادي أمينة لصارت الجزائر اليوم من أكبر البلدان المصدرة للمواد الزراعية.

لكن للأسف جميع المآسي التي عاشتها الجزائر و تعيشها اليوم هي من صنع هؤلاء الأذناب و العبيد الذين لا يحبون العيش إلا تحت أقدام أسيادهم المستعمرين، فلا استقلال و لا حرية و لا كرامة و لا سيادة ما دام في صفوفنا خونة من الطراز الرفيع، فهؤلاء هم داؤنا المزمن" . [1]

3ـ التسيير الاشتراكي للمؤسسات :

لقد كان لضعف تجربة التسيير الذاتي وتوجه الدولة الى القطاع الصناعي وتأسيس شركات وطنية عمومية خاصة بعد عملية التأميمات الواسعة التي باشرتها الحكومة لاسترجاع ثرواتنا الطبيعية والتي ختمتها بالمحروقات في 24 فيفري 1971، لذلك عمدت إلى وضع العديد من المؤسسات تحت وصايتها مباشرة ابتداء من 1968 ، و لتسييرها تم وضع رئيس أو مدير عام على رأس كل مؤسسة يساعده مجلس إداري استشاري تعيِّنه وزارة الصناعة، لكن كبر حجم هذه المؤسسات ضخامة ميزانياتها ، افرز مشاكل متعلقة بالتسيير كالتبذير والرشوة والافلاس المالي ، الامر الذي عجل بلجوء الدولة الى إطلاق ما يسمى بأسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971 و أصبح التنظيم القانوني لهذه المشاركة العمالية رسميا بصدور ميثاق قانون التسيير الاشتراكي في 16 نوفمبر 1975 حيث نص هذا الميثاق على: **" أن إنشاء و مشاركة العمال في تسيير المؤسسات الاشتراكية**

1- حوار أجري مع أحد الفلاحين عاصر فترة تطبيق الثورة الزراعية.

ووضعها على هذا النحو يشكل مدرسة للتكوين السياسي و الاقتصادي والاجتماعي للجماهير الكادحة و يستمد منها العمال المعلومات التي ترقي شعورهم بالمسؤوليات و تزيد في كفاءاتهم على تسيير الشؤون و يقومون فيها بدورهم كمنتجين قائمين بالتسيير كما يمكنهم أن يقوموا فيها بتحسين حالاتهم [1].

لقد استوجبت هذه المرحلة قبول بعض الاخطار الناجمة عن سلوك بيروقراطي لبعض الاطارات التي تكونت في اطار منظور التنمية التي قد لا تقدر اهمية دور مستوى الوعي لديه، ولهذا جاء ميثاق التسيير الاشتراكي لتطبيق اشكال جديدة لتسهيل الاقتصاد الوطني، ترتكز على المساهمة الحقيقية للعمال، وتقضي على بعض التطلعات البيروقراطية والتكنوقراطية، لذلك كان لابد من اتخاذ اسلوب يتسم بالجدية والعقلانية، يتطلب تجديد كل الطاقات الحية وخاصة منها الطبقات الكادحة المنظمة بصفة ديمقراطية، كما تتطلب عملا دؤوب وأسلوبا مدروسا.

إن بناء الاشتراكية في الجزائر يستوجب إحداث تحولات عميقة في العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وهذا هو الغرض من تطبيق الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، الذي يشمل قطع الانتاج والخدمات والنشاطات الاخرى الاجتماعية والثقافية [2].

وبغية تحقيق الاهداف المسطرة فقد راعت نصوص ميثاق التسيير الاشتراكي مطلبين أساسين:

يتمثل الأول في خلق ظروف الفعالية لنشاط القطاع العام في اطار تسيير يسمح لمجموع العمال بأخذ زمام الامور في مؤسستهم بطريقه تتجاوز خطر ازدواجيه المسؤولية بين العمال والاطارات

اما الهدف الثاني هو العمل على ترقية الانسان من خلال ترقية العامل كما تحدد مفهومه في الميثاق وهو كل انسان يعيش من ثمره عمله والذي لا يشغل لفائدته وعمال اخرين في نشاطه المهني.

وعليه التسيير الاشتراكي يجسد اختيار السلطة الديمقراطية المجالس وأسلوب الرقابة الشعبية في كل المجالات النشاط الوطني، فهي تسهم في تطبيق مبدأ اللامركزية في ممارسة السلطة على أساس مبدأ التسيير الجماعي الذي يمكن العامل من التحكم في مصيره بصفة دائمة، ويحقق الهدف الاجتماعي مع الفعالية الاقتصادية

1- جبهة التحرير الوطني، **التسيير الاشتراكي للمؤسسات، الميثاق و النصوص التطبيقية**، الجزائر، ديسمبر، 1975، ص 12.

2- ج ج د ش ، **جهود ... المصدر السابق** ، ص ص222-223

، كما يشكل أسلوبا فريدا من نوعه في بناء اشتراكية تتلاءم مع الواقع الجزائري، دون انكار للتجارب الخارجية [1].

وحتى يحقق التسيير الاشتراكي أهدافه بشكل عقلاني ومتقدم كان لابد عليه تحقيق المبادئ الثلاثة الأساسية للتسيير الاشتراكي وهي اللامركزية والديمقراطية وتوزيع المسؤولية

فيما يخص اللامركزية حثت الوصايا والمصالح الإدارية على حرية ممارسة نشاطها ضمن المؤسسة الام، مع تمتعها بهامش حرية اتخاذ المبادرة ومسؤولية التسيير، وانجاز مخطط التنمية في القطاع الذي تعمل فيه[2].

أما فيما يخص توزيع المسؤولية كما ينص عليه ميثاق التسيير الاشتراكي، لا يمس بوحده الإدارة وهذا معناه عدم التركيز الاداري أي تركيز السلطات في يد شخص واحد حب بالإضافة الى مجلس العمال الذي يحظى باختصاصات واسعه وكذلك اللجان الدائمة فان ادارة المؤسسة يجب ان تفهم على اساس مبدا التسيير الجماعي سواء في المؤسسة او في الوحدة أي توزيع المسؤولية في اعداد القرارات والمركزية الديمقراطية في تطبيقها بين مجلس العمال ومجلس الإدارة او المدير العام حيث تطلع كل هيئه بمهمه محدده بدقه على اساس مبدا توزيع المسؤولية ولمجلس العمال مهمتان أساسيتان المهمة الاولى هي المشاركة في التسيير عن طريق تقديم التوصيات الى مجلس الإدارة اما المهمة الثانية تتمثل بتجسيد مبدا الرقابة الشعبية على مستوى المؤسسة او الوحدة وذلك عن طريق المصادقة على القرارات بواسطه التقرير السنوي الذي يعطي المجلس من خلاله رايه من حين الى اخر فيما يتعلق بتسيير المؤسسة وحول ارباحها .

أما فيما يخص الديمقراطية فتتعلق بمبدأ ديمقراطية العلاقات الاجتماعية للإنتاج في طريقة تكوين هيئات التسيير الاشتراكي وطرق عملها ، وذلك عن طريق الترشح والاقتراع والذي تشرف عليه لجان وهيئات تابعة للحزب والنقابة مكلفة بالعملية [3].

إن انتهاج الدولة لسياسة التسيير الاشتراكي للمؤسسات وبالرغم من ايجابياته والمتمثلة في تطبيق مبادئ اللامركزية والديمقراطية وتوزيع المسؤولية، إلا لعب دورا كبيرا في خلق نمط وهيكل اجتماعي جديد، ألا وهو نمط **رأسمالية الدولة** والذي يعتمد على مجموعة من المسؤولين التكنوقراطيين ، وتعزيز **الدولتية** بغية حل

1- ج ج د ش ، **جهود ... نفس المصدر**، ص ص 224
2 - نفسه، 225.
3- نفسه، 226.

مشكلات الاقلاع الاقتصادي وعصرنة البلاد عبر اتخاذ مجموعة من الاجراءات والاستراتيجيات الاقتصادية تشمل خلق الشركات الوطنية وعملية التأميم والتخطيط المركزي، وتنفيذ برنامج الصناعات المصنعة، واحتكار الدولة للنظام المالي والمصرفي والتجارة الخارجية خلال فترة الستينيات والسبعينيات، كما لجأ بومدين الى تسيير المؤسسات الاقتصادية الكبرى بذهنية عسكرية تسلطية ، فمدير مؤسسة كبرى مثل سوناكوم أو سوناطراك يشبه الى حد كبير جنرالا عسكريا، وتحول هؤلاء المدراء الكبار الى طبقة جديدة لها تأثير في صناعة بعض القرارات وصوتها مسموع بشكل أو آخر ، وتؤمن عبر شبكاتها الادارية توزيع الاسواق والتنظيم التجاري وتحديد الاسعار والتوظيف وغيرها من الادوار [1] .

إن الاعتماد على الطبقة النخبوية المكونة من الفئات التكنوقراطية المتحالفة مع الفئات البيروقراطية أفضى إلى قلب موازين الخيارات التنموية، فعوض أن يتم بناء دولة حديثة ومتقدمة، أدى ذلك الى تحقيق ما يسمّى برأسمالية الدولة، وبالتالي إفراغ المشروع التنموي من محتواه الحقيقي الذي يخدم المجتمع ككلّ لصالح النخب السياسية الحاكمة التي أصبحت تتحكّم في الريع النفطي خدمة لمصالها الضيقة على حساب المصلحة العامة للوطن [2] .

كما أثبت التسيير الاشتراكي كذلك عدم نجاعته نتيجة لعدة أسباب: كعدم تحسيس مسيري المؤسسات العمومية بالدور الرئيسي للمؤسسة و المتمثل في خلق الثروة و النمو، وإهمال المخطط لمفهوم المردودية و الاهتمام بمراقبة التدفقات المالية للمؤسسات العمومية بغض النظر عن نتائجها، الاختلال المزمن و الدائم في مالية المؤسسات العمومية و ذلك بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة و ارتفاع مصاريف المستخدمين التي تمتص من 40 %إلى 90% من نفقات الاستغلال، وهذا ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف الإضافية للاستثمارات و الناتجة عن التأخر في الإنجاز ، وهو ما أكده أحد أعضاء فريق التحليل الاقتصادي الشمولي غازي حيدوسي **"كان السر والإشاعة مفروضين، وكانت تقوم لعبتنا على تصليح الارقام والتفسيرات الرسمية دوما في ثلاث صيغ الاولى صيغه حصيفة للرئيس و الثانية تقريبيه صادقة هي الاستعمال الداخلي والثالثة مصطنعة قصدا لعلاقات العمل مع الوزارات كان ينبغي ان نبين لكم دوما انه لا يوجد مالا ولم نكن نقوم بالعمل الحقيقي الا خارج الساعات المكتب في حلقات ضيقه ...وكانت**

1- رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر نفس المرجع ، ص220

2 - عبد الناصر جابي وعلي الكنز، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، القاهرة، 1997، ص 40 - 41.

الممارسة تقوم على فحص المعلومات التي كان يجمعها كل منا عن المعاملات الحقيقية لإدارة ومراقبة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وعلى تخيل سيرورات اضطراب محتملة وغير مباشرة في النهار، كنا نحاول ان نعطي لكل تلك الالعاب تلوينا محايدا علميا وبريئا، تلك هي القواعد التي كان يفرضها علينا التسيير الممركز لاقتصاد الدولة"[1].

المبحث الثالث: الانتاج الاقتصادي

المطلب الاول: الانتاج الزراعي

عرف القطاع الزراعي خلال هذه الفترة تراجعا واضحا عما كان عليه في بداية الستينيات حيث عرفت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا معتبرا من 13 %سنة 1972 إلى 9% سنة 1978، وترجع اسباب هذا الانكماش الذي شهده القطاع الى عدة أسباب لعل أهمها يرتبط ارتباطا مباشرا بتخلف القطاع الصناعي الذي يمده بالآلات والمعدات الفلاحية والأسمدة والمبيدات، زيادة على هجرة الفلاحين والمزارعين من الأرياف نحو المدن وتغيير نشاطهم من القطاع الفلاحي نحو القطاع الصناعي، فضلا عن تحويل الأراضي الفلاحية الخصبة إلى مشاريع صناعية واجتماعية وبنى تحتية أخرى، وتجلت مظاهر هذا التراجع فيما يلي :

1 - الحبوب : تزرع الحبوب على مساحة تتراوح ما بين 2.8 مليون هكتار الى 3 مليون هكتار في مناطق الهضاب الداخلية ذات التربة الخصبة والمناخ المعتدل، اين يتراوح معدل التساقط حوال 600 ملم كما رأينا في الفصل السابق في حين اذا جئنا الى الانتاج فنلاحظ، باستثناء موسمي 1971/ 1972 وكذا الموسم 1974 /1975، فان الانتاج ظل يعرف تراجعا من موسم الى آخر كما لاحظنا في الجدول السابق خصوصا القمح الصلب الذي يشكل تقريبا نصف الانتاج وهذا راجع الى العوامل التي اشرنا اليها سابقا والمرتبطة بنقص العتاد وهروب اليد العاملة كما يوضحه الجدول (الملحق 14) [2].

البقول الجافة :

وتشمل الحمص والعدس والفول والفاصولياء ، تزرع خاصة في المناطق الداخلية على مساحة زراعية لا تزيد عن 76 ألف هكتار في حين قدر معدل الانتاج سنة 1978 حوالي 500 ألف قنطار، ويأتي الفول والحمص على رأس هذه

1- غازي حيدوسي ، الجزائر التحرير الناقص، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت 1997، ص 23.
2- الملحق 14 ص329.

المنتوجات بإنتاج وصل الى 299 ألف قنطار بالنسبة للفول و216 ألف قنطار بالنسبة للحمص ، والعدس 88,5 الف قنطار.[1]

الخضر :

شملت البطاطا والطماطم والبصل والفاصولياء الخضراء والجزر والبطيخ وانواع من الخضر الأخرى، حيث بلغ معدل الانتاج السنوي أكثر من 10,3 مليون قنطار خلال الموسم الزراعي 1978/1977، وتركز الانتاج في المساحات المروية خاصة في المناطق الشمالية وحول السدود الكبرى على مساحة لا تزيد عن 86 ألف هكتار[2].

الزراعات الصناعية:

وشملت خاصة القطن والقطن والطماطم الصناعية والشمندر السكري خاصة ، حيث عرفت هذه الزراعات انتشارا واسعا قبل الاستقلال في مساحة تزيد عن 17 ألف هكتار خاصة في الشرق الجزائري ، حيث كان يصدر معظم الانتاج للأسواق الفرنسية ، أما عن الانتاج الاجمالي فقد قدر بحوالي 1,49 مليون قنطار سنة 1978، يأتي على رأسها انتاج التبغ حوالي 32500 قنطار، أما انتاج القطن فقد تراجع تراجعا كبيرا حيث بلغ انتاجه في نفس السنة 670 قنطار ، بعد ما سجل 29000 سنة 1965 ، في حين انتاج الشمندر خلال نفس الفترة من 141000 قنطار سنة 1966الى 675450 قنطار سنة 1978[3].

الكروم :

الكروم من الزراعات التي اشتهرت بها الجزائر خلال الفترة الاستعمارية خاصة الموجهة لإنتاج الخمور ، حيث صدرت منتوجاتنا الى معظم دول العالم نظرا لجودتها، حيث بلغت المساحة المزروعة لهذه المنتوج بالإضافة الى عنب المائدة حوالي 350 ألف هكتار، في حين بلغ الانتاج السنوي حوالي 6,8 مليون هكل لموسم 1966/1965، في حين انخفض الانتاج في الموسم الموالي الى 1.8مليون هكل سنة 1978، وذلك راجع الى تأثير الازمة الديبلوماسية التي عرفتها العلاقات الفرنسية الجزائرية في اعقاب تأميم المحروقات، حيث لجأت السلطات العليا الى تقليص مساحات واسعة لزراعة هذه المادة لتتخفض من 335ألف هكتار سنة 1966

1- الديوان الوطني للإحصائيات ، ص 132.
2- **نفسه**، ص 134.
3- **نفسه** ، ،ص 144

ال220 ألف هكتار سنة 1978، أما إنتاج عنب المائدة فقد بلغ في الموسم 1966 حوالي 216000قنطار وارتفع في الموسم 1978الى حدود 373000 قنطار[1]

الحمضيات :

الحمضيات إحدى أهم المحاصيل المتوسطية التي تتلاءم مع التربة الفيضية الخفيفة والمناخ المتوسطي، لذلك يلجأ الفلاح الى تعويض هذا الجفاف عن طريق الري ، أما عن المساحة الزراعية فقد بلغت حوالي 95ألف هكتار تتركز خاصة في السهول الساحلية ، في حين بلغ الانتاج السنوي حسب احصاء موسم 1966/1965 حوالي 4,01 مليون قنطار وارتفع الانتاج ارتفاعا محدودا الى حدود 4,47مليون قنطار في الموسم 1978بالرغم من مضاعفة المساحة الزراعية .

الزيتون والتمور:

بلغ الانتاج السنوي للزيتون خلال الموسم 1966/1965 حوالي 1,4 مليون قنطار وهو نفس الانتاج في الموسم الموالي0.88 مليون قنطار سنة1978 على مساحة تقدر ب 171 ألف هكتار . أما انتاج التمور فقد حافظ على نفس الانتاج الذي بلغ حوالي 1,1 مليون قنطار خلال نفس الفترة على مساحة زراعية تقدر ب 70 ألف هكتار[2].

تربية المواشي:

بلغت الحضيرة الوطنية من الماشية حسب احصاء سنة 1966 حوالي 5,7 م رأس للضأن ، و1,77 م رأس للماعز ، و0,66 م للبقر و 175 ألف رأس للابل ، في حين عرف ارتفاع طيف في سنة 1978 ليسجل حوالي 10.8 م رأس للضأن، و2,6 للماعز ، 1.2 م رأس للبقر، و136 ألف رأس للابل ، أما مناطق تربية هذه الثروة فتتركز ثروة الضأن والماعز بالهضاب العليا في تتركز تربية البقر بالساحل ، والابل في الصحراء [3].

1- الديوان الوطني للإحصائيات **نفس المرجع، ص** 134

2- **نفسه** ، 134.

3- الديوان الوطني للإحصائيات، **نفس المرجع**، ص 147.

الصيد البحري:

بلغ الانتاج الثروة السمكية حسب احصاء 1966 حوالي 18,2ألف طن، ليعرف ارتفاعا مضاعفا في السنة 1978 الى حدود 34.1ألف طن ،وذلك لزيادة الطلب الاستهلاكي على هذه المادة الاساسية ولتحسن وسائل الانتاج، واهم المنتوجات نجد السمك الازرق والسمك الابيض وأقل درجة القشريات [1].

المطلب الثاني: الانتاج الصناعي

قطاع المناجم :

تميز قطاع المناجم قبل عملية التأميم سنة 1966 بالاستغلال المكثف والعشوائي لثرواتنا المنجمية من طرف الشركات الاحتكارية دون الاهتمام بعملية البحث والتنقيب الى غاية سنة 1970 حيث اعطى المخطط الرباعي الاول اهتماما كبيرا لهذا المجال الذي عرف تطورا واضحا انعكس ايجابا على ارتفاع الانتاج وزيادة عدد الوحدات الصناعية وبالتالي ارتفاع عدد العمال وزيادة الانتاج الذي وصل الى 2,8 م طن سنة 1978، أما انتاج الفوسفاط فقد بلغ انتاجه في نفس السنة 1.12 م طن، تتوزع هذه الصناعة الى ثلاث شركات كبرى وهي[2] :

ـ الشركة الوطنية للأبحاث و الاستغلالات المنجمية : 33 وحدة انتاج و 4 مراكز توزيع و شركة مختلطة ، و يشتغل فيها 14695عاملا و رقم أعمال يساوي 633 مليون دج عام1979 .

ـ الشركة الوطنية للحديد و الصلب :26 وحدة انتاج و 3 وحدات توزيع و 3 وحدات تنفيذ و 4 شركات مختلطة و تشغل 33ألف عامل و رقم أعمال يساوي 4200 مليون دينار جزائري في عام1979 .

ـ الشركة الوطنية للمعادن : 19 وحدة انتاج و 3 وحدات هندسية و هندسية مدنية وتركيب، و يشتغل فيها 14 ألف عامل و رقم أعمال يساوي 800 مليون دينار جزائري في سنة 1977 .

قطاع الصناعات الميكانيكية :

تعد ثاني اهم الصناعات التي ركزت عليها الدولة الجزائرية ، حيث خصصت لها استثمارات كبيرة سواء في المخطط الرباعي الاول او الثاني قدرت ب 4.4 مليار دج ، وانشأت لذلك الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية مكونة من 10وحدات إنتاج

1- الديوان الوطني للإحصائيات، **نفس المرجع** ، ص 149 .
2- **نفسه**، ص 150.

و 32 وحدة توزيع و شركة مختلطة واحدة، و تشغل28720 عامل و رقم أعمال يساوي 4047 مليون دينار جزائري عام 1979وأهم منتوجاتها نجد مثلا الجرارات4883 والشاحنات 6082 وحدة سنة 1979 .

الصناعة البتروكيماوية

كما هو معروف الجزائر من الدول الاولى في احتياط الغاز الطبيعي وانتاجه ومن الدول ال14 الاولى عالميا في انتاج البترول، انضمت مبكرا الى منظمة الاوبيك 1969 وفي سنة 1971 تم تأميم هذا المورد الهام ، الامر الذي انعكس ايجابا على الاقتصاد الجزائري عامة والصناعات البتروكيماوية خاصة، حيث ارتفع انتاج النفط الخام من 37 م طن سنة 1966 الى 62,9 سنة 1978منه 0,792 م طن مكرر، في حين بلغ انتاج الغاز الطبيعي 4,8 مليار متر مكعب في نفس السنة [1].

صناعة الكهرباء

بلغ انتاج الكهرباء سنة 1966 حوالي 1,3 مليار كيلوواط ، وارتفع الانتاج سنة 1978 الى 5,2 مليار كيلوواط نصيب سونلغاز منه حوالي 4,79 مليار كيلو واط[2]

صناعة مواد البناء

انتاج الاسمنت 3.7 م طن الاجر 0.88 م طن الجبس 97 ألف طن سنة 1979[3]

الصناعات الكيماوية

وتشمل صناعة الاسمدة الازوتية 34ألف طن ، والاسمدة الفوسفاتية 176 ألف طن والمنظفات 33.5 ألف طن سنة 1979[4].

1- الديوان الوطني للإحصائيات، **نفس المرجع**، ص 151.
2- **نفسه** ، ص 153.
3- **نفسه**، ص 165.
4- **نفسه**، ص 166.

الصناعة الغذائية

عرفت هذه الصناعات نموا خاصة خلال المخطط الرباعي الثاني بعد اعادة هيكلة وزارة الصناعة ككل وتخصيص وزارة لصناعات الخفيفة بقيادة ع السلام بلعيد الذي اعطى دفعا قويا لهذا القطاع خصوصا الصناعات الغذائية ، وانعكس ذلك ايجابا على القطاع حيث سجل انتاجا كبيرا على غرار الدقيق 14.3 م طن، السكر 110 ألف طن ، العصائر 15ألف طن المشروبات الغازية 565 ألف طن سنة 1979[1] .

الصناعات النسيجية

الصناعات النسيجية مثلها مثل الصناعات الغذائية استفادت من اعادة الهيكلة، حيث قدر الانتاج السنوي (1979) من الاقمشة القطنية حوالي 43 م متر ، الاقمشة الحريرية 6 م نتر 0.6 م متر من الاقمشة الصوفية ، في حين بلغ الانتاج من الجلود 19.79 م قدم مربع[2].

وعليه بلغ تعداد المؤسسات الصناعية الى غاية سبتمبر 1978 حوالي 200 شركة تضاف الى 343 مؤسسة الموجودة من قبل ، شملت خاصة مؤسسات البناء ، مؤسسات الصناعات الغذائية، قطاع التعدين والكهرباء والنسيج والصناعات الكيماوية، تشغل هذه المؤسسات ككل عدد من العمال لا يزيد عن 200000عامل خارج قطاع المحروقات[3] .

المطلب الثالث: التجارة الخارجية

بلغت حجم التجارة الخارجية للجزائر حسب أول احصاء للفترة البومدينية سنة 1966 حوالي6.2 مليار د ج، منها 3.07 مليار دج للصادرات و3,15 مليار دج للواردات، وارتفعت قيمتها في السنة 1971 الى 10,22 مليار دج مع تسجيل ارتفاع للواردات الى حدود 6,02 مليار دج وانخفاض طفيف للصادرات الى حدود4,2مليار دج ، وقصد تحسين هذا القطاع لجأت السلطات العليا الى انتهاج مجموعة من الاجراءات ولعل أهمها :

1- الديوان الوطني للاحصائيات، **نفسه**، ص 167.
2- **نفسه** ، 169.
3- ج ج د ش، جهود... **نفس المرجع** ، ص 177.

ـ تأميم كل الشركات النشيطة في هذا القطاع واحتكار كل العمليات التجارية ابتداء من سنة 1969، بعد ما كانت حرة في حدود نظام رخص الاستيراد القائم، منذ الحرب العالمية الثانية، في فرنسا ذاتها وفي الجزائر، وضمن هذا النظام، نشط كثير من الفرنسيين والجزائريين، بمن فيهم عدد من قدماء جبهة وجيش التحرير، كوكلاء للمؤسسات الأجنبية، لذلك عملت السلطة على تأميم هذا القطاع الاستراتيجي، واثارت هذه الخطوة الكثير من الرفض داخليا وخارجيا خصوصا الجماعة المنتفعة من هذا الريع التي ضغطت على وزير التجارة آنذاك عبد السلام بلعيد ولفقت ضده التهم حتى دفعت به الى الاستقالة [1]

ـ تنويع الاسواق الخارجية خصوصا بعد الازمة الدبلوماسية مع عدو الامس فرنسا، الامر الذي انعكس ايجابا ارتفاع وتيرة وقيمة التجارة الخارجية، حيث قدرت قيمتها سنة 1978 حوالي 58,6 مليار دج ، في حين بلغت قيمة الواردات حوالي 34,4 مليار دج والصادرات حوالي 24,2مليار دج كما يوضح الجدول في (الملحق 15 ص 329).

فيما يخص مناطق التبادل التجاري فقد استحوذت فرنسا على معظم التجارة الجزائرية تصديرا واستيرادا حيث بلغت النسبة حوالي 59,29% استيرادا وحوالي 59,54% تصديرا سنة 1967، وبالرغم من الازمة الديبلوماسية التي ميزت العلاقات الثنائية في اعقاب الحربين العربيتين 1967- 1973 وعملية التأميمات الكبرى الا ان السوق الفرنسية ولجوء الجزائر الى تنويع اسواقها الخارجية، بقيت السوق الفرنسية في الريادة تصديرا11% (المرتبة الثانية بعد المانيا الفدرالية) واستيرادا 19.18% (المرتبة الاولى) سنة 1978 ، مما يؤكد فرضية استمرار احتكار السوق الجزائرية من طرف نظيرتها الفرنسية والتي كانت وضعت أسسها الأولى فرنسا منذ الاستقلال [2].

1 B. Abdesselam, op. cit., t 2, p. 35

2- الديوان الوطني للإحصائيات، **نفس المرجع** ، ص 182.

أما طبيعة التجارة الخارجية، فنلاحظ تميزها بطابع المورد الواحد (المحروقات) خصوصا الصادرات ، حيث قدرت قيمتها لسنة 1967 ب 3,5 مليار دج وتتكون من البترول الخام بنسبة تصل الى 71%، وفي المرتبة الثانية المواد الغذائية والتي عرفت تقهقرا الى نسبة 15.2% ، لتصل الى96,05 و2,3% سنة 1978على التوالي كما يوضحعها الجدول في (الملحق 16 ص 230) .

و أما الواردات فقد بلغت سنة 1967 حوالي 3,1 مليار دج . 72,6% عبارة عن مواد مصنعة وآلات التجهيز الكهربائي ومواد استهلاكية ، و26,12% عبارة عن مواد غذائية، لتصل سنة 1978 الى34.4 مليار دج منها 14% مواد غذائية، و85 % مواد مصنعة وآلات التجهيز الكهربائي ومواد استهلاكية [1].

المطلب الرابع: الجانب المالي

بغية تدعيم الاقتصاد الوطني (صناعة والزراعة) وكذا تمويل المشاريع في القطاعات الاخرى وكذا المخططات الثلاثية والرباعية لجأت الدولة الى سياسة مالية محكمة تقوم على تأميم البنوك وتيسير عملها، وتحسين الوعاء الضريبي خصوصا من قطاع المحروقات والتي قدرت ب 4 مليار دج ، واتخاذ العديد من الاجراءات الصارمة للتحويلات المالية الى الخارج قصد وقف تهريب الاموال الى الخارج، حيث وصلت مداخيل البلد سنة 1978 حوالي 10 مليار دج [2].

من جهة أخرى لجأت الدولة الى المديونية والمساعدات الاجنبية لتمويل المخططات الرباعية الاول والثاني رغم مخاطرها والتي قدرت 26 مليار دج سنة1979 [3].

1 _ الديوان الوطني للإحصائيات ، **نفس المرجع** ، ص 172 -173 .
2- **نفسه** ، ص 233.
3- ج ج د ش ، **جهود** ... **نفس المرجع** ، ص 110.

المبحث الخامس: تقييم السياسة الاقتصادية المنتهجة

لقد أدى تحليل نتائج المخططات التنموية خلال الفترة 1967-1979 إلى تسجيل عدة اختلالات اقتصادية أهمها الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كمورد رئيسي لتمويل عملية التنمية مما أدى إلى التبعية المطلقة للأسواق الخارجية من أجل الحصول على الموارد الأساسية والتكنولوجية نتيجة ضعف أداء القطاع الصناعي وعدم قدرته على تلبية الحاجيات الاجتماعية ولا سيما الاستهلاكية منها. وإذا رجعنا قليلا إلى الوراء نجد أن أهم ما ميز السوق الوطنية منذ الاستقلال هو ضعف العلاقات التبادلية بين القطاع الصناعي ومختلف القطاعات المنتجة الأخرى مع وجود تبعية مطلقة للخارج في التموين بالسلع الاستهلاكية وسلع التموين، إضافة إلى وجود تفاوت كبير بين العلاقات السلعية والنقدية في الهيكل الاقتصادي للمناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية .

إن التركيز المفرط على قطاع المحروقات في المخططات الثلاث وعدم تحقيق التكامل بين القطاع الصناعي والزراعي أدى إلى انهيار هذا الأخير الذي كان يشكل القطاع المنتج الأول بداية سنوات الاستقلال، حيث انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 18% سنة 1963 إلى 8 %سنة 1978 وهذا يشكل انحرافا في استراتيجية التنمية.

لقد أدى التناقض في سياسة تطبيق اللامركزية في المشاريع الاستثمارية إلى حدوث اختلالات واضحة بين معدلات انجاز المشاريع الاستثمارية وأهداف التخطيط، حيث لم تتجاوز معدلات انجاز المشاريع عتبة 20 %وكان حجم الاستثمارات المتبقية في نهاية كل سنة والمرحلة للسنة الموالية تمثل نسبا عالية جدا تتراوح بين 76 %و 80 %من الحجم الكلي لاستثمارات السنة الجديدة، وهذا ناتج عن ضعف الخبرة وافتقار الولايات إلى الإطارات ذوي الكفاءات العالية، حيث وجدت نفسها أمام عدد كبير من المشاريع ولم تعد قادرة على التحكم فيها أو توجيه أعمال إنجازه، وهو الأمر الذي أكدته اللجنة المركزية للحزب لجبهة التحرير الوطني في دورتها الثانية التي أعقدت خلال الفترة الممتدة من 26- 30 ديسمبر 1979، حيث لاحظت اللجنة أن هناك اختلال واضح مس القطاع الاقتصادي وتجلى ذلك فيما يلي:[1]

1- ح ج ت و ، **النصوص الاساسية لحزب ج ت و 1979-1980**، ج4 ، مطبعة بن بولعيد 1982، ص ص126-127.

1- الاقتصار على استخدام المحروقات كمصدر للتمويل الخارجي.

2- النزوع الى الاخذ بالطاقة البشرية والمالية الخارجية بسوره متزايدة وغير متكافئة.

3- ارتفاع التكاليف والاسعار ارتفاع المستمر غير مضبوط في الانتاج وفي الاستهلاك على حد سواء.

4- وجود حالات من النقص المستمر في مجال المواد واسعة الاستهلاك والحاجات الضرورية لسيره الاقتصاد الوطني.

5 - تفشي ظاهرة المضاربة والمدخولات الناتجة عن استغلال المناصب وهو الامر الذي ساعد على الاثراء دون راضع سواء في القطاع الخاص او في القطاع العام.

6- التصلب الملاحظ على مستوى التسيير الاقتصادي وتفاقم التصرفات البيروقراطية.

7 - ازدياد عدم التوازن القطاع الذي أدى إلى فقدان التناسق بين أهداف السياسة الوطنية المتبعة وغياب سياسة وطنية في مجال التهيئة العمرانية.

8 - استمرار عدم التوازن الجهوي في مجال النمو الاقتصادي والاجتماعي الامر الذي يحد من توزيع الأنشطة الإقتصادية توزيعا عادلا وفعالا في مجموع التراب الوطني، والذي اقتصر على الشريط الساحلي فقط.

9- النقص الملحوظ في مجال التقييم للإمكانيات المادية و البشرية وعدم استخدامها بطريقة عقلانية وكافية.

10- التشكيك في فعالية التخطيط من حيث هو طريقه منسجمة وإدارة موحدة للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

لقد كان النموذج الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين، والقائم على التصنيع بالدرجة الأولى والزراعة بالدرجة الثانية خلال الفترة الممتدة ما بين 1967-1978، كما كان للأطروحات و المبررات التي قدمها العديد من خبراء التنمية وعلى رأسهم ج. دبرنيس التي اعتمدتها الدولة الجزائرية الاثر السلبي على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر ولم تتماش والواقع الجزائري مما جعلها عرضة للانتقادات، وذلك لان التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا، والتكامل القطاعي لم يتحقق، بالعكس ظل استيراد المعدات الصناعية مستمرا مما زاد من الارتباط بالخارج أكثر، أي أن التبادل القطاعي ظل محدودا رغم مرور فترة طويلة عن تطبيق هذه الاستراتيجية، كما أن الصناعة الجزائرية لم ترق يوما إلى درجة التصدير، المبني على أسس اقتصادية بحتة بعيدة عن السياسة، لنخلص في الاخير الى القول أن هذه السياسة بالرغم من الأهداف السامية المنشودة التي حملتها، وبالرغم من الاهتمام الذي أولته السلطة لها، إلا أن سوء التسيير، وبيروقراطية الإدارة، وتداخل الصلاحيات، والمركزية المشددة، وضعف النمو وانخفاض الانتاجية، والاعتماد على المحروقات كمورد بديل للدخل، كلها عوامل عجلت بتراجع هذا النظام والتخلي التدريجي للدولة عنه مع وفاة الرئيس هواري بومدين.

الفصل الخامس

مدى تأثير الجانب السياسي على التطور الاقتصادي 1962- 1978

مدى تأثير الجانب السياسي على التطور الاقتصادي 1962- 1978

الفصل الخامس: مدى تأثير الجانب السياسي على التطور الاقتصادي.

المبحث الاول :مرحلة أحمد بن بلة 1962 – 1965.

المطلب الاول: محددات السياسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: تطور السياسة الاقتصادية ومدى تأثير القرار السياسي عليها

المبحث الثاني :مرحلة هواري بومدين 1965 – 1978.

المطلب الاول: محددات السياسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: تطور السياسة الاقتصادية ومدى تأثير القرار السياسي عليها

المبحث الثالث: الآثار والانعكاسات.

المطلب الاول: تشكل الفئة البرجوازية البيروقراطية

المطلب الثاني: تدخل المؤسسة العسكرية في الخيارات الاقتصادي

المطلب الثالث: التركيز على الجانب المادي وإهمال الجانب البشري

المطلب الرابع: ميلاد نظام الريع

المطلب الخامس: مأسسة التسيير الذاتي والتوجه نحو سياسة التأميم

المطلب السادس: التوجه نحو رأسمالية الدولة

المبحث الرابع: تقييم التجربة الاقتصادية خلال الفترة المدروسة.

المطلب الاول: أنصار التسيير الذاتي

المطلب الثاني: التيار الشيوعي

المطلب الثالث: التيار العسكري

المطلب الخامس: التيار الإسلامي

المطلب سادس: التيار الليبرالي

المطلب السابع: آراء بعض المفكرين

مدى تأثير الجانب السياسي على التطور الاقتصادي 1962- 1978

رأينا فيما سبق أن التجربة السياسية التي دخلتها البلاد خلال الفترة الممتدة ما بين 1962- 1978 طغت عليها الضبابية واللاستقرار سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد الاقتصادي، فعلى الصعيد السياسي فقد تميزت بافتقاد معظم القادة للثقافة السياسية، وكثرة الصراعات السياسية والتي بدأت بأزمة صيف، والتي استمرت حتى نهاية 1978، وسيطرة الحكم الفردي سواء على مستوى السلطة التنفيذية أو على مستوى الحزب، الأمر الذي انهك النخب السياسية وجعلها عاجزة عن ادارة دفة الحكم و كرست معظم فكرها وجهودها للعمل على الحفاظ على ديمومة استمرارها في السلطة بكل الوسائل المتاحة وأهملت كل محاولات التنمية والتحديث خصوصا في الجانب الاقتصادي مستغلة في ذلك مداخيل الريع المتأتي من مداخيل المحروقات .

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا كارثيا، كنتيجة منطقية للاستعمار، حيث كان للفترة التي عاشتها الجزائر خلال 132 سنة بما فيها سنوات حرب التحرير السبعة الاثر الكبير على خيارات الدولة الجزائرية لما بعد الاستقلال، وأنتجت نوع من الثقافة السياسية لدى المجتمع الجزائري بشكل عام، والنخب المقررة بشكل خاص، هذه الثقافة لم تنعكس في غالبيتها إيجابا على مستقبل الدولة المستقلة، وإنما عمقت منذ البداية الهوة بين الدولة والمجتمع الجزائري، ضف الى ذلك منطلقات بناء الدولة الحديثة خصوصا في الجانب الاقتصادي كان دون خلفيات أو ركائز ايديولوجية ، مما نتج عنه غياب مشروع مجتمع، حيث لجأت النخب السياسية الى استيراد نماذج تنموية خارجية وعلى رأسها النموذج الاشتراكي، الذي لم يراعى فيه حالة الشعب الجزائري وطابعه الاقتصادي، من خلال محاولة فهم هذا المجتمع هل هو فلاحي أو مجتمع صناعي، الأمر الذي انعكس سلبا على ضعف وتيرة النمو الاقتصادي بالرغم من الامكانيات الكبيرة المسخرة خصوصا خلال فترة الرئيس هواري بومدين .

والسؤال المطروح هو : ما طبيعة العلاقة بين الجانبين السياسي والاقتصادي؟ وإلى أي مدي أثر الجانب السياسي على التطور الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1962- 1978 ؟ وما هي الاثار المترتبة عن ذلك ؟

مدى تأثير الجانب السياسي على التطور الاقتصادي 1962- 1978

المبحث الاول :مرحلة أحمد بن بلة 1962 – 1965.

المطلب الاول: محددات السياسة الاقتصادية.

1- الظروف السياسية الداخلية

لقد كان للوضع السياسي الذي دخلته البلاد في السنوات الاولى للاستقلال والمتميز بطابع اللاستقرار والضبابية والارتجالية، وحتى الفوضى التي رسمت المشهد السياسي والاقتصادي، وكذا ضعف الدولة المنهكة بالنزاعات بين مختلف القوى الاجتماعية والشخصيات الوطنية من أجل السلطة، الأثر الكبير في تعثر بناء نموذج دولة متكاملة الاركان، وحال دون بلورة مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي يحظى بتأييد مختلف تلك القوى، باستثناء بعض المشاريع التي تعبر عن مصالح تلك القوى السياسية والاجتماعية، يسعى كل طرف الى جعل مشروعه النهج الرسمي للبناء الدولة والتنمية الاقتصادية في جزائر الاستقلال. [1]

فانطلاقا من اتفاقيات إيفيان 18 مارس1962، الى أزمة صيف 1962، ثم انتخابات المجلس التأسيسي واعلان الحكومة الاولى للجمهورية الجزائرية ثم اعلان مراسيم مارس 1963 ثم ظروف اعلان دستور 1963 وما تلاه من احداث سياسية

1- عرفت الساحة السياسية بروز ثلاث مشاريع تعبر عن مصالح تلك القوى السياسية والاجتماعية ، يسعى كل طرف الى جعل مشروعه النهج الرسمي للبناء الوطني والتنمية الاقتصادية :

1- يتمثل المشروع الأول في التيار الليبرالي الذي كان ينوي دفع الجزائر الى طريق النمو الرأسمالي المعتمد على السوق الحرة ، وكان الجناح الليبرالي في الحركة الوطنية تمثله بورجوازية وطنية طموحة الى تحقيق رغباتها في السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية ، هذه الرغبة احبطها الاستعمار وظلت مكبوتة طيلة فترة سيطرته ، علاوة على ان البورجوازية ومشروعها ظل موضع انتقاد شديد ، وتم إبعادها قبيل تحقق الاستقلال رغم المكانة البارزة التي احتلها ممثلوها في اجهزة الثورة الجزائرية (المجلس الوطني ، الحكومة المؤقتة) ، ومنذ ذلك اصبحت البورجوازية الوطنية وممثلوها السياسيين موضع رقابة ، وتم اقصاؤها تدريجياً عن المشاركة الحياة المباشرة في السياسية.

2-الاتجاه الثاني يرى ضرورة خلق دولة وطنية مركزية ، تتولى تحقيق تراكم رأسمالي سريع واقامة اقتصاد دولة مخطط ومركز يقوم على تأميم رؤوس الأموال الاجنبية ، واسترجاع الثروات الطبيعية واقامة صناعة وطنية حديثة ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والثقافي للبلاد ، ويعبر من هذا الاتجاه الكوادر البيروقراطية والعسكرية ، ذات النزعة الوطنية المعادية للاستعمار الجديد ، وهذا الاتجاه كان هو المهيمن داخل كوادر الثورة.

3 -أما المشروع الثالث فيتمثل في اشتراكية الدولة ، الذي كشفت الايام عن كونه مجرد شكل خاص من رأسمالية الدولة ، ويعبر هذا المشروع عن مصادر وطموحات البورجوازية الصغيرة الموجودة في هياكل الدولة والحزب والجيش ، وقد استطاعت هذه الطبقة فرض سيطرتها بفضل فوتها داخل هذه المؤسسات الثلاث الأكثر أهمية في المجتمع ، لكن نجاحها لم يكن بأي حال كاملاً ونهائياً ، ذاك انها واجهت مقاومة ليس من طرف العمال ومنظماتهم النقابية فحسب ، بل من بل البورجوازية الوطنية المبعدة ، وكذلك الرأسمال الاجنبي ، خصوصاً البورجوازية الفرنسية لطموحة الى لعب دور رئيسي في صياغة مستقبل الجزائر بما يحفظ مصالحها الحيوية ، لذلك دانت الايديولوجية الشعبوية ومشروعها التنموي الورقة الرابحة في يد البورجوازية الصغيرة التي سمحت لها بجمع قوى اجتماعية ذات مصالح متعارضة في تحالفات هشة وقصيرة المدى .أنظر مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الانتقال الجزائر فترة الديمقراطي في 1989-1995**،اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران 2013، ص109.

وامنية التي ميزت المشهد السياسي البلاد خلال صيف وخريف 1963 وانتهاء بمؤتمر الحزب واعلان ميثاق 1964، حيث تعاملت السلطة السياسية بمزاجية مع الجانب الاقتصادي، وكان دوما للظرف السياسي تأثير كبير على القرارات الاقتصادية وهذا ما نحاول التوقف عنده من خلال هذا العرض .

1- اجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس 27ماي - 5 جوان 1962

كما هو متعارف عليه عملت السلطة الجديدة مباشرة بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962، واصدار بيان أو برنامج طرابلس الذي وضع التوجهات الكبرى للجمهورية الجزائرية، على وضع الترتيبات الاساسية للجانب الاقتصادي والاجتماعي باعتبار ذلك أسلوب لفرض سيطرتها الداخلية، ووسيلة لفك الارتباط التدريجي بالخارج والسيطرة الاجنبية حسب المبررات المعلنة، حيث افتتح ديباجيته لتحليل النقائص الايديولوجية لجبهة التحرير نفسها طيلة سنوات الثورة وانعكاس ذلك على بنية الحزب من جهة ومستقبل البلاد من جهة ثانية خصوصا في الجانب الاقتصادي، لذلك حلل البرنامج اتفاقيات إيفيان وركز على محاولة تكيف الاستعمار الفرنسي مع مرحلة الاستقلال وانقلابه الى استعمار جديد من النوع الاقتصادي، كما ألح البرنامج بقوة على محاربة ما يسمى بالقوة الثالثة أو الفئة البرجوازية التي خرجت من احضان الامبريالية الفرنسية، والتي تتكون من بعض المثقفين ثقافة مزيفة تساقطت عليهم من بقايا العقلية الاوروبية، يتشكل معظمهم من طبقة البيروقراطيين الذين ينفصلون انفصالا يكاد يكون كليا عن جمهور الشعب، حيث تعمل فرنسا بكل قواها على إبرازها داخل جبهة التحرير الوطني وخارجها، وتريد أن تصنع منها تيار مضاد للثورة، حيث يقول الميثاق في هذا الصدد **" أن تحديد أهدافنا بوضوح وتحليل نقائصنا بدون شفقة ، والتفطن لما لم نقوم به من واجب والقضاء على عوامل الغموض في مطامحنا وافكارنا هي التي تمكن قوى الثورة للشعب الجزائري المشتتة اليوم من مواجهة الخطر المضاد للثورة وجعل قوة الشعب الثورية قوة واعية منظمة"**[1] ... ان انتشار الروح البرجوازية التي هي الابن الحتمي للفقر الايديولوجي سيجعل من الدولة الجزائرية المقبلة إذا لم تنتبه الى دولة بيروقراطية تافهة ومناهضة للشعب في سلوكها العملي ولو لم تكن كذلك في مبادئها النظرية... الى ان يصل الى القول **أن الدولة التي تسير بهذه الفئة لا يمكن ان تبصر سوى بعين هذه الاطارات التي تكونت على الطريقة الغربيــة**[2]

1- **النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 54 ، مؤتمر طرابلس، منشورات ANEP** ، ص 70

2- عبدالله شريط ، **مع الفكر السياسي ... نفس المرجع** ، ص 161-162.

وبناء على ذلك فقد تم تبني مبدأ الثورة الديمقراطية الشعبية القائم على المبادئ الاشتراكية، حيث وسائل الإنتاج الأساسية ملكا للشعب، ثم شرح المبادئ التي يجب أن تقوم عليها السياسة الاقتصادية في عهد الاستقلال، وذلك باعتماد سياسة التخطيط تؤدي الى استثمار وتوظيف الموارد المادية و البشرية في قطاعاته المختلفة استثمارا كاملا من أجل تنمية البلاد وتمهد للاشتراك الديمقراطي للعمال في القوى الاقتصادية ، وكذا انتهاج سياسة خارجية مستقلة، تتمثل خطوطها العريضة في محاربة الاستعمار والإمبريالية، و تفادي الاستلهام من الصيغ الجاهزة دون الرجوع إلى واقع الجزائر الملموس، و يجب بنفس الطريقة أن نحترز من الانجرار إلى خطأ الذين يزعمون الاستغناء عن تجربة الغير و ما تقدمه الحركات الثورية في عصرنا[1].

كما أعطى برنامج طرابلس أهمية كبرى للثورة الزراعية، وحدد لها ثلاثة عناصر رئيسية هي: الإصلاح الزراعي، استخدام الأساليب الحديثة، المحافظة على تراث الأرض الجزائرية، على أن يقوم الإصلاح الزراعي على مبدأ الأرض لمن يخدمها، ويكون تنفيذه وفق القواعد التالية: منع بيع الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعي، وتحديد الملكية الزراعية طبقا لنوع المحاصيل وطبيعة الإنتاج، ونزع ملكية ما يتجاوز الحد الأقصى المقرر وتوزيعه على المعدومين، ثم إنشاء مزارع حكومية في بعض الأراضـي المستولـى عليها.[2]

أما في الجانب الصناعي وميادين الاقتصاد الاخرى فقد أكد البيان على توسيع قطاع الدولة الموجود في البلاد ليشمل المناجم ومصانع الاسمنت، وخلق صناعات صغيرة محلية وجهوية خصوصا ذات طابع فلاحي وتقليدي على المدى القريب، أما على المدى البعيد فان البلاد تتوفر على امكانيات هائلة في مجال الصناعات النفطية وكذا الحديد والصلب ، مع تشجيع المبادرات الخاصة وتوجيهها في اطار مخطط عام للدولة، مع إشراف تام للدولة على قطاع التجارة ووسائل النقل والمواصلات وذلك بتأميم الفروع الرئيسة ومراقبة نشاطها. [3]

وعليه حدد هذا البرنامج الأرضية والخطوط العريضة التي ستتجسد عليها عملية التنمية، خصوصا الجانب الاقتصادي والقائمة على المبدأ الاشتراكي والملكية العامة للإنتاج وكذا التخطيط المركزي، وتبني مبدأ مشاركة العمال في التسيير والارباح ضمن جمعيات تعاونية تتشكل من العمال والفلاحين، إلا أنه لم يقر صراحة إلى عبارة التسيير الذاتي.

1- **النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 54 ، نفس المصدر** ، ص 75

2- **نفسه**، ص 89 - 91

3- نفسه، ص 95.

2- تردي الاوضاع الامنية وشغور الاملاك وبروز التسيير الذاتي

عرفت الجزائر انفلاتا شبه تام على المستوى الأمني، وهذا بمجرد علم منظمة الجيش السري بفحوى الاتفاق الحاصل في ليروس، ففي الوقت الذي قربت فيه عملية المفاوضات على الانتهاء، ازداد نشاط هذه المنظمة خلال سنة 1962 م، وهذا من أجل إفشال وضرب الاتفاقيات، [1] وذلك بتكثيف عمليات التفجير والاغتيالات وبلغت ذروتها في المدن الكبرى، واتخذت من مدينة وهران قاعدة للمنظمة العسكرية ومدينة الجزائر قاعدة أمامية، إضافة إلى بقية المدن الساحلية الاخرى ذات الغالبية الأوربية مثل البليدة سيدي بلعباس وعنابة .[2]

ساهمت هذه الظروف الامنية المتردية بالإضافة إلى اندلاع أزمة صيف 1962 في النزوح شبه الجماعي للأقلية الاوروبية من الجزائر خوفا على ارواحهم، ونتيجة لذلك انطلق العمال والفلاحون عقب الاستقلال مباشرة إلى السيطرة على المزارع والمصانع التي هجرتها هذه الفئة، وبذلك التقى الشعب والسلطة في منعرج واحد، وتزامن ذلك مع أزمة صيف 1962، حيث استولى الجزائريون على الأراضي التي تركها الأوربيون، واستولى العمال على المصانع التي تركوها من ناحية، من ناحية أخرى قامت السلطة بإصدار قانون يمنع الصفقات العقارية حتى لا يستولى على تلك الممتلكات اصحاب المال من الجزائريين فيحلوا محل الأوربيين في التملك ، و بذلك بقيت تلك الثروة للشعب[3]، وقبلت السلطة بسياسة أمر الواقع حتى تكسب في ذلك أكبر حليف لها .

ثم جاءت بعد ذلك اجراءات تحسين ذلك الاستيلاء في صورة التسيير الذاتي، وبهذا العمل المزدوج من جانب العمال والفلاحين من ناحية والسلطة السياسية من ناحية أخرى ـ وضع حد لخطر تضخم القوى المناهضة للاشتراكية خصوصا بقايا الاقطاع والفئات البرجوازية التي حذر منها ميثاق طرابلس، وذلك عن طريق اصدار مجموعة من المراسيم مثل 22مرسوم اكتوبر 1962.

وبذلك نقول إن تطبيق أسلوب التسيير الذاتي في الجزائر جاء تلقائيا، في اعقاب مغادرة مئات الآلاف من المستوطنين الفرنسيين لها، تاركين المزارع بهدف إحداث فراغ اقتصادي وإداري كبير يمكن أن يهز البناء الاقتصادي والاجتماعي

1- Benyoucef Benkedda : **L'Algérie a l'indépendance La crise de 1962**, Imprimerie Dahlab, Alger, 1997, p 19.

2- محمد عباس، **نصر بلا ثمن، المرجع السابق**، ص 743

3- عبدالله شريط، **مع الفكر السياسي ، نفس المرجع** ، ص 226.

للبلاد، حيث قام العمال والفلاحون تلقائيا بتسيير الوحدات الإنتاجية حتى لا تتوقف عملية الإنتاج، لذلك قامت بعدها الحكومة بإصدار نصوص قانونية لإضفاء الطابع الشرعي والتنظيمي على هذه التجربة ، ثم أصبح التسيير الذاتي إحدى خصائص الاتجاه الاشتراكي للبلاد، أما اسلوب التسيير فقد تم اختيار الاسلوب المستمد من التجربة اليوغسلافية حيث تسير الوحدة الاستغلالية من طرف العمال والفلاحين عن طريق الجمعيات العامة للعمال والفلاحين والتي تنتخب مجلس العمال ولجنة التسيير ورئيس منتخب يساعده مدير ومحاسب، حيث صرح في احد الخطابات بوهران **"إن عمالنا ـ وليست الدولة ـ سيصبحون بفضل هذه الثورة المباركة مسؤولين عن المنشآت والمؤسسات الموضوعة تحت تصرفهم ،وان ما يميز تجربتنا هو أن العمال والفلاحين شعروا بأنهم أسياد أنفسهم ولم يستبدلوا سيدا بسيد آخر اسمه الدولة ، خلافا لما وقع في بعض البلدان الاشتراكية الأخرى، حيث الفلاحون لم يساهموا في التخطيط..."**[1]

3- اشتداد الازمة السياسية في صيف 1963:

يعد دستور 1963 أحد أهم الأحداث التي ميزت المشهد السياسي لصيف 1963 ، الذي تم الاعلان عنه في اعقاب الاعلان عن المراسيم التنفيذية لشهر مارس 1963 الخاصة بتنظيم قطاع التسيير الذاتي، كما تزامن ذلك مع الاحداث السياسية الذي شهدته الساحة السياسية في أعقاب استقالة الامين العام للحزب السيد محمد خيضر[2] ورئيس المجلس التأسيسي فرحات عباس، حيث نجد أن محمد خيضر كان يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة التام بعملية التسيير كي تكون لها الفعالية الاقتصادية أكثرا، وامتعض كثيرا من السياسة التي يتبعها أحمد بن بلة في اللقاء الذي جمعه بفتحي الذيب في ديسمبر 1963 قائلا: **"أصبحت الحالة الاقتصادية بدرجة مخيفة... وذلك نتيجة قبول بن بلة لنصائح العناصر الانتهازية وتغاضيه عن قبول النصائح البناءة والهادفة من العناصر الوطنية المخلص، واحتضانه لعناصر عديمة الخبرة ووضعهم في مراكز قيادية وتجميعه للعناصر الشيوعية الهاربة من الدول العربية والإفريقية وجلبه لعناصر شيوعية من كوبا واتخاذهم كمستشارين له... وكذا إتاحة الفرصة لتولي الشيوعية والانتهازية لمناصب حساسة في القطاع الاقتصادي أو**

1ـ **نفس الجريدة** ، العدد 101 ، 9 أفريل 1963 .

2 ـ **محمد خيضر 1911 ــ 1967 م :** رجل ثوري وسياسي جزائري، ولد بالقرب من مدينة، كان مناضل نشيط في ح.ش الجزائري ثم في ح .إ.ح.د ، وأحد أعضاء ل.ث.و.ع، كان من بين لجنة التسعة أو بالأحرى اللجنة الخارجية لجبهة.ت.و أحد المختطفين الخمس من الطائرة، أفرج عنه سنة 1962 ، عاد إلى الساحة السياسية في إطار حزب جبهة ت.و لكنه ما لبث أن اختلف مع الرئيس أحمد بن بله وهذا ما أدى به مغادرة الجزائر إلى أوربا، اغتيل بمدريد يوم 1 جانفي 1967 ودفن بالمغرب . /.أنظر عبد الكريم بوالصفصاف وآخرون، **المرجع السابق**، ج2 ، ص113

الإعلامي، مما أدى إلى سيطرة هؤلاء على أجهزة الدعاية وبث بذور الشيوعية في أوساط الشعب، مع اندفاعه في معاداة العالم الغربي دون أي مكاسب من العالم الشيوعي في الوقت الذي تحتاج فيه الجزائر إلى عون كل الدول الغربية والشرقية على حد سواء " [1]، أي أن محمد خيضر كان في الأصل ضد السياسة الاقتصادية التي انتهجها بن بلة، خاصة سياسة الإصلاح الزراعي المبنية على التسيير الذاتي، المستنبطة من العديد من الخبراء الشيوعيين، والتي أعطت صلاحيات واسعة للعمال في التسيير بدل المدير المعين من طرف الوصاية .

نفس الموقف سانده فيه كل من بشير بومعزة و أحمد محساس، حيث يرى هذا الأخير أن المدراء الذين تم تعيينهم منذ سنة 1962 من المجاهدين والحزب على عجل كانوا لا يفقهون شيء من التسيير، ونظرا لأهمية هذا القطاع لجأت الوصاية إلى تكوينهم، حيث تصل نسبتهم ما بين 80 الى85 % من المجاهدين [2]، وهو نفس الطرح الذي شاركهم فيه كل من سيد أحمد غزالي و عبد السلام بلعيد وزير الصناعة في عهد حكومة هواري بومدين الأولى ومدير عام مؤسسة سوناطراك 1963، فيرى أن التسيير الذاتي الذي يعطي للعمال الدور الأول في تسيير وحداتهم الإنتاجية هو أسلوب فاشل بالنظر إلى طبيعة المسيرين الذين تغلب نسبة الأمية، حيث وصف هذا النمط الاشتراكي من التسيير الاقتصادي بأنه أسلوب لا يصلح في بلد متخلف مثل الجزائر، بسبب نقص الوعي العمال وتكوينهم السياسي، ولذلك تبنى منذ السنة المذكورة نظام الشركات العمومية في إطار تطبيقه لنموذج الدولة المقاول، الذي ادخله في نزاع مع المنظمة النقابية وأسفر يوم 25 جويلية من نفس السنة المذكورة عن طرد العديد من إطاراتها العمالية خاصة على مستوى مؤسسة سوناطراك [3] حيث شكل هؤلاء تكتلا سمي بالتقنوقراط ، واحتلوا مواقع مميزة ضمن ما يعرف ببورجوازية الدولة، لما خول لهم من صلاحيات تسيير الشؤون الاقتصادية للبلد بعيدا عن إرادة العمال والفلاحين، وتحفظهم على العديد من السياسات التي اعتمدتها الدولة لاسيما في المجال الفلاحي، مما جعلها اقرب بمصالحها وعواطفها من الرأسمالية منها إلى الطبقات العاملة والشعبية .[4]

---

1 ـ فتحي الذيب ،**عبد الناصر وثورة الجزائر** ، دار المستقبل العربي ، ط 1 1984 ، ص 615 .

2 - -Ahmed mahsas **, op ,cit** 188

3– **Aan** 1967 ,p389

4 ـ محمد بوضياف ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، الجزائر 2008، ص71 .

الوثيقة الدستورية وتكريس للنظام الاشتراكي

يعد دستور 1963 أول وثيقة دستورية للجزائر المستقلة حاول واضعيه ترسيم ملامح السلطة شكليا، وإعطاء تقسيمات وتفسيرات واهية تنم عن وضع يجسد قيام نظام الدولة لتمارس السلطة الوطنية، ويكون المحور الذي تدور على مداره السلطات الأخرى، ولم يحصل أبدا ما يعرف بمبدأ فصل السلطات، رغم إقرار الدستور الشكلي لها لذلك اعتبره الكثير من المشرعين بانه ليس دستور قانون وانما هو دستور برنامج، [1]ورغم النقائص التي حملها إلا أنه نظم عملية البناء الاشتراكي في الجزائر، وأولاها اهتمام بالغ وتجلى ذلك فيما يلي :

-بناء البلاد سيكون طبقا لمبادئ الاشتراكية.

- أهمية دور الفلاحين والعمال.

- التعجيل في إنجاز الإصلاح الزراعي.

- التسيير الذاتي للاقتصاد الوطني..

- حزب جبهة التحرير الوطني يقوم بتعبئة وقيادة الجماهير لتحقيق الاشتراكية.

ورغم التنصيص بأهمية الاصلاح الزراعي وفق نموذج التسيير الذاتي إلا أن الحكومة كانت ماضية الى تكريس برأسمالية الدولة خصوصا بعد تزايد المعارضة بكل أطيافها لسياسة التسيير الذاتي ومنظريها ، والتي ستتأكد في المؤتمر الأول للجبهة التحرير الوطني أو في الميثاق الوطني 1964.

4- النظام الاشتراكي هو خطوة نحو التسيير الذاتي وفق الميثاق الوطني 1964

يعد ميثاق الجزائر1964 الوثيقة الرئيسية الثانية للدولة الجزائرية المستقلة حيث حرر بعد ميثاق طرابلس بسنتين، وأحد أهم الاحداث التي ميزت الجزائر تميز بوضح تحليل دقيق لواقع الانسان الجزائري السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال خلفية تاريخية ذات طابع ايديولوجي، ولكن ما يهمنا هنا خاصة الجانب الاقتصادي وفق نموذج التسيير الذاتي، حيث خصص جزء هاما بالتحليل والمناقشة لهذا الجانب، و أعطى أهمية بالغة للنظام التعاوني ورأى فيه الطريق إلى التحول النظام التعاوني يشكل مهما كانت الأحوال نوعا من التنظيم الإعدادي بالنسبة

1- السعيد بوالشعير، **المرجع السابق**، ص 50.

للنظام الاشتراكي، كما زود مبدأ التسيير الذاتي بالعديد من النصوص التنظيمية خاصة في علاقات العمل وكذا أهداف وأسس هذا التنظيم حيث نلاحظ تطور واضح للطرح الماركسي بشكل كبير عما كان عليه الأمر في برنامج طرابلس فنص على ما يلي **"النظام الاشتراكي الذي هو التسيير الذاتي والذي نرمي إليه هو التغيير تدريجيا لهذه التعاونيات إلى هيئات مسيرة ذاتيا..."**[1].

أما فيما يخص تملك هذه الوحدات فقد أكد الميثاق بضرورة منع الاستيلاء عليها، باعتبارها تراث وطني هو ملك للشعب وحده، استرده بتضحياته التي بذلها بسخاء في حربه التحريرية ومن ناحية ثالثة كان تكوين مزارع بمصانع "التسيير الذاتي" استمرارا - بعد الحرب التحريرية - لسير الثورة.

وهكذا كانت هذه الحركة من العمال والفلاحين وتقنين السلطة لها من الخصائص التي ميزت افتتاح الطريق للجزائر نحو الاشتراكية ، ذلك ان "التسيير الذاتي" في النظام الاشتراكي هو أصعب مرحلة فيها تصلها الاشتراكية بالتدريج . وهو يعتبر تتويجا لتلك المسيرة وليس من مراحلها الأولى ، إنه يتطلب نضجا سياسيا وتدريبا تقنيا لدى العمال لا يمكن ان يتحصلوا عليه في المرحلة الاولى من التنظيم الاشتراكي ولذلك صادف هذا النظام عندنا صعوبات كبيرة حتى كاد يقع فريسة في قبضة البيروقراطية التي شوهت صورته واصابته بكثير من السلبيات التي لا يمكن أن نتهم بها العمال والفلاحين انفسهم.[2]

إن التسيير الذاتي له أوجه ايجابية كثيرة وخاصة من الوجهة السياسية ، اذ هو يسمح لهذه الطبقة عن طريق التدريب والعمل والانتاج بأنه متواجد على المسرح السياسي والاقتصادي ، ومن ثم تصبح لها مكانتها في القوى المسيرة للبلاد، ومن اهم ايجابيات هذا النظام في الحقل السياسي انه يعطي للقوى العامة امكانية احتلال مكانتها في العلاقات المتبادلة بين الدولة والحزب والنقابات وجماهير الشعب بصفة عامة ، وهذا من أهم قواعد الديمقراطية في النظام الاشتراكي، اذ أن هذه الصيغة الجماهيرية في مؤسسات الدولة الاقتصادية والانتاجية تعتبر المميز الاكبر للديمقراطية الاشتراكية نسبة للديمقراطية الليبرالية الغربية التي يجرى فيها هذا التبادل بين قادة الاحزاب والحكومة دون ان تتمكن الجماهير في أسفل السلم السياسي من التطلع الى ما يجرى فوق رأسها من مناورات على حسابها ، ولكن مفهوم الديمقراطية الاشتراكية ومحتواه الجماهيري الذي يتميز به عن النظام الغربي يتطلب هو أيضا شروطا لابد منها لكي يتحقق بالفعل، وهي -كما يقول ميثاق الجزائر- وجود مؤسسات ديمقراطية وحقيقية في

1- جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر**، قسنطينة، مطبعة جريدة النصر، 1964 ، ص-62 . 63
2- عبدالله شريط، **مع الفكر السياسي ، نفس المرجع** ، ص 226

القاعدة الشعبية ، تتولى بنفسها والتسيير الذاتي، ووجود اجهزة شعبية حقيقية أيضا الادارة الديمقراطية في مستوى البلديات مثلا والنقابات، وفي المؤسسات التي لا تخضع للتسيير الذاتي الجماهيري، والتي تتطلب اخصائيين اداريين يجب أن تكون خاضعة لرقابة شعبية.

إن التسيير الذاتي وأجهزة النظام الاشتراكي عندما تتم بهذه الصورة الديمقراطية الشعبية تكون عامل تطور متواصل تتمكن به الثورة الوطنية من أن تتحول الى ثورة اشتراكية، لان الطبقات الشعبية بواسطة هذه الاجهزة هي التي تطرح مشاكل الجماهير الحقيقية ولا تختفي وراء التقنيات التي يضعها فيها الخبراء البيروقراطيون فيضيعوهـــــا وبإضاعتها تضيع الطريق نفسها الى الاشتراكية.[1]

إن الاجهزة الادارية والديمقراطية عندما يسيرها العمال والفلاحون أو يباشرون مراقبتها الفعلية تجعل السلطة نفسها قائمة على أصول وقواعد شعبية جماهيرية تخدم مصلحتهم قبل كل شيء ، ومصلحة حلفائهم الطبيعيين الذين هم الفلاحون الصغار والعمال البسطاء من القطاع الخاص .

كل هذا يلح عليه ميثاق الجزائر الحاحا خاصا، مؤمنا بأن جزائر الثورة لن تسير في طريق آخر غير هذا الطريق ، الى درجة أنه يغفل ـ في هذا الالحاح- عن التنبيه إلى النقائص التي قد يتعرض لها هذا النظام عندما يطبق بالفعل ، ولا تكن شروط تطبيق الموضوعية متوفرة ، و في مقدمة هذه الشروط الموضوعية عند الافراد ، ولكن يتكون من مجموعة شروط موضوعية ، وعي المعنيين انفسهم بضرورة هذا النظام لحياتهم كطبقة في المجتمع.[2]

يرى عبد الله شريط أحد منظري الميثاق أن القضاء على ظاهرة الطبقية خاصة الطبقة البرجوازية والبيروقراطية الإدارية لن يتحقق إلا بتطبيق مبادئ التسيير الذاتي، ولكي تتحقق هذه المبادئ لابد أن يتحلى الأفراد بالشروط الموضوعية، والابتعاد عن الذاتية وذلك بواسطة التربية السياسية والتكوين الإيديولوجي للعمال والفلاحين بوصفهم سلاح هذا النظام.[3]

أما فيما يخص الدور الذي يلعبه نظام التسيير الذاتي في إقامة النظام الاشتراكي حيث نجد انه يؤكد انه مرحلة أولى فقط لتحقيق الاشتراكية، كما حدد الفرق بين نظام رأسمالية الدولة ونظام التسيير الذاتي وقال: إن كل نظام اشتراكي لا بد أن يمر بمرحلة نظام رأسمالية الدولة قبل أن يصل إلى نظام التسيير الذاتي الذي

1- عبدالله شريط، **مع الفكر السياسي الحديث نفس المرجع** ، ص 226 .
2- **نفسه**، 227.
3– **نفسه**، ص ص 224 -229.

هو تسيير الشعب ووحداته الإنتاجية لشؤونها بنفسها، وليس للدولة من دور تؤديه في هذا التسيير إلا المراقبة والسهر على سلامة التسيير، أما إذا بقيت الدولة هي الممسكة للتسيير بصورة دائمة وبقي العمال مجرد موظفين في مؤسساتها فهذا ما نسميه برأسمالية الدولة .

وبالعودة إلى النتائج المحققة بين التسيير الذاتي والرأسمالية الدولة هو أن نظام رأسمالية الدولة وان كان نوعا من الاشتراكية، ومرحلة ضرورية للوصول إلى التسيير الذاتي، إلا انه إذا أصبح هو النظام النهائي للدولة الاشتراكية فانه يوشك مع مرور الزمن أن يجعل من الإطارات المسيرة نوع من "الطبقية" الحاكمة، تحول كثير من أوجه التسيير إلى خدمة امتيازاتها، وتحرم العمال والمنتجين من النظر في مشاكل التسيير، ومن المساهمة في التخطيط وتحديد الأهداف واستثمار البرامج إلى آخره، كما يبعد نظام رأسمالية الدولة العمال والطبقات الشعبية عن شؤون الدولة، والتي هي غاية النظام الاشتراكي، وعدم ترك شؤونه في يد طبقة أخرى لها من الامتيازات ما يفصلها عن الشعب، ويحررهما من الشعور بحاجاته ومشاكله وتطلعاته .

أما نظام التسيير الذاتي فهذه غايته الأولى والتي يقصدها كل نظام اشتراكي، حيث انه يضع التسيير الذاتي في يد العمال والفلاحين والمنتجين أنفسهم يسيرون ذاتيا وحداتهم، والدولة تقف هناك لتنجدهم إذا كانوا في حاجة إليها في شؤون أكبر من إمكانياتهم ، أو تعينهم من حيث الإرشاد وتقديم المساعدة، ولكن مهمة التسيير تبقى بين أيديهم ، وبذلك تتعدد الوحدات المسؤولة ، وتشعر أنها تعمل لنفسها دون أن يستغل فيها واحد بقية العمال، ودون أن تستغلهم الدولة وموظفوها، ويتحقق ما يسمى بنظام دولة الشعب .

ولذلك يؤكد الميثاق الوطني لسنة1964 أن نظام التسيير الذاتي في الاشتراكية أفضل نظام ، وهو المبدأ ذاته الذي يقوم عليه المجتمع الاشتراكي، ففيه تحل عقدة الاستغلال بكل أشكاله ووجوهه ، وفيه يجد العمال مبررا للجهود التي يبذلونها في الإنتاج، وفي الوظيفة الاقتصادية التي يمارسونها، والوظيفة السياسية المصاحبة لها ومن ثم يصبح بداية لسيادة الديمقراطية الاقتصادية التي هي أساس الديمقراطية السياسية .[1]

الظروف الاقليمية والدولية

ساهمت الظروف الاقليمية والدولية التي كانت تشهدها الساحة الدولية خصوصا بروز الكتلة الشرقية المشكلة من الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية

1– **عبد الله شريط، نفس المرجع** ، ص - ص 245 -250.

والصين الشعبية ودعمها وتأييدها لحركات التحرر في العالم الثالث، حيث استطاعت استقطاب العديد من زعماء تلك الحركات، كما كان ينظر الى الاشتراكية على أنها أكثر الوسائل ملائمة لإنجاز تقدم اقتصادي واجتماعي، كما كان لبروز كتلة عدم الانحياز في اعقاب انعقاد المؤتمر التأسيسي بمدينة بلغراد اليوغسلافية في سبتمبر 1961 وحضور الجزائر كعضو ملاحظ فيها،[1] حيث تأثرت كثيرا السلطة الحاكمة بالتجربة الاقتصادية اليوغسلافية والقائمة على التسيير الذاتي، حتى وان أقرت جبهة التحرير الوطني عبر جريدة المجاهد بأنها غير مجبرة على الأخذ بإيديولوجية معينة، وهو ما عبرت عنه بقولها: **"إننا نشكر البلدان الاشتراكية على مؤازرتها لثورتنا ولكننا نحتفظ لأنفسنا بحق اختيار طريقنا الخاصة في الحياة "** [2] إلا أن الرئيس لطالما أكد في تصريحاته وخطبه على أهمية التعاون الثنائي والدعم الذي كانت تقدمه الدول الصديقة خاصة يوغسلافيا للجزائر سواء من حيث الدعم المادي أو من حيث الدعم البشري، إذ صرح في خطاب له في قسنطينة يقول : **"لقد درسنا التجارب التي مرت بها يوغسلافيا وروسيا وكوبا واستخلصنا أفضل ما في هذه التجارب ... وان الذي يميز تجربتنا هو أنها استطاعت أن تستخلص من هذه التجارب كلها تجربة ناجحة، وهي الاهتداء إلى ضرورة وضع مصير العمال والفلاحين بأيديهم، وهذا يدل على ثقتنا الكاملة والعميقة في العمال والفلاحين وجعلهم المخططين الحقيقيين للمعركة الاشتراكية ، وهذا هو الأسلوب السليم لإنعاش المزارع والمعامل ."** [3]

كما صرح في مناسبة أخرى يقول **"سيقدم السيد ديمون[4] يوم 21 ديسمبر وسيعينه في عمله أصدقاء فرنسيين متحررين وأجانب وكذلك سيساعده ثلاثون من اليوغسلافيين الاختصاصيين في التعاضديات الفلاحية"**.[5]

كما كانت للتجربة الكوبية تأثير كبير على النموذج التنموي الذي انتهجته الجزائر في عهد أحمد بن بلة حيث يقول في احد خطبه **" أن خصصنا السنة الاولى لتوطيد النظام والثانية للإصلاح الزراعي والثالثة لمقاومة الامية وخصصت الرابعة**

1- **جريدة المجاهد**، العدد 104،(11-09-1961.)

2- **جريدة المجاهد** ، الحياد سياستنا الثابتة، العدد 93(1961/04/10).

3 – **جريدة الشعب** ، العدد 102 ، (10 أفريل 1963).

4- روبي دومان هو كاتب فرنسي استعان به الرئيس بن بلة كمستشار حيث اقترح تسمية المزارع الشاغرة باسم المزارع الشعبية مما يعطي مدلولا تعاونيا أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية والنفسية من مفهوم مزارع الدولة لان مشكلة الجزائر مشكلة اجتماعية أكثر منها مشكلة اقتصادية . أنظر محمد سويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية**، نفس المرجع، ص 144.

5- ج ج د ش ، **الرئيس احمد بن بلة يقول**، الخطب التي ألقيت بين 28سبتمبر 1962و 12 جانفي 1963. المطبعة العامة لمنشورات الحزب ، الجزائر، ص 76

في النهاية الى التخطيط ، وهذا لا يعني أبدا أن عمل الشعب الكوبي كان أقل ديناميكية أو أقل نتيجة من عمل الشعب الجزائري ولكن المعطيات فقط مختلفة"[1]

كما كانت للتجربة التي طبقتها مصر الشقيقة في عهد جمال عبد الناصر الاثر الكبير في العديد من الخيارات التي تبنتها الحكومة الجزائرية خصوصا خلال فترة بداية الستينيات حيث انتهجت مصر مذهبا اقتصاديا جديدا اطلق عليه الاشتراكية العربية أو التطبيق العربي للاشتراكية الذي كان له تأثيرا على العديد من الدول العربية المستقلة حديثا [2]

وعليه نستنتج فيما سبق أن تطبيق نموذج التسيير الذاتي مر خلال فترة الرئيس أحمد بن بلة بثلاث مراحل أساسية، وكان لكل مرحلة منها قوة التأثير البارز للفعل السياسي على مجمل القرارات الاقتصادية التي ميزت كل مرحلة من مراحل التسيير الذاتي، حيث تم تمييز ثلاث مراحل وهي مرحلة التسيير الذاتي ثم مرحلة المشاركة في التسيير، ثم مرحلة التحضير لرأسمالية الدولة كما سنشرحه في المطلب الثاني .

المطلب الثاني: تطور السياسة الاقتصادية ومدى تأثير القرار السياسي عليها:

المرحلة الاولى :19 مارس 1962- أكتوبر1963

بدأت هذه المرحلة مباشرة بعد الفرار الجماعي وظهور الأملاك الشاغرة على إثر رحيل المستوطنين خلال صيف 1962، وبداية الاستيلاء الفردي والجماعي على المزارع من طرف منظمات وطنية كالجيش الوطني الشعبي في منطقة وهران، والاتحاد العام للعمال الجزائريين في منطقة الشلف، وقد دفعت هذه الظاهرة بالسلطات المسؤولة آنذاك إلى حماية هذه المزارع باسم المصلحة العامة، وذلك لمنع تهريب الآلات الزراعية ومجابهة ظاهرة الاستحواذ العشوائي على الأراضي الزراعية والتخلص منها بطرق ملتوية ، لذلك لجأت الحكومة الجديدة بقيادة بن بلة إلى بإصدار مرسوم 24 أوت 1962 الذي ينص على حماية الأملاك الشاغرة[3] ، وبذلك ألغت الحكومة الجزائرية كل الصفقات المعقودة منذ شهر جويلية 1962، في الجزائر وفي خارجها بشأن الممتلكات العقارية وغير العقارية الشاغرة، وبموجبه أصبح بإمكان الحكومة الجزائرية مراجعة كل بيع مدلس العقد على حساب الدولة، كما مكن كذلك من استرجاع أي ملك اغتصب بهذه الطريقة ، وكذا اللائحة الصادرة في 21

1- ج ج د ش ، الرئيس احمد بن بلة يقول، **نفسه** ، ص 75.
2- حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد** ، ص 9.
3 –République Algérienne démocratique et populaire **: Journal officiel, n° 121, imprimerie officielle ,**Alger : 07, Septembre 1962, P 138**.**

أكتوبر 1962 التي تنص على تنظيم انتقال الأراضي أو الأملاك الشاغرة، ثم تأسيس لجان التسيير الذاتي في المزارع الشاغرة بمقتضى قرارات 22 أكتوبر 1962.[1]

إن الإبقاء على مزارع ذلك القطـــــــاع كما هي من غير تفتيتها إلى وحدات صغيرة و ضمان تسييرها تسييرًا جماعيا من طرف عمالها، هذا الاختيار هو الذي اتجهت إليه الأنظار قبل الاستقلال، و استقر عليه الرأي بعد الاستقلال، لأنه حل يستجيب في نفس الوقت للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها، و كذلك لأهمية الاستفادة من خبرات العمال الذين كانوا يعملون في مزارع هذا القطاع منذ كان تحت ملكية المستوطنين الأوربيين، ووضع حد لبعض الوسطاء و حيث يقول بن بلة في هذا الاطار:**" وجدنا صعوبات من طرف بعض العصابات والاشرار في شعبنا ، والا وهم الوسطاء "** [2] و قد تم فعلا في هذا القطاع تأسيس نظام التسيير الذاتي.

وبذلك أضحى التسيير الذاتي نموذج اقتصادي يهدف إلى استحداث تنظيم سياسي واقتصادي واجتماعي يوصل محتواه الإيديولوجي إلى الاشتراكية، التي توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر و المسؤول، وإقامة دولة العمال، ومبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والجماعية في التسيير، واللامركزية في التسيير.

وهكذا تبلورت المبادئ الرئيسية التي حددت الإطار النظري لتطبيق أسلوب التسيير الذاتي الزراعي في الريف والصناعي والخدماتي في المدن والحواضر الكبرى وهي :

1 ـ جعل وسائل الإنتاج الأساسية ملك للمجتمع.

2 ـ وضع تخطيط يمهد للاشتراك الديمقراطي للعمال في النشاط الاقتصادي .

3 ـ إنشاء مزارع ومؤسسات جماعية حكومية في بعض الأراضي المستولى عليها، على أن يشترك العمال في تسييرها واقتسام أرباحها.[3]

فالتسيير الذاتي يعبر عن إرادة الفئات الكادحة من عمال وفلاحين من خلال المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار على المستوى ورشات الانتاج ، حيث تتخذ هذه المشاركة شكل مجموعات أو فرق عمل ذات استقلالية نسبية، و يتمتع فيها العمال بدرجة عالية من المسؤولية في مجال تنظيم العمل ومراقبته وانجازه ، وبذلك ظهرت

1:Ibid, 26 Octobre 1962. P 14

2- ج ج د ش ، الرئيس احمد بن بلة يقول ، **نفس المصدر**، ص 51

3 ـ محمد سويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية** ، نفس المرجع ، ص 140.

صورة العامل باعتباره عنصرا فاعلا ونشطا، من خلال هيكلتهم في مجموعة من الهيئات كالجمعية العامة ، مجلس العمال ولجنة التسيير ، وساهم ذلك في الصعود إلى المسرح السياسي والاقتصادي، وفي أن يتشكل كقوة قيادية. [1]

وعليه لا تتحقق مبادئ التسيير الذاتي إلا في حالة الاستقلال الاقتصادي والإداري الكاملين، لأن الاقتصار في التسيير الذاتي عل مجرد حضور العمال إلى الوحدة الإنتاجية في أوقات محددة أو اهتمامهم بالتنظيم الداخلي للمنشأة، أو حتى المشاركة العابرة في تسييرها يعني عمليا إفراغ" التسيير الذاتي " من مضمونه وتحويل العمال من جديد إلى مجرد مشاركين في الإدارة تابعين لإدارة الدولة.

ولهذا فإن التسيير الذاتي كنوع من الديموقراطية الاقتصادية لا ينمو ويتطور إلا في الحالة التي يتزايد فيها تسيير العمال ويتناقص التدخل البيروقراطي، ولكن إذا حدث العكس يتحول التسيير الذاتي إلى مجرد رقابة عمالية، وبالتالي يفسح المجال للبيروقراطية ذات النظام المركزي في التسيير[2].

وبذلك أضحى التسيير الذاتي واقعا ملموسا بعد الهجرة شبه الجماعية للمستوطنين الأوروبيين تاركين مزارعهم ووحداتهم الصناعية والخدماتية خاصة الاطارات منهم، بهدف خلق فراغ مؤسساتي كبير يقوض دعائم الدولة الجزائرية الحديثة، لكن حنكة الفلاحين والعمال كانت لهم بالمرصاد عندما استولت على سائر المؤسسات الصناعية والتجارية والخدماتية، وعملوا على خلق أمر واقع عن طريق وضع الاساس لمشاركة فعالة للعمال في الادارة وبدعم من الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن طريق تقديم دعم التقني والتنظيمي للعمال، وبعض اطارات الجيش التحرير الوطني الذي منح قروضا من اجل تسهيل وتسريع عملية حصاد موسم 1962. [3]

بالرغم من تخوف أنصار تيار التسيير الذاتي وعلى رأسهم محمد حربي، بعدم تطبيق نصوصه على أرض الواقع، لذلك اوصت اللجنة منذ صياغة برنامج طرابلس باعتماد مبدأ "المشاركة في التسيير" وليس "التسيير الذاتي"، لأن البنية الاجتماعية في الجزائر ليست جاهزة لذلك بعد، وذلك بحجة أن الحركة العمالية ليست مهيكلة، فضلا عن غلبة الطابع الستاليني (التسلطي) على التقاليد الاجتماعية شبه الاشتراكية، وأن حديث العمال المهاجرين عن الاشتراكية يغلب عليه الغموض، ومن الصعب ترجمته إلى شيء ملموس.

---

1 – **ج ت و، ميثاق الجزائر** ، قسنطينة ، جريدة النصر 1964، ص 62

2 – محمد سويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، نفس المرجع**، ص 123.

3- مغنية الازرق، نفس المرجع ، ص 103

القرارات السياسية المتخذة واثرها على سيرورة القطاع الاقتصادي

المراسيم والقرارات

من الادوات التي استخدمها النظام السياسي لإعطاء صبغة رسمية على هذه الخطوة الجريئة للعمال والفلاحين هي اصدار مرسوم 24 أوت 1962 القاضي بحماية المزارع الشاغرة ، ثم اصدار قرارات 22 أكتوبر 1962 القاضية بإنشاء مجالس التسيير الذاتي الذي اصبح واقعا ملموسا .

انشاء المكتب الوطني لإنعاش القطاع الاشتراكي وهو جهاز اداري ملحقا برئاسة الحكومة، تأسس بمقتضى المرسوم رقم 62 – 561 الصادر في 21 –9 –1962 الخاص بإنشاء مكتب وطني لحماية وتسيير الممتلكات الشاغرة، ويتمثل دوره في التوجيه والإنعاش والتنسيق والمراقبة للقطاع الاشتراكي للاقتصاد الوطني، وذلك في إطار مخططات ومشاريع التنمية[1].

المرحلة الثانية:

لقد أثار الخيار الاشتراكي الذي كان التسيير الذاتي تعبيرا ورمزا له حماسا ودعما منقطع النظير سواء داخل الجزائر أو خارجها، باعتباره تجربة اقتصادية جديدة تنطلق من القاعدة أساسها العمال والفلاحين، تختلف اختلاف كبيرا عن ادارة الاقتصاد التكنوقراطي المركزي، نظام يعيد ربط العامل بشروط ووسائل وثمار عمله وعامل رئيسي للتقدم الاجتماعي ، وبذلك لا يصبح التسيير الذاتي الشكل المهيمن والفاعل للعلاقات الاقتصادية الاشتراكية المنتهجة له ، واعتباره نقطة بداية للمركزية الديمقراطية للعديد من الوظائف الاقتصادية التي لا يمكن ممارستها بشكل مركزي ، وإنما يعد العامل الرئيسي الذي يحدد أشكال النظام السياسي الديمقراطي بأكمله.[2]

كما شكل تطبيقه كنظام تهديدا حقيقيا للعديد من الفئات والاطياف السياسية والعسكرية على حد سواء، ورأى فيه بعض الاخر تهديدا لسلطة الدولة ووجودها ، بل وصل بالبعض الى التحذير منه لأنه سيؤول تطبيقه الى إلغاء الدولة في حد ذاتها، خصوصا الفئات البيروقراطية والتكنوقراطية التي هاجمت هذا النظام قانونيا واعلاميا ، حيث يرى بعض الباحثين ان النظام ينم عن العديد من التناقضات أهمها اعتماده على الدولة لتدعيمه في حين أن هذه الاخيرة لا يمكن أن تخلق مؤسسات

1 – République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n° 16, imprimerie officielle Alger : le 21/ 09 /1962.

2 - Michel Raptis, ***La pratique et la théorie d'édification du socialisme en Yougoslavie , Autogestion : études ,débats, documents,*** éditions anrhropos,1967, p105.

عمومية بهدف السماح لها أن تسير ذاتيا ، لهذا لم تستمر الدولة طويلا في دعم هذه المؤسسات المسيرة ذاتيا بفضل عملية التأميم الى شركات وطنية تقوم من خلال ممثليها بتسييرها مع تهميش كل مشاركة للعمال الذين اكتشفوا بعد التسيير الذاتي أنهم مجرد أجراء وحياتهم الوظيفية تتوقف في كثير من الأحيان على قرارات رؤسائهم .[1]

كما شكلت مراسيم مارس 1963 المتعلقة بالتسيير الذاتي وبغض النظر عن كونها كانت موجهة تحديدا ضد تعزيز البرجوازية البيروقراطية الزراعية والتجارية التي كانت تهدف الى تملك مشاريع فلاحية وخدماتية تجارية، فإن محمد حربي له رؤية أخرى حيث يرى **" بأن تلك المراسيم شكلت كبح مؤقت لسيرورة البيروقراطية ، بل دعمت من التماسك الموظفين المتضامنين فيما بينهم بفعل وظائفهم ومفهومهم للسلطة وقناعتهم بشأن عجز الشعب عن ان يسير نفسه بنفسه. فبالنسبة لموجهي البيروقراطية البرجوازية في الجيش وفي الاقتصاد ، لم تكن التنازلات المقدمة للجماهير محتملة الا بمقدار ما تشدها الى النظام من دون أن تقلب التراتبات الاجتماعية ومن دون أن تعيد النظر في أولوية سلطة الدولة ، لقد أدى نضال الشغيلة والاجتماعي الى مصادرة املاك البرجوازية الأوربية لكن لصالح البيروقراطية التي وسعت قواعدها الاجتماعية بشكل كبير وحصلت على امكانية اخضاع السيرورة الاقتصادية لأهدافها الخاصة "**[2]

كما أن تعيين الدولة وفق هذه المراسيم ممثل لها في لجان التسيير ومنحه سلطة مطلقة في التسيير منذ السنوات الاولى حرم العمال من مشاركتهم في التسيير مما أدى الى افراغ مفهوم التسيير الذاتي العمالي من محتواه .كما ان هذه القرارات اكتفت بالتعرض للتسيير والانتاج وأهملت موضوع التسويق وقواعد تحدد الاسعار السوقية وهو ما يتنافى والقوانين الطبيعية للاقتصاد [3].

لذلك كانت نهاية صيف 1963 نقطة تحول رئيسية في بداية تراجع التسيير الذاتي كنظام اقتصادي واجتماعي ونقطة بداية لتدخل الدولة وتغول أجهزتها الادارية الممثلة في وزارتي الزراعة والصناعة وبعض الدواوين كالديوان الوطني للإصلاح الزراعي، خصوصا بعد حل المكتب الوطني لتنشيط القطاع الاشتراكي BNASS ، وحضر جريدة صوت الجزائر الاشتراكية، حيث بعد الحملة الانتقادات والملاحظات

1- ليندة رقام، **مشاركة العمال في تسيير المؤسسة الوطنية: واقع وتحديات، مجلة العلوم الانسانية بسكرة ع2**، ص 124.

2محمد حربي، **جبهة التحرير بين الاسطورة والواقع ، نفس المرجع**، ص 309 .

3- محمد سويدي ، التسيير الذاتي ... **نفس المرجع**، ص 153.

التي كان يقدمها محمد حربي والنقابة العمالية عبر الجريدة الاسبوعية الثورة الافريقية ، والتي اغضبت بعض الوزراء خصوصا وزارة الفلاحة [1].

ولعل من بين النقاط التي ركز عليها حربي في صراعه مع الاجهزة البيروقراطية خصوصا بعد تعينه منصب "مستشار تقني مكلف بالقطاع الاشتراكي" قضية السلطة لرئيس اللجنة المنتخب لا للمدير المعين.. ولم أكن أظن أن الإدارة ستقبل بهذا النظام، أسوة بالإطارات الوطنية من الأجهزة الحزبية السابقة.[2] لكن الرئيس بن بلة قبل هذا التعديل، بعد إلحاح لطف الله سليمان عليه[3].

فبعد تعيينه في منصبه الجديد في 5 أفريل كمستشار تقنيا برئاسة الجمهورية مكلفا بالقطاع الاشتراكي 1963، توقع حربي مبكر لفشل "التسيير الذاتي"، كما سبقت الإشارة، ويعني ذلك مبدئيا أن الإشراف على القطاع يعود إلى الرئاسة.. لكن الرئيس بن بلة قبل عمليا تعدد الإشراف على القطاع، من وزارات الفلاحة والاقتصاد والسياحة.. كان المنطلق الأول لحربي ـ والمجموعة التي ينشط ضمنها ـ أن القطاع الاشتراكي بمثابة كل مغلق، مرشح لأن يكون العمود الفقري لاقتصاد يسير نحو الاشتراكية.

وكان التقرير الذي قدم للرئيس بن بلة من هذا المنطق، ينبه إلى أن تعدد الإشراف على القطاع من شأنه أن يعجل بانهياره، كان القطاع الاشتراكي يعاني منذ البداية مشكلا أساسيا: تشكل معظم الوحدات المسيرة ذاتيا تلقائيا تقريبا، اعتمادا على أفراد العائلة والمعارف بالدرجة الأولى، بينما كان تصور حربي ورفاقه أن هذه الوحدات قائمة على العمال السابقين الذين بادروا بالانتظام لمواصلة الإنتاج.. ولم يكن الأمر كذلك في الواقع، بعد انسحاب أو طرد العمال في العديد من الوحدات، وأكثر هؤلاء من العناصر ذات الخبرة في الإنتاج والتسيير.

كان من الضروري إذا مراجعة هذه التلقائية ـ المنحرفة ـ بسرعة.. غير أن الاتجاه الغالب آنذاك، كان مع الإسراع بإجراء انتخابات ديمقراطية بالوحدات الإنتاجية، في انتظار تطور الأوضاع لاحقا.

ونظرا لتعدد الإشراف طرحت الانتخابات ذاتها مشاكل مع وزارة الفلاحة واتحاد العمال، ففي مزرعة بوشاوي مثلا، بادرت الوزارة بوضع علامة "مزرعة دولة" عند مدخلها، فتدخلت الخلية الرئاسية لتنبيهها أن علامة مزرعة مسيرة ذاتيا

---

1 - Michel Raptis, ***: Le dossier de l'autogestion en Algérie études ,débats, documents,*** éditions anrhropos,1967, p60.

2 – محمد عباس، **حوار مع محمد حربي**، جريدة الفجر 15 -05 -2012.

3 – شيوعي مصري.

أنسب بناء على النظام المقرر.. وبعد تحكيم الرئيس بن بلة في الموضوع، قبلت الوزارة تغيير العلامة، لكنها مع ذلك ظلت سيدة الموقف عمليا.

ـ اكتشف فرع العاصمة لاتحاد العمال أثناء تحضير الانتخابات وجود عدد هام من العمال المغاربة في كثير من المزارع، فاعترض على إشراكهم في الانتخابات.. وبعد استشارة الرئيس بن بلة حسم الموقف لصالح إشراكهم، في انتظار مراجعة المرسوم لاحقا (لكن المرسوم المعني ظل على حاله؟)

إصطدمت الخلية الرئاسية أثناء عملية تحضير الانتخابات في الوحدات الإنتاجية، المرشحة للتسيير الذاتي عموما بوضعيات مؤسفة.. وحتى بعد إجراء الانتخابات، كان الأمر يستوجب إعادتها في بعض الحالات، ولم يكن ذلك أمرا سهلا.

ويلاحظ حربي أن مؤشرات الضيق بنظام التسيير الذاتي ظهرت بسرعة، في سكيكدة مثلا اتصلت به مجموعة من العمال ليلا خفية في إقامة الولاية، لتقول له متظلمة: "نحن عمال أجراء أعطونا مرتبا محددا، وكفانا من التسيير الذاتي."!

كانت الخلية الرئاسية تفكر في التعجيل بالإصلاح الزراعي لتجاوز مثل هذه المشاكل وغيرها، ولتحطيم الفوارق بين القطاع الفلاحي التقليدي والعصري في نفس الوقت، وتقدمت بملف في هذا الشأن إلى اللجنة المركزية، المنبثقة عن مؤتمر أبريل 1964 لجبهة التحرير، لكن اللجنة ظلت تدوّر الحلف من لجنة إلى أخرى حتى 19 يونيو 1965!

مثل هذه الوضعية ما لبثت أن شكلت ضغطا شديدا على لجان التسيير الذاتي التي لجأت للتخفيف منه إلى إدماج أعداد كبيرة من العمال الموسميين، وقد أدى ذلك إلى تعطيل التسيير عمليا، بعد أن تضاعف عدد العمال من 3 إلى 4 مرات! واستولت عائلات كاملة على المزارع، كما حدث ذلك في بعض نواحي الهضاب العليا!. اقترح حربي على اللجنة المركزية معالجة وضعية الوحدات الواقعة بين أيدي عُصب بأتم معنى الكلمة، نظرا لطابعها غير الاقتصادي، فضلا عن استحالة مراقبتها.

وفي انتظار ذلك، ينبغي حل هذه الوحدات والتريث بعض الوقت، قبل الشروع في تأسيس حركة تعاونية بأتم معنى الكلمة، وقد حصل اتفاق واسع في هذا الشأن، بين مسيري الأملاك الشاغرة في القطاعات الفلاحية والصناعية وحتى السياحية، لكن عند عرض الملف على اللجنة المركزية رفضت تزكية الاتفاق[1].

القرارات السياسية المتخذة واثرها على سيرورة القطاع الاقتصادي:

المراسيم والقرارات:

وتشمل العديد من المراسيم والقرارات أهمها مراسيم مارس 1963 ، و مرسوم 2 أكتوبر 1963: القانون رقم 63 – 276 بتاريـــــــــــــــخ 26 جويلية

1- محمد عباس، **حوار مع محمد حربي**، جريدة الفجر 15 -05 -2012.

1963 (1). رقم 64 - 258المؤرخ في27 -9-1964 . (2) ، و المرسوم رقم 168 - 63 المؤرخ في 09 مايو ، 1963 المرسوم رقم 62- 63 المؤرخ في 23 أكتوبر 1963، والتي تم التطرق لها بالتفصيل في الفصل الرابع.

انشاء مجموعة من الدواوين والهيئات الوطنية والمحلية

1- على المستوى المركزي

أ ـ **الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA):** وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الأعمال المالية والإنتاج والتسويق والتموين، واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية تتمثل في:

ب - **تعاونيات الإصلاح الزراعي:(CORA)** متخصصة في التسويق والتصدير أي المعاملات التجارية.

ج - **تعاونيات جهوية للتصريف(CORE):** وهي تعاونيات مهمتها القيام تقوم بالتسويق الداخلي للإنتاج.

لقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق المكلف بتسويق المنتجات الفلاحية إلى غاية عام 1969 ثم أنشئ الديوان الوطني للمنتجات الزيتية**(ONPO)** المكلف بتحسين المنتوجات الرئيسية ومراقبة إنتاجها، وهناك الديوان الوطني للحلفاء المكلف باستغلال الحلفاء، وتحديد أسعارها وتسويقها.

في عام 1969 لضمان مشتريات العتاد كما تم تأسيس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي وصيانتها**(OMA)** .

ونجد كذلك الديوان الوطني لتغذية الأنعام والذي يهتم بتحديد حاجيات المواشي من الغذاء، وترشيد الفلاحين والمربين ومساعدتهم فنيا.

1 – **–République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel**, n°53, imprimerie officiel Alger : 2–8 –1963, P 774

2 – **ebid**: n71 , 1 – 9 – 1964 , P958

-على المستوى المحلي :

المجلس البلدي لتنشيط التسيير الذاتي الذي تأسس بموجب المرسوم رقم 63-95. ، حيث تنص المادة 23 على إنشاء مجلس بلدي في كل بلدية مهمته إنعاش التسيير الذاتي، يتألف من رؤساء لجان التسيير الذاتي وممثل الحزب والاتحاد العام للعمال الجزائريين، والجيش الوطني الشعبي والسلطات المحلية للبلدية، كما نصت المادة 24 على مساعدة هذا المجلس على إنشاء وتنظيم هيئات التسيير في المؤسسات والمزارع ، كما يلفت نظر العمال والفلاحين إلى مشاكل التسيير الذاتي ويطالب بالمساعدة الفنية والمالية من طرف الوصاية ، والمتمثلة في المدير المعين.

-**المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي** وتقوم بالتمويل والمحاسبة وتقديم القروض للوحدات.

-**اتحادات الآلات الزراعية :** وتموّن الوحدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي ووسائل الإنتاج ويهتم بصيانتها. 1

وبذلك نلاحظ ان الهدف من اصدار هذه القوانين الخاصة بلجان التسيير الذاتي هو تحديد مسؤولية كل من المدير و الرئيس و المرؤوس الناتج عن تداخل المسؤوليات، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل لمثل هذه المزارع ، لأن هذا القطاع كان يفتقد إلى اليد العاملة المؤهلة و الإطارات المختصة بالتسيير، كما أن القرارات و المراسيم التي صدرت في سنة 1963 و التي أيدت التسيير الذاتي، أدت إلى تدخل الدولة في عملية التسيير لمزارع هذا القطاع بطريقة مباشرة بواسطة تنصيب مدير على رأس كل مزرعة، وكذا استحداث هيئات ودواوين اوكلت لها صلاحية التسيير أو التدخل في القطاع المسير ذاتيا كالمجلس البلدي لتنشيط التسيير، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي O.N.R.A، حيث أديا إلى تدعيم صلاحية الرئيس من الجانب النظري فقط ، إذ أصبح رئيس كل العمال بعد ما كان رئيس لجنة التسيير التي تنتخبه ، كما أن مدة الرئاسة أصبحت ثلاثة سنوات بدل سنة واحدة كما أعفى من ممارسة عمله في المزرعة بجانب بقية العمال. كما هناك تداخل وظائف هيئات التسيير وهي مشكلة تتعلق بالهيئات التي يقوم عليها نظام التسيير الذاتي، فقد كانت الاختصاصات غير واضحة بالنسبة لكل هيئة.و بطريقة غير مباشرة من خلال مؤسسـات الدعم المختلفة في مجال التموين، أو التمويل [2]

1– صدوق عمر، **مرجع سابق**، ص11

2 – شعباني إسماعيل :**المرجع السابق** ، ص 18 ،17.

ففيما يخص التمويل شكل دائما عقبة أساسية في وجه تطور مزارع التسيير الذاتي فكان الجهاز المصرفي وسيلة في يد الدولة تتحكم بواسطته في المزارع تمنح القروض لتطوير بعض المشاريع في بعض المزارع و ترفض تمويل بعض المشاريع الأخرى التي تتعارض مع المخططات الوطنية [1]

كما أن الدولة كانت تتدخل في تسيير القطاع الفلاحي المسير ذاتيا عن طريق مختلف مؤسسات الدولة المختصة في تموين المزارع بالأسمدة و الأدوية أو البذور مما جعل المزارع توجد صعوبات كبيرة في الحصول على مثل هذه المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

إن تسيير العمال في القطاع المسير ذاتيا كان مجرد شعار خالي من مختلف الفعاليات بل أن التسيير كان من طرف عدة جهات مختلفة أعطيت لها الصلاحيات الكاملة للتدخل في عملية التسيير و الإنتاج و ذلك بهدف تحقيق الهدف الحكومي في ذلك الوقت و المتمثل في المخططات الوطنية دون النظر في مصلحة الاستغلالية و بالتالي مصلحة العمال بل على العكس فإن اقتراحات العمال في بعض المنتوجات التي يمكن أن تعود على المزرعة بالنتائج الإيجابية كانت لا تأخذ بعين الاعتبار .بل على المزرعة تطبيق ما هو موجود في البرنامج الوطني الذي يعمل على تحقيق ما سمي بالمخططات الوطنية، و لو كان ذلك على حساب كثير من المزارع التي لا يمكن لها أتباع مثل هذه المنتوجات لأن طبيعة أراضيها و مناخها لا يسمح لها بذلك، و من أهم الجهات أو المؤسسات التي أعطيت لها صلاحية التسيير أو التدخل في القطاع المسير ذاتيا.

المرحلة الثالثة

تبدأ هذه المرحلة بعد انعقاد مؤتمر عمال الأراضي الفلاحية، المنعقد خلال الفترة الممتدة من 25-28 ديسمبر 1964 ، حيث تم اقتراح العودة إلى النموذج التعاوني في تنظيم التسيير الذاتي من طرف المختصين خصوصا محمد حربي، وإعطاء ملكية الاستغلال للفلاحين والعمال، على شكل مجموعة من المزارع الصغيرة والوحدات الانتاجية، وذلك للتخلص من سيطرة الطبقة البيروقراطية التي أضحت أكبر معوق للقطاع الاقتصادي عامة،
والقطاع التسيير الذاتي على الخصوص، وسانده في ذلك كل من زرداني وحسين زهوان حيث أكد هذا الاخير لجريدة الشعب يوم الاثنين 28 ديسمبر 1964 بمناسبة انعقاد مؤتمر عمال الارض **"بأن الادارة يجب ان تكون في خدمة العمال وليست هيئة آمرة، كما طالب منها بقائها بعيدا عن خيارات العمال في تشكيل قيادة مستقلة**

1 ـ نفسه، ص22

للنقابة ... كما أصر السيد زهوان على احترام تطلعات هذه الفئة وعدم الاستهانة بها لتحقيق غايات لا علاقة لها بالاشتراكية" [1] حيث كان اقتراحه يهدف لحماية التسيير الذاتي من البيروقراطية وتقزيم هذا النموذج الى مؤسسات مركزية تشغل عمال أجراء تابعين للدولة على أخصب الأراضي في البلاد، وكذلك لمنع الاستيلاء على جزء من هذه الأراضي من قبل القبائل كبيرة أو المجاهدين الذين اعتبروها "غنيمة حرب"، وعليه كانت فكرة أنصار التسيير الذاتي بقيادة محمد حربي وزهوان تقوم على نفس الطرح الذي أكده المؤرخ لمنور مروش الذي أسندت إليه منذ فجر الاستقلال مهمة إدارة صحيفة المجاهد في طبعته المكتوبة باللغة العربية إذ استذكر في أحد المعارض للصور الفوتوغرافية بالمكتبة الوطنية ببالغ التأثر "تحمس "الجزائريين مشيرا إلى أنه بالرغم من الفاقة والبؤس، كان المواطنون يجتهدون في تدبير أمورهم، وأضاف **"كان المواطنون يتطلعون إلى بناء دولة ومجتمع انطلاقا من القاعدة"** كما كانت ميزة الجزائريين الذين اختاروا التسيير الذاتي لبناء الوطن من القاعدة وليس من القمة لكن ما حدث هو العكس.[2]

ساهمت هذه العوامل على فهم الفشل الفادح الذي أصاب قطاع التسيير الذاتي، حيث أدرك العديد من منظري التسيير الذاتي وعلى رأسهم المؤرخ حربي مبكرا بأن التجربة مقبلة على هذا المصير، خاصة بعد الاصطدام مع الوصاية الممثلة في وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي بقيادة محمد محساس، ووزارة الاقتصاد بقيادة بشير بومعزة،[3] وذلك منذ مؤتمر أفريل 1964 خصوصا بعد تطبيق التوجهات الاقتصادية للميثاق واستمرار معاناة الفلاحين، حيث وقف سكان الارياف يتساءلون" **ونحن ماذا اخذنا من الثورة؟ نحن الذين تحملنا العبء الأكبر من الثورة التحريرية وهم الذين حصلوا بعد ذلك على ثورة الأرض في المزارع"** [4]

لذلك وأمام تعنت السلطات العليا الممثلة في الرئاسة ووزارة الفلاحة وحتى وزارة الاقتصاد، اضحى القطاع وكأنه ماضي الى الفشل بسبب عدة معيقات مادية واخرى بشرية لذلك، طلب حربي إعفاءه من مسؤولية الإشراف على القطاع الاشتراكي[5]، وصدقت أطروحته التي لطالما كان ينادي بها والمتعلقة بالتعاونيات الجماعية، وهو المقترح الذي أخذت به الدولة سنة 1987 بعد 23 عام وضيَع على الدولة عقدين من الزمن .[6]

1- **جريدة الشعب** ليوم 28 -12- 1964 .

2- بوطلعة مسعودة **نشر في صوت الأحرار يوم 04 - 06 - 2008**

3 – عبد الحميد براهيمي، **المرجع السابق** ، ص99.

4 - El Moudjahid, 24 avril 1964

5- محمد عباس، **جريدة الفجر**، نفس المرجع.

6- **نفسه**

القرارات السياسية المتخذة واثرها على سيرورة القطاع الاقتصادي

من خلال عرضنا لمميزات المرحلة الثالثة نستنتج ان التدخلات المتكررة للادارة والمتمثلة في وزارة الفلاحة ووزارة الاقتصاد عبر العديد من الهياكل الوطنية والمحلية تسييرا وتمويلا وتسويقا كان لها الاثر الكبير في افشال القطاع الاقتصادي المسير ذاتيا، وفسحت المجال للكادر التقني المدعم من طرف القيادة العسكرية للسيطرة على القطاع الإقتصادي والتهيؤ للتسيير المركزي للاقتصاد الوطني أو ما يسمى بالدولنة والتي اضحت واقعا ملموسا خصوصا بعد الميثاق الوطني 1964، والذي فسح المجال للبرجوازية الصغرى التي تربعت داخل أجهزة السلطة ودوائرها.

المبحث الثاني :مرحلة هواري بومدين 1965 – 1978.

المطلب الاول: محددات السياسة الاقتصادية.

1- الظروف السياسية الداخلية

ينطلق هواري بومدين من فكرة أساسية وهي أن نظام التسيير الذاتي نظام فاشل ولا يتناسب مع أهداف الثورة، لذلك كان هواري بومدين الناطق باسم هذا التيار ضد أسلوب التسيير الذاتي في الاقتصاد الجزائري، وقد برز هذا التوجه المذكور في مؤتمر الفلاحين المنعقد في الفترة الممتدة من 25 –27 أكتوبر سنة 1963 حينما دافع مندوبو التسيير الجيش الوطني الشعبي بقيادته عن فكرة الدولنة المحضة للقطاع الاشتراكي الفلاحي، [1] حيث يؤكد أن ملكية الشعب لوسائل الإنتاج تساوي ملكية الدولة لها لان هذه الأخيرة في نظره مؤسسة لا تنتمي لأية طبقة في الجزائر، بل هي تجسيد المصلحة الوطنية لكل الجزائريين، هذه المصلحة المرتبطة أساسا بالإرادة السياسية لقيادته الثورية في البلاد، وليس بسيطرة العمال والفلاحين على أدوات عملهم الإنتاجية ، ومن هنا فان الغاية عند بومدين هو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وليس بهدف تحويلها التدريجي إلى المنتجين الجزائريين المباشرين مما يؤدي إلى تمكينهم من السيطرة على النشاط الإنتاجي، وإنما قصد القيام بدور الأداة المنفذة لقرارات القيادة السياسية والاقتصادية، باعتبار الدولة أداة من أدوات خدمة الثورة .

إن إخضاع قوى الإنتاج لإشراف الدولة المباشر هو ضمان التطبيق الصارم لقرارات القيادة السياسية والاقتصادية من خلال مؤسسات الدولة في جميع المجالات[2].

1- احمد بن مرسلي، **المرجع السابق**، ص 258

2– **نفسه**، ص 241.

هذا إلى جانب عدم تنازل القيادة العسكرية عن الأراضي الشاسعة والاملاك الصناعية والخدماتية التي تم الاستيلاء عليها منذ سنة 1962، بعدما هجرها المعمرون لفائدة الفلاحين ، وإخضاعها لإشرافه الإداري من حيث التسيير في شكل تعاونيات خاصة بقدماء المجاهدين ، هذا الإجراء تم تطويره فعليا مع سنة 1966 بهدف إدماج هذه الفئة في النشاط الاقتصادي الجزائري وتمكينها من أسباب العيش، نظرا للدور الذي قاموا به أثناء ثورة التحرير، والتعاونية في هذه الحالة تعتبر وحدة زراعية اشتراكية تملكها الدولة [1].

كما يستفيد قدماء المجاهدين من جميع المزايا التي يحصل عليها عمال التسيير الذاتي، وتقدم لهم السلطات الوصية جميع التسهيلات الفنية، لكن تقتصر العضوية في هذه التعاونيات على قدماء المجاهدين الذين سلمتهم الدولة مهمة تسيير ممتلكات عامة بأسلوب ديمقراطي جماعي عن طريق الجمعية العامة للمتعاونين، مما يعني أن تعاونيات قدماء المجاهدين جاءت حلا وسطا بين الملكية الخاصة والمزارع المسيرة ذاتيا.

ويتجلى موقف بومدين السلبي من التسيير الذاتي بعد استيلائه على السلطة حيث رفض كليا تطبيق هذا النوع من التسيير في القطاع الصناعي ، وأوشك على إلغائه في القطاع الزراعي لولا المقاومة الشديدة التي أبداها العمال حفاظا على هذا المكسب، حيث برز موقفه هذا في الوعود التي قدمها آنذاك لقيادة العمال " الاتحاد العام للعمال الجزائريين " مقابل تدعيم المنظمة العمالية للانقلاب العسكري بزعامته .

كما تجلى موقف بومدين السلبي من التسيير الذاتي في 4 - 4 -1967عندما صرح لجريدة لوموند الفرنسية قائلا**" بأنه بعد انجاز النصوص الخاصة بالتسيير الذاتي، كنا نقول للشعب انه ستحدث معجزة لكن الحقيقة كنا نكذب عليه لان قطاع التسيير الذاتي كان في الواقع يصل إلى عجز سنوي يبلغ في بعض الأحيان عشرات الملايين من الدينارات وكان الإنتاج في انخفاض مستمر، ويعود ذلك ليس فقط في خطأ المبدأ بقدر من أنه استخدم لأغراض سياسوية وديماغوجية بحتة من طرف بن بلة "**[2]

لكن كل هذه الوعود المذكورة لم تمنعه من تطبيق برنامج حكومته القاضي بإفراغ هذا الإجراء من محتواه العمالي، وإحلال محله أساليب التسيير الإداري في المجال الاقتصادي، كما شرعت الحكومة الجزائرية في إخضاع التسيير الذاتي لإشرافها الكامل سنة 1966 بتطبيق نصوص تشريع العمل المعمول بها في المهن الفلاحية على المزارع والمؤسسات الفلاحية والصناعية التابعة للقطاع المسير ذاتيا ، وبهذا ألحقت مهمة مراقبة العمل في معظم الوحدات الانتاجية للمسؤولين الإداريين (مفتشي العمل)، بالرغم من الشعارات التي كان يطلقها حول التسيير الذاتي مثل كما يؤكد بومدين أن اختيار طريق التسيير الذاتي جاء للقضاء نهائيا على الصورة القديمة، وان الحكم في المزرعة يجب أن يكون للمنتخبين. فالتسيير الذاتي معناه أن العمال هم

1 - محمد سويدي، **المرجع نفسه**، ص 168 .

2 – **لوموند الفرنسية**: 4 – 4 – 1967 .

الذين يشرفون على المزرعة وأن لهم هيئتان، ولجان ينتخبونها بكل حرية وديمقراطية، تنظم حياة المزرعة وتشرف على الإنتاج، والتسيير الذاتي معناه أيضا أن العمال مسئولون عن الربح والخسارة، وهذا ليس مجرد تمنيات وأحلام لأنه بعد قرار اللامركزية الذي أتخذه بومدين في شهر أكتوبر سنة 1966، أعلن أن المرحلة الجديدة هي توزيع الأرباح على العمال الذين حققوا أكبر الإنتاج.[1]

كما بدأت تطبيق التغييرات المذكورة على التسيير الذاتي في نقل ملكية الوحدات الانتاجية بصورة قانونية إلى ملكية الدولة في إطار انتقال الأملاك الشاغرة إليها ، كما قامت حكومة بومدين في إطار إخضاع عنصر التسيير الذاتي إلى إشرافها الإداري المباشر سنة1967 خاصة في المجال الفلاحي بإنشاء مديريات فلاحيه جهوية على مستوى الولايات تابعة لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ، للتحكم الفعلي في نشاط المزارع الفلاحية محل التحليل، وأصبح التسيير الذاتي بعد القرارات السالفة الذكر مجرد تنظيم إداري أقامته الحكومة الجزائرية لإحكام سيطرتها التامة على العمل داخله لاستخلاص اكبر فائض يساعدها على توسيع نشاطها الاستثماري في البلاد من خلال إجراءات الرقابة التي طبقتها منذ 1966 .[2]

وفي ظل هذا الموقف لبومدين من التسيير الذاتي الذي يتنافى وإرادته السياسية في ممارسة السلطة السياسية عبر مؤسسات الدولة القوية اندرجت التغييرات الأساسية التي شرع الرئيس في الترويج لها كما ذكر في السابق سنة 1965 في شكل حملات نقد لنظام رئيس الجمهورية احمد بن بلة الذي اتهمه بتبذير موارد البلاد في إطار تطبيق اشتراكية عشوائية وبدون شك فان التسيير الذاتي من جملة الأشياء التي دخلت ضمن محيط ما عبر عنه بالقرارات الارتجالية للنظام السالف الذكر[3]

لذلك لجأ الرئيس هواري بومدين الى الشروع في تغيير الوضع وانتهاج استراتيجية تنموية واضحة المعالم ابتداء من سنة 1965، قائمة على استبدال الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ذات التوجه الرأسمالي الاستعماري بمخططات مركزية جماعية شاملة، مبنية على الصناعات المصنعة، وقد شرعت الجزائر في تطبيق هذه الاستراتيجية ابتداء من 1967 وفق النظام الاشتراكي، لهذا جاء تطبيق الاستراتيجية في شكل مخططات تنموية ممتدة من 1967 إلى 1979، وكذا أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات كما تحدثنا في الفصول السابقة، وقد ساعدته في ذلك العديد من الظروف السياسية الداخلية الاخرى التي نلخصها فيما يلي:

---

1 ـ **خطب الرئيس هواري بومدين : 19 جوان 1965، 19جوان 1970** ج، 3، إدارة الوثائق والمنشورات ،الجزائر، ص 21.

2 ـ احمد بن مرسلي، **نفس المرجع** ، ص 259.

3 ـ محمد العربي الزبيري ، **المؤامرة الكبرى المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر**، 1989 ، ص117.

سيطرة واستحواذ نظام الحكم في تلك الفترة على السلطة مما أدى إلى تعطيل مؤسسات الدولة الناشئة واستحواذ العسكريين على كل مصادر الهيمنة داخل الدولة، وتم تجسيد هذا المنحى التسلطي من خلال إنشاء مجلس إدارة عسكري سمي "بمجلس الثورة"، كان هذا المجلس عبارة عن مؤسسة عليا داخل الدولة والمجتمع، خصوصا بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها العقيد طاهر زبيري وما أعقبها من تصفية للمجاهدين من على الأصعدة السياسية، وبعد 1968 فقد دخلت البلاد عشرية استمرت الى غاية 1978 حيث عرفت الجزائر استقرار سياسي كبير، خصوصا بعد سيطرة الدولة على الحزب وأهم تنظيماته الاجتماعية مثل اتحاد الطلبة سنة 1968 ومساهمته في حملات التطوع والترويج للثورة الزراعية، والاتحاد العام للعمال الجزائريين في المؤتمر الثالث للاتحاد سنة 1969، والمنظمات الجماهيرية كاتحاد النساء، واتحاد الفلاحين، ومنظمة المجاهدين، الامر الذي انعكس ايجابا على اطلاق حزمة من الإصلاحات الهامة مثل التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية، والثورة الزراعية التي قررت في 1971 وطبقت في السنة الموالية، لتختتم بصياغة الميثاق الوطني ودستور 1976.

ميثاق ودستور 1976

ميثاق 1976

يعد ميثاق 1976 احد أهم العناصر والأسس الايديولوجية التي صاغت منظومة الحكم خصوصا في الجانب السياسي والاقتصادي والمؤسساتي في أعقاب فترة فراغ شهدتها البلاد طيلة عشر سنوات، وتبرز أهميته الميثاق في كونه عقدا اجتماعيا وبرنامج سياسي للحكومة الجزائرية جاء بعد فترة من التجريب السياسي استمرت من 1965 إلى 1975؛ فبعد عقد من التغيير الحاصل في مستوى قيادة الدولة الجزائرية أعلن بومدين عشية الاحتفال بالذكرى العاشرة لوصوله الى السلطة في خطاب رسمي ما يمكن أن تتناوله بأنه نية للنظام الحاكم في الانتقال نحو مرحلة جديدة في تسيير شؤون الدولة والمجتمع، هي مرحلة المؤسسات، والانتقال بالبلاد من حالة الفوضى إلى طور من التنظيم المحكم للمجتمع -مثلما جاء في بيان التصحيح الثوري- يتطلب إرادة سياسية قوية، ومفهوم إيديولوجي واضح يقود جهود الجزائريين للمضي في هذا الاتجاه، وقد عد هذا الميثاق الوطني أساسا لتحقيق ذلك .

تظهر اهمية هذه الوثيقة في كونها تضمنت التوجهات الاساسية للسياسة التنموية وكذا الاهداف الكبرى للتنمية والتوجهات الخاصة بمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومصدر التمويل والمتأتي من مداخل البترول والتراكم الحاصل

من التصنيع، كما تضمن الميثاق العديد من الشروحات المتكررة والحديث المكثف عن الاشتراكية في مختلف فصول وأبواب الميثاق، والاستخدامات المتكررة للمفهومات والمصطلحات ذات الصلة بالأدبيات اليسارية والتي تبرز إلى أي مدى وصل تأثير الموجة الاشتراكية إبان تلك المرحلة على النموذج الدولتي الجزائري[1].

دستور 1976

لا يختلف نص دستور 1976 في روحه ومضمونه عن نص الميثاق الوطني من حيث احتفاءه بالاشتراكية كخيار للدولة الجزائرية المستقلة، حيث تبرز القراءة المسحية للمواد التي انطوى عليها تأكيده على ضرورة وأهمية هذا الاختيار، بدءا من مقدمة الدستور إلى أبوابه الثلاثة بمختلف فصولها وموادها، تتكرر الإحالة على الاشتراكية في غير ما موضع.

وفيما يلي جدول يلخص بعض مفردات الاختيار الاشتراكي في هذا الدستور.

-غاية الاستقلال ازدهار شخصية الفرد وترقية الجماهير، في إطار الاختيار الاشتراكي.

-الثورة الجزائرية حددت مذهبها ورسمت استراتيجيتها على ضوء الاختيار الاشتراكي الذي لا رجعة فيه- تقوم دعائم الدولة الجزائرية على مشاركة الجماهير وخوضها النضال من أجل التنمية التي تستهدف خلق القاعدة المادية للاشتراكية.

-الدولة الجزائرية دولة اشتراكية. - الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة وهو المصدر الإيديولوجي |والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب والدولة وهو مرجع أساسي أيضا لأي تأويل لأحكام الدستور.

ـ الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه

- تحدد الثورة الاشتراكية خطوط عملها.. للتعجيل بترقية الإنسان... وتمكين الجزائر من إرساء قاعدة اجتماعية اقتصادية متحررة من الاستغلال والتخلف سيحظى النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي ترتكز عليه الاشتراكية بالتطوير المستمر، بحيث يستفيد من مزايا الرقى العلمي والتقني.

-تشكل الثورة الثقافية والثورة الزراعية والثورة الصناعية، والتوازن الجهوي، والأساليب الاشتراكية للتسيير، المحاور الأساسية لبناء الاشتراكية.

1- ميثاق 1976، **المصدر نفسه**، ص ص 203- 217

-هدف الدولة الاشتراكية الجزائرية هو التغيير الجذري للمجتمع، على أساس مبادئ التنظيم الاشتراكي.

-حرية التعبير والاجتماع مضمونة، ولا يمكن التذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية[1].

الظروف الخاصة بالرئيس هواري بومدين

إن اختيار بومدين للاتجاه والخيار الاشتراكي لم يكن وليد الصدفة وانما كان تحت تأثير بعض الظروف والأفكار التي عايشها، فهو من حيث أصوله الاجتماعية منحدر من عائلة ريفية فقيرة، لذلك لا غرابة أن تستهويه الفكرة الاشتراكية التي تروج لقيم العدالة الاجتماعية والمساواة، وقد نقل عنه قوله **"ولقد اتفقنا إذا ما بقينا أحياء على مواصلة الطريق، فالمقاتلون لم يقوموا بالثورة حتى يصبحوا خماسة لدى الملاك الجزائريين"** [2] وقد شجعه -أيضا- للمضي في اتجاه الاختيار الاشتراكي.

الظروف الدولية

المناخ الدولي المتميز خلال الفترة الستينيات والسبعينيات- بالانتشار والرواج الواسع للفكر الاشتراكي والأيديولوجيا اليسارية، حيث تميز عقدي الستينيات والسبعينيات لتأثيرهم على القادة الجزائريين في وضع استراتيجية التنمية ونموذجها، ويمكن ذكر كل من جيرار ديستان ودو بيرني و أندريه غاندر فرانك، وشارل بيتلهيم وإيمانويل ويلرشتاين وأمانويل ارغيزي، وف .ه .كاردوزو، وسيلسو فورتادو، وسمير أمين ...يرى هؤلاء المؤلفون أن الدولة وحدها هي القادرة على إنجاح هذا النموذج، حيث تلعب الصناعة دوراً محركاً في إطار وطني، [3] وبناء على هذه النظريات مضى بومدين في تنفيذ قناعاته ورؤيته الخاصة حول بناء الدولة والمجتمع معتمدا في ذلك على تحالف تكتيكي مع دول المعسكر الاشتراكي واليسار الماركسي الجزائري بالخصوص بعد 1972 .

كما لعبت العديد من الاحداث الدولية الاخرى دورا كبيرا في التجربة التنموية الجزائرية مثل الحرب العربية الاسرائيلية في شهر جوان 1967 ودورها في تأميم العديد من الشركات النفطية الاجنبية العاملة في الجزائر مثل شركتا موبيل وايسو[4] ،

1- دستور 1976

2- رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة، الحوار المتمدن-العدد: 1864 - 2007 / 3 / 24 :13:01 **https://www.ahewar.org/rezgar.ico**

3- بنجامين ستورا ، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ، نفس المرجع ، ص 50-51.

4 -Belaid Abdesselam ,le gaz algérien , op cit , p 206 .

ضف الى ذلك انعقاد مؤتمر مجموعة 77 في الجزائر أكتوبر 1967، [1] والذي لقب باندونغ الاقتصادي ثم **اعقبته سلسة من التأميمات الكبرى أهمها تأميم معظم الشركات الفرنسية للمحروقات في فيفري 1971، والتي اكدها المؤتمر الثالث لحركة عدم الانحياز في سبتمبر 1973 والذي أكد على ضرورة استكمال الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي عن طريق فرض الدول سيطرتها على ثرواتها بواسطة سياسة التأميم، وترأس الجزائر للدورة الاستثنائية** للجمعية العامة للأمم المتحدة في أفريل 1974 .

المطلب الثاني: مراحل السياسة التنموية في عهد الرئيس هواري بومدين

عند تناولنا لفترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين نقسمها الى أربع مراحل، وكل مرحلة لها خصائصها السياسية والتي كان لها التأثير الكبير على السياسة الاقتصادية:

اتسمت المرحلة الأولى (1965-1967) بالصراع من أجل السلطة، وقد بدأت بالتدخل العسكري وانتهت بمحاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها العقيد طاهر زبيري، لاحظنا عند استعراض نتائج المرحلة الأولى لتشكل نظام الحكم في تلك الفترة أن الانقلاب أدى إلى تعطيل مؤسسات الدولة الناشئة واستحواذ العسكريين على كل مصادر الهيمنة داخل الدولة، وتم تجسيد هذا المنحى السلطوي من خلال إنشاء مجلس إدارة عسكري سمي "بمجلس الثورة"، كان هذا المجلس عبارة عن مؤسسة عليا داخل الدولة والمجتمع، وكرست تدخلا واضحا للمؤسسة العسكرية في الشأن العام للدولة سياسيا واقتصاديا، كما عرفت هذه المرحلة وضع الاسس الحقيقية للحكم التكنوقراطي المعتمد على الإطارات الفنية داخل حكومة بومدين، و يرجع السبب في ذلك إلى رغبة الرئيس العقيد هواري بومدين إلى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المؤجلة منذ عهد سلفه بن بلة، كما عرفت هذه المرحلة اطلاق المخطط الثلاثي 1967-1969.

1- **مجموعة سبع وسبعين** بالإنجليزية(Group of 77 : هي تحالف مجموعة من الدول النامية وهدف هذه المجموعة هو ترقية المصالح الاقتصادية لأعضائها مجتمعة، بالإضافة إلى خلق قدرة تفاوضية مشتركة ضمن نطاق الأمم المتحدة .كانت نواة تأسيس المجموعة في الأصل تتكون من 77 عضوًا مؤسسًا ولكن المجموعة توسعت لتضم حاليا 130 دولة.
تأسست المجموعة في 15 يونيو، 1964 حيث تم إطلاق "الإعلان المشترك لدول ال77" في ختام الاجتماع الدولي الأول للحكومات العضوة في منظمة التجارة العالمية" الأونكتاد (UNCTAD) "وكان أول اجتماع رئيسي للمجموعة في الجزائر عام 1967 حيث تم تبنّي إعلان الجزائر وتم إنشاء أساس الهيكل التنظيمي للمجموعة:
ويكيبيديا **https://ar.wikipedia.org/wiki**

القرارات السياسية المتخذة واثرها على سيرورة القطاع الاقتصادي

ـ **التأميم** : يعد التأميم أحد أهم الضوابط الاقتصادية والاليات الاقتصادية التي كان يعول عليها الرئيس هواري بومدين منذ أن كان وزيرا للدفاع في حكومة بن بلة، وذلك لتطوير القوى المنتجة وتحريك العلاقات الاجتماعية التي كانت تحت سلطة الاحتكارات الرأسمالية، وقد ترسخت هذه الفكرة أكثر بعد وصوله الى هرم السلطة خصوصا في ظل شح الموارد المالية ، لذلك اخذت السلطة الجديدة بخيار التأميم منذ شهر ماي 1966بتأميم المناجم والبنوك ، واستمرت العملية اكثر جرأة في المرحلة الموالية .

ـ **التخطيط** : يعد التخطيط الاساس الثاني، والخيار الاستراتيجي الذي اعتمدته السلطات العليا للتنمية وهيكلة الاقتصاد الوطني، في وقت اضحت في امس الحاجة للموارد المالية واستثمارات ضخمة ، لذلك أصبح تدخل الدولة مطلبا ملحا لقيادة عملية التنمية الاقتصادية عن طريق التخطيط المركزي، وهذا بحصر ووضع كافة الامكانيات الوطنية تحت تصرف المخططين لتحديد الاولويات، ورصد الاعتمادات وفق منظور دقيق اعطيت فيه الاولوية للاستثمار والتصنيع على حساب الاستهلاك والزراعة وذلك لتحقيق هدفين اساسين وهما تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الخارجية واسترجاع ثرواتنا الوطنية.

أما المرحلة الثانية 1968 - 1976 تميزت هذه المرحلة بزخم من الاحداث السياسية والتي كان لها الاثر الكبير على الجانب الاقتصادي سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي فعلى الصعيد الداخلي والتي تميزت بالتعديل الحكومي الذي أجري في عام 1970، والذي جاء بعد المحاولة الانقلابية التي قادها العقيد الطاهر الزبيري في أواخر 1967 ومطلع 1968، وتزايد وتيرة المعارضة التي أضحت تهدد أركان النظام السياسي الجزائري، ومع السبات والركود الذي ميز حركية الحزب خلال هذه الفترة وكذا قرب انتهاء المخطط الثلاثي، لجأ الرئيس هواري بومدين الى إعادة النظر في اسلوب سياسته المنتهج، وذلك بتعيين قايد أحمد على رأس الأمانة العامة للحزب سنة 1968، وبداية التحضير الفعلي لإطلاق المشاريع الاقتصادية خاصة في المجال الصناعي والزراعي، وكذا اطلاق المخطط الرباعي الأول، وتوسيع القطاع العام الاقتصادي وتدعيمه بمجموعة من إجراءات التأميم وذلك تحضير لإصدار قانون الثورة الزراعية تسريع عملية إزالة الملكية الخاصة ومصادرة أراضي الفلاحين الملاكين لتحقيق الثورة الزراعية من خلال عملية التأميم إلحاقا بركب

الثورة الصناعية التي أشرف على إنجاح قطاعها وزير الصناعة والطاقة بلعيد عبد السلام .

لذلك فقد تميزت هذه الفترة باستقرار كبير، وشهدت إصلاحات هامة مثل التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية، والثورة الزراعية التي قررت في 1971 وطبقت في السنة الموالية والذي أضحى واقعا بداية من سنة 1972، وذلك بالإعلان عن المرحلة الاولى لتجسيد هذا المشروع عن طريق التوعية والارشاد، وتوزيع 1.7 مليون هكتار على الفلاحين، وكذا الاعلان عن بداية تجسيد مشروع السد الاخضر، وكذا استكمال المخطط الرباعي الاول 1970- 1973، كما عرفت هذه المرحلة إقامة العديد من الصناعات الأساسية والشروع في الاعداد للمشاريع ضخمة أخرى لاستثمار مواردنا الطبيعية، والتي شملت الصناعة الميكانيكية، الصناعات الخفيفة خصوصا الغذائية والنسيج والجلود وتحويل الخشب والورق وتوسيع صناعة مواد البناء.

أما على الصعيد الخارجي فقد تميزت هذه المرحلة احتضان الجزائر للمؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز في الجزائر العاصمة في سبتمبر 1973، وبحضور ممثلي 76 دولة و أربع عشرة حركة تحرر، وكانت من أنجح قمم هذه الحركة حيث أدخلت عليها نقلة نوعية بإضافة البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية وكانت بصمات الجزائر واضحة في هذا الخصوص، وقد صدر في نهاية هذه القمة لأول مرة بيانان أحدهما سياسي تركز حول قضايا التحرر في العالم وأهمية دعمها، في حين تضمن البيان الاقتصادي عدة توصيات منها:

- مراقبة نشاطات الشركات متعددة الجنسيات

- العمل على إيجاد صيغ تهدف إلى الدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية مع التصرف بكامل سيادتها في مواردها الطبيعية.

ترأس الجزائر للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة 10 أفريل 1974 وطرحها لموضوع استحداث نظام اقتصادي دولي جديد عادل ونزيه يأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المستضعفة وذلك بتثمين مواردها في الاسواق الدولية، حيث ألقى هواري بومدين خطابا هاما برؤية تشخيصية واستشرافية حيث شخص مكامن الداء والاختلالات الكبيرة في العلاقات الدولية بشكل عام وفي بعدها الاقتصادي بصورة خاصة، ووصف النظام الاقتصادي العالمي القائم وقتها بالجائر والبالي الذي تجاوزه الزمن مثل النظام الاستعماري الذي يستمد منه أصوله ومضمونه مع اقتراح خريطة طريق و تصور عملي في سبيل الوصول إلى علاقات دولية أكثر

عدلا، وفي ضوء هذه المرافعة التي ما تزال صالحة إلى يوم الناس هذا عرضت 94 دولة عضو في الأمم المتحدة مشروع لائحة بعنوان الإعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد و فعلا صدر عن هذه الدورة الاستثنائية وثيقتان في غاية الأهمية وذلك امتدادا لقرارات قمة الجزائر لحركة عدم الانحياز في هذا الصدد وهما:

- إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

- برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. [1]

القرارات السياسية المتخذة واثرها على سيرورة القطاع الاقتصادي

ـ اصدار سلسلة من المراسيم والمراسيم التنظيمية لتنظيم القطاع الاقتصادي مثل الأمر 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971والذي يتضمن الثورة الزراعية، والمرسوم رقم 72 - 106 المؤرخ في 7 جوان 1972 المتضمن القانون الاساسي للتعاون الزراعي ، والمرسوم رقم 73 -68 المؤرخ في 16 أفريل 1973 والمتضمن استحداث لجنة وطنية لتطوع الطلبة.[2]

ـ استمرار سياسة التأميمات وذلك بتأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 ، وسياسة المخططات والتي شملت المخطط الرباعي الاول واطلاق المخطط الراعي الثاني.

ـ تحول حزب جبهة التحرير الوطني الى جهاز تابع للدولة يُعنى بالتعبئة الاجتماعية لأطروحات السلطة، واخضاع مختلف التنظيمات الاجتماعية لصالح السلطة، وإحياء المناسبات والتظاهرات الوطنية.

ـ استخدام النقابة العمالية كأداة لتأطير العمال عقب المؤتمر الثالث للاتحاد في سنة 1969، وجعله باسم الصالح العام ضمن رؤية السلطة الثورية .

ـ ترويض إتحاد الطلبة ابتداء من سنة 1968 وتحوله الى حركة اجتماعية هامة لعبت دور كبير في المشاركة في اصلاح قطاع التعليم العلي وتقديم حملات توعوية للتعريف بميثاق الثورة الزراعية، ونفس الشيء ينطبق على باقي التنظيمات

1- مصطفى بوطوره، **البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية**، جريدة صوت الاحرار https://www.sawtalahrar.dz

2- وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي، **مجموعة النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية (النصوص الاساسية)**، الامانة العامة.

الاجتماعية الاخرى، كالاتحاد الفلاحين، والاتحاد الوطني للنساء، ومنظمة المجاهدين، واتحاد الشبيبة .

ـ مشاركة الجيش في احتواء النقابات وإخماد إضرابات العمال والطلبة، والاهتمام بمجال الصناعات الثقيلة والاختيار الاقتصادي للدولة الجزائرية، وإنجاح حملات التطوع للجنود خصوصا في مجال الثورة الزراعية" بناء السد الأخضر "من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي الجزائري، وامتصاص نسب معينة من البطالة التي انتشرت في أوساط الشباب.

ـ بهدف كسب مشروعية شعبية واسعة عمل نظام 19 جوان على تسطير عدة أهداف تتحقق حولها التعبئة، ولأجل ذلك خاض هذا النظام عددا من المعارك على عدة جبهات تتمحور حول استرجاع الثروات الوطنية، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة .

وقد احتل التصنيع الصدارة بين تلك الاهداف متجاوزا الكثير من الميادين الاقتصادية الاخرى.

وهكذا نشأت وضعية استثنائية ساعدت على التعبئة في أهم الميادين لتحقيق التصنيع، فباسمه خاض النظام معركة التأميم لاهم مورد في البلاد وهو المحروقات والتي تسببت في صدام حاد مع الفرنسيين، الذين عملوا بكل الوسائل لزعزعة النظام داخليا (المعارضة الداخلية) واقليميا قضية (الصحراء الغربية)، وباسم التصنيع ضخت الدولة معظم مواردها المالية لهذا القطاع وأهملت العديد من القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة والري والاشغال العمومية والثقافة[1] .

المرحلة الثالثة 1976- 1978 جاءت هذه المرحلة بعد الهزات السياسية التي عرفها النظام السياسي الجزائري خلال منتصف السبعينيات الناتجة عن انسحاب العديد من العناصر الفاعلة في نظام الهواري بومدين أمثال قايد أحمد 1974 والوفاة الفجائية لأب الادارة أحمد مدغري، وانسحاب شريف بلقاسم، أضحت جماعة وجدة النواة الحقيقية للنظام الجزائري قاب قوسين أو أدنى من التلاشي والزوال، ولم يتبق منها سوى العقيد هواري بومدين ووزير خارجيته بوتفليقة ، وأمام ازدياد أصوات المعارضة المنادية بالاصلاح الناتج عن فشل المشاريع الاقتصادية التي تم اطلاقها ولأجل ذلك وبغية استدراك الوضع وتصحيحه، أعلنت السلطات عن صياغة برنامج سياسي وإيديولوجي مفصل جاد بدأ بصياغة الميثاق الوطني ودستور 1976، كما عرفت هذه المرحلة دخول حكومة بومدين الثالثة والتي تميزت بزيادة سيطرة

1- محمد الميلي ، **نفس المرجع** ، ص 274-275.

العناصر التكنوقراطية حيث عرفت الحكومة التحاق خمسة عشرة شخصية جديدة بطاقم الحكومة، وذلك لتعزيز سيطرة الحكومة على الاقتصاد، وإدخال التخطيط الاقتصادي الشامل، والاستفادة من الريع النفطي، وكذا الاستفادة من الإيرادات المرتفعة للبترول والغاز بهدف تعزيز الاقلاع الاقتصادي والصناعي المأمول، وكان من المفروض أن تنتهي هذه الفترة في عام 1978 بعقد مؤتمر لجبهة التحرير الوطني، ولكن على الرغم من أنها انتهت فعلا في الوقت المطلوب ، إلا أن موت الهواري في نهاية ديسمبر من عام 1978 هو الذي كان السبب وراء ذلك.

أما على الصعيد الخارجي فقد تميزت هذه المرحلة بانضمام الجزائر الى السياسة الشاملة المتوسطية ابتداء من سنة 1976 وذلك بعد فتح المجال الى جل الدول المتوسطية بما فيها الجزائر والتي شملت التعاون المالي والتجاري والمساعدات التقنية والتي كان هدفها الخفي ضمان سيطرة المركز على الاطراف في المسائل الاقتصادية[1]

القرارات السياسية المتخذة واثرها على سيرورة القطاع الاقتصادي

ـ اصدار نصوص الميثاق الوطني 1976، وكذا نصوص دستور 1976 وهما الهيئتان التشريعيان التان نظمتا الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد وكرستا سياسة الدولنة ورأسمالية الدولة، وتحكمها في كل وسائل الانتاج، حيث أكدتا على التوجهات الخاصة بمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية وعلى الموارد المخصصة لتمويل التنمية والمتأتية من قطاع المحروقات والقطاع الصناعي .

ـ استمرار سياسة التخطيط وفق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 ورفع قيمته من 54 مليار دينار الى 110 مليار دينار خصوصا بعد ارتفاع موارد البلاد من جراء ارتفاع أسعار النفط .

المبحث الثالث: الآثار والانعكاسات.

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا ان المشروع الاقتصادي والتنموي الذي انتهجته الجزائر بعد الاستقلال مباشرة لم ينطلق من أيديولوجيا ومشاريع قبلية وإنما هو وليد للظروف التي دخلتها البلاد عشية الاستقلال والتي تشكلت وتبلورت في خضم وسياق علاقات القوة والصراع مع المستعمر، خصوصا خلال فترة الأخيرة من حرب التحريرية المظفرة ، واتضح ذلك من خلال نصوص برنامج طرابلس ، حيث

1- أمين البار- منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية** ، مكتبة الوفاء الاسكندرية ، ط1 2014، ص 66.

ساهمت النخب السياسية وبدعم من القيادة العسكرية الى صياغة برنامج اقتصادي وتنموي طموح يواكب الحركية الواعية للعمال والفلاحين في اطار نموذج التسيير الذاتي، وتجاوز المشاكل الناجمة عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي ورثتها الجزائر عن الفترة الاستعمارية والقائمة على التبعية والتفكك والاقطاع والطبقية، وذلك بتبني سياسات اقتصادية طموحة تستجيب لتطلعات كافة افراد الشعب الجزائري في اطار النظام الاشتراكي الذي كان موضة دول العالم الثالث المستقلة حديثا آنذاك.

لكن الاوضاع السياسية والامنية المتردية التي دخلتها البلاد منذ صيف 1962 الى غاية خريف 1963 عملت على حدوث شرخ كبير بين النخب الحاكمة التي كانت منشغلة بعد الاستقلال بمحاولة إحكام سلطتها بدل التفكير في استكمال المشروع المجتمعي المستهدف، وبين التصورات والتطلعات القاعدة الشعبية للعمال والفلاحين، ففي الوقت الذي تحركت فيه هذه الفئات الى ابتكار أفضل السبل الاقتصادية لمواجهة الازمة المفتعلة من جراء انسحاب الفجائي للجالية الاوروبية، كانت هناك فئات أخرى برجوازية تسابق الزمن للاستلاء على هذه التركة وكرست لمنطق النظام الفئوي المبني على المصالح الذاتية .

انعكست هذه الظروف سلبا على القطاع المسير ذاتيا في هذه الفترة، حيث كانت النتائج بعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة حيث كان للإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطة آنذاك الاثر السلبي على انخفاض مستمر في الإنتاج الاقتصادي عامة والفلاحي خاصة، في مختلف المواسم الفلاحية، وكذا انخفاض مردودية الهكتار بالرغم من الزيادة المعتبرة في استعمال الأسمدة و المبيدات، بالإضافة عدم الاستعمال العقلاني لمختلف وسائل الإنتاج كالجرارات و الأسمدة و غيرها، و ذلك بسبب انعدام الإرشاد الفلاحي العلمي نتيجة لقلة المهندسين و التقنيين المختصين في مختلف العمليات الإنتاجية.

و نتيجة لتهميش العمال الفعليين في القطاع من طرف المدير المسؤول الأول على الاستغلالية أو الجهات الوصية، أصبح العامل يشعر بأنه أجير لا تهمه نتيجة الاستغلالية، وجعل العمال يهملون المزارع الحكومية و اتجهوا لاستغلال قطع الأرض الصغيرة التي يملكونها، و هذا خارج أوقات عملهم، كما ارتفع كذلك الاستهلاك الذاتي فأصبح العمال يأخذون كميات هائلة من مزارع التسيير الذاتي لاستهلاكهم الشخصي، و تحولت مزارع التسيير الذاتي في نظر العمال إلى ملكيات خاصة بهم ، ضف الى ذلك عدم توزيع الأرباح على معظم عمال الاستغلالية أدى بهم إلى الشعور بأن مختلف الشعارات و القوانين الخاصة بالقطاع المسير ذاتيا هي مجرد شعارات لا أساس لها من

الصحة، كما لعبت مؤسسات التسويق دورًا أساسيا في النتائج السلبية التي حققها القطاع الفلاحي المسير ذاتيا، خصوصا بعد انتشار ظاهرة تبذير المنتوج الفلاحي للاستغلالية عن طريق الاستهلاك الذاتي من طرف العمال أو مختلف المسؤولين في الدولة أدى إلى شعور المواطن بأن إنتاج الاستغلالية هو ملك للجميع.

المطلب الاول: تشكل الفئة البرجوازية البيروقراطية

كانت النخب المثقفة المتحالفة مع النخبة العسكرية على وعي بالحسابات البرجوازية، منذ اللحظة التي فكرت فيه هذه الأخيرة بالالتحاق بالثورة، وكذلك بعد أن تبرأت أعلى المراكز داخل قيادة الجبهة، وقد عبرت هذه النخب في وثيقة طرابلس عن مخاوفها من انتهازية هذه الطبقة، كما عبرت أيضا عن رفضها للطريق الليبرالي الذي يتوافق و تطلعاتها، في الوقت الذي يمثل فيه- هذا الطريق - أكبر حاجز في وجه عملية التنمية، علاوة على عدم تحقيقه تطلعات الشرائح العريضة لأفراد الشعب، فمما جاء في الوثيقة. وفي الدول المستقلة حديثا فإن الرجوع إلى طرق اللبرالية الكلاسيكية لا يمكن أن يسمح بإحداث تحولات حقيقة في المجتمع، فهو تعطي امتيـــازات للطبقة البرجوازية المحلية في حين يبقى الشعب في حالة البؤس والجهل ولكن يلاحظ أن هذا التخوف لم يترجم إلى واقع عملي سبب الانشغال الصراع والحسابات السياسية، فكانت النتيجة أن تسربت البرجوازية الصغرى إلى أعلى المناصب، و نجحت في اختيار مواقع هامة داخل العملية الإنتاجية ، وقد وصل عددها حسب ميثاق الجزائر حوالي 50 ألف[1]

ففي الوقت الذي كانت فيه المصلحة الاجتماعية هي الدافع القوي وراء التحرك الشعبي العفوي الذي جنب البلاد أزمة مجاعة محققة، كانت البرجوازية الصغرى منهمكة في احتلال وشراء العقارات والمساكن والحقول وفي هذا الصدد بلغ احتلال المساكن فيما بين 1961-1963 حوالي 250 ألف مسكن(2)[2]، وبمرور الوقت استطاعت هذه الطبقة الأخيرة أن تحسن التعامل مع هذا الواقع الجديد - بعد أن تمرست على التعامل مع مثل هذه المواقف إبان الثورة، وأن تجد لنفسها مكانة هامة بارزة في العملية الإنتاجية، خاصة بعد تقنين التسيير الذاتي، فقد دعم هذا المرسوم(مارس 1963) إنشاء نخبة إدارية جديدة، مما سمح بتسلل هذه الطبقة داخل دواليب السلطة بفضل التوسع في الخدمات الحكومية والإدارية، وإعداد الفنيين وأصحاب المهن العليا الحرة، كما وجدت لها مرتعا خصبا مع انطلاق حركة التأميمات وتكوين قطاعات الدولة.

1 ـ مغنية الازرق ، المرجع السابق ، ص 91. انظر كذلك: الميثاق الوطني 1964. ص
2 ـ أحمد بعلبكي ، المرجع السابق ، ص 124.

ولعل ما ميز هذه الفئة هو سيطرتها على المؤسسات الادارية والسياسية والمالية والقانونية وحتى العسكرية للدولة حيث احتكرت وسائل القوة والقهر المشروع على مختلف الهيئات والافراد، خصوصا بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة أواخر سنة 1967 ، حيث استغلت هذه الفئة سيطرة الدولة على مختلف التنظيمات العمالية والطلابية وبداية سياسة التأميمات الكبرى، وسوقت لنفسها اطروحات على أنها الفئة التي بيدها حل لكل مشكلات البلاد الاقتصادية وتحديث البلاد والتصنيع والاصلاح الزراعي إلا ان الواقع كان غير ذلك حيث كان تهدف الى تركيز المزيد من السلطة، واعادة صياغة الحياة الاقتصادية لصالحها[1] مستغلة في ذلك سلوكياتها البيروقراطية التي تتميز عادة بالإسراف والتبديد، لأنها في الغالب لا تصيب التكاليف الموظف أو المسؤول في أمواله الخاصة، وإنما تتحملها الخزانة العامة، في حين أن المزايا في شكل نفوذ أو سلطة أو مظاهر أبهة فإنها تعود إليه مباشرة ، ولذلك فإنه لا غرابة في أن يكون الموظف ـ بشكل عام ـ قليل الحساسية بالنسبة لأعباء وتكاليف قراراته كما يقول حازم الببلاوي، [2] والنتيجة هي اصابة اقتصاد البلد باختلال التوازن وتوجهه أكثر نحو الخارج وتعقيد ازمة الزراعة وعواقبها .

المطلب الثاني: تدخل المؤسسة العسكرية في الخيارات الاقتصادية

يحتل الجيش الوطني الشعبي مكانة محورية في النظام الجزائري حتى وإن لم يظهر ذلك، فهو قلب الدولة ومركز السلطة ومصدر شرعيتها وهو ما أكدته النصوص الدستورية خصوصا دستور 1963 الدستور القاعدي لجل دساتير البلاد، حيث ينص **"إن الجيش الوطني الشعبي الذي كان بالأمس جيش التحرير الوطني هو بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير القومي، من ثمة سيظل هذا الجيش مساهما في خدمة الشعب، ساهرا على النشاط السياسي داخل إطار الحزب، عاملا على تشييد الانظمة الجديدة الاقتصادية منها و الاجتماعية للبلاد. و هو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية و يسهم في مناحي النشاط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب"**[3] ، ويستمد ذلك من منطلقات تاريخية وبالأوضاع التي نشأت فيها الدولة الوطنية حيث يؤكد الباحث لعروسي رابح أنه كلما كانت للجيش سوابق تاريخية في الممارسة السياسية، زادت إمكانية تدخله في الحياة السياسية، وكلما كانت هناك أوضاع سياسية متأزمة، توافرت فرص أكبر لبروز دور سياسي

1 ـ محمد حربي، جبهة التحرير بين الاسطورة والواقع، **نفس المرجع**، ص 310.
2- حازم الببلاوي، **نفس المرجع**، ص 188.
3- دستور 1963،

للمؤسسة العسكرية،[1] وهو الأمر الذي حصل خصوصا قبيل انقلاب جوان 1965 وبعده من خلال تدخل المؤسسة العسكرية في محاربة نموذج التسيير الذاتي، والدفاع عن فكرة الدولنة ومركزية التسيير واحتكار الاقتصاد الوطني، في عهد الرئيس هواري بومدين خصوصا بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة سنة 1967، والذي أكدته العديد من الوقائع ولعل اهمها حيث اصبح حقيقة ثابتة حيث أسندت أهم الوزارات الى أصغر مجموعة داخل نظامها ، ونقصد بها جماعة وجدة التي آلت إلى بوتفليقة وزارة الخارجية والشؤون الدبلوماسية ، والداخلية والتنظيم التي عادت لأحمد مدغري، والمالية ثم الحزب لقايد أحمد، وأمانة الحزب ثم وزارة التخطيط لشريف بلقاسم.

المطلب الثالث: التركيز على الجانب المادي وإهمال الجانب البشري

هناك قاعدة متعارف عليها ، مفادها أن النظام السياسي مهمته الأساسية هي وضع وتنفيذ الأهداف الجماعية للمجتمع ، وأن الشرعية السياسية تربط بمدى نجاح أو فشل هذا النظام، فانطلاقا من هذه القاعدة وبالوقوف عند التجربة الاقتصادية التنموية التي خاضتها الجزائر منذ الإستقلال، نجد أنها وصلت إلى طريق مسدود للأسف، لسبب بسيط وهو أنها ركزت فقط على تكديس الأشياء المادية على رأي" مالك بن نبي "ولم تنطلق من بناء الفرد الجزائري أو ما يطلق عليه حاليا اسم الاستثمار في الرأسمال البشري ، حيث كان من الأجدر بقادة الثورة الجزائرية منذ الإستقلال أن يعنوا ببناء شخصية الفرد الجزائري، وأن تكون كل تلك النماذج التنموية التي مرت بها الجزائر أداة تحدث ثورة فكرية في عقل المواطن الجزائري ، كي ينسجم مع التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في العالم اليوم، لكن الذي حصل للأسف هو أن تلك التجارب راحت تركز فقط على الجوانب الكمية والماد ة من عملية التنمية دون الحرص على إشباع حاجات الإنسان الجزائري الفكرية والحرية ، بغية تحقيق تحصينه من كل غزو ثقافي أو حضاري محتمل ، وليكون درعا قويا لبناء مشروعه الوطني.

فالاستثمار المادي (المالي) خصوصا الخاص والاجنبي غالبا ما توجه استثماراته نحو أهداف واغراض خاصة واستراتيجية ضيقة أو أمور تافهة، عكس الاستثمار الاجتماعي ثروة الثروات الذي يعتمد على الاستثمار في العقول والسواعد وهو النموذج الذي اعتمدته اليابان والمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. [2]

1- لعروسي رابح، **الجيش والسياسة في الجزائر: تحديات ومشاهد مستقبلية** الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي 3 - 1تشرين الأول/ أكتوبر 2016، ص 30.

2- مالك بن نبي، **بين الرشاد والتيه**، دار الفكر المعاصر دمشق 1979، ص 195

المطلب الرابع: ميلاد نظام الريع[1]

من بين الانعكاسات الخطيرة التي وقع فيها الاقتصاد الجزائري ولازلنا نعاني منها الى اليوم هي ظاهرة الريع، أو ما يسمى بالريع الاقتصادي الذي وقعت فيه حكومة بن بلة منذ السنة الاولى للاستقلال واتخذ عدة اشكال ولعل أهمها المساعدات الاجنبية خصوصا الفرنسية منها، وريع الثروة النفطية خصوصا منذ السنة الثالثة للاستقلال .

والريع لغة هو النماء والزيادة مثلا يقال الارض مريعة أي خصبة، أول من استخدم هذا المصطلح باعتباره شكلا من أشكال المردود المالي هو آدم سميث في كتابه ثروة الأمم، ويعتبر ريكاردو واحد من أبرز الاقتصاديين الذين طوروا فكرة الريع مركزا على الريع الزراعي؛ فوفقا لنظريته فإن الريع هو الدخل الذي تحققه الأرض الزراعية الحديثة نظرا لما تتمتع به من خصوبة، فهذا الريع هو ذلك المال المتحقق من ميزة الأرض التي يمتلكها، وعرفه ابن خلدون في مقدمته : الريع بمثابة "كسب" وميزه عن "الرزق" الذي يتطلب جهدا، اعتباره نوعا من الدخل غير المبرر وغير المرتبط بدورة الإنتاج لانفصاله عن قيم العمل وبذل الجهد وتحمل المخاطرة.[2]

أما الدولة الريعية وحسب ما ذهب إليه الباحث حسن مهداوي، والذي ينسب إليه إعطاء مفهوم الدولة الريعية المعنى الحالي؛ إذ عرفها بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء أكان من موارد طبيعية زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه ، مما ينتج عنه اقصاد هش مشوه فاسد خاضع للمتغيرات الخارجية[3] وهو الامر الذي أدركته فرنسا منذ البداية فعملت على توريط الاقتصاد الجزائري في هذه المعضلة المتشعبة والمتعددة الاشكال ، والتي استهلتها بالمساعدات المالية والتي قدرت بحوالي 2,68 مليار فرنك فرنسي سنة 1962 [4]، أي ما يقارب 43 % من المساعدات الفرنسية الموجهة للدول النامية، في حين بلغت سنة 1964 حوالي 1,121 مليار فرنك فرنسي حديث من أصل 3 مليار فرنك في المجموع.[5]

1- **الريع:** وصف مؤسس علم الاقتصاد آدم سميث Adam Smith - في القرن الثامن عشر، أن الريع هو الدخل الذي يحصل عليه الشخص دون أن يزرع 'حصدا دون أن يزرع'، وهنا يعتقد أن الدخل ناجم دون بذل أي جهد أو عمل.https://political-encyclopedia.org

2- سامية معتوق وأخرون، **معضلة الريع في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد:** المجلد 15/العـــدد 1(2020) ص178.

3- **نفسه،** ص 179

4- شارل روبير اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة،** ص 195.

5 -(Le Monde, 27-28 octobre 1963).

المصدر الثاني للريع فهو البترول، حيث استهلت الجزائر في عهد حكومة بن بلة الثانية مفاوضات ماراطونية مع الحكومة الفرنسية توجت بارتفاع مداخيل الجباية النفطية للخزينة الوطنية والتي ستتأكد خلال اواخر الستينيات وبداية السبعينيات، خصوصا بعد قرار التأميمات الكبرى في 24 فيفري 1971، مما اوقع الاقتصاد الوطني مرة ثانية ضحية لمصدر جديد للريع والذي تحول من نعمة الى نقمة .

المطلب الخامس: مأسسة التسيير الذاتي والتوجه نحو سياسة التأميم

ساهمت التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية التي عرفتها البلاد طيلة سنوات حكم الرئيس أحمد بن بلة خصوصا بعد العجز في الموازنة العامة وتحت ضغط العديد من القيادات الحاكمة الى لجوء الدولة الى تبني سلسة من الاجراءات وعلى رأسها سياسة التأميمات، وذلك لإضفاء وفرض سيطرتها على الثروات الاقتصادية للبلد، والتولي بنفسها وضع الترتيبات اللازمة للتكفل بالمسألة الاقتصادية والاجتماعية، وقد نتج عن هذه السياسة مأسسة قطاع التسيير الذاتي واضفاء الطابع البيروقراطي على القطاع "التسيير الذاتي " وتعظيم دور الدولة ودعم أسلوبها المركزي وتوجهها الشمولي، بالتالي تفويت فرصة الالتحام الشعبي مع دولته وفسح المجال لتطلع الفئات البرجوازية الصغرى التي تسلقت الى أعلى المناصب بفضل مستواها التعليمي، خصوصا خلال فترة الرئيس هواري بومدين، حيث حصل تحالف بين هذه الفئة بالفئة التكنوقراطية والعسكرية في القمة، الامر الذي نتج عنه كسر التحالف القائم بين القاعدة والقمة، وزيادة الهوة بين الشعب ونظامه وإجهاض مشروع التنمية لصالح قوى داخلية [1]وأخرى خارجية .

كما تم تسجيل صعوبات جمة أخرى ينبغي الإشارة إليها كانت قد وقفت حجر عثرة أمام الجهد التنموي الوطني، وذلك بعد مأسسة أسلوب التسيير الذاتي ومركزته سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي، والمتمثلة في النزوح الفلاحين المحيطين بالمدن بحثا عن أشكال أخرى من العمل، ولأن الريف سيصبح عنصرا طاردا للسكان، حيث استقر بأعداد كبيرة على هوامش المدن لتخلق ظاهرة جديدة هي ظاهرة أحياء القصدير. [2]

1- أدت آليات اشتغال النمط السلطوي المركز إلى إضفاء الطابع البيروقراطي على التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصـــادي للمجتمع، ولذلـك وصفت بعض الكتابات هذا النمط من الحكم "بالنمط العسكري البيروقراطي". هنا في حين أن البعض الآخر اعتبره نظام لرأسمالية بيروقراطية وقد دفعه إلى هذا الوصـف استحواذ الطبقة الحاكمة التي تتشكل من البيروقراطيين والعسكريين على تسير دفـة الحكم والاقتصاد ، ، واعتمادها على ذلك لإعادة إنتاج نفسها بشكل خاص، وإعـادة إنتاج النظام السياسي بشكل عام". أنظر نور الدين زمام ، السلطة واشكالية التنمية، **نفس المرجع** ، ص 390.

2- **الحركات الاسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية،** ص308 -311

المطلب السادس: التوجه نحو رأسمالية الدولة

لقد كان لتوسع حجم الاقتصاد الجزائري وزيادة مداخيله من جراء سياسة التأميمات الاثر الكبير في انتهاج استراتيجية تنموية سائرة نحو الدولنة، مستغلا في ذلك كل أدوات التعبئة للمجتمع من أجل كسب معركة التنمية، وكان هذا الخيار الاستراتيجي يتطلب موارد مالية إضافية، لذلك اضحى تدخلها أكثر من ضرورة، مما سمح بتعاظم دورها، وتمتين التحالف بين بعض قادة النخبة العسكرية والنخبة التكنوقراطية، كما ساهمت النخب المثقفة الجزائرية بالتعاون مع المثقفين الأجانب في بلورة مرجعية نظرية شكلت قاعدة تصورية لهذا المشروع التنموي الطموح، هذا وقد سمحت الإجراءات المتبعة من أجل إنجاح الاستراتيجية التنموية الجزائرية باستحواذ أجهزة الدولة على مقدرات الاقتصاد الوطني وعلى مختلف الأنشطة الاقتصادية مما عزز تركيز السلطة في أيدي النخب الحاكمة، مما أدى الى ميلاد نظام جديد اطلق عليه بعض الباحثين وصف **"رأسمالية الدولة"** وهي خاصية تؤكد على أهمية علاقات الإنتاج الرأسمالية في هذا النظام بصياغة شكل الدولة وتحديد مورفولوجيا البناء الاجتماعي، وهو التحليل الذي استخدم أساسا لفهم الآثار السياسية والاجتماعية لتعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، مستغلة في ذلك ضعف المجتمع وطبقاته المحطمة منذ فترة الاستعمار وغياب برنامج اقتصادي وسياسي قادر على خلق ديناميكية حيوية له.

وعليه فقد تولت الدولة وأجهزتها العسكرية – البيروقراطية – وسيطرت على المشهد السياسي والاقتصادي، ومن هنا تداخلت أهداف الاستقلال الاقتصادي مع آليات تدعيم المنحى السلطوي للنخب الحاكمة، نظام يحمل في طياته تناقضات شبه مؤكدة بين الأهداف والوسائل وبين النظرية والممارسة، وبين الطموحات والآثار، مما عزز فرضية الترابط بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي في مثل هذه الحالات، ويكشف عن الدور التاريخي لمختلف النخب التي قادت المجهود التنموي .

المبحث الرابع: تقييم التجربة الاقتصادية خلال هذه الفترة.

لقد تمخضت عن تطبيق السياسة الاقتصادية في الجزائر العديد من الآراء بين مؤيد ومعارض لها، فهناك من يقول أنها سياسة ناجحة على كل الأصعدة، وحققت تطلعات غالبية الشعب الجزائري خاصة الفلاحين والعمال، وهناك من أطلق سهامه باتجاه هذه السياسة وأكد بفشلها، وكانت بداية لزرع العديد من الأدواء لجزائر ما بعد

الاستقلال، أولها بروز ظاهرة البيروقراطية وسوء التسيير ، و إهمال القطاع الزراعي .

والسؤال المطروح هو كيف كانت مواقف السياسيين والخبراء المتعلقة بتطبيق سياسة السياسة الاقتصادية ؟ و هل كانت موضوعية ؟ وما هي العوامل التي استند عليها كل طرف؟

لقد كان لهذه السياسة الأثر الكبير لبروز العديد من الصراعات، تغذيها مطامع الطموحات الشخصية المختلفة ، والحسابات الضيقة ، لان الصراع كان على السلطة آنذاك ولم يكن صراعا إيديولوجيا أو فكريا كما يزعم البعض حسب عبد القادر يفصح الذي يؤكد أن الصراع صراع طموحات مختلفة، تغذيها خصومات مختلفة ونزاعات الأشخاص ، فالصراع من أجل السلطة هو بين أجزاء نفس البرجوازية الصغيرة وليس ضد أي قوة أخرى ، بينما بقي الشعب مغيبا في هذه الساحة السياسية من التنافس والصراع على الرغم من أن الكل يتكلم باسمه[1]

ولعل أولى السجالات التي اسالت الكثير من الحبر بين مؤيد ومعارض لدى الطبقة السياسية، هي قضية التسيير الذاتي، حيث برزت عدة تيارات حول النموذج الاصلح الذي يمكن انتهاجه والتي انقسمت في ثلاث نماذج .

الاقتراح الأول : أسلوب التسيير الذاتي والمستمد من التجربة اليوغسلافية حيث تسير الاستغلالية من طرف العمال والفلاحين عن طريق الجمعيات العامة للعمال والفلاحين والتي تنتخب مجلس العمال ولجنة التسيير ورئيس منتخب يساعده مدير ومحاسب .

الاقتراح الثاني : أسلوب اشتراكية الدولة وهو أسلوب مستمد من التجربة السوفيتية السوفخوزات أو المؤسسات الوطنية وفق النموذج الغربي حيث تسيير هذه المؤسسات من طرف مسؤولين سامين تعينهم الدولة .

الاقتراح الثالث : وهو أسلوب التسيير الجماعي وهو أسلوب يعتمد على مزيج من أسلوب التسيير الذاتي ، وأسلوب التسيير الحر في الإنتاج والدخل [2].

و في الأخير تم اختيار الأسلوب الأول أي التسيير الذاتي فهناك من كان إلى جانب النظام واعتبره ثورة سياسية في التسيير، غلب عليها الجانب الديمقراطي، في حين رأى جانب أخر بان النظام كان قد زرع معظم الأدواء السياسية في جزائر ما

1 – Abdelkader Yefsah , **La Question Du Pouvoir En Algérie** ,op cit, P67
2 – **AAN** ,05 –02–1963 ,p 594

بعد الاستقلال لازالت تتخبط فيها إلى يومنا هذا، أهمها البيروقراطية وسوء التسيير والفساد.

المطلب الاول: انصار التسيير الذاتي

يحاول مناصرو التسيير الذاتي ذو التكوين الماركسي والمختلفين عن الحزب الشيوعي الجزائري أن يوجهوا حركة التسيير الذاتي محاولين تنظيرها وتنظيمها على أسس علمية ومستمرة، ويمثل هذا التيار كل من محمد حربي وحسين زهوان وتمام، وكذا العديد من أعضاء تنظيم الاتحاد العام للعمال الجزائريين أمثال بوعلام بورويبة ومبارك الجيلاني و صافي بوديسه خاصة وان معظم مناضليـــــــــه كانوا من أشد مناصري التسيير الذاتي، وحتى الهاشمي شريف قبل أن يلتحق بالشيوعيين1 ، يدعمهم العشرات من الضباط الوطنيين منهم عبد الرزاق بوحارة وكمال أوراتسي ، بدون أن يتخذوا شكل حركة بدعم تجربة التسيير الذاتي كل على حدة وبتعاطف كبير، ويوجد في جبهة التحرير الوطني العديد من المسؤولين والمفكرين والمناضلين الوطنيين2، حيث يرى أنصار هذا التيار وعلى رأسهم محمد حربي ، أن اللجنة التي وضعت مسودة برنامج طرابلس اعتمدت مبدأ "المشاركة في التسيير" وليس "التسيير الذاتي"، لأن البنية الاجتماعية في الجزائر ليست جاهزة لذلك بعد، ومن حججه في ذلك:

ـ أن الحركة العمالية ليست مهيكلة، فضلا عن غلبة الطابع الستاليني (التسلطي) على التقاليد الاجتماعية شبه الاشتراكية..

ـ أن حديث العمال المهاجرين عن الاشتراكية يغلب عليه الغموض، ومن الصعب ترجمته إلى شيء ملموس.

لذلك طالب حربي من القيادة العليا بالتفكير في الموضوع جيدا، قبل إقرار اختيار التسيير الذاتي، ونظرا للطرح الواقعي الذي تقدم به حربي ورفقائه فقد ساندوه في ذلك العديد من التيارات الاشتراكية الأخرى ، وحتى مع بعض قادة الجيش، والإدارة الممثلة في الرئاسة والوزارة الوصية بقيادة أوزقان[3] " وزارة الفلاحة

---

1 – **جريدة الخبر** 06 –3 –2010 .

2 – الإبراهيمي، في أصل المأساة الجزائرية 1958 –1999، مركز دراسات الوحدة العربية ط1 ، 2001 ،ص ص 98 -99 .

3– زعيم الحزب الشيوعي في الجزائر ،انضم إلى الثورة في سنة 1956 و كان احد الذين حرروا قرارات مؤتمر الصومام عين بعد الاستقلال وزيرا للفلاحة من سبتمبر1962 إلى 10 سبتمبر 1963 ثم مستشار في الرآسة توفي سنة 1978 .

والإصلاح الزراعي "، ولكن الاختلاف الوحيد يكمن في طريقة تسيير الوحدات الإنتاجية ، حيث يعطي أنصار هذا التيار السلطة الفعلية لرئيس الوحدة الإنتاجية المنتخب من العمال ، في حين ترى بقية التيارات الأخرى أن السلطة يجب أن تبقى في يد المدير المعين من طرف الدولة

المطلب الثاني: التيار الشيوعي

مثله كل من بشير حاج علي والعديد من التروتسكيين الأجانب أبرزهم ميشال رابتيس من اليونان وكلود سيكسو من فرنسا ولطف الله سليمان من مصر ومحمد ألطاهري من المغرب ، حيث بعد إبرام اتفاقيات ايفيان برز التروتسكيين على مسرح السياسي الجزائري، وربطوا علاقات جيدة مع العديد من الشخصيات الفاعلة سواء السياسية أو العسكرية لجبهة التحرير الوطني الهيئة الفاعلة في النظام الجزائري، لذلك لجأت الأممية الرابعة بقيادة بابلو إلى تحليل طبيعة السلطة الجديدة في الجزائر وذلك محاولة منهم فهم الصعوبات والتطورات الاجتماعية المحتملة، والقادة الذين يمكن الاعتماد عليهم، حيث يرى أصحاب هذا التيار أن برنامج طرابلس" برنامجا مناهضا للرأسمالية، وأن نظام الحكم يتجه نحو الاشتراكية، وأن الجيش هو القوة المحركة لهذا الاتجاه، وأن معظم الأفكار تم الاتفاق عليها، وذلك بالتشاور مع العديد من المناضلين المحسوبين على بومدين أمثال بوتفليقة وشريف بلقاسم ، حيث قسم بابلو رؤاه إلى ثلاث مجالات:

1 ـ كيفية مساعدة الثورة الفتية :حيث سطرت الأممية الرابعة برنامج ثري على مدار سنة 1963 بدأته بعقد مؤتمر دولي خلال فترة أفريل ـ مايو، حضره كبار الممثلين في جميع المجالات العلمية والفنية والمالية والفكرية من دول أوربا الغربية وخاصة فرنسا والاتحاد السوفيتي ،كالمعلمين والأطباء والمهندسين الزراعيين ، كل هذا في إطار الثورة الاشتراكية الحقيقية في جو حماسي .

2 ـ تحليل القوى الاجتماعية في الجزائر : هناك ثلاث تيارات: التيار الاشتراكي، والبرجوازية ، والتيار التروتسكي، بحيث أن التياران الأولان لا يستهويا الشعب الجزائري، وان التيار الأخير هو التيار الغالب لأنه أصيل من أساسه الثوري وليس أسطورة بل هو حقيقة واقعية وكل الجهود تصب في مصلحته.

3 ـ أما الأولوية الثالثة فتتمثل في تحديد التدابير اللازمة التي يجب اتخاذها من قبل الحكومة الجزائرية للتحرك نحو الثورة الاشتراكية حيث يوصي بابلو بإتباع النموذج الكوبي، وذلك باستيلاء قوات شبه بروليتارية على (اليسار العامي)والقيام بإصلاح

زراعي واسع النطاق على شريحة واسعة من الفلاحين وبدون خيانة العهد، والقضاء على البطالة والأمية وتحرير المرأة .

كما ألفوا كتيب سمي "بالكتاب الأحمر " تضمن جملة من الأفكار أهمها فكرة التسيير الذاتي ونظمه والتي تجلت في مراسيم مارس 1963، أما نقاط الخلاف بين هذا التيار والتيار الأول يكمن في آلية التسيير حيث يرى أنصار هذا التيار أن التسيير يؤول إلى المدير المعين من طرف الدولة، وهو الأمر الذي كان نقطة خلاف بينه وبين أنصار التسيير الذاتي وخاصة حربي .

المطلب الثالث: التيار العسكري

مثل هذا التيار كل العقيد الهواري بومدين والطاهر زبيري، شريف بلقاسم ، سعيد عبيد، واحمد دراية، ومحمد صالح يحياوي يساعده بعض السياسيين أمثال قايد أحمد ، احمد مدغري ،عبد العزيز بوتفليقة، حيث يرى أصحاب هذا التيار أن النموذج الذي اتبعه بن بلة نظام فاشل ولا يتناسب مع أهداف الثورة، لذلك كان هواري بومدين الناطق باسم هذا التيار ضد أسلوب التسيير الذاتي في الاقتصاد الجزائري ، وعليه كان لا بد من تجاوزه وتطبيق نموذج الدولنة المحضة للقطاع الاشتراكي، والمبني على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج تساوي ملكية الشعب لها لان هذه الأخيرة في نظره مؤسسة لا تنتمي لأية طبقة في الجزائر، بل هي تجسيد المصلحة الوطنية لكل الجزائريين ، هذه المصلحة المرتبطة أساسا بالإرادة السياسية لقيادته الثورية في البلاد، وليس بسيطرة العمال والفلاحين على أدوات عملهم الإنتاجية .[1]

إن إخضاع قوى الإنتاج يجب ان يخضع لإشراف الدولة المباشر وهو ضمان التطبيق الصارم لقرارات القيادة السياسية والاقتصادية من خلال مؤسسات الدولة في جميع المجالات.[2]

نفس الموقف تقاسمه معه كل من محمد خيضر [3]و بشير بومعزة و أحمد محساس عبد السلام بلعيد، حيث نجد أن محمد خيضر كان يدعو إلى ضرورة تدخل

1- احمد بن مرسلي ، **المرجع السابق** ،ص 258

2- **نفسه** ، ص 241 .

3 - **محمد خيضر 1911 — 1967 م :** رجل ثوري وسياسي جزائري، ولد بالقرب من مدينة بسكرة، كان مناضل نشيط في ح.ش الجزائري ثم في ح .إ.ح.د ، وأحد أعضاء ل.ث.و.ع، كان من بين لجنة التسعة أو بالأحرى اللجنة الخارجية لجبهة.ت.و أحد المختطفين الخمس من الطائرة، أفرج عنه سنة 1962 ، عاد إلى الساحة السياسية في إطار حزب جبهة ت.و لكنه ما لبث أن اختلف مع الرئيس أحمد بن بله وهذا ما أدى به مغادرة الجزائر إلى أوربا، اغتيل بمدريد يوم 1 جانفي 1967 ودفن بالمغرب . /.أنظر عبد الكريم بوالصفصاف وآخرون **:المرجع السابق**، ج2 ، ص113

الدولة التام بعملية التسيير كي تكون لها الفعالية الاقتصادية أكثرا، وامتعض كثيرا من السياسة التي يتبعها احمد بن بلة.

وهو الامر الذي دفع بهذه الفئة الى تبني النموذج الممركز، القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، والتخطيط المركزي والمستمد من النظرية التحليلية للمدرسة الماركسية، وافكار الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو.

المطلب الخامس: التيار الإسلامي

مثله كل من الشيخ البشير الإبراهيمي [1]و الهاشمي تيجاني، عبد اللطيف سلطاني ومن الجدد لدينا أبو جرة سلطاني، حيث يرى أصحاب هذا التيار أن أسلوب التسيير الذاتي هو جزء من مشروع استعماري غريب ودخيل عن ثقافة المجتمع الجزائري مستمد من مشروع علماني تغريبي شيوعي، حيث حذر منه البشير الإبراهيمي في أول خطبة جمعة بعد الاستقلال من مسجد كتشاوة **"إن الاستعمار كالشيطان ... فهو قد خرج من أرضكم ولكنه لم يخرج من ألسنتكم ، ولم يخرج من قلوب بعضكم ... فلا تعاملوه إلا فيما اضطررتم إليه وما أبيح للضرورة "[2]**، حيث كان البشير الإبراهيمي يقصد بكلامه إلى الفئة الشيوعية التروتسكية بقيادة بابلو التي استعانت بها السلطة بقيادة بن بلة، كما أكد ذلك في 16 أفريل من سنة 1964 حين كتب الإبراهيمي في رسالته الشهيرة يقول **"في هذا اليوم الذي يصادف الذكرى الرابعة والعشرين لوفاه الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله، إنه يجب علي أن أقطع ذلك الصمت:**

ـ إن وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة

ـ ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها

ـ ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل

1محمد البشير الإبراهيمي 1889) م 1965 -م :(من كبار العلماء المصلحين في الجزائر وخارجها بعلمه وسياسته وثقافته، ولد بسطيف من أسرة مثقفة، حفظ القرآن في سن مبكرة ودرس اللغة العربية وأصول الدين ، في العشرينات نسّق جهوده مع الشيخ عبد الحميد بن باديس فأتمر ذلك بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي سيكون نائب رئيس لها ثم رئيسا لها ، شارك عقب المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 ، نفي أثناء الح.ع2 من قبل السلطات الفرنسية إلى مدينة11 ديسمبر1942 الى أفلو جنوب غرب الجزائر . سجن عقب مجازر8 ماي 1945 وأطلق سراحه سنة 1946 ، بعد الإستقلال عارض التوجه الإشتراكي الذي تبناه نظام الحكم فأودع السجن ولم يطل به المقام طويلا حيث توفي يوم 22 ماي / . 1965 أنظر عبد الكريم : بوالصفصاف وآخرون **:المرجع السابق**، ج1 ، ص-ص 3-6 .

2 ـ أبو جرة سلطاني ، **نفس المرجع** ،ص 32

ولكن المسؤولين ـ فيما يبدو ـ لا يدركون أن شعبنا يطمح قبل كل شيء إلى الوحدة والسلام والرفاهية، وان الأسس التي يقيمون عليها أعمالهم يجب أن تنبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية، لا من مذاهب أجنبية ..."[1]

إذن أصحاب هذا التيار يؤكدون أن النظام ككل الذي انتهجته الجزائر كان نظاما غريبا عن عادات المجتمع الجزائري، ومصدرا للعديد من الأمراض الإدارية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث يؤكد ابوجرة سلطاني أن النظام الذي ظهر فجر الاستقلال 1962 كان ضحية سلوكات بيروقراطية تشكلت في خضم سياسة التسيير الذاتي، خاصة بعد أن دخلنا هذه السياسة دخولا قهريا بغير تخطيط ولا توزيع عادل للثروة وفي مقدمتها الأراضي الفلاحية ، مما اوجد مجالا خصبا للتلاعب بممتلكات الشعب (أملاك الدولة) كما أفرز شكلا جديدا من الاستغلال البشع، وهنا بدأت توزع بذور البيروقراطية التي مازلنا نعاني شرورها إلى اليوم، ومنها تفرغت أمراض اجتماعية خطيرة ،كالمحسوبية ، والوصولية ،والانتهازية، الجهوية ،والحكم العشائري ... ولم يستطع بعض المخلصين من المجاهدين الصبر على هذه التجاوزات، وهم الذين كانوا يحلمون بوطن حر يتقاسمون فيه "طين البلاد" فإذا بهم يرون الوطن يتحول إلى "بقرة الأيتام لبنها للسلطة وعلفها على الشعب " .[2]

المطلب سادس: التيار الليبرالي

مثله كل من رئيس الحكومة المؤقتة السابق بن يوسف بن خده[3] ،وفرحات عباس [4]بعد دخوله في صف المعارضة في صيف 1963 ، حيث كان هذا الأخير يدعو إلى ليبرالية هجينة، فمن جهة يطالب بنظام جمهوري ديمقراطي ذي طابع غربي حيث الحكومة مسؤولية أمام البرلمان الذي يجسد سيادة الشعب، وهذا الأخير

---

1 ـ أحميدة العياشي ، **الحركة الإسلامية في الجزائر**، مطبعة النجاح الجديدة 1993 ص119

2 ـ أبوجرة ، **نفس المرجع** ، ص 28

3ـ **بن يوسف بن خدة** :مناضل في حزب ح ا ح د من مواليد البر واقية في 23 فيفري 1920 تعلم بمسقط رأسه ثم انتقل إلى البليدة ومنها إلى العاصمة ليكمل دراسته الجامعية ، تحصل على الدكتوراه في الصيدلة زاول نشاطه السياسي في حزب الشعب ثم ح ا ح د حيث انتخب عضوا في اللجنة المركزية ،ثم رئيسا لها أثناء الثورة عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في أول حكومة مؤقتة ، ثم رئيسا للحكومة المؤقتة خلفا لفرحات عباس 1961 ،بعد الاستقلال اعتزل السياسة في أعقاب أزمة صيف 1962، توفي في2003.

4**عباس فرحات 1985 - 1899 م** :ولد بجيجل من أسرة موالية لفرنسا، تحصل على شهادة البكالوريا قسنطينة، فالتحق بالخدمة العسكرية بين1921) 1923 تابع دارسته الجامعية تخصص صيدلة بالعاصمة، دخل المعترك السياسي ضمن فدرالية - النواب التي تأسست سنة 1927 وكان من أكبر دعاة المساواة والإدماج، أسس في مارس 1944 جمعية أحباب البيان والحرية، التي ضمت مختلف التيارات، ألقت عليه سلطات الاحتلال القبض يوم 31 ماي 1945 بتهمة تنظيم مظاهرات 8 ماي1945 سنة 1946 يؤسس حزب جديد وهو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، لم ينظم للثورة إلا بصورة اضطرارية في جوان 1955، كان أول رئيس حكومة جزائرية، وله العديد من الكتب التاريخية والمقالات التي تتناول التاريخ السياسي والعسكري للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي **/.**أنظر عبد الكريم بوالصفصاف وآخرون **:معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر .والعشرين،** ج2 ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة 2004 : ، ص ص206 - 213

مصدر السيادة، وهو الذي يختار بحرية وديمقراطية ممثليه من بين مختلف التيارات المتنافسة، وعلى جبهة التحرير الوطني أن تكون تعددية، وأن لا تسخرها زمرة أو عصبة ، كما يجب فضح أي إقصاء للتيارات الإيديولوجية ، ومن جهة أخرى يعتبر فرحات عباس أن لا غنى عن الإسلام والثقافة الوطنية لإحداث التغييرات الاجتماعية الضرورية.[1]

أما فيما يخص علاقته بالاقتصاد فان فرحات عباس أبدى تحفظه من نظام بن بلة منذ صيف 1963 عندما وجه رسالة انتقد فيها التوجه الاشتراكي للجزائر فكتب قائلا **"علينا أن نكون اقل اندفاعا في توجهنا نحو الاشتراكية، فالجزائر لا يوجد بها طبقات بل فئات اجتماعية فقط "** [2]، فقد فضل فرحات عباس الاشتراكية الإنسانية اجتماعية التي تأخذ البعد الإنساني وحق الملكية وتكافؤ الفرص من خلال سياسة الدولة الاجتماعية العادلة ، وكعادته كان فرحات عباس بصفته ليبرالي الفكر يحبذ سياسة اجتماعية على طريقة النظم اليسارية في أوروبا التي تطبق الاشتراكية الإنسانية.[3]

كما يؤكد أصحاب هذا التيار بان هذا النظام كان مرتعا لميلاد الآلة البيروقراطية والتي بدأت تتحرك منذ حكومة بن بله الأولى لدى أجهزة التسيير الذاتي، والتي سيطر عليها المستخدمين الأوائل في الإدارة الكولونيالية الزراعية ومدعي الوطنية الكسالى في المراكز القيادية، حيث كان يتم تسيير الإدارة بواسطة التعاميم و شكلوا شبكات تراتبية مغلقة من المتميزين (موظفي المصالح المحافظات أو الولايات، مسؤولي قدامى، مالكي سيولات مباشرة) الذين جمعوا ثروات طائلة في مدة سنتين أو ثلاث سنوات ، وعقدوا صفقات خفية أو مشرعنة على عجل، نهبوا من خلالها كل الموروث الكولونيالي على حساب المجتمع .[4]

-لقد بقيت هيكلة الملكية كما كانت عليه قبل الاستقلال وما تغير هو أسلوب المستوطنين، الذي تحول إلى إدارة للتسيير الذاتي، وبقي العمال الذين كانوا يعملون لدى المستوطنين نفسهم الذين يعملون في القطاع المسير ذاتيا، ولم يستوعب النظام العمال الآخرين والذين لم يتلقوا أي مساعدة من طرف الدولة، إلا إلى غاية عام 1966 حيث منحتهم اعتمادات للتجهيز، كما برز هناك عدم توازن بين القطاع التابع للدولة والقطاع الخاص، فلقد ضل القطاع الخاص يتحمل عبء 5 ملايين من السكان في حين القطاع العمومي يتحمل 250 ألف عامل فقط، إلى جانب تدخل الدولة ومؤسساتها العمومية في

---

1 – عبد الحميد براهيمي ، **نفس المرجع** ،ص 140

2 – حميد عبد القادر ، **فرحات عباس رجل جمهورية** ، دار المعرفة ،ص 238

3 -Ferhat Abbas**, l'indépendance confisquée** , Flammarion, Paris, 1984, ,p,59

4 – غازي الحيدوسي ، **الجزائر التحرير الناقص** ، تر : د خليل احمد خليل ،دار الطليعة 1997 ،ص 13 – 14 .

تسييرالشؤون الاقتصادية، قد أعاق عمل الوحدات الاقتصادية سواء في المزارع أو المصانع أو القطاعات الخدماتية [1].

-إلى جانب ذلك ظهرت مشكلة البيروقراطية المعقدة التي عرقلت العمل، وأدت إلى خلق مجموعة وطنية تقوم بتسيير أجهزة الدولة والسيطرة عليها وعلى رسم سياستها الاقتصادية، وهي تعمل كمجموعة من الخواص، تحت مظلة الدولة، ولا تهتم بالسير الحسن لأجهزتها بل تطمح إلى تحقيق مصالحها، مدعية بأنها مصلحة الدولة حتى تتمكن من تكوين ثروة على حساب الشعب ، ولا يمكن لأحد محاسبتهم لأنهم ليسوا منتخبين فهم ليسوا مسئولين أمام المواطنين، وهم الذين تحولوا إلى إطارات سامية ومسيرين لأكبر المؤسسات العمومية والخاصة أو رجال أعمال أو إطارات سياسية أو عسكرية... الخ ولقد كانت هذه الفئة تمارس ضغوطات على لجان التسيير[2]

إلى جانب أن المسئولين الإداريين الذين تم تعيينهم لم تكن لهم خبرة حول التسيير، كما أن الهيئات الادارية المحلية والوطنية، قد سيطر على النشاطات وتدخل حتى في مهام التسيير والمهام النقابية،[3] ولقد صعب ذلك من كشف الإدارة لبعض انحرافات الوحدات، كما أن هذه تعطلت أشغالها بسبب المركزية المشددة التي تميز عملية اتخاذ القرار.

وعليه نقول أن موقف الليبراليين لا يختلف كثيرا عن موقف الإسلاميين تجاه الاساليب المنتهجة في الاقتصاد الوطني، خاصة جانب التسيير، حيث أكدوا جميعا أن هذا النظام كان وسطا خصبا لتفريخ العديد من أمراض الفساد والبيروقراطية التي ولدت أثناء فترة بداية الاستقلال وتجسد ذلك في البيان الذي وقعه كل من فرحات عباس وبن خدة وحسين الاحول ومحمد خير الدين في 9 مارس 1976 حيث انتقد هؤلاء بعض اساليب وممارسات السلطة [4].

المطلب السابع: أراء بعض المفكرين:

عبد الله شريط :يرى عبد الله شريط أن القضاء على ظاهرة الطبقية خاصة الطبقة البرجوازية والبيروقراطية الإدارية لن يتحقق إلا بتطبيق مبادئ التسيير الذاتي، ولكي تتحقق هذه المبادئ لابد أن يتحلى الأفراد بالشروط الموضوعية، والابتعاد عن الذاتية

1 ـ احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1991 ، ص33 .

2 - Abdelkader Yafsah , **La question du pouvoir en Algérie**, Alger, éd Enap, 1990, pp 197-198.

3 ـ احمد بعلبكي :**المسالة الزراعية او الوعد الراقد في الريف الجزائري**، ص 163 - 164 .

وذلك بواسطة التربية السياسية والتكوين الإيديولوجي للعمال والفلاحين بوصفهم سلاح هذا النظام ، والذي يؤدي بدوره الى تحقيق النظام الاشتراكي .[1]

أما فيما يخص الدور الذي يلعبه نظام التسيير الذاتي في إقامة هذا النظام حيث نجد انه يؤكد انه مرحلة أولى فقط لتحقيق الاشتراكية، كما حدد الفرق بين نظام رأسمالية الدولة ونظام التسيير الذاتي وقال: إن كل نظام اشتراكي لا بد أن يمر بمرحلة نظام رأسمالية الدولة قبل أن يصل إلى نظام التسيير الذاتي الذي هو تسيير الشعب ووحداته الإنتاجية لشؤونها بنفسها، وليس للدولة من دور تؤديه في هذا التسيير إلا المراقبة والسهر على سلامة التسيير، أما إذا بقيت الدولة هي الممسكة للتسيير بصورة دائمة وبقي العمال مجرد موظفين في مؤسساتها فهذا ما نسميه برأسمالية الدولة .

وبالعودة إلى النتائج المحققة بين التسيير الذاتي ورأسمالية الدولة هو أن نظام رأسمالية الدولة وان كان نوعا من الاشتراكية ، ومرحلة ضرورية للوصول إلى التسيير الذاتي، إلا انه إذا أصبح هو النظام النهائي للدولة الاشتراكية فانه يوشك مع مرور الزمن أن يجعل من الإطارات المسيرة نوع من "الطبقية" الحاكمة، تحول كثير من أوجه التسيير إلى خدمة امتيازاتها، وتحرم العمال والمنتجين من النظر في مشاكل التسيير، ومن المساهمة في التخطيط وتحديد الأهداف واستثمار البرامج إلى آخره ، كما يبعد نظام رأسمالية الدولة العمال والطبقات الشعبية عن شؤون الدولة، والتي هي غاية النظام الاشتراكي، وعدم ترك شؤونه في يد طبقة أخرى لها من الامتيازات ما يفصلها عن الشعب، ويحررهما من الشعور بحاجاته ومشاكله وتطلعاته .

أما نظام التسيير الذاتي فهذه غايته الأولى والتي يقصدها كل نظام اشتراكي ، حيث انه يضع التسيير الذاتي في يد العمال والفلاحين والمنتجين أنفسهم يسيرون ذاتيا وحداتهم، والدولة تقف هناك لتنجدهم إذا كانوا في حاجة إليها في شؤون أكبر من إمكانياتهم ، أو تعينهم من حيث الإرشاد وتقديم المساعدة، ولكن مهمة التسيير تبقى بين أيديهم ، وبذلك تتعدد الوحدات المسؤولة ، وتشعر أنها تعمل لنفسها دون أن يستغل فيها واحد بقية العمال، ودون أن تستغلهم الدولة وموظفوها، ويتحقق ما يسمى بنظام دولة الشعب .

ولذلك يؤكد الميثاق الوطني لسنة1964 أن نظام التسيير الذاتي في الاشتراكية أفضل نظام، وهو المبدأ ذاته الذي يقوم عليه المجتمع الاشتراكي، ففيه تحل عقدة الاستغلال بكل أشكاله ووجوهه ، وفيه يجد العمال مبررا للجهود التي يبذلونها في

1– عبد الله شريط ، **مع الفكر السياسي الحديث** ... المرجع السابق ،ص ص 224 -229.

الإنتاج، وفي الوظيفة الاقتصادية التي يمارسونها، والوظيفة السياسية المصاحبة لها ومن ثم يصبح بداية لسيادة الديمقراطية الاقتصادية التي هي أساس الديمقراطية السياسية .[1]

مالك بن نبي:

ينطلق مالك بن نبي من مقاربة رئيسية يفرق فيها بين اقتصاد القوت واقتصاد التنمية، حيث يقر بأننا إذا أردنا تحريك اقتصاد التنمية لا بد من تحقيق اقتصاد القوت، وذلك بإيلاء أهمية للقطاع الزراعي وتطويره حتى يحقق الأهداف المسطرة وتحرير القوت من سيطرة السوق الخارجية وتقلبات ومناورات البورصات العالمية، ووضع خطة في صورة حلقة مغلقة لا تؤثر عليها العوامل الخارجية، وتجنب استهلاك بعض انواع الغذاء المستورد.[2]

أما في الجانب الصناعي فقد أكد مالك بن نبي على ضرورة تجنب الاستثمارات المادية والمالية الاجنبية، وإعطاء أهمية قصوى للاستثمار البشري ثروة الثروات والذي تحقق في الاتحاد السوفياتي سنة 1917 والمانيا بعد الحرب العالمية الثانية اين تم انطلاق بناء هاتين الدولتين من العدم.

إن الرأسمال المالي في البلدان المتخلفة غالبا ما يستثني الفئات العريضة من الشعوب ولا يكون في مستوى تطلعات النخب الوطنية، وتوجه استثماراته لخدمة فئات رأسمالية محلية ضيقة والخبرات الاجنبية وتنميق سمعة الفئات الحاكمة .

إن البلدان المتخلفة لا بد لها ان تستثمر سائر ما فيها من طاقات وعقول وسواعد وكل شبر من اراضيها فتلك هي العجلة الضخمة التي يجب دفعها لإنشـاء حركية اجتماعية واقتصادية [3]

كان مالك بن نبي ضد النماذج المستوردة في التنمية مهما كانت طبيعتها وأهدافها لأن كل مجتمع وخصائصه وبيئاته ومعطياته الحضارية، لذلك لابد من الاهتمام بالرصيد الداخلي خاصة الجانب البشري، حيث يذكر في هذا الإطار أن الحضارة ليست تمدنا ، بل هي تحقيق لشروط مادية ومعنوية "يجب إذن أن نعيد النظر في القضية على أساس أن وسائلنا ليست في رصيد ثروة صناعية مجهزة بكل الطاقات الميكانيكية، وإنما في رصيد ثروتنا الطبيعية المجهزة بالطاقات البشرية " [4]

1– عبد الله شريط ، **نفس المرجع**، ص ص 245 -250.
2- مالك بن نبي، **بين التيه والرشاد**، دار الفكر المعاصر دمشق 1979، ص188.
3- **نفسه**، ص 195-196.
4 – مالك بن نبي، **تأملات دار الفكر**، دمشق 2002 ص 55.

كما أن الحضارة بالنسبة له هي التي تصنع منتجاتها وليس العكس، وبمعنى أدق الاستيراد لا يولد حضارة ولا يمكن حل المشكلة بالتقليد ، أما التغيير الاقتصادي فلا يمكن أن يحصل حسبه إلا بالاستثمار ما في البلاد من طاقات بشرية، وتزويدها بالثقافة التي تنشئ الصلات بين أفراد المجتمع، وتخلق الفرد الفعال كرأس مال أولي لحركة التغيير ، إذ توظف مثلا العوامل الإنسانية البسيطة: اليد ، الفكر ، المال دون انتظار الشروط الفنية أي الوسائل الميكانيكية [1]

إن العالم اليوم يقر بفشل استراتيجية التنمية التي تنتهجها البلدان المتخلفة والسبب في ذلك في نظر مالك بن نبي أن هذه الاستراتيجية كانت موضوعة على مبادئ ذو مناهج تفكير بعيدة عن تحقيق الفعالية .

وأكبر الأخطاء المرتكبة في نظره أن الخطط وضعت على مبدأ تشابه أنماط التنمية في كل مكان سواء في البلدان الغنية الرأسمالية او البلدان الشرقية الاشتراكية ، دون أن نقدر حسابا للتغيير الذي احدثته هذه الايديولوجية أو تلك على الانسان في حد ذاته.

وأي مشروع نفكر فيه بأفكار الاخرين ونحاول انجازه بوسائل غريبة عنه مآله الفشل لا محالة ... فليس من المقبول أن نستثمر ما نرغب فيه ونريده بوسائل غيرنا ، بل علينا ايجاد وخلق وسائل خاصة بنا وتتماشى مع احتياجاتنا حتى لا نبق رهينة تكنولوجيا غيرنا.

كما ان الاشتراكية اذا لم تحترم شروطها في مرحلة الصياغة، أو في مرحلة الانجاز بسبب البيروقراطية الطفيلية فانه لن يكون لها التاثير على الاجهزة النفسية المتوقع تحريكها، وهكذا تُجمد الحركية الاقتصادية ويستحيل الاقلاع[2]

وفي تقدير مالك بن نبي أن سبب الفشل في تحقيق التنمية وبناء النهضة يقوم على ثلاث مقومات هي :

ـ عدم تشخيص غاية النهضة تشخيصا واضحا .

ـ عدم تشخيص المشكلات الاجتماعية تشخيصا واضحا.

ـ عدم تحديد الوسائل الضرورية التي تتناسب مع الغاية المنشودة والإمكانيات المتاحة [3]

---

1 ـمالك بن نبي، **نفس المرجع**، ص 55.
2- مالك بن نبي بين الرشاد والتيه، **نفس المصدر** ص 172-175
3ـمالك، **المصدر السابق**، ص188

عبد المجيد أمزيان و بلقاسم نايت بلقاسم :

ينطلقان هذان الكاتبان من نفس فكرة مالك بن نبي ومحمد أركون فيما يخص فكرة التنمية حيث يؤكدان من الخطأ استيراد نماذج للتنمية من الخارج، ومن هذا المنطلق ينظر عبد المجيد امزيان للدين الإسلامي وفق متطلبات المجتمع الجزائري نظرة أفقية، يحاول أن يكرسها لتحقيق التنمية كما يريدها الشعب ولا يستوردها أو تفرض عليه، فهو يريد أن يقول أن الإسلام يشمل على **"تقديم تصور الصحيح والكامل والشامل للحياة والإنسان ..."**[1]

أما بلقاسم نايت بلقاسم فينطلق من فكرة الأصالة وضرورة ربط الحاضر بالماضي ، مرورا بحتمية أن ما نجح به الإسلاف لا بد يجعلنا ننجح دون ريب، حيث يقول أن تلك الأوصال التي تربطنا بالأسلاف وتضرب بجذورها في أعماق التاريخ، هي مكونات الأمة وتشكل أناتها وضميرها ... فهي الدين واللغة والتاريخ وحب الوطن والتقاليد ..." إذ يدعو لحمايتها والاعتماد عليها في تحقيق التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية.[2]

محمد أركون :

على النقيض يرى أركون أن الجزائر كانت قد دعت نفسها غداة الاستقلال باسم: الجمهورية الديمقراطية والشعبية، وتوهمت أن من مصلحتها استيراد النموذج الاشتراكي في التسيير الذاتي على الرغم من فشله في يوغسلافيا السابقة وسواها، نقول ذلك ونحن نعرف حجم العلاقات التي كانت بين جمال عبد الناصر وتيتو، ونعرف أيضا مدى إعجاب الزعيم المصري والعربي وكذلك قادة الجزائر وسواهم بالتجربة التشيكوسلوفاكية والألمانية الشرقية واليوغسلافية، على الرغم من علّاتها، هذا ناهيك عن التجربة الفاشلة للصين الشعبية والاتحاد السوفيتي، كل هذا معروف ومكرر ولا داعي للتوقف عنده كثيرا.

لا ريب في أن الحرب الإيديولوجية التي دارت رحاها الطاحنة بين القوتين العظمتين انعكست على الخطابات الرسمية العربية وقسمت العالم العربي إلى معسكرين أيضا، انعكس كثيرا على الصيرورة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الدائرة على أرضية المجتمع.

---

1 – عبد المجيد امزيان ، **جدلية الانحطاط الاقتصادي في الحضارة الإسلامية** ،مجلة الأصالة ، أفريل 1975 ،ص 194 .

2– مولود قاسم نايت بلقاسم : **أصالة أم انفصالية** : المؤسسة الوطنية للكتاب ط1 ،1991 ،ص – ص68– 69.

وهي الصيرورة نفسها التي أدت في نهاية المطاف إلى انتصار الظاهرة الشعوبية والأصولية التي تحدث عنها أركون في العديد من مقالاته سابقا، بمعنى آخر فان خطابات القادة كانت في جهة وحركة الواقع وصيرورته العميقة في جهة أخرى، وهذه الصيرورة هي التي أفرزت الوزارات التكنوقراطية الفاشلة والمثقفين الطفيليين والمثقفين العضويين، أي المرتبطين عضويا بالقائد أو الحزب الحا كم أو الأيديولوجيا الرسمية .

ومعلوم أن استقالة المثقفين العرب في تلك الفترة إداريا وثقافيا وفكريا وانبطاحهم أمام الزعيم، والشعارات الغوغائية والهيجانات الجماهيرية هي التي مهدت الطريق لظهور مثقفي الأصولية الشعوبية وانتصارهم، بل وتركت الساحة فارغة لهم وحرة تماما لكي يملأها هذا من جهة، ومن وجهة أخرى فان الفكر النقدي ظل معدوما تقريبا في الساحة العربية والإسلامية إبان الفترة الاشتراكية وفيما بعدها، وهذا يعني إن الفكر الاشتراكي الحقيقي لم يفهم ولم يهضم من قبل المثقفين العرب لأنه كان فكرا نقديا وتحرريا بامتياز

على الرغم من تحفظاتنا على البعد الإيديولوجي فيه، وإنما كانت ثقافة الشعارات الحماسية المهيجة للجماهير هي المسيطرة ، كما يلخص أركون أطروحته للتنمية وفق النقاط التالية:

ـ التنمية لا تحل بالنظم والإيديولوجيات المستوردة.
ـ عدم الاعتماد على المستشارين أجانب لجهلهم لجوهر الثقافة المحلية وعقلية الإنسان المحلي. ـ التفكير الجاد في المحاور المتعلقة بالاقتصاد والثقافة التي تمثل الفعالية في مجال التنمية. ـ تشجيع البحث العلمي في العلوم الإنسانية لتحرير العقول التي يمكنها تقبل مشاريع التنمية .

في الأخير نقول كان للنظام الذي انتهجته الجزائر بعيد الاستقلال والمتميز بالفردية والنظام العسكري والشعبوية كنتيجة لترسبات الفترة الاستعمارية الأثر الكبير في اختيار النموذج الاقتصادي وتطوره حسب التطور السياسي للبلاد، فبعد اختيار النظام الاشتراكي في مؤتمر طرابلس 1962، والانسحاب التكتيكي للجالية الاوروبية، سارعت الفئات العريضة من العمال والفلاحين واستولت على الملكيات الواسعة من الاراضي الزراعية والمصانع التي تخلى عنها الاوروبيين معلنين عن بداية نظام جديد وفق صيغة التسيير الذاتي الذي أضحى نظاما قائما دعمته السلطات العليا بالعديد من المراسيم التنظيمية.

و في أعقاب الازمة السياسية التي عرفتها البلاد في صيف 1963 بدأت السلطات العليا في التراجع عن تطبيق هذا النمط، خصوصا بعد زيادة المعارضة السياسية والعسكرية لهذا النموذج، وبروز العديد من الصعوبات التقنية والمالية، وضعف التكوين للعمال والفلاحين، الأمر الذي دفع بمنظري هذا النظام الى اقتراح العودة الى نموذج المشاركة في التسيير الذي تم اقتراحه في مؤتمر طرابلس.

لكن قطار الاصلاحات كان قد انطلق لصالح رأسمالية الدولة خصوصا بعد أن أكد الميثاق الوطني 1964، ثم انقلاب 19 جوان 1965 على أن التسيير الذاتي هو غاية وليس وسيلة للتنمية، والوسيلة المثلى هي تطبيق نظام رأسمالية الدولة القائم على سياسة التأميمات والتخطيط المركزي عن طريق فريق من الاداريين والبيروقراطيين التكنوقراط، أين أضحت الدولة في أمسّ الحاجة الى رؤوس الاموال لإطلاق نموذج استراتيجية الصناعات المصنعة، وتحول بذلك الاقتصاد الوطني الى اقتصاد الأوامر بدل اقتصاد القانون، حيث تم التركيز على النماذج الاقتصادية الأجنبية المستوردة والمبنية على الجانب المادي، وأهملنا في ذلك أهم جانب وهو الجانب البشري ثروة الثروات، الأمر الذي جعلنا نغرق في دوامة من الفساد والتبعية والتخلف، وهو ما جعله عرضة للانتقاد من طرف العديد من الساسة والمؤرخين والمفكرين الذين وجهوا جل غضبهم على النظام الحاكم خصوصا في عهد هواري بومدين.

وعليه نقول أن النظام السياسي كان دوما اللاعب الاساسي والمحوري لجل الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال الى غاية 1978، وكان له الأثر الكبير على السيرورة الطويلة التي مست نظمه بكل سلبياتها وإيجابياتها.

الخاتمـــــة

الخاتمة

أدت الظروف التاريخية الموروثة عن الاستعمار، والتي تشكلت في خضم حرب التحريرية في بلورة منظومة سياسية واقتصادية تحمل في ثنياها العديد من التناقضات الجوهرية بين النصوص والمواثيق الوطنية في جانبها النظري وبين التطبيق الفعلي لها في الواقع، كما ساهم عامل الفراغ الايديولوجي الرهيب وانعدام مشروع مجتمع بيّن وواضح، في جر البلاد الي العديد من الصراعات الشخصية وتصفية حسابات ضيقة قبيل الاستقلال، وإساءة استخدام السلطة مما نتج عنه انفصال واضح بين السلطة والجماهير، وحصول تحول اقطاعي في الفكر، وتفشي النفسية البرجوازية، حيث ستصبح هذه الميزات الملامح الأساسية التي ستسير بها الجزائر حتى بعد الاستقلال.

ففي المجال السياسي وبالرغم من الرؤية السياسية والاقتصادية التي أرسى دعائمها برنامج طرابلس والتي شكلت القاعدة الصلبة والمرجعية الايديولوجية لمنظومة الحكم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الا أنه من جهة أخرى أسهم هذا البرنامج في سيطرة القوى السياسية الفعلية ذات المنشأ العسكري والمنحدرة من حرب التحرير باسم الشرعية الثورية وتحكمها في السلطة، مستغلة في ذلك ضعف وانقسام الطبقة السياسية وتشتتها، الأمر الذي نتج عنه بروز العديد من الأزمات السياسية، والتي كادت أن تتحول إلى حرب أهلية بين الاخوة الفرقاء في قيادة الاركان أو ما يسمى بالتيار العسكري، والحكومة المؤقتة أو ما يسمى بالتيار السياسي لولا روح التعقل، وتدخل الشعب برفضه لمثل هذه الصراعات الشخصية، وتغليب أنصار الحكومة المؤقتة لمصلحة الوطن على المصلحة الشخصية، وتغييب دور النخب السياسية والمثقفة عن المشهد السياسي والتنموي، وبالتالي تغييب الدور المحوري الذي تلعبه هذه الفئة في توجيه وتحريك مسار التنمية والتحديث في البلد.

أما في المجال الاقتصادي فقد واجهت الجزائر قبيل الاستقلال مجموعة من المصاعب الاقتصادية التي عرقلت مشروع، والمتمثلة أساسا في اختلال البنية الاقتصادية نتيجة الثنائية القطاعية، وانعدام الموارد المالية والتدمير شبه كلي للمعامل والمصانع على قلتها، وهجرة الكوادر الفرنسية بعد الاستقلال، وضعف الاطارات الجزائرية اذا لم نقل انعدامها، الامر الذي ترك فراغا كبيرا في مختلف الادارات الجزائرية، استغلته البرجوازية البيروقراطية التي استولت على قطاع التسيير مستغلة الصراعات السياسية والنخبوية التي حالت دون بلورة مشروع سياسي وتنموي واضح المعالم، ودعم السلطات الاستعمارية لهؤلاء والتي كانت قد خططت لتنصيبهم عبر العديد من المشاريع والاتفاقيات كمشروع قسنطينة 1958 واتفاقيات إيفيان 1962.

ساهمت هذه المشاريع في إعادة صياغة الروابط الاستعمارية الجزائرية الفرنسية، وهذا عبر وسيلة أساسية وهي ترقية القوة الثالثة المشكلة من نخبة من إطارات وبرجوازية محلية، سياسية وعسكرية وادارية وحتى اقتصادية، و حاولت السلطة الاستعمارية أن تجعلها طرفها المفاوض لتحديد طبيعة العلاقات المزمع إقامتها، فكان بالفعل اللبنة الاساسية التي ستبنى عليها العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية خاصة في المجال الاقتصادي، واستمرار هيمنتها على أهم الثروات في الجزائر خاصة الطاقوية.

بعد الانسحاب المفاجئ للجالية الأوروبية، تاركين مزارعهم ووحداتهم الصناعية والخدماتية خاصة الاطارات منهم، بهدف خلق فراغ مؤسساتي كبير يقوض دعائم الدولة الجزائرية الحديثة، الأمر الذي أحدث فراغا استغلته القوة الثالثة المشكلة من نخبة من إطارات وبرجوازية محلية، للاستلاء على مقدرات الجزائر الزراعية والصناعية والخدماتية، أيقنت الفئات العريضة من الفلاحين والعمال وبمساعدة الوطنيين للخطر الداهم والمستتر الذي يحوم بسيادتنا وثرواتنا خصوصا، الامر الذي دفع بهم الى التدخل لحماية هذا الميراث، وقاموا بتشكيل لجان محلية للتسيير الذاتي وبدعم من الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن طريق تقديم دعم التقني والتنظيمي للعمال، وبعض اطارات الجيش التحرير الوطني الذي منح قروضا من اجل تسهيل وتسريع عملية حصاد موسم 1962.

سايرت الدولة لهذه الخطوة واعلنت عن اصدارها للعديد من القوانين والمراسيم التنظيمية أهمها مراسيم مارس 1963 وبذلك أضحى التسيير الذاتي واقعا ملموسا، بعد الحنكة التي أبداها الفلاحون والعمال الذين استولوا على سائر المؤسسات الصناعية والتجارية والخدماتية، وعملوا على خلق أمر واقع عن طريق وضع الاساس لمشاركة فعالة للعمال في الادارة .

شكل تطبيق نظام التسيير الذاتي كنموذج اقتصادي فريدا من نوعه في العالم العربي وافريقيا تهديدا حقيقيا للعديد من الفئات والاطياف السياسية والعسكرية على حد سواء، ورأى فيه بعض الآخر تهديدا لسلطة الدولة ووجودها، بل وصل بالبعض الى التحذير منه لأنه سيؤول تطبيقه الى إلغاء الدولة في حد ذاتها، خصوصا الفئات البيروقراطية والتكنوقراطية التي هاجمت هذا النظام قانونيا واعلاميا، وتزامنت هذه الحملة مع اطلاق سياسة التأميمات وحاجة الدولة للموارد المالية، لذلك عملت السلطات الجديدة والمشكلة من السلطات العسكرية **مجلس الثورة** المتحالفة مع الفئات الادارية والتكنوقراطية على تهميش قطاع التسيير الذاتي والتضييق عليه من كل الجوانب التسييرية، التمويلية، التسويقية والتوجه نحو الدولنة أو ما يسمى **"برأسمالية**

الدولة" القائمة على مبدأ الاقتصاد الممركز، وساعدها في ذلك ارتفاع أسعار النفط خصوصا سنوات السبعينيات، إقتصاد مبني وفق النظرة المادية ذات المؤشرات التي تتماشى مع جوهر الخيار الاشتراكي، أي أننا أعطينا أهمية بالغة بعالم الأشياء وأهملنا عالم الافكار وعالم الانسان كما يقول بن نبي.

ومن أجل إنجاح الاستراتيجية التنموية الجزائريـة، سمحت الإجراءات المتبعة باستحواذ أجهزة الدولة بمساعدة الفئات البيروقراطية على مقدرات الاقتصاد الوطني، وعلى مختلف الأنشطة الاقتصادية الاساسية، خصوصا الثروة النفطية والغازية وقطاع الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية، عصب الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أوقع البلاد تحت طائلة المديونية وتبعات الاقتصاد الريع، خاصة بعد تحالف الفئات التكنوقراطية في القمة مع الفئات البيروقراطية في القاعدة والتي تحول الكثير منهم إلى وكلاء للشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات، وبالتالي أدى ذلك الى إجهاض مشروع التنمية بصفة عامة والمشروع الاقتصادي بصفة خاصة، عبر تجربتين سياسيتين، تجربة سياسية قادها الرئيس أحمد بن بلة خلال الفترة الممتدة من 1962-1965 طغى عليها الطابع الماوي المبني على الاشتراكية العلمية المغلفة بالإسلام اتخذت من التسيير الذاتي كمنهاج وايديولوجية متفردة محليا ودوليا، أما التجربة الثانية فقد تبناها الرئيس هواري بومدين منذ توليه السلطة سنة 1965 الى غاية وفاته 1978 وطغى عليها الطابع الستاليني المركزي، مستعينا في ذلك على مجموعة كبيرة من الاداريين التكنوقراط، الذين زجوا بالبلاد في متاهات البيروقراطية والريع والمديونية، وعليه في نهاية هذا البحث خلص العمل الى النتائج التالية:

أولا ــ من حيث الإطار السياسي: نلاحظ أن الفترة المدروسة 1962ـ 1978تميزت بظرف سياسي دولي واقليمي خاص بروز حركة عدم الانحياز وتبني معظم دولها للنظام الاشتراكي وفق نظام التسيير الذاتي خصوصا يوغسلافيا الصين كوبا، وهناك من اختار نموذج الاقتصاد الممركز على غرار نظام عبدالناصر في مصر، وكذا تأثبر الحروب العربية الاسرائيلية 1967ـ 1973 وانتشار موجة التأميمات الكبرى للثروات الوطنية، وتطور اهتمامات دول العالم الثالث بعد مؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز 1973 والمطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد عادل ونزيه والقائم على تثمين الموارد الطبيعية .

أما داخليا فقد تميزت هذه الفترة بكثرة الصراعات السياسية والإيديولوجية، فمن الناحية السياسية نذكر أزمة صيف 1962 بين الحكومة المؤقتة والمكتب السياسي، ثم بين بن بلة وخصومه من المعارضة السياسية ثم العسكرية فيما بعد، أما

فترة الهواري بومدين فقد ميزها هي الاخرى الكثير من الصراعات خصوصا بينه وبين جماعة وجدة، وكذا بينه بين قائد الاركان الجيش العقيد زبيري ...

من الناحية الإيديولوجية فقد عرفت البلاد صراعات وأضحت فضاء مفتوحا للعديد من الصراعات الإيديولوجية ومنظري التنمية كأنصار الاشتراكية، وأنصار الليبرالية، وأنصار التسيير الذاتي، وأنصار المشروع الإسلامي، الأمر الذي أدى انتشار الفوضى في كل القطاعات، وتبديد كل قدرات البلد في أمور هامشية، وطغيان المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة للشعب، وإبعاد خيرة أبناء هذا البلد، وتقريب عناصر غريبة عن هوية وعادات وتقاليد الشعب الجزائري وعلى رأسهم الأممية الرابعة واليسار الفرنسي أعداء هذا البلد، وكذا العديد من الوصوليين والمرتزقة الذين لا يهمهم إلا مصالحهم الخاصة، وهي المشكلة التي لا تزال تعاني منها الجزائر للأسف إلى يومنا هذا .

ثانيا ــ المركزية البيروقراطية: وهو ثاني أهم داء عانت منه الجزائر منذ الاستقلال وفتك بمعظم القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها قطاع التسيير، حيث نلاحظ أن وحدات التسيير الذاتي، ثم وحدات التسيير الاشتراكي للمؤسسات أثبت عدم نجاعة التسيير، فسلطة التقرير الفعلية كانت تتم من قبل الكوادر الفنية والإدارية التابعة للدولة والممثلة في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، مما أدى إلى انتزاع سلطة التقرير والتسيير من هيئاته المعنية مباشرة برعاية شؤون الإنتاج على الصعيد الميداني، وأوكلتها إلى الأجهزة الإدارية الوصية عليه والمحيطة به، كما أن ميزانية المزرعة يتقرر التصرف بها المركز البلدي للإصلاح الزراعي والبنك الذي يحدد للمركز حجم الأرصدة المتاحة.

إن هذه المركزية البيروقراطية في التسيير أدت إلى عدم ربط العلاقة بين مداخيل العمال بمداخيل المزرعة، بل بالأجور التي يحددها التكنوقراطيون وتسددها بعيدا عن شروط الإنتاج والتوزيع ، مما اثر على الإنتاج والمرد ودية رغم عدد العمال في كل مزرعة .

ثالثا ــ الوضع الاقتصادي والاجتماعي الكارثي: الموروث عن الفترة الاستعمارية واعتماد الدولة في ذلك على استراتيجية تنموية لتطوير قواها المنتجة التي تركها الاستعمار الاستيطاني في وضع متخلف ومفكك، ونقص السيولة المالية ونقص المكننة والهياكل القاعدية، كل ذلك أدى إلى ضعف وعدم مقدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين والرفع من مستواهم المعيشي، وتقليص البطالة والنزوح الريفي، ولجوئها إلى تبني برامج استعجاليه شعبوية متسرعة غير مخطط لها، فشل معظمها في المهد .

رابعا ــ عدم تماشي سياسة الأجور مع شروط الإنتاج وكذا الشروط العلمية والاقتصادية المتعارف عليها، وهذا ما أثر بشكل سلبي على تحفيز العمال في االوحدات الانتاجية، وتخفيض الإنتاج الزراعي والصناعي على المستوى الوطني، ولجوء الدولة إلى الاستيراد من الخارج للمواد الغذائية لتغطية الطلب المتنامي عليها، خاصة بعد بروز المصدر الجديد للدخل والمتمثل في مداخيل المحروقات، والذي لازالت البلاد رهينة له إلى يومنا هذا

خامسا ــ نقص كبير في المجال المالي والذي كانت تعاني منه البلاد، هذا بالإضافة إلى طول قناة التمويل، وتعدد المستويات التي يمر بها طلب التمويل صعودًا و نزولا، و ما يتبعها من كثرة الإجراءات البيروقراطية، وكذا غياب سياسة مالية واضحة وشفافة للتمويل حالت دون إنجاح أي مشروع اقتصادي للبلاد .

سادسا ــ عدم نجاعة سياسة التسويق حيث عانى هو الأخر من عدة سلبيات متعلقة بتصريف الانتاج، ووجدت الوحدات الانتاجية نفسها مضطرة للاعتماد على نظام معقد سواء في البنوك أو مراكز التسويق، هذا بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن تلف المنتوجات أثناء التسويق تتحملها الوحدات حتى لو كان سببها ثقل إجراءات التسويق وهما نتساءل أين هو دور الديوان التسويقي إذا كان لا يتحمل مخاطر التسويق وانعكس كل ذلك على انخفاض الانتاج حيث سجل تراجعا رهيبا خاصة الإنتاج الزراعي.

سابعا ــ بروز مصادر جديدة للريع والتخلي التدريجي عن الفلاحة: لقد كان لتراجع الإنتاج الزراعي بسبب صعوبات التمويل والتسويق و التسيير وحتى فقدان السوق الخارجية المنتوجات الزراعية خاصة الخمور والحمضيات وغيرها، الأثر الكبير في تخلي الدولة تدريجيا عن الفلاحة، الثروة المتجددة والدائمة والمحققة للأمن الغذائي والاستقلال الاقتصادي، والتوجه نحو مورد جديد للريع ألا وهو الدخل الناجم عن المحروقات أساسا للسلطة، والثروة الزائلة والمرهونة للاقتصاد الوطني في العديد من المرات، بحكم أن تسعيرها يتم من طرف الدول الغربية المستهلكة للأسف.

ثامنا ـ سيطرة النظام الرأسمال العالمي على الاقتصاديات الزراعية في دول الجنوب المستقلة حديثا، وتوجيه اقتصادها نحو الخارج، إذ احتفظت بالهياكل الموروثة عن الاستعمار، وارتكز اهتمامها على الزراعات المخصصة للتصدير، وإهمال الزراعات الغذائية، حيث لم تستطيع إيجاد مكان لها في منظومة دولية أساسها البرغماتية واقتسام مناطق النفوذ في إطار الاستعمار الجديد غير المباشر، وهي الفكرة التي لا طالما ألح الرئيس احمد بن بلة على رفضها وإدانتها في العديد من

التصريحات مبديا استنكاره، ومطالبا بضرورة إصلاحه وفق مبادئ أساسها العدل والمساواة بين شعوب المعمورة .

تاسعا ـ أن أهم مشكلة واجهت الاقتصاد الجزائري الاشتراكي هي أن بالرغم من المبادئ والأهداف البراقة والواعدة أحيانا على المستوى النظري، فإنها واجهت الكثير من الصعوبات والعقبات في شقها العملي، ذلك أنها في غالبيتها تأتي كسياسات جزئية تطرح كحلول لمشاكل معينة قائمة، وأنها غير مبنية على دراسات ميدانية مسبقة للواقع تبعا للاحتياجات الحقيقية للقطاع، ولم تسبقها دراسات علمية مسبقة لواقع القطاع واحتياجاته، والتوجه أكثر نحو تشخيص المشاكل العملية التي قد تواجهه، وهو المشكل الذي لطالما طالب المفكرون الجزائريون بضرورة تفاديه كما يقول شريط أن قيمة المواثيق ليست في نصوصها بل في فيما يصنعه الرجال بهذه النصوص.

وفي الأخير نقول أن الأزمات السياسية والأمنية والتفرد في الحكم والشعبوية وكذا استيراد النماذج الجاهزة كلها أمراض سياسية ابتليت بها الجزائر سياسيا، وكانت بمثابة الأرضية الخصبة لانتشار العديد من الأدواء كالبيروقراطية والريع والمديونية والتبعية والفساد التي رهنت مصير الاقتصاد الوطني خاصة والبلد عامة لأكثر من 16 سنة، لذلك كانت ولازالت عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر عملية خاضعة للأولويات السياسية أكثر منها مشروع للتغيير الحضاري.

الملاحـــــــــــــــق

الملحق رقم 01: البنود الاقتصادية من اتفاقيات إيفيان [637]

TROISIEME PARTIE

FRANÇAIS RESIDANT EN ALGERIE EN QUALITE D'ETRANGERS

Les Français, à l'exception de ceux qui bénéficient des droits civiques algériens, seront admis au bénéfice d'une convention d'établissement conforme aux principes suivants :

1. — Les ressortissants français pourront entrer en Algérie et en sortir sous le couvert, soit de leur carte d'identité nationale française, soit d'un passeport français en cours de validité.

Ils pourront circuler librement en Algérie et fixer leur résidence au lieu de leur choix.

Les ressortissants français résidant en Algérie, qui sortiront du territoire algérien en vue de s'établir dans un autre pays, pourront transporter leurs biens mobiliers, liquider leurs biens immobiliers, transférer leurs capitaux, dans les conditions prévues au titre III de la Déclaration de principes relative à la coopération économique et financière et conserver le bénéfice des droits à pension acquis en Algérie, dans les conditions qui sont prévues dans la Déclaration de principes relative à la coopération économique et financière.

2. Les ressortissants français bénéficieront en territoire algérien de l'égalité de traitement avec les nationaux en ce qui concerne

la jouissance des droits civils en général ;

— le libre accès à toutes les professions assorti des droits nécessaires pour les exercer effectivement, notamment celui de gérer et de fonder des entreprises

le bénéfice de la législation sur l'assistance et la sécurité sociale ,

le droit d'acquérir et de céder la propriété de tous biens meubles et immeubles, de les gérer d'en jouir , sous réserve des dispositions concernant la réforme agraire.

3. *a*) Les ressortissants français jouiront en territoire algérien de toutes les libertés énoncées dans la Déclaration universelle des Droits de l'Homme.

b) Les Français ont le droit d'utiliser la langue française dans tous leurs rapports avec la justice et les administrations.

c) Les Français peuvent ouvrir et gérer en Algérie des établissements privés d'enseignement et de recherche, conformément aux dispositions prévues dans la Déclaration de principes relative à la coopération culturelle.

d) L'Algérie ouvre ses établissements d'enseignement aux Français. Ceux-ci peuvent demander à suivre l'enseignement dispensé dans les sections prévues à la Déclaration de principes relative aux questions culturelles.

4. — Les personnes, les biens et les intérêts des ressortissants français seront placés sous la protection des lois, consacrée par le libre accès aux juridictions. Ils seront exemptés de la caution *judicatum solvi*.

5. Aucune mesure arbitraire ou discriminatoire ne sera prise à l'encontre des biens, intérêts et droits acquis des ressortissants français. Nul ne peut être privé de ses droits, sans une indemnité équitable préalablement fixée.

6. Le statut personnel, y compris le régime successoral, des ressortissants français sera régi par la loi française.

7. La législation algérienne déterminera éventuellement les droits civiques et politiques reconnus aux ressortissants français en territoire algérien ainsi que les conditions de leur admission aux emplois publics.

8 Les ressortissants français pourront participer dans le cadre de la législation algérienne aux activités des syndicats, des groupements de défense professionnelle et des organisations représentant les intérêts économiques.

9. — Les sociétés civiles et commerciales de droit français ayant leur siège social en France, et qui ont ou auront une activité économique en Algérie, jouiront en territoire algérien de tous les droits, reconnus par le présent texte, dont une personne morale peut être titulaire.

10. — Les ressortissants français pourront obtenir en territoire algérien des concessions, autorisations et permissions administratives et être admis à conclure des marchés publics dans les mêmes conditions que les ressortissants algériens.

11. — Les ressortissants français ne pourront être assujettis en territoire algérien à des droits, taxes ou contributions, quelle qu'en soit la dénomination, différents de ceux perçus sur les ressortissants algériens.

12. Des dispositions ultérieures seront prises en vue de réprimer l'évasion fiscale et d'éviter les doubles impositions. Les ressortissants français bénéficieront sur le territoire algérien, dans les mêmes conditions que les ressortissants algériens, de toute disposition mettant à la charge de l'Etat ou des collectivités publiques la réparation des dommages subis par les personnes ou les biens.

13. Aucune mesure d'expulsion à l'encontre d'un ressortissant français jugé dangereux pour l'ordre public ne sera mise à exécution sans que le Gouvernement français en ait été préalablement informé. Sauf urgence absolue, constatée par une décision motivée, un délai suffisant sera laissé à l'intéressé pour régler ses affaires instantes.

Ses biens et intérêts seront sauvegardés, sous la responsabilité de l'Algérie.

14. Des dispositions complémentaires feront l'objet d'un accord ultérieur.

DECLARATION DE PRINCIPES RELATIVE A LA COOPERATION ECONOMIQUE ET FINANCIERE

PREAMBULE

La coopération entre la France et l'Algérie dans les domaines économique et financier est fondée sur une base contractuelle conforme aux principes suivants

1. L'Algérie garantit les intérêts de la France et les droits acquis des personnes physiques et morales ,

2. La France s'engage en contrepartie à accorder à l'Algérie son assistance technique et culturelle et à apporter au financement de son développement économique et social une contribution privilégiée que justifie l'importance des intérêts français existant en Algérie

3. Dans le cadre de ces engagements réciproques, la France et l'Algérie entretiendront des relations privilégiées, notamment sur le plan des échanges et de la monnaie.

TITRE I

Contribution française au développement économique et social de l'Algérie.

Article 1er

Pour contribuer de façon durable à la continuité du développement économique et social de l'Algérie, la France poursuivra son assistance technique et une aide financière privilégiée. Pour une première période de trois ans, renouvelable, cette aide sera fixée dans des conditions comparables et à un niveau équivalent à ceux des programmes en cours.

[637] -JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE ;20 MARS 1962 ; P 3024 -3030

الملاحـــــــــــــــق

Article 2.

L'aide financière et technique française s'appliquera notamment à l'étude, à l'exécution ou au financement des projets d'investissements publics ou privés présentés par les autorités algériennes compétentes, à la formation des cadres et techniciens algériens, à l'envoi de techniciens français ; elle s'appliquera également aux mesures de transition à prendre pour faciliter la remise au travail des populations regroupées.

Elle pourra revêtir suivant les cas, la forme de prestations en nature, de prêts, de contributions ou participations.

Article 3.

Les autorités algériennes et françaises compétentes se concerteront pour assurer la pleine efficacité de l'aide et son affectation aux objets pour lesquels elle a été consentie.

Article 4.

Les modalités de la coopération dans le domaine administratif, technique et culturel font l'objet de dispositions spéciales.

TITRE II

Echanges.

Article 5.

Dans le cadre du principe de l'indépendance commerciale et douanière de l'Algérie, les échanges avec la France, établis sur la base de la réciprocité des avantages et de l'intérêt des deux parties, bénéficieront d'un statut particulier correspondant aux rapports de coopération entre les deux pays.

Article 6.

Ce statut précisera

— l'institution de tarifs préférentiels ou l'absence de droits ;

les facilités d'écoulement sur le territoire français des productions excédentaires de l'Algérie, par l'organisation des marchés de certains produits eu égard, en particulier, aux conditions de prix ;

— les restrictions à la libre circulation des marchandises, justifiées notamment par le développement de l'économie nationale, la protection de la santé publique, la répression des fraudes ;

— les clauses de navigation aérienne et maritime entre les deux pays, en vue de favoriser le développement et le plein emploi des deux pavillons.

Article 7.

Les ressortissants algériens résidant en France, et notamment les travailleurs, auront les mêmes droits que les nationaux français, à l'exception des droits politiques.

TITRE III

Relations monétaires.

Article 8.

L'Algérie fera partie de la zone franc. Ses relations avec cette zone seront en outre définies contractuellement sur la base des principes énoncés aux articles 9, 10 et 11 ci-après.

Article 9.

Les opérations de conversion de monnaie algérienne en monnaie française et vice-versa, ainsi que les transferts entre les deux pays, s'effectuent sur la base des parités officielles reconnues par le Fonds monétaire international.

Article 10.

Les transferts à destination de la France bénéficieront d'un régime de liberté. Le volume global et le rythme des opérations devront néanmoins tenir compte des impératifs du développement économique et social de l'Algérie, ainsi que du montant des recettes en francs de l'Algérie tirées notamment de l'aide financière consentie par la France.

Pour l'application de ces principes et dans le souci de préserver l'Algérie des effets de la spéculation, la France et l'Algérie se concerteront au sein d'une commission mixte groupant les autorités monétaires des deux pays.

Article 11.

Les accords relatifs à la coopération monétaire entre la France et l'Algérie préciseront notamment

— les modalités de transfert du privilège d'émission, les conditions d'exercice de ce privilège durant la période qui précédera la mise en place de l'Institut d'émission algérien, les facilités nécessaires au fonctionnement de cet Institut ;

— les rapports entre cet Institut et la Banque de France en ce qui concerne les conditions de participation de l'Algérie à la trésorerie commune des devises, l'individualisation et le volume initial des droits de tirage en devises, l'octroi d'allocations supplémentaires éventuelles en devises, le régime des avoirs algériens en francs français correspondant aux droits de tirage en devises et les possibilités de découvert en francs français ;

les conditions d'établissement de règles communes à l'égard des opérations traitées dans des monnaies étrangères à la zone franc.

TITRE IV

Garanties des droits acquis et des engagements antérieurs

Article 12.

L'Algérie assurera sans aucune discrimination une libre et paisible jouissance des droits patrimoniaux acquis sur son territoire avant l'autodétermination. Nul ne sera privé de ces droits sans indemnité équitable préalablement fixée.

Article 13.

Dans le cadre de la réforme agraire, la France apportera à l'Algérie une aide spécifique en vue du rachat, pour tout ou partie, de droits de propriété détenus par des ressortissants français.

Sur la base d'un plan de rachat établi par les autorités algériennes compétentes, les modalités de cette aide seront fixées par accord entre les deux pays, de manière à concilier l'exécution de la politique économique et sociale de l'Algérie avec l'échelonnement normal du concours financier de la France.

Article 14.

L'Algérie confirme l'intégralité des droits attachés aux titres miniers ou de transport accordés par la République française pour la recherche, l'exploitation ou le transport des hydro-

الملاحـــــــــــــــق

الملاحـــــــــــــــق

carbures liquides ou gazeux et des autres substances minérales des treize départements algériens du Nord ; le régime de ces titres restera celui de l'ensemble des dispositions applicables à la date du cessez-le-feu.

Le présent article concerne l'ensemble des titres miniers ou de transport délivrés par la France avant l'autodétermination ; toutefois, après le cessez-le-feu, il ne sera pas délivré de nouveaux permis exclusifs de recherche sur des surfaces non encore attribuées, sauf si les zones intéressées ont fait l'objet d'un avis de mise à l'enquête publié avant cette date au *Journal officiel* de la République française.

Article 15.

Sont garantis les droits acquis, à la date de l'autodétermination, en matière de pension de retraite ou d'invalidité auprès d'organismes algériens.

Ces organismes continueront à assurer le service des pensions de retraite ou d'invalidité leur prise en charge définitive, ainsi que les modalités de leur éventuel rachat, seront fixées d'un commun accord entre les autorités algériennes et françaises.

Sont garantis les droits à pensions de retraite ou d'invalidité acquis auprès d'organismes français.

Article 16.

L'Algérie facilitera le paiement des pensions dues par la France aux anciens combattants et retraités. Elle autorisera les services français compétents à poursuivre en territoire algérien l'exercice de leurs activités en matière de paiements, soins et traitement des invalides.

Article 17

L'Algérie garantit aux sociétés françaises installées sur son territoire, ainsi qu'aux sociétés dont le capital est en majorité détenu par des personnes physiques ou morales françaises, l'exercice normal de leurs activités dans des conditions excluant toute discrimination à leur préjudice.

Article 18.

L'Algérie assume les obligations et bénéficie des droits contractés en son nom ou en celui des établissements publics algériens par les autorités françaises compétentes.

Article 19.

Le domaine immobilier de l'Etat en Algérie sera transféré à l'Etat algérien, sous déduction, avec l'accord des autorités algériennes, des immeubles jugés nécessaires au fonctionnement normal des services français temporaires ou permanents.

Les établissements publics de l'Etat ou sociétés appartenant à l'Etat, chargés de la gestion de services publics algériens, seront transférés à l'Algérie. Ce transfert portera sur les éléments patrimoniaux affectés en Algérie à la gestion de ces services publics ainsi qu'au passif y afférent. Des accords particuliers détermineront les conditions dans lesquelles seront réalisées ces opérations.

Article 20.

Sauf accord à intervenir entre la France et l'Algérie, les créances et dettes libellées en francs existant à la date de l'autodétermination, entre personnes physiques ou morales de droit public ou privé, sont réputées libellées dans la monnaie du domicile du contrat.

DECLARATION DE PRINCIPES SUR LA COOPERATION POUR LA MISE EN VALEUR DES RICHESSES DU SOUS-SOL DU SAHARA

PREAMBULE

1 Dans le cadre de la souveraineté algérienne, l'Algérie et la France s'engagent à coopérer pour assurer la continuité des efforts de mise en valeur des richesses du sous-sol saharien ;

2. L'Algérie succède à la France dans ses droits, prérogatives et obligations de puissance publique concédante au Sahara pour l'application de la législation minière et pétrolière, compte tenu des modalités prévues au titre III de la présente déclaration ;

3. L'Algérie et la France s'engagent, chacune en ce qui la concerne, à observer les principes de coopération ci-dessus énoncés, à respecter et faire respecter l'application des dispositions ci-après :

TITRE I

Hydrocarbures liquides et gazeux.

A. — *Garantie des droits acquis et de leurs prolongements.*

§ 1. L'Algérie confirme l'intégralité des droits attachés aux titres miniers et de transport accordés par la République française en application du code pétrolier saharien.

Le présent paragraphe concerne l'ensemble des titres miniers et de transport délivrés par la France avant l'autodétermination ; toutefois, après le cessez-le-feu, il ne sera pas délivré de nouveaux permis exclusifs de recherche sur des surfaces non encore attribuées, sauf si les zones intéressées ont fait l'objet d'un avis de mise à l'enquête publié avant cette date au *Journal officiel* de la République française.

a) Par « titres miniers et de transport », il faut entendre essentiellement :

1. Les autorisations de prospection ;

2. Les permis exclusifs de recherche, dits permis H ;

3. Les autorisations provisoires d'exploiter ;

4. Les concessions d'exploitation et les conventions correspondantes ;

5. Les approbations de projets d'ouvrages de transport d'hydrocarbures et les autorisations de transport correspondantes.

b) Par « code pétrolier saharien », il faut entendre l'ensemble des dispositions de toute nature applicables, à la date du cessez-le-feu, à la recherche, à l'exploitation et au transport des hydrocarbures produits dans les départements des Oasis et de la Saoura et notamment au transport de ces hydrocarbures jusqu'aux terminaux marins.

§ 2. — Les droits et obligations des détenteurs de titres miniers et de transport visés au paragraphe 1 ci-dessus et des personnes physiques ou morales qui leur sont associées dans le cadre de protocoles, accords ou contrats, approuvés par la République française, sont ceux définis par le code pétrolier saharien et par les présentes dispositions.

§ 3. Le droit pour le détenteur de titres miniers et ses associés de transporter ou faire transporter par canalisations, dans des conditions économiques normales, sa production d'hydro-

الملاحـــــــــــــــق

carbures liquides ou gazeux jusqu'aux points de traitement ou de chargement et d'en assurer l'exportation s'exerce, en ce qui concerne la fixation du tracé des canalisations, selon les recommandations de l'Organisme.

§ 4. Le droit du concessionnaire et de ses associés, dans le cadre de leur organisation commerciale propre ou de celle de leur choix, de vendre et de disposer librement de la production, c'est-à-dire de la céder, de l'échanger ou de l'utiliser en Algérie ou à l'exportation, s'exerce sous réserve de la satisfaction des besoins de la consommation intérieure algérienne et du raffinage sur place.

§ 5. Les taux de change et les parités monétaires applicables à toutes les opérations commerciales ou financières devront être conformes aux parités officielles reconnues par le Fonds monétaire international.

§ 6. Les dispositions du présent titre sont applicables sans distinction à tous les titulaires de titres miniers ou de transport et à leurs associés, quelle que soit la nature juridique, l'origine ou la répartition de leur capital et indépendamment de toute condition de nationalité des personnes ou de lieu du siège social.

§ 7. L'Algérie s'abstiendra de toute mesure de nature à rendre plus onéreux ou à faire obstacle à l'exercice des droits ci-dessus garantis, compte tenu des conditions économiques normales. Elle ne portera pas atteinte aux droits et intérêts des actionnaires, porteurs de parts ou créanciers des titulaires de titres miniers ou de transport, de leurs associés ou des entreprises travaillant pour leur compte.

B. *Garanties concernant l'avenir (nouveaux titres miniers ou de transport)*

§ 8. Pendant une période de six ans, à compter de la mise en vigueur des présentes dispositions, l'Algérie accordera la priorité aux sociétés françaises en matière de permis de recherche et d'exploitation, à égalité d'offre concernant les surfaces non encore attribuées ou rendues disponibles. Le régime applicable sera celui défini par la législation algérienne en vigueur, les sociétés françaises conservant le régime du code pétrolier saharien visé au paragraphe 1er ci-dessus à l'égard des titres miniers couverts par la garantie des droits acquis.

Par « sociétés françaises », au sens du présent paragraphe, il faut entendre les sociétés dont le contrôle est effectivement assuré par des personnes morales ou physiques françaises.

§ 9. — L'Algérie s'interdit toute mesure discriminatoire au préjudice des sociétés françaises et de leurs associés intervenant dans la recherche, l'exploitation ou le transport des hydrocarbures liquides ou gazeux.

C. — *Dispositions communes.*

§ 10. Les opérations d'achat et de vente à l'exportation d'hydrocarbures d'origine saharienne destinés directement ou par voie d'échanges techniques à l'approvisionnement de la France et des autres pays de la zone franc donnent lieu à règlement en francs français.

Les exportations d'hydrocarbures sahariens hors de la zone franc ouvrent, à concurrence des gains nets en devises en résultant, des droits de tirage en devises au profit de l'Algérie ; les accords de coopération monétaire, visés à l'article 11 de la Déclaration de principes sur la coopération économique et financière, préciseront les modalités pratiques d'application de ce principe.

TITRE II

Autres substances minérales.

§ 11. — L'Algérie confirme l'intégralité des droits attachés aux titres miniers accordés par la République française pour les substances minérales autres que les hydrocarbures, le régime de ces titres restera celui de l'ensemble des dispositions applicables à la date du cessez-le-feu.

Le présent paragraphe concerne l'ensemble des titres miniers délivrés par la France avant l'autodétermination ; toutefois, après le cessez-le-feu, il ne sera pas délivré de nouveaux permis exclusifs de recherche sur des surfaces non encore attribuées, sauf si les zones intéressées ont fait l'objet d'un avis de mise à l'enquête publié avant cette date au *Journal officiel* de la République française.

§ 12. — *Les sociétés françaises pourront prétendre à l'octroi* de nouveaux permis et concessions dans les mêmes conditions que les autres sociétés ; elles bénéficieront d'un traitement aussi favorable que ces dernières pour l'exercice des droits résultant de ces titres miniers.

TITRE III

Organisme technique de mise en valeur des richesses du sous-sol saharien.

§ 13. — La mise en valeur rationnelle des richesses du sous-sol saharien est confiée, dans les conditions définies aux paragraphes suivants, à un organisme technique franco-algérien, ci-après dénommé « l'Organisme ».

§ 14. — L'Algérie et la France sont les cofondateurs de l'organisme qui sera constitué dès la mise en vigueur des présentes déclarations de principes.

L'organisme est administré par un conseil qui comprendra un nombre égal de représentants des deux pays fondateurs. Chacun des membres du conseil, y compris le président, dispose d'une voix.

Le conseil délibère sur l'ensemble des activités de l'organisme. Sont prises à la majorité des deux tiers les décisions concernant :

la nomination du président et du directeur général ;

les prévisions de dépenses visées au paragraphe 16 ci-dessous.

Les autres décisions sont prises à la majorité absolue.

Le président du conseil et le directeur général doivent être choisis de telle sorte que l'un soit de nationalité algérienne, l'autre de nationalité française.

Le conseil fixe les compétences respectives du président et du directeur général.

§ 15. — L'organisme a la personnalité civile et l'autonomie financière.

Il dispose de services techniques et administratifs constitués en priorité par des personnels appartenant aux pays fondateurs.

§ 16. *L'organisme est chargé de promouvoir une mise en* valeur rationnelle des richesses du sous-sol, à ce titre, il veille particulièrement au développement et à l'entretien des infrastructures nécessaires aux activités minières.

A cette fin, l'organisme établit chaque année un projet de programme de dépenses, d'études, d'entretien d'ouvrages et d'investissements neufs, qu'il soumet pour approbation aux deux pays fondateurs.

§ 17 Le rôle de l'organisme dans le domaine minier est défini comme suit :

1. Les textes à caractère législatif ou réglementaire relatifs au régime minier ou pétrolier sont édictés par l'Algérie après avis de l'organisme,

2. L'organisme instruit les demandes relatives aux titres miniers et aux droits dérivés de ces titres. L'Algérie statue sur les propositions de l'organisme et délivre les titres miniers ;

3. L'organisme assure la surveillance administrative des sociétés permissionnaires ou concessionnaires.

الملاحـــــــــــــــق

§ 18. — Les dépenses de l'organisme comprennent :

— les dépenses de fonctionnement ;

— les dépenses d'entretien d'ouvrages existants ;

— les dépenses d'équipements neufs.

Les ressources de l'organisme sont constituées par des contributions des Etats membres fixées au prorata du nombre de voix dont ils disposent au sein du conseil.

Toutefois, pendant une période de trois ans à compter de l'autodétermination, éventuellement renouvelable, ces ressources sont complétées par un apport supplémentaire de l'Algérie qui ne sera pas inférieur à 12 p. 100 du produit de la fiscalité pétrolière.

TITRE IV

Arbitrage.

Nonobstant toutes dispositions contraires, tous litiges ou contestations entre la puissance publique et les titulaires des droits garantis par le titre I-A ci-dessus relèvent en premier et dernier ressort d'un tribunal arbitral international dont l'organisation et le fonctionnement seront fondés sur les principes suivants

chacune des parties désigne un arbitre et les deux arbitres nommeront un troisième arbitre qui sera le président du tribunal arbitral à défaut d'accord sur cette nomination, le président de la Cour internationale de justice sera prié de procéder à cette désignation à la requête de la partie la plus diligente ;

le tribunal statue à la majorité des voix,

le recours au tribunal est suspensif,

la sentence est exécutoire, sans exequatur, sur le territoire du pays des parties ; elle est reconnue exécutoire de plein droit, en dehors de ces territoires, dans les trois jours suivant le prononcé de la sentence.

DECLARATION DE PRINCIPES RELATIVE A LA COOPERATION CULTURELLE

TITRE I

La coopération.

Article 1er

La France s'engage, dans la mesure de ses possibilités, à mettre à la disposition de l'Algérie les moyens nécessaires pour l'aider à développer l'enseignement, la formation professionnelle et la recherche scientifique en Algérie.

Dans le cadre de l'assistance culturelle, scientifique et technique, la France mettra à la disposition de l'Algérie, pour l'enseignement, l'inspection des études, l'organisation des examens et concours, le fonctionnement des services administratifs et la recherche, le personnel enseignant, les techniciens, les spécialistes et chercheurs dont elle peut avoir besoin.

Ce personnel recevra toutes les facilités et toutes les garanties morales nécessaires à l'accomplissement de sa mission ; il sera régi par les dispositions de la Déclaration de principes sur la coopération technique.

Article 2.

Chacun des deux pays pourra ouvrir sur le territoire de l'autre des établissements scolaires et des instituts universitaires dans lesquels sera dispensé un enseignement conforme à ses propres programmes, horaires et méthodes pédagogiques, et sanctionné par ses propres diplômes l'accès en sera ouvert aux ressortissants des deux pays.

La France conservera en Algérie un certain nombre d'établissements d'enseignement. La liste et les conditions de la répartition des immeubles entre la France et l'Algérie feront l'objet d'un accord particulier.

Les programmes suivis dans ces établissements comporteront un enseignement de la langue arabe en Algérie et un enseignement de la langue française en France. Les modalités du contrôle du pays de résidence feront l'objet d'un accord particulier.

La création d'un établissement d'enseignement dans l'un ou l'autre pays fera l'objet d'une déclaration préalable, permettant aux autorités de l'un ou l'autre pays de formuler leurs observations et leurs suggestions afin de parvenir dans toute la mesure du possible à un accord sur les modalités de création de l'établissement en cause.

Les établissements ouverts par chaque pays seront rattachés à un office universitaire et culturel.

Chaque pays facilitera à tous égards la tâche des services et des personnes chargés de gérer et de contrôler les établissements de l'autre pays fonctionnant sur son territoire.

Article 3.

Chaque pays ouvrira ses établissements d'enseignement public aux élèves et étudiants de l'autre pays.

Dans les localités où le nombre des élèves le justifiera, il organisera, au sein de ses établissements scolaires, des sections où sera dispensé un enseignement conforme aux programmes, horaires et méthodes suivis dans l'enseignement public de l'autre pays.

Article 4.

La France mettra à la disposition de l'Algérie les moyens nécessaires pour l'aider à développer l'enseignement supérieur et la recherche scientifique et à assurer, dans ces domaines, des enseignements de qualité égale aux enseignements correspondants dispensés par les universités françaises.

L'Algérie organisera, dans la mesure de ses possibilités, dans les universités algériennes, les enseignements de base communs aux universités françaises, dans des conditions analogues de programmes, de scolarité et d'examens.

Article 5.

Les grades et diplômes d'enseignement délivrés en Algérie et en France, dans les mêmes conditions de programmes, de scolarité et d'examens, sont valables de plein droit dans les deux pays.

Des équivalences entre les grades et diplômes délivrés en Algérie et en France, dans des conditions différentes de programmes, de scolarité ou d'examens, seront établies par voie d'accords particuliers.

Article 6.

Les ressortissants de chacun des deux pays, personnes physiques ou morales, pourront ouvrir des établissements d'enseignement privé sur le territoire de l'autre pays, sous réserve de l'observation des lois et règlements concernant l'ordre public, les bonnes mœurs, l'hygiène, les conditions de diplômes et toute autre condition qui pourrait être convenue d'un commun accord.

الملاحـــــــــــــــق

Article 7.

Chaque pays facilitera l'accès des établissements d'enseignement et de recherche relevant de son autorité aux ressortissants de l'autre pays, par l'organisation de stages et tous autres moyens appropriés, et par l'octroi de bourses d'études ou de recherches ou de prêts d'honneur, qui seront accordés aux intéressés, par l'entremise des autorités de leur pays, après consultation entre les responsables des deux pays.

Article 8.

Chacun des deux pays assurera sur son territoire aux membres de l'enseignement public et privé de l'autre pays le respect des libertés et franchises consacrées par les traditions universitaires.

TITRE II

Echanges culturels.

Article 9.

Chacun des deux pays facilitera l'entrée, la circulation et la diffusion sur son territoire de tous les instruments d'expression de la pensée en provenance de l'autre pays.

Article 10.

Chacun des deux pays encouragera sur son territoire l'étude de la langue, de l'histoire et de la civilisation de l'autre, facilitera les travaux entrepris dans ce domaine et les manifestations culturelles organisées par l'autre pays.

Article 11

Les modalités de l'aide technique apportée par la France à l'Algérie en matière de radiodiffusion, de télévision et de cinéma seront arrêtées ultérieurement d'un commun accord.

TITRE III

Article 12.

L'aide prévue au titre de la coopération économique et financière est applicable aux domaines visés dans la présente Déclaration.

DECLARATION DE PRINCIPES RELATIVE A LA COOPERATION TECHNIQUE

Article 1er.

La France s'engage :

a) A prêter à l'Algérie son appui en matière de documentation technique et à assurer aux services algériens une communication régulière d'informations, en matière d'études, de recherches et d'expérimentation ;

b) A mettre à la disposition de l'Algérie, dans la mesure des moyens disponibles, des services et des missions d'études, de recherches ou d'expérimentation, en vue, soit d'accomplir pour le compte de cette dernière, suivant ses directives, des travaux déterminés, soit de procéder à des études, de participer à des réalisations ou de contribuer à la création ou à la réorganisation d'un service ;

c) A ouvrir très largement aux candidats présentés par les autorités algériennes et agréés par les autorités françaises l'accès des établissements français d'enseignement et d'application et à organiser à leur intention des stages de perfectionnement, des cycles d'enseignement et de formation accélérés dans des écoles d'application, au sein de centres particuliers et dans les services publics ;

d) A mettre à la disposition de l'Algérie, dans la mesure des moyens disponibles, des agents de nationalité française qui apporteront leur concours dans les domaines techniques et administratifs.

Article 2.

Afin de préserver la continuité du service et de faciliter l'organisation de la coopération technique, les autorités algériennes s'engagent :

à communiquer au Gouvernement français les listes des agents français aux fonctions desquels elles entendent mettre fin, ainsi que la liste des emplois qu'elles souhaitent attribuer à des agents français ;

— à ne procéder au licenciement d'agents français en exercice au jour de l'autodétermination, qu'après en avoir communiqué les listes au Gouvernement français et après avoir averti les intéressés dans des conditions de préavis à déterminer par un accord complémentaire.

Article 3.

Les agents français, à l'exception de ceux bénéficiant des droits civiques algériens, qui sont en exercice au jour de l'autodétermination, et aux fonctions desquels les autorités algériennes n'entendent pas mettre fin, sont considérés comme mis à la disposition des autorités algériennes, au titre de la coopération technique, à moins qu'ils n'expriment la volonté contraire.

Article 4.

Au vu des listes visées à l'article 2, un état récapitulatif des emplois que le Gouvernement français accepte de pourvoir sera établi d'un commun accord. Il pourra être revisé tous les deux ans.

Les agents visés à l'article 3 et les agents recrutés par l'Algérie conformément à l'article 1, § *d*) seront mis à la disposition des autorités algériennes pour une durée fixée en principe à deux ans.

Toutefois les autorités algériennes auront le droit de remettre à tout moment les agents à la disposition de leur gouvernement dans des conditions de notification et de délai qui seront précisées par des accords complémentaires.

Les autorités françaises pourront, par voie de mesures individuelles, mettre fin au détachement d'agents français dans des conditions qui ne portent pas atteinte au bon fonctionnement des services.

Article 5.

Les agents français mis à la disposition des autorités algériennes seront, dans l'exercice de leurs fonctions, soumis aux autorités algériennes. Ils ne pourront solliciter ni recevoir d'instructions d'une autorité autre que l'autorité algérienne, dont ils relèveront en raison des fonctions qui leur auront été confiées. Ils ne pourront se livrer à aucune activité politique sur le territoire de l'Algérie. Ils devront s'abstenir de tout acte de nature à nuire aux intérêts matériels et moraux tant des autorités algériennes que des autorités françaises.

الملاحـــــــــــــــق

Article 6.

Les autorités algériennes donnent à tous les agents français l'aide et la protection qu'elles accordent à leurs propres fonctionnaires. Elles garantissent à ces agents le droit de transférer en France leurs rémunérations dans les conditions prévues par la Déclaration de principes relative à la coopération économique et financière.

Ces agents français ne peuvent encourir d'autre sanction administrative que la remise motivée à la disposition de leur gouvernement. Ils ne peuvent être mutés sans leur consentement exprimé par écrit.

Article 7.

Les modalités d'application des principes ci-dessus feront l'objet d'accords complémentaires. Ceux-ci règleront notamment, en fonction du statut de ces agents, les conditions de leur rémunération et la répartition entre la France et l'Algérie des charges financières correspondant au transport de l'agent et de sa famille, aux indemnités éventuelles, à la contribution de l'Etat en matière de sécurité sociale et de retraite.

DECLARATION DE PRINCIPES RELATIVE AUX QUESTIONS MILITAIRES

Article 1er

L'Algérie concède à bail à la France l'utilisation de la base aéro-navale de Mers-el-Kébir pour une période de 15 ans à compter de l'autodétermination. Ce bail est renouvelable par accord entre les deux pays.

Le caractère algérien du territoire sur lequel est édifiée la base de Mers-el-Kébir est reconnu par la France.

Article 2.

La base de Mers-el-Kébir est délimitée conformément à la carte annexée à la présente Déclaration.

Sur le pourtour de la base, l'Algérie s'engage à accorder à la France en des points précisés sur la carte annexée et situés dans les communes d'El Ançor, Bou Tlélis et Misserghin ainsi que dans les îles Habibas et Plane, les installations et facilités nécessaires au fonctionnement de la base.

Article 3.

L'aérodrome de Lartigue et l'établissement de l'Arbal délimités par le périmètre figurant sur la carte annexée à la présente Déclaration, seront considérés pendant une durée de 3 ans comme faisant partie de la base de Mers-el-Kébir et seront soumis au même régime.

Après la mise en service de l'aérodrome de Bou-Sfer, l'aérodrome de Lartigue pourra être utilisé comme terrain de dégagement, lorsque les circonstances atmosphériques l'exigeront.

La construction de l'aérodrome de Bou-Sfer s'effectuera en une durée de trois années.

Article 4.

La France utilisera pour une durée de 5 ans les sites comprenant les installations d'In Ekker, Reggane et de l'ensemble de Colomb-Béchar-Hamaguir, dont le périmètre est délimité dans le plan annexé, ainsi que les stations techniques de localisation correspondantes.

Les mesures temporaires que comporte le fonctionnement des installations à l'extérieur de celles-ci, notamment en matière de circulation terrestre et aérienne, seront prises par les services français en accord avec les autorités algériennes.

Article 5.

Des facilités de liaison aérienne seront mises à la disposition de la France dans les conditions suivantes :

— pendant 5 ans sur les aérodromes de Colomb-Béchar, Reggane, In Amguel. Ces terrains seront ensuite transformés en terrains civils sur lesquels la France conservera des facilités techniques et le droit d'escale

pendant 5 ans sur les aérodromes de Bône et de Boufarik où la France aura des facilités techniques ainsi que des possibilités d'escale, de ravitaillement et de réparations ; les deux pays s'entendront sur les facilités qui seront ensuite consenties sur ces deux terrains.

Article 6.

Les installations militaires énumérées ci-dessus ne serviront en aucun cas à des fins offensives.

Article 7.

Les effectifs des forces françaises seront progressivement réduits à partir du cessez-le-feu.

Cette réduction aura pour effet de ramener les effectifs, dans un délai de douze mois à compter de l'autodétermination, à 80.000 hommes. Le rapatriement de ces effectifs devra avoir été réalisé à l'expiration d'un second délai de vingt-quatre mois. Jusqu'à l'expiration de ce dernier délai, des facilités seront mises à la disposition de la France sur les terrains nécessaires au regroupement et à la circulation des forces françaises.

Article 8.

L'annexe ci-jointe fait partie intégrante de la présente déclaration.

ANNEXE

En ce qui concerne Mers-el-Kébir :

Article 1er.

Les droits reconnus à la France à Mers-el-Kébir comprennent l'utilisation du sol et du sous-sol, des eaux territoriales de la base et de l'espace aérien surjacent.

Article 2.

Seuls les aéronefs militaires français circulent librement dans l'espace aérien de Mers-el-Kébir dans lequel les autorités françaises assurent le contrôle de la circulation aérienne.

Article 3.

Dans la base de Mers-el-Kébir, les populations civiles sont administrées par les autorités algériennes pour tout ce qui ne concerne pas l'utilisation et le fonctionnement de la base.

Les autorités françaises exercent tous les pouvoirs nécessaires à l'utilisation et au fonctionnement de la base, notamment en

الملحق الثاني : نتائج استفتاء 10 سبتمبر 1963[638]

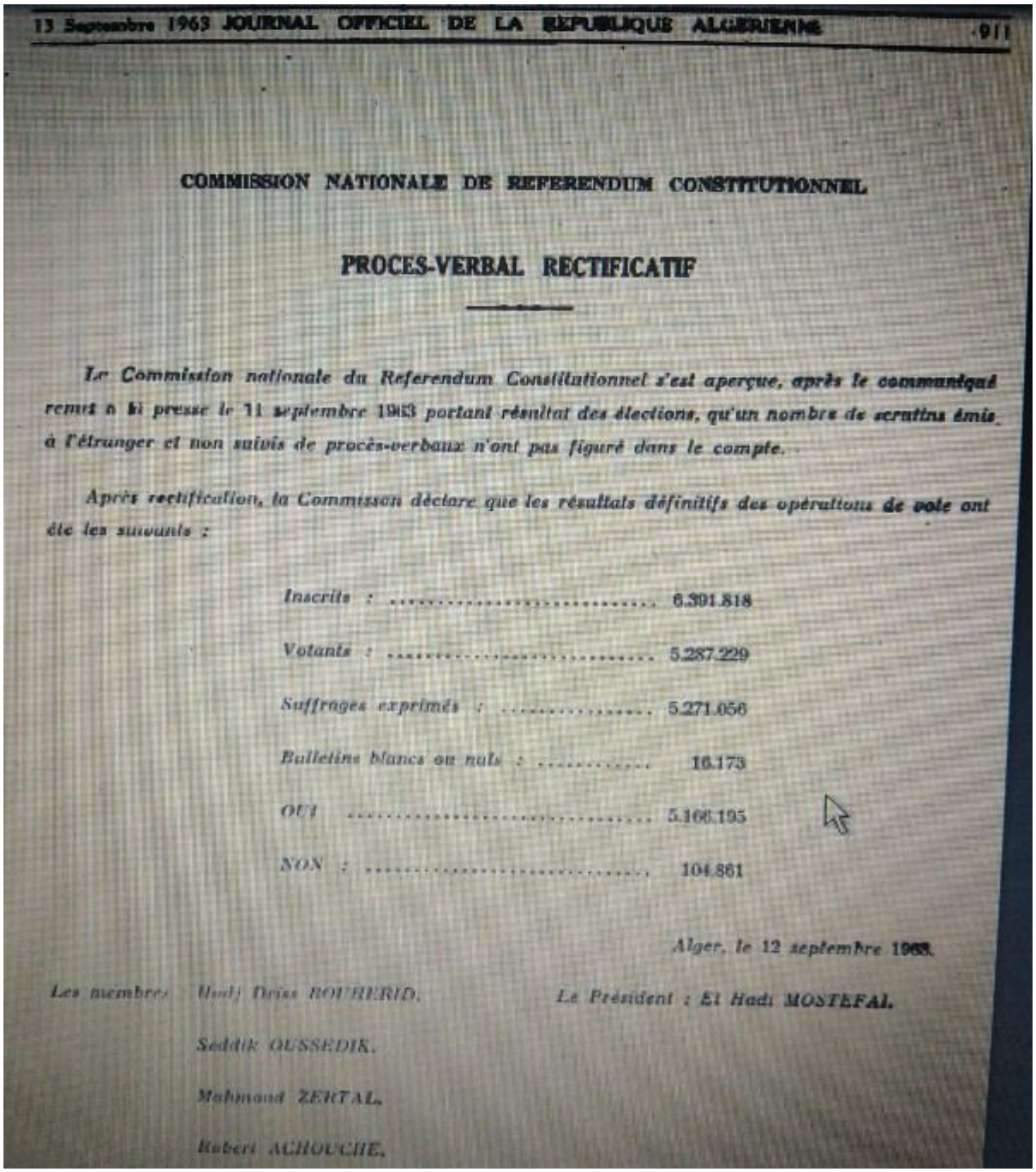

13 Septembre 1963 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE 911

COMMISSION NATIONALE DE REFERENDUM CONSTITUTIONNEL

PROCES-VERBAL RECTIFICATIF

La Commission nationale du Referendum Constitutionnel s'est aperçue, après le communiqué remis à la presse le 11 septembre 1963 portant résultat des élections, qu'un nombre de scrutins émis à l'étranger et non suivis de procès-verbaux n'ont pas figuré dans le compte.

Après rectification, la Commissan déclare que les résultats définitifs des opérations de vote ont été les suivants :

Inscrits :	6.391.818
Votants :	5.287.229
Suffrages exprimés :	5.271.056
Bulletins blancs ou nuls :	16.173
OUI	5.166.195
NON :	104.861

Alger, le 12 septembre 1963.

Les membres Hadj Driss BOUBEKID.

Seddik OUSSEDIK.

Mahmoud ZERTAL.

Robert ACHOUCHE.

Le Président : El Hadi MOSTEFAI.

[638] -JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE ;13-09-1963 ; P 911.

الملاحـــــــــــــــق

الملحق 3: المرسوم63- 88 الصادر في : 18 مارس 1963[639]

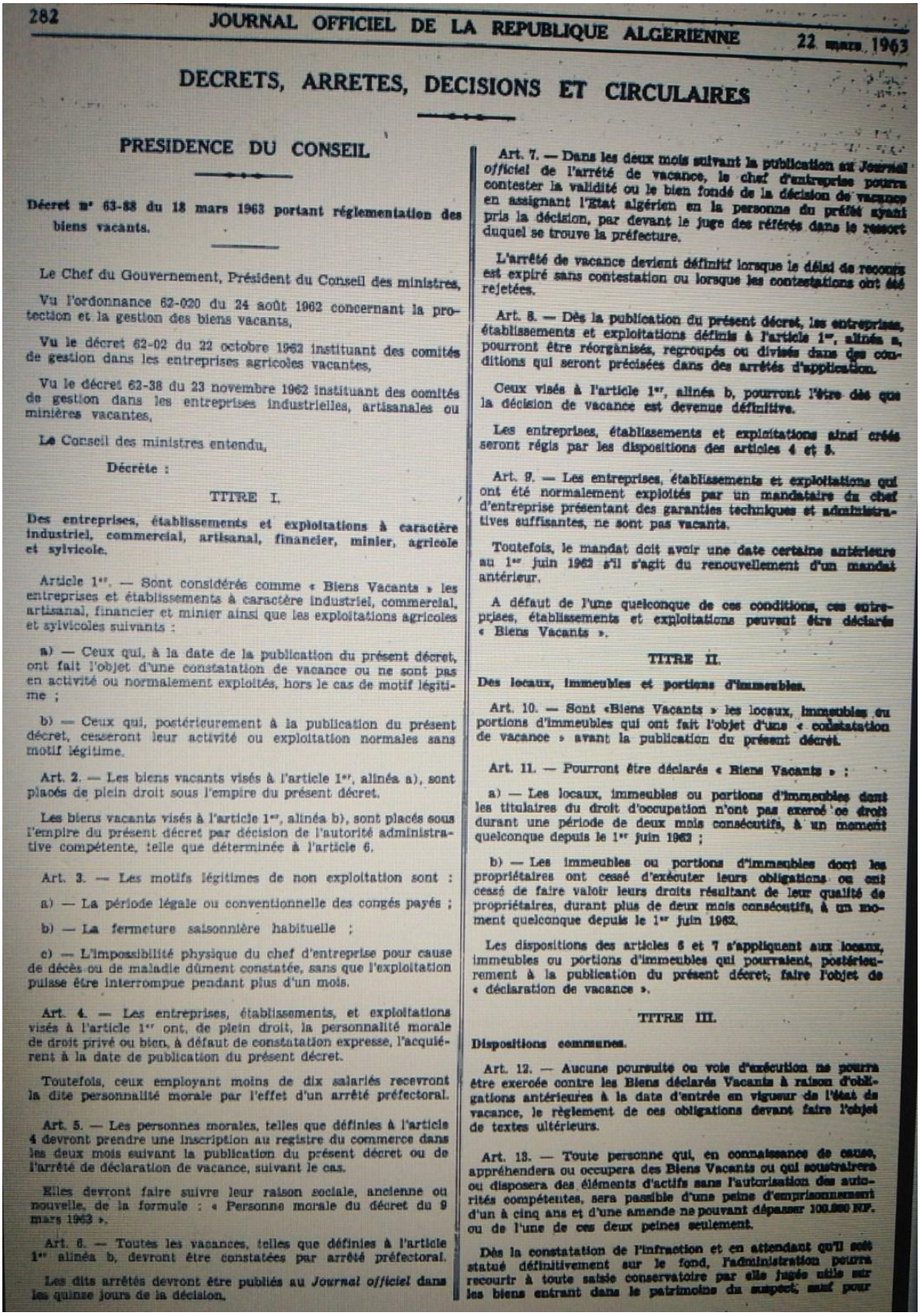

282 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE 22 mars 1963

DECRETS, ARRETES, DECISIONS ET CIRCULAIRES

PRESIDENCE DU CONSEIL

Décret n° 63-88 du 18 mars 1963 portant réglementation des biens vacants.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres,

Vu l'ordonnance 62-020 du 24 août 1962 concernant la protection et la gestion des biens vacants,

Vu le décret 62-02 du 22 octobre 1962 instituant des comités de gestion dans les entreprises agricoles vacantes,

Vu le décret 62-38 du 23 novembre 1962 instituant des comités de gestion dans les entreprises industrielles, artisanales ou minières vacantes,

Le Conseil des ministres entendu,

Décrète :

TITRE I.

Des entreprises, établissements et exploitations à caractère industriel, commercial, artisanal, financier, minier, agricole et sylvicole.

Article 1er. — Sont considérés comme « Biens Vacants » les entreprises et établissements à caractère industriel, commercial, artisanal, financier et minier ainsi que les exploitations agricoles et sylvicoles suivants :

a) — Ceux qui, à la date de la publication du présent décret, ont fait l'objet d'une constatation de vacance ou ne sont pas en activité ou normalement exploités, hors le cas de motif légitime ;

b) — Ceux qui, postérieurement à la publication du présent décret, cesseront leur activité ou exploitation normales sans motif légitime.

Art. 2. — Les biens vacants visés à l'article 1er, alinéa a), sont placés de plein droit sous l'empire du présent décret.

Les biens vacants visés à l'article 1er, alinéa b), sont placés sous l'empire du présent décret par décision de l'autorité administrative compétente, telle que déterminée à l'article 6.

Art. 3. — Les motifs légitimes de non exploitation sont :

a) — La période légale ou conventionnelle des congés payés ;

b) — La fermeture saisonnière habituelle ;

c) — L'impossibilité physique du chef d'entreprise pour cause de décès ou de maladie dûment constatée, sans que l'exploitation puisse être interrompue pendant plus d'un mois.

Art. 4. — Les entreprises, établissements, et exploitations visés à l'article 1er ont, de plein droit, la personnalité morale de droit privé ou bien, à défaut de constatation expresse, l'acquièrent à la date de publication du présent décret.

Toutefois, ceux employant moins de dix salariés recevront la dite personnalité morale par l'effet d'un arrêté préfectoral.

Art. 5. — Les personnes morales, telles que définies à l'article 4 devront prendre une inscription au registre du commerce dans les deux mois suivant la publication du présent décret ou de l'arrêté de déclaration de vacance, suivant le cas.

Elles devront faire suivre leur raison sociale, ancienne ou nouvelle, de la formule : « Personne morale du décret du 9 mars 1963 ».

Art. 6. — Toutes les vacances, telles que définies à l'article 1er alinéa b, devront être constatées par arrêté préfectoral.

Les dits arrêtés devront être publiés au *Journal officiel* dans les quinze jours de la décision.

Art. 7. — Dans les deux mois suivant la publication au *Journal officiel* de l'arrêté de vacance, le chef d'entreprise pourra contester la validité ou le bien fondé de la décision de vacance en assignant l'Etat algérien en la personne du préfet ayant pris la décision, par devant le juge des référés dans le ressort duquel se trouve la préfecture.

L'arrêté de vacance devient définitif lorsque le délai de recours est expiré sans contestation ou lorsque les contestations ont été rejetées.

Art. 8. — Dès la publication du présent décret, les entreprises, établissements et exploitations définis à l'article 1er, alinéa a, pourront être réorganisés, regroupés ou divisés dans des conditions qui seront précisées dans des arrêtés d'application.

Ceux visés à l'article 1er, alinéa b, pourront l'être dès que la décision de vacance est devenue définitive.

Les entreprises, établissements et exploitations ainsi créés seront régis par les dispositions des articles 4 et 5.

Art. 9. — Les entreprises, établissements et exploitations qui ont été normalement exploités par un mandataire du chef d'entreprise présentant des garanties techniques et administratives suffisantes, ne sont pas vacants.

Toutefois, le mandat doit avoir une date certaine antérieure au 1er juin 1962 s'il s'agit du renouvellement d'un mandat antérieur.

A défaut de l'une quelconque de ces conditions, ces entreprises, établissements et exploitations peuvent être déclarés « Biens Vacants ».

TITRE II.

Des locaux, immeubles et portions d'immeubles.

Art. 10. — Sont «Biens Vacants » les locaux, immeubles ou portions d'immeubles qui ont fait l'objet d'une « constatation de vacance » avant la publication du présent décret.

Art. 11. — Pourront être déclarés « Biens Vacants » :

a) — Les locaux, immeubles ou portions d'immeubles dont les titulaires du droit d'occupation n'ont pas exercé ce droit durant une période de deux mois consécutifs, à un moment quelconque depuis le 1er juin 1962 ;

b) — Les immeubles ou portions d'immeubles dont les propriétaires ont cessé d'exécuter leurs obligations ou ont cessé de faire valoir leurs droits résultant de leur qualité de propriétaires, durant plus de deux mois consécutifs, à un moment quelconque depuis le 1er juin 1962.

Les dispositions des articles 6 et 7 s'appliquent aux locaux, immeubles ou portions d'immeubles qui pourraient, postérieurement à la publication du présent décret, faire l'objet de « déclaration de vacance ».

TITRE III.

Dispositions communes.

Art. 12. — Aucune poursuite ou voie d'exécution ne pourra être exercée contre les Biens déclarés Vacants à raison d'obligations antérieures à la date d'entrée en vigueur de l'état de vacance, le règlement de ces obligations devant faire l'objet de textes ultérieurs.

Art. 13. — Toute personne qui, en connaissance de cause, appréhendera ou occupera des Biens Vacants ou qui soustraira ou disposera des éléments d'actifs sans l'autorisation des autorités compétentes, sera passible d'une peine d'emprisonnement d'un à cinq ans et d'une amende ne pouvant dépasser 100.000 NF. ou de l'une de ces deux peines seulement.

Dès la constatation de l'infraction et en attendant qu'il soit statué définitivement sur le fond, l'administration pourra recourir à toute saisie conservatoire par elle jugée utile sur les biens entrant dans le patrimoine du suspect, sauf pour

[639] -JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE ;22MARS1963 ; PP282 -283.

celui-ci à faire cantonner par voie de référé la somme correspondant à la valeur du préjudice subi, telle qu'elle aura été évaluée par l'administration.

Art. 4. — Les Biens Vacants tels que définis dans le présent texte sont placés sous la tutelle administrative de la Présidence du Conseil.

Art. 15. — Le présent décret annule toutes dispositions contraires.

Art. 16. — Les ministres de la justice, de l'intérieur, des finances, de l'agriculture et de la réforme agraire, du commerce, de l'industrialisation et de l'énergie, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'application du présent décret qui sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 18 mars 1963.

Ahmed BEN BELLA.

Par le Chef du gouvernement,
Président du Conseil des ministres,

Le ministre de la justice
garde des sceaux,
A. BENTOUMI.

Le ministre de l'intérieur,
A. MEDEGHRI

Le ministre des finances,
A. FRANCIS.

Le ministre de l'agriculture
et de la réforme agraire,
A. OUZEGANE.

Le ministre du commerce,
M. KHOBZI.

Le ministre de l'industrialisation et de l'énergie,
L. KHELIFA.

الملحق الرابع: أعضاء حكومة بن بلة الاولى [640]

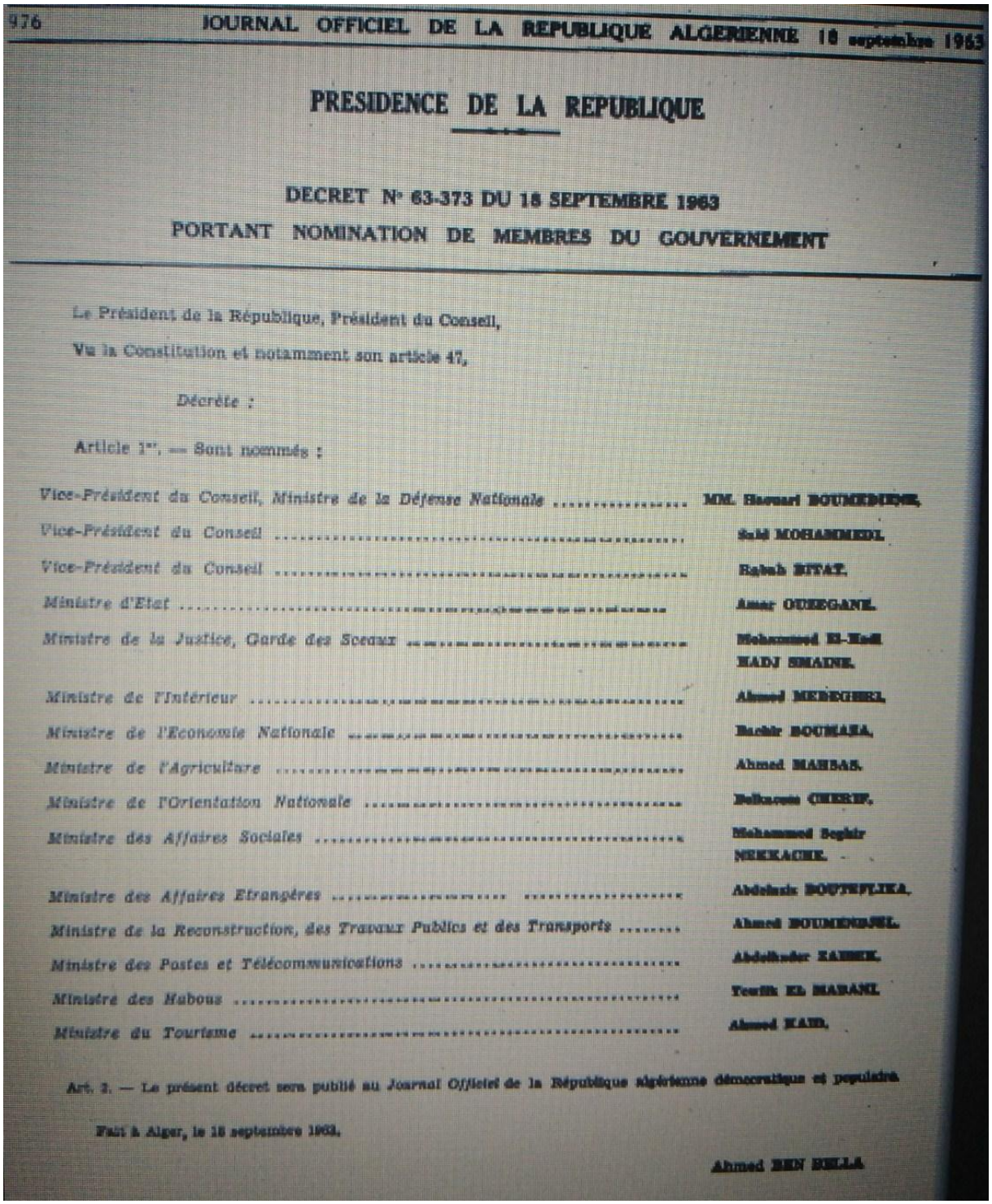

976 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE 18 septembre 1963

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

DECRET N° 63-373 DU 18 SEPTEMBRE 1963
PORTANT NOMINATION DE MEMBRES DU GOUVERNEMENT

Le Président de la République, Président du Conseil,

Vu la Constitution et notamment son article 47,

Décrète :

Article 1er. — Sont nommés :

Vice-Président du Conseil, Ministre de la Défense Nationale	MM. Houari BOUMEDIENE,
Vice-Président du Conseil	Said MOHAMMEDI,
Vice-Président du Conseil	Rabah BITAT,
Ministre d'Etat	Amar OUZEGANE,
Ministre de la Justice, Garde des Sceaux	Mohammed El-Hadi HADJ SMAINE,
Ministre de l'Intérieur	Ahmed MEDEGHRI,
Ministre de l'Economie Nationale	Bachir BOUMAZA,
Ministre de l'Agriculture	Ahmed MAHSAS,
Ministre de l'Orientation Nationale	Belkacem CHERIF,
Ministre des Affaires Sociales	Mohammed Seghir NEKKACHE,
Ministre des Affaires Etrangères	Abdelaziz BOUTEFLIKA,
Ministre de la Reconstruction, des Travaux Publics et des Transports	Ahmed BOUMENDJEL,
Ministre des Postes et Télécommunications	Abdelkader KHEMIL,
Ministre des Habous	Tewfik EL MADANI,
Ministre du Tourisme	Ahmed KAID,

Art. 2. — Le présent décret sera publié au *Journal Officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 18 septembre 1963.

Ahmed BEN BELLA

[640] -JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE ;18 SEPTEMBRE 1963 ; P976.

الملاحـــــــــــــــق

الملحق الخامس: أعضاء حكومة مجلس الثورة وفق أمرية رقم 65- 182[641]

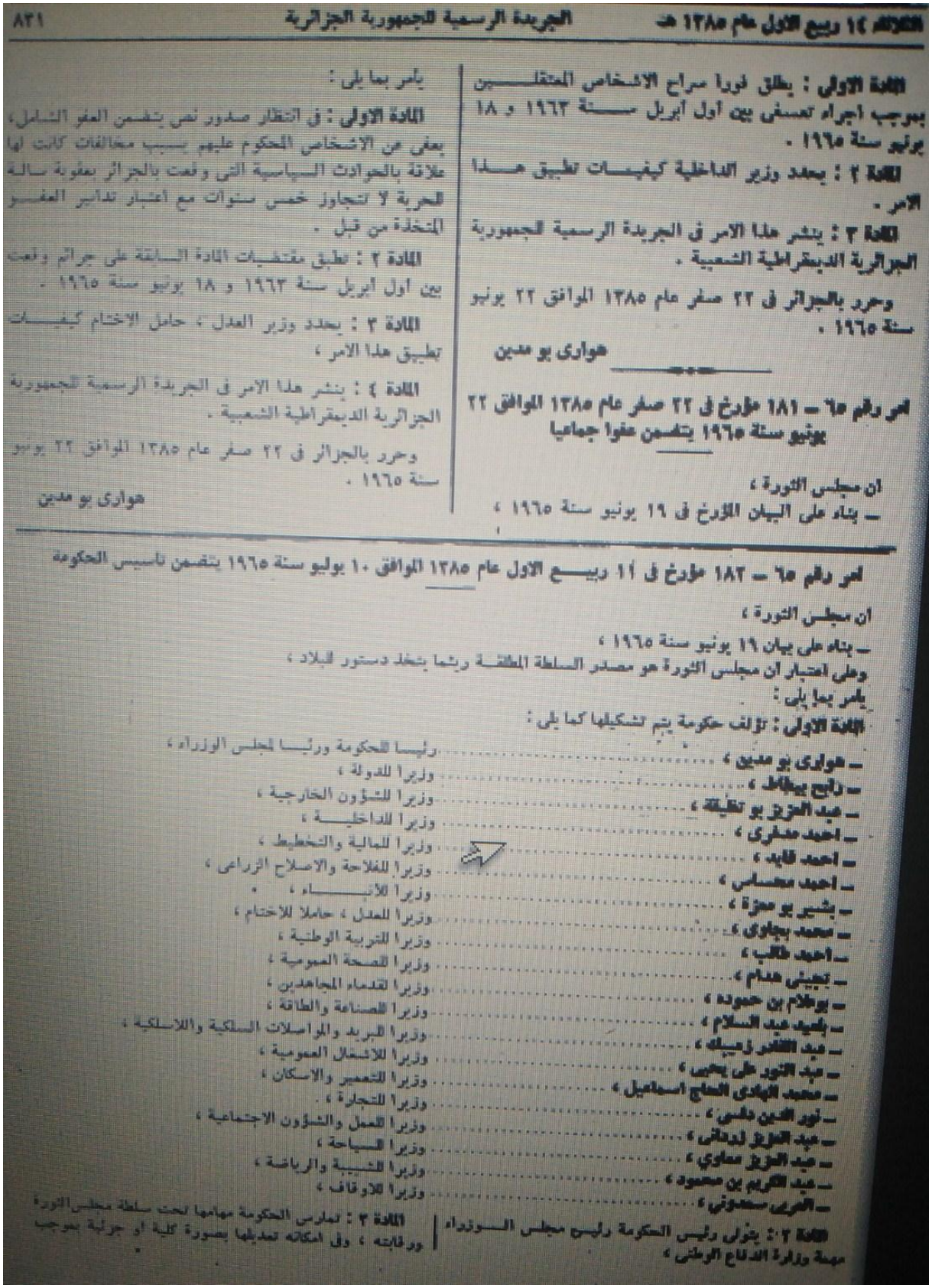

٨٣١ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ١٤ ربيع الأول عام ١٣٨٥ هـ

المادة الأولى : يطلق فورا سراح الأشخاص المعتقلين بموجب اجراء تعسفي بين أول أبريل سنة ١٩٦٣ و ١٨ يونيو سنة ١٩٦٥ .

المادة ٢ : يحدد وزير الداخلية كيفيات تطبيق هذا الأمر .

المادة ٣ : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٥ .

هواري بو مدين

أمر رقم ٦٥ ـ ١٨١ مؤرخ في ٢٢ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٥ يتضمن عفوا جماعيا

ان مجلس الثورة ،

ـ بناء على البيان المؤرخ في ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

يأمر بما يلي :

المادة الأولى : في انتظار صدور نص يتضمن العفو الشامل، يعفى عن الأشخاص المحكوم عليهم بسبب مخالفات كانت لها علاقة بالحوادث السياسية التي وقعت بالجزائر بعقوبة سالبة للحرية لا تتجاوز خمس سنوات مع اعتبار تدابير العفو المتخذة من قبل .

المادة ٢ : تطبق مقتضيات المادة السابقة على جرائم وقعت بين أول أبريل سنة ١٩٦٣ و ١٨ يونيو سنة ١٩٦٥ .

المادة ٣ : يحدد وزير العدل ، حامل الاختام كيفيات تطبيق هذا الأمر ،

المادة ٤ : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٥ .

هواري بو مدين

أمر رقم ٦٥ ـ ١٨٢ مؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ يتضمن تأسيس الحكومة

ان مجلس الثورة ،

ـ بناء على بيان ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

وعلى اعتبار أن مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلقة وبيده يتخذ دستور البلاد ،

يأمر بما يلي :

المادة الأولى : تؤلف حكومة يتم تشكيلها كما يلي :

ـ هواري بو مدين ..... رئيسا للحكومة ورئيسا لمجلس الوزراء ،
ـ رابح بيطاط ..... وزيرا للدولة ،
ـ عبد العزيز بو تفليقة ..... وزيرا للشؤون الخارجية ،
ـ احمد مدغري ..... وزيرا للداخلية ،
ـ احمد قايد ..... وزيرا للمالية والتخطيط ،
ـ احمد محساس ..... وزيرا للفلاحة والاصلاح الزراعي ،
ـ بشير بو معزة ..... وزيرا للأنباء ،
ـ محمد بجاوي ..... وزيرا للعدل ، حاملا للاختام ،
ـ احمد طالب ..... وزيرا للتربية الوطنية ،
ـ تجيني هدام ..... وزيرا للصحة العمومية ،
ـ يوظلم بن حمودة ..... وزيرا لقدماء المجاهدين ،
ـ بليد عبد السلام ..... وزيرا للصناعة والطاقة ،
ـ عبد القادر زميلة ..... وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،
ـ عبد النور علي يحيى ..... وزيرا للاشغال العمومية ،
ـ محمد الهادي الحاج اسماعيل ..... وزيرا للتعمير والاسكان ،
ـ نور الدين دلسي ..... وزيرا للتجارة ،
ـ عبد العزيز زرداني ..... وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية ،
ـ عبد العزيز معاوي ..... وزيرا للسياحة ،
ـ عبد الكريم بن محمود ..... وزيرا للشبيبة والرياضة ،
ـ العربي سعدوني ..... وزيرا للاوقاف ،

المادة ٢ : يتولى رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء مهمة وزارة الدفاع الوطني ،

المادة ٣ : تمارس الحكومة مهامها تحت سلطة مجلس الثورة ورقابته ، وفي امكانه تعديلها بصورة كلية او جزئية بموجب

[641] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 13 جويلية 1965، ص 831.

الملحق السادس: الأمر رقم 71- 08 الصادر في 24 فيفري 1971[642]

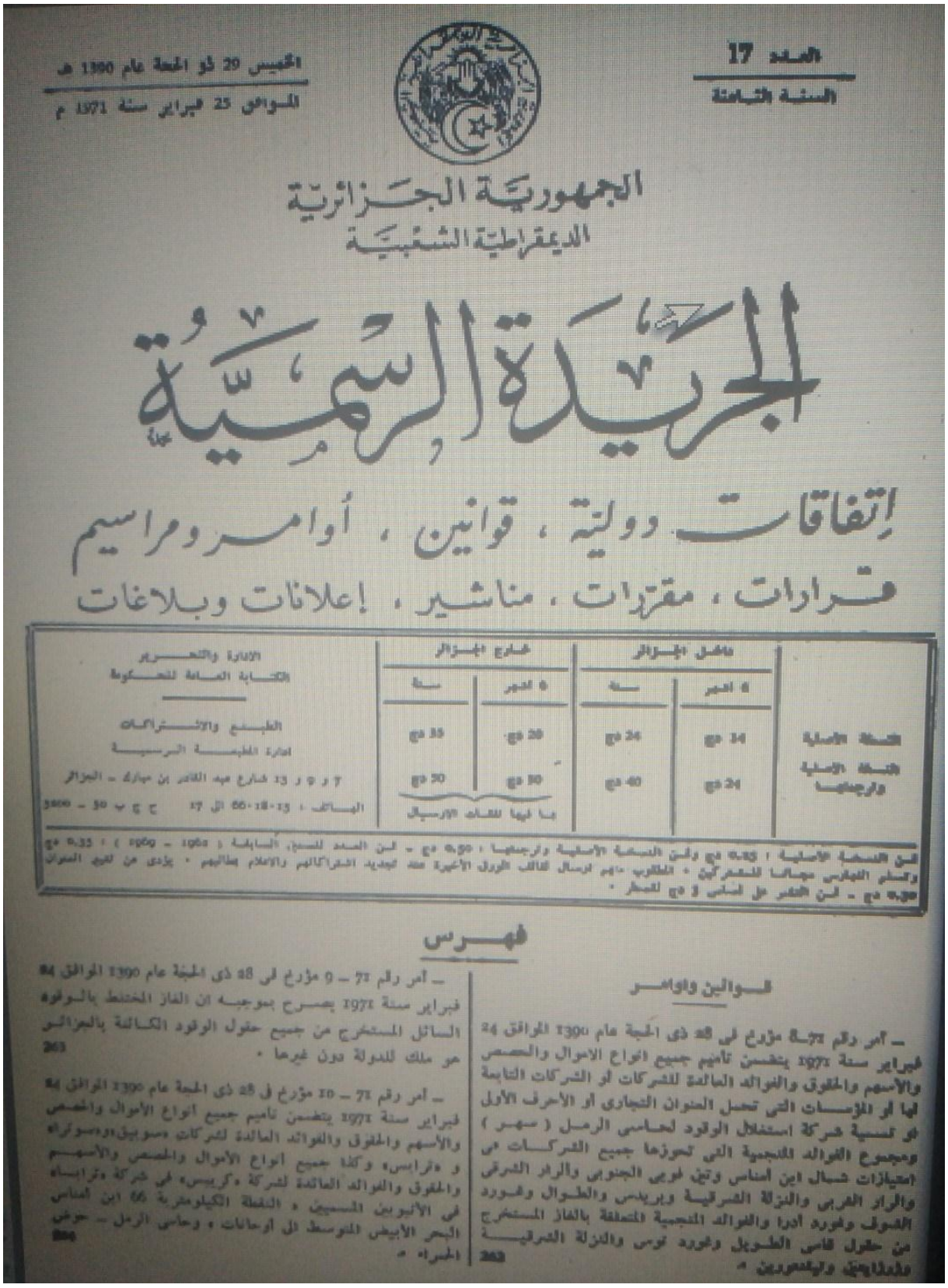

الخميس 29 ذو الحجة عام 1390 هـ
الموافق 25 فبراير سنة 1971 م

العدد 17
السنة الثامنة

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

إتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم
قرارات ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

	داخل الجزائر		خارج الجزائر	
	6 أشهر	سنة	6 أشهر	سنة
النسخة الأصلية	14 دج	24 دج	20 دج	35 دج
النسخة الأصلية وترجمتها	24 دج	40 دج	30 دج	50 دج

بما فيها نفقات الإرسال

الإدارة والتحرير
المكتبة العامة للحكومة

الطبع والاشتراكات
إدارة الطبعة الرسمية

2 و 3 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر
الهاتف : 13-18-66 الى 17 ج ج ب 50 - 3200

ثمن النسخة الأصلية : 0,35 دج وثمن النسخة الأصلية وترجمتها : 0,50 دج - ثمن العدد للسنوات السابقة (1965 - 1968) : 0,35 دج
وكذلك الطلبات مهما كانت للمشتركين . المطلوب دفعها لتلقي الوزن الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بطلباتهم . يزداد من أجل العنوان 0,30 دج - ثمن النشر على أساس 0 دج للسطر .

فهـــرس

قـــوانين وأوامـــر

ـ أمر رقم 71 ـ 8 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتضمن تأميم جميع انواع الاموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد العائدة للشركات أو الشركات التابعة لها أو المؤسسات التي تحمل العنوان التجاري أو الأحرف الأولى أو تسمية شركة استغلال الوقود لحاسي الرمل (سهر) ومجموع الفوائد المنجمية التي تحوزها جميع الشركات في امتيازات شمال اين امناس وتين فوي الجنوبي والزار الشرقي والزار الغربي والنزلة الشرقية وبريدس والطوال وغورد الذوف وغورد ادرا والفوائد المنجمية المتعلقة بالغاز المستخرج من حقول قاسي الطويل وغورد نوس والنزلة الشرقية وفدادايين وبلهدوين . 261

ـ أمر رقم 71 ـ 9 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يصرح بموجبه ان الغاز المختلط بالوقود السائل المستخرج من جميع حقول الوقود الكائنة بالجزائر هو ملك للدولة دون غيرها . 263

ـ أمر رقم 71 ـ 10 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتضمن تأميم جميع انواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد العائدة لشركات «سوبيل» و«سوتراك» و «ترابس» وكذا جميع انواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد العائدة لشركة «كريبس» في شركة «ترابساه» في الأنبوبين المسميين « النقطة الكيلومترية 66 ابن امناس البحر الأبيض المتوسط الى أوحانات » وحاسي الرمل ـ حوض الحمراء » 264

[642] ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 فيفري 1971، العدد الثامن، ص ص 261-267.

الملاحـــــــــــــــق

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية — الخميس 20 ذو الحجة عام 1390 هـ

— أمر رقم 71 — 22 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتضمن تأميما جزئيا لجميع انواع الاموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد في الشركات : الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر وشركة الأبحاث واستغلال البترول في الصحراء (كريبس) وشركة المساهمات البترولية (إلوروبار) والشركة الوطنية لبترول آكيتان والشركة الفرنسية للبحث عن البترول واستغلاله في الجزائر (سوفريبال) وشركة المساهمات والأبحاث والاستغلالات البترولية (كوباريكس) ومؤسسة الأبحاث والاستغلالات البترولية (امبريكس) وشركة الأبحاث واستغلال البترول (فورالريب) والشركة الفرنسية الافريقية للأبحاث البترولية (فرانكاريب) . 265

مراسيم ، قرارات ، مقررات

وزارة الصناعة والطاقة

— مرسوم رقم 71 — 64 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتعلق بنقل الأموال المؤممة بموجب الأمرين رقم 71 — 8 ورقم 71 — 9 المؤرخين في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود والناتجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك) . 266

— مرسوم رقم 71 — 65 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتعلق بنقل الاموال المؤممة بموجب الامر رقم 71 — 10 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود والناتجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك) . 267

— مرسوم رقم 71 — 66 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتعلق بنقل الأموال المؤممة بموجب الأمر رقم 71 — 11 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود والناتجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك) . 267

وزارة التجـــــارة

— مرسوم رقم 71 — 68 مؤرخ في 22 ذي الحجة عـــام 1390 الموافق 17 فبراير سنة 1971 يتعلق باستيراد وتوزيع الحليب المحوف . 268

وزارة المـــالية

— مرسوم رقم 71 — 63 مؤرخ في 22 ذي الحجة عـام 1390 الموافق 17 فبراير سنة 1971 يتضمن تجديد العمل بالنظام المتعلق بالاعفاء من الرسوم المفروضة على وقود السيـــارات والكحول والمشروبات الروحية لصالح السياحة ، والمحدث بموجب المادة 117 من الامر رقم 67 — 83 المؤرخ في 23 صفر عام 1387 الموافق 2 يوليو سنة 1967 وذلك لسنة 1971 . 268

قوانين وأوامر

أمر رقم 71 — 8 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتضمن تأميم جميع انواع الاموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد العائدة للشركات أو الشركات التابعة لها أو المؤسسات التي تحمل العنوان التجاري أو الاحرف الاول أو تسمية شركة استغلال الوقود لحاسي الرمل (سهر) ومجموع الفوائد النجمية التي تحوزها جميع الشركات في امتيازات شمال اين امناس واين فوبي الجنوبي والزار الشرقي والزار الغربي والنزلة الشرقية وبريمس والفوار وفويد التـــوف وفويد ادا والفـــواك النجمية المتعلقـــة بالغاز المستخرج من حقول قاسي الطويل وفويد نوس والنزلة الشرقية ولمدايتين وتيالتورين

باســم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

— بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

— وبمقتضى الأمرين رقم 63 — 184 ورقم 70 — 53 المؤرخين في 22 ربيع الأول عام 1383 الموافق 10 يوليو سنة 1963 و 18 جمادى الأول عام 1390 الموافق 22 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تعيين الحكومة ،

يأمر بما يلي :

المادة الأولى : تؤمم عند تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

1 — جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد التي تتألف منها — في الجزائر — مالية شركة استغلال الوقود لحاسي الرمل (سهر — SHKR) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة الثامنة) 32 نهج يوليو .

وبصفة أعم جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد التي تحوزها جميع الشركات أو الشركات التابعة لها أو المؤسسات التي تحمل العنوان التجاري أو الأحرف الأول أو التسمية الكلية أو الجزئية لشركة استغلال الوقود لحاسي الرمل (سهر) .

2 — مجموع الفوائد النجمية بما فيها تجهيزات الاستغلال القائمة في عين المكان وكذا التجهيزات والأنابيب المستعملة لنقل المنتجات ، التي تحوزها بصفة مباشرة أو غير مباشرة جميع الشركات في الامتيازات المبينة أدناه :

— امتياز شمال اين امناس الممنوح بموجب المرسوم المؤرخ في 20 يناير سنة 1958 الى شركة الأبحاث واستغلال البترول

الملاحـــــــــــــــق

في الصحراء (كزيبس) التي يوجد مركزها الرئيس باين المدامي .

ـ امتياز تين فويي الجنوبي الممنوح بموجب المرسوم المؤرخ في 15 فبراير سنة 1968 الى شركة (كزيبس) .

ـ امتياز الزار الشرقي الممنوح بموجب المرسوم المؤرخ في 15 فبراير سنة 1968 الى الشركتين « كزيبس » وشركة بترول الجزائر (C.P.A) اللتين يوجد مركزاهما الرئيسيين بمدينة الجزائر 7 نهج آيو حمو موسى .

ـ امتياز الزار الغربي الممنوح بموجب المرسوم رقم 67 ـ 114 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1967 الى الشركتين كزيبس وشركة بترول الجزائر .

ـ امتياز النزالة الشرقية الممنوح بموجب المرسوم رقم 66 ـ 290 المؤرخ في 22 سبتمبر سنة 1966 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود واستغلاله في الجزائر (آس . ان . ريبال) التي يوجد مركزها الرئيسي بمدينة الجزائر ، طريق الخزان بحيدرة .

ـ امتياز بريدس الممنوح بموجب المرسوم رقم 67 ـ 117 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1967 الى الشركتين « كزيبس » وشركة بترول الجزائر .

ـ امتياز الطوال الممنوح بموجب المرسوم رقم 67 ـ 119 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1967 الى الشركتين « كزيبس » وشركة بترول الجزائر .

ـ امتياز غورد الشوف الممنوح بموجب المرسوم رقم 69 ـ 229 المؤرخ في 29 يوليو سنة 1969 الى الشركات : شركة المساهمات البترولية (بتروبار) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 15) 7 نهج ليلاتون والشركة الفرنسية الافريقية للابحاث البترولية (فرانكاريب) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 15) 15 ميدان ماكس هيمانس ، والباسو لأوروبا وافريقيا (الباسو) التي يوجد مركزهـا الرئيسي بباريس (الدائرة 7) 51 رصيف اناطول فرانس .

ـ امتياز غورد ادرا الممنوح بموجب المرسوم رقم 69 ـ 116 المؤرخ في 29 يوليو سنة 1969 الى الشركات : « بتروبار » و « فرانكاريب » و « الباسو » .

3 ـ الفوائد المتجمعة المتعلقة بالغاز كيفما كان أصله وتركيبه والمكتسبة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف جميع الشركات في الامتيازات التالية :

ـ امتياز قاسي الطويل الممنوح بموجب المرسوم المؤرخ في 24 فبراير سنة 1968 .

ـ امتياز غورد لوس الممنوح بموجب المرسوم المؤرخ في 15 يوليو سنة 1968 .

ـ امتياز النزالة الشرقية الممنوح بموجب المرسوم المؤرخ في 22 سبتمبر سنة 1966 .

ـ امتياز زوزاتين الممنوح بموجب المرسوم المؤرخ في 27 أكتوبر سنة 1961 .

ـ امتياز تيقنتورين الممنوح بموجب المرسوم المؤرخ في 27 أكتوبر سنة 1961 .

المادة 2 : يحرر بموجب مرسوم عند الاقتضاء وفي مهلة تحدد فيما بعد جرد وصفي وتقديري للأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد المؤممة .

المادة 3 : يترتب على التأميم الحاصل بموجب هذا الأمر حق في التعويض تتحمـــله الدولة وتعين كيفيات تحديده وتسديده عند الاقتضاء بموجب مرسوم .

المادة 4 : يتعين على الأشخـــاص الطبيعيين أو المعنويين الحائزين بأية صفة كانت لكل أو لجزء من الأموال أو الحصص أو الأسهم أو الحقوق أو الفوائد المشار اليها في المادة الأولى أعلاه ، تقديم تصريح بذلك الى وزير الصناعة والطاقة ونقل تلك الحيازة الى الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الـــذين يعينون لهذا الغرض بموجب مرسوم .

المادة 5 : يجوز بمقرر من وزير الصناعة والطاقة الغاء كل عقد أو التزام أو بصفة عامة جميع الروابط أو الالتزامات القانونية أو غيرها والتي من شأنها أن تثقـــل قيمة الأموال المؤممة بموجب المادة الأولى أعلاه ، أو أن تجعل شروط الاستغلال باهظة أو أثقل عبئا .

المادة 6 : ان عدم التصريح بالأموال المؤممة ونقل حيازتهـا أو تسليمها كما ينبغي ، يؤدي الى الالغاء الجزئي أو الكلي لحق التعويض المنصوص عليه في المادة 3 أعلاه .

كل محاولة لتخريب أو تدمير أو اتلاف أو اخفاء الأموال المؤممة والمستندات المتعلقة بها ، يمكـــن أن تؤدي للعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة دون الاخلال بالعقـــوبات المنصوص عليها في القوانين السارية المفعول .

المادة 7 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 .

هواري بومدين

أمر رقم 71 ـ 9 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يصـرح بموجبـه ان الغاز المختلط بالـوقود السائل المستخرج من جميع حقول الوقود الكـائنة بالجزائـر هو ملك للدولة دون غيرها

باسـم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

ـ بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

ـ وبمقتضى الامرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين في 21 ربيع الاول عام 1385 الموافق 20 يوليو سنة 1965 و 21 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 24 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

الملاحـــــــــــــــق

– وبناء على قانون البترول الصحراوي ومجموع النصوص المعدلة له ،

– وبمقتضى الأمر رقم 65 – 182 المؤرخ في 21 رجب عام 1385 الموافق 18 نوفمبر سنة 1965 والمتضمن المصادقة على اتفاقية الجزائر المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الفرنسية المتعلقة بتسوية المسائل الخاصة بالوقود والتنمية الصناعية الجزائرية والموقعة في مدينة الجزائر بتاريخ 30 ربيع الأول عام 1385 الموافق 29 يوليو سنة 1965 ،

يأمر بما يلي :

المادة الأولى : يصرح بأن الغاز المستخرج من جميع حقول الوقود السائل أو الغازي الكائنة بالجزائر والتي ينتج منها الوقود السائل بصفة رئيسية هو ملك للدولة دون غيرها .

المادة 2 : يتعين على الشركات الحائزة للسندات المنجمية لاستغلال الوقود السائل أو الغازي بالجزائر والمتعلقة بالحقول المشار اليها في المادة الاولى أعلاه ، ان تسلم مجانا بطلب من الدولة الغاز الناتج بمناسبة استخراج الوقود السائل .

المادة 3 : يمكن للشركات المشار اليها في المادة 2 أعلاه ، أن تحصل من الدولة على رخصة قصد استعمال أو استغلال الغاز المشار اليه في المادة الاولى أعلاه ، ان كانت العناصر التقنية أو الاقتصادية المقدمة مرضية .

وتحدد الدولة في هذه الحالة كيفيات الاستعمال أو الاستغلال .

المادة 4 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

المادة 5 : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 .

هواري بومدين

أمر رقم 71 – 10 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتضمن تأميم جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد العائدة للشركات «سوبيتو»و«سوترا» و «ترابس» وكذا جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد العائدة للشركة «كريبس» في شركة «ترابسا» في الأنبوبين المسميين « النقطة الكيلومترية 66 ابن امناس البحر الأبيض المتوسط الى لوحانات » وحاسي الرمل – حوض الحمـــراء

باســم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

– بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

– وبمقتضى الأمرين رقم 65 – 182 ورقم 70 – 53 المؤرخين في 21 ربيع الأول عام 1385 الموافق 18 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الأولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

يأمر بما يلي :

المادة الأولى : تؤمم عند نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

1 – جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد التي تتألف منها – في الجزائر – مالية الشركة البترولية للتسيير (سوبيتو – SOPEG) التي يوجد مركزها الرئيسي بـ 64 نهج بيير شارون بباريس (الدائرة الثامنة) وبصفة أعم جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد التي تحوزها جميع الشركات أو الشركات التابعة لها أو المؤسسات التي تحمل العنوان التجاري أو الأحرف الأولى أو التسمية الكلية أو الجزئية للشركة البترولية للتسيير (سوبيتو) .

2 – جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد التي تتألف منها – في الجزائر – مالية شركة نقل الغاز الطبيعي من حاسي الرمل الى أرزيو (سوترا – SOTRA) التي يوجد مركزها الرئيسي ببطيوة (وهران) وبصفة أعم جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد التي تحوزها جميع الشركات أو الشركات التابعة لها أو المؤسسات التي تحمل العنوان التجاري أو الأحرف الأولى أو التسمية الكلية أو الجزئية لشركة نقل الغاز الطبيعي من حاسي الرمل الى أرزيو (سوترا) .

3 – جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد التي تتألف منها – في الجزائر – مالية شركة نقل البترول لشرق الصحراء (ترابس – TRAPSS) التي يوجد مركزها الرئيسي بـ 7 نهج نيلاتون باريس (الدائرة 15) وبصفة أعم جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد التي تحوزها جميع الشركات أو الشركات التابعة لها أو المؤسسات التي تحمل العنوان التجاري أو الأحرف الأولى أو التسمية الكلية أو الجزئية لشركة نقل البترول لشرق الصحراء (ترابس) .

4 – جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد العائدة لشركات الأبحاث واستغلال البترول في الصحراء (كريبس) في شركة النقل بواسطة الأنابيب في الصحراء (ترابسا – TRAPSA) .

5 – الانبوب المسمى « النقطة الكيلومترية 66 ابن امناس البحر الأبيض المتوسط الى لوحانات » ومجموع المعدات ولواحقها التي تستعمل في استغلاله وصيانته والعائد الى شركة الأبحاث واستغلال البترول في الصحراء (كريبس) .

6 – الأنبوب المسمى « حاسي الرمل – حوض الحمراء » ومجموع المعدات ولواحقها التي تستعمل في استغلاله وصيانته والعائد للشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر (اس . ان . ريبال) وللشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (CFP(A) .

المادة 2 : يحرر بموجب مرسوم عند الاقتضاء وفي مهلة

الملاحـــــــــــــــق

تحدد فيها بعد جرد وصفي وتقديري للأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد المؤممة .

المادة 3 : يترتب على التأميم الحاصل بموجب هذا الأمر حق في التعويض تتحمله الدولة وتعين كيفيات تحديده وتسديده عند الاقتضاء بموجب مرسوم .

المادة 4 : يتعين على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الحائزين بأية صفة كانت لكل أو لجزء من الأموال أو الحصص أو الأسهم أو الحقوق أو الفوائد المشار اليها في المادة الأولى أعلاه ، تقديم تصريح بذلك الى وزير الصناعة والطاقة وتقل تلك الحيازة الى الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يعينون لهذا الغرض بموجب مرسوم .

المادة 5 : يجوز بمقرر من وزير الصناعة والطاقة الغاء كل عقد أو التزام أو بصفة عامة جميع الروابط أو الالتزامات القانونية أو غيرها والتي من شأنها أن تثقل قيمة الأموال المؤممة بموجب المادة الأولى أعلاه ، أو أن تجعل شروط الاستغلال باهظة أو أقل عيشا .

المادة 6 : ان عدم التصريح بالأموال المؤممة ونقل حيازتها أو تسليمها كما ينبغي ، يؤدي الى الالغاء الجزئي أو الكلي لحق التعويض المنصوص عليه في المادة 3 أعلاه .

كل محاولة لتخريب أو تدمير أو اتلاف أو اخفاء الأموال المؤممة والمستندات المتعلقة بها ، يمكن أن تؤدي للعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة دون الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين السارية المفعول .

المادة 7 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 .

هواري بومدين

الأمر رقم 71 ـ 11 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتضمن تأميما جزئيا لجميع انواع الاموال والحصص والاسهم والحقوق والفوائد في الشركات : الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر وشركة الأبحاث واستغلال البترول في الصحراء (كريبس) وشركة المساهمات البترولية (بتروبار) والشركة الوطنية لبترول اكيتان والشركة الفرنسية للبحث عن البترول واستغلاله في الجزائر (سوفريبال) وشركة المساهمات والأبحاث والاستغلالات البترولية (كوباريكس) ومؤسسة الأبحاث والاستغلالات البترولية (امنيريكس) وشركة الأبحاث واستغلال البترول (أوراقريب) والشركة الفرنسية الافريقية للأبحاث البترولية (فرانكاريب)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

ـ بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

ـ وبمقتضى الأمرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الأولى عام 1390 الموافق 22 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

يأمر بما يلي :

المادة الأولى : تؤمم عند نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

1 ـ 51 ٪ من جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد ولا سيما 51 ٪ من الفوائد المنجمية التي يحوزها جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في الامتيازات الخاصة بالوقود والتي تتألف منها ـ في الجزائر ـ حالية :

ـ الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (CFP(A) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 16) 5 نهج ميكاليل آنج .

ـ شركة المساهمات البترولية (بتروبار ـ PETROPAR) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 15) 7 نهج نيلاتون .

ـ الشركة الوطنية لبترول اكيتان (SNPA) التي يوجد مركزها الرئيسي بتور اكيتان 92 كور بولوا (فرنسا) .

ـ شركة المساهمات والأبحاث والاستغلالات البترولية (كوباريكس ـ COPAREX) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 7) 880 شارع سان جرمان .

ـ شركة مؤسسة الأبحاث والاستغلالات البترولية (أومنيريكس ـ OMNIREX) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 7) 880 شارع سان جرمان .

ـ شركة الأبحاث واستغلال البترول (أوراقريب ـ EURAFREP) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 8) 75 شانزي ليزي .

ـ الشركة الفرنسية الافريقية للأبحاث البترولية (فرانكاريب ـ FRANCAREP) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 15) ميدان ماكس هيمانس .

وبصفة أعم 51 ٪ من جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد التي تحوزها جميع الشركات أو الشركات التابعة لها أو المؤسسات التي تحمل العنوان التجاري أو الأحرف الأولى أو تسمية الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر وشركة المساهمات البترولية والشركة الوطنية لبترول اكيتان .

2 ـ 22 ٪ من جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد التي يحوزها جميع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من غير الجنسية الجزائرية في شركة البحث عن البترول واستغلاله في الصحراء (كريبس ـ CREPS) التي يوجد مركزها الرئيسي باين أمناس (الواحات) .

3 ـ 2 ٪ من جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد التي يحوزها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون ولا سيما 2 ٪ من الفوائد المنجمية المكتسبة في

الملاحـــــــــــــــق

الامتيازات الخاصة بالوقود والتي تتألف منها ـ في الجزائر ـ شركة الشركة الفرنسية للبحث عن البترول واستغلاله في الجزائر (سوفريبال ـ SOFREPAL) التي يوجد مركزها الرئيسي بباريس (الدائرة 15) 7 نهج نيلاتون .

المادة 2 : يحرر بموجب مرسوم عند الاقتضاء وفي مهلة تحدد فيما بعد جرد وصفي وتقديري للأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد المؤممة .

المادة 3 : يترتب على التأميم الحاصل بموجب هذا الأمر حق في التعويض تتحمله الدولة وتعين كيفيات تحديده وتسديده عند الاقتضاء بموجب مرسوم .

المادة 4 : يتعين على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الحائزين بأية صفة كانت لكل أو لجزء من الأموال أو الحصص أو الأسهم أو الحقوق أو الفوائد المشار اليها في المادة الأولى أعلاه ، تقديم تصريح بذلك الى وزير الصناعة والطاقة ونقل تلك الحيازة الى الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يعينون لهذا الغرض بموجب مرسوم وذلك في حدود النسبة المبينة في المادة الأولى أعلاه .

المادة 5 : يجوز بمقرر من وزير الصناعة والطاقة الغاء كل عقد أو التزام أو بصفة عامة جميع الروابط أو الالتزامات القانونية أو غيرها والتي من شأنها أن تنقل قيمة الأموال المؤممة بموجب المادة الأولى أعلاه ، أو أن تجعل شروط الاستغلال باهظة أو أثقل عبئاً .

المادة 6 : ان عدم التصريح بالأموال المؤممة ونقل حيازتها أو تسليمها كما ينبغي ، يؤدي الى الالغاء الجزئي أو الكلي لحق التعويض المنصوص عليه في المادة 3 أعلاه .

كل محاولة لتخريب أو تدمير أو اتلاف أو اخفاء الأموال المؤممة والمستندات المتعلقة بها ، يمكن أن تؤدي للعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة دون الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين السارية المفعول .

المادة 7 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 .

هواري بومدين

مراسيم، قرارات، مقررات

وزارة الصناعة والطاقة

مرسوم رقم 71 ـ 64 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتعلق بنقل الأموال المؤممة بموجب الأمرين رقم 71 ـ 8 ورقم 71 ـ 9 المؤرخين في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

ـ بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

ـ وبمقتضى الأمرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين في 21 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الأولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

ـ وبمقتضى الأمر رقم 71 ـ 8 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 والمتضمن تأميم جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد العائمة للشركات أو الشركات التابعة لها أو المؤسسات التي تحمل العنوان التجاري أو الأحرف الأولى أو تسمية شركة استغلال الوقود الحاسي الرمل (سهم) ومجموع الفوائد المنجمية التي تحوزها جميع الشركات في امتيازات شمال آين أمناس وتين فويي الجنوبي والزار الشرقي والزار الغربي والنزلة الشرقية وبريدس والطوال وغورد الشـــوف وغورد آدزا والفوائد المنجمية المتعلقة بالغاز المستخرج من حقول قاسي الطـــويل وغوردنوس والنزلة الشرقية وزرزايتين وتيقنتورين ،

ـ وبمقتضى الأمر رقم 71 ـ 9 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 والمصرح بموجبه أن الغاز المختلط بالوقود السائل المستخرج من جميع حقول الوقـــود الكائنة بالجزائر هو ملك للدولة دون غيرها ،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : تنقل بموجب هذا المرسوم مجموع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد المؤممة بموجب الأمرين رقم 71ـ8 ورقم 71ـ9 المؤرخين في 28 ذي الحجه عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه « سوناطراك » والكائن مركزها الرئيسي بالجزائر العاصمة .

المادة 2 : تؤدي الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه « سوناطراك » الى الخزينة العمومية مبلغا يعادل مقابل الاموال المنقولة اليها بموجب المادة الأولى أعلاه ، وذلك حسب الكيفيات التي يجرى تحديدها بموجب مقرر مشترك يصدر عن وزير المالية ووزير الصناعة والطاقة .

المادة 3 : يكلف وزير الصناعة والطاقة ووزير المالية ،

الملاحـــــــــــــــق

كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 .

هواري بومدين

مرسوم رقم 71 ـ 65 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتعلق بنقل الأموال المؤممة بموجب الأمر رقم 71 ـ 10 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

ـ بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

ـ وبمقتضى الأمرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الأولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

ـ وبمقتضى الأمر رقم 71 ـ 10 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 والمتضمن تأميم جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد العائدة لشركات « سوبيق » و « سوترا » و « ترابس » وكذا جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد العائدة لشركة « كريبس » في شركة « ترابسا » وفي الأنابيب المستعملين في الناقلة الكيلومترية 66 أين أماس البحر الابيض المتوسط الى أرجانتي وحاسي الرمل ـ حوض الحمراء » ،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : تنقل بموجب هذا المرسوم مجموع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد المؤممة بموجب الأمر رقم 71 ـ 10 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه « سوناطراك » والكائن مركزها الرئيسي بالجزائر العاصمة .

المادة 2 : تؤدي الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه « سوناطراك » الى الخزينة العمومية مبلغا يعادل مقابل الأموال المنقولة اليها بموجب المادة الأولى أعلاه ، وذلك حسب الكيفيات التي يجرى تحديدها بموجب مقرر مشترك يصدر عن وزير المالية ووزير الصناعة والطاقة .

المادة 3 : يكلف وزير الصناعة والطاقة ووزير المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 .

هواري بومدين

مرسوم رقم 71 ـ 66 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتعلق بنقل الأموال المؤممة بموجب الأمر رقم 71 ـ 11 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

ـ بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

ـ وبمقتضى الأمرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الأولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

ـ وبمقتضى الأمر رقم 71 ـ 11 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 والمتضمن تأميما جزئيا لجميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد في الشركات الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر وشركة الأبحاث واستغلال البترول في الصحراء (كريبس) وشركة المساهمات البترولية (بترومار) والشركة الوطنية لبترول أكيتان والشركة الفرنسية للبحث عن البترول واستغلاله في الجزائر (سوفريبال) وشركة المساهمات والأبحاث والاستغلالات البترولية (كوباريكس) ومؤسسة الأبحاث والاستغلالات البترولية (أمنيريكس) وشركة الأبحاث واستغلال البترول (أوراقريب) والشركة الفرنسية الافريقية للأبحاث البترولية (فرانكاريب) ،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : تنقل بموجب هذا المرسوم مجموع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد المؤممة بموجب الأمر رقم 71 ـ 11 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه « سوناطراك » والكائن مركزها الرئيسي بالجزائر العاصمة .

المادة 2 : تؤدي الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه « سوناطراك » الى الخزينة العمومية مبلغا يعادل مقابل الأموال المنقولة اليها بموجب المادة الأولى أعلاه ، وذلك حسب الكيفيات التي يجرى تحديدها بموجب مقرر مشترك يصدر عن وزير المالية ووزير الصناعة والطاقة .

المادة 3 : يكلف وزير الصناعة والطاقة ووزير المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 .

هواري بومدين

الملحق السابع: الامر رقم 71- 73 الصادر 8 نوفمبر 1971.[643]

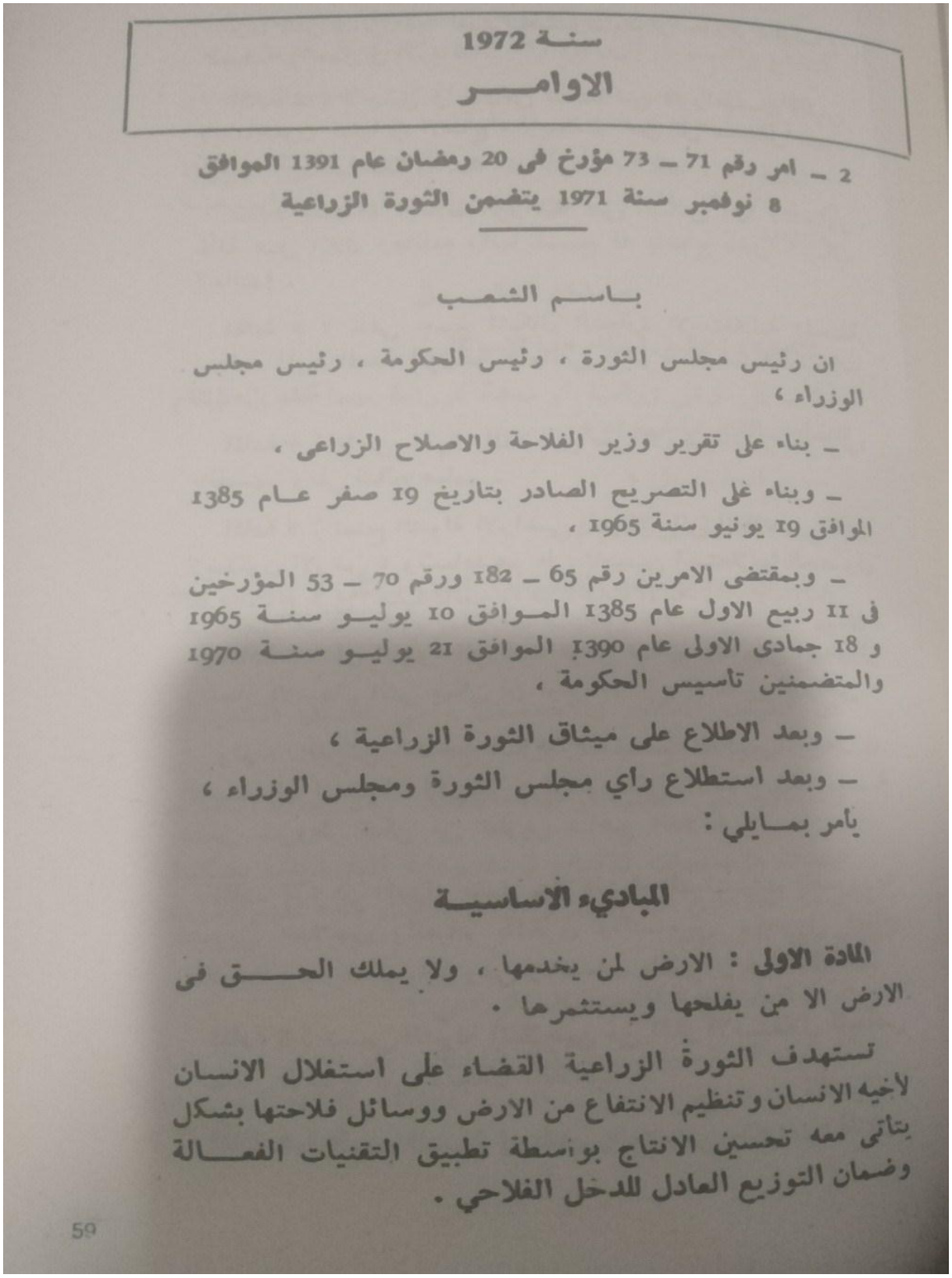

سنة 1972

الاوامـــر

2 ـ امر رقم 71 ـ 73 مؤرخ فى 20 رمضان عام 1391 الموافق 8 نوفمبر سنة 1971 يتضمن الثورة الزراعية

باســم الشعــب

ان رئيس مجلس الثورة ، رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

ـ بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

ـ وبناء على التصريح الصادر بتاريخ 19 صفر عـام 1385 الموافق 19 يونيو سنة 1965 ،

ـ وبمقتضى الامرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين فى 11 ربيع الاول عام 1385 المـوافق 10 يوليـو سنـة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليـو سنـة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

ـ وبعد الاطلاع على ميثاق الثورة الزراعية ،

ـ وبعد استطلاع راي مجلس الثورة ومجلس الوزراء ،

يأمر بمـايلي :

المباديء الأساسيـة

المادة الاولى : الارض لمن يخدمها ، ولا يملك الحـــق فى الارض الا من يفلحها ويستثمرها .

تستهدف الثورة الزراعية القضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان وتنظيم الانتفاع من الارض ووسائل فلاحتها بشكل يتأتى معه تحسين الانتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعـالة وضمان التوزيع العادل للدخل الفلاحي .

59

ـ وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ، **مجموعة النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية، النصوص الأساسية**، ص ص 59- 62

وان الثورة الزراعية تقوم لتحـــول بشكل جذري ، اوضاع المعيشة والعمل في الارياف .

المادة 2 : لاحـق في الارض للمـلاكين الزراعيين الذين لايساهمون فعليا في الانتاج ، ويسقط حق كل مستغل سواء كان مالكا او غير مالك يهمل فلاحة ارضه .

تحدد مساحة الاملاك الزراعية على اساس انها لاتتجاوز طاقة عمل الملاك وعائلته وانها تسمح له بانتاج دخل كـاف لاعالتها .

المادة 3 : تلغى جميع اشكال التجارة الاستغلالية المتعلقة بموارد المياه المعدة للزراعة ، والتي ينظم استعمالها لحاجات كل مزرعـة .

المادة 4 : تؤمن خفوق الفلاحين على الارض التي يحرثونها بانفسهم وعلى نتائج عملهم .

المادة 5 : تمنح الدولة الاراضي المتوفرة الى الفلاحين الذين لايملكون الارض ، وتساعدهم على تامين استغلالها للحصول على انتاج يلبي احتياجاتهم واحتياجات الامة .

المادة 6 : ان الثورة الزراعية تؤمن تنظيم وتطبيق الوسائل وانجاز الاشغال التي يمكن أن توفر الانتاج الافضل للاراضي .

ولهذا الغرض تشجع الدولة تجمـــع الفلاحين بقصـد الاستعمال المشترك للاراضي ولوســائل الانتاج الفلاحيـة ضمن شروط تمكن من تطوير مناهج الفلاحة .

المادة 7 : ان الدولة تعمل على انشاء الهيئـــات الضرورية لتموين الفلاحين وللقيام بالخزن والتسويق وتحويل انتاج الفلاحين وتزويدهم بالقروض والخدمات الضرورية لنشاطاتهم .

المادة 8 : تحمي الدولة الفلاحين من آثار الاستغلال الخاص بوسائل الانتاج أو المنتجات الفلاحية .

المادة 9 : تسهم الدولة في تاطير الفلاحين وتكوينهم المتقن

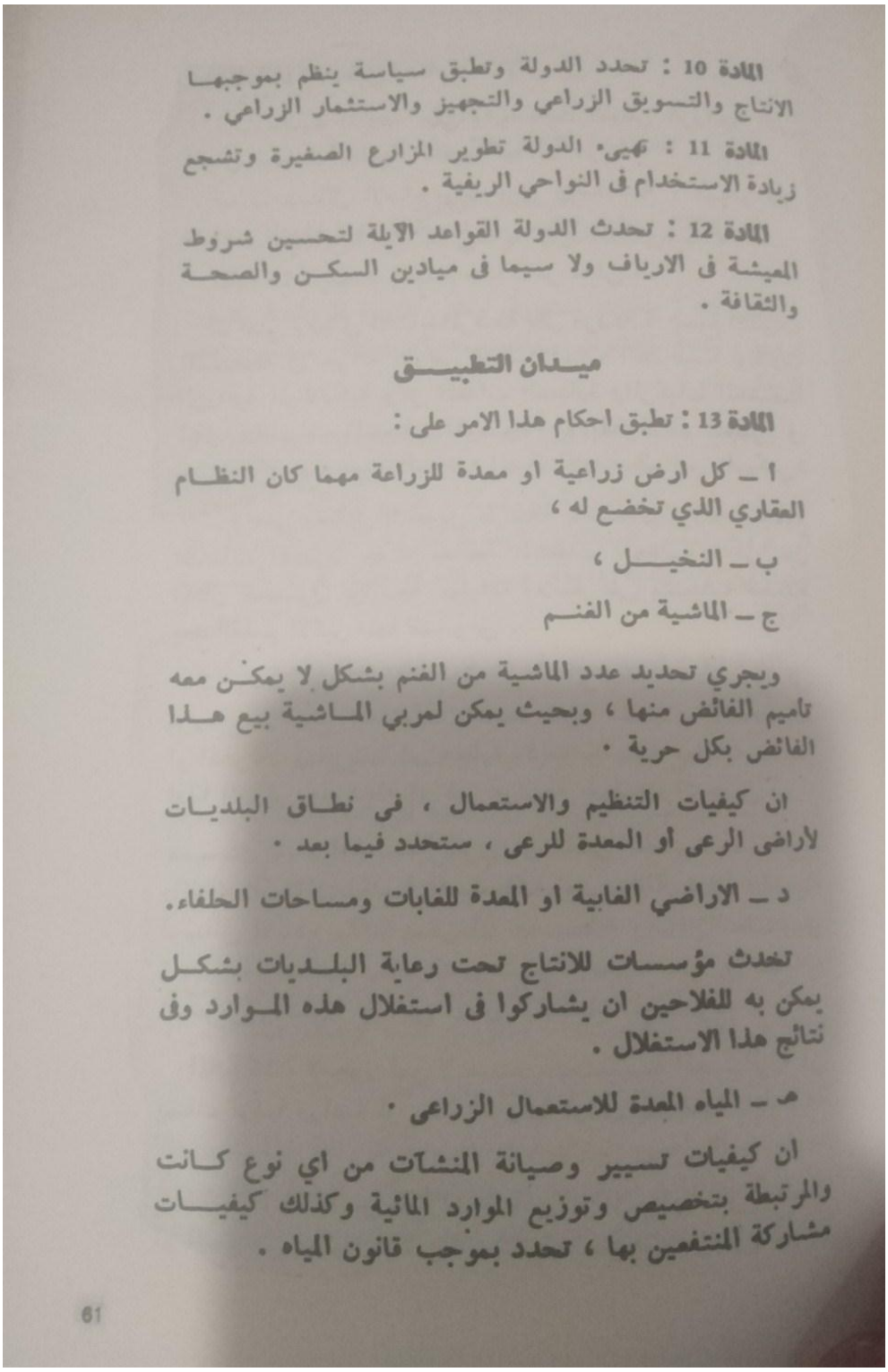

المادة 10 : تحدد الدولة وتطبق سياسة ينظم بموجبها الانتاج والتسويق الزراعي والتجهيز والاستثمار الزراعي .

المادة 11 : تهيىء الدولة تطوير المزارع الصغيرة وتشجع زيادة الاستخدام في النواحي الريفية .

المادة 12 : تحدث الدولة القواعد الآيلة لتحسين شروط المعيشة في الارياف ولا سيما في ميادين السكن والصحة والثقافة .

ميدان التطبيق

المادة 13 : تطبق احكام هذا الامر على :

ا ـ كل ارض زراعية او معدة للزراعة مهما كان النظام العقاري الذي تخضع له ،

ب ـ النخيل ،

ج ـ الماشية من الغنم

ويجري تحديد عدد الماشية من الغنم بشكل لا يمكن معه تاميم الفائض منها ، وبحيث يمكن لمربي الماشية بيع هذا الفائض بكل حرية .

ان كيفيات التنظيم والاستعمال ، في نطاق البلديات لاراضي الرعى أو المعدة للرعى ، ستحدد فيما بعد .

د ـ الاراضي الغابية او المعدة للغابات ومساحات الحلفاء.

تحدث مؤسسات للانتاج تحت رعاية البلديات بشكل يمكن به للفلاحين ان يشاركوا في استغلال هذه الموارد وفي نتائج هذا الاستغلال .

هـ ـ المياه المعدة للاستعمال الزراعي .

ان كيفيات تسيير وصيانة المنشآت من اي نوع كانت والمرتبطة بتخصيص وتوزيع الموارد المائية وكذلك كيفيات مشاركة المنتفعين بها ، تحدد بموجب قانون المياه .

61

الملاحـــــــــــــــق

الملحق 08: الحبوب [644].:

المواسم	63/1962	64/1963	65/1964	66/1965
الإنتاج م ق	23200000	14882610	17341700	7762300

الملحق 09: الكروم [645]

المواسم	63/1962	64/1963	65/1964	66/1965
كـــروم الخمـــر هكل		10477030	14026370	6821286
كـــروم العنـــب طن		183180	310330	216260

الملحق 10الحمضيات[646]

المواسم	63/1962	64/1963	65/1964	66/1965
الإنتاج		4636820	4152890	4019820

الملحق 11، التجارة الخارجية[647]

السنوات	1963	1964	1965
الواردات مليون دج	2 887,0	3 471,0	3 314,0
الصادرات مليون دج	3 610,0	3 589,0	3 146,0

الملحق 11، حصة الصادرات الغذائية بالنسبة للصادرات الكلية[648]

السنوات	**1960**	**1963**	**1964**	**1967**
القيمة الصادرات بالمليون فرنك فرنسي	1672	1071	1120	726
الصادرات %	%66	%38	%37,2	%17،6

644- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة احصائية(1962-2011)الفصل7 الفلاحة**، الجدول 11، ص 132.
645- نفس المرجع ، ص 132.
646- نفسه، ص132
647- الديوان الوطني للإحصائيات، **نفس المرجع**، ص172.
[648] _ Maurice PARODI, . **CHRONIQUE ÉCONOMIQUE, L'ÉCONOMIE ALGÉRIENNE EN 1964, AAN** op cit pp 274-275 .

الملحق رقم 12 : المخطط الرباعي الأول[649].

القطاعات الاقتصادية	قيمة الاستثمارات الفعلية(مليار دج)
الصناعة	21,4
الزراعة	4,3
القطاعات الاخرى	10,5
مجموع الاستثمارات	36,2

الملحق رقم 13 : المخطط الرباعي الثاني[650]

طبيعة الاستثمارات	قيمة الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
القطاع الصناعي	74
القطاع الزراعي	5,8
القطاع الخدماتي	40,2
المجموع (مليار دج)	120

ـ الملحق رقم 14 : الحبوب[651]

المواسم	68/1967	71/1970	73/1972	78/1977
الإنتاج م ق	21,2	17,3	15,9	15,3

الملحق 15: التجارة الخارجية[652]

السنوات	1966	1971	1978
الواردات مليار دج	3,15	6,02	34,4
الصادرات مليار دج	3,07	4,2	24,2

[649]ـ محمد بلقاسم بهلول ، **المرجع السابق** ، ص 198.

[650]ـ صالح صالحي ، **الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة1967-1989 ، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري**

[651]ـ الديوان الوطني للإحصائيات ، **حوصلة احصائية (1962-2011) الفصل 07 الفلاحة**، الجدول 11 ، ص 133.

[652]ـ الديوان الوطني للإحصائيات، **نفس المرجع**، ص173.

الملحق 16: حصة صادرات المحروقات بالنسبة للصادرات الكلية[653]

السنوات	1967	1971	1974	1978
القيمة الصادرات بالمليار دج	2,5	3,1	16,9	21,5
الصادرات %	%71	%73,8	%93,19	%96,05

[653]- : الجدول من انجاز الباحث اعتمادا عن معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 172-173.

بيبليوغرافيـــــــــــــــا

1- المصادر

1- 1- المراسيم والأوامر والقوانين والوثائق:

1- المراسيم والاوامر:

1. - **المرسوم رقم** 30 – 1963 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للأراضي الزراعية الذي حلّ سنة 1968 /03/ 63.
2. - **الأمر رقم 39/69** المؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية، ج ر 44، ص 520.
3. - **الأمر رقم** : **68 –653** المؤرخ في 30 نوفمبر1968 ، ج.ر ليوم 15 فبراير 1969 ، ع 15 ، ص 1 – 154.
4. - **الأمر رقم 62- 57** المؤرخ31 — 12 — 1962 المتعلق بمواصلة العمل بالتشريع الفرنسي باستثناء . الأحكام التي تتعارض مع السيادة الوطنية وقد بقي القانون المدني الفرنسي ساريا إلى غاية لاسيما، 1975 المادتين 539 و 713 من القانون المدني الفرنسي.

2- الجريدة الرسمية:

1. - **الجريدة الرسمية** ع12، ليوم 7–4 – 1962 ،.
2. **- الجريدة الرسمية**، العدد65، 13سبتمبر 1963.
3. - **الجريدة الرسمية**، العدد68، ليوم 18 - 09- 1963.
4. -**الجريدة الرسمية**، العدد 13 بتاريخ 10 /07/ 1964.
5. - **الجريدة الرسمية**، العدد 55 ، بتاريخ 03/ 12/ 1964.
6. - **الجريدة الرسمية**، العدد 55 ، بتاريخ 1965/07/13.
7. **- الجريدة الرسمية** ع36، ليوم 6 مايو 1966 ، .
8. - **الجريدة الرسمية**، الأمر 24/67المؤرخ في 18جانفي1967 المتضمن القانون البلدي، ج ر 06، ص 90
9. - **الجريدة الرسمية**، العدد 63، المؤرخة في 07/24/ 1970
10. **-الجريدة الرسمية** ، العدد 91 ، 1976/11/14، المطبعة الرسمية ،ص 1267.
11. **- الجريدة الرسمية** ، السنة 13، العدد 99 ليوم1976/12/12 .
12. **الجريدة الرسمية**، المرسوم رقم 73/77المؤرخ في 1977/04/23المتضمن إعادة تنظيم هياكل الحكومة.
13. **– الجريدة الرسمية**، ع 49، ليوم 2 –12 – 1980.

3- المنشورات

1. ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جهود السنوات العشر** ، الطباعة الشعبية للجيش(د ت)
2. ـ جبهة التحرير الوطني، **التسيير الاشتراكي للمؤسسات، الميثاق و النصوص التطبيقية**، الجزائر، ديسمبر، 1975، ص 12.
3. ـ جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر**، قسنطينة، مطبعة جريدة النصر، 1964 .
4. ـ حزب جبهة التحرير الوطني، **المؤتمر الاستثنائي الأول لحزب جبهة التحرير الوطني** 11 -17 جوان 1980 ، المؤسسة الجزائرية للطباعة وحدة بن بولعيد، الجزائر، 1987
5. ـ حزب جبهة التحرير الوطني، **النصوص الاساسية لحزب ج ت و 1979-1980، ج4 ، مطبعة بن بولعيد 1982**
6. ـ حزب جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني**1976، المعهد التربوي الوطني ،الجزائر،1976.
7. **ـ** النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 54، **مؤتمر طرابلس**، منشورات ANEP وزارة الثقافة 2008.
8. ـ وزارة الاعلام والثقافة ، **خطب الرئيس بومدين** ، ج 2، مطبعة الكبيرة النصر قسنطينة 1970
9. ـ وزارة الاعلام والثقافة ، **خطب الرئيس بومدين** ، ج 3، مطبعة الكبيرة النصر قسنطينة 1971
10. ـ وزارة الاعلام والثقافة ، **خطب الرئيس بومدين** ، ج 5، مطبعة الكبيرة النصر قسنطينة 1973
11. ـ وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ، **مجموعة نصوص متعلقة بالثورة الزراعية(النصوص الاساسية)**، الامانة العامة.

بالفرنسية:

– Journal officiel

1. –République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n° 121, imprimerie officielle ,Alger : 07, Septembre 1962.
2. – République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n° 16, imprimerie officielle Alger : le 21/ 09 /1962.
3. – République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n°53, imprimerie officiel Alger : 2–8 –1963.
4. –République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n° 17, imprimerie officielle Alger : 29, mars 1963.
5. – République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel: 22, mars 1963 .

6. –République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n° 73, imprimerie officielle Alger : 4 –10 –1963 .

7. – République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n 30, 5 14– –1963.

8. –République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n°53, imprimerie officiel Alger : 2–8 –1963.

9. -Discours du 10 avril 1963, ministère de l'information et de la culture, Alger 1979

1-2- الكتب

- باللغة العربية

1. – الإبراهيمي أحمد طالب، **مذكرات جزائري**، ج 2، دار القصبة للنشر، الجزائر 2008

2. – الأشرف مصطفى، **الجزائر، الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر1983

3. – الخوري لطفي، **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين**، منشورات التجمع الجزائري البومديني قسنطينة 1975

4. – الذيب فتحي، **جمال عبد الناصر ثورة الجزائر**، ط1 ، دار المستقبل العربي، مصر، ط1، 1984

5. – الزبيري الطاهر، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان**، الشروق للاعلام والنشر،2011.

6. - الميلي محمد، **مواقف جزائرية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ط 1 1984.

7. – براهيمي عبد الحميد ، **في أصل الازمة الجزائرية 1958 - 1999**، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.2001

8. – بن نبي مالك ، **بين الرشاد والتيه**، دار الفكر المعاصر دمشق 1979

9. – بن نبي مالك ، **تأملات دار الفكر**، دمشق 2002.

10. بورقعة(لخضر :)شاهد على اغتيال الثورة ، ط 1 ، دار الحكمة للنشر الجزائر، 1990

11. – بول بالطا وكلودين ريللو، **استراتيجية بومدين**، تر: خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين ،ط1 ،دار القدس ، بيروت ، 1979

12. – حربي محمد ، **جبهة التحرير بين الاسطورة والواقع**، تر : كميل قيصر داغر، مؤسسة الابحاث العربية ش م م، بيروت ط1 1983.

13. – حيدوسي غازي ، **الجزائر التحرير الناقص**، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت 1997

14. – ديغول شارل، **مذكرات الامل**، تر سموحي فوق العادة ، منشورات عويدات، بيروت، ط 1، 1971

15. – فرحات عباس، **غدا سيطلع النهار** ، تر : حسين لبراش ، وزارة الثقافة ، الجزائر 2008.

16. – كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي**، من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946- 1962، دار القصبة، الجزائر، 1999

17. – مهري عبد الحميد، **الازمة الجزائرية ... الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

18. – ميرل روبير، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر العفيف لخضر، دار الآداب ،ط2، بيروت 1979.

19. ـ هارون علي، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962** ،(تر)الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر2005

ـ بالفرنسية

1. -Belaid Abdesselam**, le gaz algérien ,strategies et enjeux , bouchene, alger 1990.**
2. -Ben Youcef Ben kedda **, L'Algérie a l'indépendance La crise de 1962, Imprimerie Dahlab, Alger, 1997**
3. -Boudiaf Mohamed**, où va L'Algérie ?, éd TAFAT, Alger, 2013**
4. -Dahlab Saad, **Pour l'indépendance de l'Algérie ,Mission Accomplie, éd ,DAHLAB, 1990**
5. -DE BERNIS, G.E**, Industries, Industrialisantes et les options Algériennes,** Revue tiers-monde, P.U.F., Paris, N° : 47, Juillet/Septembre, 1971**.**
6. - -Frantz fanon, **l'an 5 de la révolution algérienne**, 3 ed , maspero,1959
7. Ferhat Abbas**, l'indépendance confisquée 1962-1978,** ed Flammarion, France, 1984.
8. -Gilbert Meynier**, *Histoire intérieure du FLN. 1954-1962,* Paris, Fayard, 2002**
9. -Hervé Bourges**, L'Algérie à l'épreuve du pouvoir 1962-1967, (préface) Jaques Berque éd Bernard grasset, paris, 1967,P 81.**
1. -mahsas Ahmed**, l'autogestion en Algérie ,éd elmaarifa,2010 .**

2ـ المراجع

2ـ 1ـ الكتب

ـ بالعربية

1. ـ أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة وتحقيق: عيسى عصفور الناشر: منشورات عويدات، بيروت - باريس ط1 1982.
2. ـ البحري حسن، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجامعة الافتراضية السورية، 2018
3. ـ الجندي خليفة و آخرون، **حوار حول الثورة**، ج1 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة،1986
4. ـ الرياشي سليمان وآخرون، **الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط2 1999.
5. ـ الزبيري محمد العربي ، **المؤامرة الكبرى، المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر**، 1989

بيبليوغرافيـــــــــــــــا

6. ـ الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر ج2**، اتحاد الكتاب العرب، الجزائر 1999.

7. ـ العياشي أحميدة، **الحركة الإسلامية في الجزائر** ،مطبعة النجاح الجديدة 1993

8. ـ الهرماسي عبدالباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1،1987

9. ـ الهلالي عبد الرزاق، **قصة الأرض و الفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي**، دار الكتاب للنشر والطباعة والتوزيع، ط 1

10. ـ أمزيان عبد المجيد ، **جدلية الانحطاط الاقتصادي في الحضارة الإسلامية** ،مجلة الأصالة ، أفريل 1975 .

11. ـ أمين البار- منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية** ، مكتبة الوفاء الاسكندرية ، ط1 2014.

12. ـ بشير حاج علي، **العسف أو التعذيب الجديد في الجزائر**، ط 2،(تقديم)حسين زهوان ومحمد حربي(تر) العفيف الأخضر، منشورات الآداب، بيروت،

13. -بعلبكي احمد: **المسالة الزراعية او الوعد الراقد في الريف الجزائري**، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1985.

14. ـ بن أشنهو عبد اللطيف ، **تكون التخلف في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1979

15. ـ بن اشنهو عبد اللطيف، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، 1962 - 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982

16. ـ بن حسين محمد الاخضر، **دروس في الاقتصاد الجزائر**، دار الشريفة للطباعة والنشر والتوزيع 1991

17. ـ بن يوسف بن رقية ، **شرح قانون المستثمرات الفلاحية**، ط1 ، الجزائر، ديوان الوطني للأشغال التربوي 2001

18. ـ بهلول محمد بلقاسم حسن، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها، الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1999

19. ـ بهلول محمد حسن، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في قطاع الزرعة بالجزائر**، : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976

20. ـ بوحوش عمار ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962** ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997

21. ـ بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962الى يومنا هذا**، دار البصائر الجزائر 2015

22. ـ بورقعة لخضر، **شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة للترجمة والنشر ،ط1 الجزائر 1990

23. ـ بوشعير السعيد، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر (د.ت)

24. ـ بوعناقة علي ودبلة عبد العالي، **الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر ، الازمة الجزائرية... الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.**

بيبليوغرافيـــــــــــــــا

25. ـ بوكبوس سعدون ، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2012

26. ـ بول باران وايف لاكوست، **الاقتصاد السياسي للتخلف واسباب التخلف**، تر: دار الطليعة ، بيروت 1970.

27. ـ جـابي عبد النـاصر وعلي الكنز، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، القاهرة، 1997.

28. ـ حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، ط1، 1998.

29. ـ حمروش مولود، **الظاهرة العسكرية في افريقيا**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981

30. ـ رخيلة عامر ، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط1

31. ـ ستورا بن يامين ، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962- 1988**، تر صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب 2012

32. ـ سعود الطاهر، **الحركات الاسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية**، مركز المسبار، دبي ط2 ، 2012.

33. ـ سعيدان علي : **بيروقراطية الإدارة الجزائرية**، الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع، سنة1981

34. ـ سعيدوني ناصر الدين، **الجزائر منطلقات و آفاق**، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2000

35. ـ سلطاني أبوجرة، **جذور الصراع في الجزائر**، ط2، دار الامة، 1999

36. ـ سويدي محمد، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

37. ـ سويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

38. ـ شريط الامين ، **التعددية الحزبية في التجربة الحركة الوطنية 1919- 1962**،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1998

39. ـ شريط عبد الله، **مع الفكر السياسي الحديث والجهود الايديولوجي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

40. ـ عباس محمد، **رواد الوطنية** ، دار هومة 2012

41. ـ عباس محمد، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1954-1962)**، دار القصبة، الجزائر 2007.

42. ـ عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة**، دار الفجر للتوزيع، القاهرة، 2004.

43. ـ عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل جمهورية** ، دار المعرفة ـ

44. ـ فتحي الذيب ،**عبد الناصر وثورة الجزائر** ، دار المستقبل العربي ، ط 1، 1984.

45. ـ فرانز فانون، **معذبو الارض**، تر: سامي الدروبي ـ جمال الاتاسي، ط2، مدارات للأبحاث والنشر، 2015.

بيبليوغرافيـــــــــــــــا

46. **-** لعروسي رابح، **الجيش والسياسة في الجزائر: تحديات ومشاهد مستقبلية الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي** 3 - 1تشرين الأول/ أكتوبر 2016

47. – لونيسي ابراهيم، **حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد**، دار هومة ، 2005

48. – لونيسي رابح ، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** ، دار هومة، الجزائر 2000.

49. – لونيسي رابح، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، الجزائر 2011.

50. – مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، تر: سمير كرم، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت، 1980

51. – مهري عبد الحميد، **الازمة الجزائرية ... الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

52. – مولود قاسم نايت بلقاسم، **أصالة أم انفصالية : المؤسسة الوطنية للكتاب ط1 ،1991.**

53. – ميهوبي فخر الدين، **اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي**، مكتبة الوفاء القانونية ـ الاسكندرية ، ط1، 2014

54. – هني أحمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

55. – هوريو أندري، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج2 .**، ترجمة علي مقلد وآخرين بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع،1977

56. – ولد ديدان مولود، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط1 ، الجزائر، دار النجاح،2005

ب – اللغة الفرنسية

2. **-**ADDI H **, L'Impasse du populisme, l'Algérie, collectivité politique et l'Etat en construction**, Entreprise nationale du livre, Alger, 1990**.**
3. -Ahdjoudj Amran **, L'Algérie état pouvoir et société 1962 1965 .** ed pigraphe 1992
4. -Bedjaoui A**, la révolution Algérienne et le droit** , ed . AIJD Bruxelles, 1961
5. -Bouchama Kamel**, Le FLN a-t-il Jamais en le Pouvoir, 1962-1992 (**Alger: El-Maarifa éditions, 1997
6. -Brahimi Abdehamid **, "stratégie de développement pour l'Algérie** ", op cit ;p.62.

7. -BRAHIMI Abdelhamid **, stratégie de développement pour l'Algérie,** Economica, Paris .1992

8. -BRAHIMI Abdelhamid**, l'économie Algérienne, Alger** : Dahlab, 1991

9. -HAMID TEMMAR**, Stratégie du développement indépendant,** OPU, Alger, 1983

10. -henni Ahmed **, Economie de l'Algérie indépendante**, ENAG, Alger, 1991

11. -Jean Leca et Jean Claude Vatin**, le système politique algérien,** Les Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, Paris, 1975

12. **-**LAKS Monique**, Autogestion ouvrière et pouvoir politique en Algérie (1962 -1965)** Imprimerie Marcel BON 1970

13. -Liabes D**,** ***Capital prive et patrons d'industrie en algerie1962-1982*****,CREA ,1984**

14. -Mahfoud Benoune , Ali Elkenz**, Le hasard et l'histoire** : entretien avec Belaid Abdeslam Alger : éd ENAG 1990.

15. -Marc Ecrèment

16. -Michel Raptis**,** ***La pratique et la théorie d'édification du socialisme en Yougoslavie ,*** *Autogestion: études ,débats, documents,* éditions anrhropos,196**7.**

17. **-**Michel Raptis**,** ***Le dossier de l'autogestion en Algérie études ,débats, documents,*** éditions anrhropos,1967.

18. -Mohamed Boudiaf **, où va L'Algérie ?, éd TAFAT, Alger, 2013.**

19. -Nair, L'Algérie **, 1954 - 1982 Force sociales et blocs au pouvoir**

20. -Paul Balta et Claudine Rulleau**, L'Algérie des Algériennes,** Éd Ouvrières ,1981

21. -Quand William **t, revolution and political leadership Algeria,1954-1968,** Cambridge, London 1969

22. -Raffinot M et P. Jacquemont**, capitalisme d'état algérien**, maspero1, paris 1977

23. **–**SABADELL S **, L'AUTOGESTION EN ALGERIE**, Cahiers d'études Anarchistes - Communistes , N 34 , JUIN1966.

24. -Yafsah Abdelkader **, La question du pouvoir en Algerie ,Ed ENAP Alger ,1990**

25. -yefsah Abdelkader**: « L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962-1992 ». Revue: du monde musulmane et la méditerranée N :65, REMAM, France,1992**

26. -Yousfi M'Hamed **,Le pouvoir 1962 -1978 , ed Mimouni 2012 .**

3ـ الرسائل العلمية الجامعية

1. ـ أحمد بن مرسلي ، **مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية**، 1965 -1978، أطروحة دكتوراه دولة في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر،1994

2. ـ إسماعيل شعباني، **آثار التوجه نحو خوصصة القطاع العمومي بالجزائر**، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر،1997.

3. ـ بادي أحمد، **ظاهرة عدم استقرار الحكومات الجزائرية 1989 - 2000 رسالة ماجستير جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية، 2001**

4. ـ بلفردي جمال ، **تصورات السلطة والحكم عند النخبة الثورية الحاكمة 1962- 1978** ، اطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر 2 ، 2014، ص 53.

5. ـ بن خلف الله الطاهر ، **النخب الحاكمة في الجزائر بين التصور الايديولوجي والممارسة السياسية 1962-1989** رسالة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2002

6. ـ بوزيد قرين، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني حول إنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية2000.

7. ـ بوضياف محمد، **مستقبل النظام الجزائري**، اطروحة دكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

8. ـ رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر 1996.

9. ـ رضوان أحمد شرف الدين، **مشروع الدولة ـ الامة العروبة عند النخب الجزائرية**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، سنة2005.

10. ـ عكروم شهرزاد، **مشروع قسنطينة : المضمون والاهداف 1959- 1963**. رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الجزائر2 ، 2016.

11. ـ قاسيمي يوسف ، **مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962** ، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة الحاج لخضر باتنة ،2009.

12. ـ مخضار سليم ، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ، 2018

13. ـ مخلوف بشير ، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر 1989- 1995**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران السانيا، سنة 2013

14. بلحاج صالح، **المؤسسات السياسية الجزائرية عند" لوكا"، و"فاتان"** ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر :معهد الترجمة،1987

15. زمام نور الدين، **السلطة واشكالية التنمية بالبلدان النامية الجزائر كحالة 1962-1998** ، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2002

16. مطمر محمد العيد ، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع هواري بومدين نموذجا**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة باجي مختار- عنابة ، 2005.

4ـ الدوريات والجرائد

أـ باللغة العربية

1. ـ ابن التركي «**الثورة الزراعية وتطبيقاتها في الأرياف "،مجلة أول نوفمبر"** ،ع 23، مطبعة بن بولعيد ،الجزائر ، 1977

2. ـ الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة احصائية (1962-2011)**

3. ـ الزبيري محمد العربي ،" عشية وقف إطلاق النار في الجزائر "**(الفكر السياسي)** ، السنة 03 ، العدد 06، دمشق : اتحاد الكتاب العرب 1999

4. ـ العياشي عنصر، **التطور الديمقراطي في الجزائر، الواقع والآفاق، مجلة رواق**، العدد 17، سنة 2000

5. ـ رقام ليندة ، **مشاركة العمال في تسيير المؤسسة الوطنية: واقع وتحديات، مجلة العلوم الانسانية بسكرة ع2**، ص 124

6. ـ زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، **مجلة الباحث** العدد 8 2010

7. ـ سامية معتوق وأخرون، **معضلة الريع في الجزائر، مجلـة جديد الاقتصاد:** المجلد 15/العـــدد 1(2020)

8. ـ عمر بسعود، **الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963 – 2002 م ـ تر عبد القادر شرشار، مجلة اللسانيات http://insaniyat.revues.org .2003, 9-38**

9. ـ فؤاد مرسي، **التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية**، منشأة المعارف، 1980.

10. ـ كتابة الدولة للتخطيط، **تقرير حول المردود في القطاع الفلاحي، جوان 1977.**

ب ـ باللغة الفرنسية

1. - leca et Vatin , le système politique algérien**, Annuaire de l'Afrique du nord** ed ,CNRC 1977,

2. -WILLIAM ZERTMAN ,L'Armée dans la politique algérienne **, Annuaire de l'Afrique du nord** ,année 1967 P 265

3. – J. GARELLO, L'ECONOMIE ALGERIENNE EN 1963 **Annuaire de l'Afrique du nord,** 05/02/1963, pp. 593-.625

4. - Maurice PARODI , CHRONIQUE ÉCONOMIQUE**, Annuaire de l'Afrique du nord** , P 279 .

5. - Mutin Georges **, Le commerce extérieur de l'Algérie en 1964** , In**: Revue de géographie de Lyon**, vol. 40, n°4, 1965.

6. - Michel Raptis, **Le dossier de l'autogestion en Algérie , *LE CONGRÈS DES TRAVAILLEURS DE LA TERRE,*** éditions anrhropos, p152

7. - SABADELL S , **L'AUTOGESTION EN ALGERIE**, **Cahiers d'études Anarchistes - Communistes** , N 34 , JUIN1966,P 17 .

8. -*Amine Ait-Chaalat*, **La diplomatie algérienne et l'Occident de 1965 à 1991 , Annuaire de l'Afrique du nord** 2000 2001

9. -Tidaf T. : **L'agriculture algérienne et ses perspectives de développement.**- Paris, François Maspéro, 1969.

5– الجرائد

أ– باللغة العربية

1. **– الخبر الأسبوعي**، العدد 381

2. – جريدة الخبر 06 –3 –2010.

3. – جريدة الخبر اليومي يوم 06 - 12 – 2012.

4. **– جريدة الشروق** العدد 2378 ليوم 2015/12/07.

5. **– جريدة الشروق اليومي** العدد 3439 بتاريخ 2011/10/09.

6. **– جريدة الشعب** العدد 450 ليوم 28 -12- 1964 .

7. **– جريدة الشعب**، العدد 93 ليوم 30 مارس 1963.

8. **– جريدة الشعب**، العدد 101 ليوم 9 أفريل 1963 .

9. **– جريدة الشعب**، العدد 102، ليوم 10 أفريل 1963 .

10. **– جريدة الشعب**، العدد 114 ، 24 أفريل 1963.

11. **– جريدة الشعب**، العدد 275 ليوم 26 أكتوبر 1963.

12. – **جريدة الفجر**، العدد333 ليوم 15 -05 -2012

13. – جريدة المجاهد، العدد 104، 11-09-1961.

14. - **جريدة** صوت الأحرار، العدد يوم 04 - 06 - 2008

ب – باللغة الاجنبية

1. **Le monde, -** . 1967– 4 – 4

2. **Le Monde**, 28 octobre 1963.-

3. El **Moudjahid**, 24 avril 1964-

4. **du 17/9/1963 , Le monde -**

5. **le monde, du 17/ 09/1963, Déclaration du jour. -**

6– اللقاءات المسجلة

1. – حوار أجري مع أحد الفلاحين عاصر فترة تطبيق الثورة الزراعية

2. – لقاء مسجل مع الأستاذ حسين زهوان ، يوم 14 - 02 – 2016 .

سابعا: المعاجم

1. – بوصفصاف عبد الكريم وآخرون : معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ج، 1، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة 2002 .

2. – بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ج، 2،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة 2004 .

3. – شرفي عاشور ، قاموس الثورة الجزائرية 1945-1962، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر 2007.

4. – الكيالي عبد الوهاب : الموسوعة السياسية ج، 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ .

5. –نويهض عادل : معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحديث ط، 2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت1980

8ـ المواقع الالكترونية

1. ـ المجموعة 77: **https://ar.wikipedia.org/wiki**
2. ـ الموسوعة العربية http://www.arab-ency.com/ar
3. ـ **برنامج شاهد على العصر، مع الرئيس احمد بن بلة** ، الحلقة12 ، https://youtu.be/hF0s0xZ1-F0
4. ـ رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة، الحوار المتمدن-العدد: 1864 - 2007 / 3 / 24 :13:01**
https://www.ahewar.org/rezgar.ico
5. ـ محي الدين عميمور ، **الهروب إلى الماضي: قصة الثورة الزراعية، جريدة رأي اليوم، 4 جانفي 2016**
https://www.raialyoum.com/wp-admin/post.php?post=368540&action=edit
6. ـ مصطفى بوطوره، **البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية**، جريدة صوت الاحرار https://www.sawtalahrar.dz
7. **ـ القاموس السياسي: https://political-encyclopedia.org**

1- فهرس الأعلام

الأشرف مصطفى:ص45 .

أوزقان عمار :ص45،47 ،70، 92،94 ،105 ،115

الابراهيمي البشير : ص101 ،111

سلطاني أبو جرة:ص100 ،111

أركون محمد :ص118

شريف بلقاسم :ص78،88، 106،126،131،283،288،294،295.

بلقاسم كريم :ص101

بلقاسم نايت بلقاسم: ص 8،303

بن اشنهو: ص 6 ،8

بن بلة احمد : ص 36 ،37 ،47 ،48 67، 69 ،70 ،87 ،91 ،92، 94 ،96 ،100، 101 ،103 104 ،107 ،108 ، 109، 111 ،113 ،115 ،119،122 ،123، 128 ،132 ،133.

بن خدة بن يوسف :ص102 ،115.

بن نبي مالك:ص118 .

بن يحيى محمد الصديق:ص45.

بوتفليقة عبد العزيز :ص100 ،106.

بوضياف محمد :ص101

بوعمامة محمد :ص03 ،20 .

بومعزة بشير :ص 87، 109

تمام عبد المالك :ص45

حربي محمد:ص45،102،103 ،104 ،105.

خيضر محمد :ص101 ،108 ،109 ،132.

ديغول شارل :ص34 ،39.

الزبيري محمد العربي :ص02 ،04.

زبيري رابح:ص53 ، 54 ،121 ،122 ، 125

سارتر جون بول :ص18.

سعد الله ابو القاسم:ص20.

سوستال جاك :ص39.

شريط عبد الله:ص89 ،116.

بلعيد عبد السلام :ص،11، 110،109، 119،128،130،132،136، 281.

الأمير عبد القادر :ص20 ،27،55.

فرانز فانون:ص17،152،153،201،202.

مالك رضا : ص45

محساس احمد ص6،8،78،87،108، 112،118،123،158،160،187،256، 272،296.

مزيان عبد المجيد:ص303،337.

مصالي الحاج:ص4.

المقراني الباش آغا:ص03 ،20.

يزيد امحمد:ص 45.

2ـ فهرس الاماكن

بجاية:159،180

بسكرة:95،289

بشار:84،93

بلغاريا:145

البليدة:93،131،248،

بوسعادة:4.

البيض:180.

تشيكوسلوفاكيا:145

تونس:8،24،53،54،65،92،111،132،

تيارت:134،181

تيزي وزو:46،84.

الجزائر العاصمة:275

الجزائر: معظم الصفحات

روسيا:159،178،255

سكيكدة:212،262.

سوريا:145.

الشلف 131،256

الصين:34،58،93،157، 175،254،303

عين الدفلى:131.

فرنسا:2، 6،10،11، 13،14،
28،32،33،35،36،41،
51،83،129،145،175،182،
207،209،237،246،288

قسنطينة:2،3،9،32،33،35،36،
37،44،51،93،117،125،178،
203،212،219،255،301.

كوبا: 159،178،255

متيجة: 142،172،181.

المدية:131،204.

المسيلة:4.

مصر: 55،58،
79،115،148،256،288،297.

معسكر:172.
عنابة:37،142،172،212،219

وجدة:8،6790،92،،102114،،
87، 130،132،133، 134،
137،142،277،،282،304.
وهران:33،85،86،93،142،
155،174،179،248،249،256.

يوغسلافيا:159،178،255

الفهرس

المحتـــــــــــــــوى	الصفحة
الفصل التمهيدي: الارث الاستعماري وانعكاساته على المنظومة السياسية والاقتصادية الجزائرية.	47-1
المبحث الأول:الجذور التاريخية لتشكل المنظومة السياسية للجزائر قبيل الاستقلال ومظاهرها.	3
المطلب الاول : صراع الاجنحة وعسكرة النظام .	3
المطلب الأول : آثار اتفاقيات إيفيان الثانية	8
المطلب الثاني: برنامج طرابلس وتعميق الصراع .	13
المطلب الثالث: أزمة صائفة 1962 .	21
المبحث الثاني: الجذور الاقتصادية.	27
المطلب الأول :طغيان الطابع الزراعي للاقتصاد الجزائري.	27
المطلب الثاني: مشروع قسنطينة وانعكاساته	30
المطلب الثالث: هجرة الإطارات المسيرة للاقتصاد الجزائري	37
المطلب الرابع: تهريب الأموال إلى الخارج.	40
المبحث الثالث: الاثار والانعكاسات	42
المطلب الاول: الاثار والانعكاسات السياسية .	42
المطلب الثاني : الاثار والانعكاسات الاقتصادية .	43
الفصل الاول: ملامح النظام السياسي للجزائر خلال مرحلة أحمد بن بلة 1962 -1965	91-49
المبحث الاول: طبيعة نظام الحكم	51
المبحث الثاني: إيديولوجية النظام ومنطلقاته	56
المطلب الاول: دستور 1963	57
المطلب الثاني: ميثاق 1964	59
المبحث الثالث: أسس النظام	61
المطلب الاول: مؤسسة الجيش	61
المطلب الثاني: الحزب	65
المطلب الثالث: مؤسسة الرئاسة	68
المبحث الرابع: وقائع المرحلة وخصائصها	72
المطلب الاول: بن بلة والجمعية التأسيسية واستقالة فرحات عباس	72
المطلب الثاني: طبيعة الحزب جماهيري أم طلائعي والقطيعة مع خيضر	75
المطلب الثالث: حكومة بن بلة الثانية	76
المطلب الرابع: حركات المعارضة	78
المطلب الخامس: التصحيح الثوري 19 جوان 1965 ونهاية فترة احمد بن بلة	86
الفصل الثاني: المنظومة السياسية للجزائر خلال مرحلة هواري بومدين 1965 – 1978	141 -96
المبحث الاول: طبيعة نظام الحكم	96
المبحث الثاني : ايديولوجية النظام ومنطلقاته	99
المطلب الاول : ميثاق 1976	99
المطلب الثاني: دستور 1976	102
المبحث الثالث: أسس النظام	103
المطلب الاول: الجيش الوطني الشعبي	104
المطلب الثاني: مجلس الثورة	107
المطلب الثالث: الحكومة والادارة	110
المطلب الرابع: الحزب والمنظمات الجماهيرية	112
المبحث الرابع : وقائع هذه المرحلة وخصائصها	117
المطلب الاول : الفترة الاولى 1965- 1976	118
المطلب الثاني: الفترة الثانية 1976- 1978 عودة الشرعية الدستورية	132
الفصل الثالث: معالم السياسة الاقتصادية للجزائر خلال الفترة الرئيس أحمد بن بلة	194-142

الفهرس

1962– 1965.	
المبحث الاول : طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة	142
المطلب الاول: مفهوم سياسة التسيير الذاتي	144
المبحث الثاني: منطلقات هذه السياسة وأهدافها	147
المطلب الاول : دوافعها	147
المطلب الثاني : منطلقاتها	157
المطلب الثالث: أهدافها	160
المبحث الثالث: النصوص القانونية المنظمة للتسيير الذاتي	161
المطلب الاول: الأملاك التابعة للمعمرين	164
المطلب الثاني: الأملاك التابعة لبعض الجزائريين	169
المبحث الرابع: الانتاج الاقتصادي	171
المطلب الاول: الانتاج الزراعي	166
المطلب الثاني: الانتاج الصناعي	175
المطلب الثالث: التجارة الخارجية	176
المطلب الرابع: الجانب المالي	177
المبحث الخامس: تقييم هذه السياسة	178
المطلب الاول: في مجال التسيير	179
المطلب الثاني: مشاكل في مجال العقار	183
المطلب الثالث :مشاكل في التمويل	184
المطلب الرابع: مشاكل في التسويق:	188
المطلب الخامس: العراقيل التي وقفت في وجه تطبيق التسيير الذاتي	192
الفصل الرابع: معالم السياسة الاقتصادية للجزائر خلال فترة الرئيس هواري بومدين 1965 – 1978	244-195
المبحث الاول: طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة	200
المبحث الثاني : أسس هذه السياسة	203
المطلب الاول: التأميم	205
المطلب الثاني: التخطيط	200
المطلب الثالث: الثورات الاقتصادية	213
1 – الثورة الصناعية	214
2– الثورة الزراعية	223
3– التسيير الاشتراكي للمؤسسات	233
المبحث الثالث: الانتاج الاقتصادي خلال هذه المرحلة	237
المطلب الاول: الانتاج الزراعي	237
المطلب الثاني: الانتاج الصناعي	240
المطلب الثالث: التجارة الخارجية	243
المطلب الرابع: الجانب المالي	245
المبحث الخامس: تقييم السياسة الاقتصادية المنتهجة	245
الفصل الخامس: مدى تأثير الجانب السياسي على التطور الاقتصادي.	308-245
المبحث الاول :مرحلة أحمد بن بلة 1962 – 1965	251
المطلب الاول: محددات السياسة الاقتصادية	251
المطلب الثاني: تطور السياسة الاقتصادية ومدى تأثير القرار السياسي عليها:	262
المبحث الثاني :مرحلة هواري بومدين 1965 – 1978.	273
المطلب الاول: محددات السياسة الاقتصادية	273
المطلب الثاني: مراحل السياسة التنموية في عهد الرئيس هواري بومدين	279
المبحث الثالث: الآثار والانعكاسات.	284

الفهرس

المطلب الاول: تشكل الفئة البرجوازية البيروقراطية	285
المطلب الثاني: تدخل المؤسسة العسكرية في الخيارات الاقتصادية	287
المطلب الثالث: التركيز على الجانب المادي وإهمال الجانب البشري	288
المطلب الرابع: ميلاد نظام الريع	288
المطلب الخامس: مأسسة التسيير الذاتي والتوجه نحو سياسة التأميم	290
المطلب السادس: التوجه نحو رأسمالية الدولة	291
المبحث الرابع: تقييم التجربة الاقتصادية خلال هذه الفترة.	292
المطلب الاول: انصار التسيير الذاتي	293
المطلب الثاني: التيار الشيوعي	294
المطلب الثالث: التيار العسكري	295
المطلب الخامس: التيار الإسلامي	296
المطلب سادس: التيار الليبرالي	298
المطلب السابع: أراء بعض المفكرين:	300
خاتمة عامة	302
الملاحق	309
بيبلوغرافيا	335
الفهارس	350

الملخص

الملخص

أولا: بالعربية

تتمحور هذه الدراسة البحثية حول موضوع بالغ الأهمية، ألا وهو التأثير للنظام السياسي على تطور وسيرورة التجربة الاقتصادية الجزائرية خلال فترتي الرئيس أحمد بن بلة (1962 - 1965)والرئيس هواري بومدين (1965- 1978)، بداية بالتسيير الذاتي الذي طبق في الاقتصاد الجزائـري والذي ميز سياسة أول رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة، وصولا الى سياسة الصناعات المصنعة القائمة على التخطيط المركزي والتأميم، حيث حـاول الباحث الاحاطة بأهم الظروف والتحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري، والتي كانت بمثابة دوافع ومنطلقات حقيقية لتبني هذه السياسات، ثم انتقل الى ابراز الاهداف المرجوة وأهم الأطروحات التي نظِّرت لها، وصولا الى اعطاء تقييم شامل لهذه السياسات من كل الجوانب سواء من جانب التسيير أو التمويل أو التسويق ، ليخلص في الأخير الى أن الأزمات السياسية والأمنية والتسلط في الحكم والشعوبية واستيراد النماذج الجاهزة كلها أمراض سياسية ابتليت بها الجزائر سياسيا، وكانت بمثابة الأرضية الخصبة لانتشار العديد من الأدواء كالبيروقراطية والريع والمديونية والتبعيـة والفساد التي رهنت مصير الاقتصاد الوطني خاصة والبلد لأكثر من 16 سنة.

ثانيا: باللغة الفرنسية

Cette étude de recherche s'articule autour d'un sujet très important, qui est l'influence du système politique sur le développement et le processus de l'expérience économique algérienne pendant les mandats du Président Ahmed Ben Bella (1962 - 1965) et du Président Houari Boumediene (1965 - 1978), à commencer par l'autogestion qui s'appliquait dans l'économie algérienne, qui La politique du premier président de la République algérienne s'imprima immédiatement après l'indépendance, aboutissant à la politique des industries industrialisées fondée sur la planification centrale et la nationalisation, où le chercheur s'est efforcé de relever les conditions et les défis les plus importants de l'économie algérienne, qui ont servi de véritables motivations et points de départ à l'adoption de ces politiques, puis s'est attaché à mettre en évidence les objectifs souhaités et les plus importantes les thèses qui ont été théorisées, Afin de donner une évaluation complète de ces politiques sous tous leurs aspects, que ce soit du point de vue de la gestion, du financement ou de la commercialisation, pour conclure finalement que les crises politiques et sécuritaires, le régime autoritaire, le populisme et l'importation de modèles tout faits sont tous politiques maladies qui ont tourmenté l'Algérie politiquement, et ont servi de terrain fertile à la propagation de nombreuses maladies telles que la bureaucratie, la rente, l'endettement, la dépendance et la corruption qui ont hypothéqué le sort de l'économie nationale en particulier et du pays depuis plus de 16 ans.

الملخص